الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـــلمي

جـــــامعة أبـــي بكر بلقايـــــد – تلمســـــان –

كليـــة العلـــــوم الاقتصـــــادية والعلوم التجارية وعلـــــوم التسيير

أطروحة التخرج لنيل شهادة الدكتـــــوراه ل م د في العلوم الاقتصادية

تـــخـــصـــص: إقـــتـــصـاد عـمـومـي واجـتـمـاعـي

الموضـوع:

سياسة إعادة توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية في الجزائر – إشكاليات وآليات –

من إعداد الطالب:

بن أحمد جيلالي

تحت إشراف الأستاذة:

د. عاشور ثاني يامنة

لـجـنـة الـمـنـاقـشـة

أ.د. بـودلال عـلي	أستاذ التعليم العـالي	جـامعـة تلـمسان	رئيسا
د. عاشور ثاني يامنة	أستاذة محاضرة – أ –	جـامعـة تلـمسان	مشرفة
أ.د. بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العـالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
أ.د. بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العـالي	جـامعـة سعـيدة	ممتحنا
د. بن لـولـو سليـم	أستاذة محاضر – أ –	جـامعـة تلـمسان	ممتحنا
د. شيبي عبد الرحيم	أستـاذ محاضر – أ –	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019– 2020

بسم الله الرحمن الرحیم

رب اوزعنی ان اشکر نعمتک التی انعمت علیّ

وعلی والدیّ وان اعمل صالحا ترضاه

صدق الله العظیم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- روح امي الطاهرة، رحمها الله؛
- الوالد الكريم أطال الله في عمره؛
- زوجتي الكريمة وابنائي الاعزاء «إنصاف» و«عبد الرحمن» و«محمد عمران»؛
- الى كافة الاهل والاقارب؛
- وإلى جميع زملائي وأصدقائي في العمل والدراسة دون استثناء؛
- الى كل طالب علم؛

بن احمد جيلالي

التشكرات

قال الله تعالى:" ...ربِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ..."

الحَمْدُ للهِ مالِكِ المُلْكِ، مُجْرِي الفُلْكِ، مُسَخِّرِ الرِّياحِ، فالِقِ الإِصْباحِ، دَيّانِ الدِّينِ، رَبِّ العالَمِينَ. الحَمْدُ للهِ عَلى حِلْمِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ، وَالحَمْدُ للهِ عَلى عَفْوِهِ بَعْدَ قُدْرَتِهِ، وَالحَمْدُ للهِ عَلى طُولِ أَناتِهِ فِي غَضَبِهِ، وَهُوَ قادِرٌ عَلى ما يُرِيدُ.

أتوجه بالشكر الى الأستاذة الفاضلة د. عاشور ثاني يامنة على تكرمها بالإشراف على هذا العمل، فقد كانت خلال فترات انجاز فصول هذا البحث نعم الموجه والمسدد، والمصوب؛

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، الذين تكبدوا عناء قراءة هذه الاطروحة وإثرائها بمقترحاتهم القيمة؛

والشكر موصول أيضا الى د. بن احمد عبد القادر على كل ما قدمه لي من توجيهات ونصائح، و د. عياد هشام لقاء كرمه وجوده من خلال ما قدمه لي من مساعدة في انجاز هذا العمل؛

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير لـ أ.د طويل أحمد المسؤول عن مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي نظير ما قدمه لي خلال فترة إنجازي لهذا العمل، ومن خلاله أتوجه بالشكر الى كافة أعضاء مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي أساتذة وطلبة وموظفين.

ولا يفوتني في الأخير أن أتقدم بالشكر والعرفان للأصدقاء والزملاء وأساتذة، وخاصة شيخ محمد، حفوظة الأمير عبد القادر، وغرداين حسام، وشبورو سليم، وأ. زغودي احمد، و أ.د. بن اشنهو سيدي محمد، ود. عباس عبد الحفيظ، ود. شنيني موسى لقاء مساعدتهم لي ومرافقتي في تحرير هذه الأطروحة.

وأخيرا تشكراتي الى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

بن احمد جيلالي

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
فهرس المحتويات	I-VII
فهرس الجداول	VIII-X
فهرس الأشكال	XI - XIII
المقدمــة العامة	أ- ذ
الفصل الأول: التحليل النظري لتوزيع وإعادة توزيع الدخل	
مقدمة الفصل الأول	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتوزيع واعادة توزيع الدخل الوطني	25-03
I- توزيع الدخل الوطني	03
I-1- تعريف توزيع الدخل	03
I-2- أنواع توزيع الدخل	03
I-3- أهمية توزيع الدخل	05
II- إعادة توزيع الدخل الوطني	06
II-1- مفهوم إعادة توزيع الدخل	06
II-2- الأسس الاقتصادية والاجتماعية لإعادة توزيع الدخل	07
II-3- الوظائف الأساسية لإعادة توزيع الدخل	08
II-4- آثار إعادة توزيع الدخل على الكفاءة	09
III- توزيع وإعادة توزيع الدخل لدى مدارس الفكر الاقتصادي	11
III-1- توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الرأسمالي	11
III-2- توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الاشتراكي	18
III-3-الفكر التنموي	20
III-4- توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الاسلامي	22
المبحث الثاني: التفاوت وإعادة توزيع الدخل	44-26
I- مسألة التفاوت في توزيع الدخل	26
I-1- مفهوم التفاوت في توزيع الدخل	26

I-2- أسباب التفاوت في توزيع الدخل	28
I-3- الاثار المترتبة على التفاوت في توزيع الدخل	31
II- اتجاهات إعادة توزيع الدخل	33
II-1- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية	33
II-2- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف عوامل الإنتاج	33
II-3- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف القطاعات الاقتصادية	33
II-4- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأقاليم الجغرافية المختلفة	34
III- المقاييس المستخدمة في قياس التفاوت في توزيع الدخل	34
III-1- منحنى لورنز Lorenz's Curve	34
III-2- معامل جيني Gini Coefficient	37
III-3- معامل كوزنتس Kuznets Coefficient	38
III-4- معامل ثايل Thieles Coefficient	39
IV- اهم المفاهيم المتعلقة بإعادة توزيع الدخل	40
IV-1- التضخم وإعادة توزيع الدخل	40
IV-2- العدالة الاجتماعية وسياسة إعادة توزيع الدخل	41
IV-3- الفساد وإعادة توزيع الدخل الوطني	42
المبحث الثالث: سياسة الانفاق العام الاجتماعي وإعادة التوزيع	67-45
I- مفهوم واهداف واشكال الانفاق العام الاجتماعي	45
I-1- مفهوم الانفاق العام الاجتماعي	45
I-2- أهداف الانفاق الاجتماعي	45
I-3- أشكال الانفاق الاجتماعي	46
I-4- فعالية النفقات الاجتماعية وإنصافها	47
II- أوجه الانفاق الاجتماعي	48
II-1- الانفاق على التعليم	48
II-2- الانفاق على الصحة	50
II-3- الانفاق على الإسكان	51
II-4- نفقات التحويلات الاجتماعية	52
III- أدوات سياسة اعادة توزيع الدخل (دور السياسة المالية)	53
III-1- السياسة الضريبية	54
III-2- سياسة الانفاق العام	58
V- الانفاق الاجتماعي والنمو	62

V-1- الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي	62
V-2- الانفاق الاجتماعي والنمو الاحتوائي	63
خلاصة الفصل الاول	67
الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية – الإطار النظري والمفاهيمي -	
مقدمة الفصل الثاني	69
المبحث الأول: مفهوم واتجاهات التنمية الاجتماعية	85-70
I- مفهوم التنمية	70
I-1- بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية	71
I-2- المفاهيم العلمية للتنمية الاجتماعية	75
II- المفاهيم النظرية للتنمية الاجتماعية	77
II-1- مدرسة التحديث (Max Wiber)	78
II-2- مدرسة التبعية (Karl Max)	79
III- ركائز ومتطلبات التنمية الاجتماعية	80
III-1- ركائز التنمية الاجتماعية	80
III-2- متطلبات التنمية الاجتماعية	82
IV- اتجاهات التنمية الاجتماعية	82
IV-1- الاتجاه التطوري الحديث	83
IV-2- الاتجاه السيكولوجي للتنمية	83
IV-3- اتجاه نظرية التكامل والتوازن للتنمية الاجتماعية	84
المبحث الثاني: عناصر واهداف التنمية الاجتماعية	98-86
I- عناصر التنمية الاجتماعية	86
I-1- التغير البنائي	86
I-2- الدفعة القوية	87
I-3- الاستراتيجية الملائمة	87
II- أهداف للتنمية الاجتماعية	88
II-1- زيادة الدخل الوطني	88
II-2- رفع مستوى المعيشة	88
II-3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة	89
II-4- إشباع الحاجات	89
IV- مجالات التنمية الاجتماعية	90

IV-1- مجال التعليم	90
IV-2- مجال الصحة	91
IV-3- مجال الاسكان	93
IV-4- مجال الحماية الاجتماعية	95
IV-5- مجال الخدمات العامة للتنمية (البنى التحتية)	96
المبحث الثالث: علاقة التنمية الاجتماعية ببعض المفاهيم الاقتصادية	123-99
I- علاقة اللامساواة بالتنمية الاجتماعية	99
I-1- الانفاق على الحماية الاجتماعية	100
I-2- الانفاق على الصحة	101
I-3- الانفاق على التعليم	101
II- علاقة الفقر بالتنمية الاجتماعية	102
II-1- حقوق الانسان والفقر	103
II-2- أسباب الفقر	105
III- علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية	106
III-1- مؤشرات تفاعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية	107
III-2- علاقة العدالة الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية	108
IV- التخطيط والتنمية الاجتماعية	110
IV-1- مراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية	112
IV-2- أهداف التخطيط للتنمية الاجتماعية	114
IV-3- أهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية	115
IV-4- أساليب التخطيط للتنمية الاجتماعية	116
V- التخطيط الاجتماعي والخدمة الاجتماعية	118
V-1- التخطيط الاجتماعي	118
V-2- التخطيط والخدمة الاجتماعية	120
خلاصة الفصل الثاني	124
الفصل الثالث: واقع سياسات إعادة توزيع الدخل الوطني والتنمية الاجتماعية في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية –	
مقدمة الفصل الثالث	126
المبحث الاول: توزيع وإعادة توزيع الدخل في الجزائر (1990–2018)	167-127
I- مسار التنمية في الجزائر (1962-1990)	127

I-1- مرحلة ما بعد الاستقلال (1963-1966)	127
I-2- مرحلة التخطيط (1967-1989)	127
I-3- وضعية توزيع الدخل خلال الفترة (1966-1988)	130
I-4- المخططات التنموية (2001-2019)	133
I-5- توزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)	136
II- إعادة توزيع الدخل الوطني في الجزائر	138
II-1- التوزيع الوظيفي للدخل الوطني في الجزائر 1990-2018	139
II-2- التوزيع الشخصي للدخل الوطني في الجزائر (1990-2018)	142
III- الجباية وإعادة توزيع الدخل في الجزائر	144
III-1- الرسم على القيمة المضافة في الجزائر	147
IV- إعادة توزيع بين فئات المجتمع	148
IV-1- نسبة الحصة العشرية (Décile Share Ratio)	148
IV-2- منحنى لورنز (Lorenz Curve) الجزائر للفترة (1990-2017)	149
IV-3- معامل جيني لتوزيع الدخل الوطني (1990-2017)	150
IV-4- مقارنة معامل جيني لبعض البلدان	150
IV-5- طبيعة توزيع الدخل في الجزائر (1990-2017)	152
V- إعادة توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات (1988-2011)	154
V-1- توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 1988	154
V-2- توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 1990	155
V-3- توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 1995	156
V-4- توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2000	157
V-5- توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2011	158
VI- تأثير السياسة المالية في خفض مستويات الفقر وعدم المساواة في الجزائر	161
VI-1- الفقر والفوارق الاجتماعية في الجزائر	163
VI-2- الفقر والاقصاء وأبعادهما في الجزائر	164
VI-3- أسباب الفقر والحرمان في الجزائر	166
المبحث الثاني: دور الانفاق العام الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر (1990-2018)	221-168
I- الأهمية النسبية للإنفاق العام الاجتماعي (1990-2018)	168
I-1- نسبة الانفاق الاجتماعي الى الانفاق العام (1990-2018)	169
I-2- نسبة الانفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الخام (1990-2018)	169

II- مجال التعليم في الجزائر (1990-2018)	171
II-1- الانفاق على التعليم (1990-2018)	171
II-2- هيكل نفقات التعليم في الجزائر	174
II-3- مؤشرات التعليم في الجزائر (1990-2018)	174
III- مجال الصحة في الجزائر (1990-2018)	189
III-1- الانفاق العام على الصحة (1990-2018)	189
III-2- مؤشرات الصحة في الجزائر (1990-2018)	192
III-3- عدم المساواة في مجال الصحة	202
IV- مجال الإسكان في الجزائر (1990-2018)	203
IV-1- الإنفاق العام على الاسكان	204
IV-2- توزيع السكن في الجزائر (2004-2017)	206
V- مجال الحماية الاجتماعية في الجزائر (1990-2018)	207
V-1- النشاط الاجتماعي للدولة (التحويلات الاجتماعية)	207
V-2- الضمان الاجتماعي	215
VI- تنمية المجتمع المحلي الجزائري	217
VI-1- المياه والصرف الصحي	217
VI-2- قطاع الكهرباء والغاز في الجزائر	220
المبحث الثالث: أثر الانفاق العام الاجتماعي على التنمية الاجتماعية في الجزائر (1990–2018) – دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR ونموذج Toda - Yamamoto	244-222
I- المنهج القياسي المستخدم	222
II- بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)	223
II-1- دراسة السكون (الإستقرارية)	223
II-2- اختيار المنهجية القياسية (VAR)	223
II-3- تقدير نموذج VAR	224
II-3-1- اختبار استقرارية نموذج VAR المقدر	224
II-4- اختبار العلاقة السببية	224
II-4-1- اختبار السببية لـ Toda-Yamamoto	225
III- صياغة النموذج القياسي للدراسة	226
III-1- عرض السلاسل الزمنية	227
III-2- التقدير القياسي للنموذج	229
III-2-1- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)	229

III-2-2- اختيار المنهجية المتبعة في التقدير	230
III-2-3- تقدير نموذج VAR (P)	230
III-2-4- نتائج إختبار السببية لـ Toda-Yamamoto	239
III-2-5- التحليل الاقتصادي لنتائج سببية Toda-Yamamoto	240
خلاصة الفصل الثالث	242
الخاتمة العامة	256-246
قائمة المراجع	271-258
الملاحق	282-273

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	حجم وبنيية الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966)	127
(2-3)	توزيع استثمارات المخططات التنموية للفترة (1967-1989)	128
(3-3)	توزيع البرامج التنموية في إطار المخططات التنموية (1967-1989)	129
(4-3)	مؤشرات توزيع الدخل خلال الفترة (1966-1988)	131
(5-3)	توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر حسب الأعشار لسنة 1988 (%)	132
(6-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	134
(7-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	134
(8-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو	135
(9-3)	توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي (1999-2017)	137
(10-3)	هيكل التوزيع الوظيفي في الجزائر (1990-2018)	139
(11-3)	هيكل التوزيع الشخصي للدخل الوطني في الجزائر (1990-2018)	142
(12-3)	توزيع الدخل الوطني المتاح في الجزائر (1990-2018)	143
(13-3)	تركيبة الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1997-2018)	144
(14-3)	هيكل وتطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر (1997-2018)	145
(15-3)	الحصص العشرية من الدخل الوطني (1990-2017)	148
(16-3)	حصة كل خميس في الجزائر من (1990-2017)	152
(17-3)	اللامساواة في توزيع الدخل في الجزائر (1990-2017)	153
(18-3)	قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 1988.	155
(19-3)	قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 1990.	156
(20-3)	قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 1995.	157
(21-3)	قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 2000.	158
(22-3)	قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 2011.	158
(23-3)	حوصلة عامة لتطور بعض مؤشرات التفاوت في الانفاق الاستهلاكي خلال الفترة (1988-2011)	159
(24-3)	دور التحويلات والدعم في خفض التفاوت في توزيع الدخل	162
(25-3)	ترتيب أولويات نفقات الاسر بين سنوات 1988 و2000	164

(3-26)	الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي خلال المدة (1990-2018)	168
(3-27)	الأهمية النسبية للإنفاق على للتعليم (1990-2018)	172
(3-28)	تطور عدد المؤسسات التعليمية لقطاع التربية الوطنية (1990-2018)	175
(3-29)	المؤشرات وترتيب الجزائر العالمي المتعلق بتحسن جودة التعليم الصادر عن تقارير التنافسية الصادرة عن منتدى الاقتصادي العالمي (2008-2017).	181
(3-30)	المنشآت القاعدية لقطاع التعليم العالي (2012-2018)	184
(3-31)	عدد الطلبة المسجلين وحاملي الشهادات	185
(3-32)	تطور تعداد الأساتذة الجامعيين في الجزائر خلال الفترة (2012-2018)	185
(3-33)	تطور اعداد حاملي الشهادات الجامعية خلال الفترة (2006-2017)	186
(3-34)	الطلبة المسجلين وحاملي الشهادات في جامعة التكوين المتواصل (2006-2018)	186
(3-35)	تطور المتكونين حسب نوع التكوين من 2000 الى 2017	187
(3-36)	تطور الهياكل القاعدية لقطاع التكوين المهني من سنة 2000 الى 2017.	188
(3-37)	نسبة نفقات الصحة من PIB	189
(3-38)	الأهمية النسبية للإنفاق على الصحة (1990-2018)	190
(3-39)	المنشآت القاعدية الصحية (2012-2017)	193
(3-40)	المنشآت القاعدية خارج المستشفيات (2012-2017)	193
(3-41)	تعداد المشتغلين في السلك الطبي (2012-2017)	194
(3-42)	تعداد المشتغلين في السلك الشبه طبي (2012-2017)	195
(3-43)	التغطية الصحية (2012-2017)	196
(3-44)	تطور الوضعية الوبائية في الجزائر (2010-2017)	198
(3-45)	المؤشرات وترتيب الجزائر العالمي المتعلق بتحسن جودة الصحة الصادر عن تقارير التنافسية الصادرة عن منتدى الاقتصادي العالمي (2008-2017).	203
(3-46)	الأهمية النسبية لنفقات الإسكان في الجزائر (1990-2018)	204
(3-47)	توزيع السكنات بين الحضر والريف (2004-2018)	206
(3-48)	الحضيرة الوطنية للسكن في الجزائر (2015-2025)	207
(3-49)	الأهمية النسبية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر (1990-2018)	208
(3-50)	هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر (1993-1999)	211
(3-51)	هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2000-2018)	213
(3-52)	التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر (2001-2017)	215
(3-53)	تطور المؤمنين الاجتماعيين حسب الصندوق (2001-2017)	216
(3-54)	مؤشرات إمدادات المياه الصالحة للشرب في الجزائر (1999-2016)	218
(3-55)	مؤشرات الوصول الى الصرف الصحي في الجزائر (1961-2016)	219

(56-3)	اختبار جدر الوحدة (Unit Root Test) بإستعمال اختبار فليبس بيرون (PP) للاستقرارية	230
(57-3)	تحديد فترة الابطاء الزمني في النموذج VAR	231
(58-3)	نتائج تحليل مكونات التباين معامل جيني (Gini)	238
(59-3)	نتائج اختبار السببية Toda-Yamamoto	239

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1 -1)	آثار إعادة توزيع الدخل على الكفاءة الاقتصادية	10
(2 -1)	التوزيع الوظيفي للدخل عند Ricardo	15
(3 -1)	منحنى كوزنتس Kuznets Curve (U)	20
(4 -1)	رسم توضيحي لمنحنى (Lorenz Curve)	35
(5 -1)	حالات انتقال منحنى لورنز (Lorenz Curve)	36
(6-1)	تأثير الضريبة على منحنى لورنز (Lorenz Curve)	36
(7-1)	رسم توضيحي لمعامل GINI	38
(8-1)	السكان الحاصلون على أقل من أربع سنوات من التعليم في سن 20-24	50
(9-1)	الضرائب التصاعدية والنسبية والثابتة	56
(10-1)	منحنى التبادل بين اعتبارات الكفاءة والعدالة	60
(11-1)	إعادة توزيع الانفاق الاجتماعي	64
(12-1)	التأييد الشعبي لإعادة توزيع الدخل	65
(13-1)	يمثل توزيع الانفاق الاجتماعي في العالم حسب كل منطقة	66
(1-2)	ركائز التنمية الاجتماعية مستندة لمبادئ الانصاف والمساواة والتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	80
(2-2)	جوانب الحق في السكن الملائم	94
(3-2)	الوظائف الأساسية للسكن الملائم	95
(4-2)	يمثل حصول أفقر وأغنى 40% من الاسر المعيشية على الكهرباء في البلدان النامية	96
(5-2)	يمثل الانفاق العام على قطاعات التنمية الاجتماعية بين فئات البلدان المصنفة بحسب الإيرادات	102
(6-2)	يوضح العلاقة بين التخطيط والتنمية الشاملة بمختلف تشعباتها	112
(7-2)	أهمية واهداف التخطيط	116
(1-3)	توزيع استثمارات المخططات التنموية للفترة (1967-1989)	128
(2-3)	منحنى لورنز (Lorenz) لتوزيع الانفاق الاستهلاكي سنة 1988	133
(3-3)	هيكل توزيع الدخل الوطني على عوامل الإنتاج خلال الفترة 1990-2018 (%)	140
(4-3)	تركيبة تعويضات الاجراء في الجزائر (%)	141
(5-3)	يمثل هيكل الإيرادات العادية في الجزائر (1997-2018) (%)	146
(6-3)	منحنى (Lorenz curve) قبل وبعد فرض الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (1988-2011)	147

(3-7)	منحنى لورنز (Lorenz curve) لتوزيع الدخل الوطني خلال الفترة (1990-2017)	149
(3-8)	تطور معدلات جيني لتوزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	150
(3-9)	معامل جيني لبعض بلدان العالم (1990-2017)	151
(3-10)	متوسط نصيب الفرد لبعض الدول خلال الفترة 1990-2017	151
(3-11)	تطور مؤشر نسبة اغنى 20% الى أفقر 20% في الجزائر (1990-2017)	152
(3-12)	نصيب مختلف طبقات المجتمع من الدخل الوطني (1990-2017)	153
(3-13)	اشتقاق منحنيات لورنز Lorenz's من 1988 الى سنة 2011	159
(3-14)	تطور مؤشرات التفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي (1988-2011)	160
(3-15)	يمثل أثر تطبيق سياسة التحويلات والدعم على توزيع الدخل	163
(3-16)	معدل الحرمان خلال عامي (2012-2013)	167
(3-17)	نسبة الانفاق الاجتماعي والانفاق العام	170
(3-18)	الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي (ا%)	170
(3-19)	معدل النمو السنوي للإنفاق الاجتماعي (%)	171
(3-20)	الأهمية النسبية لنفقات التعليم من الانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)	173
(3-21)	معدلات النمو السنوي لكل من الانفاق على التعليم والانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)	173
(3-22)	مكونات الانفاق على التعليم في الجزائر (1990-2018)	174
(3-23)	تطور عدد المؤسسات التربوية (1990-2018)	175
(3-24)	نسبة الالتحاق بالأطوار التعليمية للفترة (1990-2017)	176
(3-25)	نسب التمدرس في الجزائر حسب الاعمار السنية (1990-2018)	177
(3-26)	نسب التغطية (أستاذ/تلاميذ؛ تلاميذ/قسم)	178
(3-27)	نسبة التأطير في الطور المتوسط (1990-2018)	178
(3-28)	نسبة التأطير في الطور الثانوي (1990-2018)	179
(3-29)	نسب النجاح في كل الاطوار التعليمية لقطاع التربية الوطنية (1990-2018) (%)	180
(3-30)	معدلات التسرب المدرسي ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة	183
(3-31)	تطور اعداد المعيدين في الطور الابتدائي والثانوي (1990-2018)	183
(3-32)	نصيب الفرد الواحد من نفقات الصحة في الجزائر (2000-2016)	191
(3-33)	الأهمية النسبية النفقات الصحة من الانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)	191
(3-34)	معدلات النمو السنوي لكل من الانفاق على الصحة والانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)	192
(3-35)	معدل وفيات الأطفال (الرضع/دون الخامسة) (1990-2017)	197
(3-36)	معدل وفيات الأمهات في الجزائر (1990-2017)	198
(3-37)	نسبة التغطية بخصوص تلقيح الأطفال (1990-2017)	200
(3-38)	مثل العمر المتوقع عند الولادة (امل الحياة عند الجزائريين)	201

(3-39)	الأهمية النسبية لنفقات الإسكان بالنسبة للإنفاق الاجتماعي والانفاق العام (1990-2018)	205
(3-40)	معدلات النمو السنوي لكل من الانفاق على السكن والانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)	205
(3-41)	توزيع تسليم المساكن خارج البناء الذاتي (2004-2017)	206
(3-42)	الأهمية النسبية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر (1990-2018)	210
(3-43)	معدلات النمو السنوي لكل من التحويلات الاجتماعية والانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)	210
(3-44)	هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (1993-1999)	212
(3-45)	هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2000-2018)	214
(3-46)	تطور انتاج الكهرباء في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	220
(3-47)	تطور مشتريات الغاز في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	221
(3-48)	التطور في طول شبكات الكهرباء وقنوات الغاز (2008-2017)	221
(3-49)	الرسم البياني لمتغيرات الدراسة	228
(3-50)	الدائرة الأحادية لنموذج VAR	231
(3-51)	دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في الانفاق على التعليم	232
(3-52)	دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في الانفاق على الاسكان	233
(3-53)	دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في الانفاق على الصحة	234
(3-54)	دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في التحويلات الاجتماعية	235
(3-55)	دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة معدل التضخم	236
(3-56)	دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في نصيب الفرد من الناتج	237
(3-57)	دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في الرسم على القيمة المضافة	237
(3-58)	نتائج تحليل مكونات التباين لنموذج VAR	239

المقدمة العامة

يعد موضوع توزيع الدخل حقلا خصبا للخلاف والبحث منذ القدم، حيث أولت النظرية الاقتصادية أهمية كبرى الى أسباب نشوء الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والمجتمعات، وأيضا الوسائل والسبل الكفيلة بتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الدخل والثروة، ولا يوجد فكر أو فلسفة في أي مرحلة من مراحل تاريخ البشرية ولا في أي أمة من الأمم التي خلت لم تتطرق الى هذا الموضوع، ومع ذلك كله لا يزال موضوع توزيع الدخل يجذب الاهتمام والبحث، إلى يومنا هذا دون التوصل إلى نتيجة واضحة وحاسمة. فالنظرية الاقتصادية الوضعية تناولت هذا الموضوع بشكل يتعارض مع التوجه الأخلاقي الذي يفضي إلى عدالة التوزيع وتقليل التفاوت على اعتبار أن علم الاقتصاد يهتم بالتراكم الاقتصادي الذي يساعد على إحداث نمو اقتصادي وفق تخصيص متكافئ للموارد الاقتصادية[1].

وقد تصاعد الاهتمام بتوزيع الدخول بعد الحرب العالمية الثانية على نحو خاص عندما أظهرت تجارب عدد من الدول ان التفاوت في توزيع الدخول يزداد حدة في المراحل الأولى للتطوير الاقتصادي وهو أمر يؤثر على مستويات المعيشة باعتبارها الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث أسهمت النتائج التي توصل إليها S. Kuznets في أواسط الخمسينات في تعميق القناعة في هذا النهج، حي أشار بأن توزيع الدخل ينزع نحو عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية، ثم يتجه نحو عدالة التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية، وقد بدأ الاهتمام بالخطط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اغلب بلدان العالم لتحقيق عدالة اكثر في توزيع الدخول بين افراد المجتمع، أي وضع الخطط السياسات الكفيلة بإعادة توزيع الدخول لصالح فئات السكان من ذوي الدخول المنخفضة والذين يعانون من انخفاض في مستويات دخولهم النسبية وكذلك المطلقة وما يرافق ذلك من انخفاض في دخولهم الحقيقية ومستوى معيشتهم.

لذلك تعد مسالة الدخول وعدالة توزيعها من الموضوعات المهمة التي تثير الاهتمام ليس في المجالات الاقتصادية فحسب، بل في المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها، حيث ان ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل له انعكاس سلبي على مجمل الحياة الاقتصادية، وان وطأة التفاوت تزداد ثقلا على أولئك الذين يتواجدون أسفل سلم التركيب الاجتماعي، ويتولد على ذلك قدرا أكبر من الفقر مما يترتب عليه مشاكل حقيقية لا تطاق خاصة في المجتمعات الفقيرة، ويعتبر هدف رفع المستوى المعيشي لغالبية سكان المجتمع من اهم الأهداف الاقتصادية بل ويعتبر من أسمي الأهداف التي تسعى كافة الشعوب على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الى تحقيقها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق النمو المتوازن في كافة المجالات، وفي الوقت الذي تنتشر فيه ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل فلا بد من تدخل الحكومة للحد من خطورتها وتقليل الفوارق الاجتماعية بين الافراد عن طريق استخدام السياسات الاقتصادية المناسبة وتضييق الفجوة بين شرائح الدخل المختلفة، حيث ان عدم المساواة يعتبر عائقا يحول دون تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا يتطلب فهم العلاقة بين توزيع الدخل وانماط ومستويات النمو والتنمية، حيث انه عادة ما يؤدي الاختلال الكبير في توزيع الدخل الى احتجاجات اجتماعية وعدم استقرار

[1] احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية – رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص37.

أمني كثيرا ما يؤثر سلبا على الاستثمار والنمو الاقتصادي، ومما لا شك فيه ان سوء التوزيع يلعب دورا بارزا في عدم استقرار النمو وزيادة موجات الغضب الشعبي.

لا تهدف السياسة المالية عموما، إلى جمع إيرادات الدولة فقط، ولكن تهدف أيضا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، فإذا كانت مجموعات من الأفراد تحقق دخولا كبيرة بالمقارنة بمجموعات أخرى، فان أدوات السياسة المالية كفيلة بإعادة توزيع الدخل بين هذه المجموعات بحيث تأخذ من الأولى في شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة تفرض على السلع والخدمات التي تطلبها هذه الفئات، وتوزع على الثانية في شكل إعانات وخدمات مجانية لرفع مستوى معيشتها، وأيضا تعمل على إعادة توزيع الدخول والأعباء الاقتصادية على المستوى الجغرافي داخل الدولة الواحدة، بعبارة أخرى، إذا كانت هناك مناطق جغرافية معينة يعاني سكانها من انخفاض مستويات الدخول وتدهور مستويات المعيشة بصفة عامة، بينما نجد سكان مناطق جغرافية أخرى تنتمي لنفس الدولة تتمتع بارتفاع الدخول ومستويات المعيشة، فإنه يجب في هذه الحالة، ان يكون من أهداف السياسة المالية ان تعمل على إعادة توزيع الدخول والأعباء الاقتصادية بين هذه المناطق وبعضها حتى يمكن ان يتحقق اكبر قدر من العدالة الاجتماعية داخل الدولة الواحدة، وهذا الدور تلعبه السياسة المالية فعلا، في عدد من الدول مثلا الولايات المتحدة الامريكية وكندا، حيث نجد ان جزءا من الضرائب التي يدفعها المواطن انما يتوقف على المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها.

وباعتبار الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ويتحدد مجال الانفاق العام بمجال دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث تعاظم دور هذه الأخيرة اذ أصبحت تقوم بوظائف جديدة بالإضافة الى وظائفها التقليدية، ونتج عن هذا التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي فشل السوق في الوصول الى تحقيق كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وأيضا عدالة توزيع الدخل الوطني والاستقرار الاقتصادي، وافضى التوسع الكبير في حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الى ازدياد مطرد في الانفاق العام من خلال نمو النفقات العامة على كل من السلع والخدمات العامة والتحويلات.

من جانب آخر يحتل الانفاق الاجتماعي (أحد مكونات الانفاق العام) أهمية خاصة في هيكل الانفاق العام، حيث زادت أهميته في السنوات الأخيرة باعتباره استثمار في رأس المال البشري، وحتى سنوات قليلة ظل الاهتمام منصبا ومتمركزا على تحليل ودراسة الانفاق العام الاجتماعي من زاوية تأثيره على التخفيف من معدلات الفقر والبطالة وتحقيق العدالة والانصاف وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات حتى ساد الاعتقاد ان تأثير الانفاق الاجتماعي، تأثير توزيعي في الأساس يخدم متطلبات التوازن الاجتماعي ويلحق أثر سلبي بالنشاط الاقتصادي ويضعف معدلات النمو الاقتصادي، حيث اثير نقاش واسع وجدل كبير بخصوص تأثير الانفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي، فبينما كان يرى البعض ان الانفاق الاجتماعي يقلل من الحوافز على العمل ويدفع الناس الى الاعتماد على الحكومة في الحصول على المساعدة وهذا يبطئ من النمو الشامل، رأى البعض الاخر ان زيادة الانفاق الاجتماعي ليس له أثر ملموس على معدل النمو الاقتصادي، وفئة ثالثة وهم انصار الانفاق الاجتماعي كانت ترى ان الزيادة في وتيرة هذا الأخير يحسن البيئة العامة في المجتمع ويقلل التفاوت في الدخل، وهم يزعمون انها تقوض الاثار طويلة الاجل للرفاه الاقتصادي، حيث كان يرى هؤلاء ان الانفاق على التعليم والصحة او إعداد الراس المال البشري تعد أحد مصادر النمو الرئيسية لإسهامه في تحديد مستويات الإنتاجية الكلية وتحقيق الوفورات على نطاق واسع فالزيادات في رصيد راس المال

البشري لها تأثير اضح على زيادة الناتج، فالتعليم يمارس دورا محوريا في انتاج راس المال البشري وتطوير مهاراته ويجعله قادرا على مضاعفة انتاجه وانتاجية الاقتصاد الوطني دافعا بذلك معدلات النمو الاقتصادي لمستويات أعلى، فالتراكم يحقق زيادة راس المال البشري لكنه ليس شرطا لزيادة التحصيل العلمي كما رأى Romer سنة 1990، فالنمو الذي يحصل في الإنتاجية يتوقف على المخزون الفكري لدى المجتمع، فهناك حدود للنمو المعتمد على التعليم، ولذلك فهو يفترض ان العملية تتم في إطار تسلسلي يتطلب وجود حدود او مستويات مقبولة يتم الانطلاق منها كما ان العملية بطبيعتها تراكمية الأثر، لذلك فان الإنفاق الاجتماعي لا يستطيع التأثير على معدلات النمو الاقتصادي دون ان يسبق ذلك استثمارات حقيقية في كل مجالات التنمية الاجتماعية وفي بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، فالتعليم يتطلب بنية أساسية من مدارس وجامعات ومراكز للتدريب وباقي مكونات العملية التعليمية، وذلك لا يتحقق إلا بزيادة نصيب الإنفاق الاستثماري مقابل الانفاق الجاري، وعلى شاكلة التعليم فان البنية الأساسية في قطاع الصحة من مستشفيات ومعدات ومعاهد متخصصة ومراكز الرعاية الصحية وخطط التثقيف والتوعية والكادر المتخصص والمؤهل عوامل ضرورية ولازمة ليستحث القطاع معدلات النمو الاقتصادي، كذلك الامر بالنسبة للإنفاق على الإسكان والتحويلات الاجتماعية.

وقد شدد الفكر التنموي المعاصر على مسألة التوزيع وأهميتها في الوصول إلى التنمية، سواء على صعيد الوسائل، أو على مستوى الأهداف، فبدون توزيع عادل لن يتحقق انتاج متزايد ومستديم[1]، فالنمو في الناتج الإجمالي الوطني لا تتساقط ثماره على الفئات الهشة التي تمثل قواعد المجتمع[2]، وبدون توزيع عادل لن يتحقق القضاء على الفقر مهما تزايد حجم الإنتاج ومعدلاته[3].

نتج على ذلك دعوة المتخصصين في مواضيع النمو الاقتصادي والتنمية بضرورة تبني استراتيجيات للتنمية تستهدف إشباع الحاجات الأساسية لأغلب افراد المجتمع من الغذاء واللباس والتعليم والصحة والمسكن بدلا من التركيز على توليد معدلات مرتفعة من النمو في الدخل الوطني[4]، وتبعا لذلك تتفرع التنمية إلى تنمية اقتصادية تهتم بمعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي، وتنمية اجتماعية تعنى بعلاج التخلف الاجتماعي، وهذان الطرفان مكملان لبعضهما البعض، إذ لا بد من مواكبة إجراءات التنمية الاجتماعية لإجراءات التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي وظيفة اجتماعية الى جانب وظيفتها الاقتصادية، حيث أنها تستهدف رفع مستوى معيشة الأفراد، وبدورها تؤدي التنمية الاجتماعية وظيفة اقتصادية إلى جانب وظيفتها الاجتماعية، حيث أنها تهدف الى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات البشرية الموجودة في المجتمع، ومع ذلك فهناك من بين إجراءات التنمية الاقتصادية ما لا يترتب عليها بالوجوب تحقيق أهداف اجتماعية ما لم يصاحبها إجراء من إجراءات التنمية الاجتماعية، مثال ذلك زيادة الإنتاج فهو إجراء اقتصادي بحت قد لا يؤدي الى رفع مستوى معيشة الأفراد، إذا لم يصاحبه توزيع عادل للدخل بين المواطنين، وهو إجراء اجتماعي لا بد منه كما يلاحظ من جهة أخرى أن التنمية الاقتصادية التي لا تكون مصحوبة بتنمية اجتماعية تؤدي إلى إثارة مشاكل عديدة قد يصعب معالجتها فيما بعد، كما حدث في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع

---

[1] شوقي احمد دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة 1، 1984، ص287.

[2] محبوب الحق، ستار الفقر خيارات امام العالم الثالث، ترجمة: احمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص35.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن عبد المحسن الشبانات، أدوات إعادة التوزيع وأثرها في تحقيق الرفاهة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوره تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2002، ص3.

[4] محبوب الحق، ستار الفقر خيارات امام العالم الثالث، ترجمة: احمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص94.

عشر، إذ أن التنمية الاقتصادية الهائلة التي تحققت بالثورة الصناعية ولم تكن مصحوبة بإجراءات التنمية الاجتماعية قد أدت إلى جملة من المشاكل الاجتماعية، كاستغلال أصحاب العمل للعمال الذين كانوا مضطرين للاشتغال بأجور زهيدة لا تضمن لهم معيشة إنسانية لائقة ودون وجود أي ضمان لهم في حالة العجز والشيخوخة وحوادث العمل، هذا إلى جانب تفاقم التفكك الاجتماعي المتمثل في ارتفاع نسبة الأسر المتفككة، واتصاف العلاقات الاجتماعية بالسطحية والنفعية، وازدياد حالات الإدمان، وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية، التي لازالت أثارها قائمة حتى الآن في البلاد الأوربية.

وقد كانت الجزائر على غرار جل الدول النامية بعد نيلها للاستقلال سباقة لانتهاج سياسات تنموية تخرجها من مخالب التخلف الذي سببه الاحتلال الفرنسي، فلم تكن حرب التحرير صراع من أجل إعادة السيادة الوطنية بل أيضا لتحقيق العدالة الاجتماعية، وطبقت سلسلة من المخططات التنموية جرى تمويلها من عائدات البترول، لذلك عرفت هذه البرامج انتكاسات واختلالات من جراء اعتماد الحكومة المفرط على هذا المورد الناضب والذي لا تتحكم في أسعاره في الأسواق العالمية، هذه الوضعية اثرت على مسار التنمية وعلى عدالة توزيع الدخل، حيث تشير بيانات توزيع الدخل سنة 2017 إلى أن حصة أغنى 10% من السكان تستحوذ على 37,90% من الدخل الوطني مقابل 1,72% بالنسبة للعشير الأكثر فقرا، وتمثل حصة الخميس الخامس (الأغنى) حوالي 52% من الدخل الوطني مقابل 4,92% كنسبة من الدخل الوطني لشريحة 20% الافقر، كما تمثل حصة 1% الاغنى في الجزائر من الدخل الوطني نسبة 9,7% مقابل 20,7% للفئة 50% الأفقر و42% من الدخل الوطني للفئة 40% الوسطى، أما بخصوص توزيع الانفاق الاستهلاكي فحسب المسح الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء سنة 2011 فان أفقر 10% ينفق 3,50% من إجمالي النفقات الموجهة للاستهلاك مقابل 26% كنفقات استهلاكية بالنسبة للعشير الأغنى، كل هذه البيانات تؤكد ان هناك تباين كبير وواضح في توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية، الأمر الذي أدى الى تفشي الفقر والحرمان بشكل خطير، وبرزت معه مظاهر اجتماعية جديدة على المجتمع الجزائري، كما اخذت الاحتجاجات الشعبية منحى اخر من ناحية توسعها الى فئات كانت في وقت سابق تحسب على الطبقة الوسطى، لكن ازدياد حدة التفاوت أدى الى اختفاء هذه الطبقة والتحاقها بالفئات الفقيرة، والغريب في الامر ان حتى أوقات الوفرة المالية والتوسع في الانفاق على مجالات التنمية الاجتماعية لم يحسن من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالشكل المرغوب، فالبطالة لا زالت موجودة وبكثرة، والتعليم ليس بالجودة المطلوبة، وخدمات الصحة لا تبشر بخير، ونوعية السكنات غير ملائمة للعيش ولا تتوفر على ادنى المرافق الضرورية، فالحاصل انه كان هناك توسع في الانفاق دون تخطيط جيد، مما اضعف فعالية النفقة العامة واثر على كفاءتها سلبا، فغلبت على النتائج المتوخاة من هذا الانفاق الكم على حساب الجودة، هذا كله كانت له آثار وخيمة على النمو الاقتصادي وعلى نوعية الراس المال البشري، ففي دراسة لـ (A.A. Awe, Olawumi Ojo Rufus)[1] أجريت سنة 2012 كان الغرض منها الكشف عن العوامل التي تعمل على تحديد درجة التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد النيجيري، وذلك من خلال تقدير متغيرات (معدل البطالة، التضخم، اجمالي الناتج المحلي والتحويلات الاجتماعية) كمتغيرات مستقلة، ومعامل جيني كمتغير تابع، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 1977 و2005، باستخدام المنهج القياسي، واثبتت النتائج وجود علاقة طردية بين كل من معدل البطالة والانفاق الحكومي على التعليم، ومعدل التضخم مع معامل Gini، أي تعمل المتغيرات على

[1] A.A. Awe, Olawumi Ojo Rufus, Determinants of Income Distribution in the Nigeria Economy : 1977-2005, Internationa Business and Mangement, Vol. 5, N°. 1, 2012, PP. 126-137.

ارتفاع معدل التفاوت، باستثناء الانفاق على الصحة و معدل نمو الناتج المحلي اللذان تربطهما علاقة عكسية مع معامل Gini، أي ان الانفاق على القطاع الصحي مع نمو الناتج المحلي يخفض من التفاوت في توزيع الدخل، وعلى ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة الحكومة النيجيرية باتخاذ التدابير المناسبة فيما يخص صياغة وتنفيذ سياسات توظيف اكثر واقعية في نيجيريا، وأيضا ضمان مراقبة وترشيد الانفاق الحكومي على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، وفي نفس السياق تقريبا حاولت دراسة كل من (Iris Claus & Jorge Martinez-Vazquez & Violeta Vulovic,)[1] تقييم أثر السياسات المالية الحكومية على عدم المساواة في توزيع الدخل في آسيا، وأيضا مناقشة دور وفعالية السياسات المالية لإعادة توزيع الدخل، أيضا تحديد الاثار التي تخلفها أدوات السياسة المالية (الضرائب، الانفاق العام) على توزيع الدخل، واستعان الباحثون ببيانات 150 دولة خلال الفترة 1970 و2009، وأظهرت عملية التقدير نتائج مفادها ان النفقات العامة أداة فعالة لإعادة توزيع الدخل خاصة الانفاق على التعليم والصحة اللذان ساهما في التقليل من التفاوت في توزيع الدخل، فضلا على ذلك اشارت نتائج الدراسة الى وجود أثر توزيعي مختلف لنفقات التحويلات الاجتماعية في اسيا حيث ان الانفاق على الحماية الاجتماعية أدى الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل في حين انه يعمل على تخفيضه في باقي انحاء العالم، كما وجدت الدراسة ان الانفاق على الاسكان يؤثر سلبا على توزيع الدخل في آسيا، وفيما يتعلق بالضرائب فقد تبين من خلال الدراسة ان ضرائب الدخل الشخصي اكثر تقدمية مقارنة مع باقي دول العالم، بسبب الحوافز الضريبية المرتفعة والامتيازات والاعفاءات للشركات الاسيوية مما اثر على حجم الإيرادات، كما قام (Mohamed Traoré)[2] سنة 2018 بدراسة آثار الانفاق الحكومي على كل من الانصاف والنمو الاقتصادي، واستعان ببيانات عشرة دول افريقية واقعة جنوب الصحراء لمدة 26 سنة خلال الفترة 1990-2018، واستخدم الباحث منهجية VAR من اجل عملية التقدير، توصل الباحث الى ان حدوث صدمة في استثمارات البنية التحتية اسهمت في تحقيق نمو اقتصادي احتوائي (عادل) في اقتصاديات افريقيا جنوب الصحراء اكثر من غيرها من أنواع الانفاق العام الأخرى وهذا في المدى الطويل، فضلا عن ذلك فقد اكد تحليل التباين أن الانفاق الاجتماعي مثل نفقات الصحة والتعليم لم تنعكس على الزيادة في تحسين توزيع دخل الفقراء، كما جرت دراسة خصت الاتحاد الأوروبي قام بها (Ionut Jianu)[3] سنة 2018، حيث حاول الباحث تحليل أثر الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم على التفاوت في الدخل في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2002-2015)، واستخدم الباحث بيانات (Panel) لـ 28 دولة منتمية للاتحاد الأوروبي، وبعد عملية التقدير بطريقة المربعات الصغرى تحصل على نتائج مفادها ان نسبة 1% من الانفاق الصحي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) تؤدي الى انخفاض في معامل جيني بمقدار 0,019 نقطة انحراف في العام المقبل، بينما تتسبب نفس الديناميكية في الانفاق على التعليم في انخفاض معامل جيني بمقدار 0,024 نقطة انحراف في العام المقبل، وبالتالي اكدت هذه النتائج العلاقة العكسية بين الانفاق على

[1] Iris Claus, Jorge Martinez-Vazquez, Violeta Vulovic, Government Fiscal Policies and Redistribution in Asian Countries, International center for Public Policy, Working Paper 12-13, February 2012

[2] Mohamed Traoré, Government spending and inclusive growth in sub-saharan Africa : A Panel VAR analysis, Centre d'études et de recherches sur le Developement International, Etudes st Documents, N°15, 2018.

[3] Ionut Jianu, The impact of Government Heath and education Expenditure on income inequality in EU, International Finance and Banking Conference FIBA 2018, XVIth Edition, Theoretical and Applied Economics. Special Issue, General Association of Economists From Romania (GAER), Bucharest, PP. 121-134.

الصحة والتعليم وعدم المساواة في توزيع الدخل في دول الاتحاد الأوروبي، ودائما وفي نفس القارة، ونفس مجموعة الدول الأوروبية الثمانية والعشرون قام كل من (Angeles Sanchez & Antonio L. Pérez-Corral)[1] بتحليل العلاقة بين الانفاق الاجتماعي العام (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، والتفاوت في توزيع في الدخل، وذلك خلال الفترة 2005-2014، حيث استخدم بيانات (Panel data) هذه الدول، لكن ما ميز هذه الدراسة عن سابقتها ان الباحثين قاما بتقسيم هذه المجموعة من الدول الى قسمين يمثل القسم الاول 11 دولة عضوة ضمن الدول الناشئة في الاتحاد الأوروبي ويتعلق القسم الثاني بـ 17 دولة متقدمة من نفس الاتحاد، وهذا بغرض تحليل قدرة إعادة التوزيع للإنفاق الاجتماعي العام لكلا القسمين، حيث أشارت نتائج الدراسة الى ان اجمالي الانفاق العام يرتبط سلبا بعدم المساواة في الدخل، وهذا يعني إمكانية ربط تخفيضات الانفاق الاجتماعي والزيادات في عدم المساواة في الدخل، ومع ذلك فان مكونات الانفاق العام الاجتماعي تظهر علاقة مختلفة مع عدم المساواة في الدخل، حيث ارتبطت النفقات الصحية سلبيا مع عدم المساواة في الدول الأعضاء الناشئة، اما بالنسبة لبقية الاقتصاديات فيرتبط إيجابيا بزيادة عدم المساواة في الدخل، اما بالنسبة للإنفاق على التعليم فليس له دلالة إحصائية لا في الدول الناشئة ولا في الدول الغنية، كما استنتجا الباحثان ان الانفاق على الحماية الاجتماعية تلعب دورا في إعادة التوزيع في جميع الاقتصاديات (الناشئة والمتقدمة)، مع تسجيل علاقة ضعيفة مع جيني في الدول الناشئة بالمقارنة مع بقية الأعضاء، وعموما كان تأثير الانفاق الاجتماعي في تقليل عدم المساواة في الدخل واضحا في الدول الأعضاء الناشئة مع الاخذ بعين الاعتبار ان متوسط الانفاق الاجتماعي في الاقتصاديات الناشئة يقل بـ 4 نقاط مئوية عن المتوسط الأوروبي.

على ضوء ما سبق، وأمام الأوضاع السيئة لتوزيع الدخل بين شرائح المجتمع الجزائري، بسبب افتقار الدولة وعجزها على توزيع ثمار النمو بعدالة، ووفي ظل تردي أغلب المؤشرات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في الجزائر يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر سياسة الإنفاق العام الاجتماعي كآلية من آليات إعادة توزيع الدخل على التنمية الاجتماعية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، سنقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

1- الإنفاق العام الاجتماعي له تأثير ايجابي على الحد من الفوارق في توزيع الدخل.
2- يؤدي التوسع في الإنفاق الاجتماعي إلى تحسن مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر.

فالتعليم بمعناه الدقيق وان كان لا يتعدى تقديم عناصر المعرفة المقررة في مناهج الدراسة، إلا أنه بمعناه الواسع يشمل إحاطة هذه المعرفة بإطار متكامل عن القيم والمثل العليا والمعتقدات السلمية التي تحقق أهداف الجماعة في تأهيل الفرد لخدمة المجتمع وتعزيزه وبذلك يسهم التعليم في التنشئة الاجتماعية للأفراد، وتهيئة القوى المؤهلة للقيام بعمليات الإنتاج، لذا يجب على كل دولة نامية وضع استراتيجية للتعليم تتلاءم مع أوضاعها وظروفها الخاصة، تنطوي على خطة طويلة الأجل لتوجيه التعليم المجاني في مختلف مراحله وفروعه في ضوء الأهداف الإنسانية التي يحددها المجتمع سواء كانت أهدافا إنسانية عامة أو وطنية أو متصلة

[1] Angeles Sanchez & Antonio L. Pérez-Corral, Government Social Expenditure and Inqualities in the European Union, Review of Economics, 227, (4/2018), PP. 133-156.

باحتياجات التنمية، مع وجوب جعل التعليم الابتدائي إلزاميا لضمان تكوين ثقافة أساسية مشتركة وإيجاد نوع من التوازن بين مراحل التعليم المختلفة، وذلك برسم هرم للتعليم تتسع قاعدته لتشمل التعليم الابتدائي ثم المتوسط فالثانوي والمهني فالتعليم الجامعي، متدرجا إلى قمة الهرم التي تشمل الدراسات العليا المتخصصة، أما بخصوص الرعاية الصحية فيقع توفيرها للمواطنين على عاتق الدولة مجانا بإنشاء المستشفيات والعيادات الطبية اللازمة، وتأهيل العدد الكافي من الأطباء والصيادلة والموظفين الصحيين والممرضين، وتوفير الأدوية وكافة مستلزمات العلاج، وإلا تفردت فئة معينة بهذه الخدمات دون الأخرى، أما مجال الإسكان، فيعتبر السكن هو من أكثر الحاجات الأساسية للإنسان، يصونه ويهيئ له مقتضيات الراحة والهدوء، وحيث ان العديد من البلدان النامية تعاني من سوء حالة المساكن لعدم إنشاء المدن فيها وفق تخطيط سليم ومدروس، أيضا افتقار الكثير من المساكن للمستلزمات الصحية الضرورية، فإنه يقتضي إعادة تخطيط هذه المدن ببناء وحدات سكنية في ضواحيها، وإصلاح الأحياء المتخلفة الممكن إصلاحها، وهدم وإزالة مساكن الأحياء المتخلفة التي يتعذر إصلاحها وانشاء مساكن حديثة مكانها وفق تخطيط جديد ومدروس، أما التحويلات الاجتماعية فعملها يقتضي دعم العائلات، وحماية الأمومة والطفولة ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم في حدود ما تبقى لهم من قدرات ليصبحوا مواطنين منتجين، وتخصيص الدولة لرواتب توفر حياة كريمة للأفراد الذين بلغوا سن الشيخوخة أو عجزوا عن العمل لفقدهم القدرة على القيام به أو لم يتوفر لهم العمل رغم استعدادهم للعمل، وكذلك توفير الرعاية الكاملة للصغار الذين فقدوا معيليهم، ...الخ، بالإضافة إلى توفير خدمات أخرى تتمثل في مشروعات تنمية المجتمع محليا كالربط بالكهرباء والغاز وإمدادات المياه، وشق الطرقات، وتوفير أماكن الترويح، وغيرها.

إذا تعمل التنمية الاجتماعية على إشباع الحاجات الضرورية والاجتماعية لأفراد المجتمع، وهي الحاجة للغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن والثقافة والترويح والشعور بالانتماء والأمن، وحاجته إلى الطمأنينة على حاضره ومستقبله، وبذلك تعتبر التنمية الاجتماعية مظلة تتجمع تحتها كل الأساليب والعمليات المخططة والموجهة والتي عن طريقها يتم أحداث التغيير الاجتماعي المقصود والمرغوب، والذي يشمل كافة تركيبة المجتمع ووظائفه، ويمتد إلى مواقف واتجاهات الأفراد نحو مجتمعهم وبالتالي أنفسهم.

من اجل اثراء الدراسة تطرقنا أيضا الى دراسات تجريبية أخرى تمثلت في:

1- دراسة (Kuznets, 1955)[1] والتي دارت حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين التفاوت في توزيع الدخل، وقد رأى Kuznets بان العلاقة بين النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل تأخذ شكل (U)، وقد توصل الباحث لتلك النتيجة من خلال اختباره لمؤشرات التفاوت في توزيع الدخل لكل من بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على السلاسل الزمنية في دراسة العلاقة بين المتغيرات، استطاع من خلالها:

- تحديد لاهم العوامل التي تستحوذ على زيادة التفاوت في توزيع الدخل في مجموعتين: الأولى تعتقد بضرورة تركز الادخار لدى الفئات ذات الدخل المرتفع لارتفاع أصولها الدخلية، والثانية تعزى الى الهيكل الصناعي بسبب تحرك بعض الدول المتقدمة من الزراعة الى الصناعة والمتتبع لمتوسط دخل الفرد ثم التفاوت في توزيع الدخل في الريف يجد انها اقل مما هو عليه في الحضر.
- تحديد العوامل المسببة باتساع التفاوت في توزيع الدخل كنظام الضرائب والاعانات والخدمات العامة وتوصل Kuznets من دراسته الى نتيجة مفادها ان العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي تأخذ شكل مقلوب حرف U، أي ان التفاوت في توزيع

[1] Simon Kuznets, Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review, Vol. 45, No. 1. (Mar. 1955), PP. 1-28.

الدخل يكون منخفضا في المرحلة الأولى من عملية النمو الاقتصادي ثم تزداد حدته حتى يبلغ ذروته مع تنامي معدلات النمو، ثم يستقر ومن ثم يأخذ بالانخفاض في المراحل اللاحقة للنمو الاقتصادي، واثبت صحة هذه الفرضية بدراسة تجريبية لاحقة اجراها سنة 1963.

2- قد تم تأييد فرضية Kuznets من خلال الدراسة التي قدمها كل من (Adelman I. & Morris C, 1971)[1]، حيت تم استخدام بيانات المقطع العرضي لعينة قدرها 43 دولة نامية للفترة (1957-1968)، ومعتمدة على ثلاث متغيرات داخلية هي حصة الدخل الأدنى 60%، والمتوسط 20%، والأعلى 5% من السكان، وعدد من المتغيرات الخارجية أظهرت تأييدا لفرضية Kuznets.

3- كذلك الدراسة التي قدمها الاقتصادي (Paukert F, 1973)[2]، والتي استخدم فيها معامل Gini لقياس التفاوت في توزيع الدخل كمتغير تابع، وعدد من مؤشرات النمو الاقتصادي كمتغيرات مستقلة، اعتمد الباحث أسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من 56 دولة نامية ومتقدمة، بينت الدراسة ان اللامساواة في توزيع الدخل تنخفض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، وان التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الدول النامية، يعود الى الحصة العالية لمستلمي الدخل لأعلى 5% من السكان.

4- ثم قدم الاقتصادي (Ahluwalla M, 1976)[3]، دراسة تجريبية استخدم فيها أسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من الدول عددها 60 دولة، منها 40 دولة نامية و14 دولة متقدمة و6 دول اشتراكية وذلك خلال الفترة الممتدة بين (1960-1969)، وتم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل كمتغير تابع والمعبر عنه بـ ثلاثة متغيرات هي: (حصة الدخل لأدنى 40%، لمتوسط 40%، ولأعلى 20% من السكان)، ومؤشرات النمو الاقتصادي كمتغيرات مستقلة، والمعبر عنه ايضا بثلاثة متغيرات هي: (نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومربع المتغير السابق، ومعدل الناتج المحلي الإجمالي)، ثم أضاف اليها متغيرات أخرى لقياس اثر التنمية الاقتصادية على توزيع الدخل، واظهرت النتائج تأييدا لفرضية مقلوب الحرف U لـ Kuznets، حيث ان حصة الدخل لأدنى 40% من السكان انخفضت حتى بلغ نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي الى 400 دولار سنويا، بينما حدث العكس لحصة الأعلى 20% دخلا من السكان.

وسجلت الدراسة أيضا علاقة الارتباط الغير معنوية بين حصة الدخل لمتوسط 40% من السكان مع نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، اما علاقة الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وحصة الدخل لأدنى 40% فكانت علاقة موجبة ومعنوية، ويعني هذا النسبة العالية من النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي على المساواة النسبية لمساهمته في زيادة حصة الدخل للفئات الدنيا من السكان.

[1] Adelman, I., Morris, C.T., An Anatomy of income Distribution in Devoloing Nations, A Summary of Findings IBRD (World Bank), Economic Staff Paper N° 116, Sept. 1971,

[2] Paukert, F, Income Distribution at Different levels of Devolopment, A surrey of Evidence, International Labor Review 108 (August. September), PP. 97-125.

[3] Ahluwalia, Montek S, Income Distribution and Devolopmenet some stylized Facts, American Economic Review, 66(2), May, PP 128-135.

إلا ان هذه النتائج التي تحصل عليها Ahluwalia كانت محل تشكيك وانتقاد من طرف الاقتصادي(Saith A, 1983)[1]، خاصة فيما يخص دقة البيانات التي اعتمد عليها Ahluwalia، وأيضا في اختبار عينة الدراسة التي تكونت من دول نامية ومتقدمة ذات توجه رأسمالي وأخرى ذات توجه اشتراكي.

5- كما أعاد الاقتصاديون (Campano F. & Salvatore D, 1988)[2] اختبار بيانات Ahluwalia وSaith، بعد أن تم إضافة بيانات جديدة عليها، بحيث بلغ عددها في المجمل 95 دولة، منها 68 دولة نامية، و21 دولة متقدمة رأسمالية، و6 دول اشتراكية، واستخدمت الدراسة أيضا أسلوب بيانات المقطع العرضي، وهذا في الدراسة المعنونة بـ " Development Economic income inequality and Kuznet's U- shaped Hyothersis"، والتي توصلت في الأخير بقبول فرضية Kuznets حرف U المقلوب، باستثناء حصة الدخل لأعلى 20% من السكان، وهذا يعني ان منافع النمو لم تصل الى الفئات الفقيرة في المجتمع، على الرغم من زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

6- في دراسة أعدها البنك الدولي (World Bank, 1993)[3]، أظهرت ان الدول التي استطاعت ان تزيد من معدلات نموها الاقتصادي، مع تحقيق درجات عالية فيما يخص عدالة توزيع الدخول، تميزت بانتهاجها لسياسات تنموية شاملة مع تدخل حكومي مناسب، كما سجلت ذات الدول استقرارا كبيرا في الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتحقيق معدلات عالية من التطور في مجالات التعليم والتدريب مع اعتمادها على سياسات تشجيع الادخار المحلي، ثم استثماره في القطاعات الإنتاجية، بالإضافة الى برامج وإجراءات كان الهدف منها تحقيق نوع من التوازن بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني.

7- هدفت دراسة (صاحب أبو حمد، 2010)[4] إلى توضيح العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية قدرها 90 دولة نامية، ولفترة 22 سنة، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، وقد قامت الدراسة على افتراض ان التفاوت في توزيع الدخل يكون محدود في المرحلة الأولى من عملية النمو الاقتصادي ثم يزداد مجاله الى ان يصل الى حد معين، ومن ثم يأخذ بالتقلص مع استمرار عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية، وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها ان تحسين نصيب الفرد الواحد من الدخل الوطني له اثر في تقليص مدى التفاوت في توزيع الدخل، والتقديرات التي أجريت على العينة تشير الى ان نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي له اثر اكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على توزيع الدخل (الحصص الدخلية).

8- حاولت دراسة (Monica Ospina, 2010)[5] تحليل محددات التفاوت في الدخل لبلدان أمريكا اللاتينية مع إيلاء اهتمام خاص لنفقات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، استخدم الباحث طريقة GMM، واظهرت نتائج التقدير ان الانفاق على التعليم والصحة يؤثران سلبيا على التفاوت في توزيع الدخل، في حين لا تؤثر نفقات الضمان الاجتماعي على التفاوت في توزيع الدخل.

---

[1] Saith, A. Devolopment and Distribution, A Critique of The Cross-Country U-Hypothesis, Journal of Devolpment Economics,1983.

[2] Campano Fred, Salvatore Dominick, Economic Development income inequality and Kuznet's U-shaped Hyothersis, Journal of Policy Modeliug, Volume 10, Issue2, Summer 1988, PP, 265-280.

[3] World Bank, The East Asian Miracle : Economic Growth and Public Policy, Summary, EMBARGO, Not For Publication or Broadcast Until, 4 PM EDT (20.00 GMT), Sunday, 26 September 1993.

[4] رضا صاحب أبو حمد، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، جامعة كربلاء، 2010،

[5] Monica Ospina, The Effect of Social Spending on Income Inequality : An Analysis for Latin American Countries, Documentos de Trabajo, Economia y Finanzas, Centro de Investigaciones Economicasy Financieras (CIEF), N°. 10-03, 2010.

9- قامت ورقة (Madjid Sameti, Leila Rafie, 2010)[1] بتحليل آثار الضرائب على توزيع الدخل وعلى النمو الاقتصادي في ايران وبعض دول شرق آسيا، ولهذا الغرض قاما الباحثان باستخدام بيانات Panel للفترة (1990-2006)، حيث اشارت النتائج إلى ان أثر ضريبة السلع والخدمات على عدم المساواة والنمو الاقتصادي ضئيل، اما الضرائب على الدخل والارباح ومكاسب راس المال لها تأثيرات إيجابية وموجبة على مؤشر جيني والنمو الاقتصادي، كما سجلا الباحثان تأثير سلبي على النمو الاقتصادي فيما يخص ضريبة التجارة الدولية، بالإضافة الى تسجيل أثر إيجابي لعدم المساواة في الدخل على النمو

10- حاولت دراسة (Nebeela Asghar, Asma Awan, Hafeez ur Rehman, 2011)[2] اختبار العلاقات بين النمو الاقتصادي والانفتاح وعدم المساواة في الدخل والتعليم والصحة في دولة الباكستان باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة (1974-2009)، بعد دراسة الاستقرارية، واختبار التكامل المشترك، واختبار VECM، واختبار السببية Toda-Yamamoto، توصلت الدراسة الى ان تحرير التجارة وعدم المساواة في الدخل والتعليم والصحة عوامل مسؤولة تؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي في باكستان وقد تأكدت العلاقة الكبيرة والمستقرة على المدى الطويل بين المتغيرات من خلال اختبار Johansen وJuselius للتكامل المشترك في حين ان التفاوت في الدخل له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما اشارت التقديرات التجريبية لاختبار السببية الى انه هناك سببين ثنائيي الاتجاه الاول بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح والثاني بين الصحة وعدم المساواة في الدخل، هذه النتائج أدت بالباحثين اقتراح صياغة سياسة توسيع الصادرات للحصول على اقصى الفوائد من التجارة الدولية من خلال القدرة التنافسية، وأيضا الحاجة لمعالجة التفاوت في الدخل من خلال اتباع سياسة فعالة تضمن التوزيع العادل للثروة، كما اقترحوا على الحكومة ادخال سياسة لتشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في التعليم والصحة وأيضا، وتخصيص المزيد من الموارد للقطاع الاجتماعي لزيادة إنتاجية العمل.

11- جاءت دراسة (Seok-Kyun Hur, 2014)[3] لتقييم آثار السياسة المالية على كل من الانصاف والنمو، وعلى وجه التحديد ما إذا كان من الممكن تصميم الانفاق المالي بالشكل الذي يعزز الانصاف دون التضحية بالنمو الاقتصادي والعكس صحيح، وهذا باستخدام بيانات Panel لعدة دول اسيوية، بالنسبة للنتائج فكما كان متوقعا ان الاثار التوزيعية للإنفاق العام تكون إيجابية ضئيلة وبصفة مؤقتة بالنسبة لمختلف أنواع الانفاق العام، وبالمقارنة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فان الانفاق على التعليم والصحة أدت الى تخفيف التفاوت في توزيع الدخل بشكل كبير، وهذا يعني ان سياسة الانفاق العام يمكن ان تسهم اكثر في النمو الشامل في الاقتصاديات النامية اكثر منها في الاقتصاديات المتقدمة.

12- هدفت دراسة (كبداني سيدي احمد، 2013)[4] إلى قياس أثر النمو على عدالة التوزيع لعينة من الدول العربية، التي توفرت بياناتها وذلك خلال الفترة (1965-2009)، استخدم الباحث في نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، وتوصل الى نتيجة مفادها ان معدلات النمو الاقتصادي المحققة بالجزائر لم تعمل على تحسين توزيع الدخل، كما

---

[1] Madjid Sameti, Leila Rafie, Interaction of Income Distribution, Taxes and Economic Growth, Iranian Economic Review, Vol. 14, N°.25, winter 2010.

[2] Nebeela Asghar, Asma Awan, Hafeez ur Rehman, Exploring the Linkages Among Economic Growth, Openness, Income Inequality, Education and Heath in Pakistan, Canadian Social Science, Vol. 7, N° 6, 2011, PP. 82-88.

[3] Seok-Kyun Hur, Government Spending and Inclusive Growth In Devoloping Asia, Asian Development Bank Economics, Working Paper Series, N°415, 2014.

[4] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.

تحصل على نتيجة اخر مضمونها ان حصة افقر 40% من السكان ونسبتها الى اغنى 20% منهم تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، أي ان سوء التوزيع للدخل يعيق النمو الاقتصادي بالدول العربية.

13- في سياق اخر هدفت دراسة (بريشي عبد الكريم، 2014)[1] إلى دراسة دور الضريبة في تحقيق عدالة توزيع الدخل بين افراد المجتمع، وخلص الباحث في الأخير الى ان السياسة الضريبية غير ناجعة في إعادة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع، وبالتالي دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية غير مجدي، ليس هذا فقط بل ان فرض الضريبة أدى الى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل، مما يدعم فرضية محاباة السياسة الضريبية للأغنياء على حساب الفقراء.

14- كما حاولت الورقة البحثية لـ (Federico Cingano, 2014)[2] تحديد اتجاهات التفاوت والاختلاف في توزيع الدخل بين السكان في دول منظمة التعاون الاقتصادي، حيث اشارت الدراسة الى ان حجم الفجوة في هذه الدول وصلت لأعلى مستوى لها منذ ثلاثين سنة، وتشير الدراسة الى ان 10% فقط من السكان يكسبون ما نسبته 9,5% ضعف ما يكسبه الفقراء في تلك الدول، وقد استخدمت الدراسة، المنهج الكمي في التحليل، وذلك من خلال أسلوب التحليل القياسي اعتمادا على السلاسل الزمنية لمعامل جيني في الفترة ما بين (1980-2010)، وخلصت الدراسة الى ان عدم المساواة في الدخل له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي، وأن سياسات إعادة التوزيع تحقق قدرا كبيرا من المساواة في الدخل المتاح وليس لها اثر سلبي على النمو، كما أشار التحليل أيضا الى ان احدى القنوات الرئيسية التي يؤثر فيها عدم المساواة سلبا على الأداء الاقتصادي تتمثل في خفض فرص الاستثمار خاصة في مجال التعليم بين الشرائح الأكثر فقرا من السكان، ويرجع ذلك أساسا الى شح الموارد المالية التي تسبب قلقا متزايدا لصناع القرار إزاء النمو المتباطئ واتساع فجوة التفاوت في التوزيع.

15- دراسة كل من (Rahul Anand, Volodymry Tulin, Naresh Kumar, 2014)[3] حول الهند والتي ركزت على توثيق تطور الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في جميع ولايات الهند من خلال دراسة النمو الاقتصادي السريع خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2009، وأيضا دراسة دور النمو والتوزيع في الحد من الفقر، حيث كان للنمو الاقتصادي الدور القوي باعتباره المحرك الرئيسي للحد من الفقر في الهند وترسيخ النمو الاحتوائي، وحاولت الدراسة استكشاف دور السياسات الاقتصادية والظروف المالية الكلية السائدة في الهند في تفسير النمو الاحتوائي ومكوناته باستخدام مقياس جديد للنمو الشامل، وقد كان للنفقات الاجتماعية خاصة الإنفاق على التعليم ومعدلات التحصيل العلمي دور هام وكبير لتعزيز النمو الاحتوائي (الشامل)،كما يشكل الاستقرار المالي الكلي مع إعطاء اهتمام خاص لمخاطر التضخم، دور حاسم في تعزيز النمو الاحتوائي، وأوضح التحليل التجريبي للدراسة بان هنالك ارتباطا وثيقا بين الانفاق الحكومي وبين النمو الاحتوائي (الشامل) وبالتالي الحد من الفقر، وتشير الدراسة القياسية الى ان زيادة الانفاق على القطاع الاجتماعي بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى انخفاض 0,5% نصف نقطة في معدل الفقر.

---

[1] بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل خلال الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.

[2] Federico Cingano, Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth, OECD Social, Employment and Migration Working Paper N°163, 2014.

[3] Rahul Anand, Volodymry Tulin, Naresh Kumar, India : Defining and Explaining Inclusive Growth and Poverty Reduction, IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2014

16- حاولت دراسة (Rana Ejaz Ali Khan, Bushara Jabeen Hashmi, 2015)[1] معرفة تأثير السياسة المالية على عدم المساواة في توزيع الدخل في باكستان، وذلك باستخدام منهجية (ARDL) وبيانات لسلسلة زمنية من 1980 الى 2012، وبعد عملية تقدير النموذج، خلص الباحثان الى ان الانفاق على التنمية كعنصر من عناصر السياسة المالية يعمل على الحد من التفاوت في الدخول في باكستان، كما أظهرت النتائج أيضا ان التنمية المالية لها تأثير سلبي على معامل جيني، وبناء على ذلك أوصى الباحثان على تعزيز نسبة النفقات الموجهة للتنمية في الوقت الراهن، لان نسبتها ليست مشجعة، إذ بلغت في العقد الماضي حوالي 20% من الميزانية، كما أوصى الباحثان على توزيع نفقات التنمية على برامج تنمية القطاع العام، وبرنامج الدعم الريفي، والبنية الأساسية، والتعليم، ومشاريع الصحة، كما اظهر التحليل ان التحضر له (Urbanization) تأثير إيجابي على التفاوت في توزيع الدخل، وعلاج ذلك حسب الباحثان يتمثل في توفير حصة من برنامج الدعم الريفي وتخصيص جزء كبير من نفقات التنمية في المناطق الريفية من أجل تقليل عدم المساواة في الدخل، كما اظهر النتائج ايضا ان العجز المالي له تأثير متزايد على التفاوت في الدخول، ولتضيق فجوة العجز اقترح الباحثان خفض النفقات الراهنة او الحالية لان جزء رئيسي منها يذهب الى نفقات الدفاع والإدارة وغير ذلك، وأيضا الرفع من حجم الإيرادات الضريبية من اجل تخفيض هذا العجز.

17- هدفت دراسة (Bruckner & Lederman, 2015)[2] إلى تقدير العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، حيث استخدمت الدراسة متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير يمثل مستوى النمو الاقتصادي، ومعامل Gini كمتغير ممثل للتفاوت في توزيع الدخل، كما استعانت الدراسة بعينة من بلدان العالم والتي بلغ عددها (104) دولة مصنفة الى بلدان فقيرة او نامية وبلدان غنية ومتطورة، وكانت البيانات المجمعة من المعلومات المصرح عنها في البنك الدولي، وخلصت التحليل الى ان التفاوت في توزيع الدخل له اثر سلبي كبير على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المديين المتوسط والطويل، وتلك النتيجة تخص البلدان الغنية والمتطورة اقتصاديا متماشية مع النظريات الاقتصادية، أما الدول النامية فهناك علاقة جوهرية طردية، وهذا يتنافى مع النظريات والأعراف الاقتصادية، وعموما فان هذه النتائج التجريبية تؤكد القول ان عدم المساواة في الدخل مفيد للنمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة، بينما هو غير كذلك بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة.

18- جاءت دراسة (Habibullah Khan & Omar K M R Bashar, 2015)[3] لتبحث عن الكيفية التي تؤدي بها النفقات الاجتماعية الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وحذو تجارب دول لها باع طويل وتجارب كبيرة فيما يخص دولة الرفاه مثل دول شمال اوروبا (ايسلندا، السويد، النرويج، الدنمارك، فنلندا وغيرها)، خاصة وان دولتي استراليا ونيوزيلاندا تخصصان اعتمادات ضعيفة للرفاه الاجتماعي، مما يستدعي من الدولتين إلى التدخل من خلال زيادة الانفاق على المجالات الاجتماعية بشكل يضمن تعزيز النمو الاقتصادي، لهذا الغرض قاما الباحثان بدراسة العلاقة بين الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي في كل من أستراليا ونيوزيلاندا باستخدام بيانات سنوية ممتدة من سنة 1980 الى غاية سنة 2012، وذلك باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ في الاجل الطويل، واستخدام اختبارات السببية لـ Granger في الاجل القصير بين المتغيرات، فبالنسبة لأستراليا فالعوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي هي: التعليم والصحة

[1] Rana Ejaz Ali Khan, Bushara Jabeen Hashmi, Fiscal Policy and Income Inequality in Pakistan : An ARDL Approach, European Journal of Economic Studies, Vol. (13), Is.3 2015.

[2] Markus Bruckner & Danniel Lederman, Effects of Income Inequality on Aggregate Output, Policy Research Working Paper, World Bank Group, Latin Amirica and The Caribbean Region, Office of the Chief Economist, June 2015

[3] Habibullah Khan & Omar K M R Bashar, Social Expenditure and Economic Growth : Evidence From Australia and Zealand Using Cointegration and Causality Tests, Journal of Devoloping Areas, Vol. 49, N°. 4, 2015

والنفقات الاجتماعية، اما بالنسبة لنيوزيلاندا فهناك عاملين رئيسيين محددين للنمو الاقتصادي هما الانفاق على الصحة والنفقات الاجتماعية، اما اختبارات السببية تتجه في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي الى الانفاق الصحي، والانفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في استراليا، اما في نيوزيلاندا فان السببية تتجه من الانفاق عل التعليم الى النمو الاقتصادي، والانفاق الصحي الى الانفاق على التعليم، والنمو الاقتصادي الى الانفاق الصحي، ونفقات التعليم الى عجز الموازني. وأيضا حسب اختبار السببية لـ Granger فان نفقات الرعاية الاجتماعية تسبب النمو الاقتصادي، على العموم توصل الباحثان الى ان الانفاق الاجتماعي والاعتماد على سياسة اجتماعية سخية سيمكن كلا الدولتين من تحقيق تنمية متوازنة بالإضافة الى تعزيز النمو الاقتصادي.

19- كما تبحث دراسة (Akinyemi Kayode Abiodu, 2015)[1] في تأثير الانفاق الاجتماعي على تنمية الراس المال البشري في نيجيريا، وجاءت النتائج في العديد من الحالات متوافقة الى حد كبير مع بعض النتائج الامبريقية في الدراسات السابقة التي تطرق لها الباحث، حيث تظهر نتائج الانحدار ان الانفاق على التعليم والصحة لهما أثر إيجابي على التنمية البشرية بحيث انه سيؤدي الانفاق على التعليم والصحة الى الانخفاض في معدل الوفيات وبالتالي زيادة في التنمية البشرية بما يتوافق مع التوقعات.

20- بحثت دراسة (Nora Lustig, 2015)[2] في اثر السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل في كل من البرازيل والشيلي وكولومبيا واندونيسيا والمكسيك وبيرو وجنوب افريقيا، وذلك باستخدام تحليل مقارن للحالات المالية من بيانات مستقاة سنة 2010، حيث أظهرت النتائج ان اكبر اثر لإعادة التوزيع هو في جنوب افريقيا واصغر اثر في اندونيسيا، وارجعت الباحثة نجاح إعادة التوزيع من عدمه في المقام الأول الى جهد إعادة التوزيع (حصة الانفاق الاجتماعي الى الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة) وأيضا مدى توجيه التحويلات الاجتماعية (الإعانات) الى الفقراء، وتوجيه الضرائب الى الأغنياء، ورغم ان السياسة المالية تعمل على تقليل عدم المساواة، لكن ليس هذا هو الحال بالنسبة لهذه الدراسة حيث ان السياسة المالية تزيد من الفقر في البرازيل وكولومبيا بسبب ارتفاع ضرائب الاستهلاك على السلع الأساسية، والمساهمة الهامشية للضرائب المباشرة والتحويلات المباشرة والتحويلات العينية ، والاثر الهامشي لصافي الضرائب غير المباشرة غير متساو في اندونيسيا والبرازيل وجنوب افريقيا وكولومبيا، والانفاق الإجمالي على التعليم لصالح الفقراء في كل الدول باستثناء اندونيسيا، والانفاق الإجمالي على الصحة لصالح الفقراء في البرازيل، شيلي، كولومبيا، وجنوب افريقيا، ما عدا اندونيسيا وبيرو.

21- كما هدفت دراسة (حفصة عبد العاطي علي، 2015)[3] إلى تحليل اثر السياسات العامة على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والفقر، وذلك قصد معرفة أي السياسات العامة التي يكون لها الأثر الإيجابي على الأهداف الثلاثة (النمو، التوزيع، الفقر) في المدى القصير على مستوى 27 محافظة مصرية، ولهذا الغرض اعتمدت الباحثة على بيانات السلاسل المقطعية لعامي 2008-2010 كأحدث التقارير الصادرة عن التنمية البشرية لمصر، وكذلك بالاعتماد على البيانات المتاحة المتعلقة أساسا بمتغيرات الدراسة مثل معامل جيني، ونسب الفقر، والانفاق الاجتماعي ...الخ، وبعد عملية التقدير القياسي بالاعتماد على طريقة

---

[1] Akinyemi Kayode Abiodu, Impact of Public Social Expenditure On Human Capital Devolopment In Nigeria, 2015, From the following website: https://arthurjarvisuniversity.edu.ng/2/OER/ALLBOOKS/VICTOR/HCD_N_SP_PAPER.pdf

[2] Nora Lustig, Inquality and Fiscal Redistribtion In Middle Income Countries : Brazil, Chile, Colombia, Indonesia, Mexico, Peru and South Africa, Working Paper 410, Center Global Devolopment, 2015.

[3] حفصة عبد العاطي علي، أثر السياسات العامة على النمو وتوزيع الدخل والفقر في جمهورية مصر العربية، جامعة المنصورة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 06، جوان 2015.

الاحتمال الأعظم بالمعلومات الكاملة (FIML) لنموذج آني مكون من ثلاثة معادلات سلوكية لتلك الأهداف الثلاثة، توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

- ✓ سياسة الانفاق الحكومي (الانفاق على الصحة او التعليم، او البنية التحتية) تزيد من النمو الاقتصادي وتحسن عدالة توزيع الدخل وتكافح الفقر.
- ✓ سياسة التوظيف الحكومي لا تزيد من النمو الاقتصادي ولا تحسن عدالة توزيع الدخل، ولا تحد من الفقر.
- ✓ سياسة الدعم السلعي تحسن عدالة توزيع الدخل وتكافح الفقر ولكنها تعوق من النمو الاقتصادي.
- ✓ سياسة الضمان الاجتماعي تبين انها غير فعالة في تحسين العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

اما بخصوص مكافحة الفقر بصفة خاصة فلقد تبين ان مرونة الفقر بالنسبة لمعدل الاعالة اعلى بكثير من مرونته مع متغير آخر، تليها مرونة الفقر بالنسبة لعدالة التوزيع مما يعني ان سبل مكافحة الفقر المطلق بمحافظات مصر المختلفة تكون اجتماعية (بخفض معدل الاعالة وتحسين العدالة الاجتماعية) أكثر منها اقتصادية (زيادة النمو الاقتصادي).

22- تهدف دراسة (محمدي فوزي متولي أبو السعود، عبير شعبان عبد الحفيظ، 2016)[1] إلى تحليل وقياس العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخل في الدول النامية باستخدام بيانات 83 دولة خلال الفترة (1995-2014)، وقد اعتمد الباحثين على تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وذلك ببناء نموذجين قياسيين يعنى الأول بتقدير أثر عدم العدالة في توزيع الدخل على الفساد، اما النموذج الثاني فيعنى بتقدير أثر الفساد على عدم العدالة في توزيع الدخل، وأفضى البحث الى النتائج التالية: فيما يخص النموذج الأول فان عدم العدالة في توزيع الدخل تؤثر طرديا على الفساد، كذلك يرتبط الفساد مع كل من (التنمية الاقتصادية، وقياس دخل الفرد، والتعليم معبر عنه بنسبة القراءة والكتابة بين البالغين، والاستهلاك العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي مقاس بنسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الديمقراطية) بعلاقة عكسية، اما النموذج الثاني فتشير مخرجاته الى أن الفساد يؤثر طرديا على عدم العدالة في توزيع الدخل، كذلك الزيادة في كل من معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة القراءة والكتابة بين البالغين تؤدي الى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل مع تأثير ليس ذو معنوية إحصائية، وتشير نتائج النموذج الثاني أيضا الى أن الزيادة في نسبة الاستهلاك العام الى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي تعملان على تخفيض اللامساواة في توزيع الدخل.

23- قد جاءت ورقة (يوسف يخلف مسعود وسامي عمر ساسي، 2016)[2] بهدف التحقق من مدى وجود عدالة في توزيع الدخول في الاقتصاد الليبي من عدمها، وأثر عدم العدالة في توزيع الدخول إن وجد على النمو الاقتصادي. أوضح الباحثان أن عدم العدالة في توزيع الدخل لا يتوقف أثره على أصحاب الدخول المتدنية فقط، بل يمتد أثره إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي، وأشارا إلى أن العدالة في توزيع الدخل، تعد من أسمى أهداف أي اقتصاد يسعى إلى تحقيق رفاه حقيقي بين أفراد مواطنيه، فالكثير من حالات عدم الرضا والسخط الاجتماعي ينشا نتيجة التفاوت الغير المبرر بين المواطنين داخل البلد الواحد، بعد تقدير النموذج توصلت نتائج الدراسة إلى أن هنالك علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، أما في الأجل القصير، فقد أظهرت نتائج التحليل وجود ارتباط موجب الأثر بين الناتج المحلي الإجمالي ومعامل "Gini"

[1] F. Ozlem Alper & Mehmet Demiral, Public Social Expenditures and Economic Growth : Evidence from, Selected OECD Countries, Research in World Economy, Vol. 7, N° 2, 2016

[2] يوسف يخلف مسعود وسامي عمر ساسي، عدالة توزيع الدخول والنمو الاقتصادي في ليبيا للفترة 1980-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 8، كلية الاقتصاد والتجارة زلتين، الجامعة الاسمرية الإسلامية، ليبيا، 2016.

للسنتين السابقتين والسنوات الثلاثة السابقة من جهة، وأظهرت أن قيمة متوسط معامل "Gini" تساوي 0,031، وهذه نتيجة تشير إلى عدم وجود تفاوت في الدخل بالاقتصاد الليبي (وهذا منطقي جدا باعتبار أن اقتصاد ليبيا يعتمد في بناء أجور الأفراد على مصدر ريعي).

24- هدفت دراسة (ناظم المحمدي، مهند المحمدي، 2016)[1] الى قياس وتحليل العلاقة والتأثيرات التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل مقاسا بمعامل جيني والنمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للفترة (1990-2014)، وذلك باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ، وقد بينت النتائج ان هناك علاقة دالية توازنية تبادلية طويلة الاجل بين معامل جيني والنمو الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة وقد انتهى التحليل الى ان تأثير النمو الاقتصادي على التفاوت في توزيع الدخول كان إيجابيا مما يعني ان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (100 دج) ستؤدي الى زيادة معامل جيني (0,5617 وحدة) وبالتالي زيادة التفاوت في توزيع الدخل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (13,8517 وحدة)، مما يدل على ان التفاوت في توزيع الدخل يثبط النمو الاقتصادي ويحد من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

25- هدفت دراسة (إيناس فهمي حسين ،2016)[2] إلى تحديد أثر النفقات العامة الاجتماعية على التفاوت في توزيع الدخل، بالطريقة التي تمكن من تحديد أولوية النفقات العامة لتحقيق هدف العدالة في توزيع الدخل والحد من العجز الداخلي، وتوصلت الدراسة إلى عدم ثبوت الأثر المعنوي وان كان هناك تأثير للتفاوت في التوزيع على نسب الإنفاق العام المخصصة للدعم والمزايا الاجتماعية، أي أن العلاقة تسير في الاتجاه العكسي، كما أن التأثير المعنوي على التفاوت اقتصر على متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند فترة الإبطاء الأولى، ومتغير الإيرادات الضريبية عند فترتي الإبطاء الأولى و الثانية، وفيما يتعلق بالاقتصاد المصري فقد توصلت الدراسة إلى انطباق فرضية "Kuznets"في مرحلة التسعينات من حيث العلاقة الطردية بين التفاوت و النمو إلا انه في الفترات اللاحقة لم يعد هناك اتجاه واضح للعلاقة بينهما، ولم يرتبط الانخفاض في درجة التفاوت في توزيع الدخل بمستوى النفقات العامة ذات البعد الاجتماعي خلال فترة الدراسة.

26- ألقت دراسة (Anke Clerx & Cynthia Yang, 2016)[3] الضوء على اثار الزيادة في الانفاق العام على التعليم العالي، وذلك من خلال استخدام بيانات 30 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية البالغ عددها في الأصل 34 دولة خلال الفترة 1998-2011، وبعد عمليات التقدير اشارت نتائج الدراسة الى ان الزيادة في الانفاق العام على التعليم العالي تقلل من عدم المساواة في الدخل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث كان التأثير السلبي اكبر بثلاثة اضعاف من التأثير الإجمالي النفقات العامة للتعليم ككل على عدم المساواة في الدخل.

---

[1] ناظم المحمدي، مهند المحمدي، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)، الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد 24، العدد 4، ص.ص 154-170.

[2] إيناس فهمي حسين، أثر النفقات العامة والاجتماعية على التفاوت في توزيع الدخل: دراسة تطبيقية على بعض الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، مجلد 17، العدد 3، 2016.

[3] Anke Clerx & Cynthia Yang, The Impact of Public tertiary education expenditeur on income inequality across OECD countries, an emprical investigation, Available at : https://www.eur.nl/sites/corporate/files/Cynthia_Anke.pdf

27- كما قامت ورقة (العوفي حكيمة، 2016)[1] بدراسة قياسية اذ استخدمت نموذج ARDL من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الخاصة بالجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى 2015 من بينها الانفاق على قطاع التربية، الانفاق على التعليم الابتدائي والثانوي، الإنفاق على قطاع التعليم العالي، الإنفاق على قطاع السكن والإنفاق على قطاع الصحة. ولأجل ذلك قامت الباحثة بصياغة نموذجين، فكانت النتائج بخصوص تقدير النموذج الأول لأثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي: تأثير سلبي للإنفاق على التعليم، والإنفاق على التشغيل، ومعدل نمو النفقات العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما تأثير باقي المتغيرات على النمو الاقتصادي جاء ايجابيا، كالإنفاق على السكن، الإنفاق على قطاع الصحة، والدعم الاجتماعي، أما بخصوص تقدير النموذج الثاني لأثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلى الخام للفرد فكن التأثير سلبي للإنفاق على العمل والتعليم في المدى الطويل وتأثير باقي المتغيرات على الناتج المحلي الخام للفرد جاء ايجابيا، كالإنفاق على قطاع السكن، الإنفاق على قطاع الصحة.

28- هدفت دراسة (Saso Kozuharov, Vladimir Petkovski, 2017)[2] إلى إظهار تأثير التحويلات الاجتماعية على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية مقدونيا، ولهذا الغرض قام الباحثان الى بناء نموذج اقتصادي قياسي للانحدار والارتباط من اجل تحديد العلاقة بين التحويلات الاجتماعية وعدم المساواة المعبر عنها بمعامل Gini، ووفقا لنتائج تحليل الانحدار والارتباط فان التحويلات الاجتماعية نحو الأشخاص المهددين اجتماعيا واقتصاديا لها تأثير كبير وحقيقي على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، أي ان العلاقة بين التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعامل Gini تعتبر عكسية، بحيث ان الزيادة في التحويلات الاجتماعية سيكون لها تأثير على انخفاض عدم المساواة، وانخفاض التحويلات الاجتماعية يعني ارتفاع عدم المساواة الاقتصادية، اكد الباحثان ان بمقدور جمهورية مقدونيا تحقيق ما هو افضل من خلال تحسين رفاهية الناس وزيادة الاستهلاك والنمو المستدام إذا ما زادت من حجم التحويلات الاجتماعية وبعض النفقات العامة الأخرى، بحيث تعد مقدونيا من الدول الأوروبية التي تخصص نسب صغيرة من التحويلات الاجتماعية بنسبة تقدر بـ 7,96% من الناتج المحلي الإجمالي، ليس هذا فقط بل تعد الدولة الوحيدة التي انخفضت فيها التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بـ -7% من متوسطات السنوات التسع السابقة، كما يقدر نصيب الفرد السنوي من التحويلات بـ 224,36 يورو كمتوسط قيمة لفترة ملاحظات شملت 8 سنوات.

29- هدفت دراسة (عمر بوعزيز، 2018) [3] إلى معرفة الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية ممثلة في الانفاق على القطاع الصحي وبين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر، ومعرفة مدى التطورات الحاصلة في القطاع الصحي من حيث الانفاق والهياكل، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والإحصائيات والمقارنة بينها ومناقشتها وتحليلها. كما اعتمدت على اختبار Granger لدراسة السببية في الاجل القصير وToda-yamamoto في الأجل الطويل، من جهة أخرى تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL) لدراسة وتقدير الأثر التبادلي بين الانفاق على القطاع الصحي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة موضع الدراسة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية موجبة في الأجل

[1] العوفي حكيمة، السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2016.

[2] Saso Kozuharov, Vladimir Petkovski, The Impact of social Transfers on Inequality Mesured By Gini Index : The Example of Macdonia, UTMS Journal of Economics, Vol. 9, Iss. 1, PP. 49-61.

[3] عمر بوعزيز، قياس الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر –الانفاق الصحي نموذجا خلال الفترة 1990-2016، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص.ص 807-838.

الطويل من الناتج المحلي الإجمالي نحو الانفاق الصحي كما ان هناك اثرا إيجابيا للناتج المحلي الإجمالي على الانفاق الصحي في الأجل الطويل، حيث ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي الى زيادة الانفاق الصحي بـ 47,74%، وارجع الباحث ذلك الى حجم الاستثمارات الكبيرة التي خصصتها الحكومة في القطاع الصحي في ظل البرامج التنموية المختلفة. وفي المقابل أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية من الانفاق الصحي نحو الناتج المحلي الإجمالي الامر الذي فسره الباحث الى ان زيادة الانفاق على الصحة لا يحدث نموا في الاقتصاد الجزائري.

30- كما جاءت دراسة (رضا صاحب أبو حمد العلياوي، غدير جواد كاظم الخالدي، 2018)[1] لتهدف إلى تحليل واختبار العلاقة بين النفقات العامة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، وأيضا تحليل واختبار أثر هذه النفقات في النمو الاقتصادي، واعتمد الباحثان في دراستهما على أسلوب السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار المتعدد والأساليب القياسية الضرورية، بعد التقدير توصل الباحثان الى النتائج التالية: علاقة الارتباط بين النفقات الاجتماعية والناتج المحلي الإجمالي: التعليم وشبكة الحماية الاجتماعية، علاقة ارتباط موجبة، ونفقات الصحة علاقة ارتباط سالبة ومقبولة، اما نفقات البطاقة التموينية علاقة سالبة وضعيفة، علاقة الارتباط بين النفقات الاجتماعية والدخل القومي: التعليم وشبكة الحماية الاجتماعية، علاقة ارتباط موجبة وضعيفة، ونفقات الصحة علاقة ارتباط سالبة وقوية، نفقات البطاقة التموينية علاقة سالبة وضعيفة، علاقة الارتباط بين النفقات الاجتماعية ونصيب الفرد من الناتج المحلي: التعليم وشبكة الحماية الاجتماعية، علاقة ارتباط موجبة مقبولة، اما نفقات الصحة فترتبط بعلاقة ارتباط سالبة ومقبولة، وبالنسبة الى نفقات البطاقة التموينية علاقة سالبة وضعيفة، علاقة الارتباط بين النفقات الاجتماعية ونصيب الفرد من الدخل القومي: التعليم وشبكة الحماية الاجتماعية، علاقة ارتباط موجبة وضعيفة، ونفقات الصحة علاقة ارتباط سالبة وقوية اما نفقات البطاقة التموينية فترتبط بعلاقة سالبة وضعيفة.

31- بحثت دراسة (Mustafa Ilker ULU, 2018)[2] أثر الانفاق الاجتماعي الحكومي على عدم المساواة في الدخل لـ 21 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وذلك من خلال تحليل بيانات Panel لمجموع هذه الدول للفترة (2004-2011) في نموذج القياسي من أجل الوصول إلى نتائج أكثر جدوى، ووفقا للأدبيات فقد اعتمدت الدراسة على معدلات جيني كمتغير تابع ممثلا لعدم المساواة في توزيع الدخل بالإضافة الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الاجتماعي العام، و مؤشر الانفتاح الخارجي (Open)، نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (EDUC1)، معدل الالتحاق بالثانوية (EDUC2)، نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاما (POP)، معدل نمو السكان (POPA)، ومعدل البطالة (UNEMP) كمتغيرات مفسرة، بعد التقدير تحصل الباحث على نتائج مفادها ان الانفاق الاجتماعي الحكومي أكثر فعالية من الانفاق التعليمي في تنظيم عدم المساواة في الدخل، كما توصلت الدراسة أيضا الى ان معدلات البطالة ومعدلات النمو السكاني يرتبطان إيجابيا مع معامل جيني، إضافة الى ذلك هناك علاقة سلبية بين الانفتاح والنفقات التعليمية وكبار السن والمشاركة في التعليم وعدم المساواة في الدخل.

[1] رضا صاحب أبو حمد العلياوي وغدير جواد كاظم الخالدي، أثر النفقات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 2، الكوفة، 2018.

[2] Mustafa Ilker ULU, The Effect of government social spending on income inequality in OECD, a Panal Data Analysis, International Journal of Economics Polities Humanities and Social Sciences, Vol. 1, Issue. 3, 2018

32- دراسة (Mohamed Traoré, 2018)[1] جاءت لتقييم آثار الانفاق الحكومي على كل من الانصاف والنمو الاقتصادي، ولا سيما ما إذا كان من الممكن تصميم الانفاق العام لتعزيز مجتمع اكثر انصافا دون التضحية بالنمو الاقتصادي، ولهذا الغرض استخدم الباحث نموذج VAR لتقدير بيانات 10 بلدان افريقية واقعة جنوب الصحراء خلال الفترة 1990-2015، بعد عمليات التقدير توصل الباحث الى ان نتائج دوال الاستجابة الدفعية قدمت دليلا على ان الاستثمار في البنية التحتية اسهم في تحقيق نمو اكثر احتواء في اقتصاديات افريقيا جنوب الصحراء اكثر من غيرها من أنواع الانفاق العام الأخرى وهذا في المدى الطويل، فضلا عن ذلك فقد اكد تحليل التباين أن الانفاق الاجتماعي مثل نفقات الصحة والتعليم لم تنعكس على الزيادة في دخول الفقراء.

33- دراسة (Hasna Khemili, Mounir Belloumi, 2018)[2] التي هدفت الى التحقيق في اتجاه السببية بين الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي في تونس باستخدام بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة (1970-2013)، حيث استخدم الباحثان منهجية ARDL واختبار السببية Toda-Yamamoto المعدلة لاختبار Granger، وبعد عمليات التقدير، تبين للباحثان وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، كما استنتجا ان هناك علاقة إيجابية بين عدم المساواة في الدخل والفقر، وعلاقة إيجابية بين عدم المساواة في الدخل و الفقر، كما اشارت نتائج اختبار تودا يماموتو إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي الى الفقر، وفي الأخير أوصى الباحثان بضرورة بذل الحكومة جهودا مكثفة لتعزيز النمو الاقتصادي وذلك عن طريق الاهتمام باستدامته، كما استنتج الباحثان أيضا وجود سببية أحادية الاتجاه بين الفقر وعدم المساواة، وأيضا وجود سببية ثنائية الاتجاه بين عدم المساواة والنمو الاقتصادي، لذلك اوصى الباحثين على ضرورة تركيز جهود صناع القرار على الطبقة الوسطى والطبقة الأكثر فقرا للحد من عدم المساواة وذلك من خلال دعم النمو الذي يمكن ان يقلل من الفقر.

34- قدرت دراسة (Jouini N, Lustig N., Moummi A, Shimeles A, 2018)[3] تأثير نظام الضرائب والتحويلات في تونس على عدم المساواة والفقر، كما حاولت تقييم الفوائد الانفاق العام على التعليم والصحة، أظهرت النتائج ان سياسة تونس المالية لإعادة توزيع تقلل من عدم المساوة والفقر المدقع، مع التأكيد في نفس الوقت ان عدد كبير من الفقراء يدفعون ضرائب اكثر مما يتلقونه من التحويلات النقدية والإعانات، ويعزي الباحثون ذلك الى العبئ المرتفع نسبيا من ضرائب الدخل الشخصي واشتراكات الضمان الاجتماعي للأسر المعيشية المنخفضة الدخل، مما يعني تأثير السياسة المالية على الفقر ليست مواتية بالشكل المطلوب.

35- هدفت دراسة (عامر آسيا، صفيح صادق، 2018)[4] الى تقدير أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة الى

---

[1] Mohamed Traoré, Government spending and inclusive growth in sub-saharan Africa : A Panel VAR analysis, Centre d'études et de recherches sur le Developement International, Etudes st Documents, N°15, 2018.

[2] Hasna Khemili, Mounir Belloumi, Cointegration Relationship between Growth Inequality and Poverty In Tunisia, International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting, Vol. 2, N°. 1, 2018, PP 8-18.

[3] Jouini N, Lustig N, Moummi A, Shimeles A, Fiscal Policy, Income Redistribution, and Poverty Reduction : Evidence From Tunisia, Review of income and Wealth ; Series 64, Number S1, October 2018.

[4] عامر آسيا، صفيح صادق، تحليل تاثير الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 9، 2018.

وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشر الفوارق الاجتماعية ممثلا في معامل (Gini) والنمو الاقتصادي بعد إجراء اختبار (T-Bound) للتكامل المشترك، وهو ما يشير الى وجود أثر سلبي ومعنوي للتفاوت الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

36- دراسة (Gabriel Lara Ibarra, Nistha Sinba, Rana Fayez, Jon Jellema, 2019)[1] جاءت لتقييم أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية (النفقات والضرائب) في جمهورية مصر العربية، وذلك بتحليل بيانات المسح والبيانات الحكومية للسنة المالية 2015، وتبين الأدلة ان السياسة المالية المصرية تقلل من التفاوت في توزيع الدخل، وان اكبر انخفاض من بين البرامج المالية يعزى الى النفقات العامة على نظام التعليم الابتدائي، ومقارنة مع بلدان مماثلة للحالة المصرية، فان جميع الأدلة تبين ان السياسة المالية في مصر تعمل على تقليل التفاوت في توزيع الدخل، كما أدت أيضا الى انخفاض نسبة الفقر، معظم هذه النتائج متأتية من برنامج "تموين " الرائد، كما يمكن الحد من الفقر وعدم المساواة على نحو اكثر فعالية من خلال تحويل نفقات دعم الطاقة غير المستهدفة الى تحويلات اكثر استهدافا للفقراء.

37- بحثت دراسة (Md Muhibbullah, Mala Rani Das, 2019)[2] في أثر التضخم على عدم المساواة في الدخل باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من 1990 الى 2015، بعد عملية التقدير اظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة إيجابية هامة طويلة الاجل، حيث ان ارتفاع التضخم بنسبة 1% يؤدي الى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل بنسبة 4,99%، كما بينت نتيجة VECM انه للوصول الى حالة التوازن يتطلب 0,35% من تصحيح الأخطاء سنويا بالنسبة لعدم المساواة في توزيع الدخل ويتطلب 22,74% من تصحيح الأخطاء سنويا بالنسبة للتضخم، وحدوث صدمة انحراف معياري واحد في التضخم يؤدي الى استجابة لعدم المساواة مع مرور الوقت.

38- أيضا بحث دراسة (Nyenke Christian Ugondah, Amadi Nyekachi Nyewe, 2019)[3] في العلاقة بين الضرائب وعدم المساواة في الدخل في نيجيريا، ولهذا الغرض استعان الباحثان ببيانات البنك الدولي للتنمية، والبنك المركزي النيجيري، وذلك بالبحث عن العلاقة السببية بين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير، وجذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك يوهانسن، واختبار تصحيح الأخطاء (ECM)، وكشفت النتائج عن وجود علاقة سلبية بين (ضريبة أرباح البترول، ضريبة الدخل الشخصي، ونصيب الفرد في الدخل) مع التفاوت في الدخل، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، كما أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة إيجابية بين ضريبة دخل الشركات مع التفاوت في توزيع الدخل مخالفة بذلك التوقعات النظرية، كما كشف التحليل ان كل المتغيرات ليست ذات أهمية احصائيا، حيث ارجع الباحثان ذلك الى تفشي ظاهرة الفساد، والتهرب الضريبي من قبل الأثرياء، والتلاعب بأرقام تخص دخل الشركات لغرض التهرب من الضرائب.

39- حللت دراسة (Djeneba Doumbia and Tidiane Kinda, 2019)[4] آثار إعادة توزيع الانفاق العام نحو الحماية الاجتماعية والبنية الأساسية على التفاوت في الدخل باستخدام البيانات حول الانفاق العام المفصل التي تخص 83 دولة عبر جميع فئات الدخل، بعد عملية التقدير اشارت النتائج بشكل عام الى ان إعادة توزيع الانفاق العام نحو الحماية الاجتماعية والبنية

[1] Gabriel Lara Ibarra, Nistha Sinba, Rana Fayez, Jon Jellema, Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty in The Arab Republic of Egypt, Poverty & Equity Global Practice Working Paper 201, World Bank Group, 2019.

[2] Md Muhibbullah, Mala Rani Das, The Impact of Inflation on the Income Inequality of Bangladesh : A Time Series Analysis, International Journal of Business and Technopreneurship, Vol. 9, N° 2, June 2019, PP 141-150.

[3] Nyenke Christian Ugondah, Amadi Nyekachi Nyewe, Taxation and Income Inequality In Nigeria, Advance Journal of Economics and Marketing Research, Vol. 4, Issue.03, 2019.

[4] Djeneba Doumbia and Tidiane Kinda, Reallocating Public Spending to Reduce Income Inequality : Can It Work?, IMF Working Paper, Asia and Pacific Department, 2019.

التحتية يرتبط بانخفاض عدم المساواة في الدخل، وتظهر الدراسة ان ارتفاع الحماية الاجتماعية والانفاق على البنية التحتية الممولة من خلال تخفيضات الانفاق على الدفاع معادلة بشكل خاص، مع التأكيد على عدم مشاركة كل البلدان في تخفيض نفقات الدفاع الوطني، كما تسلط النتائج الضوء على ان زيادة تمويل الحماية الاجتماعية والنفقات على البنية التحتية من خلال تخفيض الانفاق على الدفاع يرتبط بانخفاض عدم المساواة في الدخل فقط في البلدان التي تتميز بقلة مخاطر والصراعات التي تحيط بها، كما لا يوجد دليل على ان تخفيض الانفاق على الدفاع لتمويل البنية التحتية والانفاق الاجتماعي يحسن من توزيع الدخل، كما تظهر النتائج ان زيادة الانفاق على التعليم والصحة الممول من خلال تخفيض نفقات الدفاع مرتبط بانخفاض عدم المساواة في الدخل على المدى الطويل.

40- حاولت دراسة (Alamanda, 2020)[1] فحص أثر الانفاق الحكومي بأنواعه المختلفة على التفاوت في الدخل والفقر في اندونيسيا، وذلك من خلال تحليل مجموعة بيانات من 33 مقاطعة من 2005 الى 2017 باستخدام التأثير الثابت والتأثير العشوائي ونظام الانحدار الذي يبدو غير ذي صلة، ووجدت الدراسة ان المساعدة الاجتماعية والدعم والانفاق على المنح لها تأثير غير ذي أهمية على الحد من عدم المساواة في الدخل والفقر في اندونيسيا، ومع ذلك تشير الأدلة التجريبية الى ان الانفاق على البنية التحتية له علاقة سلبية مع عدم المساواة في الدخل في المناطق الحضرية (عند استخدام نموذج الأثر العشوائي)، والمناطق الريفية (عند استخدام نموذج الأثر الثابت)، بالإضافة الى ذلك يرتبط الانفاق على البنية التحتية أيضا بشكل سلبي وجذريا بالفقر في اندونيسيا، ويكون التأثير اكثر أهمية في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، مما دفع الباحث على حث حكومة بلاده على إيلاء الأهمية للبنية التحتية من خلال زيادة الانفاق عليها لتعزيز الأنشطة الاقتصادية وتحسين رفاهية الناس وخاصة الفقراء.

واقع الدراسة الحالية على ضوء الدراسات السابقة:

تطرقنا إلى 44 دراسة تتقاطع مواضيعها مع موضوع دراستنا.

❖ 50% من إجمالي هذه الدراسات تطرقت الى دراسة علاقة الانفاق العام الاجتماعي مع كل من التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، حوالي 60% منها هي دراسات تدور حول موضوع العلاقة بين الانفاق الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل فقط، و26% تدرس الانفاق الاجتماعي مع (التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي مجتمعة)، و14% الباقية تدرس علاقة الانفاق الاجتماعي مع مواضيع أخرى ذات صلة كعلاقة هذا الأخير مع الفقر والتنمية البشرية.

فيما يخص نتائج الدراسات السابقة بخصوص العلاقة بين الانفاق الاجتماعي (السياسة المالية) مع معامل Gini:

✓ سجلنا خمسة عشرة (15) دراسة وجدت ان العلاقة سلبية بين بنود الانفاق الاجتماعي المختلفة مع معامل جيني (خاصة نفقات التعليم والصحة والإسكان، ونفقات البينة التحتية، والتحويلات الاجتماعية في دراستين لكل من " S. Kozuharov, V. Petkovski" و"D. Doumbia & T. Kin")، أي ان الانفاق الاجتماعي يقلل من اللامساواة في توزيع الدخل، ويخفض من الفوارق الاجتماعية، وهي نتائج جاءت في دراسات كل من : (Monica Ospina) و(I. Claus, J. Martinez-Vazquez, V. Vulovic) و(Seok-Kyun Hur) و(Rana Ejaz A. Khan, B. J. Hashmi,) و(Nora Lustig) و(حفصة عبد العاطي علي) و(Anke Clerx & C. Yang) و(S. Kozuharov, V. Petkovski) و(A. Sanchez & A. L. Pérez-Corral,) و(M. Ilker ULU) و(Ionut Jianu) و(Jouini N, Lustig N. &

[1] Alamanda, The effect of Government Expenditure on income inequality and poverty in indonesia, INFO ARTHA, Volume 4, N°. 01, 2020, PP. 1-11.

D. Doumbia &) و(Gabriel Lara Ibarra, N. Sinba, R. Fayez & Jon Jellema) و(M. A, Shimeles A (T. Kinda) و(Alamanda).

✓ أما الدراسات التي وجدت أن الانفاق الاجتماعي يزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخل، أي إيجابية العلاقة بين بنود الانفاق الاجتماعي ومعامل جيني (خاصة نفقات الدعم الاجتماعي، ونفقات الحماية الاجتماعية، والمنح، في دراسة واحدة "A.A.Awe, Olawumi Ojo, Rufus")، او الدراسات التي وجدت ان النفقات الاجتماعية غير فعالة على معامل جيني أي لا تؤثر في التفاوت في توزيع الدخل فعددها سبعة دراسات (07)، وهي (Monica Ospina فيما يخص نفقات الضمان الاجتماعي) و(N. Asghar & A. Awan & H. ur Rehman)، (Rufus) و(حفصة عبد العاطي علي بخصوص نفقات الضمان الاجتماعي) و(إيناس فهمي حسين) و(Alamanda) و(I. Claus, J. Martinez-Vazquez, V. Vulovic بخصوص التحويلات الاجتماعية)

❖ 35% من اجمالي الدارسات دارت حول العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول، 75% منها دراسات تجريبية قياسية لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، و25% من الدراسات دارت حول اختبار أطروحة S. Kuznets وهي دراسة كل من (ايناس فهمي حسين ,Adelman & Morris، Poukert، وAhluwalla، وCampano & Salvatore) فيما يخص نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع (Gini) فهي:

✓ الدراسات التي ايدت فرضية Kuznets القائلة " ان التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في المرحلة الأولى من عملية النمو الاقتصادي ثم تزداد حدته حتى يبلغ ذروته مع تنامي معدلات النمو" عددها 5 دراسات، هي دراسة كل من Adelman & Morris، Poukert، وAhluwalla، وCampano & Salvatore ودراسة إيناس فهمي حسين.

✓ عدد الدراسات التي وجدت أن اللامساواة يعيق النمو الاقتصادي هي أربعة دراسات لكل من (Federico Cingano)، و(Bruckner & Lederman)، و(كبداني سيدي احمد)، و(N. Asghar, A. Awan, H. ur Rehman)، وعدد الدراسات التي وجدت ان ارتفاع النمو الاقتصادي يزيد من حدة التفاوت هي ثلاثة دراسات لكل من (كبداني سيدي احمد) و(ناظم المحمدي، مهند المحمدي) و(يوسف يخلف مسعود وسامي عمر ساسي) والملاحظ ان الدول المعنية بالدراسات الثلاث هي على التوالي: الجزائر، والعراق، وليبيا وتشترك هذه الدول في طبيعة الاقتصاد والمدفوع بمورد واحد (إقتصاد ريعي) وهي نتيجة تؤكد أن الأنظمة الريعية كأنظمة سياسية واقتصادية لا تهدف الى توزيع عادل للدخل والثرة ومعظم السياسات الاجتماعية المنتهجة في هذه الدول والبلدان المشابهة لا تصبو الى احداث التنمية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية وانما جل السياسات ترمي الى شراء السلم الاجتماعي او البقاء في السلطة لأكبر وقت، ويرجع ذلك بسبب ضعف هيكل الاقتصاد وتفشي مظاهر الفساد.

✓ أما الدراسات التي كانت نتائجها تؤكد ان الانفاق الاجتماعي بمختلف بنوده تزيد وتسبب النمو الاقتصادي فهي أربعة دراسات لكل من (N. Asghar, A. Awan, H. ur Rehman) و(H. Khan & Omar K M R Bashar) و(رضا صاحب أبو حمد العلياوي، غدير جواد كاظم الخالدي فيما يخص نفقات التعليم)، و(العوفي حكيمة فيما يخص نفقات الصحة والاسكان) ، ودراستين اكدت على ان الانفاق الاجتماعي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي لكل من (العوفي حكيمة فيما يخص نفقات التعليم والتشغيل) و(رضا صاحب أبو حمد العلياوي، غدير جواد كاظم الخالدي فيما يخص نفقات الصحة).

❖ 15% من باقي اجمالي الدراسات السابقة تطرقت الى مواضيع مختلفة ذات صلة بموضوع البحث مثل دراسات حول العلاقة بين الضرائب وعدالة توزيع الدخل، وأخرى حول فعالية النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل، وباقي الدراسات حول أثر ظاهرة الفساد على عدالة توزيع الدخول وأيضا أثر التضخم على التفاوت.

✓ جاءت نتائج هذه الدراسات كالتالي، فيما يخص علاقة الضرائب بتوزيع الدخل، فان ثلاث دراسات اكدت نتائجها ان النظام الضريبي غير فعال في إعادة توزيع الدخل، والضرائب تعمق وتزيد من التفاوت في توزيع الدخل وهي دراسة كل من (M. Sameti, L. Rafie فيما يخص ضرائب الدخل)، و(N. C. Ugondah, A. N. Nyewe فيما يخص ضريبة الدخل على الشركات)، و(بريشي عبد الكريم)، اما ضرائب أرباح البترول، وضريبة الدخل الشخصي فأكدت (M. Sameti, L. Rafie) أنها تحسن من توزيع الدخل.

✓ فيما يخص باقي الدراسات تمحورت حول موضوع النمو الاحتوائي (Inclusive growth)، حيث اكدت نتائجها ان الانفاق الاجتماعي في صورة (التعليم، والبنية التحتية) تسهم في تعزيز النمو الاحتوائي، ودراسات أخرى حول الفقر اكدت نجاعة السياسة المالية في تخفيض معدلات الفقر، كما أكدت أيضا اللامساواة تزيد من حدة الفقر، ودراسات أخرى أظهرت نتائج ان الفساد والتضخم على علاقة طردية مع التفاوت في توزيع الدخل.

على ضوء ما سبق يمكن ذكر أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية كما يلي:

1- تعتبر الدراسة الحالية تتمة للدراسات السابقة التي عالجت موضوع تحليل وقياس تأثير سياسة الإنفاق الاجتماعي على التفاوت الاجتماعي في الجزائر.

2- يعتبر البحث من الدراسات القليلة جدا من حيث طبيعة العلاقة المدروسة، حيث سيتم ربط العلاقة بالتحليل والقياس بين محددات سياسة إعادة توزيع الدخل المتمثل أساسا في النفقات الاجتماعية مع موضوع ظل لفترة زمنية كبيرة حكرا على الباحثين في علم الاجتماع ألا وهو موضوع التنمية الاجتماعية، حيث لم تتعرض الدراسات المحلية ولا حتى الأجنبية التي توفرت لدينا بدراسة قياسية مماثلة، ولكن جل الدراسات السابقة عكفت على دراسة العلاقة بين مواضيع عدالة توزيع الدخل مع الفقر او النمو الاقتصادي، وأيضا علاقة الانفاق الاجتماعي مع عدالة توزيع الدخل او النمو الاقتصادي.

3- يتفق البحث مع جل الدراسات السابقة في توظيف معامل جيني كمتغير تابع معبر عن التفاوت في التوزيع، زيادة على ان هذا المؤشر يمثل حجم الفوارق الاجتماعية من حيث العدالة في تلقي الخدمات التعليمية او الصحية او العدالة في توزيع السكنات، ومختلف اشكال الدعم، إذا يعتبر معامل جيني مؤشر كفؤ لتمثيل التنمية الاجتماعية لكونه يبرز الوضعية التي يكون عليها الافراد والمجتمعات من حيث تساقط ثمار النمو عليهم.

تقسيم الدراسة وتفصيلها

على ضوء ما سبق ولغرض معالجة الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى محورين، يتناول الأول الشق النظري، والثاني الشق التطبيقي:

❖ القسم النظري مكون من فصلين، يتطرق الفصل الأول إلى موضوع توزيع وإعادة توزيع الدخل والثاني إلى موضوع التنمية الاجتماعية.

- فيعنى الأول بالتأصيل النظري لموضوع توزيع الدخل من خلال التعرض لمفاهيم الدخل الوطني، ماهية توزيع الدخل، وانواعه، وكذا رأي النظرية الاقتصادية بخصوص هذا الموضوع من خلال التطرق لاهم مدارس الفكر الاقتصادي، وهذا في المبحث الأول، اما في المبحث الثاني فسنتناول مسألة التفاوت في توزيع الدخل بسرد بعض المفاهيم المتعلقة بالتفاوت، والحديث عن الأسباب المؤدية الى التفاوت، والآثار المترتبة عن هذا التفاوت، وأيضا الاتجاهات الرئيسية لإعادة توزيع الدخل، ثم إبراز أهم المقاييس المستخدمة في قياس التفاوت في توزيع الدخل، وأيضا علاقة بعض المفاهيم الاقتصادية مع إعادة توزيع الدخل، اما في المبحث

الثالث فسيتم تخصيصه لمسالة سياسة الانفاق العام الاجتماعي عن طريق تعريفه وسرد أهدافه وأشكاله وعلاقته بمسألة النمو الاقتصادي، وذكر مختلف الأوجه التي ينضوي تحتها هذا النوع من الانفاق، سيتم خلال هذا المبحث التطرق إلى فعالية الانفاق الاجتماعي ومدى تحقيقه لمبدأ الإنصاف واحتواء الفقراء.

- أما الفصل الثاني فسوف يتم تخصيصه لموضوع التنمية الاجتماعية من خلال ثلاثة مباحث، يعنى المبحث الأول بمفهوم واتجاهات التنمية الاجتماعية من خلال جمع وسرد مختلف المفاهيم والتعاريف العلمية والنظرية لموضوع التنمية الاجتماعية، وأيضا الحديث عن ركائز التنمية الاجتماعية واتجاهاتها النظرية، أما المبحث الثاني فسيتم تخصيصه لعناصر وأهداف التنمية الاجتماعية وأهم مجالات التنمية الاجتماعية، وفي المبحث الثالث سيتم التعرض الى العلاقة التي تربط التنمية الاجتماعية بمختلف المفاهيم الاقتصادية بدءا بعلاقتها باللامساواة، ثم علاقتها بالفقر، وانتهاءا بعلاقتها مع التنمية الاقتصادية.

❖ القسم التطبيقي وهو مكون من فصل واحد مقسم الى ثلاثة مباحث، اثنان منها مخصصة للدراسة التحليلية، ومبحث واحد مخصص للدراسة القياسية:

- الدراسة التحليلية تمت كما أسلفنا من خلال مبحثين خصص الأول لمسار التنمية في الجزائر خلال الفترة (1962-2019) وهو عبارة عن مدخل للموضوع عن طريق سرد كرونولوجيا تاريخية لمسار التنمية في الجزائر للوقوف عند مختلف الأحداث التي ميزت المسار التنموي في الجزائر وذلك من خلال التركيز على سياسة التخطيط للتنمية في فترتين، الفترة الأولى فكما هو معروف تميزت بتطبيق الجزائر لأربعة مخططات تنموية خلال الفترة (1967-1988) تحت عباء الاشتراكية سيتم التعرض لها خلال هذا المبحث مع التطرق لوضعية توزيع الدخل خلال ذات الفترة، ثم فترة انتقالية تميزت بتطبيق الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، ثم الحديث عن أربعة مخططات تنموية أخرى من (2001-2019) تحت عباءة إقتصاد السوق، حيث سيتم عرض وجيز لهذه المخططات وأهم القطاعات التي تم تمويلها، والمبالغ التي رصدت لتمويل هذه المخططات التنموية الأربعة، سيتم التطرق أيضا لتوزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال فترة (1999-2017) لمعرفة اهم القطاعات المكونة للقيمة المضافة، وأيضا الحديث إعادة توزيع الدخل الوطني في الجزائر بالتطرق الى التوزيع الوظيفي والشخصي خلال الفترة (1990-2018) وكملاحظة هي الفترة نفسها التي أجرينا فيها الدراسة القياسية، سيتم خلال هذا المبحث أيضا التعرض الى دور الجباية في إعادة توزيع الدخل وبشكل خاص الرسم على القيمة المضافة (Tva)، كما نحاول خلال هذا المبحث حساب الحصص الدخلية لمختلف شرائح المجتمع ثم حساب معامل جيني لكل سنة خلال الفترة (1990-2018) مع رسم منحنى لورنز لوضعية عدالة التوزيع، كما تم حساب الحصص العشرية وإجراء مقارنة لمعامل جيني لبعض البلدان مع الجزائر بعد حساب معامل جيني لكل دولة على حدى، باعتبار هذا المبحث مخصص لوضعية توزيع الدخل في الجزائر فسيتم اجراء مقارنات بين مختلف الفئات الدخلية لمعرفة مدى عدالة التوزيع من عدمها، كما سيتم خلال المبحث نفسه التطرق لإعادة توزيع الانفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة التي أتيحت لنا بياناتها (1988-2011)، ثم حساب تأثير السياسة المالية في خفض مستويات الفقر (أثر إعادة التوزيع) من خلال تطبيق منهجية ((Lustig and Higgins (2017)، ثم في ختام هذا المبحث سنتطرق لموضوع الفقر والفوارق في الجزائر وأسباب الفقر والحرمان، اما في المبحث الثاني فسنخصصه لدور الانفاق العام الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وذلك من خلال تبيان الأهمية النسبية للإنفاق العام الاجتماعي بشكل عام، والاهمية النسبية لمختلف بنود الانفاق الاجتماعي، مع التطرق لأهم مؤشرات كل مجال من مجالات التنمية الاجتماعية، بدءا بمجال التعليم، مرورا بمجال

الصحة، ثم مجال الإسكان، وأخيرا مجال الحماية الاجتماعية، وفي الأخير سيتم التطرق الى تنمية المجتمع المحلي من خلال تحليل مؤشرات إمدادات المياه والصرف الصحي، وقطاع الكهرباء والغاز.

- تم تخصيص المبحث الثالث للدراسة القياسية، حيث سنحاول البحث عن أثر سياسة إعادة توزيع الدخل من خلال الانفاق العام الاجتماعي على التنمية الاجتماعية في الجزائر، حيث سيتم التطرق الى المنهجية المتبعة، ثم صياغة النموذج، ثم تقدير هذا النموذج، ثم تحليل النتائج.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة الموجودة بين سياسة إعادة توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية وذلك من خلال التعرف على:

- واقع توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل في الجزائر.
- قياس أثر الانفاق العام الاجتماعي كأهم آلية من آليات إعادة توزيع الدخل على مجالات التنمية الاجتماعية.
- تحليل واستقراء مختلف المؤشرات المتعلقة بمجالات التنمية الاجتماعية في الجزائر، لاسيما في قطاعات التعليم والصحة والإسكان.

منهج الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أنه المناسب لوصف الظواهر محل الدراسة وتحليلها، باستقراء ومعالجة المعطيات الميدانية والاحصائيات التي لها علاقة بأغراض البحث والمستقاة من مختلف الهيئات الوطنية والدولية على نحو يساعد في الإجابة على إشكالية البحث، واختبار فرضياته، كما اعتمد البحث أيضا على المنهج الكمي من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية لقياس أثر علاقة الانفاق العام الاجتماعي كآلية من آليات إعادة توزيع الدخل مع مجالات التنمية الاجتماعية في الجزائر، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression ، واختبار السببية لـ Toda & Yamamoto، وذلك عبر الاستعانة ببرنامج (Eviews10)

حدود الدراسة

- بالنسبة للحدود الزمنية فيتناول البحث بالتحليل السنوات الواقعة بين عامي 1990 و2018 دون إغفال سنوات سابقة ولاحقة التي توفرت بيانات بشأنها.
- أما بخصوص الحدود المكانية فيعنى البحث بتحليل وقياس العلاقة بين النفقات الاجتماعية ومعدلات التضخم وقيم الرسم على القيمة المضافة كمتغيرات مستقلة وحجم التفاوت في توزيع الدخل (معامل جيني) في الجزائر.

صعوبات الدراسة

- ✓ اهم عقبة صادفتنا في إنجاز هذا البحث هي شح المراجع التي تتناول علاقة توزيع وإعادة توزيع الدخل مع التنمية الاجتماعية وبالأخص المراجع المحلية.
- ✓ والعقبة الثانية هي صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات التي يتطلبها البحث.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في أهمية الموضوع نفسه الذي يحلل ويغوص في اعقد قضية كانت ولا زالت الشغل الشاغل لجل الاقتصاديين في العالم، خاصة عندما يتعلق الامر بالبحث عن أنجع الطرق والآليات التي يعاد بها توزيع الدخل تتحقق معه تنمية اجتماعية عادلة ومنصفة، أي البحث عن السياسات التي تستهدف الاستثمار الأمثل والرشيد لموارد المجتمع لإقامة مجتمع حديث، وعلى مختلف الأصعدة (تعليم جيد وكفؤ، رعاية صحية عالية الجودة، سكنات ملاءمة تتوفر على كل شروط العيش الجيد في كنف العدالة الاجتماعية)، ويستقي البحث أهميته أيضا من كونه يتناول حالة اقتصادية تتميز باعتمادها على مصدر واحد لتمويل التنمية الا وهي النفط وهي مادة تخضع الى نفوذ الأسواق العالمية وتقلباتها مما يجعل هذا المورد المالي في حالة عدم استقرار مستمر يعرض اقتصاد البلد الى الاضطراب كلما حدثت الازمة، وأيضا عدم استعداد الدولة على التخلي على وظيفتها الاجتماعية نظرا للعقيدة المكرسة في دساتيرها الا وهي اجتماعية الدولة الجزائرية، مما يطرح البحث قضية غاية في الأهمية وهي إنفاق هذه الموارد بكفاءة ورشادة وتخطيط جيد.

الفصل الاول

التحليل النظري لتوزيع وإعادة توزيع الدخل

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتوزيع واعادة توزيع الدخل الوطني
- المبحث الثاني: التفاوت وإعادة توزيع الدخل
- المبحث الثالث: سياسة الانفاق العام الاجتماعي وإعادة التوزيع

مقدمة الفصل

يعد موضوع توزيع الدخل حقلا خصبا للخلاف والبحث منذ القدم، حيث أولى الفكر الاقتصادي أهمية كبيرة الى أسباب نشوء الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والمجتمعات، وأيضا الوسائل والسبل الكفيلة بتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الدخل والثروة، ولا يوجد فكر أو فلسفة في أي مرحلة من مراحل تاريخ البشرية ولا في أي أمة من الأمم التي خلت لم تتطرق الى هذا الموضوع، ومع ذلك كله لا يزال موضوع توزيع الدخل يجذب الاهتمام والبحث، ولا زال يثير الكثير من الجدل والاختلاف بين البشر حتى هذه اللحظة دون التوصل الى نتيجة واضحة وحاسمة، فلكل فرد من افراد المجتمع أفكاره الخاصة حول هذا الموضوع وله أيضا الحلول التي يعتقد انها ضرورية لعلاج هذه المشكلة. ان هذا الاختلاف في الفكر يعكس بدرجة كبيرة الأهمية التي أصبح يحتلها الفرد في سلم التراتيب الاجتماعية، فالعمال يعتقدون ان أصحاب راس المال يحصلون على حصة من الدخل أكبر مما يستحقونه بسبب الأرباح العالية التي يفرضونها على السلع التي ينتجونها، والأجور الزهيدة التي يدفعونها للعمال، وبالمقابل فأصحاب الاعمال يعتقدون ان مطالبات العمال المستمرة بزيادة الأجور تؤدي للتضخم ومن ثم الى إعادة توزيع الدخول في المجتمع لغير صالح العمال.

ان توزيع الدخل والثروة في المجتمع لا يتم بصورة آلية، بل هو عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والتطور الاجتماعي وكذا التحولات في عملية الإنتاج، ولا توجد في أي مجتمع هيئة تعنى بتحصيل الإنتاج ومن تم تقوم بتوزيع عوائده بصفة مطلقة، بل ان هذه العملية تتم عن طريق تفاعل البشر داخل المجتمع وخارجه. ومع ذلك لا يمكن في أي حال من الأحوال تجاهل دور الهيئات المركزية او الحكومات في توزيع الدخل، فهي تقوم بتوزيع الدخل وإعادة توزيعه في المجتمع عن طريق سياسات الضرائب والاعانات والدعم والانفاق العام.

من خلال هذا الفصل سنتطرق الى اهم المفاهيم المتعلقة بتوزيع وإعادة توزيع الدخل، ومعرفة اراء مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة، وكذا مسالة التفاوت في التوزيع، واهم المقاييس المستعملة في قياس هذا التفاوت، كما سيتم من خلال هذا الفصل إيلاء أهمية واسعة الى الانفاق العام الاجتماعي باعتباره اهم أداة لإعادة توزيع الدخل بغرض تحقيق التنمية الاجتماعية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتوزيع واعادة توزيع الدخل الوطني

قبل تناول موضوع توزيع الدخل، يجب الإشارة الى ان الدخل هو مجموع ما يتلقاه او يكسبه شخص او اسرة نقدا خلال فترة معينة من الزمن (في العادة سنة واحدة)، ويطلق على مجموع المداخيل اسم "الدخل الوطني"، حيث تذهب الحصة الأكبر منه الى العمالة على شكل أجور ورواتب او على شكل علاوات، بينما يذهب الباقي الى مختلف اشكال دخل الملكية: ايجار، وفائدة صافية، وارباح شركات، ودخل من الأملاك، وتشتمل هذه الفئة الأخيرة بشكل أساسي على العوائد التي يحصل عليها مالكوا الاعمال الصغيرة[1]، وأيضا هو مجموع كل دفعات الأجور والارباح والفوائد والايجارات وغيرها من اشكال الكسب خلال فترة معينة من الزمن[2]، ويتم قياس هذا الدخل بثلاثة طرق هي (طريقة الناتج، وطريقة الدخل، طريقة الانفاق).

I- توزيع الدخل الوطني

I-1- تعريف توزيع الدخل

إن مسالة توزيع الدخل، هي من أكثر المسائل التي تدور حولها الخلافات في جميع الاقتصاديات، ويجادل البعض ان المداخيل المرتفعة هي اما نتاج سوء عدالة او ارث سابق او حظ، في حين ينبع الفقر من التمييز وانعدام الفرص، ويعتقد البعض الاخر ان الناس يحصلون على ما يستحقون، وان التدخل في توزيع السوق للدخل سيضر بكفاءة الاقتصاد ويجعل الجميع اسوء حالا، وبين هذين القطبين هناك وسط عريض يعتقد بان على الحكومة إيجاد "شبكة امان" اجتماعي لتلتقط من يسقطون الى ما دون حد أدني من مستوى المعيشة[3]، على هذا الأساس يمكن تعريف توزيع الدخل كالاتي:

1- يقصد بتوزيع الدخل تحديد حصة كل عنصر انتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل وأسلوب هذا التوزيع بعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين عناصر الانتاج[4].

2- توزيع الدخل هو تحديد الطريقة التي يتم بموجبها حصول مكتسبي تلك الدخول على دخولهم، وينتج ذلك من خلال اشتراكهم في العملية الإنتاجية، بحيث يحصل كل منهم على نصيبه من عوائد تلك العملية الانتاجية سواء كانوا أصحاب ملكية او أصحاب عمل او راس المال او عمال[5].

I-2- أنواع توزيع الدخل

ان أنواع توزيع الدخل وتصنيفاته تختلف باختلاف الدراسة وطبيعة المجتمع وتوفر البيانات وطبيعتها، ويوجد عدة تصنيفات لتوزيع الدخل[6]، كالتوزيع بحسب مصدر الدخل والذي يعطي بدايات التوزيع الوظيفي بين المجموعات الاقتصادية، او مثل التوزيع

---

[1] بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ط15، الأردن، 2006، ص 236.

[2] Karl F. Case and Ray C. Fair. Principles of Economics, Upper Saddle River, NJ, Pearson Education, 2007, P 54.

[3] بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[4] يونس علي احمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2010، العدد 83، ص282.

[5] رنان مختار، تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البلدان النامية خلال الفترة: 1981-2015، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2018، ص63.

[6] شيماء فالح حسين، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع إشارة خاصة للعراق للفترة 1988-1998، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 1999، ص11.

بحسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية والذي يحدد الفئات المستلمة للدخول، او التوزيع بحسب التصنيف القياسي الدولي للمهن والذي من شانه ان يظهر التفاوت في المهارات ودرجة التعلم والتأهيل، او التوزيع بحسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي والذي يظهر التفاوت في دخول المشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة[1]. الا ان الاقتصاديين يميزون بشكل عام بين نوعين رئيسيين هما: التوزيع الشخصي للدخل، والتوزيع الوظيفي للدخل.

I-2-1- التوزيع الشخصي للدخل

يعرف التوزيع الشخصي للدخل بانه "الدخل القابل للتصرف الذي يحصل عليه الافراد في المجتمع اثناء مدة معينة (سنة)"، أي ان هذا النوع من التوزيع يهتم بمستويات دخول الافراد واصنافهم من دون الاهتمام بالمصدر الذي حصل منه هؤلاء الافراد على ذلك الدخل[2]، أي ان هذا التوزيع يبين مؤشر حجم الدخل الفردي من الناتج الإجمالي، والفئة الاجتماعية التي ينتمي لهما، إضافة الى بيان أسباب حصول التفاوت في الدخول، وقد اكتسب هذا النوع من التوزيع في البلدان الرأسمالية أهمية بالغة، اذ جاء نتيجة للازمات الاقتصادية والعالمية المتتالية التي مرت بها تلك البلدان[3]، اذ صار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية امرا ضروريا للعمل على إعادة توزيع الدخل، بغض النظر عن فلسفتها الاجتماعية، فظهرت القوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي التي تؤكد على ضرورة إعادة توزيع الدخل، استخدمت الدولة أيضا النفقات التحويلية التي مصدرها الضرائب المباشرة التصاعدية المفروضة على الدخول المرتفعة في اعادة توزيع الدخول والحد من التفاوت وفق العدالة التي تعتنقها الدولة[4]. فهذا النوع من التوزيع يعد تصحيحا للتوزيع الوظيفي ويعد مكملا له، عن طريق نقل تلك الدخول بشكل اعانات اجتماعية نقدية، او بشكل خدمات مجانية او بأسعار اقل من كلفتها، اضافة الى الخدمات الاخرى مثل التعليم والرعاية الصحية[5]، ولو حاولنا تحليل المصادر التي يتكون منهما الدخل الشخصي لوجدنا ان هذا الدخل بالإمكان ان يأتي من أحد المصدرين الآتيين او من كليهما[6]:

- **الخدمات الشخصية:**

وتضم الخدمات الشخصية التي يقدمها الافراد اما بصورة عمل يحصل مقابلة على اجر او راتب او بشكل خدمات تنظيمية يحصل الفرد مقابلها اما على الأرباح او على الراتب.

- **الثروة او الملكية:**

والمتمثلة بصور الملكية المختلفة لبقية عناصر الإنتاج الأخرى اذ تعطي دخولا بشكل فوائد او ريع او بدلات ايجار وارباح.

---

[1] مانع حبش الطعمة، التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل القومي في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، بغداد، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1975، ص28-32.

[2] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص92.

[3] يوسف عبد الله عانى، توزيع الدخل والثروة في الفكر الاقتصادي الاسلامي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2002، ص9.

[4] عادل احمد حشيش، "السياسات المالية العامة"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص120.

[5] لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص271.

[6] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص93.

أي ان هذه الدخول هي بمثابة الاثمان التي تدفع مقابل الخدمات الإنتاجية التي تؤخذ من المصادر الاقتصادية[1]، وعليه فان الدخول على اختلاف مصادرها، ما هي في الواقع الا مكافآت لواحد او أكثر من عناصر الإنتاج التي يمتلكها الشخص، ولذا فانه من الممكن القول ان هناك عاملين رئيسيين يحكمان مستوى دخل الفرد في المجتمع هما:

1- كمية ونوعية عناصر الإنتاج التي يمتلكها الفرد.

2- مستوى العوائد التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج[2].

فكلما زادت كمية عناصر الإنتاج التي يمتلكها الفرد، وتحسين نوعيته أعطت دخولا عالية مجزية لمالكها. وبالمقابل كلما كانت مكافآت تلك العناصر عالية وكبيرة ساهمت في زيادة حصيلة الفرد من الدخول المترتبة على امتلاكها.

ان دراسة التوزيع الشخصي للدخول تساهم في الكشف عن مدى التفاوت في التوزيع بين الافراد. وبيان الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ذلك. إضافة الى دراسة وتحليل النتائج الاقتصادية المترتبة عليها، مما يساعد في مرحلة لاحقة في اختيار الوسائل الملائمة للتقليل من حدة التفاوت.

I-2-2- التوزيع الوظيفي للدخل

ويقصد بالتوزيع الوظيفي الدخل الذي تجنيه عوامل الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، راس المال، تنظيم) والتي ساهمت في العملية الإنتاجية ويظهر ذلك في شكل أجور ورواتب للعمال والمستخدمين من الموظفين وفوائد لأصحاب رؤوس الأموال وريع وبدلات ايجار لأصحاب الأراضي والمباني وربح للمنظمين. وتمثل هذه المدخولات والعوائد والمكافآت التي تحصل عليها عناصر الإنتاج المختلفة مقابل اسهامها في الإنتاج، وهي من الجانب الآخر ليست الا ثمنا لتلك العناصر[3].

لذلك من كل ما تقدم يمكننا القول ان التوزيع الوظيفي قد نشا عن طريق نظريات الإنتاج التي تهتم بمدى مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، ومقدار الدخل الناتج عن تلك المساهمة. ويتحدد عائد كل عنصر انتاجي، عن طريق قوى العرض والطلب في السوق ذلك العنصر وخلال مدة زمنية معينة، وبذلك يمثل كل من الاجر والفائدة والريع اسعارا او دخولا لعناصر الانتاج[4].

I-3- أهمية توزيع الدخل

تنبع أهمية توزيع الدخل من كونها واحدة من اهم القضايا التي تحكم سير المجتمع وتطوره، فاستقرار المجتمع وتماسكه ينطلق أساسا من تقارب نظرة افراد المجتمع حول هذه القضية الأساسية، اما اختلاف وجهات نظر الافراد حولها، يقود الى زيادة التناقضات في المجتمع وانقسامه الى طبقتين، واحدة غنية قادرة على اشباع حاجاتها المختلفة، بسبب تركز الدخل والثروة لديها، وأخرى فقيرة عاجزة عن تحقيق كل ذلك مما يؤدي الى حداث شرخ في منظومة القيم الاجتماعية، ويدفع باتجاه حصول مشاكل وتوترات سياسية واجتماعية داخل المجتمع الواحد. ومن هنا تلاقي اعتبارات عدالة توزيع الدخل اهتماما بالغا في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة في الدول النامية، ويرجع هذا الاهتمام المتزايد بعدالة توزيع الدخول والثروات لكونها قضية ذات طابع انساني

---

[1] محمد عزيز، التوزيع "توزيع الدخل القومي والثروة"، مطبعة دار المعارف، بغداد، 1962، ص9.

[2] سلوى علي سليمان، د. عبد الفتاح محمد قنديل، "مقدمة في علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص525.

[3] محمد عزيز، مصدر سابق، ص10.

[4] فرج عبد العزيز عزت، سياسة توزيع الدخل في الدول النامية، جامعة الملك عبد العزيز، ص 95، من الرابط الالكتروني:
www.kau.edu.sa/Files/320/Researches/47000_18613.pdf تاريخ التصفح 2019/05/08 على الساعة 13:29

واجتماعي أولا وقبل كل شيء، ثم أيضا بالنظر للتكامل بين انماء الدخل الوطني وتوخي العدالة عند توزيعه تارة، والتعارض بينهما تارة أخرى لكونهما هدفين من الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية[1].

II- إعادة توزيع الدخل الوطني

أضحت سياسة إعادة توزيع الدخل خاصة بعد الحرب العالمية الثانية سياسة بالغة الأهمية، يعتمد عليها لتحقيق عدة أغراض اجتماعية وسياسية واقتصادية، فقد فرضت هذه السياسة نفسها كآلية فعالة لتحقيق عدالة توزيع الدخل الوطني، وذلك لكون قوى السوق بما تشتمل عليه من التراكم الرأسمالي وعدم تكافؤ الفرص واختلاف الإمكانيات والمواهب، ومن التكتلات الرأسمالية، تؤدي الى سوء توزيع الدخل الوطني بين الافراد، وامام هذا الوضع لم يكن من الممكن ان تتلخص السياسة الاقتصادية في مجرد رفع مستوى الدخل الوطني فقط بل كان من الضروري ان تتمثل أيضا في حسن توزيعه بين مختلف الفئات الاجتماعية، فالرفاهية الاقتصادية وهي الهدف الرئيسي لكل نظام اقتصادي، لا يمكن ان تتحقق بمجرد رفع الدخل الوطني بل تستلزم أيضا حسن توزيعه بما يحقق رفاهية جماعية ممكنة[2]، وسنتطرق من خلال هذا المبحث الى مفهوم إعادة توزيع الدخل، واتجاهاته، واسسه الاقتصادية والاجتماعية، ووظائفه الأساسية، وأيضا اثاره على الكفاءة الاقتصادية، كما سنشير الى الأدوات الأساسية لتنفيذ سياسة إعادة توزيع الدخل مع التركيز على الانفاق الاجتماعي كاهم الية لتحقيق التنمية الاجتماعية العادلة.

II-1- مفهوم إعادة توزيع الدخل

هنالك عدة تعاريف لإعادة توزيع الدخل أهمها:

1- هو "إجراء يحدث بغرض تحويل الطلب والسيطرة على السلع والخدمات من مجموعة من الأشخاص الى أخرى بدون تبادل أو دفع شيء في المقابل"[3].

2- يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني هو ادخال تعديلات على التوزيع الاولي لهذا الدخل، فقد تجد الدولة ان التوزيع الاولي غير مجدي من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية او من الناحية السياسية فتدخل عليه التعديلات الضرورية، ويتم ذلك عن طريق التدخل بالوسائل المالية (نفقات-ضرائب)، ويتضمن هذا التعريف بالضرورة مقارنة هذا الوضع بوضع آخر لا تتدخل فيه الدولة، أي إعادة التوزيع تتضمن المقارنة بين وضعين، وضع تقوم فيه الدولة بالتدخل لتغيير التوزيع (الوضع النهائي)، ووضع آخر لا تقوم فيه الدولة بإجراء التغيير في التوزيع (التوزيع الأولي)، او الوضع المالي المحايد[4].

3- إعادة توزيع الدخل الوطني هي تلك السياسة الاقتصادية التي تستدمه الدولة قصد تحويل المداخيل بين الافراد، او بين طبقات المجتمع وهذا عن طريق الانفاق الحكومي[5].

---

[1] فرج عبد العزيز عزت، نفس المرجع السابق، ص147.

[2] فرج عبد العزيز عزت، مرجع سبق ذكره، ص161.

[3] David Collard, Richard Lecomber, and Martin Slater, Income distribution : the limits to redistribution : proceedings of the Thiry-first Symposium of the Colston Research Society, held in the University of Bristol, March 1979 / editors, 1980, P, 1.

[4] رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص249.

[5] كبداني سيدي احمد، مرجع سبق ذكره، ص157.

4- يرتبط مفهوم إعادة توزيع الدخل الوطني بالمدفوعات التحويلية فيما بين الأفراد والأسر، ومن خلال نظام الإعانات والضرائب التي تفرضها الدولة، ويضاف الى ذلك التحويلات الخارجية للدخول والتي تلعب دورا متزايدا ولا سيما في الدول التي تصدر عنصر العمل وذلك في عملية إعادة تشكيل خريطة توزيع الدخول الشخصية للأفراد والعائلات[1].

5- مرحلة إعادة توزيع الدخل الوطني هي تلك المرحلة التي قد ترى الدولة ان عملية التوزيع الاولي غير ملائمة سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا، لذلك تدخل تعديلات باستخدام الانفاق العام بأسلوبيه، هما الانفاق المباشر، والانفاق غير المباشر[2].

من خلال ما سبق يمكن صياغة تعريف شامل لإعادة توزيع الدخل بـــ: " يعنى بإعادة توزيع الدخل محاولة ثانية لإعادة توزيعه بهدف التقليل من التشوهات التي من الممكن ان تحدث في التوزيع الأولي، من خلال تدخل الدولة عن طريق اجراء التعديلات اللازمة بواسطة الوسائل المالية (نفقات –ضرائب)، وهذا من اجل تحقيق عدالة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع المختلفة، او محاولة التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل، مما يسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

هنالك ملاحظتين هامتان بخصوص المداخيل المعنية بإعادة التوزيع هما[3]:

الأولى: المقصود بالدخول موضوع إعادة التوزيع هي دخول حقيقية، بمعنى ان تنصرف عملية إعادة التوزيع الى كل التعديلات التي تدخل على الدخول النقدية، وتلك التي تدخل على الدخول العينية، وذلك عن طريق توزيع الخدمات والسلع بالمجان، والى تلك التي تدخل على اثمان المنتجات (القوة الشرائية للنقود).

الثانية: المقصود بالدخل هو الدخل الكلي، سواء لإشباع الحاجات الفردية او المتاح لإشباع الحاجات العامة ومن ثم تتطلب دراسة إعادة التوزيع دراسة التغير في نصيب كل فئة من فئات الدخل الكلي، وهو ما يعني تقدير نصيب كل فئة من فئات المجتمع من منافع الخدمات العامة بطريقة او بأخرى.

II-2- الأسس الاقتصادية والاجتماعية لإعادة توزيع الدخل

لإعادة توزيع الدخل أسس اقتصادية وأخرى اجتماعية:

II-2-1- الأسس الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل

ان عامل الموضوعية الذي ينقص المبررات الاجتماعية لإعادة التوزيع يمكن ملاحظته في السياسة الاقتصادية، بل يمكن القول بان إعادة التوزيع المقصودة لم تظهر في الموازنة الا تحت سيادة الحجج الاقتصادية، بين ذلك كينز في مؤلفه (النظرية العامة) حيث قرر انه في المجتمعات الحديثة حيث عدم المساواة في الدخول يولد مدخرات فائضة، فان إعادة توزيع الدخول تسمح بزيادة الاتجاه العام الى الاستهلاك وبالتالي تحقيق التوظيف الكامل، كما ان كفاءة أي اقتصاد تتحدد بتوزيع ثمار ذلك الاقتصاد[4].

---

[1] عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الاقتصادي الكلي، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2001، ص397.

[2] كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية، القاهرة، ط1، ص59.

[3] بشار غازي آل فخري، " دور الموازنة العامة في إعادة توزيع الدخل القومي–دراسة خاصة لدور النفقات العامة على التعليم"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2009، ص3.

[4] السيد عطية عبد الواحد، التوزيع العادل للدخل والثروة من منظور اسلامي، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مصر، المجلد 06، العدد 18، 2002، ص63.

فاذا كان ما سبق يبين مزايا واهمية تحقيق العدالة في توزيع الدخول فان ذلك يبرره أيضا مساوئ عدم العدالة في توزيع الدخول، فالتوزيع غير العادل للدخول يؤدي الى استخدام غير كاف لموارد المجتمع البشرية والطبيعية، وخفض في الاشباع الاستهلاكي الكلي، كما ان التوزيع غير العادل للدخل يقلل من إنتاجية الموارد البشرية مباشرة إذا:

- ✓ ظل الأشخاص القادرون على العمل النافع عاطلين ومع ذلك يستطيعون الاستمتاع بكل المزايا المادية الموجودة في المجتمع دون ان يعملوا.
- ✓ إذا كانت السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجور المكتسبة اقل من المطلوب للمحافظة على الصحة وتطوير القدرات الإنتاجية للفرد.

كذلك فان التوزيع غير العادل للدخل يقلل النشاط الإنتاجي بشكل غير مباشر بزيادة مقدار المدخرات الناشئة عن الدخل الوطني ذي الحجم المعين، وتميل زيادة المدخرات الى خفض إنتاجية الموارد البشرية إذا كانت تؤدي الى خفض تدفق الدخل الذي يؤدي الى التوظيف. وتوزيع الدخل غير العادل يزيد كمية السلع والخدمات بتقديم اشباعات في المدفوعات للجهود الإضافية.

ومن الواضح تماما ان الكمية الاجمالية للاشباعات تختلف مباشرة طبقا للكمية الاجمالية للسلع والخدمات المتاحة، وان هذه الكمية تختلف مباشرة حسب مقدار الجهد البشري المنتج، ومن ثم فان التوزيع الصحيح للدخل لمضاعفة الاشباعات الكلية يحل نفسه في مشكلة توازن زيادة المنفعة من جراء زيادة المساواة في الدخل مما يؤثر على النشاط الإنتاجي لخفض تفاوت الدخول.

والغني العاطل هو من نتائج توزيع الدخل غير العادل، وهي ظاهرة غير مرغوبة لان العمل مطلوب، او لان الايدي العاطلة دائما تسبب المشاكل، كما ان التعطل غير مرغوب لأنه يقلل كمية السلع والخدمات التي كان يمكن ان تتوفر لاستمتاع الانسان[1].

II-2-2- الأسس الاجتماعية لإعادة توزيع الدخل

ان معالجة الاختلالات التوزيعية وعدم المساواة في الدخل بواسطة النظام الضريبي والنفقات العامة تبدو كأمر ضروري لتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة لأسباب متعددة منها[2]:

- ✓ **مساواة الدخول كوسيلة للوصول الى الحد الأقصى للمنافع**

إذا سلمنا ان المنفعة المقدمة من الوحدة الأخيرة للدخل تقل عندما يزيد هذا الأخير، فيمكن استنتاج ان كل نقل للدخول من يد صاحب دخل مرتفع الى يد صاحب دخل اقل يؤدي بذاته الى زيادة المنافع الكلية التي تعود على المجتمع.

ومن ثم فان تحقيق المساواة الكاملة بين جميع الدخول في المجتمع يؤدي الى حصولها على أكبر قدر من المنافع، أي على أكبر قدر من الاشباع.

- ✓ **إعادة التوزيع كوسيلة لتحقيق المساواة في الفرص**

ومقتضى ذلك ان يكون الهدف الاجتماعي الجوهري هو تامين مساواة الفرص امام الجميع، مثال ذلك تقديم التعليم المجاني من قبل الدولة وكذلك جميع الخدمات الاجتماعية للجميع.

II-3- الوظائف الأساسية لإعادة توزيع الدخل

تتمثل وظائف إعادة التوزيع في:

[1] السيد عطية عبد الواحد، المرجع السابق، ص64.

[2] السيد عطية عبد الواحد، المرجع السابق، ص62.

✓ على الموازنة ومنظمات التي تعنى بالتوزيع ان تشارك في اشباع الحاجات الحيوية والضرورية للسكان، أو ما يسميه "ف.بيرو" الغطاء الكامل لحاجات الانسان، اذ تظل الموازنة مكلفة بتامين حد أدني من الموارد لفئة معينة من السكان، قد لا يكلفه لهم نظام السوق مثل ضحايا الحرب والشيوخ والضعفاء...

✓ بالنسبة لفئات عريضة من السكان، تأخذ إعادة التوزيع شكل خدمات مجانية مقدمة من الموازنة في مجال التعليم والصحة والإسكان ... وهي تحلل كتغيير في بنية الانفاق الإجمالي المتحقق بتخصيص جزء من الاقتطاع الضريبي لاستعمالات معتبرة ذات أولوية، ومنطق هذا الاختيار يظل بصفة جوهرية سياسيا، ولكن يجب مع ذلك إعادة وضعها في مغزى السياسة الشاملة للدولة.

✓ إعادة التوزيع حينما تلعب دور المصحح للسوق، فإنها تقابل حدودا منيعة، منطلقها إصلاح السوق دون تدميرها، ومن هنا نلمس حدود استعمال السياسة المالية كأداة تأثير على البنيات، وبالتالي لو رغبنا توزيعا عادلا بالكامل للدخول فلن تكفي إعادة التوزيع المالي للحصول عليه.

وقد اثبت تجارب الدول المتقدمة انه لم تتقدم دولة كبرى دون تطبيق سياسة عادلة للتوزيع بوعي كبير، كما ان غياب سياسة كلية وارادية لإعادة توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة يجعل من الموازنة العامة للدولة أداة عشوائية للتدخل في الخطة الاجتماعية.

بالرغم من الأهمية المتزايدة لتحقيق العدالة الاجتماعية سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي، فانه يبقى التأكد على ان التوفيق بين حتمية العدالة وضرورة النمو في الأعوام القادمة هو أعظم تحد للفقراء في العالم[1].

II-4- آثار إعادة توزيع الدخل على الكفاءة

ربما مسالة الربط والتنسيق بين السياسات التي تؤدي الى تحقيق كل من معيار الكفاءة بصفته مفهوما اقتصاديا بحتا، والعدالة كمفهوم اجتماعي واخلاقي يعد من أكثر المسائل صعوبة، بحيث تشير الكثير من الدراسات الى وجود علاقة مقايضة ومبادلة بين المفهومين، فتغليب الجوانب الاقتصادية من خلال بلوغ معدلات نمو مرتفعة قد يكون على حساب التضحية بالعدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات بين شرائح المجتمع المختلفة، والعكس صحيح، والشكل (1-1) ادناه يمثل آثار إعادة توزيع الدخل في الكفاءة الاقتصادية، إذ يلاحظ ان النقطة A تمثل التوزيع الحالي للدخل، وباستعمال نظام ضريبي تصاعدي يمكن الانتقال الى النقطة C التي تمثل المساواة في توزيع الدخل بغض النظر عن الكفاءة، لكن هذا الانتقال الذي يحدث بفعل التدخل الحكومي بواسطة الية السوق، سيؤدي الى حصول الطبقات الفقيرة على جزء من الدخل، وهذه الطبقات يكون لديها الميل الحدي للاستهلاك مرتفعا مقارنة بالطبقات الغنية لذلك سيشهد النمو تراجعا ملحوظا، ويمكن تحسين أوضاع الطبقة الفقيرة عند النقطة B مع الاضرار ولو بشكل اقل في الكفاءة الاقتصادية.

وبالمقابل من ذلك اذا طبقت الدولة معيار العدالة وقامت بزيادة اعانات الضمان الاجتماعي نلاحظ انه وعلى الرغم من كون هذه الزيادة مرغوبة من وجهة نظر اهداف العدالة التوزيعية الا انها ستؤدي الى عدة أمور غير مرغوبة على الكفاءة، منها التشجيع على التقاعد المبكر او تخفيض الدافع في البحث عن عمل، وقد يفضى ذلك أيضا الى زيادة معدلات الضرائب اللازمة لتمويل هذه الإعانات، مما ينعكس سلبا على الكفاءة الاقتصادية، وبعبارة أخرى فان اتبعت الدولة سياسة تعمل على تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل فان ذلك قطعا سيكون لفائدة الفقراء ذوي الميل الحدي الكبير للاستهلاك لكنه سيكون على حساب النمو في راس المال لان الأخير يعول على الادخارات من أصحاب الدخول العالية ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، وعليه فانه

[1] السيد عطية عبد الواحد، المرجع السابق، ص.ص46-65

بقدر ما يكون النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لخفض الأهمية النسبية للفقراء الا ان عدالة توزيع الدخل الناجمة عن ذلك النمو يعد الشرط الكافي لتخفيض آثار ظاهرة الفقر.

الشكل (1-1) يمثل آثار إعادة توزيع الدخل على الكفاءة الاقتصادية

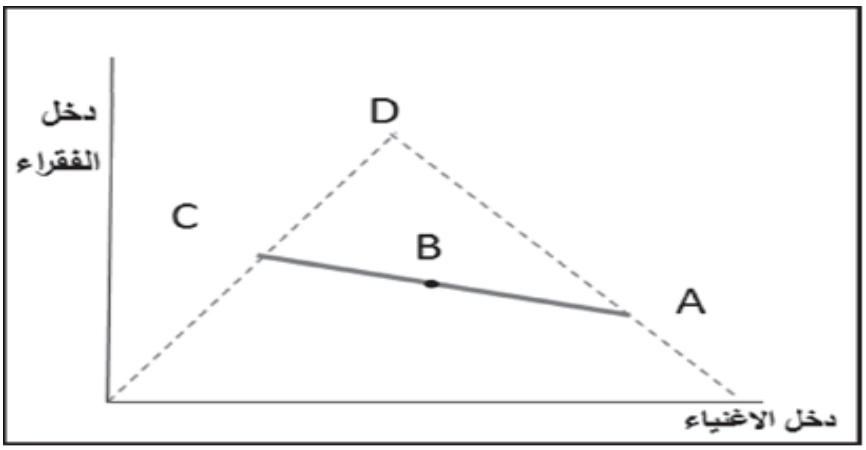

المصدر: ميثم لعيبي، المالية العامة – مقايضات الكفاءة والعدالة، مرجع سبق ذكره، ص92

نقلا عن: بول ساموبلسون ووبليام نورهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة 15، 2002، ص403

في هذه الحالة يتوجب الإجابة عن إشكالية هامة هي، ما هو مقدار الكفاءة التي يكون المجتمع على استعداد للتضحية بها مقابل الحصول على أكبر قدر ممكن من العدالة؟ وقد حاول الاقتصادي آرثر اوكن Arthur Okun الإجابة على هذه الإشكالية عن طريق تجربته المعروفة بالدلو المثقوب The Leaky Bucket، حيث أوضح "اوكن" انه قد يكون للعدالة وقع يرغب به الافراد وخاصة ان قامت الدولة باستقطاع الأموال من الأغنياء ووضعها في دلو مخصص لإعادة توزيعها على الفقراء، وفي الوقت نفسه افترض ان الدلو مثقوب بحيث ان كل دولار يدفعه الأغنياء يتسرب نصفه ويصل النصف الاخر الى الفقراء وفي هذه الحالة فان إعادة التوزيع هنا اضرت بالكفاءة الاقتصادية، لذا توصل الى ان إعادة التوزيع قد تؤدي الى تقليص الناتج الحقيقي نظرا لأنه سيعمل على الحد من سياسات الحوافز، الامر الذي يتطلب قياس المكاسب الناجمة عن زيادة درجة العدالة مقارنة بالآثار المتوقعة على اجمالي الدخل الوطني، ويلاحظ أيضا ان هناك علاقة تبادلية بين الكفاءة والعدالة، ففي دراسة لكل من (كلايف بال واندرو سكوتر وكايث وايكليت) من جامعة نيويورك، اهتمت بتوضيح العلاقة بين العدالة كمفهوم اجتماعي ذي طابع أخلاقي بوصفها مفهوم اقتصادي مجرد، توصلت الى ان ما هو عادل يمكن ان يكون كفؤا في تكافؤ الفرص في زيادة دخول المحرومين وزيادة أرباح المؤسسات في الوقت نفسه، فكلا المعيارين مهمين وإن إعطاء الاولوية أي منهما على الاخر ستكون له نقائصه، فالاعتمام بالكفاءة الاقتصادية دون العدالة التوزيعية سيحدث حالات من الفقر وتفاوت في الدخول ومشاكل اجتماعية عديدة، وعلى خلاف من ذلك سيسفر الاهتمام بعدالة التوزيع واهمال الكفاءة الاقتصادية الى انخفاض الإنتاجية وتحول الفرد في المجتمع الى راكب مجاني مما يضر بالنمو الاقتصادي، لذا يجب على الحكومة ان تنهج طريقا وسطا بين الكفاءة والعدالة، أي تطبيق سياسات متوازنة تعمل على تحقيق الكفاءة والعدالة لتدارك حدوث أي مشاكل[1].

[1] ميثم لعيبي، المالية العامة – مقايضات الكفاءة والعدالة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص92.

III- توزيع وإعادة توزيع الدخل لدى مدارس الفكر الاقتصادي

إن مسالة التوزيع لطالما كانت محل اختلاف أساسي بين الأنظمة لاقتصادية المختلفة، فكان لكل نظام رؤيته الخاصة لعملية توزيع الدخل، لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق لمختلف واهم الآراء المتعلقة بقضية التوزيع من وجهة نظر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، حيث تميزت مرحلة الرأسمالية التجارية بتطبيقها مبادئ الاقتصاد الحر، وتمحورت أفكار المدرسة التجارية حول قضية عدالة توزيع الدخل على الدولة متدخلا في النشاط الاقتصادي، وهو الراي الذي خالفه المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي) حيث افضت أراءهم الى تخفيف العراقيل والقيود التي كانت مفروضة على النشاط الاقتصادي وإعطاء حرية أوسع للأفراد عكس ما كان سائدا في ظل المدرسة التجارية ولكن بدأ الاهتمام الفعلي بمسالة توزيع وإعادة توزيع الدخل بعد ذلك كما يلي:

III-1- توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الرأسمالي

نناقش قضية توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الراسمالي من خلال اهم التحاليل الاقتصادية التي جاءت بها مختلف المدارس المنضوية تحت غطاء النظام الرأسمالي:

III-1-1- التحليل الكلاسيكي لتوزيع وإعادة توزيع الدخل

نادت الرأسمالية الصناعية بسياسية الحرية الاقتصادية، وهو ما يفرقها عن الرأسمالية التجارية التنظيمية التي قامت على تدخل الدولة وحمايتها للنشاط الاقتصادي، ولقد صاحب تطور الأوضاع الاقتصادية تطورات أخرى لا تقل عنها أهمية، حيث تزامن مع تجريد الدولة من وظيفتها الاقتصادية، القضاء على الاقطاع، والاتجاه الى تحديد السلطة المطلقة للملوك والحكام على نحو يكفل تحقيق حرية الافراد وضمان المنافسة التامة التي تقوم عليها الرأسمالية الصناعية. وفي خضم مختلف تلك التطورات، بدأت اسهامات المدرسة الكلاسيكية تظهر في الفكر الاقتصادي، وقد اعتبرت هذه المدرسة توزيع الدخل في المجتمع محددا أساسيا للعدالة والمساواة[1].

قبل تناول موضوع التوزيع في الفكر الكلاسيكي، تجدر الإشارة الى ان الاقتصاديين الكلاسيك بنوا دراساتهم للاقتصاد على ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تؤثر في العلاقة بين فئات المجتمع المختلفة في ذلك العصر، ولذلك ركزوا على دراسة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية الرئيسية المكونة لمجتمعهم وهي ثلاثة: ملاك الأراضي وأصحاب راس المال والعمال، مخصصين أجزاء من مؤلفاتهم للعوامل المؤثرة في تحديد الريع والارباح والأجور وهي عوائد هذه الفئات الثلاثة.

وقد أرسي "ادم سميث" "Adam Smith" (1723-1790) دعائما عديدة لهذه المدرسة متأثرا بآراء السابقين، ومن اهم هؤلاء دافيد هيوم الذي انتقد التجاريين، وبين ان ثروة الامة وقوتها الحقيقية ليست في مقدار ما تملكه من الذهب، وانما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة وإنتاج، ومن ثم فانه يعتبر رائد المدرسة التقليدية[2].

تقوم نظرية التوزيع عند ادم سميث على كيفية تحديد مكافآت عناصر الإنتاج المختلفة، فهي تبدو قاصرة الى حد بعيد، من حيث اهمالها التوزيع من باب العدالة الاجتماعية، حيث تبدأ نظريته الخاصة بالأجور (Wages) بتقرير ان الناتج كله يكون من حق العامل هو المالك لكل ما ينتجه عمله، اما في الاقتصاد المتقدم الذي يعتمد على راس المال بشكل أساسي في العملية الإنتاجية، فان ثمن قوة العمل لا يتضمن كل الناتج. ويبين سميث المدى الذي يمكن ان يصل اليه مستوى الاجر في هذه الحالة

[1] Bronfenberenner, Martin, Income Distribution Theory, Carnegie Mellon University, Aldine Atherton-Chicago, 1971, P 46.
[2] Dobb, M, Theories of Value and Distribution since (Adam Smith) Cambridge University Press, 1973, P39.

بنظرية تقوم على "قوة المساومة" وهو ما يعني ان الاجر الذي يتحدد في هذه الظروف يكون تبعا لما يتوافر من هذه القوة في جانبي العمال وارباب الاعمال، ويلفت Adam Smith النظر في هذا الصدد، الى انعدام التكافؤ في قوة المساومة بين الجانبين، وفي هذا يقول: "ان بين السادة دائما وفي كل مكان تفاهما شبه خفي، لكنه دائم ومتجانس، من حيث عدم رفع اجر العمل فوق المعدل الفعلي"[1].

هناك حد أدني لا يمكن ان تنخفض عنه الأجور، هو (حد الكفاف) (Subsistence theory of wages) أي الحد الضروري لتلبية أدني تكاليف المعيشية للعامل واسرته للاحتفاظ بعدد السكان في مستواه الحالي، وذلك لان الهبوط عن هذا المستوى يؤدي الى هلاك الطبقة العاملة ويتنبأ سميث الى حد كبير بنظرية Malthus، اذ يقرر ان الارتفاع الأجور في السوق يؤدي الى تكاثر السكان ثم انخفاض الأجور الى حد الكفاف[2]، ويفسر Adam Smith اختلافات مستويات الأجور بين المهن المختلفة باختلاف طبيعة العمل في كل منها، وسهولة تعلمها واستقرارها، ومدى الثقة التي تستلزمها من العامل واحتمالات التقدم فيها، وقد أصبحت هذه العوامل من قبيل التفسيرات التقليدية لاختلاف الأجور، وان كان يلاحظ انها تفترض حرية الانتقال الكاملة لعنصر العمل وهو ما لا يتوفر بانتظام في كثير من الأحوال في الحياة العملية[3].

كما أن ادم سميث أبرز مسالة في منتهى الأهمية وهي القيمة الاستعمالية ومدى ارتباطها بتقسيم العمل، ومن ثم انعكاسها على مسالة التوزيع، هذه الآلية هي التي ستقرر نوع العدالة التي تسود المجتمع على وفق القانون الطبيعي، فيتحدد مصير الفرد بان يكون غنيا أو فقيرا بمدى حصوله على الضروريات المناسبة ومباهج الحياة الإنسانية، في هذه الحالة تظهر العدالة على أنها مسالة ليست نسبية فقط، بل تعداها إلى كونها مسالة انتقائية في تقرير أن الأجور يجب أن تكون في حدود الكفاف، أي إبقاء العامل على قيد الحياة وانتاج يد عاملة مطلوبة في سوق العمل، أن الإقرار بوجود فائض عمل يذهب إلى جيوب الرأسمالي هي مسالة تناقض مقياس القيمة ولا تتطابق ومفهوم العدالة[4].

وقد جاء بعد Adam smith العديد من المفكرين الكلاسيك الذين تناولوا فكرة العدالة والمساواة منهم Malthus، والذي تتلخص أفكاره حول مفهوم عدالة التوزيع، والذي طرحه في نظريته عن السكان، في ان سبب الفقر والبؤس لا يرجع الى سوء توزيع الثروات، وانما تعود الى اختلال التوازن بين عدد السكان، وكمية المواد الغذائية، وقد توصل "توماس مالتس" " Thomas Malthus" (1766-1834) الى ان الزيادة في السكان تؤدي الى انخفاض الأجور من جهة، ثم تعمل على تعميق الفقر من جهة أخرى، كما ان تأكيد تحجيم السكان وتفادي تدهور الأجور بنظر مالتوس من جراء تزايد السكان، هو بجعل الميل الحدي للاستهلاك عند الطبقات العاملة موجبا كي يمتص اية زيادة في الأجور ان حصلت[5].

وكان Malthus يرد بذلك على بحث للكاتب الإنجليزي "ويليام جودوين" "William Godwin" (1756-1836) عن البؤس المنتشر في المجتمع الإنجليزي، والذي ارجعه الى سوء النظام المتبع في انتاج وتوزيع الثروة، والى وجود الملكية الفردية، واقترح معالجة هذا الوضع عن طريق إعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة، من خلال نقل ملكية الأموال للمجتمع لضمان إعادة توزيع الثروات الموجودة على نحو أفضل من اجل زيادة رفاهية الافراد.

---

[1] Atkinson and Bourguignon, Anthony B. and Francois, Handbook in Income Distribution ElSevier B.V, Amsterdam, 2000, P19.

[2] Dobb, M, Theories of Value and Distribution since (Adam Smith), Op cit, P43.

[3] Atkinson and Bourguinon, Anthony B. and François, Handbook in Income Distribution ElSevier B.V- Op cit, 2000, P23-25.

[4] احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية – رؤية إسلامية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص77.

[5] احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية – رؤية إسلامية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص83.

وإذا كان Malthus بنظريته عن السكان قد أحل التشاؤم محل التفاؤل، فانه مع ذلك قد أبقي على الحرية الاقتصادية فلم يوافق على ما طالب به Godwin من إعادة الثروات لتحقيق المساواة وعدالة التوزيع وانتقد ما اسماه بالمحاولات العقيمة التي يظن أصحابها انها قادرة على معالجة القر والبؤس في المجتمع كتشجيع الناس على تقديم الصدقات للفقراء، وتأسيس منظمات البر والإحسان للتخفيف عنهم، وهو يرى ان مثل هذه الأمور ليست غير مجدية فحسب، بل انها مضرة وسيئة. فالمساعدات والتدابير التي يقصد بها التخفيف من بؤس الفقراء تؤدي الى زيادة عددهم، وتقتل فيهم الشعور بالمسؤولية، وتجعلهم يعتقدون ان المجتمع يؤمن لهم ولأولادهم الخبز، فيبالغون في التناسل ويزيدون بذلك عبء الحياة على الجميع، ويجرون معهم نحو الشقاء قسما من الطبقات العليا غير المعوزة في المجتمع. ولهذا فان Malthus ينصح الطبقة "البرجوازية" ان تكون قاسية تجاه الطبقات الفقيرة المحتاجة، وان ترفض تقديم أي عون لهم فيها إذا رغبت المحافظة على وجودها كطبقة ميسورة غير معوزة، لان في عملها هذا ضمان لمصلحة المحتاجين أنفسهم أيضا، لأنهم إذا وقفوا على بؤسهم وأدركوا انهم لا يستطعون اطعام أنفسهم واولادهم امتنعوا عن الاسراف في التكاثر، وبذلك تتم مكافحة البؤس والشقاء.

وعلى الرغم من ان أطروحة توماس مالتوس كانت تصب في صلب القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، الا ان المبادئ ما زالت في طور الصياغة بعيدا من المنظومة القيمية، ومقتربة أكثر فأكثر من مبدأ النفعية والمصلحة الشخصية والتراكم واستثمار هذا التراكم لتوليد الثروة. لقد جاء اعتراض مالتوس على فكرة الكلاسيك في هذا الانتقال وعبر فكرة عامة مفادها: ان التقدم في الإنتاج بفضي الى نتائج عكسية، فالدخل المتولد كاف وبشكل دقيق لتوليد طاقة شرائية ليشتري مخرجات هذا الناتج، غير ان الاعتراض الذي عبر عنه مالتوس هو استثناء شيء من الدخل لا يذهب لشراء الانتاج، وهو ما اسماه الاكتناز (Hoarding) او شيء يدخر، بفعل فيض الإنتاج وعدم مقابلة العرض بطلب كاف عليه، هذا الانتقاد الموجه لقانون ساي للأسواق، (قانون المنافذ)، والذي أصابه مالتوس في الصميم وتعداه ليبطل نظرية ادم سميث المتمثلة في اليد الخفية التي بنى على أساسها جون بابتيست ساي قانونه، كما ان مالتوس كان يرى ان الكثير من التجار الذين جمعوا ثروات طائلة لكن في مقابل ذلك لم ينفقوا منها شيئا على الكماليات والمتعة، أي ان هؤلاء لم يشاركوا في الطلب على ما يعرض، مما أدى الى انتكاسة في جانب العرض، وعلى الرغم من كون مالتوس احد الرواد الثلاثة الكبار للمدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، فقد كان نقده لقانون ساي للأسواق ونظريته في السكان هدما لمبادئ أساسية تمت صياغتها في ضوء القانون الطبيعي الذي ترعرعت النظرية الاقتصادية في كنفه[1].

وقد استأثر موضوع التوزيع اهتماما بالغا عند David Ricardo (1772-1823)، حيث اعتبر ان القوانين التي تحكم موضوع التوزيع هي المشكلة الأساسية في علم الاقتصاد السياسي، وان دراسة التوزيع تعني تفسير الأسس التي تحدد توزيع ناتج الأرض بين الفئات الاجتماعية الثلاث في المجتمع وهي ملاك الأراضي وأصحاب راس المال اللازم للزراعة والعمال، وذلك على عكس Adam smith الذي كان يهتم بالإنتاج، حيث استطاع ان يوضح المسائل التي اثارها سميث في شان التوزيع ولكنه لم ينجح في توضيحها[2].

واعتبر Ricardo ان قيمة عنصر العمل تحدد كأي سلعة أخرى، أي ان لديها سعرا طبيعيا، وسعرا سوقيا، وهذا عند تطرقه لكيفية تحديد الأجور، كما تميز ريكاردو بأسلوبه التجريدي الذي يبني تحليلاته على عدد من الفروض المقبولة مقدما وتقوم هذه الفروض في مجموعها على ان الفرد يسعى الى تحقيق أكبر اشباع ممكن لحاجاته، وان اليد الخفية التي توفق بين المصلحتين الخاصة

[1] احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية – رؤية إسلامية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص.ص، 80-81.

[2] Dobb, M, Theories of Value and Distribution since (Adam Smith), Op cit, P61.

والعامة لا تعبر عن تلك العناية الإلهية او النظام الطبيعي مثلما كان يعتقد Smith، وانما تعود الى التنظيم الاجتماعي وبخاصة المنافسة بين الافراد الذي يسعون الى بلوغ اقصى حد ممكن من الاشباع لحاجاتهم.

اما فيما يتعلق بنظرية التوزيع عند Ricardo فقد اعتقد انه يمكن فصلها عن نظرية القيمة اذ انها تتصل بكيفية توزيع الناتج في المجتمع، وتتلخص محاولة Ricardo في هذا الشأن في تقسيمه للناتج الوطني الى ثلاثة انصبة هي: الريع ويذهب الى ملاك الأرض، الأجور وتذهب الى العمال، الارباح والفوائد وتذهب الى الرأسماليين.

ويتصدر الريع Rent المكانة الأولى بين اهتمامات ريكاردو اذ تعتبر آراءه بشأنه مساهمة هامة في نظرية التوزيع، فالريع عنده هو عبارة عن فائض وليس ثمنا يحصل عليه ملاك الأراضي، ويقوم أساس هذه النظرية على الريع التفاضلي الفائض الذي ينشا من تفاوت خصوبة الأرض من موقع الى آخر، وتكمن فكرة ريكاردو في هذا الصدد ان زيادة السكان تؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية وبالتالي ارتفاع اثمان هذه المنتجات، الامر الذي يؤدي الى ظهور ريع الأرض المرتفعة الخصوبة، وجذب ارض جديدة اقل خصوبة الى الإنتاج الزراعي، ويسمى الريع الذي ينتج في هذا الظروف "بالريع الفرقي"؛ حيث انه ينشا عن الفروق في الكفاءة الإنتاجية بين وحدات الأرض المختلفة[1].

يمكن ان ينشا الريع عند ريكاردو أيضا نتيجة فروق الموقع، اذ ان الأرض التي تتمتع بموقع متميز لقربها من السوق مثلا، تمتاز عن الأراضي البعيدة عنه، وبالتالي يمكن لمالكها ان يتقاضى ثمنها اعلى لخدماتها، ويعتبر ريعا فرقيا يشبه تماما الريع الفرقي في حالة اختلاف خصوبة الأرض.

وتعالج هذه النظرية العمل باعتباره سلعة يتم تحديد ثمنها بعاملين:

العامل الأول: مخصص الأجور Wage fund وهو قدر معين من راس المال المتداول يخصصه رجال الاعمال لدفع أجور العمال، وحجم السكان، الذي يميل الى التزايد باستمرار ويتوقف بدوره على مستوى الاجر السائد. فإذا كان مستوى الأجور يحقق للعامل مستوى معيشة اعلى من مستوى الكفاف Subsistence level أدى ذلك مع مرور الوقت الى تزايد السكان، هذا التزايد في حجم السكان، وبالتالي في حجم القوة العاملة يؤدي الى انخفاض مستويات الأجور ثانية الى حد الكفاف[2].

العامل الثاني: الربح (Profits) او نصيب الرأسماليين من الناتج الوطنين ويعتبره ريكاردو فائضا يأتي بعد استقطاع كل من الريع والأجور على التوالي من هذا الناتج.

وبهذا الخصوص يتنبأ ريكاردو بميل الأجور الى الارتفاع، واتجاه الأرباح الى الإنخفاض، بما ينطوي عليه هذا من محاولة لتحليل تطور الاقتصاد الرأسمالي وتفسير مبعث الصراع والتناقض بين مصالح العمال والرأسماليين في نطاقه، وهو تحليل يعتمد على تطبيق أفكاره في "القيمة والتوزيع" فقيمة السلعة تتحدد لديه بقيمة العمل المبذول فيها. وبالنسبة للمنتجات الزراعية تتحدث قيمتها وفقا لظروف الإنتاج في الأرض الأقل خصوبة (الأرض الحدية)، وقيمة السلع الصناعية تتحدث أيضا وفقا لعدد العمال ويقسم قيمة الناتج بين الأجور والأرباح حسب معدل الأرباح السائد، وهذه الأخيرة تكون مرتفعة او منخفضة حسب النسبة التي تدفع للأجور.

ويذكر Ricardo انه إذا ارتفع ثمن المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة العمل اللازم في ظروف الأرض الأقل خصوبة فان هذا يؤدي في معظم للأحوال الى ارتفاع أجور العمال الصناعيين وبالتالي تميل الأرباح الى الانخفاض، وعلى ذلك فهناك اتجاه لانخفاض معدل الربح وذلك يرجع الى الارتفاع في اثمان المواد الغذائية كنتيجة لاستغلال الأراضي الأقل خصوبة، وهنا فإننا نجد نظرة

[1] Bronfenberenner, Martin, Income Distribution Theory, Op cit, 1971, P 105-107.

[2] جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي –الماضي والحاضر –ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 261، 2000، ص134.

Ricardo تشاؤمية في اعتبارها ان معدل الأرباح يميل الى الانخفاض في الفترة الطويلة وبالتالي معدل تراكم راس المال ومن ثم التقدم الاقتصادي.

وارتكازا الى دالة الإنتاج وقانون تناقص الغلة المستخلصة من مناطق الإنتاج الثلاث، حيث وإذا كانت المنطقة الثانية تمثل أحسن منطقة بالنسبة للمنتج، فانه يمكن تمثيل التوزيع الوظيفي للدخل الكلي بين الريع والأجور والارباح حسب ريكاردو كما في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2) التوزيع الوظيفي للدخل عند Ricardo

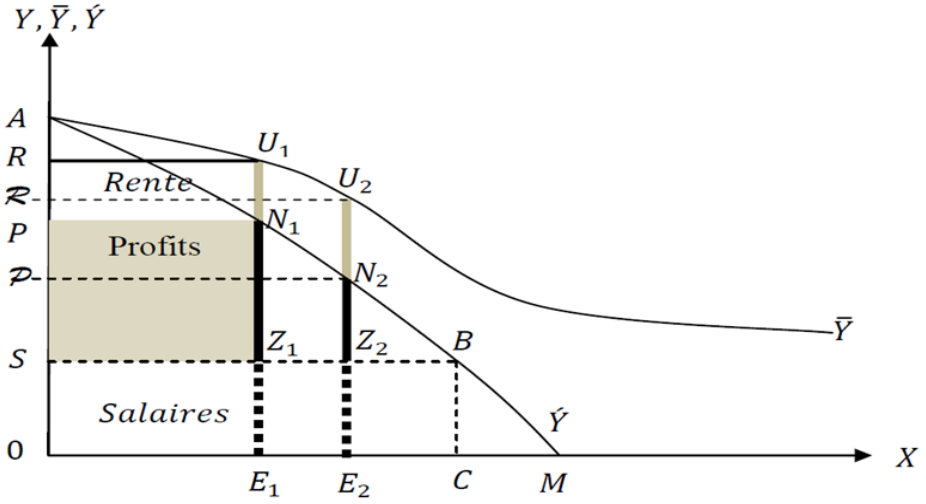

المصدر: كبداني سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 115.

قام جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806-1873) بإدخال اتجاه جديد بعيد الأثر في علم الاقتصاد، حيث عمد الى بيان كيفية الوصول الى تنظيم المجتمع تنظيما جديدا يكفل للناس سعادتهم. فبينما كان اسلافه من أنصار مذهب الحرية الكلاسيكي يصفون القوانين الاقتصادية بالثبات ويعتبرونها قوانين مطلقة صالح لكل زمان ومكان، ذهب ميل الى القول بان القوانين التي تحكم الإنتاج هي وحدها القوانين الثابتة المطلقة في حين ان القوانين التي تحكم التوزيع هي قوانين نسبية وغير مطلقة[1]، وخلص الى انه كان من غير الممكن تعديل او تبديل أي شيء في نظام الإنتاج الذي يخضع للقوانين الطبيعية الثابتة، فانه يمكن على الأقل ادخال تحسينات على نظام توزيع الثروة في المجتمع، وينطلق Mill من هذه النقطة لاكتشاف أفضل الطرق لتوزيع الثروة بحيث يضمن لأفراد المجتمع السعادة، وبذلك فانه يحيد عن طريق المدرسة الحرة ويفتح الباب امام الذين ينكرون فكرة الحرية والقوانين الطبيعية، وينادون بإمكانية التبديل والتعديل في النظام الاقتصادي القائم من الاشتراكيين وغيرهم.

وقد اهتم Mill بعدالة التوزيع، من اجل ذلك ركز على البحث عن الإصلاحات التي يمكن إدخالها على نظام التوزيع القائم في المجتمع، والتي يمكن تلخيصها في الغاء العمل المأجور، مصادرة الريع العقاري، وتحديد حق الإرث بحدود معينة.

أولا: الغاء العمل المأجور: يعلل John Stuart Mill هذا الإلغاء، بان العمل المأجور يؤدي الى انحطاط حياة العامل الى مستويات منخفضة من العيش، لهذا فان Stuart Mill يرى انه عندما يكون هناك عمال يعملون بالأجر لحساب غيرهم، فانه محكوم عليهم بان يعيشوا في هذه الحالة المزرية، وليس هنالك سبيل للحفاظ على الأجور في مستوى يؤمن لهم مستوى معيشي أفضل او اقل سوءا، ولهذا اقترح ستيوارت ميل تعويض نظام الأجور بنظام اخر يستند الى وجود جمعيات تعاونية إنتاجية يشترك

[1] Atkinson and Bourguignon, Anthony B. and François, Handbook in Income Distribution ElSevier B.V- Op cit, 2000, P211.

فيها العمال مع بعضهم البعض في العمل ويقتسمون الربح فيما بينهم، بالإضافة الى تنظيم حقوق العمال في الأجور العادلة وفي تحديد ساعات العمل وفي التامين الصحي وفي تامين العجز والشيخوخة والعيش بعد سن التقاعد، كما يتعاون العمال في المشروع الذي يملكه رب العمل ثم يقتسم أعضاء الجمعية التعاونية ثمرات عملهم التي تعاونوا على انتاجها.[1]

ثانيا: مصادرة الريع العقاري: نادى John Stuart Mill بمصادرة الريع العقاري واعتباره حقا للمجتمع، اما عن طريقة مصادرة هذا الريع، فلا تكون عن طريق انتزاع الملكية مباشرة، بل يتم ذلك بواسطة اخضاع الريع لضريبة عقارية مرتفعة تفرضها الدولة تستطيع من خلالها ان تنتزعه من المالكين، وتجعله في صالح المجتمع، على ان تراعي زيادة هذه الضريبة كلما ازداد ريع الأرضي.

ثالثا: تحديد حق الإرث: يرى John Stuart Mill ان المنافع المتوقعة من الحرية تتحقق عن طريق المنافسة التي تتم بين المنتجين، الا ان المنافسة لكي تنتج آثارها الطيبة بطريقة عالة، فإنها تتطلب شرطا أساسيا هو المساواة بين المتنافسين، ولذلك اقترح تحديد حق الإرث حتى لا يؤدي ذلك الى تفاوت في الإمكانيات المادية، وعندئذ تتوافر الشروط الصحيحة للمنافسة الحرة[2].

III-1-2- التحليل النيوكلاسيكي لتوزيع وإعادة توزيع الدخل

كان محور اهتمام النيوكلاسيك للتوزيع يدور حول تحليل عناصر الإنتاج وبوجه خاص أسعار تلك العناصر، ولقد بدأ لتحليل الكلاسيكي لأسعار عناصر الإنتاج بتجديد تلك العناصر فقسمها بعضهم الى ثلاثة عناصر أساسية هي الأرض والعمل وراس المال وأضاف فريق آخر منهم عنصرا رابعا الى العناصر السابقة وهو عنصر التنظيم، ولقد أوضح التحليل الحالي ان لكل عنصر من عناصر الإنتاج عائدا يتم دفعه من قبل من يستخدمه الى من يقدمه، هذا العائد يختلف في تسميته وفي مضمونه من عنصر الى آخر (فعائد الأرض هو الريع وعائد العمل هو الاجر والعائد على راس المال هو الفائدة بينما يسمى العائد على التنظيم بالربح، ويوضح التحليل الكلاسيكي بمزيد من التفصيل كيفية توزيع أسعار عوامل الإنتاج او كما عرضنا توا عوائد عوامل الإنتاج بمسمياتها المختلفة وفيما يلي ايجازا لنظريتهم في ذلك الصدد.

فبالنسبة لعنصر الأرض، اقتصر اهتمام الاقتصاديين النيوكلاسيك على الأرض الزراعية فقط واولوها اهتمامهم الكلي في دراستهم وتحليلاتهم، حيث أضاف مارشال الى نظرية ريكاردو راس المال الثابت قياسا على عنصر الأرض مثل الآلات والمعدات والمباني، وقال بان راس المال الثابت عديم المرونة على المدى القصير مثله في ذلك مثل الأرض وسمي الفائض او الدخل منه شبه ريع تمييزا له عن ريع الأرض، بعد هذه النظرية جاء الاقتصاديون المحدثون فوسعوا مفهوم سبه الريع، وقالوا ان ثبات العرض او عدم المرونة ينسحب على بقية عناصر الإنتاج الأخرى، خاصة على المدى القصير فلا معنى لقصرها على عنصر ارض او راس المال الثابت، وهذا ما دعاهم الى القول بنظرية تحديد الريع بتوازن العرض والطلب[3].

III-1-3- التحليل الكينزي لتوزيع وإعادة توزيع الدخل

في اعقاب الازمة الاقتصادية العالمية عام 1929 والتي اجتاحت العالم الرأسمالي، أضحت النظرية الكلاسيكية عاجزة عن تفسير الكثير من الظواهر الاقتصادية وإيجاد حلول لها، مما ساعد على ظهور النظرية الكينزية التي بلورت التغيرات الهامة التي حدثت في الفكر الاقتصادي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بصفة عامة وفي الثلاثينات بصفة خاصة وهي الانتقال من تحليل

[1] Bronfenbrenner, Martin, Income Distribution Theory, Carnegie Mellon University, Aldine Atherton-Chicago, 1971, P 105-159.

[2] Bronfenbrenner, Ibid, P 105-160.

[3] إبراهيم بن عبد الرحمن ال عروان، نظرية التوزيع، دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، السعودية، المجلد 16، العدد 01، 2003، ص562.

الظواهر الجزئية الى الاهتمام بتحليل الظواهر الكلية، وإدخال الديناميكية في التحليل الاقتصادي، فقد وجه "Keynes" انقادا كبيرا للنظرية الكلاسيكية، ووضع نظرية بديلة عنها لتفسير الظواهر الاقتصادية، ووضع الأساليب التحليلية لتفسيرها في جميع مستويات الاستخدام مع اقراره بصحة التحليل الكلاسيكي في مجال الأسعار والتوزيع وهذا يعني عدم رفضه التحليل الكلاسيكي بشكل كامل على الرغم من اهتمام كينز المتزايد بآلية النمو الاقتصادي.

اعتمد "Keynes" على قضية عدالة التوزيع بشكل أساسي في نظريته، حيث لاحظ ان التوزيع في الوقت الذي كتب فيه نظريته العامة يسير في طريق يبتعد عن المساواة بصورة مستمرة، اذ يتزايد الفارق بين دخل الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، ومن ثم فقد طرح فكرة إعادة توزيع الدخول كأحد الوسائل في معالجة الازمة الاقتصادية، والحفاظ على النظام الرأسمالي واستمراريته.

لقد نادى "Keynes" بضرورة إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحدودة الدخل، ذات لميل المرتفع للاستهلاك، اذ ان الفئات المحدودة الدخل تخصص نسبته من دخولها للاستهلاك تفوق النسبة التي تخصصها الفئات المرتفعة الدخل، مما يؤدي الى رفع الطلب الاستهلاكي، وبالتالي رفع مستوى التشغيل والدخل لذا فقد اخذ "Keynes" بفكرة "الضرائب التصاعدية" على الطبقات الغنية، فضلا عن توسيع مظلة التامين الاجتماعي والخدمات العامة، لدعم الطبقات الفقيرة، مما يساعد على إعادة توزيع الدخل على نحو يقع فيه عبء الضرائب العامة على أصحاب الدخول الكبيرة، فيهبط مستواها، وتقل بالتالي الفوارق الصارخة بين دخل الطبقات الاجتماعية المختلفة، الامر الذي يؤدي الى تحقيق التقارب فيما بين الدخول بصورة عامة.

تجدر الإشارة الى ان دعوة "Keynes" لإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحدودة الدخل لم يقصد بها الغاء التفاوت في الدخول والثروات او تحقيق المزيد من العدالة والمساواة، اذ ان هذا التفاوت في راي "Keynes" يمكن ان يبرر اجتماعيا ونفسيا، كما ان إعادة توزيع الدخل في الفكر الكينزي لا تهدف الى تغيير البنيان الاجتماعي، وانما الهدف منها ان يتفادى النظام الرأسمالي المشكلات البنيانية التي يواجهها مع الإبقاء عليه[1].

لقد طور الكنزيون كثيرا من نظرية التوزيع من خلال ربطها بالنمو الاقتصادي ويظهر ذلك جليا من خلال اعمال كل من Nicholas Kaldor – Jean Robinson حول العلاقة بين التوزيع والتوازن والتي كانت امتدادا لأعمال Harrod Domar المشهورة[2].

III-1-4- تحليل المدرسة النقودية لتوزيع وإعادة توزيع الدخل

طرأت تغيرات واسعة في نمط الإنتاج الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت للوجود الكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية اذ لم يفلح الفكر الكينزي في علاج تلك الازمات او إيجاد حلول لها، وكان ذلك حافزا للعودة الى النظرية الكلاسيكية الحديثة، فقد انتقدت هذه المدرسة المنحى الكينزي بسبب عدم قدرته على إيجاد مخرج فعلي للازمات التي اخذت في التفاقم في البلدان الرأسمالية، وترجع معظم هذه الصعوبات والتناقضات التي مرت بالنظام الرأسمالي الى التساهل الكبير من قبل الكينزيين في عجز الموازنة العامة.

واكد الكلاسيكيون المحدثون على ترك الاقتصاد لكي يمارس تحقيق التوازن بصورة تلقائية وانسحاب الدولة لتمارس واجباتها التقليدية وتقليص تدخلها في الحياة الاقتصادية وسيادة المنافسة الحرة وتعد هذه الشروط الأساسية مهمة لكي يعمل المنظمون بكفاءة، إضافة الى انهم اهتموا ببحث شروط المناخ الملائم للنمو الاقتصادي بصورة محدودة، آخذين في الحسبان العوامل

[1] رفعت محجوب، المالية العامة، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص.ص191-195.

[2] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص.137

الاجتماعية والسياسية والطبقية، والمستوى التعليمي والقيم المختلفة وهيكل توزيع الدخل الوطني، الذي اعطوه الأهمية الكبرى، لكونه المؤشر الذي يعكس حالة الوضع الاجتماعي بصفة عامة[1].

كما يمكن القول ان الكلاسيك الجدد، تصورا ان اتجاه توزيع الدخل الوطني في غير صالح الأرباح، يمثل عائقا خطيرا امام عملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي، لكنهم يختلفون عن الكلاسيك التقليديين في تحليلهم لأسباب واثار تناقص نسبة الأرباح، ويفسروا سبب ذلك عن طريق ابراز دور الحكومة في إعادة توزيع الدخول لها مع طبقة العمال عن طريق الضرائب والتشريعات الحكومية إضافة الى القوة النضالية لنقابات العمال ومحاولاتها المستمرة لرفع معدلات أجور العمال.

III-2- توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الإشتراكي

النظام الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الفلسفة الجماعية والتي تستند الى عدة مبادئ وأفكار أساسية من أهمها الملكية العامة لكافة عناصر الإنتاج والتقييد الاقتصادي والاحتكار الكامل لكافة أسواق السلع والخدمات وأسواق عناصر الإنتاج[2].

يحتل مفهوم عدالة التوزيع في الفكر الاقتصادي للمدرسة الماركسية مكانة هامة ومركزية حيث كان لها تصور خاص حول طبيعة العلاقة بين طبقات المجتمع المختلفة، حيث يرى الماركسيين ان العلاقة بين هذه الطبقات قد ترتبط بنوعين من العلاقات: عدائية، وغير عدائية، فعندما يكون هناك عدم مساواة بين الطبقات يسود النوع الأول حيث تحصل طبقة على نصيبها من الناتج الاجتماعي على حساب طبقة أخرى، إما بإستغلالها مثلما يحصل بالعلاقة بين الرأسماليين والعمال، وإما بمنافستها في إستغلال الغير كعلاقة طبقة أصحاب رؤوس الأموال بطبقة الإقطاعيين، واما العلاقة الغير عدائية او العلاقات الثنائية فتكون عادة بين طبقات غير مستغلة لطبقات أخرى، كالعلاقة بين العمال والفلاحين وصغار المنتجين والثقفين[3].

وهذا العداء والصراع بين الطبقات الذي تشير اليه المدرسة الماركسية تعتبره من اهم دوافع التطور الاجتماعي، فالثورات الاجتماعية التي تدفع المجتمع الى الامام في مجرى التاريخ ليس الا إحلال طبقة مكان أخرى في مراكز السلطة والنفوذ الاقتصادي والسياسي، حلول طبقة الرأسماليين محل طبقة الإقطاعيين عند الانتقال من القرون الوسطى الى العصر الحديث، وحلول طبقة العمال محل طبقة ارباب الاعمال (الرأسماليين) عند الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية.

يرى الماركسيين ان الصراع بين طبقة الرسماليين وطبقة العمال هو الذي يؤدي الى القضاء على النظام الرأسمالي، وقد اعتبر كارل ماركس ان هذه النهاية حتمية ولا مفر منها، فطبيعة النظام الرأسمالي تؤدي الى افتعال الازمات وظهور صراعات طبقية وبالتالي فانه يحمل في ثناياه اسباب تصدعه وانتهاءه، وعوامل قيام الاشتراكية على انقاضه[4].

فتوزيع الدخل وفقا للنظام الاشتراكي داخل اطار اجتماعي على أساس المبدأ القائل (من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله) ويؤكد الاقتصاديون الاشتراكيون ان المقصود بالتوزيع عندهم هو ما يسمى بالتوزيع العادل لموارد الثروة، واساس عملية التوزيع العادل هذه هو خضوعها لطابع الجماعة والمساواة وتكافؤ الفرص، والمقصود بالمساواة هنا هو المساواة الاجتماعية بين الناس، حيث أوضح ماركس عن طريق نظرية قيمة العمل ان العمل هو النوع الوحيد من الموارد الإنتاجية الأساسية النادرة والذي يجب

[1] يحي النجار، د. آمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص169.

[2] محمد احمد السريتي، دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي، ط1، دار الكتاب المصرية، مصر، 2014، ص30.

[3] Backer, G., « Human Capital : A Theoretical and Empirical Analysis, With Special Reference to Education », New York : National Bureau of Economic Research, 1964, P29.

[4] Cannan, Edwin, A History of the Theories of Production and Distribution, Staples Press, Mandville, London, 1917, P 19.

توزيعه على مختلف المشروعات اللازمة لخطة التنمية بحيث يعطي اكبر قدر من النفع، فقوة العمل الاشتراكية هي اهم وسيلة لتوزيع الدخل والثورة ان لم تكن الوسيلة الوحيدة[1].

ثم يتجه ماركس بعد ذلك للتفرقة بين مفهومي: "التوزيع العادل"، و"التوزيع المتساوي" لحقوق العمال، فالتوزيع المتساوي لا يأخذ في الحسبان الفروق الفردية، بينما يرى ماركس انه من الضروري ان يتم وضع معيار للتوزيع يأخذ في الاعتبار الفروق الفردية في القدرات الإنتاجية بين العمال، وفي هذه الحالة فقط تتحقق عدالة التوزيع وفقا لوجهة نظر ماركس[2].

اذن يقوم التحليل الماركسي لتوزيع الدخل والثروة وفق نظرية قيمة العمل، والقاضية بان وقت العمل المبذول في انتاج هذه السلعة او تلك الخدمة هي المحددة لقيمة السلعة او الخدمة، وقد بدا ماركس تحليله بانتقاد التحليل الكلاسيكي، فقد أكد ان العامل يحصل على قدر من قيمة السلعة او الخدمة حدده الرأسماليون باجر الكفاف، وبالتالي فان الفرق بين الاجر الذي يحصل عليه العامل وقيمة الإنتاج يمثل فائض القيمة وهو ما يحصل عليه أصحاب العمل (الرأسماليون) في صورة أرباح، وقد يتنازل هؤلاء الرأسماليون عن جزء من ارباحهم في صورة فوائد يدفعونها مقابل القروض التي يحصلون عليها من أصحاب رؤوس الأموال، وعليه قسم ماركس قيمة السلعة الى ثلاثة اقسام هي:

C: المواد الأولية، واهتلاك راس المال، V: راس المال المتغير (الأجور المدفوعة للعمال)، S: فائض القيمة (الأرباح)

وبالتالي فإن: قيمة المنتج = S+V+C

ولكن على المستوى الكلي للاقتصاد نجد ان:

$$GDP = S+V+C$$

ويلاحظ ان C هنا عبارة عن قيمة الاهتلاك الرأسمالي فقط، لان المواد الأولية في هذه الحالة تعتبر منتجات وسيطة.

وبخصم الاهتلاك نحصل على الناتج الصافي (NDP = S+V) أي الأجور والارباح وتعتبر النسبة (V/S) عن نسبة (حصة الأرباح/حصة الأجور)، وهي نسبة هامة جدا في التحليل الماركسي، تدل على معدل استغلال الرأسماليين للعمال، كما ان أي تغير في هذه النسبة يوضح التغيرات التي تطرأ عل الحصة النسبية لدخل العمل ودخل الرأسمالي في الناتج الوطني، وأيضا فان ارتفاع او انخفاض هذه النسبة يعكس زيادة او نقص معدل استغلال الرأسمالي للعمال بالنسبة لماركس[3].

وفي نهاية هذا التحليل يؤكد ماركس على ان زيادة المنافسة في الإنتاج بين المشاريع المختلفة التي اقرتها الحرية الاقتصادية لدى الكلاسيك تعمل على الضغط على العمال لزيادة ساعات العمل وخفض اجورهم في نفس الوقت، فيزداد فائض القيمة.

وبذلك نجد ان التقدم الذي يتحقق من زيادة تراكم راس المال يؤدي الى زيادة حدة التفاوت بين الأجور النقدية التي يحصل عليها العمال، وبين فائض القيمة الذي يحصل عليه أصحاب راس المال في صورة أرباح والذي يزداد يوما بعد يوم بسبب زيادة إنتاجية العمال، وعلى ذلك فان ماركس يرى ان التوزيع في ظل الرأسمالية يؤدي الى انخفاض مستمر للحصة النسبية للأجور في اجمالي الناتج الوطني مقابل زيادة مستمرة لحصة الربح فيه، ولعل هذا الانتقاد هو نفسه ما اقره جون ستيوارت ميل حين نادى بضرورة تدخل الدول في عملية توزيع الناتج خوفا من تفشي عدم العدالة في التوزيع للناتج بين افراد المجتمع؛ نتيجة لما نادى به ريكاردو من ضرورة إبقاء الأجور منذ البداية عند حدها الادنى[4].

---

[1] Sushanta K. Mallick, Income Distribution and Consumption : An Analytical Link, Journal of Income Distribution, Vol. 17, No. 2, June 2008, p148

[2] Backer, G., « Human Capital : A Theoretical and Empirical Analysis, With Special Reference to Education », Op cit, 1964, P67.

[3] Carle Marx, Capital, Vol III, progtess publishers, Moscow, 1965, p877-880.

[4] Sushanta K. Mallick, Income Distribution and Consumption : An Analytical Link, Journal of Income Distribution, Vol. 17, No. 2, June 2008, p153

III-3- الفكر التنموي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول مجموعة من الدول النامية على استقلالها السياسي خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، بدأ الاهتمام بمشكلة التنمية في هذه الدول، الامر الذي انعكس بشكل مباشر على النظريات الاقتصادية التي ظهرت في هذه الفترة، حيث انصب جل اهتمامها على تحديد اركان وعناصر التنمية الاقتصادية، وركز معظمها على ضرورة الإسراع في رفع معدل النمو الاقتصادي والدخول في مرحلة النمو الذاتي.

غير ان قضية التوزيع لم تحتل سوى حيز ضيق لدى التنمويين، وتمثلت بصفة أساسية في دراسات كوزنتس S. Kuznets أواسط الخمسينات، حيث أشار بان البلدان الأوروبية قد شهدت سوء توزيع دخل في بداية مراحل نموها تبعه تحسن في هذا التوزيع، وتلتها أخرى في النصف الأول من الستينات.[1] غير ان اهمال اعتبارات توزيع الدخل بدأت بالتلاشي، وبدا الاهتمام منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي بهذا النوع من التوزيع ولو على حساب معدل النمو، حيث بدا الاهتمام برفع مستوى العمالة يأخذ وضعا يعادل وضع تعظيم معدل النمو ان لم يكن يفوقه[2].

الشكل رقم (1-3) يمثل منحنى كوزنتس Kuznets Curve (U)

Source : https://en.wikipedia.org/

وفي نهاية الستينات وبعد مرور حوالي عشرين عاما من التركيز على النمو الاقتصادي، سواء من خلال الاستثمار المادي او البشري، كوسيلة وحيدة للقضاء على الفقر، اثبتت التجربة ان هذا التركيز لم يؤد الى تقليل الفقر في البلدان المتخلفة، على الرغم من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في الناتج الوطني الإجمالي في غالبية هذه الدول، منذ عام 1969 حاولت منظمة العمل الدولية ILO تبني هدف خلق فرص عمل جديدة، وصممت العديد من السياسات التي تهدف الى زيادة التشغيل في العديد من الدول النامية. ورغم أهمية هذا المنهج الا انه سرعان ما اكتشفت انه غير مناسب لعلاج مشكلة الفقر في الدول النامية، وكنتيجة لذلك ظهر هدف إعادة توزيع الأصول المنتجة بصورة أكثر عدالة وكذلك استراتيجية إعادة توزيع الدخل مع النمو "Redistribution with growth"[3]، حيث كانت فكرة التنمية السائدة في حقبتي الخمسينات والستينات من القرن العشرين مرادفة لإجمالي النمو المتحقق، وبدءا من سنة 1965، وبتأثير من Singer وSeers وغيرهما، بدأت الأمور في التغير وأصبحت

[1] Schultz T., Investment in Human capital, The american economic review Vol 51 issue 5,1971, P 49.

[2] احمد الكواز، الإطار النظري للفكر التنموي، المعهد العربي للتخطيط، 2006 من الموقع الرابط الالكتروني: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2012/6_P12010-3.pdf.

[3] Chenery H., Ahluwalia M., Jolly R., « redistribution with Growth, Joint Study by the World Banks Devolopement Research and Center and The Institute of devolopment and studies at the University of Sussex, Oxford University Press, 1979, P 44.

فكرة التنمية اكثر التصاقا بعملية التغير الاقتصادي والاجتماعي، كما سعت الدراسات العملية التجريبية التي قام بها كل من Kuznets وChenery وغيرهما للدمج بين النمو والتوزيع، ولكن هذه المساعي استندت الى رؤية بسيطة جدا لما يشكل التنمية والتوزيع، غير ان هذا الامر بدأ في التغير في التسعينات من القرن العشرين مع التقدم الهائل المحرز في الربط على صعيد المفاهيم بين أفكار النمو الاقتصادي والتوزيع وتخفيض عدد الفقراء، كما اتسع مجال فهم الفقر بعد ان كان التركيز منصبا على الدخل والاستهلاك، فاصبح فكرة متعددة الابعاد تتضمن أيضا مجال التعليم والرعاية الصحية والمشاركة السياسية والاجتماعية والامن والحرية الشخصية، ونوعية البيئة وغيرها، واعتمد المهتمون العاملون في حقل التنمية أيضا على وسائل اكثر عملية لتحقيق التنمية والتوجيه نحو خصوصيات كل من البلدان ومرونة التحليلات، مما أدى الى الابتعاد عن العقيدتين التوأمين المتمثلتين في سيطرة الدولة الواسعة النطاق (ستينات وسبعينات القرن العشرين) والأسواق غير الخاضعة للوائح تنظيمية (ثمانينات واوائل تسعينات القرن العشرين)[1].

من بين اهم التطورات التي شهدتها تسعينات القرن العشرين زيادة حدة التركيز على تخفيض اعداد الفقراء كهدف رئيسي للتنمية والمساعدات الإنمائية، اعطى معظم الكتاب في خمسينات وستينات القرن العشرين تعريفا عريضا للتنمية، ولكنها كانت في الغالب تعتبر عملية تراكم لراس المال المادي والبشري تستهدف زيادة الدخل الوطني، جرى في منتصف تسعينات القرن العشرين الابتعاد عن ذلك التعريف واسفر ذلك عن "خلع اجمالي الناتج الوطني عن عرشه" وهو عنوان لمقال منشور لـ Singer سنة 1965، كما برز تخفيض اعداد الفقراء كهدف في نهج "الاحتياجات الأساسية" المعتمد في أوائل سبعينات القرن العشرين، غير ان المجادلات كانت في معظمها عقائدية وغالبا ما كانت تعتمد على تحليل نظري وعملي خاطئ، وفي فترة ازمة الاقتصاد الكلي الطويلة التي بدأت في أواخر سبعينات القرن الماضي جرى تجنب الاعتبارات الخاصة بالفقر، فالتيار الليبيرالي الجديد الذي هيمن على ثمانينات القرن العشرين قلل من أهمية التوزيع والفقر واصر على إعادة ترسيخ آليات السوق من اجل تشجيع تحقيق النمو الاقتصادي[2].

خلال فترة تسعينيات القرن الماضي ابتعدت اقتصاديات التنمية عن التفسيرات الاقتصادية الكلية التي وضعها Keynes او Harrod and Domar للتأكيد على الأسس الاقتصادية الجزئية لقضايا التنمية، واصبح الخبراء الاقتصاديون المختصون بالتنمية وواضعو سياساتهم اكثر اهتماما بالقرارات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي بعد ادراك دورها البالغ الأهمية في نمو الاقتصاد، فعلى سبيل المثال، دور الاعتبارات الاقتصادية الجزئية في عدم قيام أسواق الأراضي والعمل والائتمان بوظائفها، ودور الشبكات والمؤسسات غير الرسمية في معالجة إخفاقات السوق، وتستهدف هذه الادبيات التنموية المعنية بالمستوى "الجزئي" فهم المؤسسات التي يمكن ان تنشا على المستوى الاقتصادي الجزئي للتغلب على هذه الإخفاقات ووضع السياسات بما يتيح لها مقوماتها[3].

في العقود الماضية كان تعريف الفقر فضفاضا اكثر من اللازم، فقد كان يوصف بانه مستوى منخفض تماما من الدخل او الاستهلاك، وفي السنوات الأخيرة قامت الجهات المعنية بالتنمية بتوسيع نطاق هذه الفكرة الخاصة بمعنى الفقر واهداف عملية التنمية، حيث كان Amartya Sen مؤثرا بصفة خاصة في اقناع العاملين في مجال التنمية باعتماد عدم القدرة على تحقيق المعايير القياسية إضافية الى ما اذا تم تحقيقها، فالفقراء يحيون دون التمتع بالحريات الأساسية في ان يحيوا الحياة التي يعتبرونها ذات قيمة، فغالبا ما يفتقرون الى ما يكفي من المواد الغذائية والمأوى والتعليم والصحة، وهم شديدو التعرض للأمراض والعنف والاضطراب

[1] جيمس وولفنسون، فرانسوا بورغينون، التنمية وتخفيض اعداد الفقراء، النظر الى ما فات- والتطلع لما هو آت، البنك الدولي، أكتوبر 2004، ص3.

[2] جيمس وولفنسون، فرانسوا بورغينون، مرجع سابق، ص3.

[3] جيمس وولفنسون، فرانسوا بورغينون، مرجع سابق، ص.ص3-4.

الاقتصادي والكوارث الطبيعية ولا يحظون بخدمات تذكر من مؤسسات الدولة والمجتمع، وغالبا ما يجدون انفسهم عاجزين عن التأثير في القرارات الأساسية التي تؤثر في حياتهم[1].

III-4- توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الإسلامي

يتجاوز مفهوم توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الإسلامي، الى فكرة أوسع وهي العدالة والمساواة في التوزيع، حيث تطرق العديد من المفكرين مثل ابن رشد وابن سينا لدراسة المال وتوزيعه وإعادة توزيع الدخل والعدالة في التوزيع، وكان المفكر العربي ابن خلدون قد درس مصادر الثروة، وعالج مسالة اختلاف مستويات الدخول الاجتماعية وعدالة التوزيع في كتاباته[2]، والعديد من علماء الإسلام مثل المقريزي والغزالي والماوردي والقاضي وأبو يوسف وآخرين اللذين اهتموا بدورهم بدراسة قضية التوزيع والعوامل التي تؤثر في توزيعه[3]والعدل هنا لفظ يستوجب معنى المساواة، كما يستعمل في ما يدرك بالبصيرة كالأحكام، والنشاط الاقتصادي ليس من مسائل الإصلاح الاجتماعي يتغير بتغير الظرف الاجتماعي، انما هو ثوابت العقيدة في نصوص واضحة في ما يتعلق بأنشطة المعاش والأموال، واتساقا مع ما سبق فان كل الفعاليات الاقتصادية سوف تتصف بالاعتدال، أي الحالة التي تتوسط بين الاسراف والتقتير واللذان هما تخصيص غير كفء للموارد وتوزيع اقتصادي غير عادل للدخول والثروات من خلال احكام الشريعة[4].

III-4-1- معالجة قضية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي

كما هو معلوم ان التوزيع في النظام الراسمالي يتم عبر آليات السوق وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، بعيدا عن القيم الأخلاقية، واي محاولة الى ذلك تؤدي الى سلوك يتناقض مع السلوك الاقتصادي العقلاني حسب التفكير الراسمالي، اما فيما يخص الاقتصاد الإسلامي، فيأخذ موضوع التوزيع مكانا مهما، بحيث ينتقل الخطاب الفقهي من المحتوى العقدي للنظام الاقتصادي الى مرحلة التحليل الاقتصادي المتولد من السلوك الاقتصادي للمنتجين والمستهلكين[5].

اما مفهوم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي هو انتقال وتقسيم او إعادة تقسيم الدخل او الثروة بين افراد المجتمع عن طريق المعاوضة، كما في المبادلات السوقية او عن طريق غيرها كالإرث، وسواء تم بين الافراد (كالهبات والاوقاف) او عن طريق الدولة (كالزكاة والأموال) او بين الدولة والافراد (كضمان بيت المال لحد معيشة الفرد) وسواء كان إلزاميا كزكاة الفطر او تطوعيا كصدقة النافلة. ونظام التوزيع في الإسلام لا يقتصر على توزيع الدخل والثروة الشخصية فقط، بل اهتم أيضا بتوزيع الثروة الطبيعية ما قبل العملية الإنتاجية وقبل ان تتحول الى ملكية معتبرة ووضع معايير ضابطة تتحكم في توزيع الثروة الطبيعية على افراد المجتمع[6].

---

[1] جيمس وولفنسون، فرانسوا بورغينون، مرجع سابق، ص4.

[2] ولعوا فتح الله، الاقتصاد السياسي وتوزيع المداخيل والنقود والائتمان، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، 1981، ص9.

[3] صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الإسلام والنظم الاقتصادية المعاصرة، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-بيروت، الطبعة الأولى 2002، ص.ص 140-141.

[4] احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية – رؤية إسلامية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص133.

[5] احمد ابراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية – رؤية إسلامية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص171.

[6] محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1987.

ان النظام الإسلامي ينظر الى التوزيع بصفة عامة من منطلق العدالة، ومنهج الإسلام في تحقيق العدالة في توزيع وإعادة التوزيع يقوم على هدفين رئيسيين هما:[1]

- **الأول**: تحقيق مستوى الكفاية في مجال الضروريات من مسكن وملبس ومأكل وغيره وذلك لان توفير وضمان الكفاية لكل مسلم هو حق الله تعالى على الحاكم يعلو كل الحقوق، ومن ثم يأتي الفرض على الجميع إذا لم يتحقق هذا الحق، فهو فرض عين وليس فرض كفاية.
- **الثاني**: إقرار الإسلام للتفاوت المنضبط، حيث يؤكد الإسلام انه بعد مستوى الكفاية للجميع يجوز ان يكون هناك تفاوت حسب مل ومهارة كل فرد، ولكن هذا التفاوت منضبط ومقيد بالمصلحة العامة حتى لا تصبح الثروة مركزة في ايدي مجموعة قليلة من الناس.

ويرى الكثير من الباحثين ان تحقيق هذه الأهداف لا يتسنى الا من خلال المبادئ والقواعد المنظمة للملكية، والملكية في الإسلام منحة الله سبحانه وتعالى، والانسان هو خليفة الله في الأرض مصداقا لقوله تعالى: ﴿آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه، فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم اجر كبير﴾ الحديد:7، وجاء في الحديث عن مطرف عن ابيه قال "اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ ﴿ألهاكم التكاثر﴾ قال يقول ابن آدم: مالي قال وهل لك يا ابن آدم من مالك الا ما اكلت فأفنيت او لبست فأبليت او تصدقت فأمضيت"[2]، وفي هذا الحديث تصحيح النبي صلى الله عليه وسلم لمفهوم الملكية، وبيان ان مال الانسان ما انتفع به، والملكية هنا تفرض على صاحبها الالتزام بشروط المستخلف (وهو الله سبحانه وتعالى) من خلال انتهاج الطرق الشرعية في اكتسابها ثم انفاقها واستعمالها في اوجهها الصحيحة.

III-4-2- آليات واحكام توزيع وإعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي

وبناء على ما سبق فهناك احكام وقواعد لها دور في توزيع وإعادة توزيع الدخل والحصة المستحقة لمحل التوزيع، ونقصد بها الاحكام التي تقضي ان يكون هناك توزيع يكفل لكل فرد كفايته من الغذاء، والكساء، والمسكن، وسائر الحاجات الاصلية، التي لا غنى عنها، حتى لا يبقى فرد مضيع، لا قوام له، ومن امثلتها نجد:

❖ الزكاة

تعتبر الزكاة من اهم الاحكام التي لها دور كبير في توزيع الدخل وإعادة توزيعه، والزكاة ليست منة يهبها الغني للفقير، وانما هي حق استودعه الله يد الغني، ليؤديه لأهله، وليوزعه على مستحقيه ومن ثم تتقرر هذه الحقيقة الكبرى وهي: ان المال ليس وقفا على الأغنياء دون غيرهم، وانما المال للجميع: أي للأغنياء والفقراء، على السواء يوضح هذا قول الله تعالى: ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ أي هذا التقسيم، لئلا يكون المال متداولا بين الأغنياء، بل يجب توزيعه على الأغنياء والفقراء[3].

❖ زكاة الفطر

وهي زكاة تجب بالفطر من شهر رمضان، وهي واجبة على كل فرد مسلم، صغيرا كان او كبيرا، ذكرا او انثى، حرا او عبدا، لما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر او صاعا من

---

[1] محمود حامد محمود عبد الرزاق، النظام الاقتصادي الإسلامي وتوزيع الدخل، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد 13، العدد 2، 2005، ص53.

[2] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج8، دار الجيل، لبنان، 2003، رقم الحديث 7609، ص211.

[3] السيد سابق، فقه السنة، دار الكتاب العربي، ج1، لبنان،1397هـ-1977، ص416.

شعير، على العبد، والحر، والذكر، والانثى، والصغير والكبير من المسلمين[1]، ويستحق زكاة الفطر الفقراء والمساكين من المسلمين لحديث ابن عباس رضي الله عنهما والذي جاء فيه "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهره للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين"[2].

❖ **الصدقات التطوعية**

ولقد جاء في مفهومها ان "الصدقة ما يخرجه الانسان من ماله على وجه القربة، كالزكاة، لكن الصدقة في الأصل تقال للمتطوع به، والزكاة للواجب وقد يسمى الواجب صدقة إذا تحرى صاحبها الصدق في فعله"[3]، قال الله تعالى: ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم﴾ آل عمران: 92، وقال صلى الله عليه وسلم: "ما من يوم يصبح العباد فيه، الا وملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم اعط منفقا خلفا، ويقول الاخر: اللهم اعط ممسكا تلفا"[4].

❖ **الوقف**

عرفه ابن عرفة وهو من فقهاء المالكية بانه: إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاءه في ملك معطيه ولو تقديرا[5]، وجاء عن ابي هريرة ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من ثلاثة الا من صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له"[6]، والمقصود بالصدقة الجارية هنا هو الوقف[7]، ويدخل الوقف في الأدوات التي يمكن ان تساهم اسهاما كبيرا في إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأغنياء وبقية المجتمع الإسلامي، ولقد اكدت التطبيقات العملية على مر العصور نجاح هذه الأداة في تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، ويدخل الوقف ضمن الصدقات ولكنه يتميز عنها بانه ممتد ومستمر ات صدقة جارية وبالتالي يستفيد منه المجتمع على مر العصور[8].

❖ **توزيع الإرث**

يساعد نظام الميراث في الإسلام على تداول الثروات وتوزيعها بصورة عادلة. ومن اجل تحقيق مقاصد الشريعة، لذلك نجد ان توزيع الميراث في الإسلام تكفل الله عز وجل به ولم يوكله الى أحد من الناس، فقال سبحانه: ﴿للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مما قل منه او كثر نصيبا مفروضا﴾ النساء: 7.

---

[1] محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج2، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، ط1، المكتبة السلفية، مصر، 1980، ص466.

[2] محمد ناصر الدين الالباني، صحيح سنن ابي داود، ج1، ط1، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، رقم الحديث 1428، ص317.

[3] الراغب الاصفهاني، مفردات الفاظ القران، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط4، دار القلم، سوريا 2009، ص480.

[4] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج3، دار الجيل لبنان، 2003، رقم الحديث 2383، ص83.

[5] شمس الدين المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، تحقيق: زكريا عميرات، ج7، دار عالم الكتب، سوريا، 2003، ص626.

[6] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج5، دار الجيل لبنان، 2003، رقم الحديث 4310، ص733.

[7] السيد سابق، فقه السنة، ج3، دار الكتاب العربي، لبنان، 1397-1977، ص 516.

[8] محمود حامد محمود عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص65.

❖ **الاجر**

عن ابي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال الله تعالى: "ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة، رجل اعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فاكل ثمنه، ورجل استأجر اجيرا فاستوفى منه ولم يوفه اجره"[1]، وفي حديث آخر عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أعطوا الاجير اجره، قبل ان يجف عرقه"[2].

وما ذاك الا لان الأجرة حق مشروع للعامل يستحقه بعد استيفاء المنفعة منه فلا يصح تأخيرها ولا المماطلة في إعطائها، لان هذا ظلم وجور يستحق من فعله أعظم العقوبة من الله تعالى، ولم يضع الفقهاء تحديدا لأجور العمال يبنى على نظريات وفرضيات مجردة عن ارض الواقع كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، بل جعلوا تحديد الأجور مرتبطا بأحوال سوق العمل، ونوع الخدمة التي يقدمها العامل ويتقنها وفق ظروف العرض والطلب، لان هذا مدعاة الى حفظ التوازن بين الاجير والمستأجر عند تقدير الاجر، مع الاعتبار بمهارة العامل ومدى اتقانه لعمله، وهذا مما يحقق العدالة بين المؤجر والمستأجر على حد سواء[3].

❖ **الربح**

عرفه ابن خلدون بانه القدر النامي في المال[4]، وجاء في بيان جواز الربح عن عروة البارقي ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشتري له شاة، فاشترى له شاتين، فباع احداهما بدينار فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بدينار وشاة فدعا له رسول الله بالبركة[5]، وقد أجاز الفقه الإسلامي اخذ الربح وعده من المكاسب المشروعة متى تحقق عن طريق مشروع لان الربح في الفقه الإسلامي يكون في مقابل المشاركة براس المال والعمل او بإسهام صاحب راس المال وحده وليس في اخذه أي محذور شرعي في كلا الحالين.[6]

III-4-3- التوزيع الشخصي للدخل في الفكر الإسلامي

لقي التوزيع الشخصي في الفكر الإسلامي اهتماما كبيرا من لدن المفكرين، فتبعا لتعاليم الدين الإسلامي التي تحث على ضرورة توفير حد الكفاف لكل فرد من افراد المجتمع، فاذا حدث وعجزت الموارد المتاحة للمجتمع من تحقيق هذه الوظيفة، تتدخل الدولة عن طريق مواردها المالية لتغطية هذا العجز بصفتها مسؤولة مسؤولية مباشرة تجاه هذا الامر، كما يمكن ان تكون شراكة بينها وبين افراد المجتمع في ذلك[7].

---

[1] محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج2، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، ط1، المكتبة السلفية، مصر، 1980، رقم الحديث 2227، ص120.

[2] محمد ناصر الدين الالباني، مرجع سبق ذكره، رقم الحديث 2443، ص817.

[3] إبراهيم بن عبد الرحمن ال عروان، نظرية التوزيع، دراسة اقتصادية فقهية، مرجع سبق ذكره، ص572.

[4] عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق: محمد عبد الله الدويش، ج2، ط1، دار يعرب، سوريا، 2004، ص83.

[5] محمد ناصر الدين الالباني، مرجع سبق ذكره، الحديث 2402، ص803.

[6] إبراهيم بن عبد الرحمن ال عروان، مرجع سبق ذكره، ص582.

[7] بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014، ص157.

المبحث الثاني: التفاوت وإعادة توزيع الدخل

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى مسالة التفاوت من خلال الإشارة الى اهم المفاهيم المتعلقة به، كما سنبرز الأسباب الرئيسية التي أدت الى ظهور التفاوت في التوزيع، وكذا الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها، وأيضا اهم المقاييس استعمالا لقياس التفاوت في توزيع الدخل، وأخير سنتحدث عن الفقر وانواعه وأسبابه.

I- مسالة التفاوت في توزيع الدخل

التفاوت في توزيع الدخل كان ولازال موضوعا للبحث والخلاف منذ زمن بعيد، حيث جاء في تقرير "فيليب الستون" حول "الفقر المذقع وحقوق الانسان" الصادر عن مجلس حقوق الانسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، وفي معرض حديثه عن تقرير آخر للجمعية العامة صدر عام 1999 تحت رقم 277/66، المرفق، وفي الفقرتان 4 و30، ان دراسة هامة استنتجت ان التفاوت على الصعيد العالمي يطرح مشكلة رئيسية ومع ذلك أغفلته التحقيقات التقليدية في النظام العالمي الى حد كبير، وزعم ان مظاهر العولمة تفاقم التفاوتات سواء داخل الدول او فيما بينها وتضعف قدرة المؤسسات التقليدية على إدارة التهديدات الناجمة عن ذلك[1]، وفي تقرير للأمين العام في ديسمبر سنة 2014 يتضمن رؤيته الشخصية للمفاوضات بخصوص الأهداف الإنمائية المستدامة الجديدة، حيث تحدث الأمين العام في تقريره عن التفاوتات الصارخة والغير المقبولة، وقال ان التفاوت في الدخل هو على وجه التحديد أحد أكثر الجوانب وضوحا لمسألة أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا، هي مسألة عدم تكافؤ الفرص، وشدد على ان الدول في خضم تنفيذها للخطة الجديدة يجب ان تعالج أوجه عدم المساواة في جميع المجالات، مع الإقرار بعدم اعتبار هدف أو غاية ما قد تحقق إلا إذا تحقق لكل الفئات الاجتماعية والاقتصادية دون اقصاء، وأضاف الأمين العام ان التحدي الكبير في الوقت الراهن هو سد الفجوة بين الإصرار والعزم على ضمان العيش الكريم للجميع وواقع الحال الذي يتسم باستمرار مظاهر الفقر وترسخ عدم المساواة[2].

يرصد تقرير منظمة Oxfam الصادر في جانفي 2013 تحت عنوان "تكلفة عدم المساواة؛ كيف يضر التفاوت في الدخل والثروة بنا جميعا"، التصاعد الهائل في التفاوت في فرض الناس على كوكب الأرض وحظوظهم فيما يتعلق بالدخل والثروة، حيث يناقش التقرير الحقيقة القاسية وهي ان دخل المائة ملياردير الاغنى عالميا في 2012 سيكون كافيا من اجل انتهاء الفقر المطلق للأبد في العالم، حيث طالب التقرير قادة العالم بالتعامل مع الازمة حتى بهدف إيصال عدم المساواة عام 1990. أغنى 1% من السكان زادوا من دخولهم بنسبة 60% في العشرين عاما الماضية، وقد تسببت الازمة المالية العالمية في تعميق وتسريع هذه الوضعية[3].

I-1- مفهوم التفاوت في توزيع الدخل

يمكن استخدام مصطلح التفاوت الاقتصادي الى مجموعة من التفاوتات المتعلقة بتوزيع الدخل (المتأتي من العمل او راس المال)، او توزيع الثروة (مثل الأصول المالية او الأراضي) بين الافراد في مجتمع معين، وكثيرا ما يعبر عن التفاوتات الاقتصادية

[1] مجلس حقوق الانسان، الدورة التاسعة والعشرون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الانسان، السيد فيليب الستون، 2015، ص17.

[2] مجلس حقوق الانسان، الدورة التاسعة والعشرون، المرجع السابق، ص17.

[3] وائل جمال، إشكاليات المفهوم والسياسات، ورقة مقدمة في فعاليات مؤتمر القاهرة يومي 18 و19 ماي 2014 بعنوان العدالة الاجتماعية والثروات العربية، تنظيم منتدى البدائل العربي للدراسات، مؤسسة روزا لوكسمبورج (مكتب شمال افريقيا)، ص.ص 18-19.

باستعمال معامل جيني (Gini) الذي يتراوح بين صفر (أي المساواة المطلقة) وواحد (أي التفاوت المطلق)، وعند تحليل التفاوتات، يمكن ان تؤخذ في الاعتبار عدة ابعاد أخرى للرفاه غير الدخل والثروة. ويمكن التمييز بين التفاوتات الاقتصادية وما يمكن تسميته أيضا "تفاوتات اجتماعية"، فالتفاوتات الاجتماعية قد تشير مثلا الى توزع السلطة السياسية او الصحة او التعليم او السكن، بين الافراد في مجتمع معين، ويمكن مبدئيا ان تسود في المجتمع المساواة في الصحة على سبيل المثال، اذا اتيحت لكل فرد من افراده إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية بنفس النوعية والكمية، ومن الممكن ان تتفاعل التفاوتات الاجتماعية مع التفاوتات الاقتصادية، وهي تتفاعل في اغلب الأحيان، وان يعزز بعضها بعضا، مثلا في الحالات التي يكون فيها الافراد من ذوي الدخل المرتفع او يكون فيها الافراد اسرهم سلطة سياسية أكبر أو فرص اوفر للحصول على تعليم جيد بالمقارنة مع الافراد من ذوي الدخل المنخفض[1].

تختلف وجهات نظر خبراء الاقتصاد بخصوص التفاوت فبعضهم لا يرى في التفاوت أي مشكلة، حيث يقولون انه في حالة عدم وجود عوائق مصطنعة للحراك الإجتماعي، فان التفاوت يعكس في محتواه الفروق في المواهب والاختيارات، وهم يعتقدون أن الأشخاص الذين يتمتعون بأكثر موهبة واقتصادا وبذلا للجهد هم المعنيون بالازدهار، حتى وان وقفت الظروف الاجتماعية المعاكسة في طريقهم في البداية، ففي عالم يتحصل فيه المشاركون في السوق على المقابل الذي يتماشى مع مساهمتهم في المجتمع (انتاجيتهم الحدية)، لا يمكن اعتبار ازدهار الاصلح امرا يفتقر الى العدالة، كما لا يجوز ان يكون ذلك من شواغل السياسات العامة، ووفقا لهذا الراي، فان استراتيجيات الحد من التفاوت تقوض قدرة آلية السوق على توليد نتائج أكثر كفاءة لأنها تعمل على تقليل الحوافز التي تدفع للمشاركة في العملية الاقتصادية، وذلك من شانه ان يبطئ النمو الاقتصادي، مما يعرقل فرصة الحد من الفقر المطلق "من خلال موجة المد التي ترفع كل القوارب" (Friedman, 1980)[2].

ووفقا لما يقوله حايك (Hayek)، فان توزيع الدخل في مجتمع السوق ينتج عن عملية مجردة من الطابع الشخصي، لا أحد فيها يتولى مهمة الإدارة والتسيير، ولما كانت العدالة هي صفة من صفات البشر، فان الأسواق اللاشخصانية لا يمكن ان تكون عادلة او غير عادلة. بل ان المفارقات ان تدخل الحكومة بهدف ضمان مزيد من المساواة والعدالة الاجتماعية يمكن ان يؤدي الى نتيجة غير عادلة، من خلال تحويل توزيع المكافآت من ارتباطها بمساهمات الافراد الى توليد الدخل العام، ويتعين على السلطات العامة ان توفر "تكافؤ الفرص"، وبخاصة تطبيق نفس القواعد على كافة الافراد من دون إقامة او توزيع أي حواجز او مزايا مصطنعة،... وبصورة عامة، فان الحكومات التي تحاول توليد "المساواة في النتائج" ستثبط همة الناس الأكثر قدرة بينما تشجع الأقل مقدرة، ويقول حايك ان ذلك لن يكون امرا يفتقر الى العدالة فسب، بل سيكون أيضا امرا مكلفا من الناحية الاقتصادية[3].

ويدرس غالور ومواف (Galor and Moav, 2004) الاثار الدينامية التي يتركها تفاوت الدخل على النمو الاقتصادي، وفي النموذج الذي يطرحانه، يمكن ان يكون التفاوت مفيدا للنمو عندما يكون التراكم الرأسمالي المادي هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وعندما يعتمد هذا التراكم على المدخرات، وعندما يكون الميل الحدي للادخار اعلى لدى الافراد ذوي الدخل المرتفع، غير ان التفاوت يمكن ان يترك تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي عندما يكون راس المال البشري هو المحرك الرئيسي لمثل هذا النمو لان القيود الائتمانية يمكن ان تحد من اجمالي تراكم راس المال البشري، وتخلص هذه النظرية الى ان النماذج التي تؤكد على الاثار الإيجابية التي يتركها التفاوت على المدخرات كانت تعبيرا مناسبا عن الواقع في المراحل المبكرة من التصنيع، ولكنها لم تعد واردة

[1] مجلس حقوق الانسان، الدورة التاسعة والعشرون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، المرجع السابق، ص5.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، جنيف، 2012، ص41.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نفس المرجع السابق، ص41.

بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة اليوم. وأخيرا يترك التفاوت الواسع أيضا اثرا سلبيا مباشرا على النمو في نموذج "أوجه قصور السوق الرأسمالية" الذي يطرحه آغيون وكارولي وغارسيا – بينالوسا (Aghion, Garoli and Garcia – Penalosa, 1999)، فهم يقولون بانه يبطئ تكوين راس المال البشري، حيث يميل الأغنياء الى حصر استثماراتهم في الأنشطة ذات العائد المنخفض نسبيا، في حين ان الفقراء، حتى ولو كانت لديهم مشاريع مرتفعة العائد، لا يكون بمقدورهم ان يستثمروا أكثر مما تسمح به مواردهم المحدودة نظرا لعدم إمكانهم الحصول على الائتمانات نتيجة لأوجه قصور الأسواق الرأسمالية[1].

I–2– أسباب التفاوت في توزيع الدخل

بدأت مشكلة التفاوت في توزيع الدخل في الظهور الى المشهد الاقتصادي كمشكلة جديدة كنتاج للثورة الصناعية. وانقسام المجتمع الى طبقتين هما الرأسماليون والعمال، مما أدى ذلك الى حدوث تفاوت واضح في الدخول. وقد دفع بروز هذه المشكلة العديد من منتقدي الرأسمالية الأوائل على دراستها والتحقق من أسبابها وبخاصة "كارل ماركس" و "فريديريك انجلز" عام 1848[2]. وقد ساد الاعتقاد لدى الاقتصاديين ان توزيع الدخل يكون أكثر تفاوتا اثناء عملية النمو في الاقتصاديات النامية عنه في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، ويرجع ذلك أساسا الى ندرة بعض عوامل الإنتاج[3].

والتفاوت في دخول الافراد يمكن ان يرجع الى جملة من الأسباب والعوامل العديدة والتي شخصها الاقتصاديون ولعل من اهم هذه الأسباب والعوامل ما يأتي:

I–2–1– الملكية او الثروة (Property or Wealth)

حق التملك تعد من اهم الأسباب الرئيسية للتفاوت في توزيع الدخل وخاصة في المجتمعات التي تتيح منهج الاقتصاد الحر، والمقصود بالملكية هنا هي امتلاك الأموال والموجودات التي تدر الدخل، فالثروة تولد دخلا مباشرا في شكل أرباح او ريع او فائدة او بطريق غير مباشر عن طريق تحقيق أرباح رأسمالية وبالتالي فان ما يتميز به توزيع الثروة من التفاوت الحاد في الدخول ينعكس اثره على توزيع الدخل، وتعتبر الملكية احدى اهم الأسباب الرئيسية للتفاوت في توزيع الدخل بخاصة في المجتمعات التي تتيح منهج الاقتصاد الحر، تحتل الملكية مركزا مهما في الاقتصاد فوجودها من الشروط الأساسية لقيام المبادلات وهي بالتالي بمكانة المحور الذي تدور حوله عملية التوزيع كلها[4].

ويساعد نظام الإرث على زيادة الملكية وتركيزها في يد فئة قليلة، حيث تساعد الأنظمة والقوانين السائدة في مجتمع ما في مجال الإرث في تراكم الثروات وتركيزها. وهذا يعمل على اتساع التفاوت في توزيع الدخل، فعلى سبيل المثال في بريطانيا، فيعمل نظام الإرث على حصر التركة لدى أكبر الأولاد وهو بذلك يساهم في زيادة حدة التفاوت اما إذا كان نظام الإرث ان لم يكن محصورا بأحد الاولاد ويضمن توزيع التركة بين الأبناء، فان ذلك سوف يقود في النهاية الى تفاوت اقل في توزيع وان كان يؤدي ذلك الى كفاءة اقل في استخدام الموارد، والملكيات يمكن ان تنمو مع الزمن، ذلك ان المدخولات الكبيرة من الملكية تتبع الوسائل لاكتساب المزيد من الملكية، فالملكية تجلب الملكية، وللتوفيق بين نظام الإرث ومع التركيز في الملكية والدخل وضعت ضريبة

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نفس المرجع السابق، ص45.

[2] Paul A-Samuelson and William D. Nord House, Economics Twelfth Edition, McGraw-Hill Book Company, Singapore, 1985, P.561.

[3] فرج عبد العزيز عزت، مرجع سبق ذكره، ص148.

[4] محمد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص84.

التركات في كثير من الأقطار، فالثروة يسمح لها بالانتقال، ولكن الدولة تطالب بنصيب منها عند انتقالها، وبذلك تحول من دون إضافة كبيرة الى الثروة القائمة. ومثل هذه الضريبة هي نتيجة للمؤثرات الاجتماعية والسياسية التي تهدف الى إعادة جزئية في التوزيع وتقليل التفاوت في الثروة والدخل، ويمكن ان تعد ضريبة التركات من أدوات العدالة الاجتماعية[1].

I-2-2- المواهب الشخصية (Personal talent)

يولد الناس وهم متفاوتون فيما وهبهم الله من قدرات ومهارات سواء تعلق الامر بالنواحي البدنية او العقلية او بأمزجة وطباع الافراد، فضلا عن القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة من الوالدين او الأقارب، ومع ذلك فان هذه الفروق الفردية لا تفسر الا جانبا لا يكاد يذكر لظاهرة مستويات الدخل بين البشر[2]، ومن هنا قدم باريتو "Pareto" قانونا عرف "بقانون باريتو عن توزيع الدخل" ومضمونه ان التفاوت النسبي في توزيع الدخل لا يمكن تغييره لأنه يمثل التوزيع المتفاوت للقدرات البشرية[3].

وهذا لا يعني ان القدرات الفردية ليست ذات أهمية كبيرة، فقدرة الفرد على احراز تفوق كبير في رياضة من الرياضات مثلا يضاعف من احتمالات حصوله على دخل كبير، لكن المشكلة هي ان المهارات الموجودة في السوق متباينة ومتنوعة مما يصعب من عملية قياسها، وتميل الأسواق الى مكافأة الافراد المقبلين على تحمل المخاطرة او الذين يمتلكون الطموح او الذين يتوفرون على جانب كبير من الحظ والمعرفة والذكاء الفذ، والعمل بهمة ونشاط، وهي امور لا يمكن قياسها بالمعايير والمواصفات الموضوعية، حيث قال "Mark Twain" في هذا الصدد: "لست بحاجة الى ان تكون ذكيا لكي تحصل على المال ولكنك في حاجة الى معرفة كيفية الحصول عليه"[4].

I-2-3- الفرص (Opportunities)

من اهم الأسباب التي تقود الى عدم التساوي في الدخول هي الفرص، ويراد بها هنا بصفة خاصة التسهيلات والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية والفنية والتدريبية والى ما شابه والتي تؤهل الانسان للحصول على الاعمال المربحة والدخل العالي نسبيا، او تمكن الفرد من الوصول الى العمل الملائم لقابليته الشخصية، والفرص من هذا القبيل ليست ميسرة بصورة متساوية امام الافراد جميعا، والتفاوت في توزيع الدخل والثروة، فالشخص الذي يولد في عائلة فقيرة تكون له فرصة اقل من الشخص الذي يولد في عائلة غنية للحصول على التعليم والتدريب اللازمين لكثير من الاعمال ذات الدخل العالي، فالموارد في اسرة ثرية يتاح له عادة فرص التعليم بجميع مراحله، ويجد غالبا مركزا ملائما في انتظاره كما ان صلاته العديدة تسهل له كثيرا التقدم والارتقاء في السلم الاجتماعي، أما الذين يعيشون في المناطق المتخلفة او المنعزلة من الريف فأمامهم فرص اقل من الذين يعيشون في الأقاليم المتقدمة او المدن الراقية، كما ان التفاوت في الفرص لا يقتصر على التفاوت في الحصول على التعليم والتدريب اللازمين للأعمال والحرف ذات الدخل العالي نسبيا، والناجم عن التفاوت في المحيط او مقدرة الاسرة، بل يتناول أيضا مفهوم التفاوت بين الافراد في المعاملة، فاذا وجدت القوانين او التقاليد او العادات التي تميز بين الافراد لسبب لا يعود الى مؤهلاتهم الخاصة بل يعود الى عوامل أخرى كالدين او المذهب او العقيدة السياسية او اللون او الأصل او غير ذلك وكان هذا التمييز يؤدي الى حجب بعض الاعمال او

---

[1] محمد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] سحر عبد الرؤوف س.، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، ط1، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص71، و François Bourguignon and Anthony B. Atkinson (eds)، Handbook of Income Distribution SET vols, 2A-2B, (Elsevier، Amsterdam, Holland, 2014)، P.17

[3] Lindholm R. W., Public Finance & Fiscal Policy, New York, London, 1950, P325.

[4] بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة ط 15 بواسطة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2006، ص 400.

الوظائف او الحرف عن فريق من الافراد، فان الفرص في مثل هذه الحالة لا تكون متكافئة امام الجميع. وان وجدت مثل هذه الحالة فان المجتمع يكون منقسما على نفسه[1].

I–2–4– الاختلاف في عائدات المهن والوظائف (Different Professions and Jobs)

من أسباب التفاوت في توزيع الدخل هو التفاوت في الوظائف والمهن في المجتمع والتي يمارسها الافراد فان ذلك يؤدي الى اختلاف العوائد الناتجة عنها، حيث ان قسما منه ترجع على أصحابها دخولا عالية، في حين ان بعضها لا تعطي لأصحابها الا دخولا يسيرة قد لا تكفيهم لتامين مستلزمات عيش الحد الأدنى، وهذا مما يضيف عاملا آخرا يساهم في تكريس حالة اللامساواة في توزيع الدخل، فالمهن التي يستلزم تشغيلها قدرات إدارية ومؤهلات اكاديمية عالية وتدريب فائق وتحمل مسؤولية كبيرة لا شك في انها تدر لصاحبها دخلا عاليا، ولا تتيسر الا للقليل، اما غالبية المهن التي لا تستلزم اية إمكانيات متخصصة وتدريب عالي ومؤهلات اكاديمية، وهي في الوقت نفسه متاحة امام الجميع فان هذه الاعمال لا تدر الا عوائد قليلة، وقد برر قسم من الكتاب هذا التفاوت في الأجور بين المهن على أساس قانوني العرض والطلب، فالمهن التي لا تتطلب قدرات إدارية ومؤهلات اكاديمية عالية وتدريب فائق فانه بالنظر لصعوبة وتعدد شروط اشغالها، فان المعروض من هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بالمؤهلات المذكورة سوف يكون قليلا ولا يفي بحجم الطلب الحقيقي مما يدفع بأجور هؤلاء الأشخاص الى الارتفاع بشكل كبير فيما تكون الحالة معكوسة مع الأشخاص الذين لا يمتلكون المؤهلات المطلوبة، اذ تساعد الشروط الميسرة لأشغال تلك الوظائف على اتاحتها امام عدد كبير من الافراد وسهولة الحصول عليها، مما يجعل المعروض منهم اكثر من المطلوب بشكل يدفع الأجور الى الانخفاض[2].

I–2–5– الحروب والأزمات (War and Crises)

ان الظروف غير الطبيعية والتي تخلقها الحروب والأزمات تشكل عاملا إضافيا يساهم في زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول، اذ ان تأثير الازمة في افراد المجتمع تبعا للمستوى الاقتصادي والمعيشي لهم، وبالتالي يؤثر ذلك على مستويات دخولهم، اذ من الواضح انها تكون قاسية وشديدة على ذوي الدخول المنخفضة فيما تقل وطئتها بشكل كبير على أصحاب الدخول العالية.

وتساهم الحروب والأزمات في خلق الظروف المواتية لتحقيق أرباح عالية وغير مشروعة في كثير من الأحيان لأصحاب الثروات والملكيات، وهذه الأرباح تساهم في تراكم ثروة إضافية وبشكل كبير على حساب الطبقات الأقل دخلا مما يدفع بالفجوة الدخلية بين الفئتين الى الاتساع بصورة حادة وكبيرة، ويرافق الحروب والأزمات موجات من التضخم والارتفاع في المستوى العام للأسعار وهبوط في مستوى ومعدل الإنتاج ومن تم انخفاض في حجم المعروض السلعي، وغالبا ما تتحول هذه المشاكل الى مزايا لأصحاب الملكيات والثروات فتساهم في زيادة مواردهم، فيما تنعكس بآثار سلبية على أصحاب الدخول المحدودة اذ تعمل على التناقص المستمر في دخولهم الحقيقية، ومن هنا يمكن القول ان الحروب والأزمات تساعد في ثراء الأغنياء فيما تعمل على زيادة تعاسة الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة، وهي بهذا تعمل على تعميق حدة التفاوت في توزيع الدخول داخل المجتمع[3].

---

[1] محمد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص.ص 78-88.

[2] صلاح الدين نامق، حسين عمر، القيمة والتوزيع، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1968، ص189-190.

[3] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص153.

I-3- الآثار المترتبة على التفاوت في توزيع الدخل

ينتج عن التفاوت في توزيع الدخل آثارا سلبية في ميادين عديدة داخل الاقتصاد، وتتباين شدتها تبعا لدرجة التفاوت ومدى اتساعها وعلى الرغم من تعدد وتنوع مجالات التأثير الا ان ما يهمنا هنا هو الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتفاوت في توزيع الدخول واهم تلك الاثار هي:

I-3-1- التأثير في الاستهلاك والإدخار

تعتبر الاثار الناجمة من توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار من اهم النتائج المترتبة على التفاوت في توزيع الدخل، اذ ان الفئة ذات الدخل المنخفض تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار، أي ان غالبية الدخل يتم انفاقه على الاستهلاك، وسبب ذلك هو ان الحاجة هي التي تدفع الى تغطية المتطلبات الضرورية والتي ما زالت لم تشبع لدى هذه الطبقة الى انفاق الجزء الأكبر من دخلهم على الاستهلاك، وهذا على عكس الفئة ذات الدخل المرتفع اذ يقل الميل الحدي للاستهلاك ويرتفع الميل الحدي للادخار[1]، والسبب في هذا يعود الى ان الدخل المرتفع يمكن أصحابه من تغطية غالبية حاجياتهم الأساسية والضرورية في الجانب الاستهلاكي والتي تتصف بمرونة دخلية ضعيفة، مما يساعد على زيادة حجم الادخار ونسبته من الدخل مع زيادة الدخل، اذ يزيد طلب أصحاب الدخول العالية على السلع الكمالية وغير الضرورية بسبب تغطية حاجاتهم الأساسية لارتفاع دخولهم، فيما يشكل الانفاق على السلع الأساسية للغالبية العظمى من الانفاق الاستهلاكي لذوي الدخول المنخفضة، لذا فان زيادة التفاوت تتلاءم مع زيادة الطلب على السلع والخدمات الكمالية وغير الضرورية[2].

I-3-2- التأثير في التركيب النوعي للإنتاج

عند زيادة درجة التفاوت في توزيع الدخل فان أصحاب الدخول العالية يتمتعون كما هو معلوم بقدرات عالية على عكس ما هو عليه الحال بالنسبة لأصحاب الدخول المتدنية، ولذلك فان السلع المطلوبة والمرغوب فيها من طرف أصحاب الدخول المرتفعة ستكون ملائمة أكثر اقتصاديا لإنتاجها من طرف المنتجين بسبب ارتفاع الطلب عليها.

فالأسعار في الاقتصاديات الرأسمالية تساهم بشكل فعال في تخصيص الموارد وفي توجيه قنوات الانتاج، ويحدد الطلب الفعلي ونوعيته ومستوى الإنتاج داخل الاقتصاد، ويمثل هذا الطلب رغبة فعلية في الحصول على السلع والخدمات التي تدعمها قدرة شرائية عالية للإنفاق من اجل اشباع تلك الرغبات، وبما ان الأغنياء على استعداد لدفع اسعارا عالية لتلبية رغباتهم من مختلف السلع والخدمات، فسوف يترتب على ذلك ان عوامل الإنتاج سوف تتحول من ميدان انتاج السلع الأساسية والضرورية الى مجال انتاج السلع الكمالية وغير الضرورية، مما سيدفع بأسعار السلع الضرورة للارتفاع بسبب قلة المعروض منها ومن ثم هبوط الدخل الحقيقي للأفراد، اما في حالة انخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخل الى درجة اقرب الى التساوي او العدالة، فان السلع الكمالية ذات الكلفة العالية سوف يقل انتاجها، وتتحول عوامل الإنتاج الى ميدان انتاج السلع والخدمات الضرورية فيزداد المعروض منها بشكل يدفع بأسعارها الى الانخفاض ومن زيادة الدخل الحقيقي للأفراد[3].

---

[1] حسين عمر، اقتصاديات الدخل القومي، دار المعارف، الطبعة الأولى، مصر، 1966، ص78.

[2] كبداني سيدي احمد، مرجع سبق ذكره، ص154.

[3] كبداني سيدي احمد، مرجع سبق ذكره، ص154.

I-3-3- الآثار الاقتصادية على العمال

ان المخاطر الاقتصادية والاضرار الكبيرة التي من المحتمل ان يتعرض لها العمال خاصة عند انخفاض الطلب عليهم في حالة الركود الاقتصادي، تعد من اهم الاثار الناتجة من التفاوت في التوزيع للدخول، اذ يتم تسريح اعدادا كبيرة من العمال بسبب انخفاض الطلب بشكل واضح وتدني مستواه، مما يؤدي الى انخفاض قدرتهم الشرائية ومن تم انخفاض دخلهم الحقيقي، وهذا يزيد من درجة التفاوت في الدخول بين العمال وارباب العمل، اذ انه على الرغم من ان حالة الركود تشمل اثارا سلبية كلا من ارباب العمل والعمال على حد سواء، الا ان وقعها على الفئتين مختلف بشكل واضح وهذا بسبب المزايا التي يتمتع بها ارباب العمل وأصحاب الدخول العالية، اذ ان نمط حياتهم والمستوى المعيشي لعوائلهم لن يتأثر كثيرا، وقد يلجا هؤلاء الى التقليل من استهلاك بعض أنواع السلع الفاخرة مقابل الإبقاء على معدل استهلاك السلع الضرورية، اما العمال والموظفون وذوو الدخول المحدودة، والذين غالبا ما يعتمدون على مصدر واحد للدخل هو خدماتهم الشخصية التي يقدمونها، فان تسريحهم من العمل يعني فقدانهم للمصدر الوحيد للدخل الذي يحصلون عليه، وغالبا ما تلجا الحكومات في مثل هذه الأحوال الى تقديم الإعانات لهم[1].

I-3-4- عدم التكافؤ في التعليم والثقافة

نتيجة للتفاوت في توزيع الدخول تكون الثقافة والتعليم من الأمور المكلفة أحيانا بالنسبة للأسر منخفضة الدخل حتى لو كان التعليم والثقافة بصورة مجانية او بصورة شبه مجانية رمزية، فقد تدفع الحاجة الملحة الكثير منهم الى عدم الحصول على التعليم والثقافة على الرغم من طموحهم ورغبتهم في ذلك في وقت يساعد فيه ارتفاع مستوى الدخل وتنوعه لدى العائلات ذات الدخل العالي لبناء تلك الطبقة للحصول على التعليم والثقافة دون قيود تذكر، وتنعكس اللامساواة في الفرص الثقافية بآثار سلبية في قدرات الافراد لاختيار مهنتهم واعمالهم في المستقبل، اذ يكون أصحاب الدخول المنخفضة أكثر تقييدا في هذا الميدان[2].

I-3-5- الآثار الاجتماعية والاقتصادية

يترتب عن التفاوت في توزيع الدخل اثارا اجتماعية واقتصادية تضر بالاقتصاد الوطني ، حيث أشار البنك الدولي في تقرير له سنة 2006 إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لاتساع التفاوت، وأشار ايضا إلى ان توزيع الثروة والسلطة كثيرا ما يؤثر على توزيع الفرص الاستثمارية بطرق غير مستحبة اجتماعيا، لان ارتفاع مستويات التفاوت اقتصاديا وسياسيا عادة ما يخلق لنا مؤسسات اقتصادية وترتيبات اجتماعية تحابي بصورة منهجية مصالح أصحاب النفوذ، ويمكن لهذه المؤسسات التي تفتقر الى الانصاف ان تخلق تكاليف اقتصادية، ويتسبب تفاوت الفرص الذي ينشأ في إهدار الموارد، ويعادي التنمية المستدامة والجهود المبذولة للحد من الفقر[3].

I-3-6- آثار التفاوت على النمو

تجدد الاهتمام بأوجه الارتباط بين النمو والتوزيع في أوائل التسعينات من القرن الماضي في العديد من الاعمال النظرية، التي حددت أربع قنوات يمكن من خلالها ان يؤثر التفاوت في الدخل بصورة سلبية على النمو الاقتصادي، القناة الأولى هي اثر التفاوت على مستوى وتكوين الطلب الكلي، وتتمثل الثانية في العلاقة بين التفاوت وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي،

[1] صلاح الدين نامق، د. حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص195.

[2] كبداني سيدي احمد، مرجع سبق ذكره، ص155.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نفس المرجع السابق، ص46.

وتتعلق القناة الثالثة بالأثار المترتبة في الاقتصاد السياسي على ازدياد التفاوت، وأخيرا القناة الرابعة التي يؤثر بها التفاوت على وتيرة نمو الناتج، وهي تتصل بالقصور في الأسواق الرأسمالية وبالاستثمار في التعليم"[1].

II- اتجاهات إعادة توزيع الدخل

هناك أربع اتجاهات رئيسية لسياسات إعادة التوزيع هي:

II-1- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية

حيث يتم تقسيم الدخول الى فئات حسب حجم الدخل، وتضم كل فئة الدخول التي تقع داخل حدودها، ويجد هذا الأساس اهتماما كبيرا في الوقت الحالي، حيث أدى التطور الذي لحق بنظرية التوزيع الى فقدان التمييز بين الدخول (وذلك تبعا لمصادر الدخل الكثيرة)، حيث يتحصل الافراد على الدخول العالية من مصادر متعددة، من بينها خدمة العمل، كما ان الدخول المنخفضة تضم كثيرا من دخول الملكية، إضافة الى ذلك هناك تعدد مصادر في دخول كثير من الافراد، فذات الشخص يحصل على دخل من مصدر العمل، ومن مصدر الملكية، وبناء عليه انتقل الاهتمام في إشكالية التوزيع من التوزيع تبعا لمصادر توزيع الدخول تبعا لحجم الدخل، أي إعادة توزيع الدخل بين فئات الدخل العليا والدنيا[2].

II-2- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف عوامل الإنتاج

حيث يتم التوزيع بين مختلف مصادر الدخل، وهي العمل، وراس المال، والأرض، وقد كان توزيع الدخل بين هذه المصادر هو التوزيع المفضل لدى الاقتصاديين التقليديين، حيث اتجهت دراستهم لمشكلة إعادة التوزيع الى دراسة عبء السياسة المالية والضرائب، خاصة على الأجور والارباح، اذ يفسر هذا الاهتمام من جانب الاقتصاديين للقبول الاجتماعي لهذا التقسيم، اذ انه يناسب تقسيم المجتمعات الرأسمالية (خاصة في القرن 19م) الى طبقات من ملاك الأراضي والرأسماليين، والعمال، فهو اذا يستمد أهميته من حقيقة التقسيم الطبقي في هذه المجتمعات[3].

II-3- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الخدمات)

على مستوى مجالات النشاط ينبغي السهر على التوازن بين الاستثمارات ونفقات تسيير القطاعات الخدمية والاجتماعية والاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك قصد ضمان تغطية كافية للحاجات الاجتماعية الأساسية للفرد والمجتمع، وفي نفس الوقت ضمان استمرارية عمليات النمو الاقتصادي، بحيث لا يمكن تخيل نمو اقتصادي مع استفحال الفوارق الاجتماعية، يعتبر النمو الاقتصادي ضروريا جدا من اجل تواصل النشاط التنموي، الا ان التوزيع العادل للدخل الوطني يشكل هو أيضا عاملا مهما جدا في تنمية المجتمع، وفي هذا الصدد يجب على الدولة ان تولي تنمية الموارد البشرية رعاية خاصة ضمن النفقات العمومية، وذلك عن طريق تنمية المنظومة التربوية والقطاع الصحي وفي مجال الاستثمارات الاقتصادية، اذ ينبغي إعطاء الأولوية لتنمية النشاطات الإنتاجية، مع إعطاء مكانة هامة للزراعة والاكتفاء الغذائي، ثم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نفس المرجع السابق، ص44.

[2] باهر علتم، سامي السيد، المالية العامة واقتصاديات المشروعات العامة، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1999، ص240.

[3] رياض الشيخ، المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص.ص 466-467.

تستعمل تقنيات العمل الكثيف ثم البناء والإسكان، كما يستوجب ذلك ترتيب التفضيلات الاقتصادية والاجتماعية وفق الزمان والمكان، حتى تضمن الشروط لتنمية متوافقة ومتوازنة[1].

II-4- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأقاليم الجغرافية المختلفة

السبب الرئيسي في الاخذ بهذا الاتجاه ان النمو الذي تعرفه كثير من الاقتصاديات الرأسمالية، ومعظم الاقتصاديات المتخلفة لا تستفيد منه كافة أقاليم الدولة بدرجة واحدة، فهناك أقاليم تتمتع بميزات نسبية كالموارد الطبيعية او مصادر الطاقة او عمالة ماهرة تجعلها ذات ميزات لتوطن المشروعات فيها، وتزداد فرصتها في التنمية نتيجة لذلك، في حين ان هناك مناطق واقاليم لا تتمتع بمثل هذه الميزات فتحرم من فرصة توطن المشروعات والتنمية فيها، مما يؤدي الى ظهور الفقر وقلة الدخل، ومع استمرار عملية النمو والتنمية يلاحظ ان الأقاليم التي تتمتع بميزات نسبية من ناحية الموارد تزداد نموا وتقدما، والمناطق الأخرى تزداد فقرا ويفسر ذلك بان عناصر الإنتاج المتاحة للمناطق الفقيرة تتجه للانتقال الى الأقاليم الغنية للاستفادة من فرص الاستثمار المتواجدة فيها، بدلا من القيام بالاستثمار في المناطق الفقيرة. ومن هنا وكما هو شائع في معظم اقتصاديات البلاد المتخلفة وخاصة بمقارنة مظاهر الغنى والفقر في مراكز التجمعات الحضرية والريفية، تعمل الدول على إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الأقاليم والمناطق الجنوبية الفقيرة نسبيا عن المناطق والاقاليم الشمالية، واداتها لتحقيق ذلك تخفيض الضرائب عنها او بالتوسع في الخدمات المجانية[2].

III- المقاييس المستخدمة في قياس التفاوت في توزيع الدخل

سيتم التركيز هنا على اهم المؤشرات وأكثرها استخداما في قياس التفاوت في توزيع الدخل وهي تتراوح بين البساطة ودرجة من التعقيد، وسنتطرق الى اهم هذه المقاييس التي يتم استخدامها بشكل أساسي في الدراسات التطبيقي والمقارنة وهي كما يلي:

III-1- منحنى لورنز Lorenz's Curve

يعد منحنى لورنز من أكثر اشكال العرض البياني استخداما للتعبير عن درجة التفاوت في توزيع الدخل، حيث قام عالم الإحصاء الأمريكي "كونراد لورنز" Conrad Lorenz عام 1905 بتوضيح العلاقة القائمة بين مجموعات السكان وحصصهم النسبية من الدخل الوطني.

ومنحنى لورنز هو منحنى مقصر من الأعلى ومرسوم من الزاوية اليسرى السفلى الى الزاوية اليمنى العليا من مربع تبين فيه النسب المئوية لعدد السكان على المحور الأفقي والنسب المئوية لدخول الافراد او الاسر على المحور العمودي[3].

ويمثل قطر المربع ما يعرف بخط التساوي التام للدخل او خط المستوى الأمثل لتوزيع الدخل الوطني (Line of Equality)، علما بان حالة التساوي المطلق وحالة التفاوت المطلق تمثلان وضعا متطرفا وحالة نظرية بحتة ليس لها وجود في الواقع، اذ ان منحنى لورنز يقع عمليا بين هاتين الحالتين المتطرفتين[4]، لذا فانه اذا انخفض او ارتفع منحنى لورنز عن هذا الخط فان درجة التفاوت في

---

[1] عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 190.

[2] بشار غازي آل فخري، " دور الموازنة العامة في إعادة توزيع الدخل القومي-دراسة خاصة لدور النفقات العامة على التعليم"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2009، ص7.

[3] رضا صاحب آل علي، تحليل الاثر المتبادل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في العراق، مذكرة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1995، ص.ص70-71.

[4] بريشي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص187.

توزيع الدخول سوف تقل أو تزيد تبعا لذلك، اذ ان ابتعاد منحنى لورنز عن خط التساوي التام يشير الى فجوة التفاوت وكلما ابتعد هذا المنحنى عن خط التساوي كلما ازدادت درجة التفاوت في توزيع الدخول، وكلما اقتربت منه قلت درجة التفاوت[1].

وبالإمكان استخدام منحنى لورنز للمقارنة بين التوزيعات المختلفة للدخل عن طريق المقارنة بين توزيع الدخل لسنتين مختلفتين او لبلدين مختلفين، اذ يمكن رسمها في شكل بياني واحد، فالمنحنى الأقرب الى خط التساوي يكون المنحنى الأكثر تحقيقا للعدالة[2].

الشكل رقم (1-4) يمثل رسم توضيحي لمنحنى (Lorenz Curve)

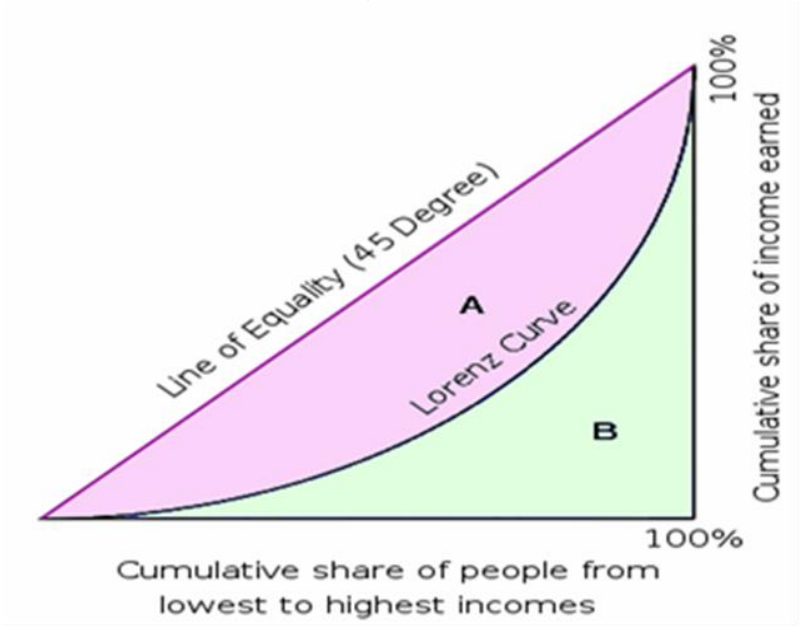

Source : wikipedia (www.wikipedia.org)

عمليا لا يوجد أي مجتمع يحقق العدالة التامة او المطلقة في توزيع الدخل، إذ يعكس خط التوزيع العادل حالة افتراضية لا تمثل الواقع، غير أن الحكومات تحاول جاهدة أن تقترب بقدر الإمكان من هذا الوضع. إذ يوجد في الواقع العملي دائما درجات معينة من عدم العدالة في توزيع الدخول، فمثلا قد يتم قياس توزيع الدخل لأحد المجتمعات باستعمال منحنى لورنز، حيث إذا تحرك منحنى لورنز أسفل خط العدالة المطلقة فهذا دليل على سوء توزيع الدخل، وانتقاله نحو الأعلى يدل على تحسن التوزيع كما هو موضح في الاشكال التالية:

[1] John Graven, « Introduction to Economics » Basil Black Well Ltd. 2nd Oxford, 1990, P.116.

[2] محمد فخري سعد الدين، "تحليل توزيع الدخل والانفاق العائلي في العراق ثيب واثناء فترة الحصار، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1996، ص28.

الشكل (1-5) يمثل حالات انتقال منحنى لورنز (Lorenz Curve)

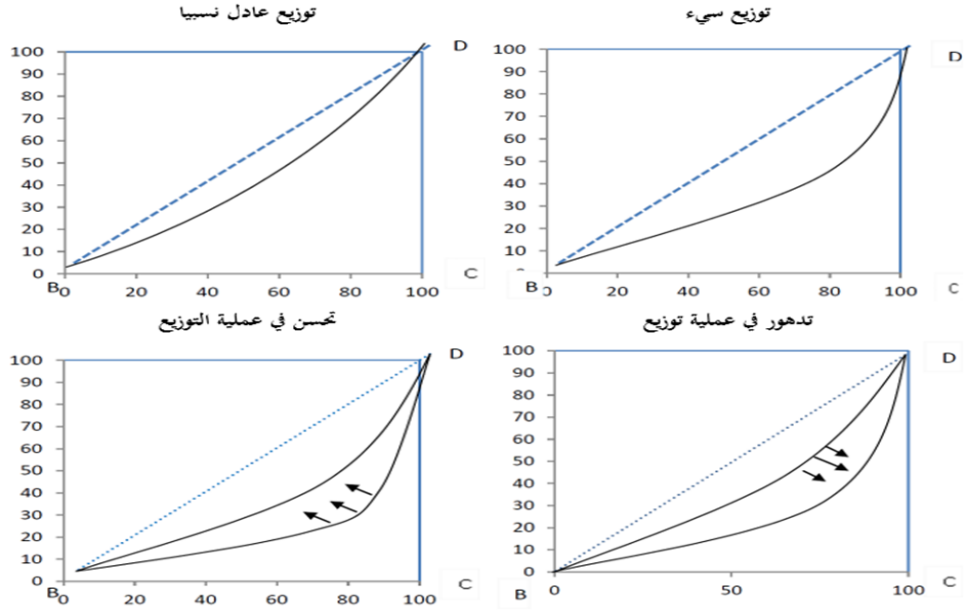

المصدر: سراج وهيبة، هيكل توزيع الدخول وأثره على زيادة النمو وتقليل الفقر في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2016، ص.ص 125-126

III-1-1- تأثير الضريبة على انتقال منحنى لورنز (التفاوت في توزيع الدخل)

يمكن توضيح تأثير الضرائب على انصبة الدخل من خلال ملاحظة انتقال منحنى لورنز، إذ يوضح كيف يمكن للنمط الفعلي لتوزيع الدخل ان ينحرف عن النمط العادل الكامل لتوزيع الدخل والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (1-6) يمثل تأثير الضريبة على منحنى لورنز (Lorenz Curve)

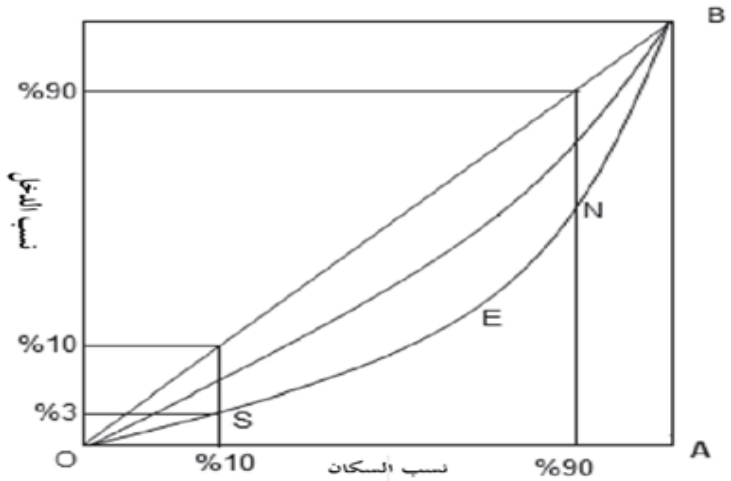

المصدر: ميثم لعيبي، مرجع سبق ذكره، ص179.

يوضح الشكل أعلاه انه يترتب عن فرض الضرائب تغيرات في كل من أسعار المدخلات والمخرجات، كما تنخفض الدخول بسبب الضرائب، وتحدث تغيرات في كميات السلع والخدمات التي تشترى وتباع بمعرفة أفراد المجتمع، الأمر الذي يقتضي رصد

وقياس هذه التغيرات، وإعداد بيانات جديدة يمكن استعمالها في تحديد شرائح السكان تبعا لمستويات الدخول الجديدة بعد فرض الضريبة، بحيث تدفع الى رسم منحنى لورنز جديد[1].

ويسمح ذلك بمقارنة التوزيع الجديد للدخل مع توزيع الدخل السائد قبل فرض الضريبة، ومع ذلك فبقدر ما يتبادل أفراد المجتمع أماكنهم في حدود توزيع الدخل دونما أي تغيير في درجة عدم المساواة في الدخل فقد لا يعكس منحنى لورنز في تلك الحالة أي تغير في توزيع الدخل[2].

وللمدى الذي يكون فيه معامل جيني المناظر للدخل بعد الضريبة أقل من نظيره الخاص بالدخل قبل الضريبة، ويمكن القول: إن الضرائب قد خدمت هدف تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخل كما تم قياسها وفقا لمعامل جيني[3].

III-2- معامل جيني Gini Coefficient

وهو من المؤشرات الأكثر شيوعا والمهمة في قياس التفاوت في توزيع الدخول نظرا لوضوح فكرته وسهولة حسابه، ويتميز عن سابقه بانه يوضح درجة الرفاهية كما (رقميا) وليس بصورة بيانية.

وقد قام الاحصائي (C. Gini) عام 1912 بتصميمه ويمثل مقياسا كليا للتفاوت ويحتسب عن طريق قسمة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط المساواة التامة على اجمالي مساحة نصف المربع الذي يقع فيه المنحنى، يتراوح معامل جيني بين الصفر (في حالة التساوي المطلق في توزيع الدخل) والواحد الصحيح (في حالة التفاوت المطلق في توزيع الدخل). وعليه فكلما اقتربت قيمة معامل جيني من الصفر دل ذلك على توزيع أكثر عدالة وبالعكس كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح فان ذلك يشير الى التفاوت أكبر في التوزيع وتوجد صيغ رياضية مختلفة لحساب قيمة جيني[4]. الا ان ابسط هذه الصيغ هي الصيغة الاتية:

$$Gini = 1 - \frac{1}{10000}\sum_{i=0}^{n}(S_1 + S_{(i-1)})Wi$$

حيث:

Gini = معامل جيني، S_i = التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لدخل الفئة (i)

$S_{(i-1)}$ = التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لدخل الفئة السابقة للفئة (i)

Wi = النسب المئوية لعدد الافراد في الفئة (i)، n = عدد الفئات او حجم العينة

[1] ميثم لعيبي، المالية العامة – مقايضات الكفاءة والعدالة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص180.

[2] عاطف اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة "تطور الدور الاقتصاد الحكومي"- الانفاق العام، الموازنة العامة-، دار الفكر الجامعي، ط1، 2014، ص.ص 180-181.

[3] ميثم لعيبي، المالية العامة – مقايضات الكفاءة والعدالة، مرجع سبق ذكره، ص182.

[4] World bank Institute, Introduction to Poverty Analysis, August 2005, P 97.

الشكل رقم (1-7) يمثل رسم توضيحي لمعامل GINI

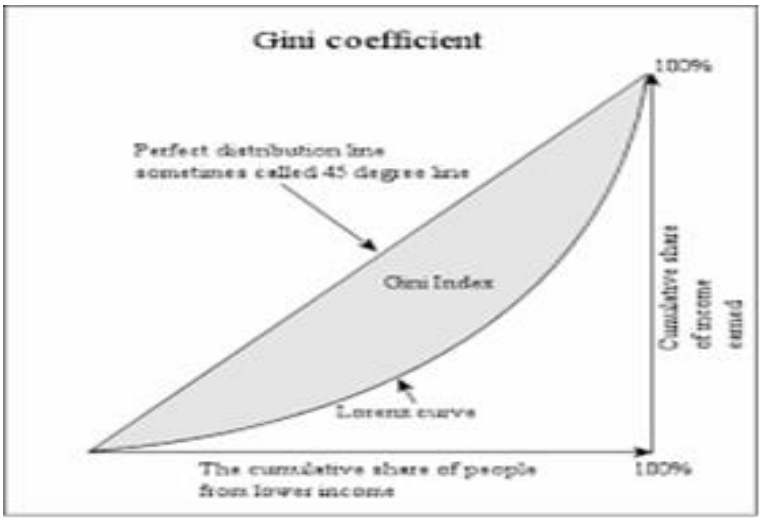

Source : wikipedia (www.wikipedia.org)

كما ذكرنا سلفا فان معامل جيني يقع بين حدين يمثل حده الأدنى ويساوي صفرا مساواة تامة بينما يمثل حده الأعلى ويساوي الواحد الصحيح تفاوتا تاما، وعن طريق التطبيقات العامة لمختلف الدول وجد ان المعامل يقع بين (0,5-0,7) في الدول التي يتمثل فيها التفاوت الكبير في توزيع الدخل بينما يقع المقياس بين (0,2-0,35) في الدول التي تتمثل فيها عدالة أكبر في توزيع الدخل[1].

III-3- معامل كوزنتس Kuznets Coefficient

يعد معامل كوزنس أحد المقاييس الرئيسية لقياس التفاوت في توزيع الدخول، ومعامل كوزنتس يشبه معامل جيني من حيث المدى الذي تقع قيمته فيه، اذ تنحصر قيمته أيضا ما بين (الصفر والواحد الصحيح)، ويمكن تقدير قيمة معامل كوزنتس في حالة التبويب العشيري بحسب الصيغة الاتية[2].

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{10} [di - 10]}{180}$$

حيث:

D : قيمة معامل كوزنتس، di : النسبة المئوية للدخل المتحقق للفئة العشرية (i)

di-10 : القيمة المطلقة بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل (أي القيمة التي تهمل فيها الإشارة السابقة لـ di-10).

10 : عدد الفئات، 180 : اقصى درجة من درجات التفاوت في توزيع الدخل.

[1] Michael P. Todar, « Economic Development in the Third World » Longman, 3er, edition, 1985, P.147.

[2] احمد جاسم محمد، محمد حسن عوده، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للمدة (1975-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد 14، العدد 38، 2016، العراق، ص40.

لذلك فعندما تكون قيمة معامل كوزنتس مساوية للصفر فان ذلك يعني التساوي التام في توزيع الدخل أي ان كل فئة عشرية تحصل (10%) من الدخل لأنها تتضمن (10%) من الافراد وعليه فان قيمة di-10 تكون صفرا لكل الفئات، اما عندما تكون قيمة هذا المعامل تساوي الواحد الصحيح فان هذا يعني ان التفاوت في التوزيع الدخول يكون في أقصاه ومن ثم فان كل الدخل يذهب الى الفئة العشرية الأخيرة أي ان قيمة (di) تكون صفرا لكافة الفئات العشرية عدا الفئة العشرية الأخيرة اذ تكون (100).

وعلى هذا الأساس فكلما اقتربت قيمة معامل كوزنتس من الصفر كلما دل ذلك على توزيع أكثر عدالة للدخل وبالعكس كلما اقتربت قيمة معامل كوزنتس من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على تفاوت اشد في توزيع الدخل.

ويمكن احتساب قيمة معامل كوزنتس أيضا باستخدام عشرين فئة، اذ يتم تقسيم السكان الى 20 فئة متساوية تضم كل فئة منها 5% من الاسر بعد ترتيب الاسر ترتيبا تصاعديا بحسب دخولها، أي ان الفئة الأولى تتضمن اقل 5% من الاسر دخلا، والفئة الثانية تتضمن 5% من الاسر التي تلي الاسر في الفئة الأولى وهكذا تتضمن الفئة الأخيرة الاسر الـ 5% ذات الدخل الأعلى[1].

ويمكن احتساب معامل كوزنتس على وفق هذه الطريقة بحسب القانون الاتي:

$$D = \frac{\sum_{i-1}^{20} [di - 5]}{190}$$

III–4– معامل ثايل Thieles Coefficient

في سنة 1967 قدم ثايل مؤشره لقياس عدالة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة وذلك باعتماد صيغة إحصائية تقوم على أسلوب تناسبي يعبر عن الحصة الدخلية للفئة المجتمعية (i)، فاذا كانت قريبة من قيمة متوسط دخل الفرد للمجتمع ككل كان ذلك دليلا على انخفاض التفاوت في توزيع الدخل. ويأخذ معامل ثايل الصيغة الآتية[2].

$$Tw = \sum_{i-1}^{\eta} y_i . \left(\log y_i\right) \left[\frac{1}{n}\right]$$

حيث:

Tw: معامل ثايل، n: مجموع فئات المجتمع، yi: متوسط دخل الفرد.

وتوجد عدة معايير أخرى لقياس التفاوت في توزيع الدخل كمقياس المدى (Range)، ومقياس الانحراف النسبي (The Relative Mean Deviation)، ومقياس التباين ومعامل التباين (Variance et coefficient of variation)، ومعامل أناند – سن (Coefficient of Anand and Sen)، ومؤشر أتكينسون Atkinson (الانحراف المعياري للوغاريتميات ومعامل باريتو، ونسبة بالما ومعايير أخرى تحتاج الى عمليات رياضية مطولة والى متغيرات قد يصعب توفر بيانات عنها (كمعيار شامبرنون) وغيرها.

[1] اموري هادي كاظم ومحمد حسين باقر، الأساليب الإحصائية في تقدير وتحليل الاستهلاك والدخل العائلي، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مطبعة الوطن، لبنان، 1985، ص34.

[2] World bank Institute, Introduction to Poverty Analysis, August 2005, P 99.

IV- اهم المفاهيم المتعلقة بإعادة توزيع الدخل

يرتبط إعادة توزيع الدخل بمفاهيم عدة، أهمها التضخم والعدالة الاجتماعية وظاهرة الفساد

IV-1- التضخم وإعادة توزيع الدخل

يقاس التضخم بالفجوة بين الكتلة المادية المتاحة محليا من السلع والخدمات وبين وسائل الدفع المقابلة التي تمثل مجموع العرض النقدي، ويعتبر التضخم احد اخطر العلل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع مع الاخذ بعين الاعتبار ان هناك حدا ادنى من التضخم يكون مرغوبا اقتصاديا لضمان الحد الأدنى المطلوب لتوليد او تحفيز عملية النمو المرغوب فيها، ويحمل التضخم في ثناياه آثارا قوية جدا على عملية إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخول العالية او أصحاب الملكية على حساب الطبقات ذات الدخول المحدودة (الدخول الناتجة عن العمل)، فأصحاب الدخول الناتجة عن الملكية يكسبون نتيجة التضخم بسبب ارتفاع ارباحهم التي تنتج عن ارتفاع الأسعار بسبب التضخم بمعدل اسرع من ارتفاع معدلات تكاليف الإنتاج، بالإضافة الى ارتفاع قيمة السلع والخدمات التي ينتجونها وارتفاع أسعار مخزوناتهم، وبالتالي ستزداد دخولهم النقدية، اما الطرف الخاسر المتمثل في أصحاب الدخول المحدودة والمنخفضة، فأجورهم لا ترتفع لا بالسرعة ولا النسبة نفسها التي ترتفع بها الأسعار بسبب التضخم، فدخولهم النقدية الحقيقية ستنخفض نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة اكبر من ارتفاع دخولهم النقدية، ويؤثر التضخم أيضا على إعادة توزيع الدخل باعتباره ضريبة غير مباشرة يدفعها اغلب افراد المجتمع، ويمكننا التمييز بين عدة فئات داخل المجتمع حسب حالة تأثرهم بالتضخم وهي[1]:

IV-1-1- المقرضون والمقترضون : يعد المقترضون أكثر المستفيدين من جراء ارتفاع معدلات التضخم بشكل أكبر من المقرضين، فالمقترضون يكسبون لأنهم يردون النقود التي اقترضوها بقيمة اقل من قيمتها عند الاقتراض، لان القوة الشرائية للنقود تكون قد انخفضت وقلت مقدرتها على شراء السلع والخدمات نتيجة تآكل القوة الشرائية للوحدة النقدية، اما في حالة انخفاض الأسعار فستكون الحالة معاكسة سيستفيد المقرضون.

IV-1-2- المنتجون ورجال الاعمال : تعد هذه الفئة المستفيد الأكبر من التضخم كما تم ايضاحه سابقا لان ارباحهم ومنتجاتهم ومخزوناتهم سترتفع قيمتها النقدية بارتفاع الأسعار التي ترتفع بصورة أكبر من ارتفاع تكاليف الإنتاج.

IV-1-3- أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة : وهي الفئة الأكثر خسارة من ارتفاع الأسعار لان الدخول الحقيقية لهذه الفئة تنخفض بقيمة انخفاض القيمة الشرائية لوحدة النقود، وتقل مقدرتهم على شراء السلع والخدمات بالإضافة الى انه حتى ولو ارتفعت اجورهم مع ارتفاع الأسعار فإنها ستكون اقل من المعدل العام لارتفاع الأسعار (معدل التضخم).

IV-1-4- المودعون : ويمكن تقسيمهم الى فئتين، الأولى هي أولئك الذين يودعون أموالهم على شكل ودائع نقدية بفائدة بسيطة او مركبة او بدون فائدة، وهذه الفئة ستخسر مع ارتفاع الأسعار الامر الذي يؤدي الى انخفاض قيمة الوديعة وبالتالي قيمة المدخرات، اما الفئة الثانية التي تودع أموالها في سندات الملكية فتكون رابحة من حالة ارتفاع الأسعار (التضخم) وتخسر في الحالة العكسية.

[1] منذر يوسف ونوس، توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية، الاثار الاقتصادية والاجتماعية، ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد بدمشق، قسم الاقتصاد والتخطيط، ص.ص 71-72.

IV-1-5- المزارعون : يستفيد المزارعون من عملية ارتفاع الأسعار لان أسعار السلع الزراعية سترتفع بينما تكن تكاليف مستلزمات الإنتاج متأخرة في الارتفاع عن ارتفاع الأسعار العام، وبالتالي فالمزارعون يحققون فائدة مزدوجة، فهم يقومون بسداد ديونهم بعملة منخفضة نتيجة انخفاض قيمة النقود في حال كونهم مقترضين، ويربحون من جراء ارتفاع أسعار سلعهم الزراعية.

IV-2- العدالة الاجتماعية وسياسة إعادة توزيع الدخل

على الرغم من ان اغلب الادبيات الاقتصادية والفلسفات السياسية تركز بشكل جلي على مبادئ العدالة التوزيعية على المستوى المحلي إلا انه مع نشوء عولمة الاتصالات وتطورها واتساع النشاط الاقتصادي على مستوى العالم توسعت فكرة العدالة التوزيعية لتكون على المستوى العالمي، فقد وصل مفهوم العدالة الى ما يعرف بعدالة السوق، إذا أصبحت الشركات الكبرى تفضل حل المنازعات بطرق ودية بدلا عن قضاء الدول، من خلال عقود التجارة والاستثمارات الكبرى وذلك في ظل بروز المنظمات الدولية كمنظمة التجارة، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي[1]، ولعل من ابرز الاقتصاديين الذين صبوا جل تركيزهم على بعد إعادة التوزيع في العدالة الاجتماعية كان ميردال Myrdal والذي حصل على جائزة نوبل نظير جهوده في هذا المجال سنة 1974، وربما نموذج دولة الرفاه Welfare State وهو النموذج الاقتصادي الذي نشأ في مواجهة النموذج الرأسمالي وفشله في الثلاثينات من القرن الماضي وهو افضل نموذج للتعبير الفعلي عن العدالة الاجتماعية والذي تتمحور فكرته بالأساس حول السلم الاجتماعي والذي يهدف لخلق فرص عمل للجميع وتوزيع عادل للدخل من خلال اتاحة الفرصة للفرد في الاختيار بين البدائل الاقتصادية المختلفة وهو ما سيؤدي الى تعظيم منفعته ومن ثم تعظيم منفعة المجتمع ككل[2].

حسب "John Rawls" تكون عملية إعادة توزيع الدخل أحد مبادئ العدالة الاجتماعية، على الدولة ان تعمل على زيادة عدالة الفرص وليس تحقيق توزيع متساوي للدخول[3]، فمن اهم اهداف السياسة المالية لأي دولة هو تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل وتحقيق التوازن المالي، مع مراعاة ترشيد الانفاق العام ومنع الهدر والاسراف وتوجيهه نحو مشاريع دعم البنى التحتية، ومجالات التنمية الاجتماعية[4]، لكن لاقى رأي Rawls هذا لانتقاد شديد من قبل الفيلسوف روبرت نوزيك Robert Nozick والذي رأى ان منهج رولز يدور أساسا حول إعادة توزيع الدخل وهذا في حد ذاته يحمل طيات تتعلق بافتقار العدل، إذ انه وفقا لنوزيك من حق كل شخص التمتع بالموارد الاقتصادية المتاحة له والتي يمتلكها وان ينعم بثمار جهده دون مشاركة من أحد، وان إعادة توزيع الموارد الاقتصادية وفقا لرولز تعني ان هناك عدم عدالة، لأنها تعني هناك افراد من المجتمع سوف يعملون بغير رضاهم لصالح أفراد آخرين، وهو الانتقاد الذي وجهه أيضا فريدريك فون هايك Freiedirich von Hayek لمفهوم العدالة الاجتماعية، وشكك جديا في مضمون العدالة الاجتماعية وذلك في كتابه الشهير "سراب العدالة الاجتماعية" "The Mirage of Social Justice" وخلص ان هذا المفهوم فارغ في محتواه وانه مصطلح يخدع

[1] بوزيد بومدين، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، بيروت، ط1، 2009، ص201.

[2] احمد فاروق غنيم، العدالة الاجتماعية في النموذج الرأسمالي، ورشة تدريب يومي 27 و28 ديسمبر 2014، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ (مكتب شمال افريقيا)، 2014، ص.ص 40-42

[3] كبداتي سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص145.

[4] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010، ص 190.

به النخبة عامة الشعب، ولعل أغلب المفكرين الاقتصاديين وإن كانوا لا يتفقون تماما مع هايك على ان المفهوم فارغ من محتواه إلا انهم يجدوا صعوبة شديدة في تعريفه وتحديد محتواه[1].

كما تقوم العدالة الاجتماعية على عدة مرتكزات التي يجب توافرها من أبرزها:

IV-2-1- المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص: فهناك فرق بين المساواة والعدالة، حيث يجب التأكيد ان العدالة الاجتماعية لا تعني مساواة مطلقة في الدخول او التعليم او الصحة، بل تعني العدالة ذلك الوضع الذي تتساوى فيه الفرص امام الجميع، فأغلب الدراسات الحديثة تؤكد على أهمية العدالة وتكافؤ الفرص كضرورة لدفع عجلة التنمية ورفع المستوى المعيشي للأفراد، فقد اكد تقرير التنمية في العالم لسنة 2006 الصادر عن البنك الدولي تحت عنوان (الانصاف يعزز قوة النمو من اجل تخفيض أعداد الفقراء) على ان العدالة لا بد ان تكون جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية فعالة وناجحة لتدنية أعداد الفقراء في أي مكان وخاصة الدول النامية[2].

IV-2-2- التوزيع العادل للموارد والاعباء (العدالة التوزيعية) : يقصد أيضا بالعدالة الاجتماعية، التوزيع العادل للموارد والاعباء من خلال، أنظمة الأجور أكثر عدالة وسياسة دعم ناجعة وموجهة توجيها دقيقا، وتحويلات اجتماعية تكون لصالح الفقراء والفئات الهشة، وتمويل كفؤ للخدمات العامة (خدمات التعليم والصحة).

IV-2-3- الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية) : يعتبر الضمان الاجتماعي أحد الأركان الرئيسية للعدالة الاجتماعية، ويحظى بمكانة في ضمان الكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص، كما تنص عليه وثائق حقوق القانون الدولي لحقوق الانسان وبرامج منظمة العمل الدولية[3].

IV-2-4- توفير السلع العامة : وهي السلع التي تقوم السلطة العامة بإشباعها عن طريق الانفاق العام، وهذه السلع العامة يلزم إشباعها بصورة جماعية، وترتبط بوجود المجتمع ذاته، كالحاجة الى الدفاع والامن الداخلي والعدالة، والتعليم، والصحة، وبناء محطات الكهرباء والبناء الإرتكازي بكل اشكاله الفني والإجتماعي[4].

IV-2-5- العدالة بين الأجيال : أعباء الدين الحكومي قد الأجيال اللاحقة، لذا يجب ان تتسم بالعدالة فيما يتعلق بالأهداف المناطة بها، أي يجب التفريق بين أعباء الدين المخصص لزيادة التكوين الرأسمالي الذي تجني الأجيال اللاحقة ثماره مع تحمل إطفاء هذه الديون، وبين أعباء الدين الاستهلاكي، إذ إن الدين الموجه نحو الاستثمار يتسم بالعدالة بعكس الدين الاستهلاكي لان الأجيال اللاحقة ستتحمل أعباء إنفاق لم يجنوا ثماره، في حين تسمح قواعد العدالة بين الأجيال تمويل تكوين راس المال بالقروض[5].

IV-3- الفساد وإعادة توزيع الدخل الوطني

تعرف الشفافية الدولية الفساد بانه "سوء استعمال السلطة لتحقيق منافع خاصة" فالفساد حسب هذا التعريف يعني ان أصحاب المناصب ومتخذي القرار في السلطة العامة بشقيها السياسي والتنفيذي يستغلون مناصبهم لتحقيق منفعة خاصة او عائد خاص لعلاقات الفساد التي تربطهم بأطراف لهم بهم صلة قرابة او منفعة او علاقات بأطراف أخرى يعود الفساد عليها بمنافع

[1] احمد فاروق غنيم، العدالة الاجتماعية في النموذج الرأسمالي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 42-43.

[2] ميثم لعيبي، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] تقرير مركز "هردو" لدعم التعبير الرقمي، العدالة الاجتماعية حلم لا يتحقق، النشر: مركز هردو، 2015، ص.ص 7-10.

[4] محمد طاقة وآخرون، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، ط1، عمان، 2007، ص15.

[5] ميثم لعيبي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 79-80.

مقابل ما يدفعونه لأصحاب المناصب في السلطة العامة (المرتشين) وهذه المنافع قد تبلغ عشرات اضعاف ما يدفعونه مقابلها[1]، ويشتمل الفساد على الرشوة والابتزاز والاختلاس واستغلال النفوذ والحصول على المميزات والخدمات او الاستحواذ على الريع او قبض العمولات من خلال تقديم خدمة او افشاء معلومة عن العقود والتهرب الضريبي والتساهل في تنفيذ الانشاءات العامة وغسيل الأموال والاتجار بالرخص وشراء الأصوات الانتخابية، ويلعب الفساد بهذا الشكل دورا في إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح أصحاب الامتيازات والنفوذ وخصوصا في البلدان التي تعاني انخفاضا في المستوى المعيشي في ظل دور الدولة الضعيف في التوزيع الاولي للدخول والذي لا يتناسب مع تكاليف المعيشة، وبينت الدراسات الحديثة على تفاقم ظاهرة الفساد وخصوصا في المناصب والوظائف العليا، حيث كان للفساد دور كبير في تفاقم توزيع الدخول لصالح الطبقات الغنية والتي تملك النفوذ وزمام الامر في تلك الدول، ولا يتوقف المشكل عند هذا الحد فقط بل تعداه الى تسرب او تهريب هذه الأموال الى الخارج بعدة اشكال، سواء على شكل ايداعات لتبعد الشبهات عنها او للاستهلاك الترفي، او بشراء أصول في الخارج او عن طريق تضخيم لفواتير عن طريق التعاملات الخارجية المختلفة[2].

كما يؤدي الفساد الى تخفيض معدل النمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي فمن المتوقع ان تزيد معدلات الفقر وعدم عدالة توزيع الدخول[3]، وأيضا يؤدي الى تحيز النظم الضريبية، حيث يمكن ان يؤدي الفساد الى تحيز النظام الضريبي لصالح الأغنياء وأصحاب النفوذ، فضلا على مقدرة الأغنياء على التهرب من عبء الضريبة والاستفادة من المنافع العامة مقارنة بمنخفضي الدخل، مما يجعل العبء يقع أكثر نسبيا على الفقراء[4]، ويعمل الفساد أيضا على انخفاض حجم البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفقراء من خلال تحويل منافع البرامج الاجتماعية من الأغنياء الى الفقراء او عن طريق تخفيض المخصصات المالية الموجهة للإنفاق على تلك البرامج، حيث قد يقوم دافعو الضرائب بدفع رشاوي للموظف العام وبالتالي تقسم حصيلة الضرائب بين موظفي الحكومة ودافعي الضرائب، مما يقلل من المخصصات المالية المتاحة للإنفاق العام، وقد اشارت دراسة لـ (Tanzi, et al 1997) الى ارتفاع مستويات الفساد تؤدي الى ازدياد حجم الاستثمار العام، وانخفاض الانفاق على الصيانة ونفقات التشغيل، ونفقات الصحة والتعليم، كما جاءت دراسة (Azfar & Gurgur, 2008) وتخص الفليبين، حيث اظهرت الدراسة ان الفساد يؤثر على الحالة الصحية للسكان، واظهرت أيضا ان الفساد يشجع الافراد على عدم استخدام الخدمات الصحية العامة، كما يتسبب أيضا في تأخير التحصينات او التطعيمات للمواليد الجدد، ويزيد من مدة الانتظار للحصول على الخدمة الصحية، كما يخفض من جودة الخدمات الصحية مقللا من حجم رضا الافراد عن أداء الخدمات الصحية العامة [5]، كما يؤثر الفساد على تكوين راس المال البشري وعدم العدالة في توزيع الانفاق الاجتماعي عن طريق العمل على تخفيض إيرادات الضرائب وبالتالي انخفاض الموارد المتاحة للإنفاق العام على خدمات معينة مثل التعليم والصحة، كذلك يترتب على الفساد زيادة التكاليف التشغيلية للحكومة مما ينعكس أيضا في انخفاض الموارد المتاحة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة،

---

[1] عبد الرحيم احمد بلال، من ادب المجتمع المدني: الفساد والتنمية، المؤتمر العربي الرابع (لمنظمات المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي)، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الاردن، 2007، ص 141.

[2] حسين القاضي، سوء توزيع الثروة، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية والعشرون، 2009/02/10 من الرابط:
. https://kassioun.org/economic/item/45609-19290

[3] محمدي فوزي متولي ابو السعود، عبير شعبان عبده عبد الحفيظ، العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول في الدول النامية، مجلة التجارة والتمويل، العدد 3، 2016، ص 137.

[4] Gyimah-Brempong, Kwabena, « Corruption economic growth, and income inequality in Africa », Economics of Governance, Vol. 3, issue 3, 2002, PP. 189-190

[5] محمدي فوزي متولي ابو السعود، عبير شعبان عبده عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 138.

أيضا يمكن ان يشكل الأغنياء جماعات ضغط على الحكومة قصد تحويل الانفاق العام لصالح النفقات التي تفيد الأغنياء مثل التعليم العالي والخدمات الصحية المتقدمة، فالفساد يوجه الانفاق الموجه للخدمات الصحية المتقدمة لأنه يكون من السهل الحصول على الرشاوي من بناء المستشفيات ومن شراء التجهيزات الطبية التي يستفيد منها الغني دون الفقير كأولوية لان الغني يستطيع دع الرشاوي اما الفقير فلا يستطيع، وعلى عكس ذلك اذا تم توجيه الانفاق الى الرعاية الطبية وشراء الامصال مثلا والتي تكون موجهة لتلقيح وتطعيم عامة افراد المجتمع، كذلك يمكن ان يؤدي الفساد الى توجيه الزيادة في المخصصات المالية نحو الأجور عوضا عن توجيهه الى الصيانة والتجديد والتطوير مما يخفض من جودة الخدمات التعليمية والصحية، ويؤثر على قدرة الدولة على تحسين الحالة الصحية للسكان ورفع مستواهم التعليمي[1]، يمكن للفساد ان يؤثر في إرساء وترسيخ التنمية المكانية غير المتوازنة، حيث انه في حالة دخول الاموال الفاسدة في الدورة الاقتصادية فإنها تتمركز في العاصمة والمدن الكبرى الأخرى لتواجد الفاسدين في هذه المدن، فيجرد الريف من عائداتها بالرغم من فسادها، فتترسخ التنمية غير المتوازنة في حين ان عائدات ومنافع الفساد لو بقيت في الخزينة العامة، لكان للريف نصيب منها، فتمول بها خدمات التعليم والصحة والبنيات التحتية الأساسية كالطرق، او تقدم على شكل قروض مصغرة لصغار المنتجين في الريف حيث من المتعارف عليه ان الطلب على الاستثمارات في الريف عال بالرغم من ان حجمه قليل مثال ذلك بناء مركز صحي او مدرسة أساسية او حفر بئر في قرية نائية.

[1] محمدي فوزي متولي ابو السعود، عبير شعبان عبده عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص.ص 138-139

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام الاجتماعي وإعادة التوزيع

ينبغي الإقرار بان الانفاق الاجتماعي هو المؤثر الأكبر في إعادة توزيع الدخل من بين مكونات الانفاق العام، ومن بين اهمها الانفاق على التعليم والصحة بحيث يعدان الحجر الأساس في بناء السياسات الاجتماعية التي تهدف لإيجاد مجتمع اكثر عدالة، ولان عامل الوقت هو راس المال الأساسي الذي يملكه ذوي الدخول المنخفضة، فان الاستغلال الأمثل لهذا الوقت عن طريق التعليم والتدريب يعد المفتاح الأساسي للخروج من دائرة الدخل المنخفض، والتعليم هو الأداة الرئيسية لتطوير راس المال البشري وزيادة انتاجيته، كما انه الوسيلة الرئيسية لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.[1]

I- مفهوم واهداف واشكال الانفاق العام الاجتماعي

I-1- مفهوم الانفاق العام الاجتماعي

الانفاق الاجتماعي هو الانفاق المتعلق بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد[2]، وهناك من يعرفه على أنه: "النفقات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من انفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة"[3].

أما النفقات التحويلية الاجتماعية فهي نوع من النفقات الحكومية التي تتم دون مقابل يكون الهدف منها هو تحقيق البعد الاجتماعي من الانفاق العام.[4] مثال ذلك: دعم السكن (السكن الاجتماعي والريفي)؛ دعم التعليم (المنح، الإقامة، المطاعم المدرسية والجامعية، النقل المدرسي)؛ إجراءات الدولة للمساعدة والتضامن لصالح فئات معينة (المسنين والمكفوفين والمعوقين،...؛ اعانة الدولة لصندوق العمل؛ اعانة لصندوق القروض الصغيرة وتوظيف الشباب، تحويلات أخرى (حقوق اسرية، المجاهدين)، دعم الأسعار ...الخ.

والإنفاق العام الاجتماعي له صفات مشتركة يمكن تلخيصها كالتالي:

أولا: تدني مستوى كفاءة هذا الانفاق وخاصة في مجالي التعليم والصحة، حيث ان هذين القطاعين يمثلان الحصة الأكبر من موارد الانفاق العام الاجتماعي وهما لا يخضعان لرقابة، حيث الجانب الأكبر من النفقات المدفوعة لهما يعود صرفهما كرواتب واجور موظفين ولا يخصص للبحث والتطوير للحد من الهدر وتحسين الكفاءة التشغيلية.

ثانيا: قطاعات الانفاق فيها غير قابلة للتغيير لأنها تقوم على أسس ومبادئ وأنظمة بيروقراطية، تتميز بتدني الأجور وبالتالي فهي لا تستقطب أفضل الكفاءات عادة، وحتى ان وجدت فمصيرها غالبا الهجرة للبحث عن وظيفة أفضل.

ثالثا: اليات الانفاق والفئات المستهدفة يوجد فيها خلل خاصة في برامج الإعانات والمساعدات الاجتماعية، فكثير من الدعم لا يصل الى فئاته المستحقة بل يذهب الى فئات أخرى غير مقصودة من هذا الدعم، فمثلا دعم المواد الاستهلاكية الأساسية (البنزين، قمح، حليب ...) سوف يؤدي الى دعم الفئة التي تستهلكه أكثر وهم الأغنياء وليس الفقراء الذين هم بالأساس الفئة المستهدفة.

---

[1] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.ص176-177.

[2] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص36.

[3] سعيد عبد الله عثمان، المالية العامة – مدخل تحليلي معاصر-، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008، ص476.

[4] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2003، ص47.

رابعا: توظيف النفقات الاجتماعية سياسيا عند توزيعها ديمغرافيا او جغرافيا، والمقصود هنا هو شراء السلم الاجتماعي، او الولاء السياسي للنظام الحاكم بغض النظر عن اعتبارات الكفاءة لإقليم او جهة معينة.

ويعتبر الانفاق العام الاجتماعي أحد المداخل الرئيسية لتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية، فالأوضاع الاقتصادية في كثير من البلدان النامية تعاني عجزا في ميزانيتها، تجد نفسها امام خيار صعب يتمثل في كيفية تامين العدالة الاجتماعية من ناحية عدم قدرتها على التوقف عن الانفاق العام والحد من الايدي العملة التي تحتاج اليها، ومن ناحية ثانية التوسع في الانفاق لتلبية حاجات المواطنين، فالإنفاق العام الاجتماعي هو أحد أنواع الانفاق العام الذي يتعلق بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة لمواطنيها مثل الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، والتي تظهر من خلال الضروريات والحاجيات والكماليات كما يلي:

- **الضروريات:** وهي الحاجات التي لا تستقيم الحياة إلا بتوفرها ولا غنى للمجتمع عنها مثل: الصحة، التعليم، الدفاع...الخ).
- **الحاجيات:** وهي الامور التي لا تستمر معها حياة الافراد ولكن فقدانها يؤدي الى صعوبة ومشقة الحياة مثل: الخدمات الأساسية، ومرافق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- **الكماليات:** وهي الأمور التي تعطي للحياة بهجة وراحة ومتعة وتستقيم الحياة معها ولا تعتبر حاجة او ضرورة لاستقامة الحياة، فهي مكملات من اجل تحقيق السعادة مثل: الحدائق العامة، المنتجات السياحية...الخ).

I-2- أهداف الانفاق العام الإجتماعي

يمكن اعتبار وظيفة الانفاق العام الاجتماعي هي تنمية القدرات الاجتماعية والفردية أو السماح بتنميتها، فالأشخاص المثقفون الذين يتمتعون بصحة جيدة يملكون إمكانية أكبر على تنمية قدراتهم، ما يعتبر أساسيا للتنمية الاجتماعية، وفق ما أشار إليه الاقتصادي الهندي "امارتيا سن"[1].

ان وظيفة النفقات العامة الاجتماعية تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وذلك لان الأموال التي تغطيها هي ملك الشعب، والحكومة تقدم هذه الخدمة لمواطنيها لكي يستفيدوا منها قدر الإمكان.

ونظرا للتطور الحضاري والثقافي والاجتماعي لمختلف المجتمعات، فانه مفهوم الحاجة العامة يختلف من مجتمع الاخر، فالاقتصاديون التقليديون أمثال (كارل ماركس، وجون ستيوارت ميل، ...) يقرون انه إذا خصص الانفاق العام لإشباع الحاجات العامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة فعندها تتحقق المنفعة العامة، بينما الفكر الاقتصادي الإسلامي وعند تطرقه لمسالة الحاجة فانه نظر اليها انطلاقا من حاجة النفس البشرية لإشباع رغباتها لأنها ضعيفة، فالأصل في التشريع ان يحقق المصلحة العامة وليست الخاصة.

مما سبق يمكن القول ان الانفاق الاجتماعي هي عبارة عن نفقات عمومية موجهة للقطاعات الاجتماعية الأساسية لضمان التنمية الاجتماعية والبشرية.

I-3- أشكال الانفاق الإجتماعي : يقسم المشرع الجزائري الانفاق الاجتماعي إلى قسمين:[2]

[1] دايفد هال، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الانفاق العام، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، جامعة غرنتش، لندن، 2010، ص47.

[2] قايدي خميسي، تطور النفقات في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 1990-2013، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة سعد دحلب البليدة، ع14، 2016، ص70.

I-3-1- نفقات التسيير الاجتماعية: تتكون أساسا من مرتبات الموظفين في الهيئات التالية: المجاهدين، التعليم، الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الثقافة، التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم والتكوين المهني، السكن، والعمل والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني والاسرة، ويتكون أساسا من مرتبات المدرسين والإداريين وما ينفق للسير العادي لمختلف المؤسسات التعليمية سواء إدارات او مدارس، كالتجهيزات البيداغوجية سريعة الاستهلاك والمواد التي تستهلكها خلال السنة من لوازم مكتبية ومختبرية، كما تشمل أيضا نفقات الصيانة غير الأساسية كبعض الترميمات والإصلاحات.

I-3-2- نفقات الاستثمار الاجتماعية : تشمل النفقات الموجهة للقطاعات الاجتماعية التالية : التربية والتعليم، المنشآت التحتية الاجتماعية والثقافية (الصحة، الحماية الاجتماعية، الثقافة والشباب والرياضة)، والسكن.

يمكن تتبع دور الانفاق الاجتماعي في إعادة توزيع الدخل كما يلي:

- تؤدي النفقات العامة الاجتماعية مثل التعليم والصحة والثقافة، والذي تقوم الدولة بتوزيع الخدمات المترتبة عليها مجانا او بأسعار تقل عن كلفة إنتاجها الى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المستفيدين من هذه الخدمات.
- يترتب على النفقات التحويلية المباشرة (النقدية) المتمثلة في الإعانات الاجتماعية المقررة لمقابلة حالات العجز والمرض والبطالة وغيرها، إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المتلقين لهذه الإعانات.
- تؤثر النفقات التحويلية الغير المباشرة (العينية) المتمثلة في الإعانات الاقتصادية والمالية لبعض المشروعات بقصد تثبيت أسعار منتجاتها او تخفيضها، في إعادة توزيع الدخل لصالح الافراد المستهلكين للسلعة او الخدمة المثبتة او المخفضة أسعارها.
- يبنى على نفقات الدفاع والامن والإدارة العامة، ونفقات الصحة العامة والطرق والجسور والمطارات والموانئ،...الخ، زيادة الرفاهية الاقتصادية للجماعة بأكملها.

I-4- فعالية النفقات الاجتماعية وإنصافها

إن المقصود هنا هو توضيح المفاهيم والمصطلحات المستعملة في مجال الفعالية والانصاف، لذلك يجب التمييز ضمن النفقات الاجتماعية ثلاثة ميادين رئيسية تغطي على التوالي التجهيزات والوظائف والخدمات، وقد اصطدمت هذه المقاربة الكمية تدريجيا بمسألة نوعية الخدمات المقدمة بالنظر لأهمية التجهيزات، ان التطلعات الاجتماعية قد أصبحت تقتضي إيجاد نظرة شاملة ومتكاملة لكل مجال تدخل جماعي وتحليل الوضع القائم وحصر الحاجيات الحقيقية وتحديد الأهداف والامكانيات اللازم توفيرها، وترتكز هذه المقاربة حسب الوظيفة وعن كل ميدان تدخل على تقييم نفقات التجهيزات والتشغيل والتحويلات التابعة وكذا الإجراءات التنظيمية في آن واحد؛ ان هذه المقاربة اكثر شمولا من المقاربة المتعلقة بالمرفق لأنها تراعي كافة النشاطات التي من شانها المساهمة في تلبية بعض الأصناف من الحاجيات الاجتماعية مهما كان الاعوان أو المرافق العمومية منهم والخواص الذين يشاركون فيها[1].

ان تقدير فعالية النفقة الاجتماعية وإنصافها يستدعي أولا حصر الوظائف التي تشكلها على أساس النفقات الحالية، حيث يمكن على سبيل المثال حصر الوظائف الآتية: الشغل، الحماية الاجتماعية، نمط وإطار المعيشة، وتغطي كل وظيفة نشاطات تساهم في تحقيق غاية الوظيفة، فالسكن والإسكان والعمران مثلا تساهم في تحسين نوعية الحياة، بالتالي تطرح هذه المقاربة مشكل مقاييس النفقة الاجتماعية ومنجزاتها، حيث تتلخص هذه المقاييس لحد الان في المقاييس التي تسير النشاط الاجتماعي المعني، بهذا سيتم تقدير فعاليتها وإنصافها قياسا بالخدمات المقدمة وشروط الاستفادة منها ونمط الهيكلة (خاص او عمومي) وتمويلها، إن

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، الدورة الواحد والعشرون، الجزائر، ص 240.

هذه المقاربة تقدم لمحة عن الكيفية التي ينظر بها للمرفق المعني في وقت معين وقد تكون ناجعة لترتيب مختلف المرافق وفق المعايير المفصلة أعلاه، لكنها تحليل جامد وعديم الفعالية لإدراك ديناميكية التطور والمشاكل المترتبة عنها، وهي لا تسمح بتنوير الخيارات السياسية، إن المقاربة الثانية تنبع من تجارب التخطيط الاجتماعي، وتقوم على البحث عن العلاقات بين عمل مرفق معين والصلات التي تقيمها هذه المنتجات مع باقي الأنظمة الاجتماعية الفرعية، بالنظر للنتائج المحصلة وعلى أساس تحاليل العلاقات التي تحددها، تتخذ الخيارات السياسية بغرض تحسين وضعية المرافق عبر تحديد الأهداف المناسبة والوسائل الضرورية، ويمكن اتخاذ القرارات المتعلقة بالوسائل على المستويات التالية: (الموارد المالية لزيادة العرض، هياكل العمل، التأثير على باقي النظم الفرعية)[1].

II- أوجه الانفاق الاجتماعي

يعد الانفاق العام الاجتماعي الأداة الأساسية للسياسة المالية للدولة من اجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن للحكومة من خلال تغيير مكونات واتجاه هذا الانفاق ان تحسن من توزيع الدخل وتخفف من الحالات المتطرفة للفقر[2].

II-1- الإنفاق على التعليم

ويقتضي ذلك تحليل الجوانب التوزيعية للإنفاق على التعليم من خلال تتبع تطور الانفاق الكلي على التعليم، والانفاق على المراحل المختلفة للتعليم، بالإضافة الى مقارنة بين الانفاق العام على التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي للمحاولة للوقوف على مدى كفاءة سياسات الانفاق العام على التعليم، وقدرتها على تحقيق لعدالة توزيع الفرص التعليمية بصفة عامة.

برز رأيان متعارضان في الاعوام الأخيرة بخصوص مدى أهمية الانفاق من اجل تحقيق اهداف التعليم للجميع. حيث اعتبر البعض ان رفع مستوى الانفاق على التعليم هو من المؤشرات التي تسهم بصفة مباشرة على احراز تقدم في هذا المجال، في حين أشار فريق آخر الى الدرس القاسي الناجم عن تحليل البيانات عبر القطرية الذي استنتج ان العلاقة بين الانفاق العام على التعليم وأداء التلاميذ علاقة ضعيفة في أفضل الأحوال ومنعدمة في بعضها (Hanushek, 2000 ; Pritchett, 2004 ; Wöbmann,2003)، وأكد الفريق الأخير على أهمية تحسين الفعالية باعتبارها أفضل سبل التقدم نحو تحقيق الأهداف؛ ولكن الحقيقة ليست بهذا الوضوح في الواقع، فان حالات سوء نتائج التعلم وانخفاض مستوى الانصاف يمكن مشاهدتها اذا كان الانفاق على التعليم منخفضا او متوسطا او مرتفعا، كما ان الزيادات السريعة في الانفاق لا تؤدي بالضرورة الى تحسين مستويات التحصيل، ولكن الاهم ان تكون هناك حدود دنيا للتمويل، اذ يحتاج الطلبة الى حد ادنى من الموارد واللوازم، كما يتوجب بناء المدارس وصيانتها، وتوفير المعلمين ودفع اجورهم، وحتى اذا تحسنت الكفاءة فان حالات العجز المزمن في الانفاق في بلدان كثيرة تؤدي الى تقليص نطاق الانتفاع بالتعليم وتدني نوعيته ونقص اعداد المعلمين وانخفاض معنوياتهم.

ولا يؤثر نقص الانفاق تأثيرا واحدا على الجميع، فالأسر ذات الدخل المتوسط او العالي يمكنها ان تعوض ضعف وعجز التعليم الحكومي عن طريق إرسال اطفالها الى المدارس الخاصة او الاستعانة بمدرسين خصوصيين لتعليمهم، كما يمكنها ان تشتري ما ينقصهم من كتب دراسية ومواد ومستلزمات تعليمية، وهي خيارات قد تكون مستحيلة بالنسبة للأسر الفقيرة، اما بالنسبة

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص 240.

[2] عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص166.

للفئات الأشد فقرا فان الانفاق العام والتعليم الحكومي هما الطريق الوحيد والاوحد للحصول على تعليم يفي بالمعايير النوعية القاعدية[1].

يمكن الإشارة الى الارتباط القوي والمؤثر لحجم السكان في الفئة التي هي في سن التمدرس في التأثير على ارتفاع حصة الانفاق التعليمي من اجمالي الانفاق العام، بحيث يقاس ذلك اجمالا بنسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي والثانوي (Enrollment Rates) للسكان في سن التعليم، فكلما كانت نسبة الالتحاق عالية كانت حصة الانفاق التعليمي عالية أيضا، كما يمكن الإشارة أيضا الى تأثير عامل التطور التكنولوجي في مستويات الانفاق على التعليم، فمثلا كلما كان معدل الطلاب/للمعلم عاليا، انخفض مستوى الانفاق على التعليم، والعكس صحيح، يضاف الى ذلك العامل الجغرافي، حيث ان توزيع السكان جغرافيا بين مناطق مختلفة يزيد من تكاليف التعليم، بينما يؤدي تركز السكان في عدد قليل من التجمعات الحضرية الى انخفاض الانفاق التعليمي[2].

II-1-1 التفاوت في توزيع الانفاق العام على التعليم عالميا

توجد فوارق شاسعة في الانفاق العام على التعليم عالميا، وتنعكس الاختلافات في الانفاق على التلميذ الواحد في تفاوت حاد في توزيع الانفاق العام على التعليم في العالم، ففي عام 2004 مثلت منطقتي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وحدهما 55% من اجمالي الانفاق على التعليم في العالم في حين انهما تضمان 10% فقط من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و25 سنة وفي الطرف الأقصى الاخر يلاحظ ان منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تمثل 15% من سكان العالم في فئة 5-25 سنة، قد خصصت 2% فقط من مجمل الانفاق العالمي على التعليم، ومنطقة جنوب وغرب اسيا التي تمثل 28% من تعداد سكان العالم في الفئة العمرية نفسها و7% فقط من الانفاق (UIS, 2007). ومن شان تقديم المزيد من المعونات ان يساعد البلدان الأشد فقرا على تضييق الفارق في الانفاق العام على التعليم"[3].

ينعكس هذا التفاوت في الانفاق على التعليم على مستويات عدم المساواة التعليمية، حيث تعاني الفئات الأكثر فقرا من الانخفاض الكبير في الفرص المتاحة، فعلى سبيل المثال، بالنسبة للشباب في الفئة العمرية بين 20 و24 عاما ضمن شريحة الخمس الأكثر فقرا في توزيع الدخل هناك 60% (حوالي 5 ملايين شاب) يحصلون على اقل من أربع سنوات من التعليم، وتمثل هذه النسبة ستة أضعاف النسبة في الشريحة الخمسية الأكثر ثراء حيث اقل من العشير يحصلون على أقل من أربع سنوات من التعليم[4]، (انظر الشكل (1-8)).

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع – أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم – منشورات اليونسكو 2009، ص132.

[2] عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع – أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم – منشورات اليونسكو 2009، ص136-137.

[4] صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفرصة للجميع: مرجع سابق، ص77.

الشكل رقم (1-8) يمثل السكان الحاصلين على أقل من أربع سنوات من التعليم في سن 20-24
(متوسط مرجح بتعداد السكان % بيانات آخر سنة متاحة)

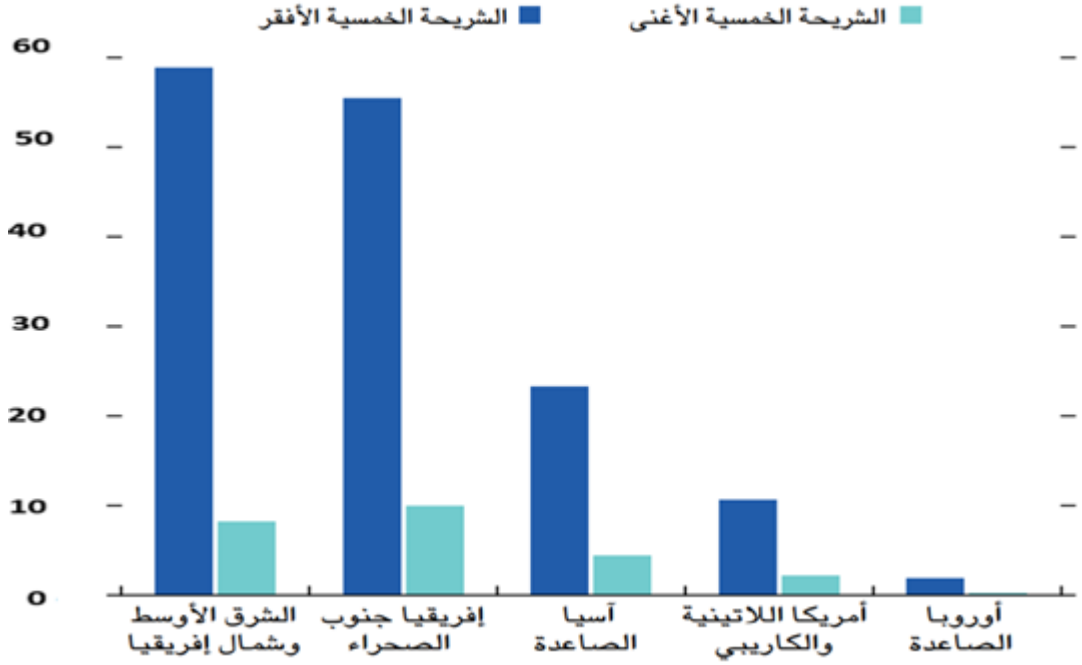

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مرجع سابق، ص75.

II-2-1- كفاءة وفعالية الانفاق على التعليم

على الرغم من التطور الكمي في الانفاق على التعليم على النحو الموضح سابقا، فانه من المهم قياس كفاءة الانفاق على التعليم من خلال ربط التطور في الانفاق على التعليم بعدد من المؤشرات المتعلقة بتحسن جودة الخدمة التعليمية وارتفاع كفاءة النظام التعليمي وملاءمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، فضلا عن العائد الاقتصادي المتوقع منه وذلك على النحو الاتي[1]:

- هيمنة نفقات التسيير في هيكل الانفاق على التعليم.
- تدني الكفاءة الداخلية.
- ضعف العائد من التعليم.

II-2- الانفاق على الصحة

المكون الاخر المهم للإنفاق الاجتماعي وهو الانفاق على الخدمات الصحية، بحيث يشمل هذا النوع من الانفاق الحكومي على إدارة القطاع الصحي وتنظيمه، كما يشمل أيضا البحث والتطوير في هذا القطاع، ويشتمل القطاع الصحي بالإضافة الى المستشفيات والعيادات، مراكز طب الاسنان ورعاية الامومة والطفولة ومراكز تحديد النسل، وحصة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام يتوقع لها ان تكون مرتبطة بعلاقة قوية بالعوامل التي تؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات الصحية، مثل ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال، وارتفاع حجم الفئات العمرية من السكان اقل من 15 وأكبر من 65 سنة، انخفاض

[1] محمد احمد الحاوري، أثر الانفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في اليمن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 50، صنعاء،2016، ص.ص 222-223.

معدلات توقعات الحياة لدى السكان، زيادة معدلات الولادة ومعدلات نمو السكان، وعدم توافر الخدمات الأساسية مثل الماء النظيف وخدمات الصرف الصحي، ولكن الانفاق على القطاع الصحي قد يزداد أيضا بسبب زيادة مستويات التنمية الاقتصادية، فالتغيرات التكنولوجية السريعة والتحضر قد تزيد من المخاطر الصحية، وكذلك فان ازدياد حجم فئة السكان اكبر من 65 سنة قد يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات الصحية لرعاية هؤلاء[1].

II-2-1- كفاءة وفعالية الانفاق على الصحة

يتألف الانفاق على الصحة من نفقات عامة وأخرى خاصة، وهنا تبرز مسالة غاية في الأهمية الا وهي أي نوع من الانفاق أكثر كفاءة وأقوى فعالية مقارنة بالآخر، وفي هذا الصدد تبين دراسات أن الولايات المتحدة الامريكية وبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان نظام العناية الصحية المبني على الانفاق الخاص أقل فعالية من الأنظمة المبنية على الانفاق العام، ونتيجة لذلك ينعكس الانفاق العام على الرعاية الصحية إيجابا على النمو الاقتصادي، بعكس الانفاق الخاص[2].

يبين نظام الرعاية الصحية في الو.م.أ عدم فعالية القطاع الخاص، لسببين إثنين؛ الأول، يعتمد معظم النفقات على التامين الخاص وتكمله سلسلة من الدعم الحكومي؛ وثانيا، تتخطى النفقات حدود المعقول بحيث في سنة 2007 دفعت الو.م.أ 16% من إجمالي الناتج المحلي على الرعاية الصحية، وهي نسبة تخطت بأشواط ما دفعه أي بلد آخر من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتخطى بضعفين تقريبا معدل الدول الأعضاء الذي بلغ 8,9%، ولا يعود سبب ذلك أبدا الى حاجات أكبر: فـ 12,5% من سكان الو.م.أ تخطوا 25 عاما، مقارنة مع 7,16% في أوروبا، 21,5% في اليابان، ولا يمرض الأمريكيون اكثر منهم كافة شعوب البلدان المنتسبة الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اما الافراط في الانفاق فيعود الى الأسعار المرتفعة كثيرا التي تدفع مقابل الادوية والمستشفيات، والى الافراط في التحاليل والاشعة، وبعض العمليات الجراحية، والنفقات الإدارية المرتفعة[3].

II-3- الإنفاق على الإسكان

يعتبر مكونا اخر من مكونات الانفاق الاجتماعي وهو التخصيص المالي والدعم المقدم من اجل توفير السكن الملائم الذي يحتوي الشروط الصحية والبيئية والاجتماعية كافة.

فالسكن كما هو معلوم عبارة عن المكان الذي يعيش فيه الانسان بمفرده او بصحبة اسرته، وقضية توفيره بالشكل الملائم مهمة لأنه مرتبط بمنظومة القيم والحقوق المختلفة وكيفية التعاطي معها، فضلا عن ارتباطه بالتنمية من خلال مسؤولية الأخيرة في توفيره وجعله في صميم استراتيجيتها وعدم التغاضي عنه، لهذا توفيره بالشكل المناسب يزيد من قدرة ومساهمة الانسان في انجاح الخطط والبرامج التنموية، في الوقت نفسه تزداد إمكانيته بالتمتع ببقية الحقوق ذات الخصوصية المتعلقة بحقه بالحياة، ولان السكن حق من حقوق الانسان واحد مسؤوليات التنمية لهذا يتطلب توفر مبدأين أساسيين هما: الملائمة والتيسير التي تعني ان المسكن ليس عبارة عن أربعة جدران وسقف فقط بل يشمل أمورا عديدة منها[4]:

---

[1] عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] دايفد هال، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الانفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] دايفد هال، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الانفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص55.

[4] Golay Christophe and Ozden Melik, The Right to Housing, Part of Series of the Europe-Third World Centre, Geneva, 2007, P4.

- ❖ امن الحيازة أي ان يكون المسكن آمنا للإنسان ولن يتعرض للمخاطرة او عمليات الاخلاء القسري.
- ❖ تتوفر فيه الخدمات الأساسية مثل مصادر المياه والصرف الصحي والطاقة لاستدامة واستمرارية تعاطيه مع بقية الحقوق.
- ❖ يؤمن ساكنيه من التغيرات المناخية من اعاصير ورياح وامطار وتغيرات درجات الحرارة، يتميز بموقع مقبول من خلال قربه من مراكز الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الاجتماعية الأخرى وبعيدا عن مناطق التلوث البيئي.
- ❖ تامين حرية الانسان في ممارسة مختلف الطقوس الدينية والاجتماعية والثقافية.

وعليه فالسكن يتطلب تحقيق السلامة وتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة الذي يفترض ان يتزامن مع إجراءات التغير والتطور الحاصل في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يزيد من قدرة الإنسان على اختيار السكن الملائم بحرية تامة من دون أي نوع من أنواع الضغوط. ان ازمة السكن وعدم توفيرها بالشكل المناسب تتأتى من خلال نقص الوحدات السكنية وعدم توفرها بالعدد المطلوب امام الناس، فضلا عن عدم ملائمة الكثير من هذه الوحدات للمعايير الإنسانية، أي عدم توافقها مع شروط السكن اللائق نتيجة افتقارها للخدمات الأساسية بسبب غياب أو ترهل المشاريع والخدمات المعنية بالبنية التحتية وغياب إجراءات الصيانة والإدامة لها، ولاسيما في الاحياء الفقيرة والعشوائيات[1].

ان توفير السكن في اغلب دول العالم توكل الى مؤسسات او هيئات متخصصة سواء بإشراف الحكومة ام بدونها ذلك اختصار للوقت على ان تأخذ هذه الجهات بنظر الاعتبار قضية بناء وتوزيع المساكن بالتوافق مع معدل نمو السكان، الا ان ذلك لا يمنع من خضوع عملية التوزيع لبعض الاتجاهات او الأفكار منها ان بعض الدول تعد السكن حقا من الحقوق الأساسية مما يفرض عليها توفيره وتتحمل هي تكاليف البناء والتجهيز بالخدمات، كما ان هناك دولا توفر المساكن على وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية حيث المساكن المخصصة للفقراء تكون متدنية التكلفة مقابل مساكن فاخرة للأغنياء، وقد تستخدم أساليب مختلفة للتوزيع فهناك التمليك والتأجير بمبالغ رمزية او يتم التوزيع حسب قطاعات العمل المنتمي اليه الانسان[2].

وضمن هذا السياق كله حددت المفوضية السامية لحقوق الانسان مؤشرات القياس المعنية بالسكن إذا تضمنت (نسبة الانفاق على السكن من الانفاق العام، نسبة العجز في الوحدات السكنية، نسبة الدعم المقدم لتوفير السكن، نسبة السكان في الاحياء الفقيرة اللذين يعيشون في العشوائيات)[3].

II-4- نفقات التحويلات الاجتماعية

يتجلى اهتمام مختلف الدول بالتحويلات الاجتماعية في الاعتمادات المخصصة للموازنات السنوية لمختلف أشكال الدعم للمواطنين سواء في صورة تحويلات نقدية "كالمساعدات التي تمنحها الدولة للأسر محدودة الدخل كنظام المساعدات الاجتماعية، أو بتحمل بعض الالتزامات التي يجب على المواطنين الوفاء بها رغبة من الدولة في تخفيف الأعباء عنهم كفوائد القروض العقارية والاعفاء منها، كما تأخذ هذه الإعانات أشكال أخرى، ومن القنوات التي تلجأ اليها الدولة لتخفيف الأعباء عن المواطنين ما

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، عباس علي محمد، طبيعة التوافق بين التنمية وحقوق الانسان من خلال المؤشرات الاجتماعية -العراق انموذجا-مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، جوان 2015، ص.ص 109-110.

[2] عاطف علي حسن، الحاجة الاسكانية في العراق 1977-2012، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013، ص38.

[3] الامم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، صحيفة الوقائع رقم 21، التنقيح 1، جوان 2010، ص39.

تخصصه من الاعتمادات لخفض تكاليف المعيشة وفروق الأسعار العالمية لمنتجات الغاز والمنتجات البترولية مقارنة بالأسعار المدعمة محليا، ويمتد دور الدولة كذلك الى دعم المؤسسات الاهلية والأندية، بالإضافة الى الإعانات التي تقدم للطلاب كرسوم دراسية[1].

III- أدوات سياسة اعادة توزيع الدخل (دور السياسة المالية)

يتمثل أحد اهداف السياسة المالية تحقيق نمط لتوزيع الدخل يستحسنه صناع السياسات، ويكون مقبولا للمجتمع ككل. فذلك يساعد في تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، ويمكن المجتمع باسره من المشاركة في عملية النمو الإجمالي للاقتصاد، حتى وان تباينت مساهمات مختلف جماعات السكان. غير انه ينبغي أيضا النظر الى تحقيق نمط لتوزيع الدخل يعزز النمو ويخلق فرص العمل باعتباره هدفا وسيطا. وللسببين معا، من الضروري للبلدان النامية ان تنظر بعناية في الطريقة التي تؤثر بها السياسات المالية في توزيع الدخل كجزء من استراتيجياتها الإنمائية.

يلزم ان تكون السياسة المالية لإعادة التوزيع متسقة مع مستوى وهيكل الانفاق العام والحرص على الاستدامة المالية، فمن الناحية النظرية يتحدد المستوى الأمثل للإنفاق عندما يتساوى العائد الاجتماعي الحدي من الانفاق مع التكلفة الاجتماعية الحدية لتمويل هذا الانفاق، وكذلك لا بد ان تتم مقارنة العائد من الانفاق الإضافي لإعادة التوزيع مع العائد من زيادة الانفاق على مجالات أخرى، مثل البنية الأساسية لحفز النمو الاقتصادي، وبالإضافة الى ذلك لا يجب ان يضر الانفاق بغرض إعادة التوزيع بالاستدامة المالية الضرورية لدعم النمو والقدرة على تمويل الانفاق على إعادة التوزيع في الأمد البعيد[2].

ويمكن تحقيق الأهداف التوزيعية للسياسة المالية بكفاءة أكثر عندما نلجأ الى الطريق المباشر من خلال الضرائب والاعانات على الدخل، بحيث تنطوي السياسة المالية لإعادة التوزيع على تحويل الموارد من الاسر ذات الدخل الأعلى الى الفئات محدودة الدخل عن طريق الضرائب والتحويلات، كما يجب في نفس الوقت اجراء تقييم لأثر كل من سياسات الانفاق والضرائب على إعادة التوزيع، وذلك من اجل ضمان توازن بين اهداف التوزيع والكفاءة[3].

كما حدد Musgrave (1959) ثلاث وظائف أساسية للسياسة المالية وهي:[4]

- وظيفة التخصيص The Allocation Function بمزيج من السلع الخاصة والعامة في الاقتصاد، فضلا عن تكوين السلع العامة، وينشأ الدور المحتمل لسياسات المالية العامة عند فشل السوق في حالات عديدة تؤدي الى نتائج غير فعالة لنموذج Pareto.
- وظيفة التوزيع The Distribution Function تمثل عملية إعادة توزيع الدخل او الثروة لضمان توافقه مع ما يعتبره المجتمع عادلا على أساس المعايير السائدة لإحتياجات الفرد وحقوقه.
- وظيفة الاستقرار The Stabilization Function حيث ترتبط بتحقيق النمو الاقتصادي في بيئة اقتصادية مستقرة تتميز بالتشغيل الكامل لليد العاملة والموارد الأخرى، انخفاض معدل التضخم، انخفاض العجز المالي، والحساب الخارجي المستدام.

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، مؤشرات الرعاية الاجتماعية، متوفر على الرابط: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/215_P14007-6.pdf

[2] عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة: النمو الاقتصادي –توزيع الدخل – مشكلة الفقر، شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات، ط1، القاهرة، 2016، ص.ص157-158

[3] عثمان محمد عثمان، المرجع السابق، ص158

[4] B. Essama-Nssah, Blanca Moreno-Dodson ; "Fiscal Policy for Growth and Social Welfare"; in Blanca Moreno-Dodson (ed); "is Fiscal Policy the Answer ? A Devoloping Perspective ; World Bank ; Washington, D.C; 2013 ; P. 23-24

هناك إشارات في الدول النامية على وجود تأثير ملموس للسياسة المالية في إعادة التوزيع، وربما يرجع ذلك الى انخفاض مستويات كل من الضرائب والانفاق الاجتماعي في غالبية هذه البلدان، اذ بينما يزيد متوسط معدلات الضريبة في الدول المتقدمة عن 30% من الناتج الإجمالي يتراوح في الدول النامية حول 15 الى 20% من الناتج يرتبط ذلك بطبيعة الحال بمستويات منخفضة للإنفاق الاجتماعي، وهو ما يضعف من الأثر التوزيعي للسياسة المالية، وبالإضافة الى انخفاض جملة الانفاق الاجتماعي تخصص الدول النامية نسبة ضئيلة منه للتحويلات الاجتماعية، خاصة في الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض في اسيا وافريقيا جنوب الصحراء، وينحسر بدرجة اكبر التأثير التوزيعي للتحويلات الاجتماعية نتيجة للتغطية المحدودة للفئات منخفضة الدخل، مما يؤدي الى تسرب جانب كبير من المزايا لذوي الدخل المرتفع، والأكثر من هذا، فان توزيع الانفاق الاجتماعي على التعليم والصحة يتصف بالرجعية في معظم الدول النامية، حيث لا تتاح للأسر منخفضة الدخل والفقيرة الاستفادة من هذه الخدمات العامة، فبينما تكتسب الرعاية الصحية الأولية والاساسي طابعا إيجابيا، لا يتحقق ذلك بالنسبة للإنفاق العام على التعليم العالي، ولا شك ان توسع نطاق الاتاحة للتعليم الأساسي الجيد والصحة العامة سيؤدي الى تقليل درجة اللامساواة والتفاوت في توزيع الدخل على المدى المتوسط[1].

ويتوقع ان تمارس الدولة دورها هنا، في ضوء سياسات إعادة التوزيع، لتحدث اثارها المطلوبة للتخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل، عن طريق ثلاث قنوات هي: التغير في هيكل الضريبة، والتغير في مكونات الانفاق العام، ثم الانفاق على الخدمات الاجتماعية وسياسة الدعم، كما سيتم التعرض اليه بشيء من التفصيل في هذا المبحث وكما يأتي:

III-1- السياسة الضريبية

III-1-1- أثر الضرائب في توزيع وإعادة توزيع الدخل

يعد الهدف الرئيسي من إعادة توزيع الدخل والثروة هو السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية او التخفيف من عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة اذ تعد الضرائب من الأدوات الفاعلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها التنموية، حيث تسهم في توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وتتعدد التصورات المتعلقة بالدور المناسب الذي يمكن ان تلعبه الضرائب في تحقيق إعادة التوزيع والتي يمكن توضيحها فيما يلي[2]:

1- يستخدم النظام الضريبي لإعادة توزيع الدخل بحيث يؤدي الى الحد من مستوى تفاوت الدخل.

2- توزيع العبء الضريبي وفقا لاحد مفاهيم العدالة الأخرى الموجودة في الادبيات الاقتصادية (العدالة الافقية-العدالة العمودية).

3- زيادة الإيرادات العامة التي توجه الى تمويل سياسات الانفاق، التي تعمل على إعادة التوزيع في شكل خدمات عامة او تحويلات.

4- اعفاء الفقراء من بعض اعبائهم الضريبية.

من اجل نجاح السياسة الضريبية في تحقيق العدالة في توزيع الدخل في المجتمع يجب ان تتصف الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة بالتصاعدية، فتقتطع ضرائب الدخل نسبة أكبر من الدخل كلما ارتفع مستواه، وفي حال الضرائب على السلع والخدمات

[1] عثمان محمد عثمان، المرجع السابق، ص.ص، 160-161

[2] Richard M Bird, Eric M. Zolt, « Redistribution Via taxation : The limited Rôle of the personal income tax in developing countries », International studies program. Georgia state University USA Working Paper 5-6 March, 2005, P3.

تتحقق التصاعدية عن طريق التمييز بين هذه السلع والخدمات على أساس الفئات المستهلكة لها، بحيث تحدد أسعار ضريبية اعلى تفرض على سلع الرفاهية والسلع التي يستهلكها الأغنياء فقط[1].

والعدالة الضريبية ترتبط مع مبدأ القدرة على الدفع الذي يوضح نوعين من العدالة في النظام الضريبي وهما[2]:

- **إعادة توزيع الدخل العمودية:** يقصد بها التغير في نسبة الدخل الوطني التي يحصل عليها الافراد في فئات الدخول المختلفة والناشئ عن السياسة المالية للدولة، وتؤثر السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل العمودية إذا عمدت الحكومة الى تكييف العبء الضريبي على احجام الدخول المختلفة، بصرف النظر عن نوع هذه الدخول او مصدرها) فقد يكون تأثير الضرائب في هذا الصدد بحيث تزداد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية اتساعا او العكس.
- **إعادة توزيع الدخل الافقية:** يعني انه يجب معاملة الافراد ذوي الظروف الاقتصادية المتماثلة معاملة ضريبية متساوية، أي يقومون بتسديد ضرائب متماثلة، ويكون الاختلاف نسبيا وفقا لاختلاف الظروف (المساواة امام الضريبة).

وتسهم الضرائب في تحقيق العدالة عن طريق أهدافها، ففضلا عن الأهداف السياسية والاقتصادية هناك أهداف اجتماعية تعمل على تخفيف العبء الضريبي على العوائل ذات عدد الافراد الكبير وإعفاء بعض المؤسسات والهيئات التي تقدم خدمات اجتماعية، هذا بالإضافة الى فرض ضرائب عالية على بعض السلع التي تسبب آثار اجتماعية ضارة مثل التبغ والخمور، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى الفرق الموجود بين العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، فالعدالة الضريبية تتحقق إذا خضع جميع المكلفين من هم في مركز اقتصادي واحد الى عبء ضريبي متساو مما يولد لديهم شعورا بعدالة الضريبة وتقبل دفعها نسبيا، فالأغنياء يتحملون عبء ضريبي اكبر من الفقراء، الامر الذي يعني ان النظام الضريبي يتضمن المساواة، والعمومية، وشخصية الضريبة، وعدم ازدواجها وهنا سوف تتحقق العدالة الضريبية[3]، في المقابل من ذلك تتحقق العدالة الاجتماعية عن طريق الدور الذي تؤديه السياسة الضريبية في العمل على الحد من الفوارق والاختلافات على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، فعن طريق الضرائب يتم توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء وذلك باستقطاع جزء من الثروات والدخول المرتفعة وإعادة توزيعها على الفقراء بصورة الخدمات التي تقدمها الدولة لهم كالإعانات الاجتماعية للعاطلين وكبار السن[4].

من اجل نجاح السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل في المجتمع يجب ان تتصف الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة بالتصاعدية، فتقتطع ضرائب الدخل نسبة أكبر من الدخل كلما ارتفع مستواه، وفي حال الضرائب على السلع والخدمات تتحقق التصاعدية عن طريق التمييز بين هذه السلع والخدمات على أساس الفئات المستهلكة لها، بحيث تحدد أسعار ضريبية اعلى تفرض على سلع الرفاهية والسلع التي يستهلكها الأغنياء فقط[5].

---

[1] المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 51.

[2] دعاء محمد جمعة عبد الدايم، أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبة (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، 2018، ص62.

[3] ميثم لعيبي، المالية العامة – مقايضات الكفاءة والعدالة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 168-169.

[4] امارتيا سن، التنمية حرية، ترجمة وتقديم شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010، ص87.

[5] المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الشكل (1-9) يمثل الضرائب التصاعدية والنسبية والثابتة.

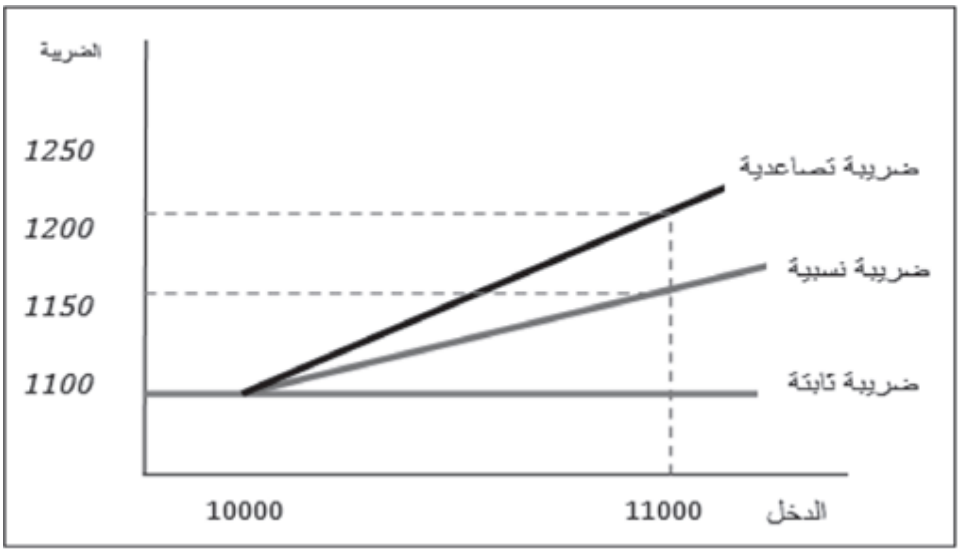

المصدر: ميثم لعيبي، المالية العامة – مقايضات الكفاءة والعدالة، مرجع سبق ذكره، ص 169.

يتبين من الشكل أعلاه ان الضرائب التصاعدية تكون أكثر عدالة نظرا لكون المقدرة التكليفية لكل شخص تتأثر بحجم دخله او ثروته، فتكون المقدرة التكليفية أكبر لأصحاب الدخول والثروات الكبيرة من أصحاب الدخول والثروات الصغيرة، بعبارة أخرى فإن الضريبة التصاعدية مقارنة بالأنواع الأخرى هي الضريبة الوحيدة التي يمكن ان تتحقق بواسطتها العدالة في توزيع الأعباء على المكلفين[1]، وتعمل على المساواة في التضحية بين الفقراء والاغنياء، وفيما يتعلق بضرائب راس المال فإنها تعمل على إعادة توزيع الدخل الوطني وبخاصة منها الضريبة على التركات والضريبة على زيادة قيمة راس المال (العقارية، والمنقولة) في غير صالح الطبقات الغنية مما يعمل على تقليل حدة التفاوت في الدخول والثروات[2].

III-1-2- أثر الضرائب على العدالة التوزيعية

يعتبر الاقتصادي الألماني "ادولف فاجنر" اول من شدد على استخدام الضريبة للتقليل او الحد من عدم المساواة في الدخل، وعلى الرغم من ان اراءه ذات التوجه الاجتماعي والسياسي لم تلق قبولا لدى بعض الجهات إلا انها مقبولة من حيث المبدأ وطبقتها عدة دول بصفة متزايدة، فالتوزيع الأمثل للدخل هو ذلك التوزيع الذي ينتج عنه ذلك القدر من الإنتاج الذي يولد اقصى قدر من الرفاه الاقتصادي، وهذا التوزيع المثالي لا يعني إطلاقا التوزيع المتساوي وانما التوزيع وفقا للحاجات، أي طبقا للطاقة الضريبية من اجل ضمان حسسن استعمال هذا الدخل، والضرائب لا تتدخل بصفة مباشرة في التوزيع الاولي للدخل الوطني بالمقارنة بالإنفاق العام، ولكنها تمثل أداة هامة من أدوات إعادة توزيع هذا الدخل، وتمارس الضرائب آثارها في إعادة التوزيع من خلال التأثير في كل من الدخول النقدية والدخول الحقيقية، أي عن طريق تخفيض أسعار عوامل الإنتاج (الدخول النقدية) وعن طريق رفع أسعار السلع (خفض القوة الشرائية للنقود ومن ثم خفض الدخول الحقيقية)، بمعنى ان الضرائب تمارس آثارها التوزيعية من خلال التأثير في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج وللسلع[3].

[1] ميثم لعيبي، المالية العامة – مقايضات الكفاءة والعدالة، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة، معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1403هـ، ص428.

[3] رفعت محجوب، إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسة المالية، دار النهضة العربية، 1968، ص13.

يمكن ان تمارس ضريبة الدخل عملا واضحا في إعادة توزيع الدخل الوطني للاقتراب من التوزيع الامثل[1]، بحيث ان فعالية ضريبة الدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني تتوقف على عوامل عدة منها الأسلوب الفني المتبع في تحديد سعر الضريبة ونمط التصاعد في السعر وتحديد وعائها والاعفاءات التي تتقرر منها، فنظام الضرائب التنازلية والضرائب النسبية والضرائب قليلة التصاعد يميل إلى زيادة شدة عدم المساواة في الدخل، في حين ان نظام الضرائب شديدة التصاعد يميل الى تخفيض شدة عدم المساواة وكلما كان التصاعد شديدا كانت الضريبة أكثر تأثيرا في الاقتراب من التوزيع الأمثل للدخل[2].

اما بالنسبة لآثار الضرائب غير المباشرة، فإنها تقع على الاستهلاك وتؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجات، تكون اشد عبئا على الطبقات ذات الدخل المنخفض (ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك) ومع ذلك فان أثر الضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل يتوقف على نوع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب (كمالية، عادية، ضرورية) وعلى أسلوب فرضها (قيمة، نوعية) فالضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية تعد أكثر عدالة لان استهلاك هذه السلع يكاد يكون مقصورا على الطبقات الغنية، بينما نجد ان فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية يساعد على إعادة توزيع الدخل الوطني في غير صالح الطبقات محدودة الدخل، نظرا لارتفاع ميلها الحدي لاستهلاك هذه السلع[3]، فالضرائب من خلال سعيها لتحقيق أهدافا تخصصية او توزيعية، فان حقيقة الامر تؤكد على ان الحافز الرئيسي لهذه التغييرات في ظل الإصلاح الهيكلي، هو زيادة الإيرادات الضريبية ومن مصادر سهلة التجميع، ولذلك فان حصة الضرائب غير المباشرة مجحفة بطبيعتها، وبما ان الميل الحدي للاستهلاك لذوي الدخول المنخفضة هو اعلى منه لطبقات الدخول المرتفعة، فان الضرر الأكبر من مثل هذه الضرائب غالبا ما يكون على الفئات ذات الدخل المنخفض والطبيعة الانحسارية لهذا النوع من الضرائب يجعلها على علاقة عكسية مع مستوى الدخل، فكلما انخفض الدخل ازداد اثر العبء المالي فيها، والعكس صحيح، والطريقة المفضلة لتحقيق الاثر الانحساري هي استثناء بعض السلع الاستهلاكية التي تشكل أهمية في وصول الفئات المنخفضة الدخل[4].

III-1-3- أثر الضريبة على القيمة المضافة في التوزيع وإعادة التوزيع الدخل

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي او الحر، وعليه تقصى من المجال التطبيقي الرسم على القيمة المضافة، العمليات ذات الطابع الفلاحي أو لها طابع الخدمة العمومية غير التجارية[5]، تعد الضريبة على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة وضريبة تنازلية، أي ان ذوي الدخول المتدنية نسبيا يدفعون ضرائب بنسبة أكبر الى دخولهم مما يدفعه ذوي الدخول المرتفعة، وهذا يعني ان هذه الضريبة سوف تقلل من الاستهلاك الحقيقي لذوي الدخول المنخفضة أكثر مما تفعله بالنسبة لأصحاب الدخول المرتفعة، وقد كانت الضريبة على القيمة المضافة التي طبقت في كوريا بسعر موحد 10% ضريبة تنازلية، فقد شكلت مدفوعات الضريبة 5,6% من الدخل لدى القطاعات الاسرية ذات الدخل الأدنى، بينما لم تمثل سوى 3,9% من الدخل لدى القطاعات ذات الدخل الاعلى[6]، وتشير احدى الدراسات التي أجريت على

[1] عاطف اندراوس، مرجع سبق ذكره، ص396.

[2] رفعت محجوب، إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة، مرجع سابق، ص428.

[4] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص110.

[5] المديرية العامة للضرائب، مديرية التشريع الجبائي، المديرية الفرعية للعلاقات العمومية والاعلام، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، 2005، ص11.

[6] Taxing Value Added, The OECD Expérience, International UAT Monitor (Amsterdam) No.5, May, 1990.

ادخال الضريبة على القيمة المضافة في الولايات المتحدة الامريكية وفي تقرير لوزارة الخزانة الامريكية ان فرض ضريبة بسعر 10% سوف يؤدي الى ارتفاع قدره 8% في الأسعار الاستهلاكية على افتراض ان 80% من الانفاق الاستهلاكي خاضع للضريبة وان عرض النقود سوف يؤدي الى تحريك الأسعار مرة واحدة والى الابد، حيث ان ادخال الضريبة بسعر 10% سوف تعني ان ادنى الدخول (10 000 دولار سنويا) سوف تدفع 14,2% من دخلها للضريبة، في حين ان الدخول التي تتراوح بين (100 000 – 200 000) دولار سنويا سوف تدفع للضريبة 3% فقط من اجمالي دخلها[1]، وأشار التقرير الذي أعدته لجنة الضرائب في ايرلندا ان الاسر الأكثر ثراءا في إيرلندا سوف تحصل على ميزة اكبر من الاسر الفقيرة، وان فرض الضريبة على الطعام والملابس والاحذية يحقق حصيلة تتجاوز كثيرا المبلغ اللازم لتعويض الفقراء من الأثر التنازلي للضريبة العامة على القيمة المضافة[2].

وإذا ما استثنينا دورها في إعادة توزيع الدخل في المجتمع، فان للضرائب وظيفتان مهمتان في استراتيجية التنمية الاقتصادية ينبغي اخذها في نظر الاعتبار، الوظيفة الأولى هي تقييد نمو الاستهلاك الخاص من اجل زيادة حجم الموارد المتاحة للاستثمار، ومن ثم فهناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي او النمو المراد تحقيقه ومستويات الضريبة، والثانية هي تحويل الموارد من القطاع الخاص الى القطاع العام، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، فانه كلما كانت نسبة الضريبة الى الناتج المحلي الإجمالي عالية، ارتفعت حصة الموارد المتاحة للحكومة لمواجهة نفقاتها الإنمائية والجارية[3].

III–2– سياسة الانفاق العام

تهدف العدالة التوزيعية الى توزيع المنافع بين افراد المجتمع، عند القيام بالإنفاق العام، بشكل منصف مع الاخذ في الحسبان درجة الاستحقاق حسب قدرات الفرد وكفاءة الفرد والجهد الذي يبذله، اي ان المساواة تكمن في إتاحة الفرص للجميع ولا يعنى ذلك في الاستحقاق حسب القدرات والكفاءات التي يتمتع بها الفرد.

III–2–1– آثار الانفاق العام في توزيع وإعادة توزيع الدخل

الانفاق العام، وفي جوانب عديدة منه، تكون اثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المجتمع كأثر الضرائب، فهو يؤثر في قدرة الناس في العمل والادخار والاستثمار، وذلك عن طريق تحويل الانفاق على مجالات التي من شانها التأثير في الحافز على العمل، او تلك التي من شانها تحويل الانفاق بين الفئات المختلفة، ومن هذه المكونات التي يمكن التحكم بها مكونات التقاعد، ومشروعات الضمان الاجتماعي والمساعدات للقطاع الزراعي وعموم القطاعات الاخرى[4].

إن آثار الانفاق العام في توزيع الدخل تتجلى عن طريق تحديد الأهمية النسبية لمكونات هذا الانفاق التي تستهدف الطبقات الفقيرة في المجتمع، وغالبا ما يتم التركيز على مجالات التعليم والصحة والإسكان والتحويلات الاجتماعية التي تستهدف الطبقات الفقيرة، أي تعمل برامج الانفاق العام على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في معظم الدول، ففي النظام الاشتراكي تتدخل الدولة بشكل مباشر لتحديد الدخول لان غالبية افراد المجتمع موظفون عند الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة فتتدخل بصورة مباشرة لتحديد أسعار منتجاتها وخدماتها على المستوى الوطني، بينما نجد ان الاعتقاد السائد في الدول الرأسمالية ان

---

[1] Alan A Tait Value Added Tax, Administrative and Policy Issues, International Monetary, Fund, Washington, Dc, 1988, P.P 89-93.

[2] Alan A Tait Value Added Tax, op Cit., P217

[3] E. Eshaq, Fiscal and Monetry Policies and Problems in Devoloping Countries, (Cambridge, England : Cambridge University Press, 1983, P.89.

[4] M. Selowsky, « Who benefit's form Government Expenditure : A case study of Columia », world Oxford University Press, 1979, P.3.

يستعمل التفاوت في توزيع الدخل كأالية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فهناك بعض الآراء التي تشدد على ضرورة تحقيق تفاوت كبير في توزيع الدخل والذي يعد امرا ضروريا للإسراع بعملية النمو الاقتصادي حيث انه في الاجل الطويل وعند بلوغ عملية النمو الاقتصادي أقصاها ستحقق عملية إعادة توزيع الدخل بصورة اوتوماتيكية، الامر الذي يعمل على الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع[1].

ان دراسة عدالة الانفاق العام تهدف الى إزالة الغموض حول مدى تلبية هذا الانفاق لحاجات الفئات ذوي الدخول المنخفضة في المجتمع، وتتم قياس فاعلية الانفاق العام عن طريق النظر الى الحاجة الفعلية له ومدى تلبيته لهذه الحاجات ونوعية الخدمات الناجمة عنها، والأكيد ان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، الصحة، الإسكان...) بأسعار مدعمة امر غاية في الأهمية بالنسبة للفقراء نظرا لان تسعير الخدمات الاجتماعية بسعر السوق الامر الذي يجعلها بعيدة عن متناول الطبقات الفقيرة[2].

III-2-2- العدالة والكفاءة في برامج الانفاق العام

توجد في معظم برامج الانفاق العام ان هناك علاقة تبادلية (Trade-off) بين هدفي الكفاءة والعدالة، وبإمكان أي حكومة تصميم برنامج إنفاق متقدم، ولكن ذلك قد يكون له تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، وعلى سبيل المثال، فان زيادة اعانات الضمان الاجتماعي قد تكون مرغوبا فيها من وجهة نظر الأهداف التوزيعية، ولكن هذه الأهداف قد تؤدي الى ارتفاع معدلات التقاعد المبكر وبالتالي الحاجة الى زيادة معدلات الضرائب لتغطيتها، كما قد تؤدي الى انخفاض حافز العمل، وهذا الاختلاف حول طبيعة برامج الانفاق المختلفة لا يرجع فقط الى القيمة والاهمية النسبية لكل من العدالة والكفاءة، وانما يرجع أيضا الى طبيعة العلاقة التبادلية، ومقدار الكفاءة التي سيتم التضحية بها اذا ما تقرر تغيير هيكل الإعانات المتأتية من بعض البرامج لجعل اثرها التوزيعي اكثر فاعلية[3]، وبصفة عامة فان الدراسات التطبيقية لاحظت ان إعادة توزيع الدخل في اغلب دول أوربا الغربية تتم عن طريق الانفاق العام وليس عن طريق الضرائب، هذا من ناحية، اما الانفاق لأغراض إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة، والذي يعتبر عادة انه يكافئ الانفاق على الصحة والتعليم واوجه الرفاه الاجتماعي (Welfare Social) والإسكان والخدمات الاجتماعية[4]، اذ ان الانفاق على التعليم والخدمات الصحية والإسكان يزيد من كفاءة الافراد وقدرتهم على العمل، وفي الوقت نفسه فان الانفاق العام يمكن ان يشجع على الادخار من قبل الفئات الفقيرة ذات الدخل المنخفض وذلك عن طريق توفير المزيد من الدخل لهم[5].

يبدأ تحليل أي برنامج للإنفاق العام بالبحث عما يعرف بتحسينات باريتو Pareto improvements أي التغييرات في البرامج التي تجعل فرد أو مجموعة من الافراد في وضع أفضل Better off من دون جعل فرد آخر في وضع أسوء Worse off، فقد ثارت على سبيل المثال شكوك كبيرة بشأن جدوى سياسة الرقابة على مستوى الإيجارات إذا تفشل هذه السياسة في الاجل

[1] ميثم لعيبي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] ميثم لعيبي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[3] Joseph E. Stiglitz, Economics of the public sector, New York, W.W. Norton and Company, 1986, P.212.

[4] A.B. Atkinson and Joseph E. Stiglitz, Lecteures on public economics, London McGraw-Hill Book Company, 1980, P.286.

[5] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق، ص169.

الطويل من ان تعود بالنفع على فئة المستأجرين نتيجة لانخفاض عرض الوحدات السكنية، وتوجد وسائل بديلة أفضل لمساعدة ذوي الدخل المنخفض في الحصول على وحدات سكنية"[1].

من المعروف انه لما توجد إحدى تحسينات باريتو بمجال واسع، فان الكثير من برامج الانفاق العام تعترضها ظاهرة التبادل او المقايضة Trade-off بين هدفي الكفاءة والعدالة حيث ان الزيادة في تحقيق أحد الأهداف يكون بالضرورة على حساب الهدف الثاني، فقد تستطيع الحكومة ان تخطط برامج إنفاق عام تصاعدي ولكن بتكلفة معينة (تتمثل بخسائر في الكفاءة)، وكأمثلة على ما تقدم يمكن ذكر ما يلي[2]:

1) قد تكون الزيادة في منافع الضمان الاجتماعي مرغوبة من وجهة نظر اهداف توزيعية معينة، بيد ان المنافع المتزايدة للبرامج قد تدفع العاملين للتقاعد المبكر، وتتطلب ضرائب اعلى للتمويل، الامر الذي يخفض من حوافز العمل.

2) توفر تعويضات البطالة دخلا متزايدا لبعض الفئات المعوزة، لكنها من ناحية أخرى قد تدفع بعض الافراد للتراخي حيال البحث عن فرص عمل.

وينتج في اغلب الاحوال خلاف بخصوص مدى الرغبة في البرامج المختلفة ليس فقط في حجم اعتبارات العدالة في مواجهة اعتبارات الكفاءة، ولكن في ماهية عملية الموائمة، فمثلا ما هو حجم خسائر الكفاءة التي تنشا من جراء محاولة تغيير هيكل منافع برنامج حكومي لكي يصبح أثره التوزيعي أكثر تصاعدية في صالح الفقراء وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (1-10) يمثل منحنى التبادل بين اعتبارات الكفاءة والعدالة

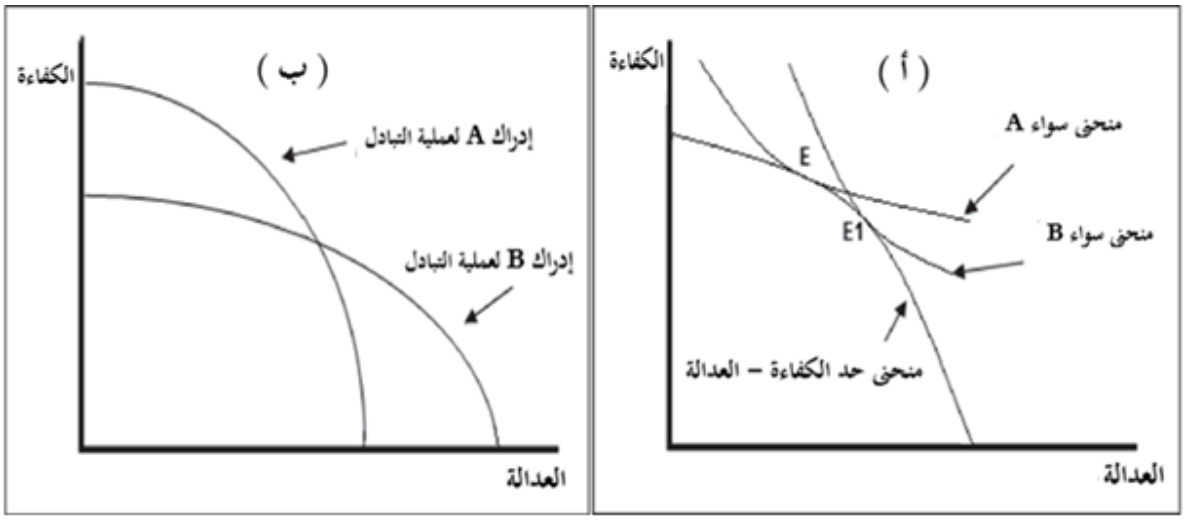

المصدر: ميثم لعيبي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

يوضح الشكل أعلاه حالات التبادل العدالة – كفاءة لبرنامج إنفاق عام افتراضي، اذ يظهر هذا المنحنى كافة التوليفات الممكنة من مستويات العدالة والكفاءة لكل فرد، كما يوضح الشكل أيضا منحنيات السواء لشخصين (A) و (B)، ويعكس كل منحنى سواء تفضيلات كل فرد تجاه كل من اعتبارات الكفاءة والعدالة. ويوضح الشكل (1-10-أ) ان (A) اقل استعدادا للتنازل عن الكفاءة، أي يقبل بخسائر كفاءة اقل في سبيل تحقيق مكاسب عدالة أعلى (مكاسب توزيعية) مقارنة بالشخص (B).

[1] ميثم لعيبي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] Richard Hemmong, Public Expenditure, Stabilization and Structural Adjustment in : keyoung Chu & Richard Hemmong, Public Expenditure handbook, IMF: Washington, DC, 1996. P,260.

وتمثل النقطة (E) على منحنى الكفاءة–العدالة النقطة المثلى كما يتصورها الشخص (A) حيث يمس عنده منحنى السواء الخاص به الكفاءة–العدالة، فيما تمثل النقطة (E1) على المنحنى نفسه النقطة المثلى كما يتصورها الشخص (B) اذ يمس منحنى السواء الخاص به منحنى الكفاءة–العدالة.

وجلي ان الفرد (A) اختار النقطة التي تعطيه مستوى أعلى من الكفاءة ومستوى اقل من العدالة مقارنة بالفرد (B). وتأسيسا على ذلك يعكس الشكل (1–10–أ) مصادر عدم اتفاق الافراد بشأن الاختلاف في تقييم اعتباري: العدالة، والكفاءة[1].

ومن ناحية أخرى يصور الشكل (1–10–ب) الموقف الذي تنشأ فيه اختلافات في احكام الافراد بشأن طبيعة عملية التبادل بين الكفاءة والعدالة، فالفرد (A) في مثالنا السابق يحسب انه لكي يحصل على زيادة طفيفة في مستوى العدالة يجب ان يتنازل قدر كبير من مستوى الكفاءة، فيما يرى الفرد (A) من جانب آخر، ان الفرد يمكنه الحصول على زيادة كبيرة في مستوى العدالة من برنامج الانفاق الحكومي في مقابل تحقيق خسارة طفيفة في مستوى الكفاءة[2].

فإذا كان السبب وراء عدم حصول الافراد الذين لا يحصلون على فرص عمل هو عدم وجود وظائف متاحة، عندئذ سيكون لحجم تامين البطالة آثار ضعيفة على البحث عن عمل، ولن توجد علاقة تبادل او مقايضة كبيرة بين الكفاءة والعدالة وسنواجه نمط منحنى الكفاءة–العدالة متسق مع رؤية الشخص (B) الموضح في الشكل (1–10–ب)، أما إذا كانت عمليات البحث عن الوظائف حساسة بشكل كبير لتعويضات البطالة، فستصبح درجة التبادل او المقايضة بين الكفاءة والعدالة مرتفعة، وسيتسق منحنى العدالة–الكفاءة مع رؤية الشخص (A)[3].

وغالبا ما نواجه علاقة التبادل بين العدالة والكفاءة هذه في عملية تصحيح أي برنامج إنفاق حكومي، فالقرار الذي يأمر بفرض رسوم على جسر يعني ان أولئك الذين سوف يستغلونه هم الذين يجب ان يتحملوا تكاليفه، وقد يكون ذلك مرغوبا بالنسبة لكثير من الافراد لدوافع قد تتعلق بالعدالة، فليس من العدل مثلا ان يتحمل الافراد الذين لا يستعملونه الجسر جزءا من تكلفته[4].

III–2–3– أثار الانفاق على الخدمات الاجتماعية وسياسات الدعم

القليل من السياسات الحكومية قد يكون غير مقبول من حيث النظرية ولكنه قد يكون مقبولا من حيث التطبيق، وينطبق هذا الحال على سياسات الدعم، ويعرف الدعم بانه سياسة حكومية تغير من مخاطر السوق وارباحه وتكاليفه بطرائق تحابي نشاطات او جماعات بعينها، وأكثر اشكال الدعم وضوحا هي الدفعات الحكومية المباشرة التي تساعد على إبقاء الأسعار منخفضة بالنسبة للمستهلكين او مرتفعة بالنسبة للمنتجين[5].

والانفاق العام عن طريق الدعم، يمثل أحد السياسات الهامة التي تؤثر في استهلاك الغذاء في المجتمع، ومن ثم التأثير ايضا في وضع الرفاه الاجتماعي لطبقات معينة من المجتمع، لما يحمله الدعم من أثار مهمة في وصول الغذاء الأساسي الى الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات الهشة من المجتمع.

---

[1] ميثم لعيبي، مرجع سابق، ص 134.

[2] Richard Hemmong, Public Expéditeur, Stabilization and Structural Adjustment in : keyoung Chu & Richard Hemmong, Public Expenditure handbook, Op cit. P,268.

[3] ميثم لعيبي، مرجع سابق، ص 134.

[4] ميثم لعيبي، مرجع سابق، ص 134.

[5] ليستر براون وآخرون، اوضاع العالم 1997، ترجمة د. علي حسين حجاج، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص250.

ومن المؤكد ان توفير الخدمات الاجتماعية (خاصة خدمات الصحة والتعليم) بأسعار منخفضة ومدعومة، هاما جدا لذوي الدخول المنخفضة، لان تسعير خدمات الصحة والتعليم على أساس قيمة السوق، سوف يجعلها في الغالب ابعد من منال أولئك الذين يعيشون في مستوى اجر الكفاف او ادنى منه، وكذلك فان توفير هذه الخدمات الاجتماعية الأساسية بأسعار منخفضة، يعني ضمنيا رفع الدخول الحقيقية لذوي الدخول المنخفضة، وهكذا يتبين ان اهم القنوات التي يؤثر عن طريقها برنامج الإصلاحات الهيكلية في ذوي الدخول المنخفضة هي عن طريق تأثيره في إمكانية توفير هذه الخدمات الحيوية[1].

ان اهتمام الحكومات بقطاعات الخدمات الاجتماعية الأساسية له أهمية خاصة إذا ما كان الهدف هو التنمية الاجتماعية وتقليص انخفاض الدخول، فقد أظهرت تجارب الدول ان نموا مرتفعا بدون تدخل فعال من الحكومة في قطاعات الخدمات الاجتماعية، لا يأتي بتحسين متساو في التنمية الاجتماعية، في حين ان اتخاذ إجراءات عامة فعالة في القطاع الاجتماعي يحقق أوضاعا اجتماعية أفضل حتى في بعض الدول ذات الدخل المنخفض[2].

V- الانفاق الاجتماعي والنمو

V-1- الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي

أثير الكثير من النقاش والجدل حول تأثير الانفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي، حيث كان يرى أنصار الانفاق الاجتماعي ان الزيادة في هذا الأخير يحسن البيئة العامة في المجتمع ويقلل التفاوت في الدخل، وهم يزعمون انها تقوض الاثار طويلة الاجل للرفاه الاقتصادي، اما المعارضون فيرون ان الانفاق الاجتماعي يقلل من الحوافز على العمل ويدفع الناس الى الاعتماد على الحكومة في الحصول على المساعدة وهذا يبطئ من النمو الشامل بينما ترى فئة ثالثة ان زيادة الانفاق الاجتماعي ليس له أثر ملموس على معدل النمو الاقتصادي[3].

يعد الانفاق الاجتماعي لا سيما التعليم والصحة احد مصادر النمو الاقتصادي بحسب النظريات والنماذج الاقتصادية التي يحفل بها الفكر الاقتصادي للنمو التي اعتمد بعضها دوال انتا مثل فيها راس المال المادي والبشري احد مصادر النمو الرئيسية لإسهامه في تحديد مستويات الإنتاجية الكلية وتحقيق الوفورات على نطاق واسع فالزيادات في رصيد راس المال البشري لها تأثير اضح على زيادة الناتج، فالتعليم يمارس دورا محوريا في انتاج راس المال البشري وتطوير مهاراته ويجعله قادرا على مضاعفة انتاجه وانتاجية الاقتصاد الوطني دافعا بذلك معدلات النمو الاقتصادي لمستويات أعلى، فالتراكم يحقق زيادة راس المال البشري لكنه ليس شرطا لزيادة التحصيل العلمي كما يرى Romer، فالنمو الذي يحصل في الإنتاجية يتوقف على المخزون الفكري لدى المجتمع، فهناك حدود للنمو المعتمد على التعليم، ولذلك فهو يفترض ان العملية تتم في إطار تسلسلي يتطلب وجود حدود او مستويات مقبولة يتم الانطلاق منها كما ان العملية بطبيعتها تراكمية الأثر[4].

---

[1] كريمة كريم، الفقراء والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي في الامم المتحدة، تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الامم المتحدة الانمائي، دمشق،1996، ص133.

[2] كريمة كريم، الفقراء والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص135.

[3] Heitzig. C, U.S State Social Spending and Economic Growth, College of Saint Benedict/Saint John's University, 2015, P.57.

[4] Paul M. Romer, Endogenous Technical Change, Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5, PP 71-102.

لذلك فالتعليم والصحة لا يستطيعان التأثير على معدلات النمو الاقتصادي دون ان يسبق ذلك استثمارات حقيقية في كلا القطاعين وفي بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، فالتعليم يتطلب بنية أساسية من مدارس وجامعات ومعدلات ومراكز للتدريب وباقي مكونات العملية التعليمية، وذلك لا يتحقق إلا بزيادة نصيب الانفاق الاستثماري مقابل الانفاق الجاري، وعلى شاكلة التعليم فان البنية الأساسية في قطاع الصحة من مستشفيات ومعدات ومعاهد متخصصة ومراكز الرعاية الصحية وخطط التثقيف والتوعية والكادر المتخصص والمؤهل عوامل ضرورية ولازمة ليستحث القطاع معدلات النمو الاقتصادي[1].

فالاستثمارات طويلة الاجل تعتبر مصدرا مهما للنمو الاقتصادي، كما ان قوة العمل المؤهلة تستطيع التكيف مع ظروف السوق ولذلك يسهل تحركها مع التغيرات الاقتصادية، ويمكنها من معرفة واكتساب مهارات جديدة بسرعة والتعامل مع التقنيات والمعدات المتطورة، كما يسهل التراكم انتقال المعرفة والخبرة باقل كلفة ووقت وهو ما يحقق الوفورات للقطاع الخاص وعلى المستوى الاقتصادي الكلي، كما ان التعليم يسهم في الادخار والاستثمار وتحسين توزيع الدخل وتكافؤ الفرص ويؤدي دورا رئيسيا في التأثير على التكنلوجيا والمهارات الادراكية ويعزز إسهار المرأة في النشاط الاقتصادي ويرفع مستوى الوعي الصحي وما يرتبط بذلك من توقع الحياة وتخفيض معدلات الخصوبة[2].

V-1- الانفاق الاجتماعي والنمو الإحتوائي

لتعزيز النمو الاحتوائي يتعين القيام بإصلاحات جريئة، تتمثل أساسا في رفع كفاءة الاستثمار الرأسمالي وتحسين الإنتاجية، ومن شأن هذا أن يرفع عن كاهل النمو عبء التوظيف المنخفض والاستثمارات غير الكافية والإنتاجية المنخفضة (أي الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج)، والتحدي القائم حاليا هو كيفية التعجيل بالإصلاحات وتوزيع نطاقها حتى تتحول دفة النمو الإحتوائي من مرحلة التأييد الى مرحلة التنفيذ الفعلي ويتسنى تحقيق تحسينات ملموسة في آفاق التوظيف ومستويات المعيشية، وبدأت الدول تفسح حيزا لزيادة الانفاق الاجتماعي والاستثماري وتحسين فعاليته، فعلى صعيد المالية العامة، هناك جهود تبذل للتوسع في الانفاق الاجتماعي (أو الحفاظ عليه إذا كان الضبط المالي مطلوبا) ورفع كفاءته، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة حتى يمكن توجيه الانفاق بصورة أفضل نحو الفئات الضعيفة وتحسين النتائج النهائية، كما تعمل الدول أيضا على إيجاد حيز في ميزانيتها العامة لزيادة الانفاق على النمو الاحتوائي من خلال إعادة توجيه الموارد دون تجاوز اعتمادات الميزانية التي غالبا ما تكون محدودة (أنظر الشكل (1-11))، ويقصد بالاحتواء الاقتصادي تكافؤ الفرص ويؤكد هذا المفهوم على ان المواطنين ينبغي ان يكونوا قادرين على الاستفادة من الفرص الاقتصادية بغض النظر عن أي عوامل، مثل الجنس او السن او الوضع الاجتماعي الاقتصادي او المكان، غير ان الفقر وعدم المساواة والبطالة المزمنة وعدم القدرة على الاستفادة من الخدمات المالية جميعها تحديات جسيمة تواجهها البلدان الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، عير انه بسبب التحديات الهيكلية والتنموية لا تزال مستويات الفقر مرتفعة للغاية في بعض بلدان هذه المناطق، فحسب بعض البيانات المتوفرة حول الفقر لهذه المناطق يعيش الكثيرون على دخول أعلى قليلا من حد الفقر، وهم معرضون للعيش دونه، كذلك فان الفقر متعدد الابعاد (الذي يجمع بين مقاييس الفقر التقليدية القائمة على الدخل ومقاييس الحرمان من حيث الصحة والتعليم ومستويات المعيشة) لا يزال مرتفعا في عدة بلدان، مما سادت مشاعر عدم الرضا من طرف الناس إزاء جودة الخدمات العامة (تعليم، صحة، مياه، الصرف الصحي، الطاقة،...) وسهولة الحصول عليها نظرا لأهميتها في زيادة الفرص المتاحة في المنطقة وضمان توفير مستويات معيشية مرتفعة للمواطنين.

[1] محمد عبد العظيم طلب، عبد الله محمد أحمد النهاري، العلاقة بين الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي بالتركيز على الانفاق العام على قطاعي التعليم والصحة في اليمن، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، العدد 52، 2012، ص239.

[2] محمد عبد العظيم طلب، عبد الله محمد أحمد النهاري، المرجع السابق، ص239.

الشكل (1-11) إعادة توزيع الانفاق الاجتماعي

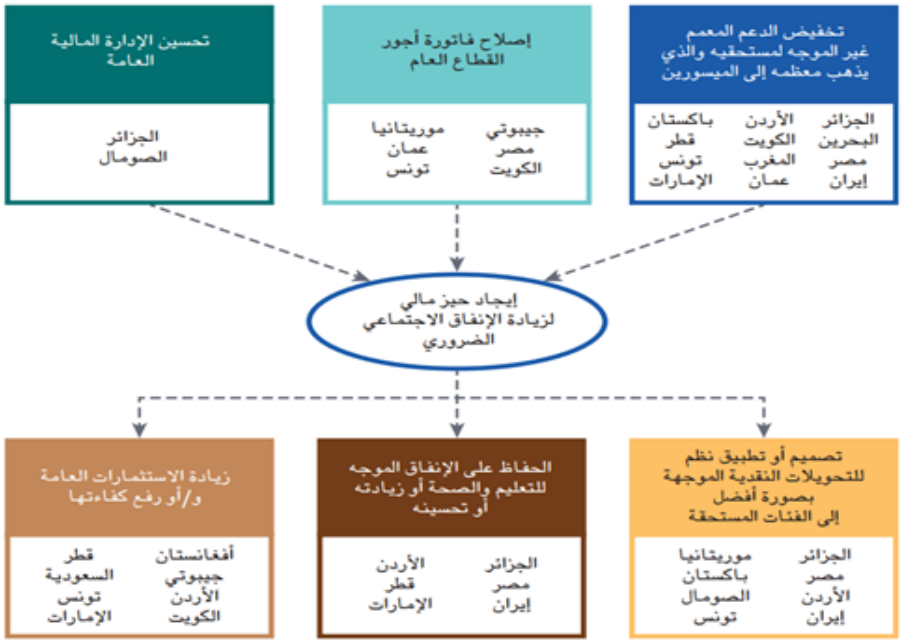

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفرصة للجميع: تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سلسلة دراسات إدارات الصندوق، 2018، ص9.

فحسب مسح يخص المنطقة العربية قامت به شبكة الباروميتر العربي لعام 2014 كشف أن[1]:

- 70% من المستجيبين يرون ان "أداء الحكومة سيئ" أو "سيئ جدا" في تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، باستثناء دولة الكويت التي سجلت معدل عدم رضا أقل من 50%، أي عند مستوى 30%.
- 60% من المستجيبين يرون ان "أداء الحكومة سيئ" او "سيئ جدا" في تحسين الخدمات الصحة الأساسية وتراوحت معدلات عدم الرضا بين 30% في الجزائر والأردن والكويت الى أكثر من 80% في مصر ولبنان[2].

وبالإضافة إلى ذلك، يخلص "مسح القيم العالمي" في إستطلاع حديث له إلى أن نسبة كبيرة من مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (40%) تؤيد زيادة إعادة توزيع الدخل من الأغنياء الى الفقراء (الشكل (1-12)).

لكن بالمقابل تواجه الحكومات تحديات فيما يخص قدرتها على تلبية مطالب تعزيز الشمول وتحقيق نمو أعلى من خلال زيادة الانفاق على الاحتياجات الاجتماعية ومشروعات البنية التحتية ذات الأولوية، وذلك نتيجة تزايد عجز المالية العامة وارتفاع مستويات الدين، فيتعذر على البلدان منخفضة الدخل تحمل كامل تكلفة سياسات النمو الاحتوائي، وقد تجد نفسها بحاجة الى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي[3].

[1] الباروميتر العربي الموجة الثالثة، حيث تم القيام باستطلاع في الفترة 2012-2014 بزيارات ميدانية الى 12 بلد، هي الجزائر ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب والسعودية والسودان وتونس والضفة الغربية وغزة.

[2] صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفرصة للجميع: تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سلسلة دراسات إدارات الصندوق، 2018، ص73.

[3] صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفرصة للجميع: مرجع سابق، ص73.

الشكل (1-12) التأييد الشعبي لإعادة توزيع الدخل

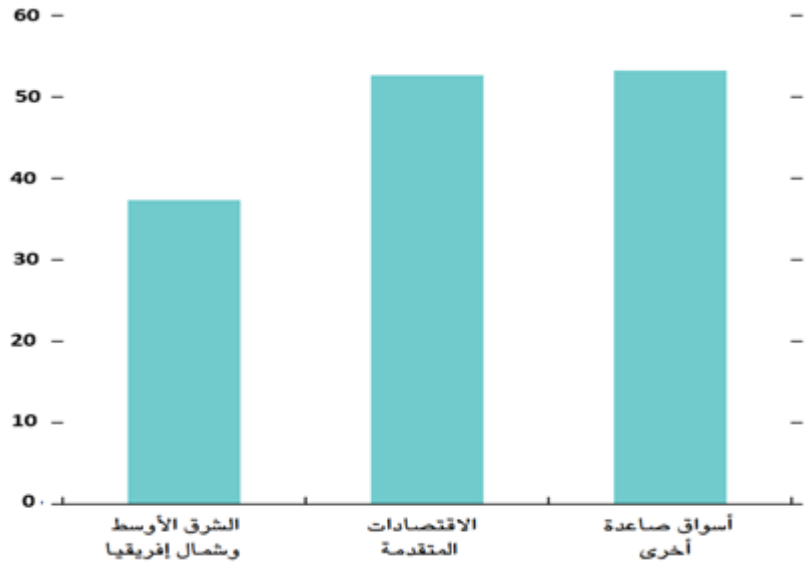

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مرجع سابق، ص75.

تتسم النفقات العامة على الحماية الاجتماعية ونفقات الصحة والتعليم او كما يصطلح عليها بالنفقات الاجتماعية بالانخفاض في البلدان النامية، فقد بلغ متوسط هذا الانفاق مثلا في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا حوالي 11% فقط من اجمالي الناتج المحلي بين مختلف بلدان المنطقة وظل بدون تغيير يذكر خلال العقد الماضي، وفي المقابل يبلغ الانفاق الاجتماعي في أمريكا اللاتينية والكاريبي 17% من اجمالي الناتج المحلي، ويبلغ ما يعادل 17% في بلدان أوروبا الصاعدة والنامية، وسوف يتعين على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إنفاق مبلغ إضافي قدره 70 مليار دولار امريكي (حوالي 4,5% من إجمالي الناتج المحلي) للوصول بإنفاقها الإجتماعي إلى مستوى يتسق عموما مع متوسط الأسواق الصاعدة[1].

[1] صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفرصة للجميع: مرجع سابق، ص76.

الشكل (1-13) يمثل توزيع الانفاق الاجتماعي في العالم حسب كل منطقة

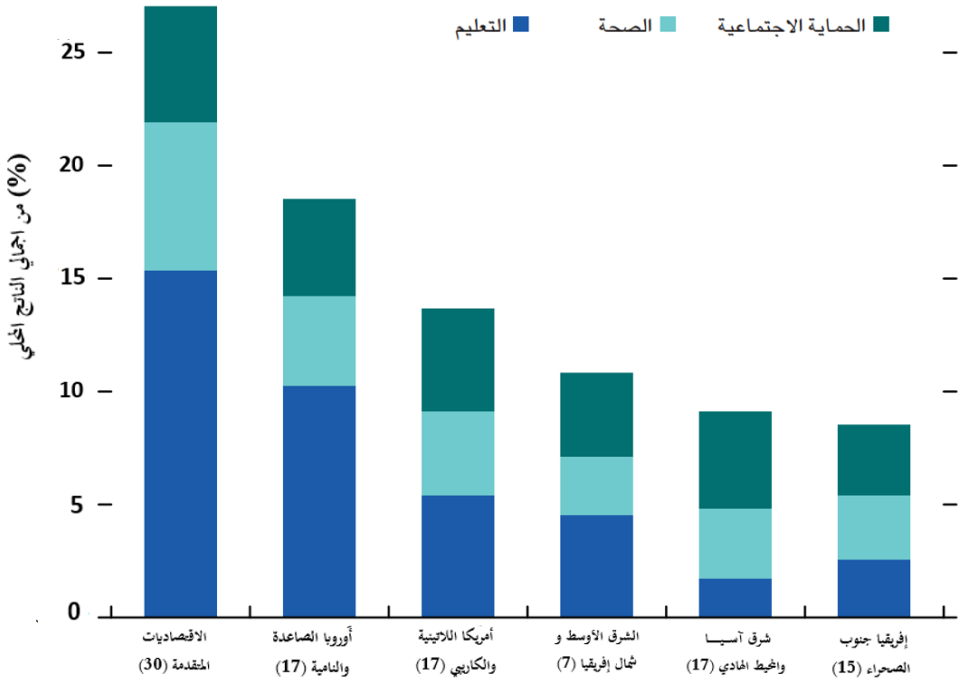

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مرجع سابق، ص75

فالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تتوافر عنها بيانات وعددها 11 بلدا، نجد أن 21% فقط من الإنفاق على الحماية الإجتماعية (وتشمل المساعدة الإجتماعية والتامين الإجتماعي وبرامج سوق العمل) تصل إلى أفقر 40% من السكان، وأن 41% منه تذهب إلى الشريحة العليا التي تمثل 20% من السكان، وهذا يشير إلى انتفاع الفئات الأقل إحتياجا بقدر أكبر من نظم الحماية الاجتماعية[1].

[1] صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفرصة للجميع: مرجع سابق، ص.ص76-77.

خلاصة الفصل الأول

- ✓ تناولت النظرية الاقتصادية الوضعية موضوع التوزيع بشكل يتعارض مع التوجه الأخلاقي الذي يفضي إلى عدالة التوزيع وتقليل التفاوت على اعتبار أن علم الاقتصاد يهتم بالتراكم الاقتصادي الذي يساعد على إحداث نمو اقتصادي وفق تخصيص متكافئ للموارد الاقتصادية.
- ✓ النظام الرأسمالي نادى بحياد الدولة في النشاط الاقتصادي مما أدى الى استفحال التفاوت في الشق الاجتماعي، والنظام الاشتراكي كان أكثر مساواة من النظام الرأسمالي وهيمنة الدولة على كل النشاطات بما فيها توجيه الموارد نحو الأهداف التنموية، اما النظام الاقتصادي الإسلامي، فيتجاوز مفهوم توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل الى فكرة أوسع وهي العدالة والمساواة في التوزيع
- ✓ التفاوت في توزيع الدخل مسألة معقدة للغاية، وهو مرفوض اجتماعيا وأخلاقيا، وله أثار على الاقتصاد، تختلف شدتها تبعا لدرجة التفاوت ومدى انتشارها في المجتمع، ومع ذلك لا يمكن المطالبة بالمساواة الكاملة بصرف النظر عن الكفاءة والجهد ومتطلبات السوق، كما ان التفاوتات الكبيرة في الواقع العملي تحدث اضطرابات اجتماعية، ويمكن ان يعرقل رد الفعل هذا تحقيق المزيد من النمو كما ان التفاوتات الكبيرة في الدخل والثروة تترجم الى حالات عدم مساواة في الفرص.
- ✓ يعد منحنى لورنز من أكثر اشكال العرض البياني استخداما للتعبير عن درجة التفاوت في توزيع، ومعامل جيني من أكثر المؤشرات شيوعا في قياس التفاوت في توزيع الدخول نظرا لوضوح فكرته وسهولة حسابه.
- ✓ ان الدور المنوط بسياسات إعادة توزيع الدخل، هو دور المصحح للاختلالات التي تصيب عملية توزيع الدخل، لذا تطبيق سياسة عادلة في التوزيع يمكن الدول من التقدم اقتصاديا واجتماعيا، وهو ما اثبتته التجارب التي خاضتها الدول المتقدمة في هذا الشأن، ومن اهم السياسات التي تحدد نمط إعادة توزيع الدخل هي السياسة المالية بشقيها النفقات العامة والضرائب.
- ✓ ان الانفاق الاجتماعي هو المؤثر الأكبر في إعادة توزيع الدخل من بين مكونات الانفاق العام، ومن بين اهمها الانفاق على التعليم والصحة والإسكان والتحويلات الاجتماعية، بحيث يعد الانفاق الاجتماعي الحجر الأساس في بناء السياسات الاجتماعية التي تهدف لإيجاد مجتمع نامي وأكثر عدالة، شريطة تمتع هذا النوع من الانفاق بكثير من الكفاءة، والفعالية، والرشادة.
- ✓ تتحقق العدالة الاجتماعية، بتوزيع عادل للموارد والاعباء من خلال، أنظمة أجور عادلة، وتوجيه جيد لأموال الدعم والتحويلات اجتماعية (وصولها لمستحقيها)، وتمويل للخدمات العامة (خدمات التعليم والصحة، وبرامج الإسكان) بكفاءة وتخطيط.

الفصل الثاني

التنمية الاجتماعية - الإطار النظري والمفاهيمي -

- المبحث الأول: مفهوم واتجاهات التنمية الاجتماعية
- المبحث الثاني: عناصر واهداف التنمية الاجتماعية
- المبحث الثالث: علاقة التنمية الاجتماعية ببعض المفاهيم الاقتصادية

مقدمة الفصل

من الصعب جدا الحديث عن التنمية الاجتماعية دون الحديث عن التنمية بوجه عام، باعتبار ان التنمية الاجتماعية جزء أو فرع من فروع التنمية تقدم وتطور كنتيجة تلقائية لنمو وتطور مفهوم التنمية، والامور التي دفعت بالفكر الاجتماعي الغربي للاهتمام بالتنمية الاجتماعية هي التغيرات التي طرأت على القارة الأوروبية كحصيلة لمخلفات الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكنتيجة مباشرة أيضا للتنمية الاقتصادية التي احدثتها ثورة الآلات ومصادر الطاقة الجديدة التي لم تصاحبها تنمية اجتماعية منذ البداية، ففي حين زاد الدخل الوطني وزاد معه الدخل الشخصي في تلك المجتمعات، ضعفت السلطة الابوية وتفككت الروابط القرابة وظهرت العلاقات الاجتماعية الثانوية التي تتصف بالسطحية والعمومية والنفعية والجزئية، وحلت الضوابط الاجتماعية غير الرسمية، وقد ترتب على ظهور قلة تمتلك وسائل الإنتاج وكثرة لا تمتلك الا الجهد الذي تقدمه لصاحب العمل كسلعة تباع في الأسواق ولا يحصل في مقابل عمله الا على ما يكفي حاجته ليعيش عيشة الكفاف، كما ترتب على ذلك أيضا حدوث تفكك اجتماعي تمثلت مظاهره في زيادة نسبة الانحراف سواء على مستوى الفرد او الاسرة او المجتمع، فعلى مستوى الفرد زاد نسبة الجرائم، وزادت نسبة الإدمان، وكثرت حالات الانتحار، وعلى مستوى زادت الخلافات الاسرية وارتفعت نسبة الطلاق مما أدى الى تفككها، اما على مستوى المجتمع ظهرت في المدن الجريمة المنظمة، والاحياء الفقيرة، كما ظهرت في المدن الصناعية مشكلات ناجمة عن كفاية الخدمات وخاصة ما يتعلق منها بالإسكان والمواصلات والتعليم والصحة[1].

تزايد الاهتمام بالتنمية الاجتماعية بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لحاجة المجتمعات المتضررة إلى إعادة إعمار مجتمعاتها والنهوض بها، وتزايد بشكل اكبر بعد تفاقم الاثار السلبية التي نجمت عن فشل تجارب التنمية المطبقة في الدول النامية، اذ لم تنجح كل المحاولات في احداث تنمية حقيقية مستدامة وشاملة فيها، الامر الذي اجبر المفكرين الاجتماعيين الى تقديم حلول لإشكاليات الدول النامية، فاتجهوا الى دراسة التنمية الاجتماعية متخذين المجتمع الصناعي الغربي نموذجا للدراسة، معتقدين ان نمط الحياة في المجتمعات الغربية هو النمط الذي تنشده المجتمعات الأخرى في مسيرتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تمت دراسة الواقع الاجتماعي لبعض المجتمعات الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لمعرفة الطريقة التي تحولت بها تلك المجتمعات من مجتمعات تقليدية متأخرة تعتمد طرق انتاج بدائية وتعيش في كنف عادات وتقاليد وقيم متخلفة الى مجتمعات صناعية متقدمة تعتمد على التكنلوجيا في الإنتاج وتسير في طريق النمو معتمدة على مجموعة من القيم الجديدة والانماط المستحدثة[2]، وهدف المفكرين من ذلك كان الوصول الى نظرية عامة في التنمية الاجتماعية تشرح العوامل والمعوقات وتكون صالحة للتطبيق في دول العالم الثالث وتعالج مشكلاته.

[1] عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998، ص.ص 14-15.

[2] عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، المرجع السابق، ص 9.

المبحث الأول: مفهوم واتجاهات التنمية الاجتماعية

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق لمفهوم التنمية واهم المفاهيم ذات الصلة بهذا المفهوم، وأيضا مختلف الاتجاهات النظرية للتنمية الاجتماعية.

I– مفهوم التنمية

مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والأكثر استعمالا، حيث كان الفكر التنموي في بداية ظهوره عقب الحرب العالمية الثانية يكاد يختزل التنمية في شيء واحد وهو النمو الاقتصادي، أي التطور في متوسط الحقيقي للفرد، على أساس ان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مفهومان مترادفان، وان بتحقيق أحدهما يتحقق معه التنمية المنشودة، وبهذا الخصوص ذهب الاقتصادي الأمريكي جيرالد مير "Gerald Meier"، الخبير لدى الأمم المتحدة، ان التنمية الاقتصادية هي "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن"[1]. إلا ان جمهور الاقتصاديين يفرق بين النمو الاقتصادي Econmic Growth، والتنمية الاقتصادية Economic Development، حيث يراد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج القومي الحقيقي في مدة معينة من الزمن فالنمو الاقتصادي يعكس جانب واحد فقط من جوانب التنمية الاقتصادية وهو الجانب الكمي، في حين ان التنمية الاقتصادية تشمل إلى جانب النمو، التغيير في البنيان الاقتصادي، وفي النسب والعلاقات الاقتصادية الهيكلية، كالنسب والعلاقات بين فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته، واهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي استخدام الايدي العاملة واستيعابها وفي نسبة الادخار والاستثمار من الدخل الوطني وغيرها[2].

يعتقد "دراونوسكي" "Drownowski" بان التنمية حقيقة اجتماعية أو اقتصادية واحدة، حيث ان العلاقة بين العناصر الاجتماعية والاقتصادية تحول دون أية تنمية اجتماعية او اقتصادية بحتة، ولهذا فهو يرى من الأفضل عدم التحدث عن تنمية اجتماعية، او تنمية اقتصادية، بل يجب ان نتحدث عن عملية واحدة تدعى ببساطة "التنمية"، ويرى ان الهدف الأساس للتنمية هو تحسين الظروف التي يحياها الانسان، كما يعتقد بان الاهتمام بالنمو الاقتصادي ليس كافيا بل من الواجب أيضا اختيار اثر الموارد المعيشية في حياة السكان[3]، وبذلك تتجسد التنمية الاجتماعية على وفق هذا التصور في إعادة صياغة بناء ووظيفة مؤسسات المجتمع المختلفة بالشكل الذي ينسجم وتطلعات الافراد، ويؤمن لهم مصالحهم، ويضمن لهم مشاركتهم في صنع القرارات التي ترسم مستقبلهم، وبالتالي تغيير الواقع الذي يعيشونه ويحقق لهم تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع والرفاه الاجتماعي لكل شرائح المجتمع دون إستثناء[4].

كما عرفها "هيجينز" "Higgins" بانها "عملية استثمار انساني تتم في المجالات او القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم، الصحة العامة، الإسكان، الرعاية الاجتماعية[5].

ان مفهوم التنمية Development يشير بصفة عامة الى "انها مجموعة عمليات دينامية متكاملة، تحدث في المجتمع من خلال الجهود الاهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها في سلسة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتمد هذه العملية على موارد

[1] ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، مدخل الى التخطيط والتنمية الاجتماعية، الشركة العربية للتسويق، القاهرة، 2010، ص.19.

[2] احمد محيي خلف صقر، التخطيط والسياسة الاجتماعية، المفاهيم والاطر والاليات، دار التعليم الجامعي،2020، ص68.

[3] Jan Drewnowski, on Measuring and Planning the quality of life, mouton, the Hogue, 1974, p95.

[4] عبد علي سلمان علي، تغير قيم العائلة وتنمية المجتمع، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 3، 2008، ص388.

[5] محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في اسوان، دار المعارف القاهرة، 1977، ص95.

المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة، للوصول الى اقصى استغلال ممكن في اقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل افراد المجتمع"[1].

I–1– بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية

I–1–1– مفهوم النمو (Economic growth)

يرى جوزيف شومبيتر "Joseph-Schompiter" انه مفهوم يشير الى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه من حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني خلال الدورة الاقتصادية المتاحة، ويكون بطيئا وتدريجيا يغلب عليه التغير الكمي، ويسير في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول اليه، والفرق بين النمو والتنمية بان الأول يحدث عن طريق التطور البطيء، في حين ان التنمية تحتاج الى دفعة قوية Big Push ولعل هذا ما جعل البعض يرى ان التنمية هي النمو المدروس والذي قيست ابعاده بمقاييس علمية سواء اكانت تنمية شاملة او في احد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي[2].

I–1–2– مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic development)

اما مفهوم التنمية الاقتصادية Economic Development فتعني على انها " عملية اقتصادية واجتماعية تستهدف زيادة الناتج من السلع والخدمات عن طريق تضافر عوامل الإنتاج من موارد وراس مال وعمل وتنظيم بحيث تسمح في النهاية بزيادة راس المال لكل فرد في المجتمع"[3].

كما هناك تعريف آخر لمفهوم التنمية الاقتصادية يشير الى الزيادة والتطور المستمر في قوى الإنتاج الاجتماعية (مادية وبشرية)، وهذا يعني التغير في علاقات الإنتاج بما يتلاءم مع تطور هذه القوى الإنتاجية. ويستدعي التغير والتقدم في أساليب الإنتاج تغيرا في البنيان الثقافي (من قيم وعادات ومؤسسات اجتماعية وثقافية) يتلاءم وهذا التغير في أساليب الإنتاج، كما ان التغير في أساليب الإنتاج يؤثر بدوره في البنيان الثقافي، فالتنمية الاقتصادية إذا عملية اجتماعية يترتب عليها تغيير الوضع الاجتماعي برمته[4].

وتعرف كذلك على انها: "هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد، اما النمو الاقتصادي؛ فهو مجرد الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي"[5].

I–1–3– مفهوم التنمية البشرية (Human Development)

وهناك مفهوم اخر ظهر نتيجة للتطورات التي طرأت على مفاهيم التنمية وهو مفهوم التنمية البشرية Human Development، او مفهوم تنمية الموارد البشرية Human Resource Development وان كان هذا المفهوم ليس بجديد

---

[1] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث – دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية –، القاهرة، ص21. من الرابط الالكتروني:
https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-11802.pdf حمل بتاريخ 2019/01/20 على الساعة 14:47.

[2] عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998-1999، ص.ص 5-6.

[3] حمودة مسعد الفاروق، الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط 1، 1981، ص8.

[4] عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1976، ص211.

[5] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص40.

تماما حيث ورد بتسميات مختلفة ضمن مساهمات مفكرين أمثال ارسطو وابن خلدون، ويشير هذا المفهوم وفقا للتعريف المعتمد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (P.N.U.D) الى :" عملية توسيع لخيارات الناس، ومن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن ان تكون مطلقة ويمكن ان تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية، هي ان يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وان يكتسبوا معرفة وان يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك...فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى التمتع بفرص الابداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الانسان المكفولة"[1].

بناءا على ما سبق فان التنمية البشرية تختلف عن سائر مفاهيم التنمية من حيث نهجها، فالنمو الاقتصادي مثلا وان كان من المقومات الأساسية للتنمية فإنها لا يمكن ان تكون مقصورة عليه وحده فهو مجرد وسيلة، وتبقى الغاية هي رفاه الانسان، كذلك فان تنمية الموارد البشرية تبقى أسيرة نظرتها للإنسان باعتباره مجرد وسيلة لزيادة الإنتاج، اما مقولة الحاجات الأساسية فهي من جانبها مقصورة على النظر للإنسان كمستفيد من التنمية (توزيع الناتج) والنظر لحاجاته الأساسية كحاجات مادية فحسب، وهكذا فان التنمية البشرية تستوعب كل هذه المفاهيم وغيرها، وتتجاوزها لتشمل المجال الكامل لحاجات البشر وطموحاتهم، وتحيط كل جوانب الحياة الإنسانية المعقدة، اذ تحمل للبشر كل البشر : للنساء كما للرجال، للأجيال الحاضرة كما للأجيال القادمة، في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب، في الحضر كما في الريف، تحمل اليهم معاني التمكين (عن طريق توسيع قدراتهم ومشاركتهم في صنع القرارات التي تتناول شؤون حياتهم) والعدالة (في توزيع الدخل و الثروة وإتاحة فرص متكافئة في كل المجالات) والاستدامة (ان لا تكون التنمية للجيل الحاضر على حساب الأجيال القادمة لا اقتصاديا، ولا اجتماعيا، ولا بيئيا) و أمنيا (منع التهديدات و الاعتداءات بكل اشكالها المادية والنفسية التي قد يتعرض لها البشر في مختل جوانب حياتهم الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية)[2].

I–1–4– مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development)

اما مفهوم التنمية المستدامة فهو مفهوم شائع تم تداوله في السابق كثيرا وقد انبثق من قلق المختصين بالبيئة بسبب تدهور الموارد الريفية الذي تسببه التنمية التقليدية، ثم صار من اهتمامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأصبح التحدي الحقيقي بعد ذلك هو كيفية دمج التنمية المستدامة بالتنمية البشرية الى ان ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة وهو توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بأعدل طريقة ممكنة دون الاضرار بحاجات الأجيال اللاحقة[3]، كما عرفت التنمية المستدامة أيضا على انها "لا يمكن ان تكون هناك تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية وان العولمة الاقتصادية مستحيلة دون انتهاج تصرفات مسؤولة اتجاه البيئة"[4].

---

[1] الأمم المتحدة، قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية، الأمم المتحدة، 1997، ص11.

[2] سعد بن مسفر القعيب، التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني، إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2010، ص35.

[3] الأمم المتحدة، التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري الى التطبيق، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص11.

[4] Jean Supizet, le management de la performance durable, Edition d'organisation, France, 2002, P74.

I–1–5– مفهوم التنمية بالمشاركة (Participatory Development)

ان المشاركة هي جوهر التنمية، وتغيير اتجاه وفكر المواطن من موقعه التقليدي كمجرد متلق ومستفيد من خدمات التنمية التي تقدم اليه، ليتحول الى صانع حقيقي لهذه التنمية ومسؤول مباشر عن حمايتها والدفاع عن استمراريتها وتواصلها المستقبلي، من خلال مشاركته الإيجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي في تخطيط وتنفيذ وتقويم مشروعات التنمية[1].

I–1–6– مفهوم تنمية المجتمع (Community Development)

مفهوم تنمية المجتمع هو محاولة للتأثير على مجرى التغييرات التنموية على مستوى المجتمع، وقد تحدث كجزء من خطة وطنية او تكون قائمة بمفردها، وقد تحدث أيضا في أماكن عديدة شديدة الاختلاف فيما بينها كالأماكن الريفية والحضرية والمتقدمة صناعيا وما قبل المرحلة الصناعية، وقد تكون وسيلة للمساعدة على تحقيق التصنيع او قد تكون وسيلة لمعالجة اثاره او الاثنين معا[2].

وتعرفها هيئة الأمم المتحدة بانها: " عبارة عن العمليات التي توحد بين جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الامة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي"[3].

وتعرف أيضا بانها "العمليات التي عن طريقها يكمن توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة"[4].

وقد تم تعريف تنمية المجتمع على انها " العمليات التي يتم فيها توحيد جهود الأشخاص أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، ولدمج هذه المجتمعات في الامة ولتمكينها من المساهمة كاملا في التقدم"[5].

I–1–7– تنظيم المجتمع (Community Organization)

ظهر هذا المفهوم في الدول المتقدمة من اجل علاج المشكلات الاجتماعية التي افرزها التقدم التكنلوجي المتسارع، كان الهدف منه إعادة التوازن الناجم عن ظاهرة البطالة والتفكك الاسري وأيضا مشكلات التحضر، على عكس التنمية الاجتماعية الذي ظهر لعلاج مشكلات جوهرية تتعلق أساسا بالحياة الاجتماعية مثل مشكلات الغذاء والصحة والإسكان في المجتمعات المتخلفة، فعلى هذا الأساس يمكن القول ان عملية تنظيم المجتمع تحاول مواجهة مشكلات التقدم الصناعي بينما تحاول عملية التنمية الاجتماعية علاج مشكلات التخلف الاجتماعي[6].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، مشروع التنمية بالمشاركة، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، القاهرة، 2001، ص.ص 1-2.

[2] كاري، لي. ج، تنمية المجتمع كعملية، نيقوسيا، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، ترجمة ا.ج.خميس، 1990، ص43.

[3] حمودة مسعد الفاروق، الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص8.

[4] رفعت إبراهيم بشير، التغير الاجتماعي والتنمية في دولة الخليج العربية، الكويت، 1987، ص114.

[5] كاري، لي. ج، تنمية المجتمع كعملية، مرجع سبق ذكره، ص171.

[6] نبيل السمالوطي، التنمية والتحديث الحضاري، الجزء الأول، القاهرة، مطبعة الجبلاوي والنشر، 1975، ص.ص 91-93.

I-1-8- التغير الاجتماعي (Social change)

يشير مفهوم التغير الاجتماعي الى التحول في البناء الاجتماعي والنظم والادوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، بما يشتمل عليه البناء الاجتماعي من نظم ومنظمات وعلاقات وتفاعلات نتيجة التشريع او قاعدة جديدة لضبط السلوك او كنتاج لتغير فرعي معين او جانب من جوانب الوجود الاجتماعي، وقد انتشر استعمال مصطلح "التغير الاجتماعي" سنة 1922 على يد ويليام اوغبرن "W. Ogbern" موازاة مع ظهور كتابه "التغير الاجتماعي"،[1] وقد يكون هذا التحول إيجابيا او سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات اطلاقا[2]وقد اكد هذا المعنى "لدنبرج" "Lindenberg" بقوله " يشير مصطلح التغير الى معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة"[3].

والاتجاه نفسه أكد " فيليب روب" "Philip roop" ان التغير الاجتماعي هو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه، بينما التنمية الاجتماعية تتمثل في احداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة او هي التغير لهذه الظروف[4].

انطلاقا مما سبق يمكن القول ان التنمية الاجتماعية تهتم بالجانب البشري كعنصر أساسي في التقدم والنمو، كما ان مدى قبول او رفض اي تغيير يطرا على المجتمع من جراء التزاوج بين الافكار الجديدة والافكار القديمة يعبر عن مدى فاعلية هذا التغيير في اشباع الحاجات المادية والنفسية والاجتماعية، والتنمية وفقا لهذا تهتم بتنمية الكوادر البشرية التي تزود البلاد بالقوى العاملة المنتجة المدربة، فالعنصر البشري هو محور التنمية من اجل تطوير الاوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر، مع اقامة بناء جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تسمح للأفراد بتحقيق اكبر قدر ممكن لإشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية[5].

وهكذا يتضح لنا مما سبق ان "التنمية" شاملة لكل نواحي الحياة، هدفها هو الارتقاء بالإنسان وحياته وجعله يعيش حياة كريمة، حتى ان هناك فريق من الكتاب الغربيين المعاصرين وعلى راسهم جان بيتريس "Jan N. Pieterse" أشار الى ان التنمية الشاملة هي مرادف لكلمة التغريب "Development = Westernization" حيث أشار حرفيا الى: "Development has been and still is The Westernization of The World" مشيرا بهذا المعنى الى ان التنمية الشاملة في جوهرها تهدف الى جعل العالم كله يسير على نهج الدول الغربية في شتى مجالات الحياة، تحقيقا للرقي والتقدم، وعلى أساس ان "التنمية" إنسانية الهدف تسعى الى اشباع احتياجات المجتمع وتحقيق آماله، كما انها مجتمعية أي انها تشمل المجتمع بكل ما باطن الأرض من كنوز ومعادن وموارد، وما على الأرض من زرع وحيوان وجماد ومياه، والاستفادة منه بأقصى قدر ممكن وباقل جهد وتكلفة، بالقدر الذي يؤدي الى خدمة الانسان وتحسين أوضاع حياته[6]، وتوفير الفرص المناسبة التي تضمن مساهمة ومشاركة الافراد في شتى مجالات التنمية سالفة الذكر، لان المشاركة هي المفتاح الحقيقي لضمان نجاحها واستمراريتها[7].

---

[1] عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة – المفاهيم والاشكاليات ... من الحداثة الى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان، ط1، 2006، ص189.

[2] الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982، ص.ص 153-154.

[3] محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، دار مجدلاوي، ط1، 1987، ص36.

[4] Sanders, The community, ronald press co.N.y. 1985, P 39.

[5] رفعت إبراهيم بشير، التغير الاجتماعي والتنمية في دولة الخليج العربية، مرجع سبق ذكره، ص121.

[6] عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة الطليعة، أسيوط، 1978، ص19.

[7] أحمد محيي خلف صقر، التخطيط والسياسة الاجتماعية، المفاهيم والاطر والاليات، مرجع سبق ذكره، ص 73.

وعلى هذا هناك من يذهب الى ان التنمية بمعناها الشامل يقصد بها "عملية التحويل الارادي الواعي للوضع في المجتمع، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، من حالة التخلف الى حالة التقدم"[1].

وأيضا هناك من يشير اليها على انها "عملية عمدية وارادية لإحداث تغييرات هيكلية في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما او لدولة ما، كما انها عملية مستمرة تعمل على نقل المجتمع وافراده وقاعدته المادية من مستوى ما الى مستويات اعلى بشكل متصل وعلى جميع المستويات"[2].

I–2– المفاهيم العلمية للتنمية الاجتماعية

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم الواسعة والفضفاضة، لذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى، فحسب "بوسكوف" "Boskoff" فان مفهوم التنمية الاجتماعية ينسجم ويتداخل مع عدة مفاهيم سوسيولوجية وحلقة أساسية ضمن حلقات التطور الاجتماعي Social Evolution والتقدم الاجتماعي Social Progress، كما انها (أي التنمية الاجتماعية) تتضمن تفسيرا خاصا للتغير الاجتماعي، وإشارة الى اتجاه مسار التغير الناجح، وحكما بالرغبة في تحديد اتجاه التغير، ويعتبر "فيليب روب" "F.Roupp" ان التنمية الاجتماعية ترتبط بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية، وينظر الى القيم الاجتماعية من ثلاثة زوايا.

1. نمو قدرة الانسان على التحكم وضبط الأحوال والظروف المعيشية في بيئته لطبيعية والاجتماعية.
2. نمو اتجاهات الانسان نحو التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجي.
3. نمو العلاقات التعاونية الحرة[3].

اما مفهوم التنمية الاجتماعية عند **المفكرين الاجتماعيين** فهي مختلفة، فيعرفها البعض على انها عملية توافق اجتماعي، في حين يعرفها البعض الاخر بانها تنمية طاقات الفرد الى اقصى حد ممكن، او بانها اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، او البلوغ بالفرد الى مستوى معين من المعيشة، او عملية تغيير موجه يتحقق بموجبها اشباع احتياجات الافراد[4]، الى غير ذلك من التعريفات. والتنمية الاجتماعية لدى **المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية** هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى افراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي وبسيكولوجي واجتماعي أيضا.

ولدى **المصلحين الاجتماعيين** تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الانسان، والدخل الذي يوفر احتياجاته، وكذلك الامن والتامين الاجتماعي، والترويح المجدي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، مع الاحتفاظ لكل مواطن بالإدلاء برايه في كل ما ذكر، وفيما ينبغي ان يكون علية مستوى أدائه[5].

أما مفهوم التنمية الاجتماعية عند **رجال الدين** فتعني الحفاظ على كرامة الانسان باعتباره خليفة الله في ارضه.

---

[1] ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، مدخل الى التخطيط والتنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص.ص 7–8.

[2] سعد حافظ محمود، التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: المفاهيم والأساليب والعمليات، ط2، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، 2001، ص13.

[3] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية –المفاهيم والقضايا–، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص21.

[4] صلاح الدين نامق، قضايا التخلف الاقتصادي، القاهرة، دار النشر المعارف، 1986، ص35.

[5] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص38–39.

كما يعرفها "Richard Ward" بانها "منهج علمي وواقعي لدراسة ونمو المجتمع من النواحي المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف احداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع"[1]، حيث يركز هذا التعريف على ان العنصر البشري هو اساس عملية التنمية الاجتماعية.

وقد اتجه البعض في تعريفهم للتنمية الاجتماعية الى التركيز على العلاقات والروابط لرفع مستوى الفرد اجتماعيا وثقافيا وصحيا ومن هذه التعاريف التي اكدت هذا المعنى تعريف يشير الى ان المقصود بالتنمية الاجتماعية هو تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي بتحقيق تامين الفرد على حاضره ومستقبله، ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والصحي، وزيادة قدرته على تفهم مشاكله وتعاونه مع افراد المجتمع للوصول الى حياة أفضل.[2] ويؤكد هذا التعريف على ان المقصود من التنمية الاجتماعية هو رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بمختلف أنواعها وتنمية العلاقات التي تربط افراد المجتمع ببعضهم البعض.

ويعرف "هوليستر" "Hollister" التنمية الاجتماعية "كعملية تغيير مؤسسي مخطط للوصول الى مواءمة أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية" وبذلك ركز هوليستر بوضوح تام على مسالة التغيير المؤسسي المخطط.[3]

كما عرفها "اروين ساندرز" "Irwin Sanders" كحركة ذات فلسفة إنسانية إيجابية تدفع لمجتمع نحو التنمية، وكمنظور خاص يتضمن العمل مع البشر لبلوغ التغيير المطلوب وكطريقة ممارسة ذات طبيعة خاصة تركز على المستوى الأكبر من المجتمع[4].

ويعرفها مؤتمر القادة الإداريين الذي عقد في القاهرة سنة 1967 بانها " تحقيق التوافق الاجتماعي لدى افراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من اشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي" [5].

ويعرفها الكردي بانها: "هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعادة وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الافراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات...الخ بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة"[6].

فمن خلال ما سبق يعتبر مفهوم التنمية الاجتماعية من أكثر المفاهيم شيوعا واستخداما وأيضا من اكثرها اتساعا، لذلك سنحاول تقديم تعريفات أخرى وفقا للمنظورات الآتية:

1- **المنظور السياسي**: حيث يراها هذا المنظور من زاوية تعليم أحسن وصحة اوفر ومسكن مناسب ووسائل اتصال ونقل أكفأ وأرخص وإحلال الالة محل الجهد البشري وتنوع كبير في السلع والخدمات المتاحة من حيث النوع والكم والزمان والمكان والسعر المناسب والبحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب[7].

2- **المنظور الاقتصادي**: وهي توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأفراد بزيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي.

---

[1] محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دراسة تجربة التخطيط في اسوان، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الطليعة، أسيوط 1979، ص103.

[3] هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص78.

[4] هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، المرجع السابق، ص78.

[5] رفيق حسونة، سيكولوجية التنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1993، ص04.

[6] حمودة مسعد الفاروق، تنمية المجتمع الريفي والحضري، دور الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص17.

[7] مزدلفة حسين آدم، معوقات التنمية الاجتماعية في ولاية نهر النيل، دراسة ميدانية على وحدة العبيدية، مذكرة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2012، ص25.

3- **المنظور الديني**: يجدها مطابقة للسلوك لصحة الاعتقاد بما يحرر عقل الانسان ودرجة تدينه فتكون له القدرة على تحقيق خلافته في الأرض بسيطرته على بيئته واستغلالها لصالحه.

4- **من المنظور الاجتماعي النفسي**: يراها تحقق التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع[1].

II- المفاهيم النظرية للتنمية الاجتماعية

فالمفكرون الرأسماليون يسلمون صراحة ان الدول النامية توجد حاليا في مرحلة متخلفة من مراحل النمو بالمقارنة مع الدرجة التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة، كما يسلمون بفكرة النمو التدريجي المستمر، لذا يعرفون التنمية الاجتماعية بانها اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق اصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية.[2] ويصنفون الدول النامية تبعا لذلك بوجودها في مرحلة من مراحل النمو تختلف وتتأخر عن تلك التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة. غير انهم يعتقدون بفكرة النمو التدريجي المستمر والذي يمكن هذه الدول النامية من اللحاق بالدول المتقدمة.[3]

في حين لا يرى **المفكرون الاشتراكيون** على أن التنمية الاجتماعية هي عملية تغيير اجتماعي موجه تهدف الى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة، حيث انها لا تصلح لمواجهة الابعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول اليه، وترى ان ذلك التغير لن يتم الا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم، وتقيم بناء جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، ولا تقتصر رؤية الاشتراكيون في كون التنمية الاجتماعية مجرد برامج للرعاية الاجتماعية تتجسد بواسطة قوانين وتشريعات الدولة.

كما يرى العلماء الاشتراكيون ان الدول النامية تحتاج من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية فيها الى عملية تغير ثقافي موجه تهدف الى استبدال مكونات البناء الاجتماعي (التي تعمل على تكريس الأوضاع في البلاد المتخلفة)، بأخرى تصلح لمواجهة الابعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول اليه، وان ذلك التغيير لن يتم الا عن طريق ثروة حتمية تستبدل البناء القديم باخر تنبثق منه علاقات جديدة وقيم مستحدثة[4].

ومن حيث الموضوع، يرى الفكر الماركسي ان الدول النامية توجد اليوم في وضع مختلف، وليس في مرحلة متخلفة عكس الفكر الرأسمالي الذي يرى ان الدول النامية توجد في مرحلة متخلفة من مراحل التطور، والفارق كبير بين مصطلحي الوضع المختلف والمرحلة المتخلفة، فالوضع المختلف في البلاد النامية نشا عن تبعية تلك البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد المستعمرة، ومن الواضح ان الفكر الماركسي يرى ان التخلف نتاج طبيعي لعملية الاستعمار والاستغلال الرأسمالي والتبعية الأجنبية، وان تحقيق التقدم والتنمية رهين بتغيير البناء الاجتماعي القديم وبإقامة مجتمع جديد يحظى فيه كل فرد بحد ادنى لمستوى المعيشة لا ينبغي ان ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة قبل الافراد[5].

من خلال المفهومين السابقين للتنمية الاجتماعية (المفهوم الرأسمالي والمفهوم الاشتراكي) يتضح جوهر للخلاف في النظر الى قضية التنمية الاجتماعية في المنظور الغربي حيث تنقسم الى اتجاهين الرأسمالي والاشتراكي شانها في ذلك شان كل القضايا التي تعالج في الفكر الغربي، فالمتأمل لعلم اجتماع التنمية يجد اتجاهين سائدين في النظرية أحدهما الاتجاه المحافظ بكافة اشكاله ومداخله

---

[1] طلعت السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001، ص22.

[2] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص36-37.

[3] عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[4] عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[5] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص37-38.

والآخر الاتجاه الراديكالي، ويمثل ماكس فيبر Max Wiber الاتجاه المحافظ في معالجة قضايا التنمية، اما كارل ماركس Karl Max، فمتبني الاتجاه الراديكالي. وتبعا لذلك تأسست مدرستان بارزتان في مجال التنمية: المدرسة الأولى اشتهرت في الخمسينات والستينات من هذا القرن وتسمى بمدرسة التحديث Modernization وتقدم عرضا للأوجه العامة لعملية التنمية باعتمادها أساسا على تحليلات دوركايم وماركس فيبر، اما المدرسة الثانية والتي تعرف باسم مدرسة التبعية Dependency او التخلف Underdevelopment وتستمد افكارها من تحليلات النظام الاقتصادي الرأسمالي التي وضعها ماركس:[1]

II–1– مدرسة التحديث (Max Wiber)

ان دراسة فيبر عن الاخلاق البروتستانتية مرتبطة في المقام الأول بالاقتصاد الرأسمالي، ومعارضة على الدوام للمنظور الماركسي وما يتعلق بالقيم والأخلاق التي يصنفها كعناصر من البناء الفوقي الموجه بقوى البناء التحتي على تعبير "جولدنر" "Gouldner" بمعنى انها تلي التغيير المادي، ويعارض فيبر الفكر الماركسي مؤكدا على ان القيم والاتجاهات السيكولوجية هي أساس التطور الاقتصادي، مبينا ان الرأسمالية نشأت نتيجة للتغيرات السيكولوجية القيمية التي احدثتها العقيدة البروتستانتية والتي تطابقت روحها مع روح الرأسمالية، وقد بين فيبر من خلال الدراسات الإحصائية ان هناك علاقة واضحة بين الديانة البروتستانتية والبناء الطبقي خلص منها الى ان روح العقيدة البروتستانتية هي التي أدت الى نمو الرأسمالية الصناعية الغربية لأنها تحث على التحرر الديني الذي يترتب عنه تحرر اقتصادي يدعو الى التخلص من الأساليب التقليدية.

وهو يرى من ذلك ان روح الرأسمالية الغربية الحديثة قد تشكلت من خلال قيم محددة وفضائل مستمدة من العقيدة البروتستانتية مثل (الاقتصاد في الانفاق، ضبط النفس، الابتكار، التجديد، سيادة البيروقراطية...الخ) مما يعني ان روح الرأسمالية قد وجدت قبل تشكل الرأسمالية الغربية[2].

وعليه فان فيبر يعتبر ان السبيل الى التنمية الاجتماعية من خلال اكتساب الخصائص التي تتميز بها الرأسمالية الغربية الحديثة والتي استمدتها من العقيدة البروتستانتية والتي صاغها في نموذجه المثالي مناديا بالتخلي عما سواها، مغفلا ان النموذج المثالي هو أداة تحليلية معيارية افتراضية تمكن من عقد المقارنة بين النموذج التصوري والواقع، ولا ضرورة لها حين تعرض المسائل في الواقع بطريقة تمكن من الوصول الى التعميمات بسهولة، كما ان الشواهد التاريخية تشير الى نشوء الرأسمالية قبل ظهور البروتستانتية، ليس ذلك فحسب بل إن هذا السلوك الأخلاقي ليس حكرا على البروتستانتية وحدها فان هناك العديد من الديانات السماوية بل وحتى العقائد الوضعية تنادي بما تنادي به البروتستانتية، كما وانه وجدت مجتمعات أحرزت تقدما اقتصاديا دون تبني نزعة دينية معينة، ويلاحظ ان فيبر اغفل عوامل كثيرة تلعب دورا في تحديد معالم التنمية عموما والتنمية الاجتماعية بشكل خاص كالاستعمار والامبريالية والتجارة والتقدم التكنلوجي...الخ، دون اعتماد عامل احادي ديني فقط. غير ان نموذج فيبر المثالي قد افاد في القاء الضوء على الدور الذي تلعبه القيم الروحية في التنمية[3].

---

[1] علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة، مرجع سبق ذكره، ص.ص70–72.

[2] علي غربي وآخرون، المرجع سابق، ص86.

[3] الصديق وجدان التيجاني، صالح حسن محمد، التنمية الاجتماعية – المنظور الوضعي والمفهوم الإسلامي: دراسة حالة لدور ديوان الزكاة في التنمية الاجتماعية في السودان، مذكرة دكتوراه، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، السودان، 2007، ص36.

II–2– مدرسة التبعية (Karl Max)

لا تمثل الماركسية الكلاسيكية في مجموعها نظرية متكاملة في التنمية، الا انها تتضمن بعض عناصر هذه النظرية بمعالجتها لظهور المجتمع الرأسمالي (الحديث) من خلال النظام الاقطاعي (التقليدي) والذي يمثل نموذجا لعملية التنمية، وقد حاول ماركس في مؤلفه (راس المال) تتبع هذه العملية منذ نشأتها، وتحوي الماركسية عنصرين فاعلين في احداث التنمية الاجتماعية هما: نمو التكنلوجيا (قوى الإنتاج) والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية (علاقات الإنتاج)، بحيث يقابل كل مرحلة من مراحل تطور القوى المنتجة أسلوب معين في الإنتاج ونسق محدد تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية[1]، وقد أوضح ماركس انه خلال المرحلة المتقدمة من النمو الرأسمالي يصبح المجتمع اكثر تقدما وتحديثا في الوقت الذي يشهد فيه صراعا طبقيا متزايدا حادا بين البورجوازية والبروليتاريا ينتهي بثورة تحدث تغيرات جذرية في النظم والاقتصاد وأساليب الحياة والثقافة والأفكار والقيم[2]، عليه فان التطور يكون ثوريا عندما تتحد العناصر لتقضي على النظام القديم لتشيد نظامها الجديد[3].

وتتضمن معالجة ماركس لمرحلة المجتمع الاشتراكي والشيوعي إشارات عديدة لعملية التنمية الاجتماعية، فبعد ثورة البلوريتاريا ينقلب نظام الحكم البورجوازي وتصبح ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعية، وعليه فان الرأسمالية المتمثلة في الاستغلال العمل من اجل تراكم راس المال ستختفي ليحل محلها نظام يقوم على الإنتاج من اجل اشباع الحاجات الاجتماعية، فيسعى نتيجة لذلك افراد المجتمع الذين حققوا انسانيتهم تحقيقا كاملا (هذا على افتراض صور ماركس) الى أداء اشكال عديدة من النشاط الإنتاجي لا على أساس الخضوع لضغط الضرورة والحاجة كما كان في السابق، بل باعتبارها وسيلة للتعبير الذاتي التلقائي، وذلك لاعتقاد ماركس بانه حين تتغير العلاقات الاجتماعية التي تجعل الفرد اسيرا لها فلا بد ان يطرأ تغييرا جذريا على ذاته وانسانيته، فيأسس حياة إنتاجية إنسانية لا يكون فيها الفرد منتجا حرا فقط وانما منتجا مشتركا مع الاخرين[4]، ولم يكتفي ماركس بتعميم هذه النظرية على التاريخ الأوروبي بل امتد الامر عالميا باعتبار انها عملية تاريخية ستسود من خلال انتشار الثقافة البورجوازية.[5]

ولقد لخص سيمون تشوداك "Simon Shodak" النظرية الماركسية للنمو في الجوانب التالية:

– يوصف النمو في النظرية الماركسية بانه عملية نضج خطي احادي مستمر، أي انه مكون من تحولات متعاقبة (أحادية العامل) تسير بصورة مغزلية في اتجاه واحد قدما للأمام، انطلاقا من مراحل مادية وتنظيمية دنيا تؤدي الى مراحل أرقي، فهو إذا حل للتناقضات عن طريق التغييرات الثورية، التي تنتج صورا جديدة وراقية في تنظيم المادة والبنيان المجتمعي، مما ينتج عنه تحويل الكم الى كيف جديد.

– ان التاريخ البشري لدى الماركسية يتكون من اندفاع ثوري لتحسين أسلوب الإنتاج فهو عملية تطورية تتخلله عملية ثورية، ترتفع بالبنيان الاجتماعي وتطوره الى مرحلة أرقي لإيصال الانسان لحد الكمال الذي يعتقد بانه يتحقق في المجتمع الشيوعي.

– يعني النمو اتساعا في الإنتاج مستمرا، ينتج من زيادة تطبيق العقلانية او المعرفة العلمية، يؤدي الى ما اسماه كارل مانهايم بـ (الترشيد المادي للعدالة الاجتماعية).

---

[1] السيد الحسيني، اجتماعيات التنمية، النظرية والمشكلات، القاهرة، منشورات جامعة عين شمس، 1993، ص29

[2] بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص345.

[3] السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، مطلع سجل العرب، ط1، 1980، ص27

[4] Bottomore, T.B. Karl max : Selected Writing in Socoilogy and Social Philosophy. Penguin Book. 1971. P: 249-251

[5] Chilcote, Ronald. H. Theories of Devolopment and Underdevelopment, London, West view press, 1984, P, 15.

– ان النمو في النظرية الماركسية يمكن دفعه وتسريعه او العكس، وذلك عن طريق الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصة نوعية ملكية وسائل الإنتاج والنضال الطبقي الذي تولده.

– للنمو مرحلة أخيرة او نهائية في النظرية الماركسية وذلك عند الوصول للمرحلة الشيوعية حيث تختفي الصراعات والتناقضات السابقة وتزول السلطة الحاكمة وأجهزتها ويصبح المجتمع بلا دولة. حينئذ ينتهي النمو الى ركود قائم على اتخاذ القرار العقلاني وعلى مراعاة المصلحة الاجتماعية ويصل في هذه الحالة الى خاتمته الساكنة ويتوقف قانون الديالكتيك عن العمل وتنتهي الثورة[1].

III– ركائز ومتطلبات التنمية الاجتماعية

III–1– ركائز التنمية الاجتماعية

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في مارس 1995، اعتمدت الحكومات اعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية وبرامج العمل لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وحددت القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، كأهداف ذات أولوية قصوى لتحقيق مجتمعات آمنة ومستقرة وعادلة، حيث تعتبر هذه الالتزامات الثلاث بمثابة ركائز للتنمية الاجتماعية مستندة على مبادئ الانصاف والمساواة، بل تعتبر صميم أي نهج انمائي يكون محوره الناس، والشكل أدناه يوضح بجلاء الركائز الثلاث التي تعتمد عليها التنمية الاجتماعية.

الشكل (2–1) يمثل ركائز التنمية الاجتماعية مستندة لمبادئ الانصاف والمساواة والتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

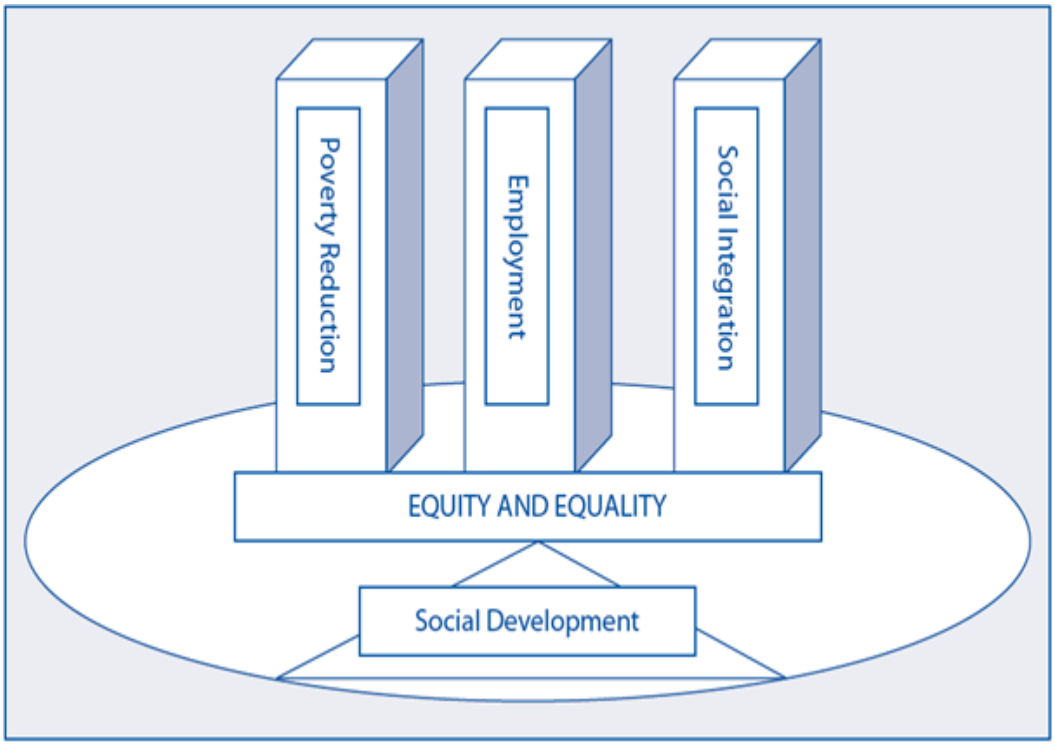

Source : Department of Economic and Social Affairs (United Nations), The Inequality Predicament, Report on the World Situation, 2005, P 13.

[1] الصديق وجدان التيجاني، صالح حسن محمد، التنمية الاجتماعية – المنظور الوضعي والمفهوم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص30.

طبعا دون إغفال باقي التزامات الأخرى التي تكمل وتتقاطع مع هذه الركائز، وذلك قصد اتاحة حصول الافراد على الموارد والفرص بغض النظر عن ظروفهم، لكن العالم اليوم بعيد عن المساواة كما يدل ذلك اتساع الفجوات الفاصلة بين الأغنياء والفقراء، فهذه الفجوات ليست موجودة من حيث الدخل والأصول فحسب، بل أيضا من حيث نوعية التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، ومن حيث حماية حقوق الانسان وسبل الوصول الى مناصب السلطة والتمثيل السياسي[1]، وتكمن في صلب إعلان كوبنهاجن الالتزامات العشرة بتحقيق التنمية الاجتماعية التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة، والتي تجسد التحرك العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي وهذه الالتزامات هي كالتالي[2]:

الالتزام الأول: تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية: "نلتزم بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية"

الالتزام الثاني: القضاء على الفقر: "نلتزم بهدف القضاء على الفقر في العالم، باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي، باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية"

الالتزام الثالث: دعم تحقيق العمالة الكاملة: "نلتزم بتعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، وبتمكين جميع الناس رجالا ونساء من الحصول على سبل العيش المأمونة والمستدامة من خلال العمالة والعمل المنتجين والمختارين بحرية"

الالتزام الرابع: تحقيق الاندماج الاجتماعي: "نلتزم بالعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك بتشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الانسان وحمايتها، وعلى عدم التمييز، والتسامح، واحترام التنوع، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والامن، ومشاركة كل المحرومين والمستضعفين، جماعات وافرادا".

الالتزام الخامس: تحقيق المساواة والانصاف بين الرجل والمرأة: "نلتزم بتشجيع الاحترام الكامل لكرامة الانسان وبتحقيق المساواة والانصاف بين المرأة والرجل، وبالاعتراف بمشاركة المرأة وبأدوارها القيادية في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التنمية، وتعزيز هذه المشاركة وهذه الأدوار".

الالتزام السادس: بلوغ هدف توفير فرص حصول الجميع بشكل منصف على تعليم جيد النوعية وعلى الرعاية الصحية الأولية: "نلتزم بتعزيز وبلوغ اهداف توفير فرص حصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة، والتمتع بأقصى درجة ممكنة من الصحة البدنية والعقلية، وفرص حصول الجميع على خدمات الرعية الصحية الأولية، باذلين في ذلك جهودا خاصة لتصحيح أوجه اللامساواة المتصلة بالأوضاع الاجتماعية، وبدون أي تمييز على أساس العرق او الأصل القومي او الجنس او السن او العجز؛ كما نلتزم باحترام وتعزيز ثقافتنا المشتركة والخاصة؛ والسعي الى تعزيز دور الثقافة في التنمية؛ وصيانة الأسس الرئيسية للتنمية المستدامة التي محورها الانسان؛ والمساهمة في التنمية الكاملة للموارد البشرية وفي التنمية الاجتماعية، والغرض من هذه الأنشطة هو القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتشجيع الاندماج الاجتماعي".

الالتزام السابع: التعجيل بتحقيق التنمية في افريقيا وفي اقل البلدان نموا: "نلتزم بإسراع خطى تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في افريقيا وفي اقل البلدان نموا".

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 60، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، 2005، ص22.

[2] Department of Economic and Social Affairs (United Nations), The Inequality Predicament, Report on the World Situation, 2005, P.P, 141-142.

الالتزام الثامن: كفالة تضمين برامج التكيف الهيكلي أهدافا للتنمية الاجتماعية: "نلتزم بضمان ان يشمل ما تتم الموافقة عليه من برامج للتكيف الهيكلي أهدافا للتنمية الاجتماعية، ولا سيما اهداف القضاء على الفقر، والعمل على توفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي".

الالتزام التاسع: زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية كبيرة و/او استخدامها على نحو أكثر كفاءة: "نلتزم بزيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية زيادة كبيرة و/او باستخدامها على نحو أكثر كفاءة من اجل تحقيق اهداف مؤتمر القمة عن طريق العمل الوطني والتعاون الدولي والإقليمي".

الالتزام العاشر: الترويج لإطار محسن ومعزز للتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي تحقيقا للتنمية الاجتماعية: "نلتزم بتحسين وتعزيز إطار التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من اجل التنمية الاجتماعية، بروح التشارك، عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف".

III-2- متطلبات التنمية الاجتماعية

- **الشمولية:** وهي النظرة الكلية المتكاملة لقضايا المجتمع بأشكالها المتعددة الاقتصادية والثقافية والسياسية في حركتها وسكونها.
- **التخطيط:** يمثل التخطيط اهم العناصر الاساسية للتنمية الاجتماعية ووجهة القيادة التي تمثلها، ويستند التخطيط على مبدا الموازنة بين الموارد من جانب والحاجات الاجتماعية من جانب اخر.
- **الشعبية:** بما ان اهداف التنمية الاجتماعية نابعة أساسا من الاختيار الشعبي لها فهي موجهة لخدمة وتحقيق آمال الشعب، لذا فعلى السكان أنفسهم ان يسهموا في بحث مشكلاتها وتحديد أهدافها ووسائلها، وان تتاح لهم اقصى حد من العمالة الكاملة المنتجة لتحقيق أهدافها والإفادة العادلة من مكاسبها.
- **السياسات ذات الأهداف:** وهي العمليات الناتجة عن النشاط الإنساني تهتم بالصالح العام، اما الأهداف التي ترمي تحقيقها هذه السياسات فهي تحدد بناءا على متطلبات المجتمع وقيمة العليا، والتي تتحقق عن طريق المشاركة الشعبية.
- **الديمقراطية:** تعني الديمقراطية بأوسع معانيها طريقة للحياة في المجتمع، والتي عن طريقها يعتقد كل فرد بانه يتحصل على نفس فرص الاخرين في ممارسة الحياة الاجتماعية.
- **الأيديولوجية:** تتعدد معاني الأيديولوجية، بل يوجد صعوبة في تحديد مدلولها اذ يغلب عليها الصفة المعيارية، ومع هذا فعلماء الاجتماع يرونها حالة خاصة لظاهرة المعتقدات العامة من الصعب تمييزها عن الحالات الأخرى،[1] ولا يمكن تصور التنمية تتبع من فراغ، وبالتالي فان لكل تنمية أيديولوجية، فهي تشكل الإطار الأساسي الذي يحدد اهداف التنمية في المجتمع، وهي عادة ما تستمد من خلال المنظور التاريخي، أي تاريخ الامة بمختلف ابعادها الإنسانية[2].

IV- اتجاهات التنمية الاجتماعية

اختلف المهتمون بقضايا التنمية في تصنيفهم لاتجاهاتها، فهناك من صنفها تبعا للأنظمة السياسية الحاكمة والأيديولوجية القائمة في لمجتمعات (الاتجاه الرأسمالي، الاشتراكي، الاجتماعي)، وآخرون تبعا لمعايير اجتماعية مختلفة مثل (التطوري الحديث، السيكولوجي للتنمية، التكامل والتوازن للتنمية الاجتماعية بالإضافة الى الاتجاه النموذجي، الانتشار الثقافي، التحليلي).

---

[1] زبودون. وف. بوربكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائر، ط1، 1986، ص850

[2] مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1930-1962) مدخل جديد لدراسة المجتمعات السائرة في طريق النمو، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص.ص 68-70.

IV–1– الاتجاه التطوري الحديث

يميل أصحاب هذا الاتجاه الى تجنب ربط التاريخ بأهداف معينة حتمية مرغوب فيها، في محاولة لتقديم ضمان للاستقراء في مواقف تتسم بتغيرات سريعة واضحة تؤدي الى تفكك وصراعات مختلفة فضلا عن ان هذه النظريات التطورية الحديثة تحاول توسيع نطاق اهتمامها لتشمل التاريخ الإنساني بأكمله، ومن أبرز هذا الاتجاه بارسونز، بيلياه Beliah، روستو Rostow.

قدم روستو Rostow نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية، وقد أشار فيها الى ان المجتمعات الإنسانية تمر بخمس مراحل من التطور وهي:

- ✓ **مرحلة المجتمع التقليدي:** يقوم فيها الإنتاج على العلوم والفنون القديمة، وهيمنة الطابع الزراعي المرتبط بالإقطاع، وانخفاض متوسط دخل الفرد
- ✓ **مرحلة التهيؤ الى لانطلاق**

وهنا لابد من توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية، وفيها يشهد المجتمع عدة أمور منها انتشار التعليم بين طبقات محدودة من المجتمع، وظهور مجموعة ن افراد المجتمع يتصفون بروح الاقدام، كما تتميز هذه المرحلة بظهور البنوك والمؤسسات وزيادة حجم التجارة الداخلية والخارجية. الا ان هذا النشاط يكون بطيئا نتيجة سيادة الروح التعليمية القديمة وانتشار القيم والنظم المعوقة. اما الشروط التي اعتبرها روستو لازمة للانطلاق، فهي تغير اتجاهات الأفراد نحو الانجاب، وزيادة النشاط الاقتصادي ذات الطابع العام، ونمو معايير الافراد طبقا لأعمالهم وانجازهم وليس لانتمائهم وطبقاتهم[1].

- ✓ **مرحلة الانطلاق:** يتواجد في هذه المرحلة دافع قوي يأخذ شكل الثورة السياسية، فيؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم.
- ✓ **مرحلة النضج:** وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وتمكن الاقتصاد الوطني من تثبيت اقدامه في المجال الدولي، وتحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتنخفض نسبة العاملين بالزراعة وتنتقل إدارة المشروعات والمصانع من ايدي أصحابها بعد ان كونوا ثرواتهم الى ايدي مديرين اكفاء، وتغير تطلعات الاراد واتجاهاتهم ونظرتهم الى الأمور.
- ✓ **مرحلة الاستهلاك والتوفير:** حيث يرتفع متوسط دخل الفرد، وتزداد نسبة سكان المناطق الحضرية زيادة هائلة، ويتجه نحو الرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي. وتتميز هذه المرحلة بثلاثة أمور مهمة:
  - اتساع القوة الخارجية للدولة.
  - تخصيص اعتمادات عسكرية هائلة.
  - تحقيق اهداف إنسانية بفرض ضرائب لتذويب الفوارق بين الطبقات والتوسع في مستويات الاستهلاك[2].

IV–2– الاتجاه السيكولوجي للتنمية

ويرتبط هذا الاتجاه بمدى تغيير افراد المجتمع في قيمهم وسلوكهم، وذلك بإطلاق الطموح والرغبة العارمة في الإنجاز need of acheavement، واهم رواد هذا الاتجاه ماكليلاند Machheland وهيجن Higgin، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أهمية دراسة التنمية الاقتصادية والتغير في الخصائص السيكولوجية للأفراد، والقضية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي ان درجة الواقعية الفردية او الدافع الى الإنجاز هو الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وقد اتفق كل من ماكليلاند وهيجن على ان الشخصية

[1] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية –المفاهيم والقضايا–، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية –المفاهيم والقضايا–، مرجع سبق ذكره، ص.ص64-65.

الإبداعية تتميز بتوافر الحاجة الشديدة الى الإنجاز والقوة والاستغلال والنظام و الانتظام، وقد ذهب ليرنر الى ضرورة إيجاد حكومات ديمقراطية على النمط الغربي كمطلب ضروري من متطلبات التنمية في الدول النامية[1].

IV–3– اتجاه نظرية التكامل والتوازن للتنمية الاجتماعية

وتقوم هذه النظرية على النظرة الشمولية والكلية، على أساس ان المجتمعات الإنسانية تتألف من نظم مترابطة، وعلى الرغم من صعوبة تحقيق التكامل التام، الا ان النظم الاجتماعية في حالة دائمة من التوازن الدينامي Dynamic equalibrium، فالعناصر في كل جزء من أجزاء المجتمع تميل بطبيعتها نحو التوازن، فاذا اتجه احد هذه العناصر الى اللاتوازن في حدود معينة فان المجتمع ما يلبث ان يعمل على إعادة التوازن من جديد، ومن الضروري ان يتسم هذا التوازن بالدينامية فالزيادة السكانية مثلا تعني زيادة الطلب في الإسكان، والنظم الاجتماعية والتربوية، وفي الوظائف...الخ.

ويؤكد بيجل وبارسونز على انه كلما كانت الحاجة الوظيفية لنسق ما يحتاج الى تجديد، زاد تقبل أعضاء النسق لهذا التجديد[2].

كما يمكن ذكر اتجاهات أخرى للتنمية الاجتماعية وهي:

❖ **الاتجاه النموذجي**

ويقوم هذا الاتجاه على أساس دراسة تحليلية لمشكلات التغير والتنمية بما فيها القيم والتراكيب الاجتماعية والنظم الاجتماعية، والمراحل التي مر بها المجتمع وجوانب القوة والضعف بهدف وضع نموذج مثالي لتنمية المجتمع[3].

ويضع علماء الاجتماع نموذجين للمجتمعات الإنسانية، نموذج متقدم ونموذج متخلف، فأما النموذج المتقدم فتتسم فيه المؤسسات والعلاقات الاجتماعية فيه بالعمومية Universalism والحيادية Subdjective Neutrality، وأما النموذج الثاني فيتصف بالخصوصية والذاتية والانتشارية، وبالتالي انطلاقا من هذا التقسيم تصبح عملية التنمية مرتبطة بالخطط والجهود والمشروعات التي تساعد على التحول من نمط التخلف الى نمط التقدم. فحينما ينجح المجتمع في تقليص سمات الخصوصية في مؤسساته وعلاقاته الاجتماعية (العلاقات المستندة الى القرابة او التبعية او المحسوبية)، وتوسع رقعة العمومية أي تلك المستندة (الى حكم القانون والقواعد واللوائح والاسس الموضوعية)، فإنه يكون على الطريق التنموي الصحيح[4].

ومن رواد هذا الاتجاه "تالكوت بارسونز" "Talcott Parsons" وقد تعرض هذا التجاه للكثير من النقد، حيث يشكك بصدق وصحة المؤشرات الكمية التي يعتمد عليها في تحديد تخلف او تقدم المجتمعات حيث دخل الفرد ونسبة لسكان، درجة التعليم، النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية، عدد الأطباء والمستشفيات. حيث يرى البعض ان دخل الفرد في الكويت اعلى منه في الولايات المتحدة الامريكية، كما ان لدى الفلبين نسبة تعليم اعلى منها في الولايات المتحدة، كما ان كوبا وسوريا لديهم معدل تحضر اعلى من الاتحاد السوفيتي، إلا ان أصحاب هذا النقد قد أخطأوا حيث لا يمكن اخذ كل مؤشر بمفرده فالمجتمع المتحضر هو المجتمع الذي تتوافر فيه أكثر من مؤشر للتنمية[5].

---

[1] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية –المفاهيم والقضايا–، مرجع سبق ذكره، ص.ص72–73.

[2] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية –المفاهيم والقضايا–، مرجع سبق ذكره، ص75.

[3] حمودة مسعد الفاروق، الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص128.

[4] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية –المفاهيم والقضايا–، مرجع سبق ذكره، ص66.

[5] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية –المفاهيم والقضايا–، مرجع سبق ذكره، ص68.

❖ **الاتجاه الانتشاري**

يتخذ هذا الاتجاه التثقيف أساسا للتنمية الاجتماعية، ويقوم على الانتقال الحضاري المتقدم من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة. ويتم الانتشار الثقافي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يبدا الانتشار الثقافي من داخل الدولة المتقدمة، حيث يبدا الانتقال من العاصمة الى المجتمعات المحلية (الريفية) داخل نفس المجتمع المتقدم (المدينة تغذي القرية).

المرحلة الثانية: تتم عن طريق انتقال الثقافة من المجتمع المتقدم الى المجتمعات المختلفة.

ويمكن ان نجدد العناصر الأساسية لعملية الانتشار الثقافي في انها تشمل العلم والمعرفة، والفن والمهارة وراس المال، والتكنولوجيا، والنظم الاجتماعية والإدارية، وأساليب القيادة. واهم هذه العناصر:

1- **راس المال**: حيث ان الدول المتخلفة بحاجة الى راس المال، الذي تقوم الدول المتقدمة بدورها بنقل الفائض من الأموال لديها لاستثماره في الدول المتخلفة الامر الذي يتبعه السيطرة والتبعية.

2- **التكنلوجيا**: والمشكلة الخطيرة في موضوع التكنلوجيا ان الدول المتقدمة تستخدم التكنلوجيا الحديثة لممارسة السيطرة والتحكم في الدول المتخلفة.

وينظر أصحاب هذا الاتجاه الى التنمية كشكل من اشكال التغير الاجتماعي، وهي نقل مقومات التقدم المادية واللامادية الى المجتمعات المتأخرة، بدءا من المعرفة العملية والتكنولوجية وراس المال والمهارات والقيم الغربية وذلك بقدر ما تتقبل الدول المتخلفة هذه المقومات. ومن اهم منظري هذا الاتجاه ولبرت مور Moor، ودانيال ليرنر Lerner، وكارل دوتش Deutsch[1].

وتتحدد الأفكار الأساسية للاتجاه الانتشاري، في ان على الدول المتخلفة ان تشهد عملية تثقيف إذا ما ارادت تحقيق التنمية، وان العناصر الثقافية تنتقل من عواصم الدول المتقدمة الى عواصم الدول المتخلفة، ومن ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية[2].

❖ **الاتجاه التحليلي**

ويستهدف هذا الاتجاه تحليل المجتمع لتحديد عوامل القوة والضعف التي تعوق او تساعد عملية التنمية، وهذه العملية تعتمد على المنطق والتجريد، وتتناول دراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للكشف عن نواحي القوة والضعف فيها، وبالتالي تدعم جوانب القوة وتعالج جوانب الضعف.

[1] حمودة مسعد الفاروق، الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص129-130.

[2] علي الكاشف، التنمية الاجتماعية –المفاهيم والقضايا–، مرجع سبق ذكره، ص79.

المبحث الثاني: عناصر واهداف التنمية الاجتماعية

سيتم التطرق خلال هذا المبحث الى الاتجاهات والعناصر الرئيسية للتنمية الاجتماعية، ثم إبراز الأهداف التي تعنى بها عملية التنمية الاجتماعية.

I – عناصر التنمية الاجتماعية

يمكن تحديد عناصر التنمية الاجتماعية في ثلاثة عناصر هي: تغيير بنائي، ودفعة قوية، واستراتيجية ملائمة، وتعتبر هذه العناصر الثلاثة مجتمعة ضرورية للتنمية الاجتماعية ولازمة لها، وبدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح.

I–1– التغير البنائي

ويقصد به ذلك النوع من التغير الذي يتطلب ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويستلزم هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

ويعرف جينز برج Ginsberg التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع، أي في حجمه وتركيب اجزائه، وشكل تنظيمه الاجتماعي، وعندما يحدث هذا التغير في المجتمع نرى افراده يمارسون أدوارا اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال فترة زمنية سابقة.[1]

ويفرق ريمنوند فيرث Raymond Firth تفرقة واضحة بين التغير التنظيمي Organizational Change وبين التغير البنائي، فالتغير التنظيمي في نظر فيرث لا يؤدي الى تغيير العلاقات الأساسية بين أعضاء المجتمع، او بين الجماعات التي تدخل في تكوين البناء الاجتماعي، بخلاف الحال بالنسبة للتغير البنائي الذي يقتضي ضرورة إحداث تغييرات في مختلف الظواهر والنظم السائدة في المجتمع.[2]

ويفرق "نيل سملزر" "Neil Smelser" بين التغير البنائي وبين غيره من أنواع التغيرات، فيرى ان أبسط أنواع التغيرات هو الذي يحدث في بناء اجتماعي معين عن طريق دوران المكافآت والجزاءات او تغيير مكانات الأفراد، وما يصحب ذلك من تغير أنماط التفاعلات والعلاقات المؤقتة التي تنشا بين الافراد دون ان تتغير العلاقات الأساسية او الجماعات المؤقتة التي تدخل في تكوين البناء الاجتماعي، ويطلق على هذا النوع اسم (العملية الاجتماعية) Social Process، والنوع الثاني من التغيرات هو الذي يحدث عن طريق تكرار العملية الاجتماعية، مثال ذلك التحرك الاجتماعي Social Mobicity والانتخابات السياسية، فالتحرك الاجتماعي يحدث عن طريق انتقال الافراد من مركز اجتماعي الى مركز اجتماعي آخر دون أن يصحب هذا الانتقال تغير في التركيب الطبقي، كذلك الحال بالنسبة للانتخابات السياسية إذ يترتب عليها توزيع جديد لمركز السلطة السياسية، وظهور أشخاص جدد في مواقع القيادة والتوجيه، غير أن ذلك لا يترتب عليه تغير في البنيان السياسي، والنوع الثالث للتغيير هو الذي يطلق عليه Smelser اسم (الانقسام او التعدد) Sagentation، وينشأ عن إضافة وحدات جديدة الى جانب الوحدات القائمة دون ان تختلف عنها اختلافا نوعيا، مثال ذلك الزيادة المستمرة في عدد الاسر نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان، او التوسع الافقي في انشاء المصانع نتيجة للزيادة المستمرة في طلب السلع، اما النوع الرابع والأخير فهو التغيير البنائي، وهو في راي

[1] Morris Ginsberg, Tge Idea of Progress, A Revolution, The Beacon Press, Boston, 1953, P.365.
[2] Raymond Firth, Elements of Social Organization, London, 1951, P.84.

Smelser التغير الأساسي الذي يحدث تحولا واسعا وعميقا في بناء المجتمع وظواهره وعلاقاته الاجتماعية السائدة، وهو لا يقتصر على نمط واحد من أنماط السلوك والنشاط والعلاقات الاجتماعية، وانما يشتمل على كل الأنماط السائدة في المجتمع[1].

I–2– الدفعة القوية

يرى "بول روزنشتاين" "Paul Rosenstein" انه يتوجب على المجتمعات النامية للخروج من مصيدة التخلف من حدوث دفعة قوية، وربما سلسلة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود، وهذه الدفعات القوية ضرورية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع، ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن، ويمكن ان تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الافراد، ويجعل التعليم اجباريا ومجانيا بقدر الإمكان وبتامين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات، يضاف الى ذلك ان التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية، فالخطط الاقتصادية تتطلب من خطة التعليم ان توفر لها القوى البشرية المدربة، وتعدها بالتدريب الملائم وبالقيم والاتجاهات الإنتاجية المناسبة[2].

ويذهب أنصار الفكرة في تقريبها للذهن الى الإشارة لعملية ارتفاع الطائرة من فوق الأرض. ذلك ان هناك حدا أدني من السرعة الأرضية ينبغي ان تتجاوزه الطائرة قبل ان يحملها الهواء، وينطبق الشيء نفسه على المجتمع المتخلف. ذلك ان هناك حدا أدني من الجهد الإنمائي ينبغي بذله قبل ان يتسنى التغلب على عوامل المقاومة التي يموج بها المجتمع المتخلف والانطلاق به بالتالي في معارج النمو الذاتي[3].

I–3– الاستراتيجية الملائمة

ويقصد بها الإطار العام او الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتي، وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف، ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداما صحيحا لا بد وان تكون هذه الوسائل موزعة وفقا لخطة حسنة الاعداد من شانها ان تمكن واضع التكتيك من ان يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالا كاملا.[4]

ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة ان تكون هناك خطط استراتيجية وأخرى تكتيكية تساعد على الحصول على أحسن النتائج، فالخطط الاستراتيجية تساعد على تعين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية، اما الخطط التكتيكية فإنها تنشأ لمواجهة المواقف العملية، والتصرف في هذه المواقف سواء أكانت متوقعة او متوقعة تصرفا سليما[5].

وينبغي ان تقوم استراتيجيات التنمية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق اهداف اجتماعية عادلة، وبحيث تسعى الى تحقيق مستوى اعلى من الرفاهية والرقي بالنسبة لكافة المواطنين، كما ينبغي أيضا ان تقوم استراتيجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية

---

[1] Neil Smelser, The Sociology of Economie Life, Foundations of Moderne Sociology Series, New Jersey, 1963, PP, 99-100.

[2] احمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي (الاتجاهات – الاستراتيجيات –نماذج الممارسة)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية (الأزاريطة)، 2000، ص.ص 50-52.

[3] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص111.

[4] محمود حسن، رعاية الاسرة، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص199.

[5] Beveridge, W. L, The art of Scienfic Investigation, London, 1953, P, 121.

الاقتصادية. ومن الضروري ان يكون واضحا للمخططين ان التنمية الاجتماعية لها وظيفتان اساسيتان تتصلان بالتنمية الاقتصادية: إحداهما التغير الاجتماعي للتنمية، والأخرى تنمية الموارد البشرية، ومن الممكن إعادة النظر في استراتيجيات التنمية في إطار هاتين الوظيفتين[1].

II– الأهداف العامة للتنمية الاجتماعية

تتعدد اهداف التنمية الاجتماعية وتختلف باختلاف المجالات او القطاعات او طبيعة المجتمع الذي تطبق فيه هل هو مجتمع نام ام مجتمع متقدم؟ أيضا هل برامج التنمية التي تطبق على مستوى المجتمع المحلي او على مستوى إقليم من الأقاليم او على المستوى الوطني؟ جميع ما تم ذكره يحدد اهداف التنمية الاجتماعية ويجعل المخططين الاجتماعيين وخبراء التنمية يركزون على محاور معينة دون أخرى بالإضافة الى ما سبق هناك اهداف عامة للتنمية الاجتماعية، تختلف من دولة لأخرى حسب ايديولوجيات وقيم المجتمعات.

وتتمثل الأهداف العامة للتنمية الاجتماعية كما تناولتها الكتب والمراجع العربية فيما يلي:

II–1– زيادة الدخل الوطني

تهدف التنمية الاجتماعية في الدول الفقيرة الى رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي وذلك لان الغرض الأساسي الذي يدفعها للقيام بعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشتها وزيادة معدلات السكان فيها.[2] اذ يعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية التي تعاني من الفقر وانخفاض مستوى افرادها، حيث يعطي الأولوية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي لان زيادته هي السبيل للخلاص من هذا الفقر في تلك الدول، وانخفاض مستوى المعيشة فيها واجتناب تفاقم المشكلة السكنية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة الا بزيادة الدخل الحقيقي التي تعاني منها الدول المتخلفة حاليا، وكلما توافرت أموال اكثر وكفاءات افضل امكن تحقيق نسبة اعلى من الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، والعكس اذا لم تتوفر هذه الكفاءات والنسبة العالية فإنها تنعكس وتكون نادرة وصغيرة نسبيا[3].

II–2– رفع مستوى المعيشة

تعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف المهمة التي تسعى اليها خطط التنمية الاجتماعية في الدول النامية، وذلك لأنه من المستحيل تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ومستوى ملائم من الصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى المعيشة للسكان، اذا فالتنمية الاجتماعية لا تقتصر على زيادة الدخل الوطني، حيث ان الزيادة في الدخل الوطني مع عدم التوزيع العادل للدخل وزيادة نسبة السكان بحيث تكون اكبر من نسبة الدخل الوطني، لا تؤدي الى زيادة متوسط دخل الفرد، بل بالعكس تماما حيث تؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة[4].

---

[1] United Nations Economic Bulletin for Asia and the Far East, Social Development Planning. Vol. XIC.N.2, Sep. 1963, P, 121.

[2] محمد سميرة كامل، التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية، رؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988، ص78.

[3] كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، دار الجامعية، بيروت، 1998، ص53.

[4] سعد بن مسفر القعيب، التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني، مرجع سبق ذكره، ص38.

II–3– تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة

ان التفاوت في توزيع الدخول والثروات يؤدي الى وجود فئات او طبقات تتحصل على دخل عال وتتمتع بالغنى المفرط وطبقات أخرى تحصل على نسبة ضئيلة جدا من الدخل والثروة وبالتالي تعاني من الفقر المذقع وقد يؤدي الى احداث اضطرابات شديدة في المجتمع، تعمل هذه الظاهرة الاجتماعية على تدني المستوى الصحي والمعيشي والتعليمي للطبقات الهشة، وهذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة يتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ولهذا فان هذا التفاوت في عملية التوزيع يؤدي الى هدر في الموارد الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تهدف التنمية الاجتماعية الى تقليل هذا التفاوت في الدخول والثروات[1].

II–4– إشباع الحاجات

تشكل تلبية حاجة الانسان إطارا لمجمل نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية ومن هنا يدخل الانسان في علاقات مع الأشخاص الموجودين معه ومع المحيط الاجتماعي وذلك تمهيدا لإشباع تلك الحاجات، وترى بعض الدراسات النفسية ان حاجة الافتقار الى الشيء ما إذا وجدت تحقق الاشباع والإنتاج والرضا للشخص، والحاجة من هذا المنظور امر ضروري لاستقرار الحياة نفسها[2].

كما ان الاحتياجات الاجتماعية اللازمة للإنسان كتكوين العلاقات السليمة مع غيره في المحيط الذي يعيش فيه ومع مجتمعه الذي تحكمه قوانينه وقيم ونظم بحيث يكون متوافقا مع تلك المؤسسات مثل التعليم والترويح والامتثال للمعايير والقيم الدينية والخلقية، وكذلك حق المواطن في ممارسة ما يؤمن به من قيم دينية وروحية واحترام كافة حقوقه التي نظمها الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الأمم المتحدة ووقعته دول العالم الثالث[3].

ومن هنا فان التنمية الاجتماعية تهدف لإشباع الحاجات وهي تسعى بذلك الى سعادة الانسان ورفاهيته جاعلة من ذلك الاشباع وسيلة للهدف الأسمى، وانه لا يمكن اشباع تلك الحاجات دون ان يكون هناك تغير بنائي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة، تختلف اختلافا نوعيا عن الدور والتنظيمات القائمة في المجتمع او أنماط العلاقات الاجتماعية[4].

تعتبر الأهداف الأربعة سابقة الذكر اهم اهداف التنمية الاجتماعية الا انه يمكن إضافة اهداف أخرى تسعى العملية التنموية الى تحقيقها في صورة:

– **اشتراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل وتنفيذ البرامج الرامية الى النهوض بهم، حيث** يعتبر هذا المبدأ هدفا ووسيلة في نفس الوقت أي ان مبدأ المشاركة مهم وضروري لعمليات التنمية الاجتماعية التي لا يمكن ان تحقق أهدافها في غياب مشاركة المجتمع لكافة خطوات ومراحل العمل، ذلك لان المجتمع من حقه ان يختار أهدافه ويحدد احتياجاته، وهو صاحب الرأي الأخير في تقييم برامج الخدمات وتحديد مدى الاستفادة منها، بالإضافة الى ان تنمية المجتمع بوصفها عملية لها بعد قيمي في المقام الأول فإنها لا يمكن ان تتم بمعزل عن المشاركة الإيجابية من قبل جماعات المجتمع وقياداته[5].

---

[1] محمد سميرة كامل، التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية، رؤية واقعية، مرجع سبق ذكره، ص78، 81.

[2] علي الهادي الحوات، اسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة، طرابلس، 1991، ص224.

[3] هشام مصطفى الجمل، دور البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص79.

[4] جلال البشير عبد السلام صاروخ، التعليم الفني وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، مجلة فكر وابداع، ابريل 2015، ص 300.

[5] جلال البشير عبد السلام صاروخ، التعليم الفني وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، المرجع السابق، ص 301.

- **العمل على تكامل المشروعات والخدمات، حيث** يعتبر هذا الهدف من الأهداف الاستراتيجية التي تعتمد عليها وتنطلق منها التنمية الاجتماعية وعملياتها، بحيث لا يمكن ان نفصل المشروعات الاقتصادية عن المشروعات الاجتماعية، التي أقيمت أساسا لحل مشكلات المجتمع وعلاجها، فالنظم الاجتماعية متصلة مع بعضها البعض، فان أي مشروع اقتصادي يحتاج الى جانب تمويله المالي والاقتصادي الى تهيئة اجتماعية واستعداد تلقائي لقبول ذلك المشروع الاجتماعي[1].

IV- مجالات التنمية الاجتماعية

يطول الحديث إذا حاولنا حصر مجالات التنمية الاجتماعية، خاصة وان هناك العديد من الخدمات والاعمال تدخل ضمن إطار التنمية، فهي تتناول الأنشطة الاجتماعية والسلوكية التي تبذل في المجتمع وتتصف بالشمول والتكامل بين الأهداف العامة وتوقيت تحقيقها. وعلى العموم تختلف مجالات التنمية الاجتماعية من حيث طبيعتها، ولكنها من حيث وظائفها متكاملة فيما بينها، وتشمل خدمات التعليم والصحة والإسكان والامن والعدالة، وخدمات الرعاية الاجتماعية وهي خدمات أساسية، وأخرى عامة تختص بعمليات اقرار وتنفيذ مشروعات التنمية مثل الكهرباء، المياه، الطرق وأماكن الترويح وهي تمثل دعامة لقيام خطة التنمية الاقتصادية.

IV-1- مجال التعليم

يرتبط التعليم بالتنمية الاجتماعية من حيث مساهمته في إزالة المعتقدات التقليدية والمعوقات الثقافية، يسهل احتكار وتحديد الاتجاهات العلمية الحديثة التي تساعد على الانتقال الى مستويات العصرية الحديثة.

النظام التعليمي يساهم مساهمة فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية في التعليم عن طريق المدارس والمؤسسات، هو الذي يقوم بتعريف الافراد منذ البداية لقيم وتطلعات المجتمع، ويمكن ان تحدد العلاقة بين التعليم والتنمية في أمور عدة منها ان التعليم يقوم بدور أساسي في تهيئة وسائل التفكير الموضوعي واكتشاف قدرات ومهارات الافراد وتنميتها، ويعد التعليم القوة المحركة لزيادة طموح وتطلعات الافراد والجماعات والوصول بهم الى اعلى المستويات الحضارية، كما يعتبر التعليم الركيزة الأساسية في احداث التنمية الاجتماعية السريعة عن طريق مساهمة المستوى الاقتصادي فلذلك اكد رجال الاقتصاد من أمثال "ادم سميث" و"مارشال" وغيرهم أهمية الموارد البشرية واعتبروا التعليم استثمارا بشريا قويا[2].

يتوقف بناء الأمم الحديثة على تنمية مواردها البشرية، فرغم ان اهمية دور راس المال، والموارد الطبيعية، وغيرها من العوامل الاقتصادية في تحفيز النمو الاقتصادي لا يختلف عليه اثنان، الا ان عنصر القوى البشرية يفوقهم أهمية، ذلك ان مصدر التغيير لا يوجد في الأنظمة والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد.

وإذا تمعنا النظر في نوع العلاقة الرابطة بين التعليم والتنمية فإننا سنجد ان الصلة بينهما قوية، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي، وتسيطر عليها قيم جامدة تعترض سبل التغيير، ولإزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على الانتقال بالمجتمعات التقليدية الى مستوى متقدم، فلابد من الاهتمام بمجال التعليم.

ويشير تقرير الأمم المتحدة الى ان التعليم يمكن ان يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة، فهو يساعد على اكتشاف وتنمية الافراد، ويهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الخلق والابتكار.

---

[1] جلال البشير عبد السلام صاروخ، التعليم الفني وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، المرجع السابق، ص 301

[2] فاروق محمد العادلي، دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر الجامعي، 1982، ص.ص، 40-42.

ومن ناحية أخرى يعمل التعليم على تحفيز الافراد الى تحقيق التقدم والرقي، ويجعل العقول والنفوس أكثر استعدادا لتقبل التغيير والرغبة فيه، فالإرادة الحرة الواعية الناتجة عن التعليم والتربية والتثقيف تعتبر الركيزة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في احداث التنمية بمفهومها الاجتماعي الواسع.

كما يعتبر التعليم ايضا واحدا من العوامل المحررة للأفراد والمجتمعات، اذ يعمل على زيادة طموح الافراد ويدفعهم الى الصعود الى السلم الاجتماعي ويساعد المجتمعات والفئات المحرومة من الحقوق الاجتماعية على الالتحام ببقية الجماعات الموجودة في المجتمع، والمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وكما يساعد ايضا على القضاء على مسالة التفاوت المكاني بين الريف والحضر بحيث يعمل التعليم على التحاق المناطق الريفية المتأخرة بالمناطق الحضرية التي سبقتها في مجال التقدم، وبالإضافة الى ما سبق ذكره فان التعليم يستخدم كوسيلة من وسائل النضال الوطني والسعي الى استثثار اهل البلد أنفسهم بإدارة شؤون مجتمعهم، ومن هذا المنطلق ارتبطت اهداف التعليم بمطالب الحركات الوطنية وما تعرضت له من مد وجزر في قارتي افريقيا واسيا، وما تزال هذه الوظيفة قائمة في المجتمعات التي لم تستكمل حلقات استقلالها السياسي[1].

والى جانب الوظيفة الاجتماعية للتعليم، فان له وظيفة أخرى اقتصادية، ومن هنا أصبح ينظر الى العملية التعليمية على انها نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية، ويتضح ذلك فيما كتبه "ادم سميث" عن أهمية التعليم في مواطن كثيرة من كتابه "ثروة الأمم"، فقد أشار الى ان القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر السكان او أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم "راس المال الثابت"، فيقول:" فاكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في اثناء تعليمه ودراسته او تدريبه، يكلف دائما نفقات حقيقية تعتبر راس مال ثابت يتحقق في شخصه، وهذه المواهب والقدرات وان كانت تعتبر جزءا من ثروة الشخص، الا انها في الوقت ذاته تشكل جزءا من ثروة الأمم التي ينتمي اليها الافراد"[2].

وعلى حسب رايه ان التعليم له أثر في تكوين المواطن الصالح، والعامل ذو الإنتاجية المرتفعة، والمنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع راس المال واستثماره، كل منها سيفيد الإنتاج، وعندئذ يستطيع المجتمع ككل ان يرقى بموارد الثروة التي في حوزته.

اما "الفريد مارشال" فقد نظر الى التعليم كنوع من الاستثمار البشري الرئيسي في العملية الإنتاجية، والتعليم في نظره سلعة اقتصادية لأنها متصلة بحاجات المجتمع عموما، وللقوى العاملة على وجه أخص[3].

IV-2- مجال الصحة

يعد المجال الصحي مجالا هاما من مجالات التنمية الاجتماعية باعتباره يؤدي الى صيانة وحماية الموارد البشرية التي تعتبر من اهم عوامل زيادة الإنتاج وتنميته، وتتمثل الخدمات الصحية التي توفرها الدولة في تنظيم الرعاية الطبية العامة والوقاية من الامراض المعدية واحتياطات الامن الصناعي[4].

هناك عدة تعاريف لمفهوم الصحة، منها ما أكد عليه دستور هيئة الصحة العالمية في كثير من فقراته حول حق المواطنين في الرعاية الصحية، ومثال عن ذلك: " ان التمتع بأعلى مراتب الصحة أحد الحقوق الرئيسية لكل انسان بغير ما تتميز بالنسبة لجنسه او دينه او عقيدته السياسية او حالته الاجتماعية والاقتصادية"[5].

---

[1] عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص35

[2] عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص35.

[3] عرفات عبد العزيز، الاتجاهات التربوية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة 1، القاهرة، 1977، ص366.

[4] فاروق محمد العادلي، دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[5] عبد الغني عبود، التربية ومشكلات المجتمع، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1980، ص136.

تعريف اخر: "حالة الاكتمال الجسمي والعقلي والرفاه الاجتماعي"[1]، وهناك تعريف اكثر واقعية وهو التعريف الذي يذهب الى القول بان الصحة هي "عبارة عن حالة التطابق مع المستويات الصحية المتفق عليها وعلى كيفية قياسها والتي تختلف باختلاف المجتمعات"[2]، لقد تقدمت الخدمات الصحية خلال المائة سنة الأخيرة بدرجة كبيرة، وقد اصبح لها قيمة عالية باعتبارها احدى المؤشرات الرئيسية المتقدمة للتنظيم الاجتماعي والحضري[3]، ولهذا نجد ان الدول تهدف الى توفير الخدمات الصحية لرعاياها لكي لا تجعل من هذه الخدمات بضاعة بأيدي المستغلين ولكي لا تسمح للنزاعات الشخصية بان تلعب دورها في عدم توزيع هذه الخدمات توزيعا عادلا ووضعها في الأماكن المطلوب وجودها فيها، ومن امثلة هذه الخدمات انشاء المستشفيات والمجمعات الصحية والمستشفيات ذات التخصصات المحددة كمستشفيات الامراض الصدرية والعقلية ومستشفيات الامراض المتوطنة[4]، ويتضح مما سبق ان تقديم الرعاية الصحية للأفراد امر لابد منه أي انه يعد حق طبيعي من حقوقهم، ذلك ان الانسان في واقع الامر هو الأصل في تقديم العمل والإنتاج وعليه فان مردود التنمية يجب ان يكون من نصيبه وان يجعل حقا من حقوقه لابد من منحه له، ومن هنا يتبين لنا وجود علاقة بين الصحة والتنمية الاجتماعية، وصحة الانسان تساعده على التمتع بمباهج الحياة من جهة أخرى، ويرى بعض الدارسين ان المستويات الصحية للأفراد تعتمد على عوامل رئيسية هي بيئة ومناخ المنطقة التي يوجد فيها ونوعية غذائهم، فضلا عن نسبة انتشار الامراض والاوبئة بينهم[5].

ولا بد من توفير البيانات والمعلومات عن الامراض الشائعة في المجتمع والوسائل الوقائية والعلاجية والتقليدية والحديثة، ونوعية التغذية ونشر الوعي الغذائي والاهتمام بالعوامل الاجتماعية المؤثرة ومنها النواحي الاقتصادية والقيم السائدة والعادات والتقاليد[6].

وقد تطرقت تقرير لجنة خبراء الصحة العالمية الى بعض الاعتبارات التي تتعلق بتقديم الخدمات الصحية وهي: [7]

1- الاهتمام بالخدمات الوقائية قبل الخدمات العلاجية.

2- العناية بالخدمات التي تؤثر على صحة أكبر عدد من الناس.

وعلى مر السنين تطورت الصحة كثيرا، فاليوم نحن نعرف كيفية التعامل مع كثير من الامراض التي تضر عددا كبيرا من الناس، كما تحسنت عملية الوصول الى الماء والصرف الصحي. ومن دون شك تطورت معارف ومصادر الصحة كثيرا أكثر من السابق. ولكن بالرغم من هذا التقدم، ما زال الانصاف في المجال الصحي غير مكتمل، فالطفل الذي يولد في السويد من المتوقع ان يعيش أكثر من 80 سنة، بينما إذا كانت الولادة في البرازيل، فمعدل عيش الطفل اقل من 72 سنة، اما في الهند فيهبط هذا المعدل الى 63 سنة، وفي ليسوتو سيعيش اقل من 50 سنة، وكل هذا إشارة الى عدم المساواة في الصحة بين الدول؛ فعلى سبيل المثال، فان عدد النساء المعرضات للموت اثناء الحمل او الولادة هو امرأة من كل 47600 في ايرلندا، وهو في أفغانستان واحدة من كل ثماني حوامل، ويظهر الاختلاف ليس بين الدول فقط انما داخل الدولة نفسها، ومن الأمثلة على ذلك، اذا كان هناك طفل مولود في منطقة كالتون في اسكتلندا فمعدل حياته بمقدار 28 سنة من طفل ولد في مدينة لينزي التي تبعد 13 كيلومترا عنها، كما ان

[1] United Nations, Social Change and Social Development Policy in America, New York, 1970, P.256.

[2] رمسيس عبد العليم جمعة، التخطيط الصحي لمجتمع الاشتراكية والتنمية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص11.

[3] Gallion, A.B. & Eisner, S.E., the Urban Pattem. D. van Nostr company, New York, 1975. P. 70.

[4] احمد الخشاب وآخرون، الطريق الصعب طريق التنمية، مكتب الوعي، القاهرة، 1968، ص211.

[5] حارث حازم أيوب، فراس عباس فاضل البياتي، انعكاسات تأخر اجراء التعدد السكاني في العراق على التنمية الاجتماعية – دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج12، ع1، جامعة الموصل، 2012، ص530.

[6] عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 374.

[7] مزدلفة حسين آدم، معوقات التنمية الاجتماعية في ولاية نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص35.

التعليم له دور في مستوى الصحة، ففي بوليفيا على سبيل المثال، فان الأطفال الذين تكون امهاتهم غير متعلمات معرضون للوفاة بنسبة 15% بعد عمر السنة، في حين ان كانت الام متعلمة فنسبة الوفاة بعد عمر السنة هي 0,4% وفي المملكة المتحدة نجد ان نسبة وفاة الشاب في الاحياء الفقيرة اعلى مرتين ونصف من الاحياء الأقل حرمانا.

إن قضية عدم المساواة في الوضع الصحي، هي نتيجة سياسات اجتماعية واقتصادية تحددها البيئة التي يولد الفرد وينمو ويعيش ويعمل فيها، فالتفاوت الصحي غير العادل يمكن تجنبه، وفي معظم الحالات، لا يرتبط هذا التفاوت بالنمو الاقتصادي مهم من اجل التنمية، ذلك ان عدم المساواة في توزيع الموارد في الاقتصاد الوطني يعمق التفاوت الصحي، ولقد اشارت منظمة الصحة العالمية الى ان بعض الدول النامية مثل كوبا وكوستاريكا وسيريلانكا، تمكنت من تحقيق مستويات جيدة من الصحة على الرغم من ضعف النمو الاقتصادي فيها، فمحاربة التفاوت الصحي مسالة عدالة اجتماعية وحقوق انسان.

ويتجلى الالتزام العالمي تجاه الصحة للجميع في الأهداف الإنمائية للألفية، وقد وعدت الحكومات بتحقيق ثمانية اهداف للحد من الفقر، ولكن هذا الجهد العالمي لن يكون ممكنا من دون المشاركة النشطة للمجتمع المدني، ومن دون معرفة الافراد حقوقهم والتزامات حكوماتهم، علما ان الصحة هي حق من حقوق الانسان وليست مجرد تطلع نحو الرفاه.

IV–3– مجال الإسكان

يشمل المفهوم العصري للإسكان، المسكن والجيرة واهل الحي والمرافق العامة والخدمات، أي تأمين الإقامة والحياة الطيبة داخل المسكن وما حوله، مما جعله مهما في تطوير الشعوب وتنميتها، وتخطيط المسكن يجب ان لا يتعارض مع القيم الاجتماعية لأفراد المجتمع اتجاهاتهم التي تؤدي تنظيم الاسرة والظروف الاجتماعية[1]، وتشير لجنة صحة المساكن التابعة للجمعية الصحية الامريكية الى ان السكن الملائم يشبع مجموع من الاحتياجات الفسيولوجية والسيكولوجية والصحية والاجتماعية إضافة الى ان هناك وثيقة بين المسكن المناسب وارتفاع معدل الكفاءة الإنتاجية، وبالرغم من أهمية المسكن للإنسان فان مشروعات الإسكان في اغلب المجتمعات النامية لم تلق عناية المسؤولين، ولإصلاح الأحوال السكنية يشير البعض الى ضرورة التخطيط العمراني وخاصة بالقرى، وذلك بوضع حد ادنى لمساحة المنزل الصالح للسكن، وتحديد مساحة الشوارع والميادين والمنتزهات، وتحديد مواقع الأسواق، والمخازن التجارية، وتحديد مواد البناء وتوفير المياه الصالحة للشرب، والمنافع الصحية والتخلص من الفضلات وتحديد هندسة المنزل التي تسمح للأفراد بالحركة وتهيئ لهم جوا من الاستقرار[2].

يمثل المسكن حاجة أساسية من حاجات الانسان، وجزءا أساسيا من حقوق الانسان، وقد أصبح مفهوم السكن في منظور التنمية المستدامة يتعدى معنى المأوى المادي او البناء الفيزيقي، ليتحول الى حق أساسي ينبغي ضمانه وفق شروط ملائمة للفرد كمصدر لتجديد طاقاته ونشاطه، فهو لا يقي الانسان من قسوة الطبيعة فحسب، وانما يهيئ له عالما خاصا يشعر فيه بالراحة والهدوء وتتوفر فيه الحرية والطمأنينة والاستقرار[3]، ويعرف "حسين رشوان" السكن بانه أحد الحاجات الأساسية للإنسان وعنصر هام يحدد نوع الحياة، فهو يقدم المأوى ويوفر مختلف الإمكانيات والتسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية الراحة، الطمأنينة

[1] عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] مزدلفة حسين آدم، معوقات التنمية الاجتماعية في ولاية نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3] داليا بن صويلح، السايسة الاجتماعية السكنية بالجزائر بين مقتضيات الواقع السوسيولوجي ومتطلبات التنمية الحضرية المستدامة، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، ع16، 2016، ص.ص 201–202.

والأمان، وهو كذلك يؤثر في صحة الفرد وبالتالي في انتاجيته، ويؤثر على حالته النفسية[1]، أما الموسوعة العربية فترى ان السكن لا يقوم في الفضاء، بل مجال معين من اجل الانطلاق لممارسة نشاطاته وتجديد طاقاته.[2]

ان الحق في السكن الملائم لا يمكن باي حال ان يعني حدا أدني يمكن من خلاله ضمان البقاء، بل هو شرط أساسي للحريات المختلفة بالانتماء لجماعة معينة وإقامة العلاقات بين افرادها في إطار مناسب من الخصوصية، ومساحة كافية، وامن مناسب، واضاءة وتهوية مناسبتين، وبنية تحتية أساسية كافية، وموقع مناسب فيما يتعلق بالعمل وبالمرافق الأساسية، كل ذلك بتكلفة معقولة، وقد حددت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعض جوانب هذا الحق التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار، والشكل الموالي يوضح أكثر.

الشكل رقم (2-2) يمثل جوانب الحق في السكن الملائم.

المصدر: داليا بن صويلح، مرجع سبق ذكره، ص.ص 208.

ان الحق في السكن المناسب هو حق في الحياة العائلية التي تضفي على الانسان صفة الكائن الاجتماعي، والخصوصية الفردية، لذلك فان الحق في السكن الملائم لا يمكن ان يخرج عن مسالة اشباع الحاجات الإنسانية الأساسية التي تشكل كلا مترابطا، وتتصف بالاتساع، التعدد والشمول، وذلك انطلاقا من الخدمات او الوظائف التي يوفرها السكن والتي يمكن تصنيفها الى ثلاثة اقسام رئيسية على النحو الآتي:

[1] حسين رشوان، مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2002، ص95.

[2] الصادق مزهود، ازمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، 1995، ص56.

الشكل رقم (2-3) الوظائف الأساسية للسكن الملائم

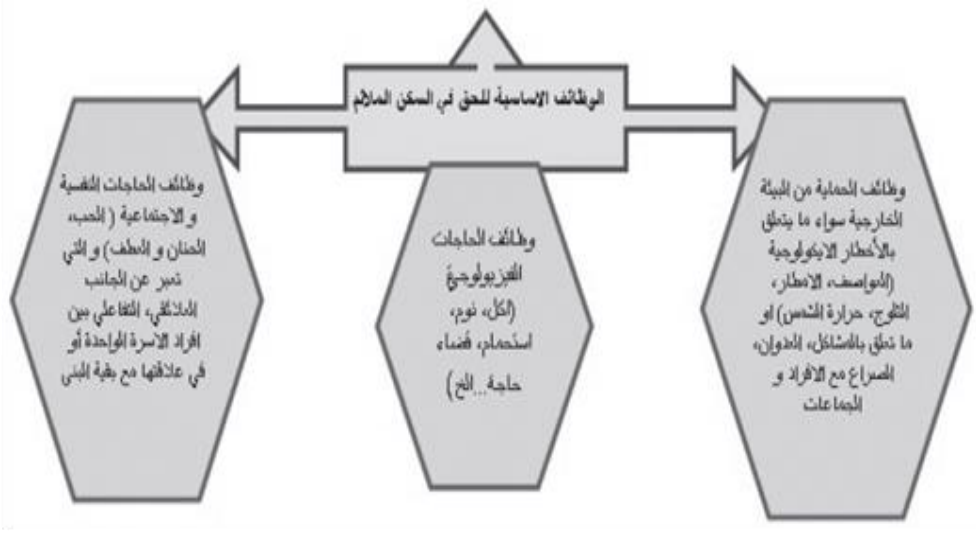

المصدر: داليا بن صويلح، نفس المرجع السابق، ص.ص 208.

إضافة الى مختلف هذه الوظائف التي يحققها السكن، فانه يتميز بخاصية مزدوجة البعد، فهو من جهة يمثل استثمارا مكلفا Un Investissement Coûteux يتطلب استثمار رؤوس أموال كبيرة لإنجازه، ومن جهة ثانية يمثل سلعة استهلاكية دائمة Un Bien de Consommation Durable لا يمكن الاستغناء عنها رغم تكلفتها المرتفعة[1].

IV-4- مجال الحماية الاجتماعية

يعد العمل الاجتماعي أحد الأدوات الرئيسية التي تقوم عليها التنمية الاجتماعية اذ يسهم هذا العمل في تغيير الواقع الاجتماعي وتمتين البنى الاقتصادية والسياسية ويسعى الى تعميق الجوانب الإنسانية لعملية التنمية[2]، ويقصد بخدمات الحماية الاجتماعية جميع المنشآت الاجتماعية والوسائل والتسهيلات الترفيهية التي ترتبط بتحسين ظروف الحياة المادية والعقلية والعاطفية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد وتتمثل في الخدمات (انشاء المراكز الصحية- توفير وسائل النقل والمواصلات- الخدمات الترويحية)[3]، ومن الملاحظ ان الدول النامية تعاني حقيقة من وجود نسبة عالية من الفئات التي تحتاج الى الحماية الاجتماعية، بسبب الفقر والمرض والجهل الذي تعاني منه معظم المجتمعات النامية[4].

1- القضاء على العوامل التي تؤدي الى الجريمة والانحراف.

2- القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة.

3- توفير خدمات الحماية الاجتماعية.

---

[1] Jean Peythieu : le financement de la construction de logement édition Sirey, Paris, 1991, P04.

[2] حارث حازم أيوب، فراس عباس فاضل البياتي، انعكاسات تأخر اجراء التعدد السكاني في العراق على التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص533.

[3] فاروق محمد العادلي، دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[4] مزدلفة حسين آدم، معوقات التنمية الاجتماعية في ولاية نهر النيل، مرجع سابق، ص40.

IV-5- مجال الخدمات العامة للتنمية (البنية التحتية)

وهي تلك الخدمات الرئيسية لإقامة وتنفيذ مشروعات التنمية مثل الكهرباء، المياه، الطرق وأماكن الترويح وهي تمثل دعامة لقيام خطة التنمية الاقتصادية

IV-5-1- مجال الكهرباء والغاز

يعتبر قطاع الكهرباء من اكثر القطاعات الحيوية التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث شدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002 على أهمية توفير فرص الحصول على الطاقة للتخفيف من الفقر، وعلى الرغم من احراز بعض التقدم منذ ذلك التاريخ ولا سيما بتحسين الحصول على الكهرباء لا يزال 2,4 بليون نسمة لا تتوفر لديهم خدمات الطاقة الحديثة ويعيش ربع سكان العالم تقريبا بدون كهرباء، وتعتمد نسبة 90% من الاسر المعيشية الريفية على مصادر الطاقة التقليدية من أجل الطبخ والتدفئة مع ما يرتبط بذلك من تلوث داخلي للهواء[1].

يعيش ثلث سكان البلدان النامية دون الحصول على الكهرباء على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا في بعض المناطق كما هو واضح في الشكل (2-4) والمتعلق بالحصول أفقر واغنى 40% من السكان على الكهرباء في بلدان مختارة[2]:

الشكل (2-4) يمثل حصول أفقر وأغنى 40% من الاسر المعيشية على الكهرباء في البلدان النامية

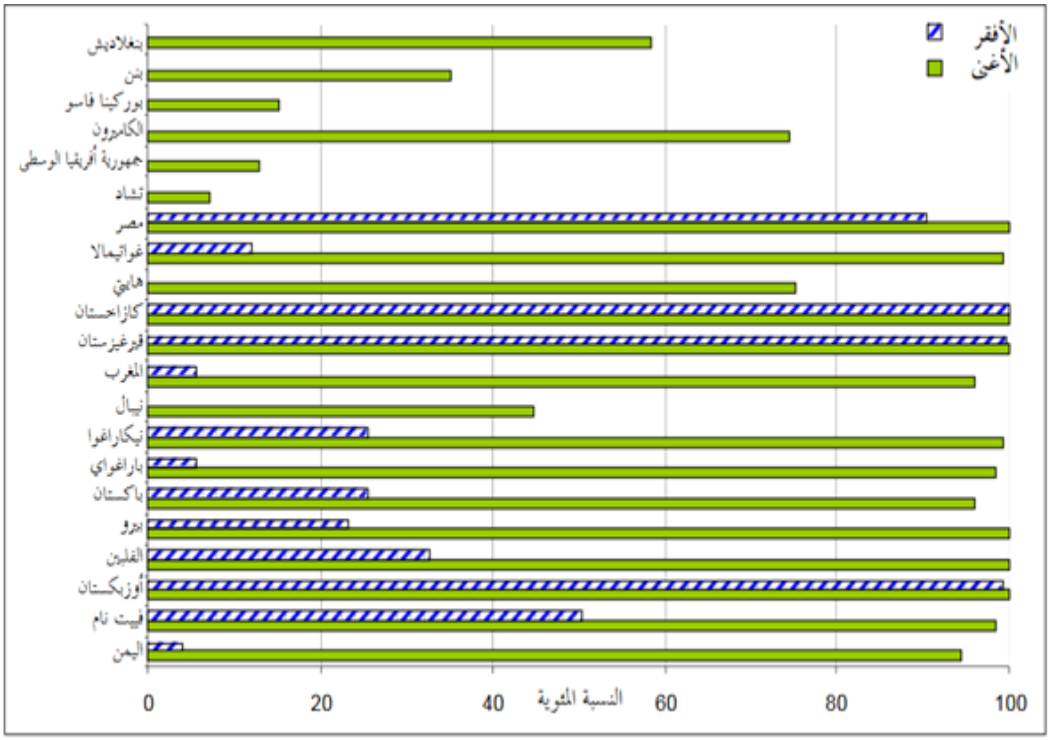

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، "تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ، الدورة الرابعة عشرة، ماي 2006، ص13.

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، "تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/ الغلاف الجوي وتغير المناخ، الدورة الرابعة عشرة، ماي 2006، ص2.

[2] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص12.

يوضح الشكل مدى التفاوت بين الأغنياء والفقراء في الحصول على خدمات الكهرباء، مما يجبر مثلا البلدان الافريقية جنوب الصحراء وبلدان جنوب آسيا على بذل المزيد من الجهود من أجل توسيع طاقة توليد الكهرباء، وتقدر الوكالة الدولية للطاقة في دراسة تقديرية بعنوان "World Energy Investment Outlook" سنة 2003 ان هناك 1,3 بليون شخص سيظلون محرومين من الحصول على خدمات الطاقة الحديثة في عام 2030 ما لم يتم انتهاج سياسات جديدة، وما لم يتم توفير استثمارات ضخمة جديدة[1].

IV-5-2- مجال المياه والصرف الصحي

من دون وجود امدادات مياه ولا قنوات الصرف الصحي وغيرها، لا يمكن ان يعمل قطاع الصناعة، ولا قطاع الخدمات، ولا يمكن للمجتمع القضاء على الفقر وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، فينبغي أن تكون الأولوية إذا للاستثمارات في قطاعات الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي[2].

IV-5-3- مشاريع الطرق وخدمات النقل

على الرغم من أهمية مشروعات البنية التحتية المختلفة من كهرباء وامدادات مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية الفقيرة، فان لمشروعات الطرق ووسائل النقل في هذه المناطق أهمية خاصة، إذ يمثل غياب الطرق وخدمات النقل أحد معوقات النشاط الزراعي الرئيسية في المناطق الريفية، حيث تزيد تكاليف الإنتاج ويصعب بيع المحاصيل والمنتوجات الزراعية ويؤخره، كما يؤدي عدم توافر الطرق وخدمات النقل الملائمة الى عدم التحاق الأطفال بالمراحل التعليمية المختلفة وصعوبة استمرارهم فيها، كما أوضحت عدة دراسات ان توفير شبكات آمنة للطرق وخدمات النقل، مع توافر المدارس، يؤدي الى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في المراحل التعليمية المختلفة، يمكن ان يؤدي أيضا تطوير البنية التحتية الى زيادة قيمة الدخول والأصول التي يمتلكها الفقراء؛ إذ قامت إحدى الدراسات بتقويم آثار تطوير خدمات الطرق والاتصالات في قيمة الأصول التي يمتلكها فقراء المزارعين في الريف، وخلصت الى ان تطوير شبكات الطرق والمواصلات في تلك المناطق يؤدي الى زيادة قيمة الأصول التي يمتلكها فقراء المزارعين مقاسة بصافي القيمة الحالية للأرباح الناتجة من انتاج المحاصيل الزراعية وبيعها[3].

لا تقتصر أهمية الاستثمار في البنى التحتية تجاه التنمية الاقتصادية فقط بل ينعكس ذلك أيضا على عدم المساواة في الدخل، فعندما يصل الناس الى الطرقات والكهرباء والاتصالات، يتمتع بفرصة أكبر لتحقيق مكاسب إضافية، وبالتالي فإن أصحاب الدخل الأكثر انخفاضا يحققون أرباحا أكبر مقارنة مع أصحاب الدخل المرتفع[4].

IV-5-4- الترويح

لم تعط معظم المجتمعات العناية الكافية لأمور الفراغ والترويح، وعلى الرغم من أهميتها المتزايدة في شحن وتحديد طاقات العمل والإنتاج عند الافراد والجماعات وأثرها في تنمية الشخصية وصقل سماتها الإيجابية وفعاليتها في تسلية المواطنين والترفيه عنهم

---

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص12.

[2] كمال امين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي – بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل-، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018، د.ص

[3] كمال امين الوصال، المرجع السابق، د.ص

[4] دايفد هال، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الانفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص50.

وإزالة شعور الملل والهبوط النفسي الذي ينتاب الكثير منهم نتيجة تعقد الحياة وازدياد مشكلاتها وتحول عملياتها الاجتماعية الى فعاليات روتينية تحكمها القوانين والأعراف والقيم الحضارية، ومشكلات الفراغ والترويح تتعلق بصورة ما بالزمن وكيفية تقسيمه والاستفادة منه[1].

[1] إحسان محمد الحسن، الفراغ ومشكلات استثماره، دار الطليعة، بيروت، 1987، ص9.

المبحث الثالث: علاقة التنمية الاجتماعية ببعض المفاهيم الاقتصادية

ترتبط التنمية الاجتماعية مع عدة مفاهيم اقتصادية متعددة، ولعل أهمها العلاقة التي تربطها مع قضايا المساواة، والفقر، والعدالة الاجتماعية، وعمليات التنمية الاقتصادية.

I– علاقة اللامساواة بالتنمية الاجتماعية

في سياق التنمية فإن كمية النمو الاقتصادي اي الزيادة البسيطة في الناتج المادي ما زال يمثل النقطة الاساسية التي ينبغي التركيز عليها، حيث اصبح اهم تحد يواجه العالم حاليا هو خفض اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والرفع من مستويات الرفاهية، وإعمالا لهذه الحقيقة، فإن اجراءات تحفيز النمو الاقتصادي المستدام يجب ان تكون مصحوبة بسياسات توزيعية عادلة لتصحيح اوجه اللامساواة ومعالجة الخلل الذي شوه عمليات التوزيع في الماضي[1]، وفي السياق نفسه طرح تقرير الامم المتحدة سنة 2005 عن الحالة الاجتماعية في العالم سؤالا جوهريا مفاده: هل يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية دون تركيز الاهتمام على عدم المساواة ؟، أضاف التقرير ان هذا السؤال لو طرح خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سنة 1990 لكانت الاجابة بـ "لا" ورفض قاطع، حيث يجب ان تكون مبادئ الانصاف والمساواة في جوهر أي نهج تنموي يكون محوره الناس، وهذا حسبما جاء في اعلان كوبنهاجن بشان التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ولكن العالم اليوم بعيد جدا عن المساواة كما يدل على ذلك اتساع الفجوات الفاصلة بين الاغنياء والفقراء، فهذه الفجوات ليست موجودة من حيث الدخل والأصول فحسب بل ايضا من حيث نوعية التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وكل ما يتعلق بحقوق الانسان الاساسية[2].

ويضيف تقرير الامم المتحدة سنة 2005 ان تجاهل حالة انعدام المساواة في السعي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية أمر محفوف بالمخاطر، كما ان الاقتصار في التركيز على النمو الاقتصادي وتوليد الدخل والثروة كإستراتيجية تنموية امر عديم الفعالية ولا جدوى منها، لان من شان ذلك ان يراكم الثروة والدخل لدى القلة ويزيد من حدة الفقر لدى الكثرة من الناس، وتتطلب معالجة انعدام المساواة بذل جهود لتحقيق توازن بين الكثير من القوى الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة والمتقابلة، لذى فالحاجة الى إجراء إصلاحات في العديد من المجالات المختلفة امر لا بد منه لزيادة الفرص المتاحة للفقراء والفئات المهمشة ولزيادة قدراتهم للمساهمة ايضا في تحفيز النمو والعمليات التنموية وبالتالي الحد من اللامساواة[3].

وجاء في التقرير ذاته ان اوجه اللامساواة تخلف أثرا عميقا على تقدم التنمية في بلدان كثيرة فعلى سبيل المثال، ما زالت هناك اوجه تفاوت كبيرة في الحصول على التعليم في المرحلة الابتدائية وما بعدها، بالرغم من ان جل الدول قد نجحت في زيادة فرص الحصول على التعليم عموما، وأوجه التفاوت في صحة الاطفال والامهات ملحوظة وتعكس أوجها أساسية لانعدام المساواة في حصول الامهات وأطفالهن على الرعاية ذات النوعية الجيدة، وهناك قلق متزايد من جراء معدلات التلقيح (التحصين) والذي ما زال يشكل مصدرا للتفاوت في الحصول عليه رغم الزيادات الهامة التي تحققت في نسب التغطية في العقود الاخيرة، ويرجع سبب ذلك اساسا الى عوامل ضعف الثقافة لدى الامهات وأيضا مكان اقامتهن، كما يعد سوء التغذية والجوع سببين رئيسيين من اسباب اوجه التفاوت عالميا في الصحة والبقاء على قيد الحياة[4].

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص159.

[2] Department of Economic and Social Affairs (United Nations), The Inequality Predicament, Report on the World Situation, 2005,P 13.

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص.ص 10-11.

[4] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص13.

من الواضح تماما ان أوجه انعدام المساواة تقوض الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، وينبغي للرؤية الشاملة للتنمية الاجتماعية المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ان تهيمن على برامج الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية وان تحدد شكلها، بما يتسنى معه تحقيق المقاييس المرجعية الاستراتيجية المحددة في الاهداف الانمائية للألفية والاهداف الاكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمتكافئة، يضيف التقرير، ولكي يتسنى تهيئة الظروف المواتية للتنمية الاجتماعية شدد التقرير الاممي على إيلاء الاهتمام بأربعة مجالات ذات اهمية خاصة أولها أن أوجه عدم التناظر على الصعيد العالمي الناشئة عن افرازات العولمة ينبغي تصحيحها، وثانيها أنه يجب إدراج الهدف المتمثل في الحد من انعدام المساواة على نحو واضح لا لبس فيه في السياسات والبرامج الهادفة الى الحد من الفقر، وعلى وجه الخصوص ينبغي إدراج تدابير معينة تضمن وصول الفئات المهمشة الى المرافق وحصولها على الفرص وفي هذا الصدد لا ينبغي النظر الى الاهداف الانمائية للألفية على انها تشكل بديلا من خطة الامم المتحدة الانمائية الاكبر، والتي توفر إطارا انمائيا اكثر شمولا بكثير، وثالثها أنه يجب إيلاء الاولوية لزيادة تحسين فرص العمل المتاحة بشكل يراعي فيها شروط العمل اللائق التي تبرز فيها المساواة والأمن والكرامة، ورابعها انه يجب تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعيين باعتبارهما سبيلا اساسيا للتنمية والسلام والامن، ويتطلب هذا الاندماج مشاركة كافة اطياف المجتمع في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتتطلب الفئات التي قد تكون عرضة للتمييز اهتماما خاصا عند تقرير السياسات العامة وتنفيذها[1].

ويرجع جزئيا ارتفاع حالات عدم المساواة على الصعيد التنمية الاجتماعية الى تركيز الحكومة على الانفاق في مجالات تعنى بالشؤون الاقتصادية والدفاع بدلا من الانفاق في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من برامج القطاع الاجتماعي، وسعت دراسة قام بها كل من Kelly وSaise Omenaca سنة 2004 الى تحديد الطريقة التي تخصص بها الحكومات مواردها، وذلك بالتركيز على الموارد بين القطاعات الاجتماعية ومجالات أخرى ذات أولوية وعلى أثر أنماط الانفاق العام في التنمية الاجتماعية، وتشير نتائج البحث إلى وجود تفاوتات واسعة في الانفاق في القطاع الاجتماعي بين مختلف فئات البلدان والمصنفة حسب مستوى التنمية الاقتصادية فيها، فالبلدان ذات الدخل المرتفع تنفق ما متوسطه 27% من ناتجها المحلي الإجمالي على القطاعات الاجتماعية، بالمقارنة مع البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بـ 19% و15% على الترتيب، وبنسبة تقدر بـ 12% في البلدان ذات الدخل المنخفض، وبالتالي فإن البلدان الغنية تكرس ثروتها الوطنية للصحة والتعليم ورفاه مواطنيها بما متوسطه مرتين ونصف أكثر مما تقوم به البلدان الفقيرة كما في الشكل (2-5) ادناه، أما فيما يخص الانفاق على القطاعات الاجتماعية فيما بينها، فكان الاختلاف الأكبر في الانفاق على الحماية الاجتماعية ثم الصحة وبدرجة اقل التعليم.

I-1- الانفاق على الحماية الاجتماعية

تنفق البلدان ذات الدخل المرتفع في المتوسط ما يربوا عن 15% من ناتجها المحلي الإجمالي بصيغ مختلفة من أشكال الحماية الاجتماعية مثل المعاشات التقاعدية، واستحقاقات البطالة والعجز، والتأمين ضد الحوادث والتامين الطبي، في حين تخصص البدان ذات الدخل المتوسط الأعلى 10% وتخصص البدان ذات الدخل المتوسط الأدنى 7%، ومما يثير الانتباه بدرجة كبيرة هو

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ص.ص 16-17.

ان البدان ذات الدخل المنخفض تخصص أقل من 4% من الناتج المحلي للحماية الاجتماعية، أي حوالي ربع الحصة التي تخصصها البدان ذات الدخل المرتفع[1].

I–2– الانفاق على الصحة

يبين الشكل (2–5) إن الانفاق على الصحة يتفاوت بين التجمعات الاقتصادية، بحيث تنفق البلدان ذات الدخل المرتفع ما متوسطه 6% من ناتجها المحلي الإجمالي على الصحة، بينما تخصص البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى 4,5% من الناتج للإنفاق على الصحة، وما نسبته 3% بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و2,6% كنسبة انفاق على الصحة من الناتج للبلدان ذات الدخل المنخفض، ونظرا لأهمية الصحة بالنسبة لرفاه الناس ودورها الكبير في الحد من الفقر، فان المستوى المنخفض من الموارد التي تستثمرها البلدان الفقيرة في قطاع الرعاية الصحية يدعو لكثير من القلق[2].

I–3– الانفاق على التعليم

يمثل المجال المشجع الوحيد بين القطاعات الاجتماعية من حيث الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي، وبالرغم من ان البلدان ذات الدخل المرتفع لا تزال تكرس قسطا أكبر من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم (6,3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع ما تخصصه البلدان ذات الدخل المنخفض (5,3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، فان الفارق اقل أهمية منه في قطاعي الحماية الاجتماعية والصحة، علاوة على ذلك تتفق البلدان ذات الدخل المنخفض فعليا نسبة من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم اكبر من تلك التي تنفقها البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض او البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، والاهمية التي يعلقها العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض على التعليم جديرة بالثناء وينبغي الإبقاء على نزعة الاستثمار في قطاع التعليم، إلا ان التعليم وحده ليس كافيا للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة وينبغي توفير استثمار كاف في جميع القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والحماية الاجتماعية بغية تحقيق تحسنات ملحوظة في التنمية الاجتماعية[3].

[1] Department of Economic and Social Affairs (United Nations), The Inequality Predicament, Report on the World Situation, 2005,P 121

[2] Department of Economic and Social Affairs (United Nations), Ibid, P 121-122.

[3] Department of Economic and Social Affairs (United Nations), Ibid, P 122.

الشكل (2-5) يمثل الانفاق العام على قطاعات التنمية الاجتماعية بين فئات البلدان المصنفة بحسب الإيرادات

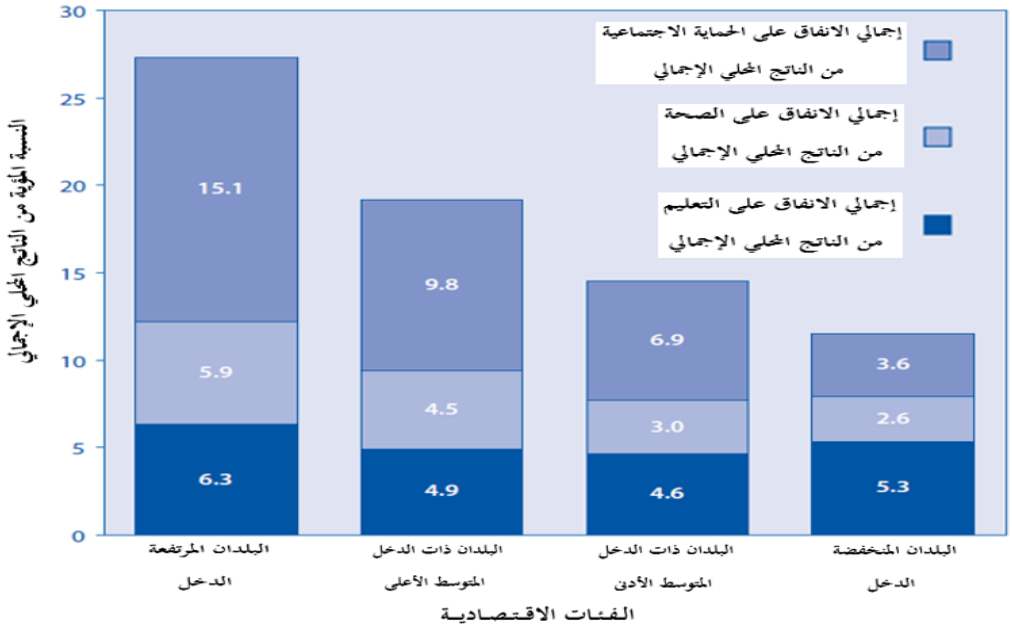

Source : Department of Economic and Social Affairs (United Nations), Ibid, P 120

II– علاقة الفقر بالتنمية الاجتماعية

يعرف أمارتيا سن Amartia Sen الفقر على انه: "الحالة من الحرمان من الحاجات الأساسية أكثر منه حرمان من الدخل عالي"[1]، ويعتبره فيليب عطية بانه "ندرة المادة او تبديدها او توزيعها على نحو غير عادل"[2]، كما يعرفه محمد حسين باقر بانه: "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى اهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوي التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي او الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والأزمات...الخ"[3]، وفي العادة يعرف الفقر اقتصاديا على يتجلى في شدة انخفاض مستويات الدخل والاستهلاك لدى كل فرد أو كل اسرة معيشية، وفي هذا السياق كان التصور التقليدي بالنسبة لقسط كبير من نصف القرن الماضي يرى أن الفقر بالأساس مشكلة يمكن حلها بزيادة الدخل فقط، ويشكل الالتزام بالقضاء على الفقر المذقع عن طريق خفض عدد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم الى النصف، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية، أحد الشواهد على تكوين رؤية عن الفقر ترتكز على الدخل[4].

فضلا على ذلك إذا كان النمو يساهم في تزايد اللامساواة، فان الفقر قد يتفاقم ان لم يكن ذلك بالأرقام الحقيقية، فانه يكون على الأقل بالأرقام النسبية، إذ ان الفقراء قد يجدون انفسهم أسوء حالا نسبيا، فعلى سبيل المثال قد تؤدي سياسة تقوم على انخفاض الأجور حين تقترن بمنح حوافز ضريبية لكبريات المؤسسات التجارية الى تحقيق نمو سريع حيث تزداد الاستثمارات؛ غير انه من المرجح أن يتفاقم معدل عدم المساواة بالنظر الى ان انخفاض أجور العمال يؤثر سلبا على الاستهلاك الفردي والاستثمارات في

[1] Sen A.K, Income distribution and employment, three notes on the concept of poverty, international labour office, 1978.

[2] فليب عطية، أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، مجلة عالم المعرفة، العدد 161، ص6.

[3] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص03.

[4] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص23.

الرأسمال البشري، وخلافا لذلك وحين يكون اختيار استراتيجية النمو متسقا مع هدف الحد من عدم المساواة، فان الفقر المذقع والنسبي مآلهما التناقص، وتوضح الدلائل الاتية من شرق آسيا مثلا أن عدم المساواة بسبب تدني مقدار الدخل مرتبط بالنمو السريع، وتحفز النمو بصورة أكبر السياسات الرامية الى الحد من الفقر والتفاوت بين الدخول، والتي تشجع التعليم الأساسي وتعزز الطلب على اليد العاملة؛ كما يمكن لأوجه التفاوت في امتلاك الأراضي ان تخلف اثرا سلبيا على النمو والحد من الفقر، فالاقتصاديات الريفية التي تتركز فيها ملكية الأراضي في أيدي قلة من الناس بينما تظل الغالبية دون ارض، تبدو وكأنها تواجه تكاليف مرتفعة للغاية مرتبطة بالتهرب من العمل والاشراف، مما يثبط النمو، وبالفعل فإن تزايد عدم المساواة في توزيع الأرض أثر سلبيا الى حد كبير في إمكانية النمو مستقبلا، أيضا ارتفاع معدلات عدم المساواة في الأصول يمكن ان تؤثر سلبا على النمو[1].

لا يمكن تحقيق هدف الحد من الفقر بصورة دائمة ما لم تؤمن المساواة في الفرص وسبل الحصول على الخدمات الاجتماعية، فالمساواة في الفرص تعني أن جميع الافراد يتمتعون بنفس القدر من فرصة المشاركة في الرقي بحياتهم وبالمجتمع والمساهمة في ذلك حيث أشار Ocampo José Antonio بالقول:" إن تكافؤ فرص الحصول على الموارد هو امر أساسي لتحقيق التكافؤ في الفرص، لا بالمعنى الاقتصادي فقط، ولكن أيضا في أبعاده الاجتماعية والثقافية والسياسية" ودعم هذا الطرح Sen سيتوقف توسيع نطاق فرص الناس وقدراتهم على القضاء على الظلم وتوفير الخدمات والمنافع من قبيل التعليم الأساسي والرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي[2].

وتؤيد الدراسات التي أجريت مؤخرا في مجال اللامساواة الفكرة القائلة بان عدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة الأساسية يساهم مساهمة مباشرة في تردي الصحة واختلالات مستويات التعليم اجمالا، وتوضح دراسة من هذا القبيل أجريت في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، انه بالرغم من ارتفاع مستويات الانفاق العام على المرافق الاجتماعية، فإن الفقراء لا يستفيدون لان شرائح واسعة من السكان ذوي الدخل المنخفض مستبعدة من عدة مجالات للرفاه العام، وتبين نتائج تجريبية مماثلة في عدد من البلدان الافريقية أن الانفاق على الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم ليس موجها بالشكل المناسب الى افقر الاسر المعيشية[3].

II–1– حقوق الانسان والفقر

من المعروف ان الفقر هو نتاج عن خرق حقوق الانسان، كما ان الفقر نفسه يتسبب بزيادة انتهاكات حقوق الانسان، وتنبع التزامات القانونية للدول اتجاه الأشخاص الذين يعيشون في فقر من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية للإنسان، ويوضح العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ان على الدول الوفاء بجميع التزاماتها سواء "بمفردها او عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين"، وهذا يعني ان مسؤولية مكافحة الفقر لا تقتصر على الجانب الوطني فقط، انما هي مسؤولية دولية أيضا تقع على عاتق الدول الغنية التي لها القدرة على تقيم المساعدة للقضاء على الفقر، وبالتالي فان القضاء على الفقر ليس صدقة او حسن نوايا من الدول الغنية، بل هي مسالة الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الانسان.

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص27.

وفي هذا الصدد قامت الأمم المتحدة بنشر مشروع المبادئ التوجيهية (نهج حقوق الانسان في استراتيجيات الفقر) لإيلاء المزيد من الاهتمام ببعض حقوق الانسان عند التخطيط لسياسات الحد الفقر، ومنها[1]:

❖ **الحق في الصحة:** قد يكون اعتلال الصحة سببا ونتيجة للفقر، فاعتلال الصحة قد يؤثر على أداء الطفل في المدرسة وعلى إنتاجية العمل، ويمكن ان يؤدي الى البطالة، ويؤثر سلبا على قدرة الناس على المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية، وفي الوقت نفسه، فان حياة الفقر قد تؤدي الى سوء التغذية وزيادة التعرض للعيش في بيئة غير صحيحة، وتقيد الوصول الى الخدمات الطبية الجيدة والتمتع بها.

❖ **الحق في التعليم:** ان التعليم هو أحد أفضل الحلول طويلة المدى للتخلص من الفقر، فعن طريقه يمكن للأطفال الفقراء وللكبار تطوير الكفاءات الضرورية من اجل انتشال أنفسهم من براثن الفقر.

❖ **الحق في سكن ملائم:** هو حق كل فرد في الحصول على منزل آمن والحفاظ عليه للعيش فيه بسلام وكرامة، ويعيش معظم الفقراء في مناطق مهمشة تنمويا وفي مساكن غير ملائمة، وقد يواجهون التشرد ومشاكل الازدحام والتلوث والضوضاء، وربما لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي او التدفئة وفي كثير من الأحيان، يعيش الفقراء في مناطق نائية وغير آمنة عادة ما يتم وصمها اجتماعية من قبل الاخرين، فالسكن غير اللائق والتشرد هو نتيجة للفقر، ويمكن ان يؤدي الى الاقصاء.

❖ **الحق في عمل لائق:** تؤدي سبل المعيشة غير الكافية وغير الامنة الى الفقر، ونتيجة لمحدودية الفرص التي يحصل عليها الفقراء، فانهم غالبا ما يعملون باجور منخفضة ووظائف مؤقتة وظروف عمل غير آمنة وغير صحية، فهم أكثر عرضة لسوء المعاملة والمضايقات من قبل الموظفين الاخرين وفرصهم اقل من غيرهم للحصول على تعويض، كما ان العديد من طالبي العمل الفقراء، محصورون في اعمال خطرة وغير قانونية مثل عمل الأطفال والممارسات الشبيهة بالرق وغيرها.

❖ **حق الطعام الكافي:** يعاني العديد من الشباب والأطفال في الأطفال في انحاء العالم من سوء التغذية بسبب عامل الفقر، ما يؤثر على أداء الأطفال والشباب في الدراسة والعمل، وبالتالي فان الآثار الجسدية والنفسية لنوعية الغذاء من المرجح ان تعمق الفقر.

❖ **الحق في التنمية:** كان اعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1946، الصك الدولي الأول الذي أشار حصرا للحق في التنمية وفي القضاء على الفقر، وقال ارجون سينغوبتا وهو خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالحق في التنمية: "ان القضاء على الفقر عنصر أساسي في تعزيز وتحقيق عملية التنمية كحق من حقوق الانسان، وان زيادة إمكانية الوصول الى الخدمات مثل الصحة والتعليم وتوفير السكن والتغذية للفقراء ترفع من قدرتهم على الخروج من الفقر".

❖ **حق المساواة في الوصول الى العدالة:** ان الفقراء هم أكثر الافراد عرضة للتمييز في إقامة العدل، فهم غير قادرين على الحصول على الحماية القضائية بسبب عدم امتلاكهم المال الكافي لدفع تكاليف التمثيل القانوني، وفي حال تكون فيها المساعدة القانونية المجانية متاحة، ما زال العديد منهم يفتقر الى المعرفة الضرورية والثقة للبحث عن العدالة، بالإضافة الى ذلك تظهر التجربة ان الفقراء يتهمون في كثير من الأحيان بالسلوك الاجرامي، وافتراض براءتهم من المرجح ان لا يتم احترامها.

[1] باتريسيا براندر وآخرون، مجلس اوروبا لحقوق الانسان، اتجاهات: دليل التربية على حقوق الانسان مع الشباب، ط2، 2014، ص.ص548-549.

❖ **الحق في الامن:** يواجه الفقراء عادة اشكالا متعددة من انعدام الامن، بالإضافة الى انعدام الأمان المالي والاقتصادي والاجتماعي، وهم غالبا عرضة لتهديدات الموت والمضايقات والترهيب والمعاملة التمييزية والعنف الجسدي من قبل جهات حكومية وغير حكومية، كما انهم يعيشون عادة في مناطق تتميز بارتفاع معدلات الجريمة فيها وبحماية أضعف من طرف الشرطة.

II–2– أسباب الفقر :[1]

يعتبر الفقر معضلة اجتماعية واقتصادية في تنجم عن عدة مسائل ومتسببات يمكن ذكرها كما يلي:

II–2–1– الأسباب الاجتماعية : يمكن ارجاع الأسباب الاجتماعية للفقر في النمو السكاني، والبطالة، التهميش والحرمان، وسوء توزيع الدخل والثروة :

✓ **حجم السكان:** تعتبر ظاهرة النمو السكاني من بين الظواهر المؤدية للفقر، حيث ان زيادة معدلات السكان بنسبة او وتيرة اقل من الزيادة في النمو والتنمية الاقتصادية يخلق خلل اقتصادي ومنه ينتج عنه مشكل الفجوة الاقتصادية (الغذائية والمعيشة) التي تؤدي الى نمو مستوى الفقر.

✓ **البطالة:** تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تنشأ عن طريق ضعف حجم الاستثمار والمشاريع الاقتصادية وزيادة النمو السكاني، حيث ان تزايد هذه الظاهرة ينعكس بصفة مباشرة على الفقر.

✓ **عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة:** ان عدم التوزيع العادل للدخل والثروة داخل اقتصاد أي بلد يزيد من اتساع هوة الفقر، فيصبح الغني أكثر غنى ويزداد الفقير فقرا.

✓ **التهميش والحرمان:** ان ظاهرة التهميش والحرمان تزيد من تكريس ظاهرة الفقر، وخاصة لدى الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء، حيث يتمثل التهميش والحرمان في هذه الحالة في عدم حصول الافراد على حقوق التعليم، الصحة، العمل، ...الخ

II–2–2– الأسباب الاقتصادية : ترجع الأسباب الاقتصادية أساسا الى المديونية، وهشاشة اقتصاد البلد والسياسات الاقتصادية التي ينتهجها البلد :

✓ **المديونية:** تعتبر المديونية إشكالية كبيرة وعائق حقيقي امام التنمية الاقتصادية حيث ان زيادة حجم المديونية في اقتصاد أي بلد تؤدي الى زيادة نسبة العجز الاقتصادي وبالتالي ارتفاع مستويات الفقر.

✓ **السياسات الاقتصادية:** ان اخفاق السياسات الاقتصادية او عدم فعاليتها يؤثر ذلك بصفة مباشرة على ارتفاع نسب البطالة وضعف معدلات الناتج الإجمالي الخام لاقتصاد ذلك البلد، وبالتالي يؤدي ذلك الى ارتفاع نسبة الفقر.

✓ **هشاشة وضعف اقتصاد البلد:** ان اعتماد أي بلد على مصدر واحد للدخل كالبلدان العربية والبلدان المصدرة للنفط يجعل من اقتصادها عرضة للازمات والهزات الاقتصادية وهذا ما يزيد من هشاشة ومنه يؤدي ذلك الى تفاقم مشكلة الفقر.

إن مفتاح الحد من الفقر على نحو مستدام، ولا سيما في إطار الحرص على نشر العدالة الاجتماعية، هو الاهتمام ببناء مجتمع اكثر عدلا وإنصافا، فالنمو الاقتصادي وحده ليس بعصا سحرية، إذ يمكن لمستوى عدم المساواة أن يغدو عاملا محددا لمدى تأثير النمو على الحد من الفقر، وللتغلب على أوجه اللامساواة يلزم الاستثمار في البشر مع إعطاء الأولوية لزيادة الحصيلة التعليمية وتنمية المهارات والرعاية الصحية والرفاه الشامل، وتعزيز وتحسين فرص الحصول على عمل لائق، وينبغي الاهتمام بالقدر نفسه بالأبعاد الاجتماعية السياسية للفقر، ويقتضي الامر التزاما جادا لضمان القضاء على التمييز ومعالجة عواقبه وكفالة حماية

[1] بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08–09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 3، ص.ص 555–556.

حقوق الانسان للجميع على قدم المساواة، وتحقيق قدر أفضل من التوازن في توزيع السلطة السياسية ومستوى التمثيل بين أصحاب المصلحة، وبناء على ذلك ينبغي تمكين الافراد من التعبير عن شواغلهم والمشاركة بصورة أشد نشاطا في عمليات صنع القرار[1].

III – علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية

يؤكد كثير من العلماء الارتباط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فيرى البعض ان العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال أو التجزئة وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، فقد أصبحت التنمية الشاملة تقوم على نوع من الموازنة بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي في عمليات التنمية ومشروعاتها جميعا[2]، وتضم تهيئة البيئة المناسبة الكفيلة بتعزيز زيادة تكافؤ الفرص في الدخل، والموارد، والخدمات، ناهيك عن التعاون الدولي في وضع سياسات الاقتصاد الكلي وفي تحرير التجارة والاستثمار من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل، ويجب أن تظل مبادئ الانصاف هي الموجه الأساسي لعملية اتخاذ القرار في المجالين الاجتماعي والاقتصادي كي يفضي النمو الاقتصادي الى تنمية اجتماعية، وإلى استقرار، وتنافس عادل، وسلوك أخلاقي، فإتباع هذا المسار يجنب بروز مظاهر انعدام المساواة التي اصبحت تؤثث المشهد العالمي اليوم[3].

كما ان انجاز الأهداف الاقتصادية يتأثر سلبيا وايجابيا بمدى سلامة البناء الاجتماعي للمجتمع، ولذا كان من الطبيعي ان ترتبط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية في أي برامج للتخطيط الوطني الشامل، ويؤكد هذه العلاقة الوثيقة احد التقارير الصادرة من الأمم المتحدة عن الحالة الاجتماعية في العالم حيث يذكر انه لا يمكن ان يحرز العالم أي تقدم حقيقي اذا ما تحققت التنمية في الميدان الاقتصادي وحده من الإهمال النسبي لاعتبارات التنمية الاجتماعية فمشاكل التعليم والإسكان وتحسين الصحة والثقافة تؤدي اذا اهملت الى خنق التنمية الاقتصادية الفعالة والى منع تحقيقها تمام، كما ان الاقتصاديين يشعرون بالحاجة الى اليد العاملة الماهرة لمواجهة تزايد الطلب المحلي الى الخدمات الصحية والثقافية المقبولة في البلدان المتحضرة اكثر من شعورهم بها في البلدان النامية التي تستطيع ان تكيف نفسها باستمرار حسب الضرورات الاجتماعية والاقتصادية جميعا[4].

تعد التنمية الاجتماعية العنصر البشري الإعداد الذي يخول له الاستفادة الى اقصى حد مما هو متاح بالبيئة المحيطة به من موارد وامكانيات، وتغيير واستغلال هذه الإمكانيات لصالحه بحيث يمكن ملاحظة تغيير الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان من فترة زمنية الى فترة زمنية أخرى نتيجة للجهد الذي يقوم به وفقا لدرجة اعداده ومستوى مهارته، ومن هذا المنطلق يمكن للتنمية الاجتماعية ان تسهم في استكمال وظيفة التنمية الاقتصادية بما يساعد في تحقيق التنمية الشاملة اذ لابد من تغيير النواحي الاقتصادية والاجتماعية (المادية البشرية) وارتباطهما وتكاملهما، ان النسق الاجتماعي بأشكاله الأساسية والفرعية بالنسبة لأي مجتمع يعد كلا متكاملا ومترابطا تتداخل اجزاءه وتتساند وظيفيا، فان أي تغير يطرا على أي جزء منها يؤدي الى إحداث تغييرات متتالية في الجزء الآخر او في الأجزاء الأخرى، فالتغيير الذي يلحق بالجوانب الاقتصادية يؤثر في الجوانب التعليمية ويؤثر بالتالي على بقية الجوانب وهكذا، وتعتبر النظرة الجزئية الى جانب واهمال بقية الجوانب سببا في فشل مشروعات وبرامج التنمية[5].

---

[1] Department of Economic and Social Affairs (United Nations), The Inequality Predicament, Op cit, ,PP 26-27.

[2] إسماعيل محمد حسن، أبو المعاطي ماهر، التخطيط والسياسة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان، مصر، 1987، ص182.

[3] Department of Economic and Social Affairs (United Nations), The Inequality Predicament, Op cit, P.P 169-170.

[4] سميرة كامل محمد، التخطيط من اجل التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص32.

[5] محمد سميرة كامل، التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية، رؤية واقعية، مرجع سبق ذكره، ص12.

التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة، فالتنميتان متساويتان في الأهمية وتعزز إحداهما الأخرى؛ ولا تتحقق إحداهما بدون الأخرى، والمجتمعات التي لا تتيح فرص التعليم للجميع، والرعاية الصحية المناسبة، والعمل اللائق محكوم عليها بالفشل، كما ان البلدان التي لا تراعي فيها احتياجات الأجيال المقبلة وحقوقها، ولا تتمتع فيها المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل، والتي يكون فيها التفكك الاجتماعي على أشده سوف لن تحقق التنمية الاقتصادية المستدامة، والرؤية الشاملة للتنمية الاجتماعية التي اتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن سنة 1995، وأعيد تأكيدها في جنيف سنة 2000، وفي نيويورك سنة 2005 لم تحظ بعد بما تستحقه من اهتمام فقد جرى تصور البيئة المواتية التي توخاها إعلان كوبنهاجن بحيث تهيئ الظروف للناس لتحقيق التنمية الاجتماعية، وهي تنطوي على أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية وثقافية ذات أهمية خاصة، وقد رافق الالتزامات بالقضاء على الفقر، والدعوة الى تحقيق العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي[1].

ومن الممكن ان تترتب على التنمية الاقتصادية التي لا تصاحبها تنمية اجتماعية مشكلات كثيرة يصعب التغلب عليها وإزالة آثارها، فالتنمية الاقتصادية التي حدثت في أوروبا نتيجة للثورة الصناعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي لم تواكبها تنمية اجتماعية منذ البداية ترتب عليها من الناحية الاقتصادية ارتفاع الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد من الدخل، غير انه ترتب عليها من ناحية أخرى تفكك اجتماعي واسري كبير، كما ترتب عليها ظهور اقلية تمتلك وسائل الإنتاج واغلبية لا تمتلك إلا الجهد الذي تقدمه لصاحب العمل، كما ترتب عليها زيادة نسبة الانحلال وكثرة الجرائم وازدياد نسبة الإدمان.

والتنمية الاجتماعية من ناحية أخرى ضرورة ولازمة للتنمية الاقتصادية فهي ضرورة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وضمان نجاحها واستمرارها، فعمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة تعتمد في الوقت الحاضر على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على راس المال، والانسان ذو الكفاية الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطا كافيا من التعليم والذي يستمتع بصحة جيدة ويعيش في مسكن مريح وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الآمنة في حاضرة ومستقبله هو الذي يستطيع ان يسهم بإيجابية في بناء المجتمع وتنميته.

III–1– مؤشرات تفاعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يتجه الفكر الإداري والاقتصادي الحديث الى اعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية شاملة تستهدف احداث تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية وصولا الى تحقيق مستويات متصاعدة من الدخل والإنتاج، ومن ثم تحقيق الرفاهية العامة لمختلف شرائح المجتمع. وفي إطار هذا التحديد لمعنى التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضح بعض المؤشرات المهمة عن عملية التنمية:

أولا: ان المعنى الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي نشاط متصل ومتدفق يهدف الى انتاج تراكمات متزايدة من الإنجازات المادية والسلوكية، التي تمكن المجتمع النامي من خلال استخدامها للتخلص من قيود ومعوقات التخلف، وينطلق الى مراحل النمو والتقدم، وبذلك فان التنمية ليست فقط عددا من مشروعات منفصلة بدون ارتباط، ولكنها مجموعة من الأنشطة المتداخلة والمتفاعلة التي تحتاج الى تخطيط دقيق ومتوازن وقيادة على درجة عالية من الكفاءة.

ثانيا: ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي عملية تحويل أوضاع اقتصادية واجتماعية سائدة الى أوضاع أخرى أكثر تناسبا مع متطلبات توفير مستويات الإنتاج والاستهلاك المستهدفة، او بتعبير اخر هي شكل من اشكال التغيير المخطط Planned Change.

[1] Department of Economic and Social Affairs (United Nations), The Inequality Predicament, Op cit, P.P 131-132.

ثالثا: باستهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإحداث تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي انما تتعامل مع ظروف غير مستقرة ومتغيرة باستمرار، كما ان جهود التنمية تتأثر بتفاعل العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تنعكس آثارها السلبية أحيانا والإيجابية أحيانا أخرى على مسيرة التنمية وفعالياتها، وبذلك فان الأهداف المحددة للتنمية يمكن ان لا تتحقق كلها وبنفس المستويات المخططة. ومن ناحية أخرى فان هناك ثمة احتمالات بتحقق نتائج أخرى غير مرغوبة ولم تكن ضمن النتائج المخططة. ومثل هذه النتائج غير المرغوبة تنعكس سلبا على أنشطة التنمية وتعوق انطلاقها وقد تؤدي في بعض الأحيان الى فشلها تماما، ومن اهم امثلة النتائج السالبة التغيرات المفاجئة التي تحدث في معدلات وانماط توزيع الثروة والدخل بين فئات المجتمع المختلفة بحسب درجة ارتباط كل فئة بعملية التنمية، وشيوع أنماط من السلوكات الاستهلاكية والعلاقات الاجتماعية التي تضر بأهداف التنمية ومتطلباتها.

رابعا: ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية ذات تكلفة للمجتمع تتمثل في الاشباع والفوائد العاجلة التي يحظى بها الافراد والجماعات من اجل الادخار والاستثمار في استعراض وتحليل كل البدائل المتاحة والممكنة للعمل الإنمائي واختيار تلك البدائل التي تحقق اقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن، وعلى ذلك فان التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد في الأساس على دقة الدراسات ووفرة المعلومات عن الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ووضوح المعايير وعملية الأساليب المستخدمة في المقارنة والمفاضلة بين تلك المشروعات[1].

III–2– علاقة العدالة الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية

تمثل العلاقة بين التنمية البشرية (كأهم فروع التنمية الشاملة) والعدالة الاجتماعية والإنسانية، القضية المحورية لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الذي اكد ان حقوق الانسان غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن ان تخضع للانتقاء؛ وذلك لان هذه الحقوق متشابكة ويعتمد بعضها على بعض، والامثلة على ذلك كثيرة فمثلا التحرر من الخوف والعوز يرتبط بحرية التعبير والمعتقد، وكذلك الحق في التعليم للفرد يرتبط بصحته، كما ان هناك علاقة وثيقة بين معرفة الأم للقراءة والكتابة وتمتع أطفالها بالصحة، ومن ثم فإن حق الانسان في التنمية يعد حق اصيل في المشاركة والاستفادة من سياسات وعوائد التنمية، حيث اشارت بعض الدراسات الى ضرورة تعزيز المقاربة الثورية في مجال التنمية وحقوق الانسان، وأكدت الدراسة على أهمية ألا تكون سياسات التنمية إقصائية، بمعنى ان يتم احتكار القرار فيها وانتهاك حقوق الانسان واستغلاله وتهميشه وهدر طاقاته وضياع حقه في التنمية، خاصة وان اعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986 يسمح بالنظر الى حقوق الانسان لا بصفتها مطالب بالحماية (الحقوق – الحريات)، او بالخدمات (الحقوق – الديون) من الدولة كهيئة متعالية ومنفصلة عن المجتمع، وهذا ما توصل اليه "دومينيك روسيو" الذي أوضح ان الفرد من خلال مشاركته في التنمية يساهم في إقرار حقوقه وواجباته وفي حمايتها والرقابة عليها، كما يساهم في انتاج الثورات والخدمات، وبالتالي التمتع بها والاستفادة منها كحق اصيل، وإذا كان "دومنيك" قد اكد على حق المواطنين ان يستفيدوا من ثمار التنمية بشكل عادل، وقد اختلفت الرؤى حول علاقة التنمية بحقوق الانسان طوال العقود الماضية، بسبب التنافس بين إعطاء الأولوية للحقوق السياسية او الحقوق الاقتصادية في الخطاب العام للدول، والاهمية هنا تكمن في معرفة حقيقة العلاقة بين حقوق الانسان والتنمية ورؤية المجتمع الدولي والأمم المتحدة لهذه العلاقة، وكذلك الرؤية العربية للعلاقة بين التنمية وحقوق الانسان، والبون الشاسع بين الرؤى النظرية والتطبيق الفعلي في هذا المجال.[2]

---

[1] محمد سميرة كامل، التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية، رؤية واقعية، مرجع سبق ذكره، ص168.

[2] صلاح هاشم، العدالة الاجتماعية والحق في التنمية، فريديريش ايبرت، مكتب مصر، 2015، ص.ص 82-83.

أجبرت الثورات العربية المهتمين بقضايا التنمية على العودة الى منصات التأسيس لتعريف مفهوم العدالة الاجتماعية وشرحه وتوضيحه. وقد اقترح إبراهيم العيسوي في هذا الصدد تعريف للعدالة الاجتماعية مفاده "ان العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة او السلطة او كليهما ويغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الافراد والجماعات والاقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرصا متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم، وإطلاق طاقاتهم من مكامنها، وحسنت وظيفتها لصالح الفرد وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ولصالح المجتمع من جهة أخرى، لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع او مجتمعات أخرى[1].

ومن هنا فانه يمكننا ملاحظة اتساق التعريف مع مفهوم التنمية الذي جاء به "أمارتيا سن" عن التنمية والحرية المشار اليهما سابقا، ومع مفهوم العدالة كإنصاف، الذي جاء به الفيلسوف الأمريكي "جون رولز" والذي ينطلق أساسا من محور حرية الفرد ولكنه يتطلب ان يسعى المجتمع العادل لتعظيم رفاهية الفقراء كمبدأ، ويمكن القول ان التعريف الشامل للعدالة الاجتماعية الذي اقترحه العيسوي يلقى قبولا واسعا في أوساط الراغبين في تطوير نظرية للعدالة ضمن النموذج الليبيرالي المستدام، وشدد العيسوي ان العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في انصبة افراد المجتمع من الدخل الوطني او الثرة الوطنية، وربما يكون الأقرب الى الفهم الشائع للعدالة الاجتماعية ان توزع الانصبة على نحو يراعي الفوارق الفردية بين الناس في أمور كثيرة والمساواة المطلوبة في هذا الاطار هي في الأساس مساواة تكافؤ في الفرص المتاحة في المجتمع، وذلك تحت شروط، من ضمنها عدم التمييز بين المواطنين، وتوفير الفرص، وتمكين الناس للاستفادة من الفرص التي توفر، والسعي المستمر لتصحيح الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ؛ إذ ان توافر المساواة في الفرص لا يحول دون ظهور فوارق في التوزيع تؤدي من جديد الى تفاوت كبير في الفرص، ومن هنا يصبح تقريب الفروق في العوائد او النتائج شرطا ضروريا للمساواة في الفرص[2].

واستنادا الى التعريف المقترح للعدالة الاجتماعية والى شروط علاقته بمفهوم عدم المساواة، ولأغراض فهم دور السياسات التنموية الملائمة ومن الناحية التطبيقية، يمكن الاستدلال على حالة العدالة الاجتماعية بالنظر الى حالة توزيع الدخل او الثروة او الانفاق الاستهلاكي بواسطة الاسر في المجتمع، وذلك باعتبار ان أيا من هذه المؤشرات تعكس توزيع الرفاه بين الافراد او الاسر في المجتمع هذا، ولأسباب عملية تتعلق بتوافر المعلومات، تطور فهم مشترك في أوساط المهتمين بقضايا قياس مستويات الرفاه مؤداه ان المتغير الملائم في حالة الدول النامية هو الانفاق الاستهلاكي، في مقابل "الدخل" في الدول المتقدمة. وعادة ما تقاس حالة التوزيع بحساب درجة عدم المساواة باستخدام مؤشرات إحصائية "لقياس التفاوت" او مؤشرات مستمدة من نظرية الرفاه الاقتصادي ويعد معامل "جيني" الذي تتراوح قيمته من صفر في حالة العدالة الكاملة الى واحد في حالة عدم العدالة الكاملة، وهو اشهر مؤشر لقياس عدم عدالة التوزيع، او اللامساواة، وأكثرها استخداما، ويهمنا في هذا الصدد ملاحظة ان هناك نتائج تطبيقية توضح ان من شان الزيادة في الانفاق العام ان تؤدي الى انخفاض في درجة عدم المساواة في مختلف الدول، وذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار المرحلة التنموية للدول المختلفة، كما يعبر عنها الدخل الحقيقي للفرد، ومن دون الدخول في تفضيلات تاريخية وتحليلية، يكفي ملاحظة ان هذه النتائج تعتمد على نتائج اختبار أطروحة كوزنتز Kuznets الشهيرة التي تقول ان درجة عدم المساواة تجنح نحو الارتفاع في المراحل الأولية للتنمية (بمعنى دخل منخفض للفرد) قبيل ان تبدأ في الانخفاض مع اطراد التنمية (بمعنى ارتفاع دخل

[1] صلاح هاشم، العدالة الاجتماعية والحق في التنمية، المرجع السابق، ص85.

[2] صلاح هاشم، العدالة الاجتماعية والحق في التنمية، المرجع السابق، ص86.

الفرد مع الزمن)، وبحسب التجربة التاريخية يؤدي ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد يؤدي الى انخفاض درجة عدم المساواة، وتتمثل التطورات المؤسسية في شكلها الأساسي في مختلف سياسات الانفاق العام على المجالات الاجتماعية، كالإنفاق على التعليم والصحة، والانفاق على توفير الوظائف في القطاع العام لضمان التشغيل الكامل للسكان الراغبين في العمل، والانفاق على شبكات الضمان الاجتماعي، ولاختبار هذه الاطروحة في صياغتها الاصلية، قدرت علاقة بين مؤشر من مؤشرات قياس عدم عدالة توزيع الدخل (كمعامل جيني) كمتغير تابع والدخل الحقيقي للفرد كمتغير مستقل عن المرحلة التنموية على ان تكون العلاقة المقدرة غير خطية، هذا وقد اقترحت الادبيات المتخصصة إمكانية استخدام الشكل التربيعي لمتغير دخل الفرد (أي ان تشتمل المتغيرات المفسرة على دخل الفرد وتربيعه)، او الشكل التبادلي لمتغير دخل الفرد (أي ان تشتمل المتغيرات المفسرة على دخل الفرد ومقلوبه)، ويتطلب اختبار الاطروحة، بطريقة منسجمة مع صياغتها الاصلية، توافر سلاسل زمنية طويلة الاجل لكل بلد او اقتصاد، الا ان عدم توافر مثل هذه المعلومات اضطر الادبيات التطبيقية الى استخدام معلومات مقطعية عبر قطرية[1].

كما تمت الإشارة اليه سابقا في الفصل الاول، يمكن حساب معامل جيني على أساس التوزيع التراكمي للإنفاق (او الدخل او الثروة) من الافقر الى الاغنى وهو التوزيع الذي يتم على أساسه رسم منحنى لورنز Lorenz Curve في مثلث قائم الزاوية بضلعين متساويين، يمثل المحور الافقي شرائح السكان (او الاسر او الافراد) من الافقر الى الاغنى بينما يمثل المحور العمودي شرائح الانفاق او الدخل ومن ثم تحصل كل شريحة سكانية على ما يساويها من شرائح الانفاق، وبعد رسم منحنى لورنز يمكن حساب معامل جيني على أساس نسبة المساحة، وسعت معادلة تقدير العلاقة بين مؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل والمرحلة التنموية لاستكشاف اثر الانفاق العام على عدم المساواة، وذلك بإضافة متغيرات مفسرة تعكس دور الدولة، وبحسب توافر المعلومات، تم تعريف متغيرين إضافيين لهذا الغرض هما[2]:

- **الانفاق العام التوزيعي او "التحويلات"**: يعرف بانه نسبة التحويلات الاجتماعية والنقدية والعينية للنتائج المحلي الإجمالي تشتمل هذه التحويلات على المعاشات وعلاوات العائلة، بما في ذلك علاوات الولادة للنساء وبدلات البطالة وبدلات المرض والانفاق على التعليم والصحة.
- **التشغيل في القطاع العام**: ويعرف بانه نسبة العاملين من القوى العاملة في قطاع الدولة، بما في ذلك الإدارة الحكومية.

IV– التخطيط والتنمية الاجتماعية

يعتبر التخطيط للتنمية الاجتماعية أسلوبا ومنهجا علميا يستخدم لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع، فالمجتمع الحديث ينشد التنمية والتقدم معتمدا في ذلك على اسلوب التخطيط، الذي يعتبر سمة من سمات العصر الحاضر وضرورة من ضروریاته، وبذلك ارتبط مصطلح التخطيط بمصطلح التنمية، وأصبح التخطيط والتنمية وجهين لعملة واحدة، فالتخطيط هدفه التنمية والتنمية اسلوبها التخطيط، وعن طريقة يمكن علاج مشكلات التخلف وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة وبأدنى قدر من الضياع للموارد المادية والبشرية، ويشير الواقع التاريخي المعاصر، الى ان القضية الجوهرية التي تفرض نفسها في اشكال مختلفة على المجتمعات النامية هي قضية التنمية وكيف يمكن لهذه المجتمعات ان تواصل طريق التنمية بمعناها الشامل، وعلى هذا الأساس نجد مجموعة من الاعتبارات تؤكد على ذلك:

1- طبيعة الانتماء الى مجتمعات تواجه كثيرا من مظاهر التخلف وتسعى الى القضاء على تلك المظاهر.

2- تعقد موضوع التنمية وتشابك جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتداخل العوامل الداخلية والخارجية.

[1] صلاح هاشم، العدالة الاجتماعية والحق في التنمية، المرجع السابق، ص87.

[2] صلاح هاشم، العدالة الاجتماعية والحق في التنمية، المرجع السابق، ص.ص 87-88.

3- لا يزال كثير من المجتمعات النامية تبحث عن صيغ لتنظيمها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.[1]

وتظهر جل التجارب التي خاضتها البلاد النامية في تطبيقها للخطط التنموية انها كانت قاصرة، و لم تحقق أهدافها بالدرجة المطلوبة، اذ ان اغلب البلدان ركزت اهتمامها على الجانب الاقتصادي من التنمية دون ان تشمل نفس الدرجة من الاهتمام على الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، مما أدى الى تعثرها واصطدامها بالواقع الاجتماعي والقيمي السائد، وعلى هذا فان التنمية الاقتصادية ليست هدفا في حد ذاتها، وليست مجرد رفع متوسط الدخل بغض النظر عن الثمن الاجتماعي لذلك، والآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة عليه، وانما يجب اعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية الانسان الفردية والاجتماعية التي لا تتجزأ[2].

وهكذا اتجه المخططون المعاصرون الى دراسة التخلف والتنمية معتمدين على منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية مؤكدين بذلك حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية[3].

فالتخطيط أسلوب تنظيمي، يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية معلومة، وذلك عن طريف حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية، وتعبئة هذه الإمكانيات وتحريكها نحو تحقيق اهداف المجتمع وغاياته في ظل الفلسفة الاجتماعية التي ارتضاها اطارا لوجوده ونموه[4].

يعرف التخطيط على انه جهود الحكومة الجادة والمستمرة لدفع عملية التنمية وتوجيهها الى جوانب مرغوب فيها من خلال اختيار مجموعة من الأهداف الشاملة والمفضلة، وتخصيص الموارد الضرورية التي تساعد على تحقيقها[5].

ويعرفه هايمز Haims بانه " تغيير اجتماعي مقصود يتم في ميدان حافل بالقيم الاجتماعية المتعارضة، ووسائله هي الاستقصاء والمناقشة والاتفاق والعمل"[6].

فالتنمية هي الغاية والهدف، والتخطيط هو الوسيلة اللازمة لتحقيق تلك الغاية، خاصة وان التنمية تعني في جوهرها ذلك "التغيير المخطط بما يتماشى مع اهداف وتطلعات المجتمع"، كما يميز التخطيط بين التغيير المقصود وغير المقصود، والتغيير الواعي وغير الواعي، ويؤكد على بعد التكامل بين المجالات التنموية سالفة الذكر سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او ثقافية او سياسية[7]. غير ان التنمية بدون التخطيط لا تعدو ان تكون الا مجموعة من البرامج والمشروعات العارضة، التي لا ترابط بينها ولا تنسيق، ولا يمكن ان تتكامل نحو تحقيق الأهداف المرغوبة والمنشودة، بينما يحقق التخطيط كأسلوب علمي الأهداف التنموية التي تم تحديدها، ويسمح طبقا للمعايير المدروسة بالاختيار بين البرامج والمشروعات الضرورية وتحديد الموائمة بينهما[8]، لذلك يمكن القول ان التنمية بدون التخطيط لا يمكن ان تحقق افصل النتائج في العائد القومي، اذ تصبح قاصرة عن تحقيق العدالة الاجتماعية لجمهور المنتفعين من أبناء المجتمع[9]، ومن جهة أخرى، نجاح التخطيط في معالجة مشكلات التخلف عن طريق تحقيق معدلات

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص145

[2] منى عويس، عبلة الافندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، 1994، ص22

[3] محمود حسن، رعاية الاسرة، مرجع سبق ذكره، ص18.

[4] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص.ص 152-153

[5] شهاب إبراهيم بدر، معجم مصطلحات الإدارة العامة، مؤسسة الرسالة، الكويت، دار البشير، 1998، ص87.

[6] عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، الكتاب الأول، المدخل، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1970، ص54.

[7] خلاف خلف الشاذلي، التخطيط والتنمية في عالم متغير: مفاهيم وقضايا واشكاليات، ط2، مطبعة جانجو، المنيا، 2005، ص.ص 26-27.

[8] محمود محمد عرفان، سلوى رمضان عبد الحليم، مدخل في التخطيط لتنمية المجتمع، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2005، ص108

[9] إسماعيل حسن عبد الباري، الوعي التخطيطي، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص.ص60-61.

سريعة للتنمية في اقل وقت ممكن، وبأعلى كفاءة ممكنة، وباقل تكلفة ممكنة (معادلة التخطيط)، ومن هنا يمكن القول ان التخطيط والتنمية متلازمان، بل وجهان لعملة واحدة، فالتخطيط منهاج علمي وعملي، يجيب به المجتمع على التحديات التي تواجهه، ويدخل فيها العديد من الجهود والعمليات التي تحقق الأهداف التنموية[1]، والشكل التالي يوضح العلاقة الوثيقة بين التخطيط والتنمية الشاملة.

الشكل (2-6) يوضح العلاقة بين التخطيط والتنمية الشاملة بمختلف تشعباتها.

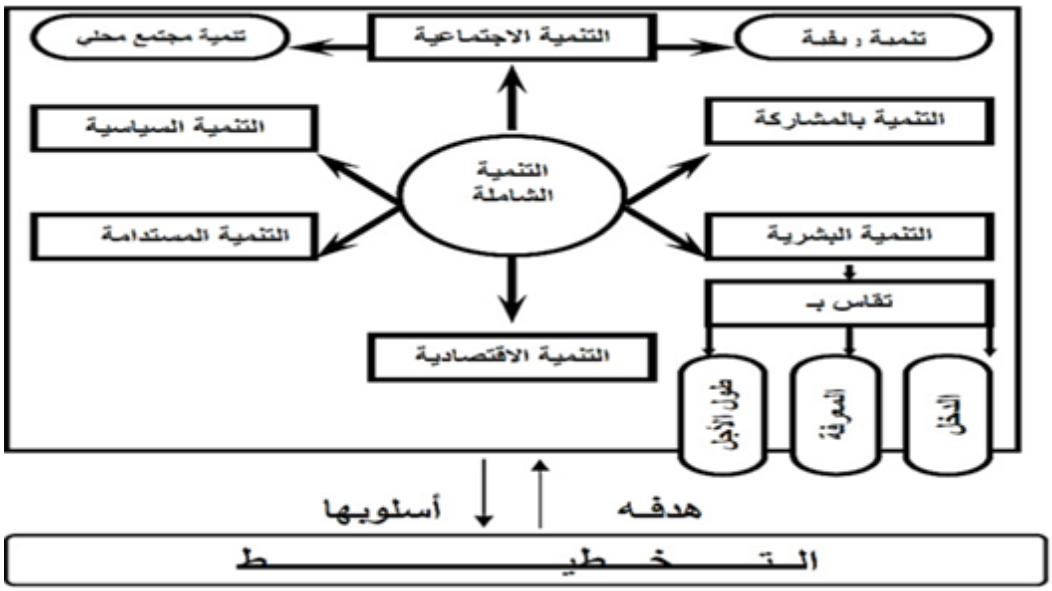

المصدر: خلاف خلف الشاذلي، التخطيط والتنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص75.

IV-1- مراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية

وقد اختلفت وجهات نظر علماء التخطيط في المراحل الأساسية للتخطيط وهناك اتفاق من حيث المضمون لهذه المراحل وهي: تحديد الأهداف، اعداد الخطة، وضع الخطة، التنفيذ، المتابعة، وأخيرا التقييم[2].

وتقوم مناهج التنمية الاجتماعية سواء كانت (خدمة المجتمع او تنظيم المجتمع او تنمية المجتمع) على التخطيط والمتمثل في الدراسة العلمية للمجتمع، واتباع عمليات التخطيط (التي سبق ذكرها) ولقد حاول الباحثون المهتمون بالخدمة الاجتماعية التمييز بين كل من تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع، وذلك من خلال ربط منهج تنظيم المجتمع بالدول المتقدمة، وتنمية المجتمع بالدول النامية، الا انه اتضح ان كلا المنهجين تحتاجهم الدول النامية والدول المتقدمة وذلك لتعدد وتنوع المشكلات التي تعاني منها جميع الدول[3].

كما ان التخطيط والتنمية الاجتماعية وسيلتهما الانسان وهدفهما الانسان أيضا، حيث يقوم كل منهما على استثمار الموارد البشرية أفضل استثمار، واشباع احتياجات الانسان ووقايته من المشكلات، وتحرير طاقات الفرد والجماعة والمجتمع للمساهمة في

[1] محمود محمد عرفان، سلوى رمضان عبد الحليم، مدخل في التخطيط لتنمية المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] منى عويس، عبلة الافندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص79.

[3] احمد فوزي الصادي، مختار إبراهيم عجوبة، الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في الدول النامية، الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع، 1992، ص96.

زيادة المنافع الاجتماعية الى اقصى حد ممكن في حدود الموارد المتاحة وذلك عن طريق فتح باب المشاركة وتدعيمها بصورة إيجابية[1].

أيضا عمليات التخطيط تعتبر ضرورية ومهمة التنمية الاجتماعية فعن طريق التخطيط يمكن التنبؤ بتوقعات المستقبل من حيث الاحتمالات الإيجابية والسلبية وبالتالي يمكن وضع الحلول للسلبيات التي يمكن ان تترتب عليها، او دعم الإيجابيات.

ولقد أصبح التخطيط ضرورة مهمة لتحقيق معدلات سريعة في تنمية المجتمعات خاصة النامية منها، وذلك لأنه أصبح أسلوبا يستخدم في رسم السياسة العامة للمجتمع والسياسة الاجتماعية على وجه الخصوص، كما انه يعتمد على استثمار الموارد البشرية والمادية لتحقيق الأهداف. ويتطلب ذلك التعاون بين اقطاب التخطيط المختلفة ومنهم السياسيون والمخططون والمهنيون والقادة المحليون وافراد المجتمع والمؤسسات الاجتماعية الحكومية منها والأهلية.

إذا العلاقة الجوهرية تقوم على أساس ان التخطيط هدفه التنمية والتنمية اسلوبها التخطيط العلمي والخدمة الاجتماعية هي الوسيلة لتسهيل تحقيق التنمية، فهي تسعى الى تعبئة القوى البشرية للمساهمة في عملية التنمية الاجتماعية.

وتختلف مجالات التنمية الاجتماعية من حيث طبيعتها، ولكنها من حيث وظائفها متكاملة فيما يلي:

المجموعة الأولى: وتشمل الخدمات ذات الصلة الحيوية بنشاط المجتمع: وتشمل الخدمات المترابطة ويتضح ذلك في الحيوية التي تخص حياة المجتمع ونشاطه الإنتاجي، فمثلا إذا كان المجتمع ذا طابع صناعي فان مجال الخدمات توضع لها برامج التنمية الاجتماعية تشمل توفير الخدمات المختلفة للعمال من مواصلات وخدمات صحية...الى غير ذلك من الخدمات التي تساعد أبناء ذلك المجتمع على الاستمرار في نشاطهم الإنتاجي.

المجموعة الثانية: الخدمات التدعيمية: وهي الخدمات التي تقوم على أساس النظرة البعيدة لما يجب ان تكون عليه عمليات التنمية في حياة المجتمع، وهي الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

المجموعة الثالثة: خدمات عامة للتنمية: وهي تلك الخدمات الرئيسية لإقامة وتنفيذ مشروعات التنمية مثل الكهرباء، المياه، الطرق.

وعلى هذا فان خطة التنمية الاجتماعية في اية دولة تحتاج الى خدمات من كل مجموعة من المجموعات السابقة، فنظام انتاج المجتمع هو الذي يحدد نوعية الخدمات التي يحتاجها لكي تسير عملية التنمية الاجتماعية في خطوات متتالية حتى تتم عملية التغيير المقصود للمجتمع، وهذه الخطوات او المراحل ما هي الا خطوات او مراحل "التخطيط" والتي تبدأ بدراسة المجتمع، وتحديد احتياجاته وامكانياته، تحديد الأهداف، ثم وضع الخطة ثم التنفيذ فالمتابعة، ثم التقييم، وتوضع خطة التنمية واساليب العمل وذلك في حدود ايديولوجيته[2].

وللتخطيط علاقة بالتنمية الاجتماعية منذ البدايات الأولى لظهور الرعاية الاجتماعية ولازالت تلك العلاقة قائمة حتى الوقت الحاضر، فالاهتمام بالتنمية يمثل قضية تشغل رجال الصناعة والإدارة ومخططي السياسة العامة وقادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الأيديولوجية بل أصبح ميدانا يتعاظم شانه في العلوم الاجتماعية[3].

---

[1] السيف عبد المحسن، المشاركة في برامج التنمية، قضايا ومفاهيم، بحث علمي محكم، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث، الرياض، 1995، ص02.

[2] سعد بن مسفر القعيب، التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني، مرجع سبق ذكره، ص117.

[3] غيث محمد عاطف، محمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص12.

والتخطيط للتنمية في الوقت المعاصر يعتبر ضرورة لا غنى عنها للنهوض بالمجتمعات، فعن طريقة يمكن معالجة مشكلات التخلف، وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع، وبأقل تكلفة ممكنة، وبأدنى قدر من الضياع في الموارد المادية والبشرية[1].

ولقد ظهرت الدعوى الى التخطيط أسلوبا لحل مشكلات الفقر والتخلف في البلاد النامية، كما ظهرت له ميادين كثيرة، فقد اتجه منظرو التخطيط والتنمية في اتجاهات عديدة، فمنهم من يركز على القطاع الحضري ويعتبره مفتاحا لتنمية بقية القطاعات. ومنهم من يرى ان الركيزة الأولى لتخطيط ناجح هو الريف والقطاع الزراعي على وجه التحديد، باعتبار الزراعة الحرفة الغالبة للسكان في هذه البلاد، ومنهم من يعتقد بأولوية تنمية وتطوير الخدمات سعيا لتطوير العنصر البشري كمتغير أساسي للتنمية (المقرمي، 1991، ص65)[2].

IV–2– اهداف التخطيط للتنمية الاجتماعية

يعتبر التخطيط وسيلة لإدارة الموارد، وآلية للتنسيق بين القرارات والإجراءات التي تتخذها جهات او وحدات متعددة في المستويات المختلفة لصنع القرارات، وبشكل تفصيلي فإن التخطيط هو نشاط علمي ينطوي على تدخل ارادي من جانب هيئة مركزية في مجريات الأمور الاقتصادية والاجتماعية، ويقصد بذلك التأثير عليها ودفعها في مسار معين مرغوب فيه، وذلك انطلاقا من نظرة استراتيجية شاملة وبغية تحقيق اهداف محددة، ويقوم التخطيط بتبيان الطرق البديلة الممكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، ثم اختيار البديل الأفضل مع التنسيق لضمان الاتساق على مستوى الأهداف وعلى مستوى الوسائل، ويساعد التخطيط في ترجمة البديل المختار الى السياسات والقرارات اللازمة لنقل المخطط المقبول من عالم التفكير الى عالم الواقع، كما يعني التخطيط بمتابعة تنفيذ الخطط وتطوير الخطط الموضوعة من قبل في ضوء نتائج تلك المتابعة[3].

وتتحدد أهدافه في ترجمة غايات لمجتمع ما بشكل يحدد اتجاهات عناصر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في مدى زمني معين انطلاقا من الأوضاع الراهنة، والاهداف اما ان تكون كمية ومحددة بصورة رقمية (مثل زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل معين، والارتفاع بنسبة مساهمة المواطنين في القوى العاملة، وتحقيق مستوى معين من الإنتاجية في الاقتصاد الوطني...الخ). واما ان تكون نوعية تبين اتجاها معينا لتعديل بعض الظواهر الاقتصادية او الاجتماعية كتوفير مقومات الحفاظ على القيم الاجتماعية كتوفير مقومات الحفاظ على القيم الاجتماعية الإيجابية الاصلية، وتعميق الروابط بين الفرد والمجتمع، والنظرة السائدة للعمل واعتباره قيمة اجتماعية...الخ. فأهداف التخطيط بمثابة علامات على الطريق لمساعدة السلطات في تحديد أدوات فعالة للسياسة الاقتصادية. وتؤدي الأهداف وظائف هامة في عملية التخطيط، إذ انها تعين المخطط على تحديد الكميات اللازمة من عوامل الإنتاج لتحقيق غايات الخطة من القوى العاملة والمواد الأجنبية والقطاع الأجنبي...الخ.

وتنقسم الأهداف من حيث بعدها الزمني الى ثلاثة أنواع هي:[4]

---

[1] سعد بن مسفر القعيب، التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني، مرجع سبق ذكره، ص118.

[2] عبد المالك المقرمي، الاتجاهات النظرية لثرات التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991، ص 65.

[3] سعد بن مسفر القعيب، التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني، مرجع سبق ذكره، ص125.

[4] احمد محيي خلف صقر، التخطيط والسياسة الاجتماعية، المفاهيم والاطر والاليات، مرجع سبق ذكره، ص.ص92-93.

IV–2–1– الأهداف بعيدة المدى (الأهداف الاستراتيجية) : وهي الأهداف التي يراد لجهود التنمية تحقيقها في نهاية افق زمني محدد قد يمتد الى خمسة وعشرين عاما، وهذه الأهداف قد تكون كلية على مستوى المجتمع ككل مثل توسيع القاعدة الإنتاجية او تعديل القيم الإنتاجية، وقد تكون قطاعية كزيادة القيمة المضافة لقطاع معين.

IV–2–2– الأهداف متوسطة المدى : وهي اهداف مرحلية يراد لجهود التنمية إنجازها في اتجاه تحقيق الأهداف بعيدة المدى، وذلك من خلال افق زمني يتراوح بين خمسة الى عشرة سنوات، وتكون الأهداف بعيدة المدى بمثابة القيود الحاكمة لها، وتتسم الأهداف متوسطة المدى بدرجة أكبر من التفصيل إذا ما قورنت بالأهداف بعيدة المدى.

IV–2–3– الأهداف قصيرة المدى (الأهداف التكتيكية) : وهي الأهداف المرحلية التي يراد إنجازها باتجاه الأهداف متوسطة المدى، وذلك خلال فترة زمنية تقل عن خمس سنوات، ويتبع نطاق هذه الأهداف ليشمل كثيرا من المتغيرات المالية والنقدية وبعض المتغيرات الاجتماعية كالتعليم والتدريب[1].

IV–3– أهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية

وتكمن أهمية التخطيط في مجموعة الأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي يمكن تقسيمها الى قسمين رئيسيين:

IV–3–1– على المستوى الوطني

- تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع الدخل بين السكان والتوزيع العادل لعائدات النمو ومكاسب التنمية.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتوظيف السليم للموارد البشرية.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وتحسين مستوى معيشة ونوعية حياة السكان.
- المساهمة في وضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والعلاجية والتنموية.
- التنبؤ بتوقعات المستقبل من حيث الاحتمالات الإيجابية والسلبية، قصد وضع الحلول التي تدعم الإيجابيات وتتفادى السلبيات.
- تجنب حدوث هزات اقتصادية واجتماعية مفاجئة نتيجة للتغيرات المنظورة وغير المنظورة التي تكون نتائجها أكثر خطورة بخاصة على الدول الأقل نموا وهي تشق طريقها الى التنمية الشاملة.

IV–3–2– على مستوى الجهاز او التنظيم الذي يتم التخطيط من خلاله

- تجنب الارتجال والعشوائية واتخاذ القرارات العاطفية والغير معروفة نتائجها مسبقا عند مواجهة التغيرات، وبالتالي يؤدي الى تجنب الوقوع في الأخطاء وتوفير الجهد والوقت داخل التنظيم.
- الحث على المشاركة الشعبية وتوجيهها، لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على عملية التنمية، خاصة وأنها تمكن الجهاز من تبني خطط أكثر واقعية.
- العمل على تشجيع التفكير المنظم وتحقيق المبادأة والقدرة على التجديد، مما يساعد الجهاز او التنظيم على تحقيق أهدافه مما يؤدي بدوره الى رفع الكفاءة الإنتاجية.

[1] طاهر جميل صالح العصفور، الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1996، ص131.

- يساعد التخطيط على تسهيل الاتصال بين الافراد، وعلى مختلف المستويات، باعتبار ان التخطيط هو الوسيلة التنظيمية والتنسيقية المتكاملة التي تساعد على تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.
- العمل على إيجاد ترابط منطقي بين القرارات مع بعضها البعض من جهة، ومع الأهداف العامة والتفصيلية للمشروع من جهة أخرى، وهذا بدوره يؤدي الى تحديد خطوات العمل بشكل منطقي متسلسل ومتكامل لجميع العاملين في الجهاز او المؤسسة.
- يعمل التخطيط السليم على تحقيق رقابة فعالة في جميع مراحل التنفيذ، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف المنشودة.
- يقلل التخطيط السليم من الأخطاء بجميع اشكالها وعلى كافة المستويات لأنه أسلوب يقوم على التروي والموضوعية في صنع القرارات، وبالتالي فهو يساعد المدير على اتخاذ قرارات صحيحة تحكمها الأهداف المنشودة وفقا للشكل التالي:

الشكل (2-7) يوضح أهمية واهداف التخطيط

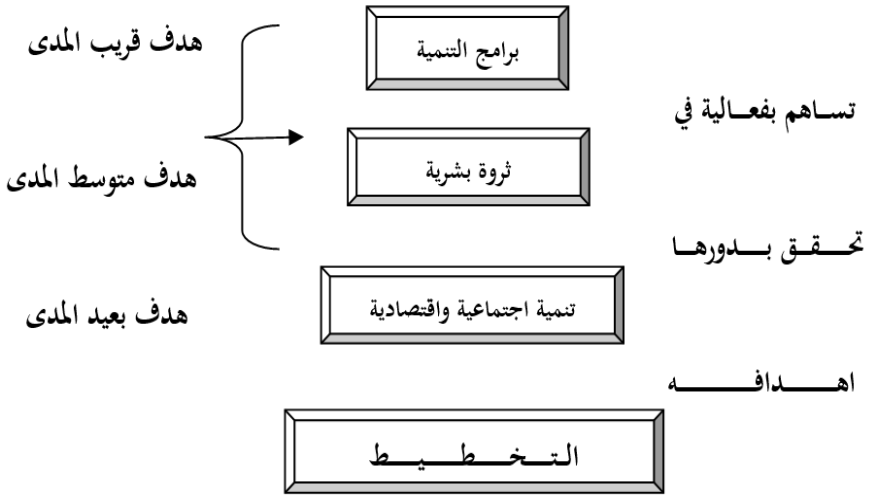

المصدر: احمد محيي خلف صقر، مرجع سبق ذكره، ص95.

IV-4- أساليب التخطيط للتنمية الاجتماعية

تتعدد أساليب التخطيط للتنمية الاجتماعية العامة إلى [1]:

IV-4-1- التخطيط بعيد المدى

يعتمد أسلوب التخطيط بعيد المدى على تحديد تصورات للتنمية بعيدة المدى في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للاقتصاد الوطني بهدف توفير إطار عام بعيد المدى لإدارة تنفيذ الخطة ونشاطات التخطيط المستقبلية، ويشمل التخطيط بعيد المدى عدة مراحل مستقلة بذاتها، تتراوح مدة كل مرحلة عادة خمسة سنوات (خطة خمسية) حيث تركز على احتياجات فترتها، ولكنها تتأسس في الوقت نفسه على سابقتها وتمهد لفترة لاحقة، فيما يمثل في النهاية سياقا واحدا متصلا او كلا متكاملا.

[1] سعد بن مسفر القعيب، التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني، مرجع سبق ذكره، ص.ص192-196.

IV-4-2- التخطيط الشامل

يعتمد أسلوب التخطيط الشامل أساسا على تخطيط استخدام الموارد المتاحة في المجتمع الاقتصادي على أفضل وجه، بحيث يحقق أفضل النتائج ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ويركز على الإجراءات اللازمة لدفع عملية التنمية من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، واستخدام الموارد كالنفط مثلا كعنصر فعال في تحقيق التنمية القطاعية والتنمية المتوازنة إقليميا بدلا من استخدامه كسلعة وحيدة للتصدير... هذا بالإضافة الى التركيز على زيادة مساهمة القطاع الخاص في جميع مجالات التنمية الاقتصادية، والاستناد في كل ذلك على تنمية التجهيزات الأساسية للعلوم و التقنية وتنمية الموارد البشرية، وهذا بخلاف الجزئي والذي يركز على تخطيط استخدام الموارد المتاحة في بعض قطاعات الاقتصاد الوطني دون البعض الآخر.

IV-4-3- التخطيط الإقليمي

يهدف هذا النوع من التخطيط الى تحقيق التوازن الإقليمي في التنمية الوطنية الاقتصادية الشاملة ويركز على التوزيع المتوازن للخدمات الحكومية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الموجودة، والاستغلال الكامل للإمكانيات الذاتية لكل منطقة، وعدم تشجيع الهجرة من القرى الى المدن، الا بحسب ما تتطلبه مرحلة التنمية، ويعد المستوى الإقليمي للتنمية الوطنية نقطة التقاء التخطيط الاجتماعي والاقتصادي للدولة ككل مع التخطيط العمراني للبيئة المحلية، ويضمن التخطيط الإقليمي تنسيق جهود التنمية القطاعية على مستوى المناطق الإدارية من اجل إيجاد نوع من التفاعل المتبادل بين قطاعات التنمية وتكاملها في كل من المناطق سواء انت حضرية او قروية.

IV-4-4- التخطيط القطاعي

يهدف التخطيط القطاعي الى تحقيق التنمية من خلال التغيير الهيكلي للاقتصاد على أساس قطاعي ويتمثل جوهر هذه التغيرات في تنمية القطاعات الاقتصادية واعداد الخطط القطاعات لتشكل بمجملها الخطة الوطنية الشاملة، الهدف منها تغيير هيكلي لبناء الاقتصاد الوطني وتنمية القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على نفقات الميزانية العامة، وذلك لتتمكن الدولة تنويع اقتصادها وتحقيق النمو الذاتي.

IV-4-5- التخطيط على أساس المشروع

يعرف المشروع على انه الجزء المستقل ضمن برنامج فرعي كبناء مستشفى معين ضمن برنامج بناء المستشفيات حيث كان يتم وضع الخطط لأي قطاع بشكل تفصيلي جدا تحدد فيه كل المشاريع المراد تنفيذها لذلك القطاع (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة)، وتركز هذه الخطط على تنفيذ المشاريع المخططة على مستوى إنفاق فردي خاص بجهة محددة وليس على مستوى او ضمن إطار القطاع.

IV-4-6- التخطيط على أساس البرامج

يعرف البرامج على انه مجموعة من الأنشطة والمشاريع المتكاملة والمنسقة، كما ان له وظيفة محددة، ويمكن قياس أدائه ومخرجاته وأهدافه المحددة، وبشكل البرامج اطارا واداة تنفيذية لسياسات القطاع او الجهة الحكومية او استراتيجية التنمية، على ان البرنامج عبارة عن عنصر في مجموعة برامج قطاعية متسقة تسهم بصورة مشتركة في تحقيق الأهداف المحددة للقطاع او الجهة.

IV-4-7- التخطيط التأشيري

يهدف التخطيط التأشيري الى اعداد وتهيئة الظروف الإيجابية لتسهيل نمو وتطور القطاع الخاص من خلال سياسات وحوافز تشجيعية متعددة ومتنوعة، وتقدير حجم ومكونات المساهمات المأمولة من القطاع الخاص في اجمالي استثمارات الخطة، مع تحديد وتشجيع الفرص الاستثمارية الكفيلة بتحقيق عوائد مجزية للقطاع الخاص في اطار التوجيهات التنموية للخطة، والتي تسهم بصورة مباشرة في تحقيق معدلات متزايدة للنمو، كما تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية للاقتصاد الوطني، ويركز التخطيط التأشيري على وضع عدد قليل من الأهداف المحددة لمحاولة احداث تغيرات نوعية وكمية في السياسات المخطط لها طبقا لجدول زمني معين، لترتيب آثار متوقعة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة، وكذلك الافراد سواء بصفتهم منتجين او مستهلكين.

V- التخطيط الاجتماعي والخدمة الاجتماعية

V-1- التخطيط الاجتماعي

اتفق غالبية المهتمين بالتخطيط الاجتماعي على انه يهدف الى احداث تغيير اجتماعي مقصود، حيث يشير (احمد كمال) الى مفهوم التخطيط بانه "عمليات تغيير اجتماعي مقصود لنقل مجتمع من صورة الى أخرى مطلوبة عن طريق الوصول الى مجموعة القرارات المتناسقة المتكاملة بحيث لو نفذت لقادتنا الى تحقيق الأهداف كاملة وفي المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة مع حسن الأداء"[1].

أما (عبد العزيز مختار) فيشير الى على انه "عمليات تغيير اجتماعي مقصود، تتضمن الاستخدام الواعي للموارد والامكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق هذا التغيير الذي يجب ان يشترك في إحداثه أفراد الشعب وقادته الممثلين لهم اصدق تمثيل، وبالاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين، ويؤدي عادة هذا التغيير الى نقل المجتمع من وضع اجتماعي الى وضع آخر افصل منه عن طريق الوصول الى قرارات تخطيطية موضوعية مناسبة[2]

ويقصد به عند آخرين "التدبر والرؤية والتعقل"[3]، حيث يقصد "بالتدبر" ان التخطيط الاجتماعي يستلزم قياس الحاجات وترتيبها، وقياس الموارد وتصنيفها لتلبية الاحتياجات واشباعها في أفضل صورة، بينما يقصد "بالرؤية" التحلي بالصبر والبعد عن القلق وعدم الاستقرار النفسي، خاصة وان الصبر من اهم مقومات التقدم الإنساني، اما "التعقل" فتعني التضحية بالكماليات من اجل الضروريات، والتحرر من عبودية العادات السيئة والمعتقدات الفاسدة. وفي تعريف مشابه يشير الكاتب الأمريكي "راي بروملي" "Ray Bromly" ان التخطيط الاجتماعي في جوهره يعني "التدبر والتصميم والاحتراف في صنع القرار والتنفيذ"[4]

"The essence of Social Planning is; forethought, desingn, professionalism in decision-making and implementation" مشيرا الى ان التخطيط الاجتماعي يهتم في الأساس بخمسة أمور أساسية هي: التحول الاجتماعي، إعادة التوزيع، المشاركة الشعبية، القطاعات الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية[5].

---

[1] احمد كمال، التخطيط الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970، ص58.

[2] عبد العزيز عبد الله المختار، التخطيط لتنمية المجتمع، دار حكيم للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة 2، 1991، ص 25.

[3] محمد نبهان، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1983، ص24.

[4] Ray Bromley, « Social Planning : Past, Present, and Future », Journal Of International Development, Vol. 15, No. 7, 2003, PP 820-823.

[5] Ray Bromley, Ibid., PP 821-823.

أولا: التحول الاجتماعي Societal Transformation

حيث يشير الى ان التخطيط الاجتماعي من شانه تحويل المجتمع تدريجيا الى مجتمع أفضل منه في المستقبل، وهذا يتطلب وضع وتنفيذ خطط استراتيجية بعيدة المدى، شاملة لكل المجتمع، وبكل قطاعاته.

ثانيا: إعادة التوزيع Redistribution

ويؤكد هنا Ray ان المخططين الاجتماعيين يسعون الى الحد من عدم المساواة، وتقريب الفروق المادية الشاسعة بين الطبقات.

ثالثا: المشاركة Participation

فيشير Ray إلى ان معظم المجتمعات خاصة المجتمعات النامية يكون الجمهور العام من الناس مستبعد من عمليات صنع القرار في العملية التخطيطية، وهذا الاستبعاد يسبب العزلة لأفراد المجتمع، وخلق حالة من اللامبالاة لمعظم أفراده، وإعاقة التعليم والإختراع والروح الريادية، وخلق حالة من الحقد الاجتماعي التي ينجم عنها العديد من الثورات؛ لذلك يعد التخطيط الاجتماعي (حسب Ray) عن طريق تحقيقه للمشاركة الشعبية، إحدى الأدوات الأساسية لتحقيق الإصلاح الاجتماعي " Social Reform"، بل يعد التخطيط الاجتماعي، والإصلاح الاجتماعي وجهين لعملة واحدة، ويتمايزان فقط من حيث ان الأول يقوم على العلم وحسن استخدام القوة الاجتماعية، والثاني يقوم على العاطفة والرغبة في الحصول على القوة لاستخدامها في تغيير التشريع، فإذا كان التخطيط الاجتماعي من اجل الناس، فيجب ان يكون من قبل الناس.

رابعا: القطاعات الاجتماعية Social sectors

حيث يؤكد على ان التخطيط الاجتماعي تنحصر مجالاته بتلك القطاعات التي تقدم الخدمات العامة والتي لا توجد في الأسواق، مثل التعليم والصحة، والتشغيل، والرعاية الصحية والطفولة والشباب والإسكان والعدالة والثقافة.[1]

خامسا: الخدمات الاجتماعية Social services

فالتخطيط الاجتماعي يعطي اهتماما لتلك الفئات المحرومة من السكان والذين لا يستطيعوا دفع ثمن الخدمات التي يحتاجونها، ومن تلك الفئات الفقراء، ضحايا الجريمة بكب أنواعها، المعوقون، المسنون، المهاجرون الجدد، واللاجئون، ويمكن اعتبار ذلك العمل نوعا من الرعاية الاجتماعية التي هي من صميم عمل التخطيط الاجتماعي.

قد أصبحت فكرة التخطيط الاجتماعي مقبولة عند كل الباحثين في العلوم الاجتماعية، على الرغم من ان الكثير منهم يشعرون بضيق مدى التنبؤ في علومهم بالإضافة الى قلة الحقائق النسبية التي يمكن الاعتماد عليها في النواحي التطبيقية، ويعتقد البعض ان التخطيط يجب ان ينتظر حتى يمكن الحصول على كل الحقائق على عالم الاجتماع ان لا يقدم توصياته الى واضعي السياسة الاجتماعية حتى يتأكد من كل الحقائق على اختلاف مستوياتها، الا ان هذا الموقف قد يكون سليما من الناحية النظرية اما من الناحية العلمية التطبيقية قد يكون من الصعب تقبله، ويقول روبرت لينـد "Robert Lyend" في هذا (سواء اشترك العلماء ام لم يشتركوا فسوف يبحث الناس عن أهدافهم وسوف يبحثون عن وسائل بلوغها وسوف يضعون الخطط)[2].

[1] خلاف خلف الشاذلي، التخطيط والتنمية في عالم متغير: مفاهيم وقضايا واشكاليات، ط2، مطبعة جانجو، المنيا، 2005، ص.ص 77-78.

[2] محمد عاطف غيث، التغيير الاجتماعي المخطط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص150.

يشير التخطيط الاجتماعي غالبا الى الجهود التي تبذل ارادیا لعلاج الامراض والانحرافات الاجتماعية، ولتفعيل مجرى التغيير الاجتماعي، وبهذا فهو يعكس الأسلوب الذي يؤدي الى اتخاذ القرارت الجمعية، ورسم السياسة الاجتماعية، واستثارة العمل الجمعي[1].

V-2- التخطيط والخدمة الاجتماعية

يعتبر التخطيط منهجا علميا تستخدمه مهنة الخدمة الاجتماعية لإحداث تغيير مقصود لصالح المجتمع المحلي او هيئة او مؤسسة اجتماعية، ويشير (Ross) الى التخطيط في الخدمة الاجتماعية باعتباره منهجا في تنظيم المجتمع على أساس انه (حل مشكلة معينة في وسط معين، والتنفيذ الفعال لذلك الحل)، ويرى (Maxporin) ان عمليات التخطيط في الخدمة الاجتماعية تتطلب ان يكون هناك تداخل وصلة مستمرة بين الاخصائي الاجتماعي والعميل، والعميل في هذه الحالة هو المجتمع كله من خلال مجموعة من الوظائف التحليلية والتفاعلية، وحتى يتم هذا فان الممارس يقوم بعمليات تحديد وفهم للمشكلات التي يتعامل معها، وآثارها على الأداء الاجتماعي (Social function) للعميل فردا كان او جماعة أو مجتمعا[2].

وبهذا فإننا نجد ان عملية التخطيط في مهنة الخدمة الاجتماعية هي طريقة معينة تتسم باستخدام مجموعة من الأفعال لحل مشكلة او مواجهة احتياج، وتتضمن هذه العملية اتخاذ قرارات والتنبؤ بالمستقبل واختيار مجموعة من الافعال لحل مشكلة او مواجهة احتياج، وتتضمن هذه العملية اتخاذ قرارات والتنبؤ بالمستقبل واختيار مجموعة من الافعال والاجراءات في شكل برنامج اجرائي، وكل ذلك يعني القيام بعمليات تعتمد على البحث العلمي والاحتمالية، والاعتماد على الامكانيات والجهود الذاتية للعميل واستبعاد سلبيته- وصياغة الخطة تعني الطريقة التي نوفق بها الى التدخل المطلوب وترجمة المشكلات الى اهداف نسعى الى تحقيقها- وإذا كنا نؤمن بان اهداف الخدمة الاجتماعية الاساسية تتركز في تدعيم وتحسين الاداء الاجتماعي للناس سواء بصورة فردية او جمعية، فان ما نقوم به من تخطيط يعني انه عندما نقوم بوضع الخطط واتخاذ القرارات (كأخصائيين اجتماعيين) فإننا نعمل على ان نساعد الناس في الحاضر والمستقبل[3].

يعتبر البعض ان تنمية المجتمع المحلي اتجاه تخطيطي مستقل لان الهدف الأساسي في تنمية المجتمع المحلي هو تعبئة المواطنين المتأثرين مباشرة بالأوضاع غير المرغوبة ومساعدتهم على اتخاذ او اجراء عمل منظم، وبذلك يتحقق الاتي:[4]

- زيادة فاعلية أدائهم في شؤون المجتمع.
- إيجاد منظمات الخدمات التي تستجيب لاحتياجاتهم.
- تعزيز عملية التعديل في السياسات والبرامج التي تمس اهتماماتهم او مصالحهم.

هذا وفي ضوء ما تقدم يمكن استخلاص اهم ما تتضمنه التنمية الاجتماعية من عناصر وغايات واهداف في الأمور الاتية:[5]

---

[1] محمد عاطف غيث، التغيير الاجتماعي المخطط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص155.

[2] سامية محمد فهمي وآخرون، طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي (التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص.ص 128-140.

[3] سامية محمد فهمي وآخرون، طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي (التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات)، المرجع السابق، ص 141.

[4] احمد شفيق السكري، المدخل في تخطيط الخدمات الاجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص.ص 5-6.

[5] محمد فائق عبد الحميد، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع "التنمية الاجتماعية إطار تحليلي وأهم المجالات" الرياض، جامعة الامام محمد بن سعود، 1988، ص.ص 198-202.

1- يعد الانسان هو العنصر الأساسي للتنمية الاجتماعية بل هو العنصر الإيجابي الفعال فيها، ذلك لان أي تغيير في مجال التنمية انما هو تغيير لقدرات الانسان ولقيمة وثقافته وعلاقته بل تغيير كذلك لنمط معيشته وحياته.

ولن يصبح المجتمع منتجا راقيا الا من خلال اتاحة الفرصة للإنسان الفرد لتنمية كل ما يتصل بعلاقته بالأشياء والأفكار والناس، فالتنمية الاجتماعية لها دائما هدف هو الانسان وهو هدف اجتماعي نظرا لاعتماد الانسان الفرد على الاخرين، وهي تعتبر بذلك مظهرا من مظاهر التنظيم الاجتماعي الحديث، وليس في استطاعة أي من المجتمعات وخاصة النامية منها ان تتقدم دون ان تتضمن عمليات التنمية الاجتماعية خلق أدوات جديدة ووسائل حديثة وتكيفها لمقابلة الحاجات المتغيرة للإنسان.

لذلك نجد ان مجالات التنمية الاجتماعية (هي مجالات الاهتمام بعقل الانسان وتعليمه وثقافته وصحته وغذائه راحته وسلوكه، فمنها ما يتصل بالتعليم العام ومحو الامية وتعليم الكبار والاهتمام بالوعي الصحي والوقائي والعلاجي وخدمات التأهيل المهني والتوجيه والإرشاد الزراعي والتعاوني والترشيد المهني والأخلاقي والبيني وترشيد الاستهلاك وانماطه، وكذلك في توجيه نمط التطلع المرتبط بالترقي والحراك الاجتماعي في العمل وفي السلوك والذي يعني معنى الانفتاح والتفاؤل.

2- تعد التنمية الاجتماعية منهجا وعملية للتغيير البنائي وهو الذي يتضمن تغييرا في نمط القيم القديم الذي كان يسود المجتمع ويحكم تصرفات افراده ويملي عليهم نوعا معينا من السلوك، ولا يتم التغيير البنائي الا إذا حدث تعديل جوهري في العلاقات الأساسية التي تقوم بين أعضاء المجتمع.

3- تقوم التنمية على عنصر التعاون القائم ولا تقوم على الاجبار الالزام وبذلك يمكن الحفاظ على تنمية الطبيعة البشرية ككل.

4- تعد التنمية الاجتماعية عملية موحدة ذات جوانب متنوعة، منه الجانب الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي والأخلاقي والتشريعي، ولا بد في ضوء ذلك من النظر اليها في اطارها الشامل ومن خلال منظور التكامل او نظرية التكامل في علم الاجتماع والتي تقوم على عدة عناصر أهمها:

- ينبغي النظر الى المجتمعات نظرة شاملة وكلية اذ انها تتكون من نظم مترابطة الأجزاء.
- كذلك فان الأسباب تكون متعددة متداخلة، والمجتمعات المتكاملة نسبيا يمكن ان تتغير وان تنمو أسرع من المجتمعات التي هي في حالة من عدم التكامل.

ومن ثم فان التنمية الاجتماعية ينبغي ان تضع في اعتبارها الدراسة الترابطية التكاملية التحليلية وذلك كاعتبار منهجي من ناحية ولتحقيق رغبات الافراد وتطلعاتهم والوصول بهم الى أفضل المستويات من ناحية أخرى.

5- يعد نمط الحياة في المجتمع الصناعي النمط المتطلع اليه والذي تسعى اليه مجتمعات النامية، ذلك لأنه يتيح من خلال تنميته لقدرات الافراد ومهاراتهم وشخصياتهم وسلوكهم وثقافتهم تقدما ورقيا.

تتم التنمية الاجتماعية من اجل إرضاء الناس واشباع احتياجاتهم المادية والمعنوية، ومن ثم فان الناس هم أنفسهم الذين يحددون ما يرتضونه وما يحتاجون اليه وكيفية اشباع هذه الاحتياجات في ضوء متغيرات وطنية وعالمية متعددة[1].

كما تتطلب التنمية الاجتماعية التنوع والتعدد والتخصص في الأدوار الإنتاجية والاجتماعية كما قد تتطلب تكثيفا سكانيا في أقاليم معينة، وكل هذه الأهداف قد تقاومها تغيرات او ثبات تلقائي في النظم الاجتماعية كما قد تكره وتجبر المجتمعات على تقبل التغيرات ويجدر بالذكر ان الأنظمة الداخلية تعتبر عاملا حاسما في مجال التنمية، فعلى سبيل المثال في اليابان كان من المحتم ان تعتاد صياغة التكنلوجيا لتتلاءم ومتطلبات الأنظمة الاجتماعية ومتطلبات الاسرة الممتدة كقوى منتجة تتوارث مهنها وتخصصاتها، لهذا فان التنمية الاجتماعية تقتضي اشراك المجتمعات المحلية في ما يهمها من برامج، كما ان التنمية الاجتماعية تقتضي ان تكون

[1] احمد فوزي الصادي، مختار إبراهيم عجوبة، الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص112.

التكنلوجيا المقدمة على المستوى المحلي تكنلوجيا ملائمة للنظم الاجتماعية والاقتصادية المحلية، فقد ترفض المجتمعات المحلية التكنلوجيا غير الملائمة ولو أدى الامر الى تدمير هذه المجتمعات كما هي الحال في المشاريع الزراعية الحديثة التي انشات في المناطق الرعوية للبدو[1].

وتهدف العلوم الاجتماعية والسلوكية التطبيقية بصفة عامة الى دراسة النظم الاجتماعية في محاولة لتحقيق الاستبصار والفهم فيما يتعلق بالسلوك الإنساني، وعلماء تنمية المجتمع يستخدمون المجتمع كنسيج من الناس والسلوكيات والبرامج والمؤسسات والثقافات التي تمثل بؤرة التساؤل وقاعدة تطوير استراتيجيات العمل او التغيير، وبدلا من ان تكون بحوث المجتمع مجرد بحوث وصفية (كيف ولماذا) فيما يتصل بالسلوك الإنساني، فهي تهدف الى التغيير في اتجاه مجموعة قيم محددة بشكل مسبق، والتغيير في تنمية المجتمع يكون هادفا دائما بان يوضح للمجتمع الذي يجري التعامل معه الاتجاه او العملية التي سوف تؤدي الى تحسين عمليات التفاعل الإنساني واتخاذ القرارات في اطار ذلك المجتمع[2].

ويربط كثير من الدارسين بين نشأة منهج خدمة المجتمع والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية والصناعية على حد سواء، وقد قدم منهج تنمية المجتمع على أساس انه تغير اقتصادي واجتماعي مقصود، والوحدة الأساسية للتغيير المقصود هي المجتمع المحلي نفسه، وبمبادرته ووفقا لتضافر امكانياته المادية والبشرية مع الإمكانيات والموارد الحكومية، يمكن احداث التغيير المقصود على المستوى المحلي وهذا ما يسمى بمشاريع العون الذاتي التي تتطلب اشراك السكان المحليين في دراسة المشكلات او التخطيط لمواجهتها وتنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويمها، فمناهج التنمية الاجتماعية او خدمة المجتمع ينظر اليها في ضوء هدفها الأساسي وهو احداث توازن مستمر بين المجتمع وما في حوزة هذا المجتمع من موارد مادية وبشرية حالية ومحتملة من خلال دراسة المشكلات وتحديد الاحتياجات والاعتراف بها، ووضعها في اسبقيات والاستعداد للعمل من اجل مواجهتها سواء كانت هذه الاحتياجات متعلقة بالإنتاج او التنظيمات او العلاقات الاجتماعية او الترفيه، شريطة ان يشمل برنامج خدمة المجتمع كل الفئات او الجماعات المحلية[3].

وقد جرت محاولات لتحديد مجالات تطبيق منهج خدمة المجتمع، حيث كان يطلق عليه منهج تنظيم المجتمع، ويجري تطبيقه في الدول الصناعية المتقدمة حيث كان ينظر اليه على أساس انه يعالج المشكلات التنظيمية للمجتمعات المحلية الغربية التي تتوفر فيها الإمكانيات او تجهل كيفية الاستفادة من هذه الإمكانيات، ولهذا فان مسؤولية تنظيم المجتمع تتمثل في مساعدة المجتمعات المحلية على التعرف على ما في حوزتها من موارد، اما منهج تنمية المجتمع فكان يطبق في الدول النامية، ويهدف الى تنمية المجتمعات، والهدف منه اقتصادي، ولذلك فانه يركز على رفع الانتاجية وتقبل الحقائق التكنلوجية، والهدف منه اقتصادي، ولذلك فانه يركز على رفع الانتاجية وتقبل الحقائق التكنلوجية الجديدة في المجتمعات الزراعية ومن خلال اشراك القادة المحليين في هذه البرامج، وبالتدريج تأكد للقائمين على هذه البرامج انه لا يمكن الفصل بين هذين المنهجين، حيث المجتمعات المحلية في البلدان المتقدمة لم تكن مشكلتها تنظيمية فحسب، وانما هناك مشكلات أساسية متعلقة بالإنتاج والعمل، ولا بد من عمل شيء من اجلها، وبالمثل فان الدول النامية قد اكتشفت ان مشكلاتها ليست إنتاجية فحسب وانما هي مشكلات تنظيمية أيضا، ومن هنا ظهرت الدعوة الى التوحيد بين المنهجين واطلاق مصطلح واحد عليهما هو (خدمة المجتمع) الذي يدعو الى تكامل الخدمات الاجتماعية، وقد قام جدل كبير حول التسميات التي يمكن ان يمكن ان تطلق عليه، الا ان الأمم المتحدة استقرت على اطلاق

[1] احمد فوزي الصادي، مختار إبراهيم عجوبة، الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص44-45.

[2] ادوارد. ج، بلاكيلي، بحوث تنمية المجتمع (المفاهيم والقضايا والاستراتيجيات)، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، نيقوسيا قبرص، ترجمة حمدي الحناوي، ومراجعة مدحت محمد أبو النصر 1990، ص17.

[3] احمد فوزي الصادي، مختار إبراهيم عجوبة، الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص96-97.

مصطلح تنمية اجتماعية على كل لمناهج التي تعمل مع المجتمعات المحلية، وقد اتخذت برامج التنمية الاجتماعية طريقتين في التطبيق وفقا للاختلاف في وجهات النظر المتعلقة بتحديد المشكلات وطرق علاجها، وهي:

الطريقة الأولى: تسعى الى التركيز على تحسين الخدمات الاجتماعية.

الطريقة الثانية: تسعى الى التركيز على تغيير العلاقات الاجتماعية السائدة بين افراد المجتمع وجماعاته وبين المجتمع المحلي وغيره من المجتمعات، والعمل على تشجيع التعاون والتآزر بين الافراد والجماعات والمجتمعات والاتجاه الى تحسين العلاقات الاجتماعية.[1]

واهم دور يمكن ان تؤديه برامج التنمية الاجتماعية هو ترسيخ ولاء السكان لمجتمعاتهم والعاملين لمقار عملهم، وحماية الحياة الاسرية من الانهيار والتفكك وذلك بالتوعية والإرشاد والتدريب والتأهيل والربط المستمر بين المواطن وما يقدم له من خدمات إنتاجية واجتماعية وترويجية، وخاصة بين قطاعات الشباب والنساء والأطفال والمسنين والمعوقين ونزلاء السجون والإصلاحات والاميين والمهاجرين الجدد من الريف الى المدينة والذين لا عمل ولا مهارات لديهم[2].

[1] احمد فوزي الصادي، مختار إبراهيم عجوبة، الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص98-99

[2] احمد فوزي الصادي، مختار إبراهيم عجوبة، الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص86.

خلاصة الفصل الثاني

✓ من خلال الجزء النظري تم استعراض الإطار المفاهيمي للتنمية الاجتماعية حيث تعرفنا على ماهية التنمية، وأيضا راي المدارس الفكرية بخصوص التنمية الاجتماعية، ثم اهم المجالات التي تعنى بها هذه الاخيرة خاصة مجالات التعليم، والصحة، الإسكان، وسياسات دعم ومساعدة الفئات الهشة من خلال نفقات التحويلات الاجتماعية، أيضا تعرفنا من خلال الإطار النظري الى العلاقة التي تربط التنمية الاجتماعية مع بعض المفاهيم الاقتصادية، كعلاقة هذه الاخيرة مع اللامساواة، والفقر، والتنمية الاقتصادية، ومسالة العدالة الاجتماعية.

✓ يختلف مفهوم التنمية الاجتماعية باختلاف التوجهات الفكرية، فالأخصائيون الاجتماعيون يرونها انها عملية توافق اجتماعي، كما يرونها انها تنمية طاقات الفرد الى اقصى حد ممكن، وأنها اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، في حين يراها المشتغلون بالعلوم الإنسانية والاجتماعية على انها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى افراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من اشباع بيولوجي وبسيكولوجي واجتماعي أيضا، كما يراها المصلحون الاجتماعيون انها توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الانسان، والدخل الذي يوفر احتياجاته، وكذلك الامن والتامين الاجتماعي، والترويح المجدي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، اما رجال الدين فتعني عندهم التنمية الاجتماعية الحفاظ على كرامة الانسان باعتباره خليفة الله في ارضه.

✓ تؤدي التنمية الاجتماعية دورا مزدوجا اقتصادي واجتماعي، حيث تصبو في المدى البعيد الى تحقيق استثمار أمثل للموارد المتاحة من خلال تأهيل وتكوين القدرات البشرية لدى افراد المجتمع، وتؤكد النظريات الاجتماعية والاقتصادية وعدد من الدراسات والأبحاث العلمية، وكذا التجارب العالمية على الدور المحوري للاستثمار في الراس المال البشري عن طريق الانفاق على التعليم والصحة وسياسات الدعم الاجتماعي المستهدف للفقراء، وتوفير السكنات الملائمة كمتطلبات هامة واساسية لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة وعادلة.

✓ ان بلوغ مرحلة متقدمة من عدالة التوزيع، والتوصل الى تحقيق تنمية اجتماعية شاملة وعادلة من شان ذلك ان يحد من المشاكل الاجتماعية الناتجة من التراكم الرأسمالي، وكبح الفقر والحد من النزاعات والتوترات الاجتماعية، وتحسين أوضاع كافة الافراد دون تمييز ولا اقصاء وان يؤمن استمرار عملية النمو الاقتصادي وارتفاع معدلاته، ومن ثم توزيع ثماره بعدالة وكفاءة، لكن بمقابل ذلك فان فشل سياسة إعادة التوزيع قد يؤدي الى فشل عملية التنمية الاجتماعية وبالتالي فشل الدولة ككل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

✓ كما ان نقص الفرص وعدم التكافؤ في الحصول عليها وعدم العدالة في توزيع الدخل، وسياسة الاقصاء والحرمان هي عوامل من شانها ان تزيد من احتمال فقدان الدولة لمشروعيتها وتزيد من عدم الثقة بينها وبين المواطنين، مما يؤدي الى تفكك المجتمع واستفحال الفقر وظهور الاحتجاجات الشعبية، وتسعى الدولة من خلال تطبيق السياسة المالية محاولة تصحيح الوضع من خلال الحد من التفاوت وتكريس مبادئ الانصاف وتكافؤ الفرص، وتحقيق الرفاهية للمواطنين في إطار التنمية الاجتماعية العادلة.

الفصل الثالث

واقع سياسات إعادة توزيع الدخل الوطني والتنمية الاجتماعية في الجزائر ـ دراسة تحليلية وقياسية ـ

- **المبحث الأول: توزيع وإعادة توزيع الدخل في الجزائر (1990-2018)**
- **المبحث الثاني: دور الانفاق العام الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر (1990-2018)**
- **المبحث الثالث: أثر الانفاق العام الاجتماعي على التنمية الاجتماعية في الجزائر (1990-2018) – دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR ونموذج Toda - Yamamoto**

مقدمة الفصل

تعتبر الاستراتيجية أو الخطط التنموية التي يتبعها المجتمع النطاق العام الذي تتبلور من خلاله ابعاد التنمية ومجالاتها، وقد كانت الجزائر على غرار جل الدول النامية بعد نيلها للاستقلال قد نهجت سياسات تنموية كان الهدف منها هو الخروج من براثن التخلف الذي سببه الاحتلال الفرنسي، فلم تكن حرب التحرير تقتصر على إعادة السيادة الوطنية فحسب بل أيضا لتحقيق العدالة الاجتماعية، تلك هي الأهداف التي رسمت في البرامج المختلفة التي أعلنت إبان ثورة التحرير سواء اعلان أول نوفمبر 1954 او برنامج الصومام 1956 او برنامج طرابلس 1962 ثم البرامج التي سطرت بعد الاستقلال مثل "ميثاق الجزائر" 1964 و الميثاق الوطني (1976-1986)[1]، كما تجدر الإشارة الى ان جل المشاريع التنموية تم تنفيذها وتمويلها بشكل أساسي من عائدات النفط، الأمر الذي عرض تلك المشاريع التنموية الى الاختلال والفشل من جراء الازمات المالية التي تنتج عن انهيار أسعار النفط، مثل الازمة البترولية سنة 1986، مما أجبر السلطات آنذاك بالقيام بإصلاحات عاجلة وعميقة مست هيكلها الاقتصادي، وطبقت سلسلة من الإجراءات والتصحيحات لسياستها المالية والنقدية املتها عليها المؤسسات المالية الدولية في صورة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكن عودة أسعار النفط للانتعاش من جديد خلال مطلع الالفية دفع الجزائر إلى العودة الى التوسع في الانفاق العام وفق النهج الكينزي من خلال تنفيذ برامج اقتصادية وتنموية بدءا من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، وانتهاءا ببرنامج المخطط الخماسي (2015-2019)، مكرسة بذلك عودتها الى سياسة التخطيط، وبقاء خضوعها لمنطق المورد الواحد (الريع البترولي) دون الالتفات لدروس الماضي، وفي منتصف 2014 حدثت ازمة بترولية أخرى اجبرت الجزائر على تطبيق سياسة تقشفية لترشيد المال العام، والشروع في عملية التمويل الغير التقليدي لزيادة الموارد المالية، لتنفيذ مختلف المشاريع التنموية ومن بينها مجالات التنمية الاجتماعية، سنسعى من خلال هذا الفصل الى تتبع مسار التنمية في الجزائر من سنة 1962 الى سنة 2018، وذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات التنمية الاجتماعية، أيضا سنتعرف من خلال هذا الفصل دائما على وضعية توزيع الدخل في الجزائر من سنة 1966 الى سنة 2018 مع التركيز اكثر على فترة (1990-2018)، كذلك سيتم تقدير نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية لقياس أثر الانفاق العام الاجتماعي كآلية من آليات إعادة توزيع الدخل على مجالات التنمية الاجتماعية في الجزائر، وهذا بالاستعانة بعدة متغيرات مستقلة مكونة من الانفاق على التعليم، والانفاق على الصحة، والانفاق على الإسكان والتحويلات الاجتماعية، ومتغيرات أخرى في شكل التضخم، والرسم على القيمة المضافة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث تمت صياغة النموذج القياسي بالاعتماد على بعض الدراسات التجريبية السابقة وكانت المعادلة على الشكل التالي: **Gini = f (Pib, Dedu, Dsan, Dhab, Trans, Tva, Inf)**

سنعتمد في عملية التقدير على نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression وبشكل خاص على دوال الاستجابة الدفعية (Impulse responses)، واختبار السببية لـ Toda & Yamamoto، وذلك بالاستعانة ببرنامج (Eviews10).

[1] احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1991، ص1.

المبحث الاول: توزيع وإعادة توزيع الدخل في الجزائر (1990–2018)

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى مسار التنمية في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا، كما سيتم الحديث عن وضعية توزيع الدخل الوطني وقياس مدى عدالته، كما سيتم الاشارة الى حجم الفوارق بين فئات المجتمع المختلفة في الجزائر، وأخيرا التعرض الى أسباب الفقر والحرمان في الجزائر.

I– مسار التنمية في الجزائر (1962–1990)

I–1– مرحلة ما بعد الاستقلال : (1963–1966)

حرصت الجزائر على حصولها على الاستقلال الاقتصادي موازاة مع حصولها على الاستقلال السياسي، وركزت على ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بشكل أساسي[1]، حيث ان الاعتماد على المساعدات الأجنبية يشكل تهديد خطير يؤدي حتما الى التبعية وجلب الازمات مثل التي عرفتها بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات. بدأ نظام التسيير الذاتي سنة 1963 والذي يهدف الى تأميم أملاك المعمرين (المزارع والوحدات الصناعية ...) اذ ان قطاع التسيير الذاتي يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار ويساهم بنسبة 30% من الدخل الوطني الجزائري وبنسبة 60% من الدخل الإجمالي من قطاع الزراعة[2].

انطلقت الدولة في تأميم عدة قطاعات مثل تأميم الأراضي سنة 1963، وتأميم المناجم سنة 1966، وتأميم البنوك 1967، وكان هدف الدولة بناء ركائز اقتصادية للدخول في عملية التنمية الوطنية.

الجدول (3–1) يمثل حجم وبنيية الاستثمارات خلال الفترة (1963–1966):

السنة	استثمارات الدولة	استثمارات الشركات			استثمارات الاسر	المجموع العام
		قطاع النفط	قطاعات اخرى	المجموع		
1963	386	940	1357	2297	30	**2713**
1964	811	780	717	1497	20	**2328**
1965	718	1680	1070	610	10	**2408**
1966	559	1223	1020	203	10	**2192**

المصدر: عبد القادر باب، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003–2004، ص214.

I–2– مرحلة التخطيط (1967–1989)

بدأ تجسيد عملية التخطيط على ارض الواقع سنة 1967 ولم يكن ممكنا قبل ذلك الوقت لاعتبارين أساسيين، يتمثل الأول في حداثة عهد الجزائر بالاستقلال، اما الاعتبار الثاني فيتمثل في انعدم توفير الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.

[1] رزين عكاشة، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة المستنصرة للدراسات العربية والدولية، العدد 51، ص244.

[2] رزين عكاشة، المرجع السابق، ص.ص244–245.

ركزت المخططات الوطنية على ثلاث قطاعات أساسية موضحة في الجدول الموالي[1]:

الجدول (3-2) يمثل توزيع استثمارات المخططات التنموية للفترة (1967-1989)

الوحدة مليار دج

السنة	المخطط الثلاثي (1969-1967)	المخطط الرباعي 1 (1973-1970)	المخطط الرباعي 2 (1977-1974)	المخطط الخماسي 1 (1984-1980)	المخطط الخماسي 2 (1989-1985)
القطاع الإنتاج	7,02	17,34	74,72	212,27	253,22
قطاع الخدمات	0,46	7,87	10,5	37,82	270,05
قطاع البنية التحتية (الاقتصادية والاجتماعية)	1,57	8,54	32,27	188,37	237,05
المجموع	**9,26**	**27,75**	**110,22**	**459,27**	**550**

المصدر: احمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009، ص8.

الشكل (3-1) توزيع استثمارات المخططات التنموية للفترة (1967-1989)

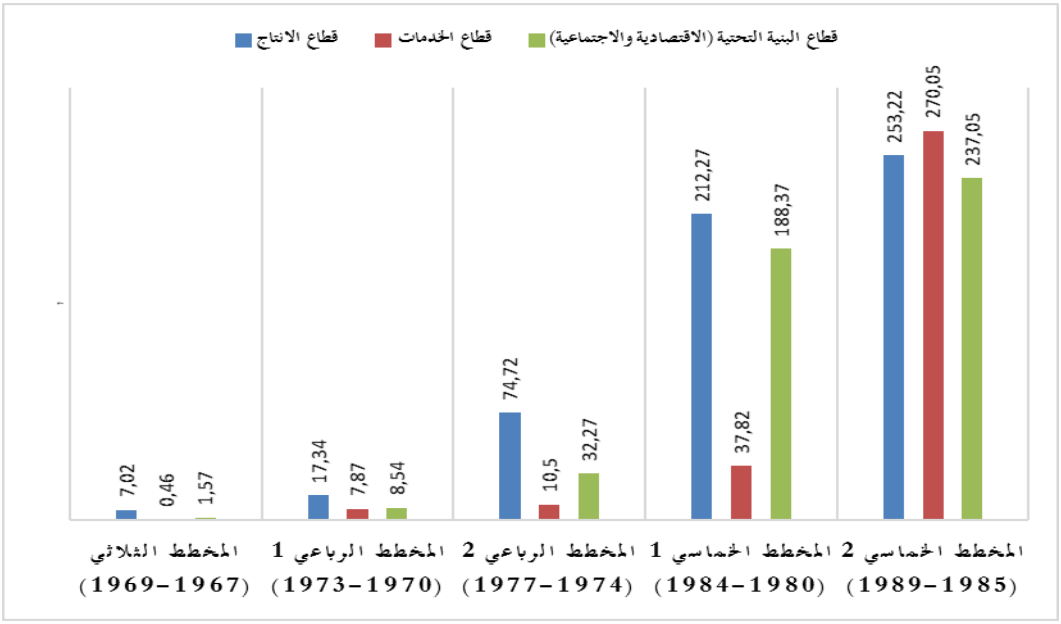

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول (3-2)

يشتمل قطاع الإنتاج كل من الزراعة والري والصيد البحري والمحروقات والصناعات التحويلية والطاقة والمناجم، والذي احتل الأولوية في المخططات الوطنية حيث انه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث منذ بداية المخطط الثلاثي كان يمثل نسب مرتفعة من الاعتماد وصل 7,02 مليار دج بعكس القطاعات الأخرى مثل قطاع البنية الأساسية الذي مثل 1,58 مليار دج و 0,46 مليار دج لقطاع الخدمات، اما بالنسبة للبنية التحتية فيمثل الطرق والسكك الحديد والموانئ والمطارات والتهيئة العمرانية والكهرباء والغاز والانارة العمومية واحتلت المرتبة الثانية حيث يمثل العمود الفقري للتنمية المحلية، وبالنسبة للخدمات

[1] رزين عكاشة، المرجع السابق، ص 253.

فكانت باهتمام اقل من القطاعين السابقين وهذا ما يوضحه الشكل (3-1) حيث كانت نسبة قطاع الخدمات 0,46 مليار دج في المخطط الثلاثي بعكس المخطط الخماسي الثاني وصل المبلغ الى 270,05 مليار دج.

اما بالنسبة لتنمية المجتمع المحلي فقد بدأ الاهتمام بتنمية الهياكل الاجتماعية للجماعات المحلية في المخططات الوطنية وهي موزعة وفقا للجدول التالي:

الجدول (3-3) توزيع البرامج التنموية في إطار المخططات التنموية (1967-1989)

الوحدة مليار دج

البيان	المخطط الثلاثي (1967-1969)	المخطط الرباعي 1 (1970-1973)	المخطط الرباعي 2 (1974-1977)	المخطط الخماسي 1 (1980-1984)	المخطط الخماسي 2 (1985-1989)
الصناعات التحويلية	0,49	1,19	4,01	27,08	58,5
السياحة	0,34	0,8	1,5	21,77	1,5
النقل	-	0,8	6,49	12,719	1,8
المواصلات السلكية واللاسلكية	1,12	0,37	1,51	4,742	15
التخزين والتوزيع	-	-	1	18,19	8
شبكات النقل (الطرقات)	0,45	1,14	3,09	19,668	43,6
المناطق الصناعية	-	-	0,7	1,968	1,9
السكن	0,34	1,52	8,3	35,729	86,35
التربية والتكوين	0,81	3,31	9,9	36,633	45
الصحة والحماية الاجتماعية	-	1,69	1,905	9,142	40,97
الهياكل الأساسية الإدارية	-	0,85	1,399	7,198	10,14
المخططات البلدية للتنمية	-	0,6	-	27,232	-
البرامج الخاصة	-	-	-	11,365	-
استثمارات أخرى	0,09	0,257	10,32	21,55	60,2

المصدر: احمد شريفي، المرجع السابق، ص9.

I-1-2- مرحلة المخطط الثلاثي (1967-1969)

كان المخطط عبارة عن مجموعة مشروعات صناعية اختارتها ووضعتها الإدارات المركزية[1]، ولقد كان توزيع الاستثمارات الفعلية بين ثلاث مجموعات كما يلي:

- الاستثمارات الإنتاجية 6,79 مليار دج موزعة على (الزراعة بـ 1,88 مليار دج، والصناعة بـ 4,91 مليار دج).
- الاستثمارات شبه إنتاجية (تجارة، نقل ومواصلات، اتصالات سلكية ولا سلكية ...) 0,36 مليار دج.
- الاستثمارات غير إنتاجية 2,01 مليار دج موزعة كما يلي: البنية التحتية الاقتصادية (طرق، ماء، كهرباء) 0,28 مليار دج، والبنية الاجتماعية (مدارس، مستشفيات، مؤسسات إدارية) بـ 1,73 مليار دج.

[1] إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سوسيولوجيا التنمية، الجزائر، ديوان مطبوعات الجامعية، 2001، ص140.

ويعكس هذا التوزيع أولويات المخطط في توزيع الاستثمارات، ويظهر ان الهيكل الذي حظي بالأولوية هو جهاز الإنتاج وهي سياسة مقصودة وتستجيب لرغبة الدولة في تطوير جهازها الاقتصادي الذي يشكو من الضعف والتبعية للخارج سواء بالنسبة للزراعة او الصناعة[1].

I-2-2- مرحلة المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1977)

ان الخبرة التي تكونت خلال الخطة الثلاثية والتحسن الذي تحقق في مناهج التخطيط ومؤسساته الى جانب التحسن في التنفيذ سابقيهما[2] التي ظهر فيها بوادر التنمية الصناعية واتجهت الاهتمامات من خلال هذين المخططين الرباعيين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977) الى بناء هياكل النشاط التنموي الشامل للمجتمع الذي يتوخى[3]:

- ❖ تجسيد التوجه الاشتراكي عن طريق القضاء على الفروق الاجتماعية الموروثة او التي تنجم عن هفوات المساعي التنموية وترقية الانسان نحو حياة أفضل.
- ❖ دعم الاستقلال الاقتصادي وتحريره من التبعية الخارجية عن طريق إحلال تدريجي للمواد المستوردة بالمواد المنتجة محليا.
- ❖ إعطاء الأولوية للاستثمار لمجال الصناعات القاعدية القادرة على خلق وسائل التنمية الاقتصادية ومضاعفة حجم التشغيل.
- ❖ خلق مناصب شغل بشكل مكثف من اجل القضاء على البطالة.

I-2-3- مرحلة المخططين الخماسي الأول والثاني (1980-1989)

يأتي هذان المخطط لتكريس توجهات سياسية استهدفت تحسين الإطار المعيشي للسكان واشباع الحاجات الاجتماعية المتعلقة بالسكن، والصحة، والحماية الاجتماعية وتنمية الإنتاج الفلاحي للحد من التبعية الغذائية، ودعم الصناعات الخفيفة من الحجم الصغير والمتوسط، فضلا عن إحداث الصرامة والفعالية في التسيير، بالإضافة الى فتح مجال المساهمة للقطاع الخاص غير المستغل.

بذلك بدأ التخلي تدريجيا عن أولوية التصنيع في المشروع التنموي لصالح قطاع البناء والاشغال العمومية الذي أصبح يساهم بأكبر معدلات التشغيل وقطاع الإدارة الذي احتفظ بقدرة العمومية الذي أصبح يساهم بأكبر معدلات التشغيل وقطاع الإدارة الذي احتفظ بقدرة تشغيل تتراوح بين 45-50 ألف منصب عمل جديدة[4].

I-3- وضعية توزيع الدخل خلال الفترة (1966-1988)

لقد عرف الدخل الوطني خلال هذه الفترة معدلات نمو منخفضة مما انعكس على الدخل الفردي وعلى عدالة توزيعه بين الأفراد، إذ وبدءا من سنة 1980 عرفت مؤشرات قياس التفاوت في الدخل تحسنا ملحوظا بالرغم من تغليب السلطات الحكومية للسياسات الاجتماعية وتدعيم الأسعار على حساب الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمشاريع التنموية، حيث ان سياسة التوظيف لم تكن قائمة على الاحتياجات الحقيقية لليد العاملة، ولكنها كانت قائمة على مشاركة اغلبية القوى النشيطة دون النظر الى انتاجيتهم الحدية او كفاية راس المال، الامر الذي جعل من قضية عدالة التوزيع تأخذ نصيبها ضمن سياسات الحكومة، التي

---

[1] محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1999، ص.ص 168-169.

[2] يوسف عبد الله الصايغ، اقتصاديات العالم العربي (التنمية منذ العام 1945)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1984، ص409.

[3] عيسات محمد الطاهر، توظيف خريجي الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999، ص43.

[4] عيسات محمد الطاهر، مرجع سابق، ص47.

عملت على التصدي للفوارق الاجتماعية بتوفير الرعاية الصحية والتعليم المجانيين، وتطبيق سياسة ضريبية وحماية إجتماعية واسعة كوسيلة مباشرة لإعادة توزيع الدخل، والجدول رقم (3-4) يوضح بعض مؤشرات توزيع الدخل خلال الفترة (1966-1988).

الجدول (3-4) مؤشرات توزيع الدخل خلال الفترة (1966-1988)

CV	Gini	Theil	Atckinson				المؤشر / القطاع
			2	1	0,5	0,1	
0,74	30,51	0,21	0,55	0,31	0,2	0,08	**العاصمة 1966**
1,08	33,32	1,16	0,47	-	-	-	**الريف 1980**
0,7	31,76	0,21	0,54	0,42	0,14	0,04	**العاصمة 1980**
0,96	34,37	0,30	0,54	-	-	-	**المجموع 1980**
1,11	40,13	0,62	0,22	0,04	-	-	**الريف 1988**
0,81	38,83	0,19	0,39	0,21	0,17	0,88	**العاصمة 1988**
0,84	38,76	0,25	0,35	0,21	0,12	0,02	**المجموع 1988**

Source : Laabas Bekacem, "poverty dynamics in Algeria", Arab planning Institute (Kuwait), vole 4. N° :01 (Déc. 2001).

تظهر البيانات المستقاة من الجدول أعلاه مسارات عدالة توزيع الدخل عبر الزمن، إذ تدل الزيادة المستمرة في قيم معامل Gini بالنسبة لمنطقة الجزائر العاصمة على انخفاض عدالة التوزيع وارتفاع قيمه دليل على ذلك، بينما شهدت قيمته في القطاع الريفي تزايدا كبيرا بين سنتي 1980 و1988، إذ إنتقلت من 33,32% الى 40,13% وارتفعت في مجموع البلد ككل من 34,37% الى 38,76%، وهو ما يعتبر كانعكاس جراء إرتفاع تكاليف الحياة المتزامنة مع إرتفاع مستويات البطالة وتدني فرص التشغيل وتفشى ظاهرة الفقر بسبب ضعف البرامج الحكومية وتدني الكفاءة لديها وعدم فعاليتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن إرتفاع قيمة مؤشر عدالة التوزيع في قطاع الريف له دلالة على ضعف التكفل بهذا القطاع وعدم توفير متطلبات الحياة الأساسية، خاصة اذا علمنا ان المسح الذي تقوم به الحكومة يشمل مختلف أنواع السلع والخدمات التي تنفق عليها الاسر المعيشية، كما يرجع السبب أيضا الى نسبة عدد سكان الريف مقارنة بتعداد السكان الإجمالي، إذ بلغ سنة 1988 حوالي 49,5% بمعدل نمو سنوي وصل في تلك السنة 1,03%، وهو معدل نمو منخفض اذا ما قارناه بمعدل القطاع الحضري الذي بلغ في ذلك العام 4,31% بسبب تحسن ظروف الحياة والذي يرجع الى اهتمام السلطات بهذا القطاع دون الاخر مما خلق حالة من عدم التوازن الجهوي خصوصا مع الريف، ولان معظم مداخيل الأشخاص هي من العمل للحساب الخاص، وذلك لان المنتجات الفلاحية التي يتم انتاجها تكون عادة مرتبطة بالأحوال الجوية مما يجعل فترات الجفاف تؤثر سلبيا على المحاصيل الزراعية وبالتالي على المداخيل، فضلا عن ذلك فقد شهدت فترة الثمانينات ازمة تنموية عالمية وارتفاع للمديونية العالمية الامر الذي انعكس سلبا على تمويل المشاريع التنموية خصوصا برامج الحماية الاجتماعية[1].

[1] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص.ص، 220-221.

بناء على البيانات المتاحة من الديوان الوطني للإحصائيات، شهد توزيع الانفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية في أواخر الثمانينات تباينا واضحا بين القطاعين الريفي والحضري، حيث عرفت حصص كل فئة عشير اختلافا حول توزيع انفاقها فيما يخص مجموع السلع النهائية، كما ان نسبة الحصة العشرية ($\frac{D10}{D1}$) بين القطاع الريفي والحضري كان مختلفا، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-5) توزيع الإنفاق الإستهلاكي للأسر حسب الأعشار لسنة 1988 (%)

العشير / القطاع	D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7	D8	D9	D10
الريفي	5	7	7	8	8	9	9	10	12	25
الحضري	2	3	4	5	7	8	10	12	16	34
المجموع الكلي	2,58	3,96	4,94	5,92	6,85	7,96	9,32	11,27	14,58	32,62

المصدر: كبداني سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص221.

يوضح الجدول أعلاه ان القطاع الريفي اقل تمركزا لتشتت توزيع الدخل، بحيث ان اغنى 10% لا يفوق أفقر 10% إلا بخمسة أضعاف (5= $\frac{D10}{D1}$)، مما يجعل منحنى "Lorenz" الخاص به يقترب من خط العدالة المطلقة، في حين نجد انه في القطاع الحضري تبلغ هذه النسبة 17 ضعف، مما يدل على صعوبة العيش في الحضر، ويمكن ارجاع السبب في ذلك الى قلة فرص العمل المتاحة بسبب اكتظاظ المدن وعدم وضوح السياسة التوظيفية وضعف أداء المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، والتي غالبا ما كانت في تلك الفترة عبارة عن مؤسسات عمومية، وهو بخلاف القطاع الريفي الذي يمتاز باشتغال الافراد في الاعمال الزراعية وعموما للحساب الخاص بالرغم من اعتمادها على الظروف الموسمية، مما جعل استهلاك الفئات الدنيا من (D1) الى (D6) فيه احسن من مثيلاتها في القطاع الحضري.

من جهة أخرى يلاحظ ان الاستهلاك اغنى الاسر في البلد ككل (بغض النظر عن نوعية القطاع) يفوق أفقرها بحوالي 12 ضعفا، كما ان حصة افقر الاسر في القطاع الريفي تمثل $\frac{1}{5}$ استهلاك اغنى الفئات ($\frac{D1}{D10}$ = 0,2)، وهذه الحالة تختلف في القطاع الحضري، حيث نجد هذه النسبة تساوي تقريبا 0,058، مما يدل على التشتت الكبير والانحراف الشديد لتوزيع الانفاق الاستهلاكي (توزيع الدخل) فيه، وهو ما يؤكده التحليل العميق لحصة 60% او حوالي ثلثي السكان في القطاع الريفي الذين يستحوذون على ما يعادل نصف الاستهلاك الكلي، والذي يستهلكه 30% من السكان، وهي بخلاف القطاع الحضري اين نجد ان ثلثي السكان لا يستهلك أكثر من 40%، بينما يستحوذ الثلث الاغنى على اكثر من 60%.

الشكل (3-2) يمثل منحنى لورنز (Lorenz) لتوزيع الانفاق الاستهلاكي سنة 1988.

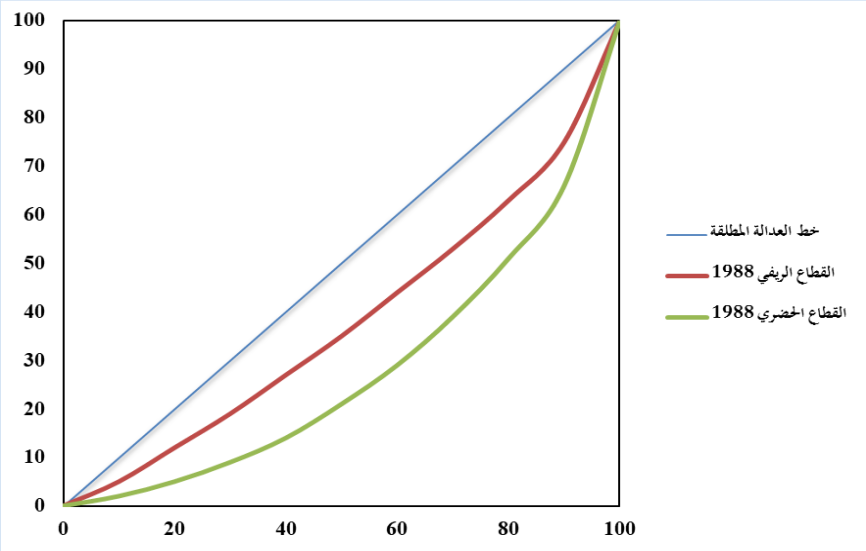

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-5)

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن تتبع العلاقة الموجودة بين العشيرات لمعرفة الفوارق الموجودة بينها، والتي تعكس بوجه آخر نوعية التشتت بين الحصص الإنفاقية (الاستهلاك) وأيضا معرفة مدى تأثر كل فئة من هذه العشيرات بفعل التطورات التي حصلت في البلد، فنجد مثلا ان حصة استهلاك أفقر 10 %في القطاع الريفي تمثل 0,42 من حصة استهلاك العشير التاسع، ($\frac{D1}{D9}$ = 0,42)، وهي بالتقريب نفس القدر الذي تمثله هذه الأخيرة من حصة اغنى عشير ($\frac{D9}{D10}$ = 0,45)، مما يبين بوضوح ان تشتت الإنفاق الاستهلاكي في هذا القطاع هو اقل مما هو عليه في القطاع الحضري، حيث نجد تلك النسب تساوي 0,06 و0,47 على التوالي[1].

I-4- المخططات التنموية (2001-2019)

I-4-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، والنقل، ...الخ)، والجدول التالي يوضع توزيع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الى أربع قطاعات رئيسية هي:

[1] كبداني سيدي احمد، نفس المرجع السابق، ص222.

الجدول رقم (3-6) يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج)

	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة (%)
اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	210,5
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	204,2
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	65,4
دعم الإصلاحات	30	15			45	45
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	525

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع12، جامعة الشلف، 2012، ص252.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ان قطاع الاشغال العمومية يستحوذ على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة لتمويل البرنامج بمبلغ مقدر بـ 210 مليار دج أي ما يعادل نسبة 40,1% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، ويعود هذا أساسا لسعي الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تهيئة الهياكل القاعدية والبنى التحتية للإقلاع الاقتصادي، اما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد استفاد من مبلغ قدره 204 مليار دج بنسبة تقدر بـ 38,8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وتسعى الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة، اما بالنسبة لقطاعي الفلاحة ودعم الإصلاحات فقد حازا على نسبة قدرها 12,4% و8,6% على التوالي والهدف منهما ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

I-4-2- برنامج دعم النمو (2005-2009)

بلغت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو قيما ضخمة، حيث فاقت مبلغ 800 3 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار، وكان الهدف الرئيسي للبرنامج هو العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، ضمن هذا الإطار يمكن توزيع برنامج دعم النمو الى خمس قطاعات هي:

الجدول رقم (3-7) يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو

القطاع	حجم النفقات المخصصة لكل قطاع	النسبة (%)
قطاع الخدمات العمومية الإدارية	790,4	20,8
تطوير قطاع التنمية البشرية	600,4	15,8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	862,6	22,7
دعم القطاع الاقتصادي	577,6	15,2
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	969	25,5
المجموع	3800	100

المصدر: محمد سعودي، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية المدية – مذكرة ماجيستير علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص200.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج إلى التركيز بشكل كبير على تحسين ظروف الإسكان والمستوى المعيشي، حيث خصص له غلافا ماليا قدرة 969 مليار دج أي ما يعادل نسبة 25,5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي، يليه قطاع الهياكل القاعدية الذي خصص له غلاف مالي قدره 862,6 مليار دج نظرا للأهمية

التي توليها الدولة التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، اما بالنسبة لقطاع الخدمات العمومية فقد خصص له غلافا ماليا قدره 790,4 مليار دج وتهدف الدولة من خلال هذا القطاع الى تحسين الخدمة العمومية ومسايرة التطورات والمستجدات في جمع القطاعات (البريد والمواصلات، العدالة، ...الخ) ناهيك عن قطاع التنمية البشرية والقطاع الاقتصادي.

I–4–3– برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010–2014 تمت دراسة الموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسة مخططات الاستثمارية العمومية[1].

خصصت له مبالغ إجمالية قدرها 214 21 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار امريكي، وذلك لغرض إنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها برنامج النمو، ويهدف هذا البرنامج عموما الى[2]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 700 9 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع بمبلغ 534 11 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

الجدول رقم (3–8) يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو

القطاعات		المخصصات المالية	النسبة (%)
برنامج التنمية البشرية	السكن	3 700	45,70%
	التربية، التعليم العالي، التكوين	1 898	
	الصحة	619	
	تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1 800	
	باقي القطاعات ★	1 679	
	المجموع	9 696	
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	قطاع الاشغال العمومية والنقل	5 900	39,50%
	قطاع المياه	2 000	
	قطاع التهيئة العمرانية	500	
	المجموع	8 400	
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	الفلاحة والتنمية الريفية	1 000	16,05%
	دعم القطاع الصناعي العمومي	2 000	
	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150	
	المجموع	3 150	
المجموع الكلي		21 214	100%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر في 2010/05/24 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي.

★ قطاع الطاقة، الشباب والرياضة، الثقافة، المجاهدين، التضامن الوطني.

[1] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص147.

[2] حميد باشوش، المشاريع الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق–غرب، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص76.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ان هذا البرنامج يركز على قطاع التنمية البشرية، حيث خصص له غلافا ماليا قدره 9 696 مليار دج بما يعادل 45,5% من المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج، والهدف الأساسي للدولة هو التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، اما بالنسبة لتطوير الهياكل القاعدية والتنمية الاقتصادية فالهدف منهما هو ترقية قطاع الاشغال العمومية وتحديثه، وكذا دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية والتقليل من مستويات الفقر.

I–4–4– برنامج المخطط الخماسي 2015–2019.

هو برنامج استثمارات عمومية خصص له 262 مليار دج، اولويته هو تحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات التعليم، الصحة، التزويد بالماء، والكهرباء، الغاز، والسكن ...الخ، ويهدف عموما الى:[1]

- ✓ العمل على إحداث نمو قوي وفعال للناتج الداخلي الخام.
- ✓ تنويع الاقتصاد وتنمية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ استحداث مناصب شغل.
- ✓ استهداف بلوغ نسبة 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات الهشة.
- ✓ تشجيع الاستثمار المنتج للثروة وترقيته.
- ✓ دعم وترقية الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنلوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- ✓ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- ✓ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- ✓ برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار) الهادف إلى إنجاز 1,6 مليون وحدة سكنية جديدة في افق سنة 2019.
- ✓ تنفيذ المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات (2015-2020) الرامي الى مضاعفة الإنتاج السمكي (200 ألف طن/سنويا) حيث تمثل (70%) من الإنتاج.

I–5– توزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1999–2017)

يتضح من الجدول أدناه هيمنة قطاع النفط على مختلف النشاطات الاقتصادية من خلال ارتفاع المبالغ المحققة من طرف هذا القطاع من سنة الى أخرى مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، بل ان زيادة الإنتاج في باقي القطاعات الأخرى متعلق أساسا بارتفاع أسعار المحروقات بالإضافة الى عوامل أخرى، فقطاع الفلاحة مثلا وباعتباره قطاعا حيويا وثاني قطاع محقق للثروة بعد قطاع المحروقات، فانه مرتبط بالنسبة الملائمة لتساقط الامطار بالإضافة الى أسعار النفط.

أيضا يوضح الجدول النمو المتباطئ لقطاع الصناعة ونشاط البناء والاشغال العمومية في كل سنة، بالإضافة الى مساهمة الخدمات غير التجارية المرتبطة أساسا بالأعمال العقارية والخدمات المالية والإدارات العمومية.

[1] أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، 2017، ص.ص 174-175.

إن النتائج المسجلة لحد الآن، يجب ان لا تحجب هشاشة الأوضاع الاقتصادية التي تحققت خلالها هذه النتائج، طالما ان النمو لم يرتكز على إنعاش الاستثمار ولا على رفع المردودية في قطاعات الإنتاج خارج المحروقات، وبدا ذلك واضحا خاصة وان الإنتاج الصناعي لا يحقق ما هو منتظر منه، وبالتالي فان نسبة النمو المحققة ترجع أساسا بفضل المحروقات في المقام الأول ثم إلى الإنتاج الفلاحي، حيث لا يزال الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط ففي سنة 2013، بلغ 2,8% بسبب الانخفاض الكبير بنسبة -5,5% في القيمة المضافة لهذا القطاع، حيث سجل انتاج هذا الأخير تراجعا دام حوالي 09 سنوات انجر عنه انخفاض مساهمة قطاع المواد البترولية في النمو، وفي سنة 2013 كانت مساهمة هذا القطاع في النمو سلبية، اذ بلغت -1,9%.

الجدول (3-9) توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى للنشاط الاقتصادي (1999-2017)

الرقم	القطاعات الأساسية	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	359,7	346,0	412,1	417,2	515,3	580,5	581,6	641,3	708,1	727,4
2	قطاع المحروقات	890,9	1 616,3	1 443,9	1 477,0	1 868,9	2 319,8	3 352,9	3 882,2	4 089,3	4 997,6
3	الصناعة	270,4	290,7	315,2	337,6	355,4	388,2	418,3	449,6	479,8	519,6
4	البناء والاشغال العمومية بما في ذلك الاشغال البترولية	307,7	335,0	358,9	409,9	445,2	508,0	564,4	674,3	825,1	956,7
5	الخدمات التجارية	770,3	842,7	921,8	1 004,2	1 112,2	1 303,2	1 518,9	1 684,8	1 919,6	2 113,7
	مجموع المجال الاقتصادي الحقيقي	2 599,0	3 430,9	3 452,0	3 645,9	4 297,0	5 099,7	6 436,1	7 332,3	8 021,8	9 315,0
	حقوق الجمارك	146,0	181,5	199,0	249,1	260,1	307,3	350,1	376,7	399,3	489,0
	الضريبة على القيمة المضافة	80,2	86,3	103,7	128,4	143,0	138,8	143,9	114,8	133,1	164,9
	الإنتاج الداخلي الخام	2 825,2	3 698,7	3 754,9	4 023,4	4 700,0	5 545,9	6 930,2	7 823,8	8 554,3	9 968,9
6	الخدمات غير التجارية	413,0	424,8	472,2	499,4	552,3	603,3	631,8	677,8	798,6	1 074,8
	الناتج الداخلي الخام	3 238,2	4 123,5	4 227,1	4 522,8	5 252,3	6 149,1	7 562,0	8 501,6	9 352,9	11 043,7

الرقم	القطاعات الأساسية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
1	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	931,3	1 015,3	1 183,2	1 421,7	1 640,0	1 771,5	1 935,0	2 140,0	2 281,9	2 426,9
2	قطاع المحروقات	3 109,1	4 180,4	5 242,5	5 536,4	4 968,0	4 657,8	3 134,2	3 025,6	3 660,0	4 547,8
3	الصناعة	570,7	617,4	663,8	728,6	765,4	837,0	919,4	989,7	1 062,0	1 128,0
4	البناء والاشغال العمومية بما في ذلك الاشغال البترولية	1 094,8	1 257,4	1 333,3	1 491,2	1 627,4	1 794,0	1 917,2	2 072,9	2 208,8	3 474,4
5	الخدمات التجارية	2 349,1	2 586,3	2 933,2	3 305,2	3 849,6	4 191,0	4 553,1	4 841,3	4 867,1	5 305,4
	مجموع المجال الاقتصادي الحقيقي	8 055,0	9 656,8	11 355,9	12 483,1	12 850,5	13 251,3	12 459,0	13 069,9	14 073,8	15 754,6
	حقوق الجمارك	545,6	565,8	632,3	739,3	838,4	869,2	942,6	1 006,2	1 099,9	1 184,5
	الضريبة على القيمة المضافة	170,2	181,9	222,4	338,2	403,8	369,2	411,2	389,4	365,0	313,5
	الإنتاج الداخلي الخام	8 770,8	10 404,5	12 210,6	13 560,6	14 092,6	14 489,7	13 812,8	14 465,5	15 529,6	17 252,6
6	الخدمات غير التجارية	1 197,2	1 587,1	2 378,0	2 648,1	2 551,2	2 715,4	2 899,9	3 059,6	3 064,5	8 600,5
	الناتج الداخلي الخام	9 968,0	11 991,6	14 588,5	16 208,7	16 643,8	17 205,1	16 712,7	17 525,1	18 594,1	25 853,1

Source : La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, « Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014 » ; L'Algérie en Quelques Chiffres-Résultats 2015-2017 ; Office National des Statistiques, 2018

عرفت سنة 2014 تدهورا شديدا في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث فقدت 40% من قيمتها في اقل من 06 أشهر، وانتقل متوسط سعر البرميل من 111 دولار عام 2011 الى اقل 55 دولار أواخر ديسمبر 2014، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خارج المحروقات مساهمة قطاعات البناء والاشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة بنسبة قدرها 5,6% في عام 2014، بتراجع طفيف مقارنة بعام 2013 (5,9%)، وعلى الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط، فقد تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد في عام 2015 وفي النصف الأول من عام 2016، ففي سنة 2015 ارتفع النمو الى 3,9% نتيجة الزيادة الأولى في انتاج المواد النفطية منذ عشر سنوات واستقرار النمو غير النفطي على الرغم من تضرر الاقتصاد نتيجة هبوط أسعار النفط وخلال النصف الأول من عام 2016، وواصلت الجزائر معدل نمو جيد نوعا ما يبلغ 3,6% (مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية)، ساعد في تحقيقه التعافي المستمر في انتاج المواد البترولية مما خفف من آثار بطء النمو في القطاعات غير المواد البترولية فقد نما انتاج المواد البترولية بمعدل 3,2% في النصف الأول من عام 2016، مقارنة بـ -0,8% في الفترة نفسها من عام 2015 وتباطأ ناتج القطاعات غير البترولية الى 3,8% مقارنة بـ 5,1% في النصف الأول من سنة 2015، تصدر هذا التباطؤ ضعف النمو في الزراعة (نتيجة سوء الأحوال الجوية)، وفي المياه والطاقة، وفي قطاعات أخرى. وعلى جانب الطلب، زاد الاستهلاك الحكومي مساهمته في النمو في عام 2015 وفي النصف الأول من سنة 2016، فيما تراجعت مساهمة استهلاك القطاع الخاص والاستثمار[1].

وفي سنة 2018 أعلن الديوان الوطني للإحصائيات عن ارتفاع ضئيل للنمو الاقتصادي ليبلغ 1,5% من حيث الحجم مقابل 1,4% سنة 2017، كما قدر نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بـ 3,4% سنة 2018 مقابل 2,2% سنة 2017، حيث سجل قطاع الفلاحة والصيد البحري نسبة نمو سنوية تقدر بـ +6% سنة 2018 مقابل 1% سنة 2017، كما ارتفع معدل نمو قطاع الاشغال العمومية والبناء بنسبة +8,2% سنة 2018 و +3,7% بالنسبة لقطاع الصناعة لذات السنة[2].

II– إعادة توزيع الدخل الوطني في الجزائر

في حين يرى بعض الاقتصاديين ان الجزائر قد حققت نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي في ظل الإصلاحات التي باشرتها في بداية التسعينات اين تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، واسترجاع التوازنات المالية وعودة النمو الاقتصادي الموجب بعد فترة طويلة من الركود، اذ أصبح الاقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحولات والصدمات الخارجية، فان ذلك لم يمنعه من بعض المضاعفات السلبية ذات الاثار القاسية على الجانب الاجتماعي. يرى البعض الاخر ان استعادة التوازن الداخلي والخارجي طالما لم تتحقق معه الأهداف التنموية الكبرى مثل القضاء على الفقر، بحيث يكون لمسالة توزيع الدخل الدور المفصلي، لان استفحال المعاناة الاجتماعية جراء ارتفاع نسب البطالة وتدني المستوى التعليم والصحة كنتيجة للتدابير التقشفية.

تعتبر مختلف المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بآلية التوزيع الوظيفي والشخصي للدخل الوطني في الجزائر مؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على مدى التفاوت الذي يسببه هيكل توزيع الدخول، وهو ما سيتم التفصيل فيه ضمن الآتي:

---

[1] البنك الدولي، احداث التطورات: الجزائر، من الرابط الالكتروني:
http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM-Fall2016-ARA.pdf تاريخ التصفح: 2019/03/14 على الساعة 23:56.

[2] وكالة الانباء الجزائرية، حول نمو الناتج المحلي الخام خلال الثلاثي الأول من سنة 2018، من الرابط الالكتروني:
http://www.aps.dz/ar/economie/59152-1-3-2018 بتاريخ 2019/03/14 على الساعة 00:17.

II–1– التوزيع الوظيفي للدخل الوطني في الجزائر 1990–2018

من خلال بيانات الجدول ادناه يتضح ان مصادر الدخل الوطني في الجزائر تتمثل في كل من : قطاع الدولة، عنصر العمل، وعناصر الملكية الأخرى، وبالتالي إمكانية تقسيم عوائد عوامل الإنتاج وظيفيا الى قسمين يتمثل الأول في تعويضات الاجراء المختلفة (وتمثل تعويضات الاجراء لمختلف التدفقات العينية والنقدية المدفوعة للمستخدمين من قبل ارباب العمل والحكومة)، ويتمثل القسم الثاني في عوائد عوامل الإنتاج الأخرى المتمثلة في عوائد قطاع الدولة (الضرائب غير المباشرة والفائض الصافي للاستغلال الذي يعتبر ايرادا للدولة كونه يدل على مدى مساهمة دورة الاستغلال فقط في خلق الثروة)، مضافا لها صافي عوائد الملكية والمؤسسة.

الجدول رقم (3–10) يمثل هيكل التوزيع الوظيفي في الجزائر (1990–2018) (مليون دج)

السنة	تعويضات الاجراء (01)	الفائض الصافي للاستغلال (02)	ضرائب غير مباشرة صافية من الإعانات (03)	رصيد تعويضات الاجراء من والى الخارج (4)	رصيد دخل الملكية والمؤسسة من والى الخارج (5)	الدخل الوطني = (1)+(2)+(3)+(4)+(5)
1990	180 042,30	229 313,00	105 288,00	-	-18 550,40	**496 092,90**
1991	255 475,40	392 793,70	158 548,20	-	-40 719,50	**766 097,80**
1992	341 257,90	486 462,70	190 343,40	-	-46 825,80	**971 238,20**
1993	412 518,30	477 636,60	200 755,40	-	-40 261,00	**1 050 649,30**
1994	469 901,70	621 023,60	274 498,40	-	-57 508,60	**1 307 915,10**
1995	568 758,30	906 789,10	387 704,90	-	-101 593,30	**1 761 659,00**
1996	667 239,70	1 207 218,70	500 122,90	-	-118 778,20	**2 255 803,10**
1997	722 064,90	1 340 310,40	527 916,80	-	-123 730,60	**2 466 561,50**
1998	794 558,50	1 308 032,00	508 906,80	-	-114 757,50	**2 496 739,80**
1999	847 548,70	1 566 714,60	558 456,10	-	-147 656,60	**2 825 062,80**
2000	884 617,00	2 214 810,60	756 981,10	-	-175 240,30	**3 681 168,40**
2001	970 615,30	2 209 642,40	762 899,00	-	-123 190,10	**3 819 966,60**
2002	1 048 921,90	2 324 625,30	847 769,30	-	-174 668,80	**4 046 647,70**
2003	1 137 905,10	2 841 071,40	930 224,60	-	-189 977,60	**4 719 223,50**
2004	1 278 516,30	3 389 399,70	1 079 180,90	-	-253 259,90	**5 493 837,00**
2005	1 363 926,70	4 437 917,90	1 293 996,00	-	-336 127,40	**6 759 713,20**
2006	1 498 425,60	5 168 800,70	1 338 239,60	-	-321 273,20	**7 684 192,70**
2007	1 722 063,30	5 597 159,90	1 451 666,00	4 285,40	-123 511,00	**8 651 663,60**
2008	2 134 304,70	6 463 126,90	1 797 949,60	3 823,10	-83 602,80	**10 315 601,50**
2009	2 355 596,40	5 339 201,70	1 545 525,40	4 347,60	-88 193,00	**9 156 478,10**
2010	2 907 466,70	6 591 743,60	1 748 448,10	9 589,40	-15 686,70	**11 241 561,10**
2011	3 862 779,80	7 804 018,50	2 090 969,90	10 608,80	-137 687,60	**13 630 689,40**
2012	4 287 148,70	8 639 258,10	2 382 884,20	10 547,30	-179 477,40	**15 140 360,90**
2013	4 386 573,70	8 687 004,30	2 520 234,40	12 610,90	-310 769,80	**15 295 653,50**
2014	4 651 621,80	8 769 796,10	2 513 820,20	16 640,20	-377 741,60	**15 574 136,70**
2015	5 005 864,30	7 871 073,20	2 398 887,20	25 194,00	-412 735,00	**14 888 283,70**
2016	5 308 209,50	8 292 600,30	2 450 660,40	24 846,90	-152 826,30	**15 923 490,80**

2017	5 401 071,10	8 829 551,10	2 693 693,80	17 428,00	-260 110,00	**16 681 634,00**
2018	5 509 197,40	10 066 475,00	2 953 927,90	15 054,70	-498 671,20	**18 045 983,80**

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء (بند الحسابات الاقتصادية).

ما يمكن ملاحظته من الجدول (3-10) أعلاه والشكل (3-3) ادناه ان تعويضات الاجراء قد استحوذت على نسبة عالية من الدخل الوطني من 36,29 الى 30,53% من الدخل الوطني خلال الفترة 1990-2018، في حين تراوحت عوائد قطاع الدولة (نسبة الفائض الصافي للاستغلال خلال نفس الفترة من 46,22 و55,78% من الدخل الوطني، وبلغت نسبة الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات 21,22 و16,37%).

الشكل رقم (3-3) يمثل هيكل توزيع الدخل الوطني على عوامل الإنتاج خلال الفترة 1990-2018 (%)

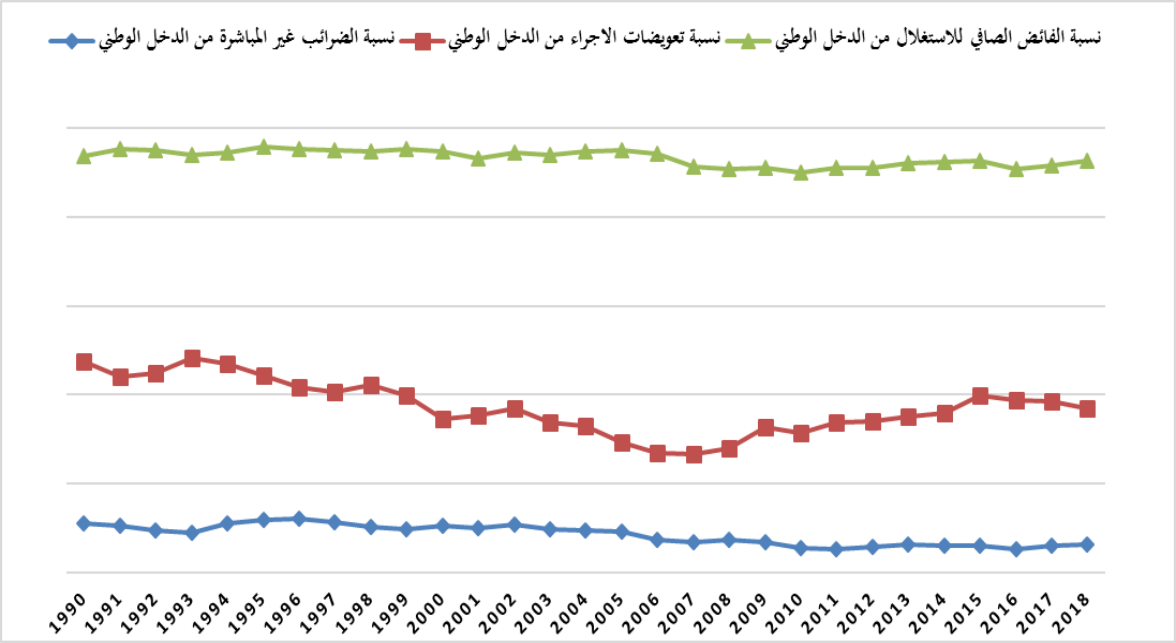

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول (3-10)

يتضح من الشكل (3-3) تطور نسبة مساهمة تعويضات الاجراء والعوامل الأخرى المساهمة في بنية الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، ومن الجلي ان هناك تفاوت في توزيع الدخل الوطني بين عوامل الإنتاج المختلفة. ففي ظل التزايد المستمر للدخل الوطني فان نسبة تعويضات الاجراء من الدخل الوطني سجلت تراجعا خلال الفترة 1990-2007 من 36,29% الى 19,90% وهو ما يمثل خمس الدخل الوطني، وكل هذا في ظل التزايد الهام الذي سجله نصيب العوائد الأخرى بما فيها الدولة منتقلا من 67,45% الى 81,52% من الدخل الوطني، حيث كانت سنة 2007 نقطة انعطاف لنسب مكونات الدخل الوطني، حيث بعدها اخذت نسب تعويضات الاجراء منحى إيجابي لترتفع من 19,90% الى 32,38% و 30,53% سنتي 2017 و2018 على التوالي وبالمقابل انخفضت نسبة العوائد الأخرى من 81,52% الى 72,23% سنة 2018، ويرجع ذلك الى تزايد الأجور والتعويضات بظهور رصيد إيجابي لصافي الأجور والتعويضات من والى الخارج (4 285,40 مليون) دج سنة 2007 الى (15 054,0 مليون دج) سنة 2018، بالإضافة الى تزايد الرصيد السلبي لصافي عوائد الملكية والمؤسسة من والى الخارج والذي انتقل من (15 686,70- دج) سنة 2010 الى (498 671,20- دج) سنة 2018.

II–1–1– بنية تعويضات الاجراء في الجزائر

بعد تصفية الدخل الوطني من إيرادات الدولة من اجل دراسة التفاوت الوظيفي في توزيع الدخل الوطني بين عوامل الإنتاج المتأتية من الجمهور يلاحظ ان تعويضات الاجراء تشكل الجزء الأكبر من عوائد الإنتاج المساهمة في تشكيل الدخل الوطني في الجزائر، وبالتالي يمكن تحديد مدى التفاوت مبدئيا من خلال تركيبة هذا العائد في الشكل (3–4) أدناه.

الشكل رقم (3–4) يمثل تركيبة تعويضات الاجراء في الجزائر (%)

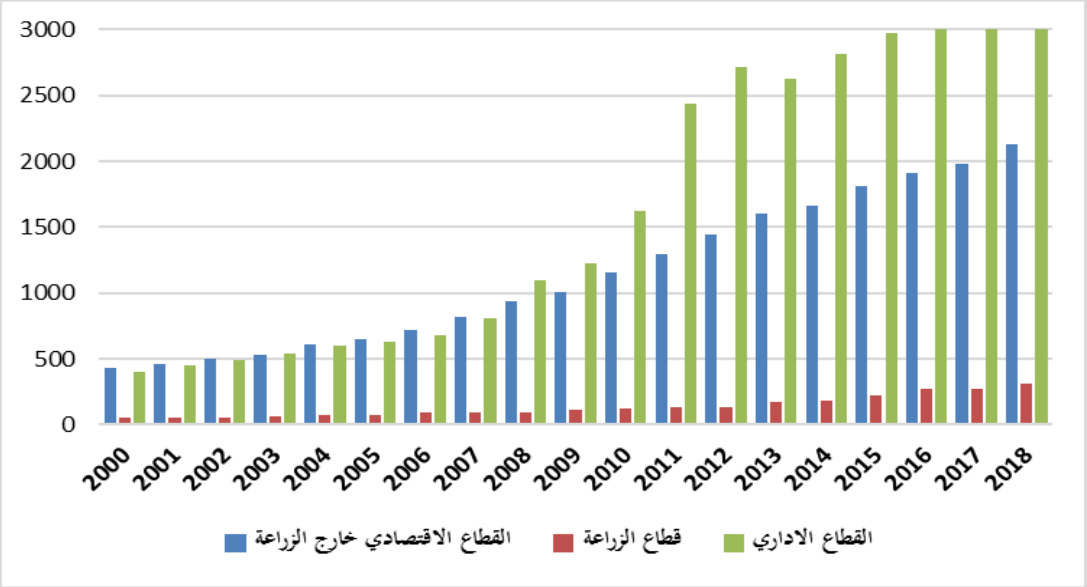

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات وزارة المالية – موقع الوزارة الالكتروني: www.mf.gov.dz

يعكس الشكل أعلاه توليفة تعويضات الاجراء حسب القطاع الاقتصادي ابتداء من سنة 2000 الى 2018 والذي يبرز بوضوح التفاوت الحاصل في التوزيع الاولي للدخل الوطني بين القطاعات الاقتصادية، فقطاع الإدارة او الخدمات ارتفعت نسبته من التعويضات المخصصة للأجراء من 45,77% سنة 2000 الى ان بلغت النسبة 63,33% لتعود هذه النسبة الى الانخفاض من جديد حتى 56,31% ويرجع السبب الرئيسي لارتفاع حصة القطاع الإدارة الى سياسة التشغيل المكثف الذي ميز هذا القطاع في هذه الفترة حتى سنة 2014 اين تم تجميد التوظيف العمومي في الكثير من قطاعات الإدارة بسبب الازمة المالية التي تعرضت لها البلاد جراء انخفاض أسعار النفط، بينما تحصل قطاع الزراعة على نسبة 5,79% سنة 2000 الى 5,58% سنة 2018، اما تعويضات الاجراء في القطاع الاقتصادي خارج الزراعة بما فيه قطاع المحروقات فقد استحوذ على نسبة 48,44 سنة 2000 ليتصدر اعلى الحصص من تعويضات الاجراء لثلاث السنوات الموالية ثم يفقده لصالح قطاع الإدارة سنة 2003، حتى بلغ نسبة 38,11% سنة 2018.

❖ يمكن تفسير التفاوت في توزيع الأجور بين القطاعات ذات الأجور المرتفعة والقطاعات ذات الأجور المنخفضة بخصوصية المؤسسات المنتمية الى كل قطاع، فهناك قطاعات تتميز بتشغيل عدد كبير من العمال يتميزون بقدر عال من الكفاءة والتأهيل، كقطاع المحروقات والبنوك، كما ان لديهم نظام أجور خاص، فتكون الأجور مرتفعة، بينما هناك قطاعات أخرى تعرف ضعفا في الأجور نظرا لاحتوائها العديد من عمال التنفيذ مع نقص الكفاءة على غرار البناء والاشغال العمومية، وهذا ما جعل معظم الشباب يفرون من العمل في ورشات البناء لعدم تكافؤ الاجر مع الجهد المبذول حسبهم، وهو ما يفسر في العديد من الأحيان تباطؤ وتيرة الإنجاز في مشاريع البناء.

❖ يلعب التأهيل دورا ملموسا في التفاوت في الأجور، حيث يعد متوسط الاجر للإطار بـ 000 67 دج مقابل 200 41 دج لعمال التحكم و800 26 دج لعمال التنفيذ وذلك في سنة 2014.

❖ عدم كفاية نسبة الزيادات التي طالت الحد الأدنى للأجر المضمون 000 1 دج سنة 1990 و000 18 دج ابتداء من سنة 2012.

II–2– التوزيع الشخصي للدخل الوطني في الجزائر (1990–2018)

من خلال التوزيع الشخصي للدخل الوطني يتحدد نصيب الفرد، الاسرة، بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي يمارسها، حيث يتلقى كل فرد دخلا يسمى الدخل المتاح يوجهه اما للاستهلاك النهائي او الادخار حسب الميل الحدي للاستهلاك او الادخار، وذلك بعد إضافة مختلف التحويلات الجارية الأخرى من والى الخارج، والتي تصنف ضمن صافي عوائد المقيمين، وهو ما يوضحه الجدول رقم (3–11).

الشكل رقم (3–11) هيكل التوزيع الشخصي للدخل الوطني في الجزائر (1990–2018) (مليون دج)

السنة	الدخل الوطني	التحويلات الجارية الأخرى	الدخل الوطني المتاح	نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح
1990	496 092,90	47 380,70	543 473,60	**1 925,91**
1991	766 097,80	46 112,80	812 210,60	**2 901,83**
1992	971 238,20	52 593,30	1 023 831,50	**3 593,41**
1993	1 050 649,30	56 483,00	1 107 132,30	**3 801,81**
1994	1 307 915,10	99 888,00	1 407 803,10	**4 635,73**
1995	1 761 659,00	115 798,50	1 877 457,50	**6 125,85**
1996	2 255 803,10	90 879,70	2 346 682,80	**7 707,82**
1997	2 466 561,50	103 673,70	2 570 235,20	**8 292,92**
1998	2 496 739,80	93 918,40	2 590 658,20	**8 269,33**
1999	2 825 062,80	94 151,90	2 919 214,70	**9 225,18**
2000	3 681 168,40	74 426,30	3 755 594,70	**11 858,58**
2001	3 819 966,60	105 463,70	3 925 430,30	**12 145,57**
2002	4 046 647,70	138 019,40	4 184 667,10	**12 703,29**
2003	4 719 223,50	187 578,30	4 906 801,80	**14 626,83**
2004	5 493 837,00	236 320,00	5 730 157,00	**16 804,75**
2005	6 759 713,20	227 627,70	6 987 340,90	**20 391,46**
2006	7 684 192,70	164 712,70	7 848 905,40	**22 841,75**
2007	8 651 663,60	199 663,50	8 851 327,10	**25 321,72**
2008	10 315 601,50	226 522,90	10 542 124,40	**29 701,76**
2009	9 156 478,10	240 493,30	9 396 971,40	**25 914,16**
2010	11 241 561,10	241 934,00	11 483 495,10	**31 246,13**
2011	13 630 689,40	246 155,10	13 876 844,50	**37 179,90**
2012	15 140 360,90	292 765,20	15 433 126,10	**40 499,69**
2013	15 295 653,50	261 347,40	15 557 000,90	**40 103,83**
2014	15 574 136,70	332 826,00	15 906 962,70	**40 011,97**
2015	14 888 283,70	326 107,90	15 214 391,60	**37 475,52**

2016	15 923 490,80	383 922,80	16 307 413,60	**39 267,43**
2017	16 681 634,00	433 921,60	17 115 555,60	**40 304,33**
2018	18 045 983,80	500 682,30	18 546 666,10	**42 734,23**

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء (بند الحسابات الاقتصادية).

نلاحظ من خلال الجدول (3-11) ان الدخل الوطني المتاح تضاعف منذ 1990 الى 2000 حوالي 10 مرات تقريبا لينتقل من 543 473.60 مليون دج الى 3 755 594,70 مليون دج على الترتيب، ثم انتقل من سنة 2000 الى 2018 حوالي 5 مرات تقريبا لينتقل من 3 755 594,70 مليون دج الى 18 546 666,10 مليون دج، وذلك نتيجة ارتفاع التحويلات الجارية الأخرى والتي تأخذ عدة اشكال منها، المساهمات في المنظمات الدولية، اعانات مقدمة من والى الخارج، وتحويلات العائلات المقيمة في الخارج لذويها في الداخل، وقد سجلت زيادات منذ سنة 1990 حين بدأت احتياطات الصرف الأجنبي بالتضاعف في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

على الرغم من تزايد عدد السكان الا ان الاتجاه العام لنصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح اخذ منحى إيجابي، الا انه وبالرغم من تحسن نصيب الفرد من الدخل الا ان هذا المؤشر لا يمكن اعتباره لوحده مقياسا لتفاوت توزيع الدخل الوطني، فهناك العديد من القيم الشاذة التي تتشتت عن الوسط الحسابي المحسوب وتؤثر في قيمته، وبالتالي يمكن تحليل التفاوت بربط متوسط الفرد من الدخل الوطني المتاح بمعدلات التضخم والبطالة السائدة في البلاد، وهو ما يترجم القدرة الشرائية للعملة الوطنية التي تتدهور باستمرار من جهة، والمعدلات العالية للبطالة التي فاقت نسبة 9% من السكان النشطين.

الجدول (3-12) توزيع الدخل الوطني المتاح في الجزائر (1990-2018) (مليون دج)

السنة	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	النمو (%)	الاستهلاك النهائي للعائلات	النمو (%)	الادخار الصافي	النمو (%)
1990	90 066,70	16,57	313 621,50	57,71	139 785,40	**25,721**
1991	128 190,60	15,78	419 030,10	51,59	264 989,90	**32,626**
1992	184 765,10	18,05	548 321,40	53,56	290 745,00	**28,398**
1993	221 202,90	19,98	649 145,30	58,63	236 784,10	**21,387**
1994	263 934,50	18,75	837 463,90	59,49	306 404,70	**21,765**
1995	340 206,80	18,12	1 114 808,80	59,38	422 441,90	**22,501**
1996	405 369,00	17,27	1 335 040,30	56,89	606 273,50	**25,835**
1997	459 831,50	17,89	1 430 343,70	55,65	680 060,00	**26,459**
1998	503 630,60	19,44	1 556 726,90	60,09	530 300,70	**20,47**
1999	543 603,90	18,62	1 970 714,80	67,51	404 896,00	**13,87**
2000	560 135,90	14,91	1 714 188,00	45,64	1 481 270,80	**39,442**
2001	624 559,10	15,91	1 847 731,20	47,07	1 453 140,00	**37,019**
2002	700 447,40	16,74	1 989 324,10	47,54	1 494 895,60	**35,723**
2003	777 521,80	15,85	2 126 300,20	43,33	2 002 979,80	**40,82**
2004	846 896,20	14,78	2 371 024,50	41,38	2 512 236,30	**43,842**
2005	865 879,10	12,39	2 553 030,10	36,54	3 568 431,70	**51,07**
2006	954 867,80	12,17	2 695 579,60	34,34	4 198 458,00	**53,491**
2007	1 089 003,00	12,30	2 963 819,60	33,48	4 798 504,50	**54,212**
2008	1 458 510,40	13,84	3 333 285,80	31,62	5 750 328,20	**54,546**
2009	1 609 366,20	17,13	3 743 918,60	39,84	4 043 686,60	**43,032**

2010	2 065 757,50	17,99	4 115 566,70	35,84	5 302 170,90	**46,172**
2011	3 015 170,30	21,73	4 548 233,70	32,78	6 313 440,50	**45,496**
2012	3 293 471,70	21,34	5 210 992,10	33,76	6 928 662,30	**44,895**
2013	3 185 708,10	20,48	5 769 782,60	37,09	6 601 510,20	**42,434**
2014	3 343 478,80	21,02	6 264 724,70	39,38	6 298 759,20	**39,597**
2015	3 603 312,90	23,68	6 853 952,30	45,05	4 757 126,40	**31,267**
2016	3 658 783,00	22,44	7 446 015,20	45,66	5 202 615,40	**31,903**
2017	3 577 113,10	20,90	8 034 221,30	46,94	5 504 221,20	**32,159**
2018	3 507 732,70	18,91	8 568 252,20	46,20	6 470 681,20	**34,889**

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء (بند الحسابات الاقتصادية).

III– الجباية وإعادة توزيع الدخل في الجزائر

إن حصة الاقتطاعات الاجبارية واستعمالها تعكس نموذج النمو والنموذج الاجتماعي في آن واحد، ويعتبر الضغط الجبائي نتيجة التوافق الاجتماعي بين الإستهلاك والتراكم، وبالتحديد بين الاستهلاك الجماعي والتراكم، ويترتب عن النموذج الاجتماعي للنمو، إجراء توازن بين مختلف أنواع الإيرادات الجبائية. (الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الإشتراكات الاجتماعية)، وكذا بين مختلف أنواع النفقات العمومية (التسيير، التجهيز، التحويلات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها)، وبهذا الشكل، سيحدد التوازن الإطار الجبائي لإعادة توزيع المداخيل وبالتالي إجراء تصحيحات على التوزيع الاولي للمداخيل.

على مر السنوات تم تحقيق حل وسط إجتماعي، بفضل إسترجاع الريع النفطي، فمن جهة تقلص الوعاء الجبائي بإنخفاض حصة الإيرادات المتأتية من الأرباح والنشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى إرتفع حجم الضريبة على الأجور، وقد استفادت بعض المداخيل، التي لم تخضع للمراقبة خلافا للأجور، من السياسة الاجتماعية لإعادة التوزيع.

تعتبر الجباية أحد عناصر تصحيح التوزيع الاولي للمداخيل الذي تكون نجاعته موقوفة على سياسة إجتماعية وتوزيع أكثر عدلا للدخل الوطني، كما تعتبر أيضا أحد الوسائل الكفيلة بالتخفيف من التبعية لإيرادات المحروقات.

إذا اخذنا بعين الاعتبار ارتفاع الأجور والشغل منذ 1996، وتوجه النشاط نحو الاستيراد في القطاع الخاص، ويتجلى ان فترة الخمس سنوات عادت بفائدة أكثر على مداخيل غير الاجراء، مما أدى إلى تركيز المداخيل الضخمة بشتى أنواعها وتفشي ظاهرة الفقر، نظرا للإجراءات الناجمة عن برامج التعديل الهيكلي وتحرير الاقتصاد، أصبحت النجاعة والعدل الجبائيين محدودين، في الوقت الراهن، وقد يتم تحويل توزيع الجباية على أولئك توقفوا نهائيا عن الإنتاج.

الجدول (3-13) يمثل تركيبة الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1997-2018)

السنوات	**الإيرادات الكلية**	**إيرادات الجباية العادية**		**إيرادات الجباية البترولية**	
		المبلغ	**النسبة**	**المبلغ**	**النسبة**
1997	785,6	334,60	40,34	451,00	54,38
1998	872,5	344,50	38,21	528,00	58,57
1999	860,1	380,10	40,56	480,00	51,22
2000	1 124,92	349,50	31,07	775,42	68,93
2001	1 389,74	398,24	28,66	991,50	71,34
2002	1 576,68	482,90	30,63	1 093,78	69,37
2003	1 525,55	524,93	34,41	1 000,63	65,59
2004	1 606,40	580,41	36,13	1 025,99	63,87

62,63	1 073,52	37,37	640,47	1 713,99	**2005**
60,86	1 121,04	39,14	720,88	1 841,92	**2006**
60,66	1 182,30	39,34	766,75	1 949,05	**2007**
66,74	1 937,16	33,26	965,29	2 902,45	**2008**
64,99	2 128,75	35,01	1 146,61	3 275,36	**2009**
57,79	1 776,70	42,21	1 297,94	3 074,64	**2010**
56,24	1 962,72	43,76	1 527,09	3 489,81	**2011**
49,83	1 895,45	50,17	1 908,58	3 804,03	**2012**
47,86	1 864,30	52,14	2 031,02	3 895,32	**2013**
46,75	1 836,29	53,25	2 091,46	3 927,75	**2014**
48,28	2 197,89	51,72	2 354,65	4 552,54	**2015**
50,47	2 529,37	49,53	2 482,21	5 011,58	**2016**
56,51	3 417,88	43,49	2 630,00	6 047,88	**2017**
58,05	3 665,46	41,95	2 648,50	6 313,96	**2018**

المصدر: وزارة المالية الجزائرية (www.mf.dz)

الملاحظ من الجدول أعلاه هيمنة إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير جدا من سنة 1997 الى يومنا هذا، حيث تعتبر المورد الرئيسي لإيرادات العامة للدولة، مما يؤدي الى تأثر الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغييرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي تتميز بعدم استقرارها نتيجة تأثرها بعدة عوامل اقتصادية وسياسية، الامر الذي ينعكس على التغيرات التي تحدث في الجباية البترولية، وموازاة مع ذلك عرفت الجباية العادية ارتفاعا منذ بداية التسعينات الى يومنا هذا، وذلك بسبب مواصلة الحكومة لإصلاحاتها للقطاع الضريبي بهدف زيادة فعاليته، كذا الحد من التهرب والغش الضريبيين، حيث ارتفعت الجباية العادية من 334,60 مليار دج سنة 1997 الى 2 648,50 مليار دج سنة 2018، الا ان نسبة هذه الإيرادات من اجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة بسبب عدم استقرار النظام الضريبي اساسا والذي يعد القاعدة الرئيسية للجباية العادية، فلقد مثلت نسبة الجباية العادية الى اجمالي الإيرادات العامة للدولة 42,59% سنة 1997، ثم انخفضت سنة 2001 الى 28,65% لترتفع مجددا الى 39,33% سنة 2007 ثم تعاود الانخفاض في السنة الموالية أي عام 2008 بنسبة 33,25%، ثم ترتفع مرة أخرى الى 53,24% سنة 2014 ثم تنخفض من جديد منذ سنة 2015 بنسبة 51,72% لتنزل حتى نسبة 41,94% سنة 2018. اذن فالملاحظ من خلال الجدول أعلاه وأيضا من خلال هذه النسب ان نسبة الإيرادات الجبائية العادية الى اجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة، حيث تمثل نسبة 40,88% كمعدل متوسط خلال الفترة 22 سنة الماضية (1997-2018).

أيضا يتم كل مرة بتغطية عجز الميزانية سواء بزيادة الموارد عن طريق رفع الضرائب او إضافة ضرائب أخرى، بما ان الجباية البترولية تعتمد على تقلبات أسعار النفط ولا تمثل أداة يمكن للحكومة التحكم فيها بصفة مباشرة وبالتالي تمثل الضرائب العادية موردا هاما واداة أساسية في يد الدولة للتحكم بالمالية العامة.

الجدول (3-14) يمثل هيكل وتطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر (1997-2018) (%) من الإيرادات العامة

السنة	الضريبة على القيمة المضافة	حقوق الدخول	إيرادات غير جبائية	تسجيلات وطوابع	الحقوق الجمركية	ضرائب أخرى	الضريبة على الأجور	الضريبة على المداخيل والارباح
1997	16,37	1,80	2,30	1,21	8,37	4,67	4,64	9,31
1999	15,81	1,79	4,72	1,38	8,69	4,29	3,53	7,82
2001	12,13	2,66	5,50	1,02	6,31	3,23	2,77	6,00

6,91	3,48	3,44	7,85	1,05	5,30	2,91	14,25	**2003**
8,23	4,19	4,04	7,05	0,96	4,10	1,72	17,14	**2005**
10,53	5,10	5,44	5,43	1,15	4,75	3,07	16,29	**2007**
11,58	4,60	6,98	4,27	0,90	2,93	1,69	13,68	**2009**
14,90	8,32	6,57	4,84	1,03	6,16	1,72	13,76	**2011**
16,98	10,88	6,10	6,66	1,10	4,85	1,53	14,56	**2012**
16,00	9,61	6,39	7,82	1,22	4,83	1,63	16,25	**2013**
16,61	11,16	6,58	6,99	1,33	4,87	1,43	16,42	**2014**
16,37	9,31	6,93	6,51	1,34	5,93	3,92	14,90	**2015**
15,27	8,74	6,53	5,36	1,32	11,66	2,44	13,85	**2016**
14,10	8,04	6,06	4,06	1,08	13,08	2,05	12,55	**2017**
0,00	11,52	1,53	5,22	1,43	0,00	0,00	19,25	**2018**

المصدر: احصائيات الرسم على القيمة المضافة (وزارة المالية)، الاحصائيات الأخرى مستخرجة من تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة.

يقدم الجدول أعلاه توزيعا للإيرادات العادية للخزينة العامة حسب نوع الاقتطاع، وفي سنة 2017 مثلت الضرائب المباشرة في صورة الضريبة على الأجور والضريبة على الأرباح والمداخيل 14,10% و8,04% على التوالي من اجمالي الإيرادات العامة، فيما بلغت الضريبة الغير المباشرة في صورة الرسم على القيمة المضافة 12,55% من اجمالي الإيرادات العامة.

بمقارنة معدل الضرائب الغير المباشرة مع دول أخرى نسبة الى الإيرادات العادية فقد بلغت 30,4% كمعدل متوسط لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2013، كما سجلت المغرب 29,6% سنة 2014، وسجلت تونس 29,5% سنة 2015، بينما سجلت الجزائر معدلا يقدر بـ 32,4% من اجمالي الإيرادات العادية[1].

الشكل (3-5) يمثل هيكل الإيرادات العادية في الجزائر (1997-2018) (%)

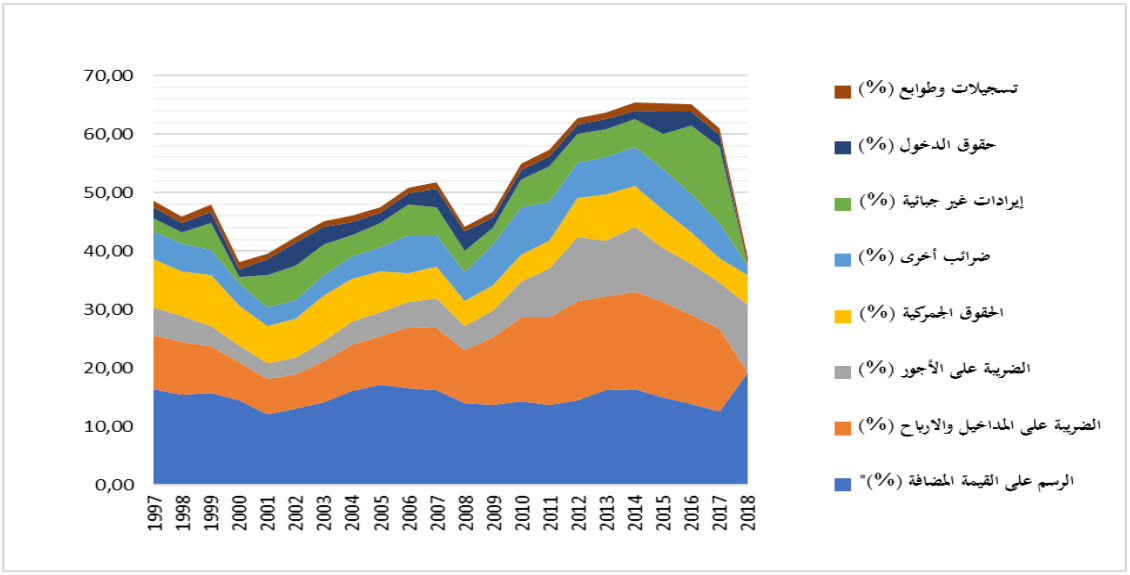

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (3-14)

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الأمم المتحدة، موجز قطري حول الجزائر، 2016، ص31.

III-1- الرسم على القيمة المضافة في الجزائر

أنشئ الرسم على القيمة المضافة سنة 1991 والذي حل محل الرسمين اللذان كان يطبقان سابقا وهما T.U.G.P وT.U.G.P.S الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي عند تقديم الخدمات.

وقد شهد الرسم تغير كبير في معدلاته وكذلك في مجاله الضريبي، بحيث بعدما كان يتضمن معدلات عديدة ومرتفعة سابقا وصلت في حدود 40% او أكثر حيث أصبح يضم معدلين فقط وهما 7% و17% بالإضافة للإعفاءات التي شملت العديد من السلع والخدمات (المجوهرات والمنتجات الجلدية، والمنتجات المنتجة باليد كالزرابي التقليدية).[1]

تتفق جل الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين الضرائب الغير المباشرة لا سيما الرسم على القيمة المضافة والتفاوت في توزيع الدخل على ان فرض هذا النوع من الضرائب يؤدي الى ارتفاع معامل جيني اي زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع، حيث قام "بريشي عبد الكريم" في دراسته حول دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة (1988-2011) بمقارنة عدالة توزيع الانفاق الاستهلاكي قبل وبعد اقتطاع الرسم على القيمة المضافة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6) يمثل منحنى (Lorenz Curve) قبل وبعد فرض الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (1988-2011)

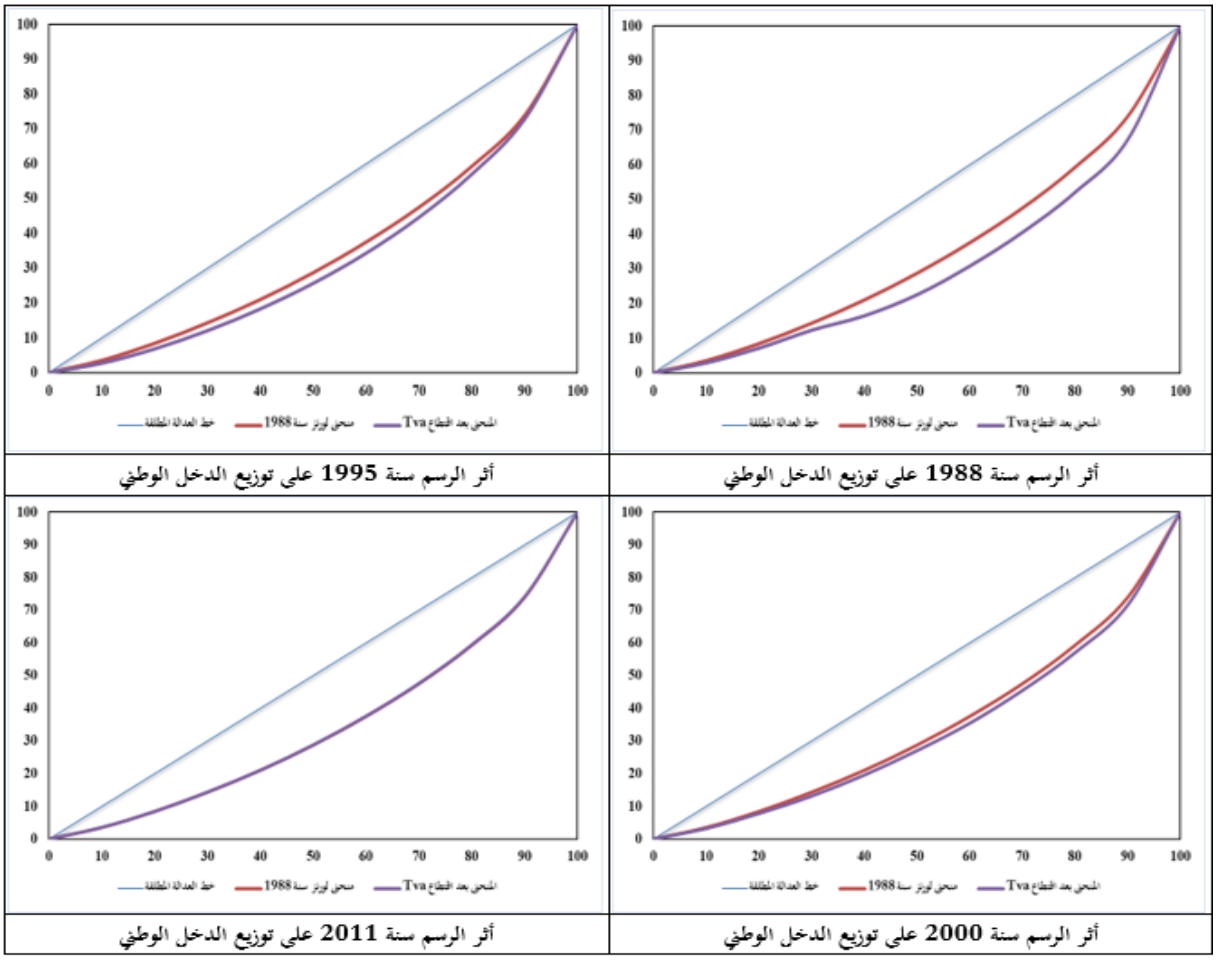

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في أطروحة الدكتوراه بريشي عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص.ص 362-373.

[1] محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، ص164.

من خلال الشكل السابق يمكن التأكيد على ان الرسم على القيمة المضافة يؤدي الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، وهذا ما يوضحه انتقال منحنى لورنز بعد فرض الرسم الى أسفل منحنى لورنز قبل فرض الرسم على القيمة المضافة أي زيادة في قيمة معامل جيني لكن بزيادة صغيرة قرب المنحنيين (لورنز قبل فرض الرسم ولورنز بعد فرض الرسم)، ولوحظ ذلك بشكل واضح خلال سنة 2011 اين تضاءل اثر الرسم على التفاوت في التوزيع، ويمكن ارجاع ذلك الى عملية توحيد معدلات الرسم الى 7% و17% واعفاء سلع وخدمات معينة، لكن بشكل عام فان الرسم على القيمة المضافة شانه شان الضرائب الغير المباشرة او الضرائب التنازلية هي ضرائب تدفع نحو زيادة التفاوت في توزيع الدخول.

IV– إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع

الجدول رقم (3-15) يمثل الحصص العشرية من الدخل الوطني (1990-2017)

	العشير الأول	العشير الثاني	العشير الثالث	العشير الرابع	العشير الخامس	العشير السادس	العشير السابع	العشير الثامن	العشير التاسع	العشير العاشر
1990	1,06%	2,15%	3,03%	3,92%	4,88%	6,01%	7,46%	9,60%	13,83%	48,06%
1995	1,17%	2,36%	3,34%	4,32%	5,42%	6,68%	8,40%	10,78%	15,37%	42,16%
2000	1,34%	2,62%	3,63%	4,61%	5,68%	6,92%	8,55%	10,82%	15,18%	40,64%
2005	1,52%	2,89%	3,92%	4,90%	5,95%	7,15%	8,70%	10,87%	14,99%	39,11%
2010	1,69%	3,15%	4,21%	5,19%	6,21%	7,38%	8,86%	10,92%	14,81%	37,59%
2011	1,72%	3,20%	4,27%	5,25%	6,26%	7,43%	8,89%	10,93%	14,77%	37,29%
2012	1,72%	3,20%	4,27%	5,25%	6,26%	7,43%	8,89%	10,93%	14,77%	37,29%
2013	1,72%	3,20%	4,27%	5,25%	6,26%	7,43%	8,89%	10,93%	14,77%	37,29%
2014	1,72%	3,20%	4,27%	5,25%	6,26%	7,43%	8,89%	10,93%	14,77%	37,29%
2015	1,72%	3,20%	4,27%	5,25%	6,26%	7,43%	8,89%	10,93%	14,77%	37,29%
2016	1,72%	3,20%	4,27%	5,25%	6,26%	7,43%	8,89%	10,93%	14,77%	37,29%
2017	1,72%	3,20%	4,27%	5,25%	6,26%	7,43%	8,89%	10,93%	14,77%	37,29%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (01)

IV–1– نسبة الحصة العشرية (Décile Share Ratio)

يعرض الجدول رقم (3-15) توزيع الدخل الوطني على شكل حصص بين فئات المجتمع الجزائري المقسم الى عشرة عشيرات (Déciles)، كل عشير يمثل (10%) من سكان الجزائر، ويلاحظ من خلال الجدول حصة أغنى 10% من الدخل الوطني تمثل 48,06% سنة 1990، ما يعادل 45,34 مرة حصة أفقر 10% (1.06% من الدخل الوطني) لتتراجع حصة (اغنى 10%) بحوالي سبعة نقاط سنة 1999 بـ 40,94%، وتشكل 31,25 مرة حصة (أفقر 10%) بحصة من الدخل الوطني.

تقدر بـ 1,31% كتفاوت صارخ لتوزيع الدخل الوطني لصالح فئة معينة من المجتمع الجزائري دون الفئات الأخرى.

وسنة 2000 كانت حصة اغنى 10% تقدر بـ 40,64% وحوالي 30,33 ضعف حصة أفقر 10% (1,34% من الدخل الوطني)، لتصل حصة اغنى 10% سنة 2009 الى 37,90% من الدخل الوطني مقابل 1,65% حصة أفقر 10% لذات السنة بحوالي 23 ضعف تقريبا.

مثلت حصة اغنى 10% من الدخل الوطني سنة 2010 حوالي 37,59% من الدخل الإجمالي مقابل 1,69% كحصة لأفقر 10% من الدخل الوطني بـ 22,24 مرة حصة اغنى 10% في السنة نفسها، لتصل النسبة الى 37,29% من الدخل الوطني لأغنى 10% مقابل 1,72% لأفقر 10% بـ 21,68 ضعف لصالح اغنى 10%.

ويلاحظ أيضا من الملحق (1) ان نصيب اغنى 10% من السكان يفوق مجموع العشيرات الثمانية الأولى أي 80% من السكان خلال الفترة (1990-1995)، ويفوق العشيرات السبعة الأولى أي حوالي 70% من السكان خلال الفترة (1996-2017)، وهذا دليل واضح على حجم الفوارق بين شرائح المجتمع فيما يخص الدخل.

IV-2- منحنى لورنز (Lorenz Curve) الجزائر للفترة (1990-2017)

الشكل رقم (3-7) منحنى لورنز (Lorenz Curve) لتوزيع الدخل الوطني خلال الفترة (1990-2017)

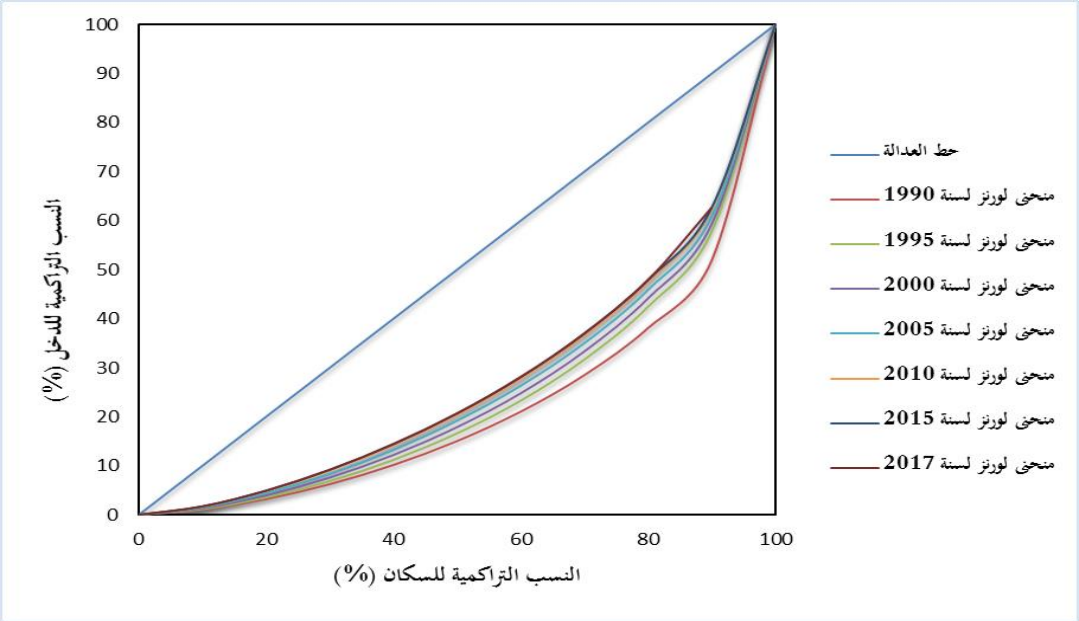

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (01)

من المهم جدا قياس التجانس في مستويات توزيع الدخل بمؤشر منحنى لورنز (Lorenz) الذي يوضح العلاقة بين النسبة المئوية المتجمعة (التراكمية) من السكان والنسبة المتجمعة (التراكمية) من جملة الدخل الوطني.

يوضح المنحنى نسبة الدخل التي تخص كل فئة من فئات السكان من افقر 10% الى اغنى 10%، فكلما كان المنحنى مقعرا الى الأسفل أي يتجه نحو الصفر (0) كلما دل ذلك على عدم التجانس في مستويات توزيع الدخل، ويظهر المنحنى أعلاه والذي يضم عدة منحنيات لورنز من سنة 1990 الى سنة 2017، ان هنالك تفاوت كبير في توزيع الدخل الوطني سنة 1990 ليتجه بعد ذلك المنحنى في السنوات اللاحقة نحو خط العدالة لكن ببطئ شديد جدا مما يدل ذلك على بقاء التفاوت في التوزيع مستمرا طيلة 27 سنة رغم التحسن الطفيف في حصص بعض الفئات الدخلية على حساب أخرى لكن وضعيات منحنى لورنز كل سنة تبين بشكل لا يدع مجالا للشك بان توزيع الدخل يكتنفه خلل كبير وبالتالي عدم عدالته.

IV-3- معامل جيني لتوزيع الدخل الوطني (1990-2017)

تجدر الإشارة الى ان هذا المعامل يعتمد في فكرته على منحنى لورنز حيث يساوي حاصل قسمة المساحة المحصورة بين منحنى لونز وخط العدالة المطلقة على مساحة المساحة المحصورة بين خط العدالة المطلقة والاحداثيين الافقي والعمودي، وبما ان منحنى لونز ينطبق على خط العدالة المطلقة ففي حالة التساوي التام لتوزيع الدخول فان المساحة المحصورة بين المنحنى وخط العدالة المطلقة تصبح صفر فان معامل جيني في حالة التساوي التام = صفر.

يعرض الشكل رقم (3-8) ادناه قيم معامل جيني للجزائر من سنة 1990 الى سنة 2017، حيث سجلت معدلات هذا الأخير تراجعا طفيفا كل سنة أي اتجاه توزيع الدخل نحو التقليل من التفاوت، لكن كان يتم ذلك ببطئ شديد ودون تاثير ملموس على حالة العدالة الاجتماعية، اذ قيمة معامل جيني بـ 44,64 تعكس وضعية توزيع سيئة للدخل بين شرائح السكان أي عدم وجود عدالة في توزيع الدخل الوطني.

الشكل رقم (3-8) يمثل تطور معدلات جيني لتوزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

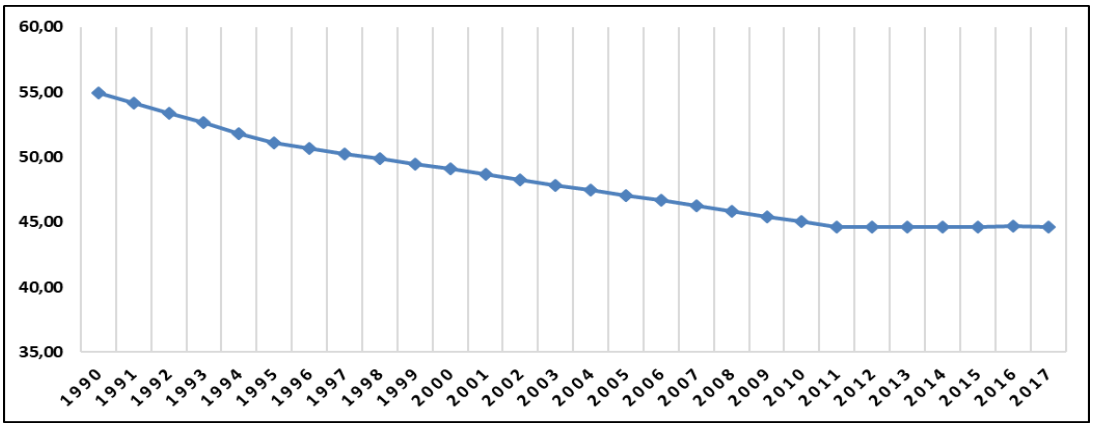

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الملحق رقم (01)

IV-4- مقارنة معامل جيني لبعض البلدان

يوضح لنا الجدول أدناه ان تطور قيم جيني لتوزيع الدخل لبعض الدول التي تمكنا من الحصول على بياناتها وحساب مؤشر جيني الخاص بها من 1990 الى 2017، حيث تبين ان أكثر المعدلات نزوحا نحو العدالة منذ 1990 هي قيم جيني لتوزيع الدخل للجزائر، باستثناء ليبيا (1990 الى 1995) وجمهورية مصر سنتي 1990 و1991، مع التأكيد دائما ان قيم جيني للجزائر لا تزال تنذر بوضع غير جيد بخصوص عدالة توزيع الدخول، وايضا ان انخفاض قيم جيني للجزائر مقارنة مع الدول المختارة لا تعني اطلاقا تحسن المستوى المعيشي.

الشكل (3-9) يمثل معامل جيني لبعض بلدان العالم (1990-2017)

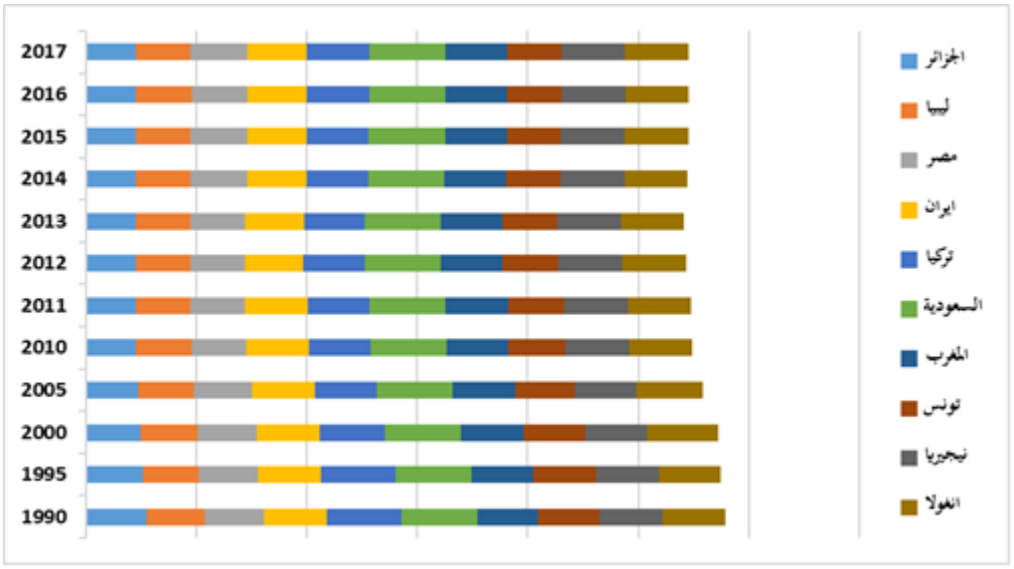

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (04)

فعلى سبيل المثال دولة تركيا يبلغ متوسط نصيب الفرد لديها حوالي (6 774,62 دولار، 7 315,40 دولار، 8 237,60 دولار، 9 692,12 دولار، 14 874,78 دولار) سنوات (1990-1995-2000-2005-2010-2018) مع معامل جيني لذات السنوات يقدر بـ (57,28-55,26-59,30-67,82-67,82) وهو معدل كبير يدل على اللامساواة في توزيع الدخل وبالمقابل نجد ان متوسط نصيب الفرد للجزائر بـ (4 137,06 دولار، 4 464,40 دولار، 4 818,90 دولار، 5 738,70 دولار، 6 603,21 دولار، 7 085,53 دولار) لذات السنوات، أي ان متوسط نصيب الفرد التركي اكبر بكثير من متوسط نصيب الفرد الجزائري الا ان معامل جيني للجزائر قدر بـ (49,07-51,07-54,94-44,64-45,04-47,04) وهي معدلات اكثر عدالة من معدلات دولة تركيا، والشكل التالي يوضح متوسط نصيب الفرد للدول التي تمت مقارنة معاملات جيني لديها وفقا للشكلين (3-9) و(3-10)

الشكل (3-10) يمثل متوسط نصيب الفرد لبعض الدول خلال الفترة 1990-2017

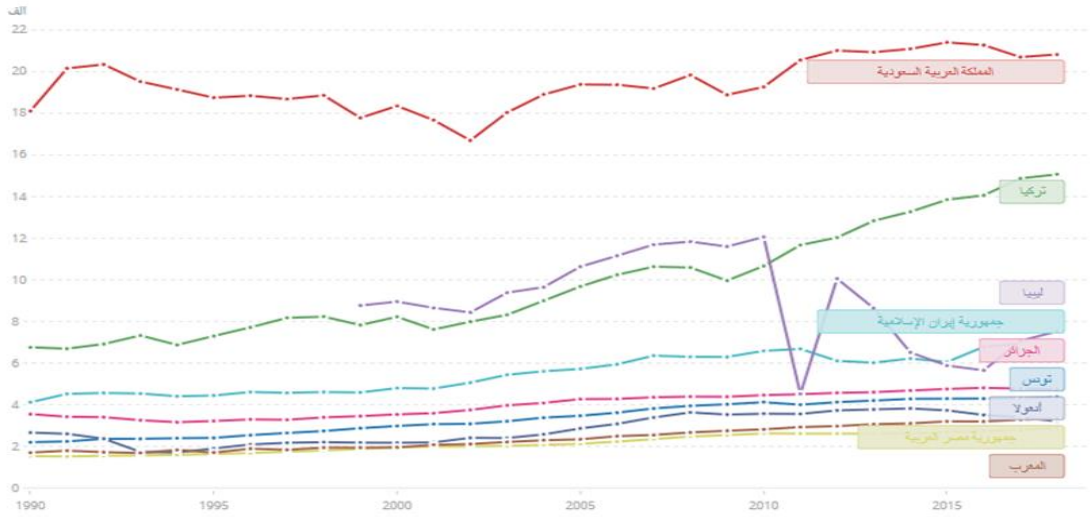

المصدر: بيانات البنك الدولي من الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator

IV-5- طبيعة توزيع الدخل في الجزائر (1990-2017)

تعد اللامساواة من السمات البارزة في المجتمع الجزائر، وذلك على الرغم من تحسن في المستوى المعيشي بشكل عام وفي نطاق محدود، فمؤشرات عدم المساواة على مستوى الفئات المجتمعية او على مستوى المناطق الجغرافية (الحضر والريف)، وتعتبر نسبة حصة اغنى 20% من الدخل الى حصة أفقر 20% من اهم مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تقيس عدالة توزيع الدخل هو نسبة اغنى 20% الى حصة أفقر 20%.

الجدول (3-16) يمثل حصة كل خميس في الجزائر من (1990-2017)

الفئات / السنوات	الخميس الافقر	الخميس الثاني	الخميس الثالث	الخميس الرابع	الخميس الاغنى
1990	3,21%	6,95%	10,89%	17,06%	61,89%
2000	3,96%	8,24%	12,60%	19,37%	55,82%
2010	4,84%	9,40%	13,59%	19,78%	52,40%
2015	4,92%	9,52%	13,69%	19,82%	52,06%
2016	4,92%	9,52%	13,69%	19,82%	52,06%
2017	4,92%	9,52%	13,69%	19,82%	52,06%

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا الملحق رقم (02)

الشكل (3-11) تطور مؤشر نسبة اغنى 20% الى أفقر 20% في الجزائر (1990-2017)

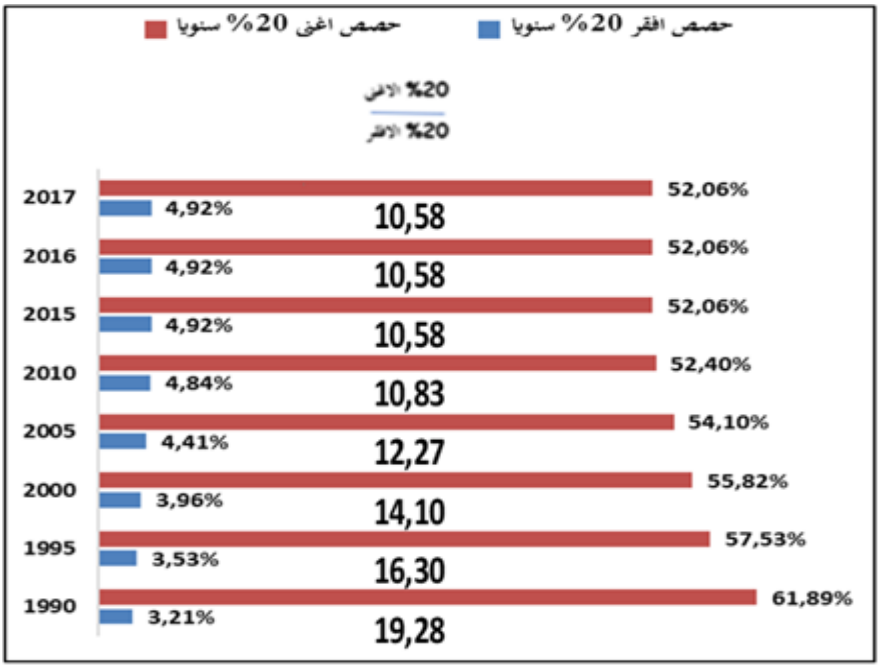

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا الملحق رقم (02)

يتضح من خلال الشكل أعلاه ان حصص العشيرين الأعلى والادنى في الدخل كان الفرق بينهما شاسع جدا، بحيث بلغت سنة 1990حصة 20% الأعلى أكثر من 19 مرة حصة 20% الافقر في تفاوت حاد وكبير بين فئتين من المجتمع تتكون كل

واحدة منهما من 774 151 5 فرد تستحوذ الفئة الاغنى 61,89% من الدخل الوطني بينما امتلكت الفئة الافقر 3.21%، لتتحسن أوضاع الفئة الافقر بعد ذلك بتقلص فجوة التفاوت بينها وبين فئة 20% الاغنى بحيث وصلت حصة هذه الأخيرة سنة 2017 نسبة 52,06% مقابل 4,92% لفئة 20% الافقر بانخفاض عدد الاضعاف الى 10 مرات، ورغم هذا التحسن في أوضاع الطبقات الدنيا الا ان الواقع لا زال يكرس تفاوت كبير في التوزيع باعتبار ان فئة من المجتمع تستحوذ على عشرة أضعاف ما تتحصل عليه فئة أخرى تتساوى معها في التعداد والحقوق، وعليه يمكن القول ان سياسات إعادة التوزيع المنتهجة من طرف الدولة لم تجد نفعا لتحسين أوضاع الطبقات الهشة.

الجدول رقم (3-17) يمثل اللامساواة في توزيع الدخل في الجزائر (1990-2017)

السنة	حصة 50 ٪ من الدخل (%)	الحصة 40 ٪ متوسطة الدخل (%)	الحصة 9٪ الأكثر ثراء (%)	الحصة أغنى 1٪ من الدخل (%)
1990	15	36,9	31,1	17
1995	16,6	41,2	30,5	11,7
2000	17,9	41,5	29,5	11,1
2005	19,2	41,7	28,7	10,4
2010	20,4	42	27,8	9,8
2011	20,7	42	27,6	9,7
2012	20,7	42	27,6	9,7
2013	20,7	42	27,6	9,7
2014	20,7	42	27,6	9,7
2015	20,7	42	27,6	9,7
2016	20,7	42	27,6	9,7
2017	20,7	42	27,6	9,7

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على (الملحق رقم 03)

لقد تحسن دخل نصف السكان الافقر في الجزائر منذ سنة 1990 حيث بلغت حصة هذه الشريحة حينها حوالي 15,04% لتصل سنة 2000 الى 17,89% من الدخل الوطني و 20,45% سنة 2010 لتستقر عند 20,71% من سنة 2011 الى سنة 2017 ، الملاحظ ان هذا التحسن لم يكن بالوتيرة الجيدة التي يمكننا القول معها ان توزيع الدخل اصبح متكافئا في الجزائر بل نستطيع القول انه تراجعت حدة التفاوت في التوزيع بنسب قليلة (الفارق بين 1990 و 2017 هو 5,34%) ، لكن واقع الامر لا زال يكرس اللامساواة في توزيع الدخل الوطني ، وحصة هذه الشريحة لا زال ضئيلا جدا بالمقارنة بالفئات الدخلية الاخرى)، وفي الفترة ذاتها انخفضت حصة 1% الاغنى بشكل طفيف من سنة 1990 الى سنة 1992 من 16,99% ال 14,86% على الترتيب ليتواصل هذا التراجع الى نسبة 11,06% سنة 2000 ثم 9,70 سنة 2017 (7,29 فارق بين عام 1990 و 2017). وبعبارة اخر فان نصف سكان الجزائر سنة 2017 المقدر عددهم بـ 20 694 594 يحصلون على حوالي ضعف ما يتحصل عليه 1% من السكان (حوالي 892 413 نسمة) وهذا انذار كبير بعدم وجود عالة في توزيع الدخل الوطني. أيضا نصيب اغنى 10% من السكان انخفض من 48,06% من الدخل الوطني سنة 1990 الى 37,29% من الدخل الوطني عام 2017 أي انه بات عشر سكان الجزائر يستحوذون على 37.29% من الدخل، اما فيما يخص الطبقة الوسطى ان صح القول وهي تمثل شريحة 40% التي تأتي مباشرة بعد فئة أفقر 50%، فقد كان

نصيبها سنة 1990 حوالي 36,9% ليرتفع قليلا الى 42,01% سنة 2017، أي ان لها نفس الحصص مع شريحة اغنى 10%، وهذا مناف تماما لمبادئ العدالة الاجتماعية.

الشكل رقم (3-12) يمثل نصيب مختلف طبقات المجتمع من الدخل الوطني (1990-2017)

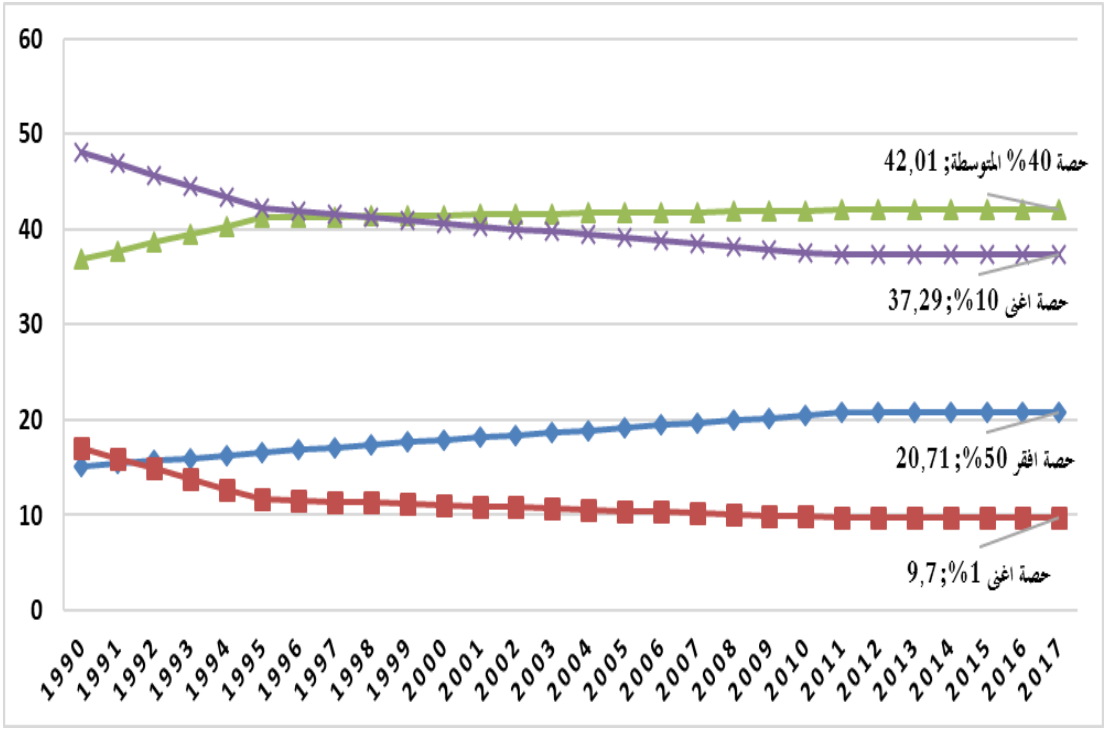

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (3-17)

V- إعادة توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات (1988-2011)

في البداية ينبغي التنويه الى ان هنالك فرق بين توزيع الدخل وتوزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات، ويتمثل في كون ان العدالة في توزيع الاستهلاك هي دائما اعلى من العدالة في توزيع الدخل في ذات البلد، لان الاستهلاك يأخذ بالاعتبار كل اشكال الدعم والتحويلات التي تتلقاها العائلات الفقيرة، لذلك سنجد انه هنالك تفاوت في معاملات جيني بين توزيع الدخل وتوزيع الانفاق الاستهلاكي لنفس الفترات، ويعود ذلك بالأساس للسبب الي ذكرناه آنفا.

لقياس التفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي خلال ينبغي منا تحديد نصيب كل فئة من فئات المجتمع من هذا الانفاق معتمدين في ذلك على التحقيق الوطني حول النفقات الاستهلاكية ومستوى معيشة العائلات الجزائرية الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات سنوات 1988-1990-1995-2000-2011.

V-1- توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 1988

يتبين من خلال الجدول اسفله ان هناك تفاوتا كبيرا فيما يخص توزيع الانفاق الاستهلاكي، حيث ينفق أفقر 10% من السكان ما نسبته 2,58%، في حين ينفق اغنى 10% ما نسبته 32,62% من اجمالي الاستهلاك، أي ينفقون أكثر من 12 ضعف ما ينفقه أفقر 10% من السكان، او بعبارة أخرى قيمة ما ينفقه 60% الافقر من السكان تعادل تقريبا قيمة ما ينفقه اغنى 10% من السكان والمقدرة بـ 32,23%. وهذا ما لا يدع مجالا للشك ان التفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي في هذه

السنة كانت حاد جدا، ويمكن ارجاع السبب في هذه الفروقات في التوزيع الى طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في البلد الا وهو النظام الاشتراكي الذي يقوم أساسا على تحديد أجور ومرتبات الموظفين في القطاع العام بحيث يتحصل أصحاب المناصب العليا من الإطارات على أجور مرتفعة مقارنة مع أعوان التحكم واعوان التنفيذ الذين يتحصلون على مرتبات دنيا، إضافة الى ارتفاع مداخيل المستقلين نتيجة الاعمال الحرة التي يزاولونها.

الجدول (3-18): قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 1988.

الفئات العشرية	نسبة كل فئة (%)	x_i (%)	x_{i-1}	X_i-X_{i-1} (A)	نصيب الأسر من الإنفاق d_i %	Y_i (%)	Y_{i-1}	$Y_i + Y_{i-1}$ (B)	(A)(B)	$\lvert d_i - 10 \rvert$
العشير الأول	10	10	-	10	2,80	2,80	-	2,80	0,280	7,20
العشير الثاني	10	20	10	10	4,10	6,90	2,80	9,70	0,970	5,90
العشير الثالث	10	30	20	10	5,01	11,91	6,90	18,81	1,881	4,99
العشير الرابع	10	40	30	10	5,96	17,87	11,91	29,78	2,978	4,04
العشير الخامس	10	50	40	10	6,93	24,80	17,87	42,67	4,267	3,07
العشير السادس	10	60	50	10	8,01	32,81	24,80	57,61	5,761	1,99
العشير السابع	10	70	60	10	9,40	42,21	32,81	75,02	7,502	0,60
العشير الثامن	10	80	70	10	11,34	53,55	42,21	95,76	9,576	1,34
العشير التاسع	10	90	80	10	14,75	68,30	53,55	121,85	12,185	4,75
العشير العاشر	10	100	90	10	31,74	100	68,30	168,34	16,834	21,74
المجموع									**62,23**	**55,62**
$Gini = 1 - \sum_{i=1}^{n}(x_i - x_{i-1})(y_i + y_{i-1})$								**معامل جيني**	**37,77**	
$D = \frac{\sum_{i=1}^{10}[di-10]}{180}$								**معامل كوزنتز**	**0,3090**	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات ONS والمتعلقة بتحقيق سنة 1988 حول الانفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية.

من خلال الجدول (3-18) أعلاه قمنا بحساب مؤشران يقيسان التفاوت في التوزيع وهما: معامل جيني، معامل كوزنتز.

- حيث يقدر معامل جيني للجزائر سنة 1988 الذي يقيس مدى عدالة توزيع الانفاق الاستهلاكي من عدمه بـ 0,3777، وبالتالي عدم عدالة توزيع الانفاق الاستهلاكي.
- وقيمة معامل كوزنتز تقدر بـ 0,3090، حيث تؤكد قيمة هذا المؤشر ان الجزائر في هذه السنة لم تحقق التوزيع العادل، بمعنى ان كل عشير من السكان لم يكن له عشير مماثل من الانفاق الاستهلاكي.

V-2- توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 1990

بالاعتماد دائما على التقرير الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات حول نفقات الاستهلاك ومستوى معيشة العائلات وتدقيقا التحقيق المنجز سنة 1990، سنعتمد على هذه المعطيات من اجل تحليل وقياس التفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي بين الاسر الجزائرية سنة 1990.

الجدول (3-19) قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 1990

الفئات العشرية	نسبة كل فئة (%)	x_i (%)	x_{i-1}	X_i-X_{i-1} (A)	نصيب الأسر من الإنفاق % (d_i)	Y_i (%)	Y_{i-1}	$Y_i + Y_{i-1}$ (B)	(A)(B)	$\lvert d_i - 10\rvert$
العشير الأول	10	10	-	10	2,80	2,80	-	2,80	0,280	7,20
العشير الثاني	10	20	10	10	4,10	6,90	2,80	9,70	0,970	5,90
العشير الثالث	10	30	20	10	5,00	11,90	6,90	18,80	1,880	5,00
العشير الرابع	10	40	30	10	5,90	17,80	11,90	29,70	2,970	4,10
العشير الخامس	10	50	40	10	6,90	24,70	17,80	42,50	4,250	3,10
العشير السادس	10	60	50	10	8,00	32,70	24,70	57,40	5,740	2,00
العشير السابع	10	70	60	10	9,40	42,10	32,70	74,80	7,480	0,60
العشير الثامن	10	80	70	10	11,30	53,40	42,10	95,50	9,550	1,30
العشير التاسع	10	90	80	10	14,40	67,80	53,40	121,20	12,120	4,40
العشير العاشر	10	100	90	10	32,10	100	67,80	167,70	16,770	22,10
المـــجـــــــــمـــــــــــوع									62,01	55,70
$Gini = 1 - \sum_{i=1}^{n}(x_i - x_{i-1})(y_i + y_{i-1})$								معامل جيني	37,99	
$D = \frac{\sum_{i=1}^{10}[di-10]}{180}$								معامل كوزنتز	0,3094	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات ONS والمتعلقة بتحقيق سنة 1990 حول الانفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية

نلاحظ من خلال الجدول (3-19) ان حصة الإنفاق الاستهلاكي لسنة 1990 الخاص بأفقر 10% من السكان 2,8%، في حين بلغت حصة اغنى 10% من السكان 32,10%، أي 11,5 ضعف ما أنفقه أفقر 10% من السكان، وهذا ما يدل على تواصل حدة التفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي بين مختلف فئات المجتمع، ويمكن ارجاع سوء عدالة التوزيع الى الأوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة في ذلك الوقت.

يظهر الجدول أيضا قيم كل من معامل جيني ومعامل كوزنتز حيث سجل الأول ما قيمته 0,3799 مؤكدا ما ذهبنا اليه في تحليل بيانات الجدول أعلاه، بخاصة عدم عدالة توزيع الانفاق، واما معامل كوزنتز كرس أيضا هذا الاستنتاج بـ عدم مماثلة كل عشير من الانفاق مع كل عشير من السكان حيث سجل هذا المؤشر معدل 0,3094، وبالتالي اعتبار سنة 1990 سنة سيئة من حيث تحقيق التوزيع العادل للإنفاق والدخل.

V-3- توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 1995

اعتمادا كذلك على البيانات المستقاة من الديوان الوطني للإحصائيات وبخاصة التحقيق السنوي حول الانفاق الاستهلاكي للأسر سنة 1995، قمنا بتكوين جدول يضم حصص الاسر من الانفاق وعشيرات السكان من الافقر الى الأغنى، وأيضا حساب مختلف مؤشرات التفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي لذات السنة.

الجدول (3-20) قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 1995

الفئات العشرية	نسبة كل فئة (%)	x_i (%)	x_{i-1}	X_i-X_{i-1} (A)	نصيب الأسر من الإنفاق (d_i) %	Y_i (%)	Y_{i-1}	$Y_i + Y_{i-1}$ (B)	(A)(B)	$\lvert d_i - 10 \rvert$
العشير الأول	10	10	-	10	2,67	2,67	-	2,67	0,267	7,33
العشير الثاني	10	20	10	10	4,12	6,79	2,67	9,46	0,946	5,88
العشير الثالث	10	30	20	10	5,24	12,03	6,79	18,82	1,882	4,76
العشير الرابع	10	40	30	10	6,25	18,28	12,03	30,31	3,031	3,75
العشير الخامس	10	50	40	10	7,35	25,63	18,28	43,91	4,391	2,65
العشير السادس	10	60	50	10	8,66	34,29	25,63	59,92	5,992	1,34
العشير السابع	10	70	60	10	10,27	44,56	34,29	78,85	7,885	-0,27
العشير الثامن	10	80	70	10	12,40	56,96	44,56	101,52	10,152	2,40
العشير التاسع	10	90	80	10	15,84	72,80	56,96	129,76	12,976	5,84
العشير العاشر	10	100	90	10	27,20	100	72,80	172,80	17,280	17,20
								المجموع	64,80	50,88
								معامل جيني	35,20	
								معامل كوزنتز	0,2827	

$$Gini = 1 - \sum_{i=1}^{n} (x_i - x_{i-1})(y_i + y_{i-1})$$

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{10} [di - 10]}{180}$$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات ONS والمتعلقة بتحقيق سنة 1995 حول الانفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية

من خلال الجدول (3-20) يمكن ملاحظة ان التفاوت هو السمة البارزة بين مختلف شرائح السكان بحيث ينفق اغنى 10% ما نسبته 27,20% من اجمالي الانفاق الاستهلاكي أي بأكثر من 10 اضعاف ما ينفقه أفقر 10% من الانفاق الاستهلاكي والمقدرة بـ 2,67% من الانفاق الإجمالي، ويكمن سبب استمرار حدة التفاوت في التوزيع في تدهور الأوضاع الاقتصادية السائدة خلال هذه الفترة، وذلك جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

وكدليل عددي لتواصل سوء العدالة في توزيع الانفاق يكفي معاينة قيمة معامل جيني المحسوب في الجدول أعلاه والمقدر بـ 0,3520 فرغم انخفاضه من 1990 الى 1995 بما مقداره 0,03 نقطة لكن دون ان يغير من الامر شيئا بخصوص تحسين المستوى المعيشي للأسر، وكذا معامل كوزنتز (0,2827) يؤكد أيضا ان كل عشير من السكان لم يكن له عشير مماثل من الانفاق مما يعني عدم عدالة توزيع الانفاق.

V-4- توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2000

من خلال بيانات الجدول ادناه يتضح لنا ان اغنى 10% من السكان ينفقون أكثر بكثير من 50% من السكان، وهذا يدل على حجم الهوة الموجودة بين مختلف شرائح المجتمع فيما يخص التوزيع السيئ للدخل والانفاق الاستهلاكي في الجزائر، الامر الذي أدى الى تفشي ظاهرة الفقر في أوساط المجتمع الجزائري بشكل مخيف وينذر باختلال الاستقرار الداخلي للبلد.

الجدول (3-21) قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 2000

الفئات العشرية	نسبة كل فئة (%)	x_i (%)	x_{i-1}	X_i-X_{i-1} (A)	نصيب الأسر من الإنفاق d_i %	Y_i (%)	Y_{i-1}	$Y_i + Y_{i-1}$ (B)	(A)(B)	$\lvert d_i - 10 \rvert$
العشير الأول	10	10	-	10	3,17	3,17	-	3,17	0,317	6,83
العشير الثاني	10	20	10	10	4,57	7,74	3,17	10,91	1,091	5,43
العشير الثالث	10	30	20	10	5,33	13,07	7,74	20,81	2,081	4,67
العشير الرابع	10	40	30	10	6,42	19,49	13,07	32,56	3,256	3,58
العشير الخامس	10	50	40	10	7,46	26,95	19,49	46,44	4,644	2,54
العشير السادس	10	60	50	10	8,35	35,30	26,95	62,25	6,225	1,65
العشير السابع	10	70	60	10	10,02	45,32	35,30	80,62	8,062	-0,02
العشير الثامن	10	80	70	10	11,57	56,89	45,32	102,21	10,221	1,57
العشير التاسع	10	90	80	10	14,56	71,45	56,89	128,34	12,834	4,56
العشير العاشر	10	100	90	10	28,56	100	71,45	171,46	17,146	18,56
المجموع									65,88	49,37
معامل جيني									34,12	
معامل كوزنتز									0,2743	

$$Gini = 1 - \sum_{i=1}^{n} (x_i - x_{i-1})(y_i + y_{i-1})$$

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{10} [di - 10]}{180}$$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات ONS والمتعلقة بتحقيق سنة 2000 حول الانفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية.

عند القاء نظرة على معامل جيني المحسوب سنة 2000 والمقدر بـ 0,3412 نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر مكرسا دائما التفاوت في الانفاق بين فئات المجتمع اذ لا يزال الفرق واضح بين اغنى 10% من السكان وافقر10% بحيث ينال العشير الاغنى أكثر من تسعة اضعاف ما يحصل عليه العشير الافقر. اما معامل كوزنتز والمقدر بـ 0,2743 دليل على ان ما يحصل عليه كل عشير لا يماثل بتاتا العشير المقابل من الانفاق.

V-5- توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2011

بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء حول الانفاق الاستهلاكي في الجزائر لسنة 2011 تم اعداد الجدول التالي:

الجدول (3-22) قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 2011

الفئات العشرية	نسبة كل فئة (%)	x_i (%)	x_{i-1}	X_i-X_{i-1} (A)	نصيب الأسر من الإنفاق d_i %	Y_i (%)	Y_{i-1}	$Y_i + Y_{i-1}$ (B)	(A)(B)	$\lvert d_i - 10 \rvert$
العشير الأول	10	10	-	10	3,50	3,50	-	3,50	0,350	6,50
العشير الثاني	10	20	10	10	4,90	8,40	3,50	11,90	1,190	5,10
العشير الثالث	10	30	20	10	5,90	14,30	8,40	22,70	2,270	4,10
العشير الرابع	10	40	30	10	6,70	21,00	14,30	35,30	3,530	3,30
العشير الخامس	10	50	40	10	7,70	28,70	21,00	49,70	4,970	2,30
العشير السادس	10	60	50	10	8,80	37,50	28,70	66,20	6,620	1,20
العشير السابع	10	70	60	10	10,00	47,50	37,50	85,00	8,500	0,00
العشير الثامن	10	80	70	10	11,80	59,30	47,50	106,80	10,680	1,80
العشير التاسع	10	90	80	10	14,70	74,00	59,30	133,30	13,330	4,70
العشير العاشر	10	100	90	10	26,00	100	74,00	174,00	17,400	16,00
المجموع									68,84	45,00
معامل جيني									31,16	
معامل كوزنتز									0,2500	

$$Gini = 1 - \sum_{i=1}^{n} (x_i - x_{i-1})(y_i + y_{i-1})$$

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{10} [di - 10]}{180}$$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات ONS والمتعلقة بتحقيق سنة 2011 حول الانفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية

يبرز الجدول أعلاه تحسنا طفيفا فيما يخص التفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي بحيث اضحى أفقر 10% ينفق 3,50% من الانفاق الإجمالي للاستهلاك، وتقلص حجم إنفاق العشير الاغنى بسبعة اضعاف العشير الافقر بحصة تقدر بـ 26%، ويمكن ان يعزى هذا التحسن الى تحسن المؤشرات المالية للدولة جراء ارتفاع عائداتها المتأتية من النفط، وارتفاع الأجور عما كانت عليه سابقا لكن رغم هذا التحسن الا انه يبقى التفاوت مكرسا والفجوة بين الأغنياء والفقراء لا تزال كبيرة.

اما بخصوص قيمة معامل جيني فهي أيضا عرفت انخفاضا بـ 4,04 نقطة مسجلا 0,3116 وهي قيمة درجة متوسطة لعدم عدالة توزيع الانفاق الاستهلاكي، لكن تبقى مظاهر التفاوت جلية وواضحة والا كيف نسمي حصول اغنى عشير على أكثر ما يحصل عليه أفقر 40% الا ان يكون تفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي بين شرائح المجتمع.

الشكل (3-13) اشتقاق منحنيات لورنز Lorenz's من 1988 الى سنة 2011

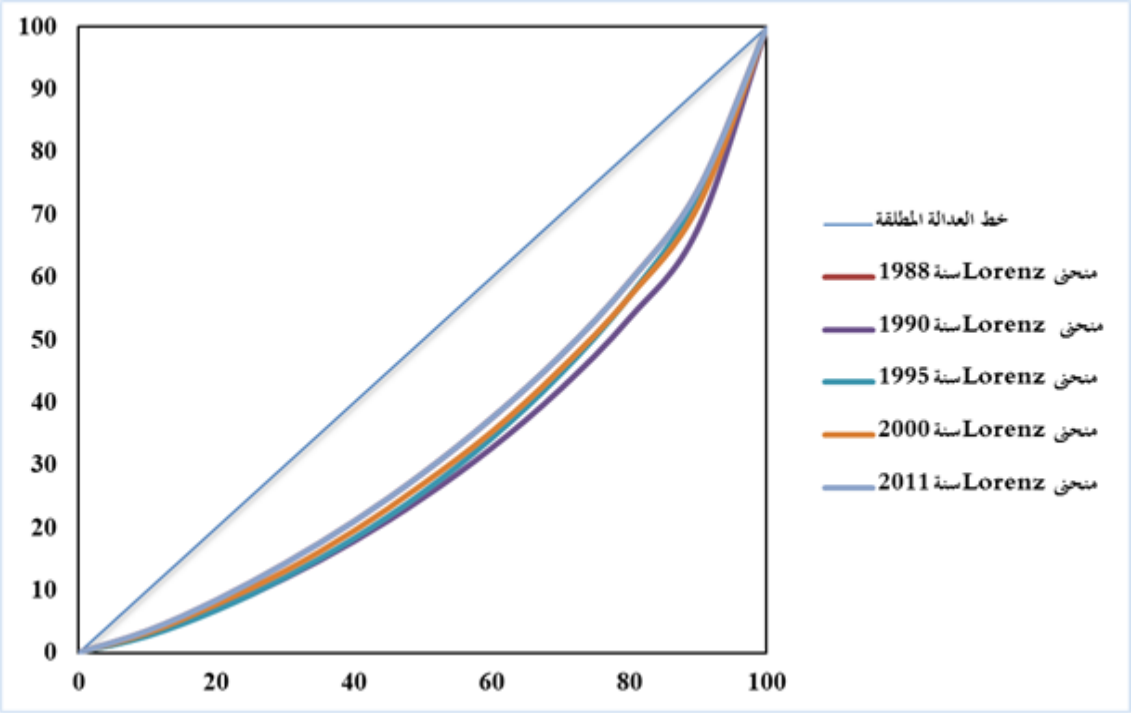

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (3-18)-(3-19)-(3-20)-(3-21)-(3-22)

الجدول (3-23) يمثل حوصلة عامة لتطور بعض مؤشرات التفاوت في الانفاق الاستهلاكي خلال الفترة (1988-2011)

البيان	1988	1990	1995	2000	2005	2011
مؤشر جيني	37,77	37,99	35,20	34,12	31,80	31,16
مؤشر جيني للقطاع الحضري	38,83	-	42,92	40,92	37,5	36,74
مؤشر جيني للقطاع الريفي	40,13	-	26,13	21,66	21,6	17,85
نسبة إنفاق أفقر 20% Q1	6,9	6,9	6,79	7,74	7,3	8,4
نسبة إنفاق أغنى 20% Q5	46,49	46,5	43,04	43,12	42,1	40,7
نسبة الحصة الخمسية Q5/Q1	6,74	6,74	6,34	5,57	5,77	4,85
نسبة إنفاق الطبقة الوسطى (Q2،Q3، Q4)	46,61	46,6	50,17	49,14	50,6	50,9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة، فيما يخص مؤشر جيني للقطاعين الريفي والحضري من أطروحة الدكتوراه بريشي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 341.

الشكل (3-14) تطور مؤشرات التفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي (1988-2011).

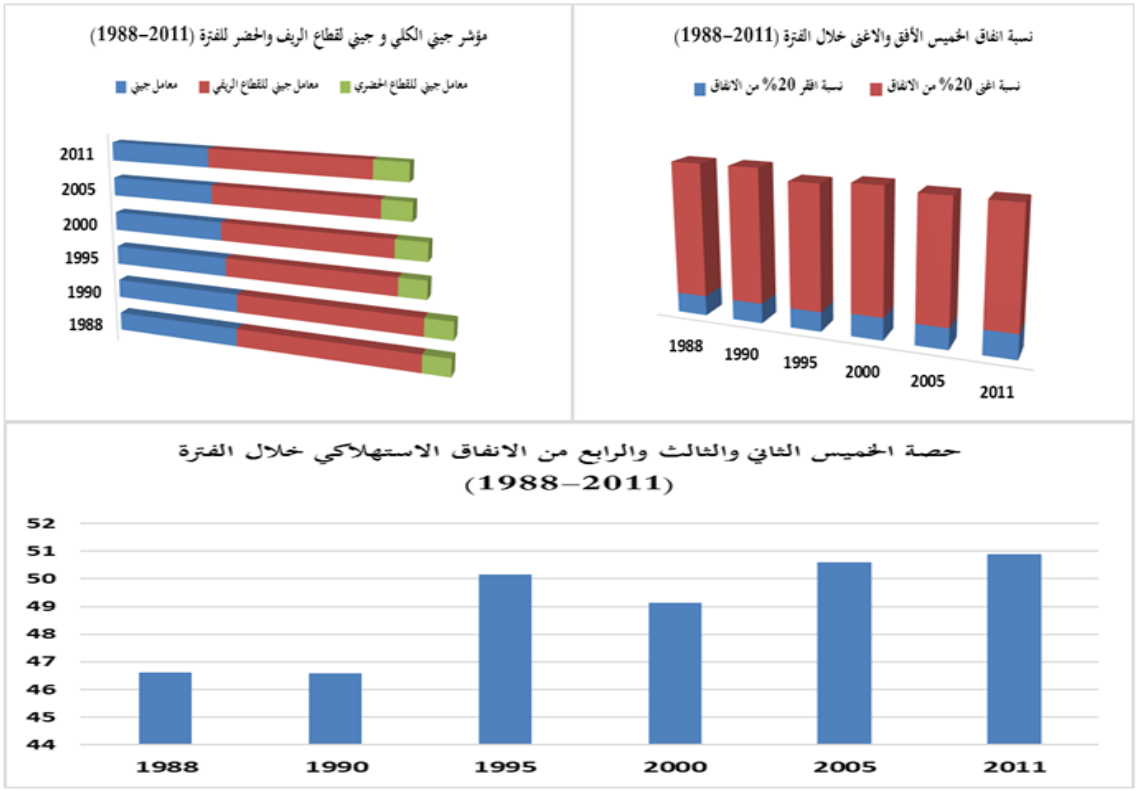

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-23)

من خلال العرض البياني أعلاه الخاص بمؤشرات التفاوت ومدى تطورها عبر الزمن، يمكن ان نستخلص ما يلي:

- ❖ انخفاض معامل جيني خلال الفترة (1988-2011)، مؤشر على تحسن توزيع الانفاق الاستهلاكي، لكن ما يؤاخذ في هذه الحالة ان هذا التحسن لا يرقى الى حد العدالة في توزيع الانفاق (الدخل)، بحيث انخفض معامل جيني بـ 6,61 نقطة لمدة 23 سنة، أي من 37,77 الى 31,16.
- ❖ التفاوت أقل عدالة في الحضر منه في الريف عدا سنة 1988.
- ❖ الدخل يتمركز في يد فئة قليلة من الافراد الذين يقطنون في القطاع الحضري والدليل على ذلك ارتفاع قيم معامل جيني.
- ❖ نصيب أفقر 20% من السكان من الدخل والانفاق ارتفع من 6,9% سنة 1988 الى 8,4% سنة 2011 وهذا تحسن ملحوظ، الا ان نصيبها دائما يبقى منخفض بالمقارنة مع ما ينفقه الخميس الاغنى، بحيث تعتبر هذه الشريحة التي تضم الفقراء، وعليه فان التحسن في نصيب هذه الشريحة يعد خطوة جيدة للقضاء على الفقر.
- ❖ نصيب اغنى 20% من السكان انخفض من 46,49% الى 40,7% خلال الفترة 1988-2011، وهذا كذلك تحسن الا انه غير كاف، بحيث لا يزال يستحوذ الخميس الاغنى قرابة 5 اضعاف ما يتحصل عليه الخميس الافقر.
- ❖ نسبة إنفاق الطبقة الوسطى (Q4-Q3-Q2)، حيث يلاحظ ان نصيب هذه الطبقة شهدت ارتفاعا ثم انخفاضا سنة 2000، ويمكن ارجاع هذا الى تبعات الازمة التي ضربت البلاد خلال تسعينات القرن المنصرم إثر الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة وما صاحبها من تدهور للقدرة الشرائية، ما أدى بتآكل هذه الطبقة والتحاق اعداد كبيرة منهم بطبقة الفقراء، وتصاعد في حصة الأغنياء وهذا جلي جدا بالنظر الى حصة اغنى 20% وحصة الطبقة الوسطى لذات السنة. ثم اخذت الأمور بالتحسن

ابتداء من تلك الفترة بسبب انتهاج الحكومة برامج تنموية بمقاربات إنفاقيه توسعية، ارتفع فيها الدعم والتحويلات الاجتماعية، حسنت قليلا وضع الفئة الوسطى والفئة الافقر، وهو ما يمكن ملاحظته خلال سنتي 2005 و2011.

VI– تأثير السياسة المالية في خفض مستويات الفقر وعدم المساواة في الجزائر

الجزائر كغيرها من البلدان النامية التي انتشرت فيها مظاهر عدم المساواة وانعكاساته على قدرة الفقراء والطبقة الوسطى على مراكمة راس المال البشري، وتأثيره على الاستقرار السياسي وبالتالي على حوافز الاستثمار وعلى التماسك الاجتماعي والقدرة على مقاومة الصدمات وتصحيحها بفعالية، وعلى الضغوط السياسية لإعادة توزيع الدخل والتي قد تؤدي الى تقويض الحوافز ومن تم ابطاء عمليات النمو، وقد تحول التركيز على عدم المساواة الى اهتمام بإعادة توزيع الدخل وكانت النتائج التي توصلنا اليها بشان عدم المساواة والنمو غامضة بخصوص الانعكاسات على اعادة توزيع الدخل، وكحال الجزائر التي يشيع فيها مزيد من عدم المساواة مقارنة بغيرها من البلدان تحاول عادة عمليات اعادة توزيع مزيد من الدخل، وادت إعادة التوزيع تلك (معدل ضريبي ودعم أعلى) الى تدمير حوافز العمل والاستثمار، فان إعادة التوزيع لن تكون حلا لعدم المساواة بل جزء من المشكلة، على الاقل بالنسبة للنمو.[1]

لقياس تأثير عملية إعادة توزيع الدخل أو (Redistributive effect) (RE) في الجزائر قمنا بالاستعانة بالمعطيات المتعلقة بحساب معامل جيني لتوزيع الدخل للسنوات 1988 و1990، 1995، 2000، و2011 الجدول رقم (3–23) ومعطيات المسوحات التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات للأعوام ذاتها والمتعلقة بأنصبة الفئات العشرية من الانفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية والذي مكننا بموجبه بحساب معامل جيني لتوزيع الانفاق الاستهلاكي المتأثر بالتحويلات الاجتماعية وسياسة الدعم الجدول (3–23)، متبعين في ذلك منهجية Lustig and Higgins (2017) المطبقة كما أسلفنا على بيانات المسح حول الدخل المستخلصة من (WID) والانفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية والمستخلصة من (ONS).

RE تساوي الفرق بين معامل جيني للدخل قبل الضرائب والتحويلات G_m، ومعامل جيني للدخل بعد الضرائب والتحويلات، $G_{post-fisc}$

أو:

$$RE = G_m - G_{post-fisc} \quad \ldots\ldots (1)$$

إضافة وطرح $C_{post-fisc}$ حيث (معامل التركيز [Concentration Coefficient] للدخل بعد الضرائب والتحويلات)، إذن يمكن تقسيم المعادلة رقم (1) الى:

$$RE = (G_m - C_{post-fisc}) - (G_{post-fisc} - C_{post-fisc}) \ldots\ldots (2)$$

ثم يمكن إعادة كتابة تأثير إعادة التوزيع كالتالي:

$$RE = VE - RR \ldots\ldots (3)$$

[1] جوناثان اوستري وأندرو بيرغ، أداة القياس، مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 2014، ص37.

حيث VE: تساوي الفرق بين معامل جيني قبل الضرائب والتحويلات ومعامل التركيز للدخل بعد الضرائب والتحويلات إذ لم يكن هناك RR، VE = RE بحكم التعريف لأن CC للدخل بعد الضرائب والتحويلات ستكون مماثلة لمعامل Gini للدخل بعد الضرائب والتحويلات[1]. حيث ان (Re-ranking = RR وVertical Equity= VE).

الجدول (3-24) يمثل دور التحويلات والدعم في خفض التفاوت في توزيع الدخل

السنوات المختارة		1988	1990	1995	2000	2005	2011
معامل جيني	توزيع الدخل الـــوطني VE	56,47	54,94	51,07	49,07	47,04	44,64
	توزيع الانفاق الاستهلاكي RR	37,77	37,99	35,2	34,12	31,8	31,16
RE		18,7	16,95	15,87	14,95	15,24	13,48

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-23) والملحق (01)

الظاهر ان أثر إعادة التوزيع الناتج عن الفرق بين عدم المساواة في الدخل السوقي وعدم المساواة في الدخل الصافي المتضمن التحويلات والدعم له تأثير إيجابي نوعا ما على العدالة وتخفيض درجات اللامساواة كل سنة حيث بلغ أثر إعادة التوزيع سنة 1988 معدل 18,7% و16,95% سنة 1990، و15,87% سنة 1995 و14,95% سنة 2000, و15,24% سنة 2005 و13,48% سنة 2011، لكن كان من الممكن ان تكون أحسن من ذلك بكثير لو كان تركيز الانفاق الاجتماعي على الفئات الأكثر فقرا، ولم تتشتت جهود هذا الدعم على كل الفئات بما فيها الفئة الغنية التي لا تحتاج مساعدة.

اثبتت التحويلات ومن خلالها النفقات الاجتماعية أهمية الدور الذي تستطيع لعبه في الحد من الفقر وعدم المساواة في الجزائر، خاصة للشرائح الفقيرة والتي لا تتلقى اجورا او يقل اجرها عن الاجر الوطني المضمون او يفوقه قليلا، وهي الفئة الواقعة في الخميس الافقر في الجزائر إذا ما كانت هذه النفقات اكثر كفاءة من حيث وصولها الى مستحقيها، وزيادة على ذلك تستطيع برامج الحماية الاجتماعية وسياسة الدعم ان تكون اكثر نجاعة لو انها كانت مباشرة وتستهدف الفئات المستحقة للدعم، الا ان نصيبا كبيرا من مبالغ التحويلات والدعم تصرف بشكل غير مباشر مثل اعانات الوقود واعانات المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (تدعيم الحبوب، الحليب، السكر، الزيت، ...) مما يجعل اكبر المستفيدين هم الصناعيون وأصحاب المؤسسات التحويلية، اللذين لا يستفيدون من الأرباح فقط عند تصريف منتجاتهم وانما يستفيدون أيضا من الفرق السعر الحقيقي للمواد المدعمة وسعرها عند التدعيم، أي انهم يستفيدون من أموال كبيرة من أموال التحويلات الاجتماعية هي في الأصل موجهة للفئات الفقيرة والمحرومة من اجل تذليل الفوارق بينهم وبين هؤلاء الأغنياء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ان الضرائب التي تحقق إيرادات كبيرة للدولة هي الضرائب غير المباشرة في صورة الضريبة على القيمة المضافة tva او الضرائب المباشرة التي تستهدف العاملين والاجراء وكل الافراد الذين لهم ميل حدي كبير للاستهلاك، وعدم تطبيق اليات جباية الضريبة على الثروة التي تستهدف الاثرياء، ما يثير تساؤلات حول فعالية النظام الضريبي ومدى عدالته امام فئات المجتمع المختلفة، هذه أمور عززت استمرار التفاوت وتقليل اثر التحويلات وسياسة الدعم في الخفض من عدم المساواة في توزيع الدخل.

[1] Gabriela Inchauste and Nora Lusting, « The Distribution Impact of Taxes and Transfers » Evidence from Eight Low-and Middle-Income Countries, World Bank Groupe,2017, P 23.

الشكل (3-15) يمثل أثر تطبيق سياسة التحويلات والدعم على توزيع الدخل

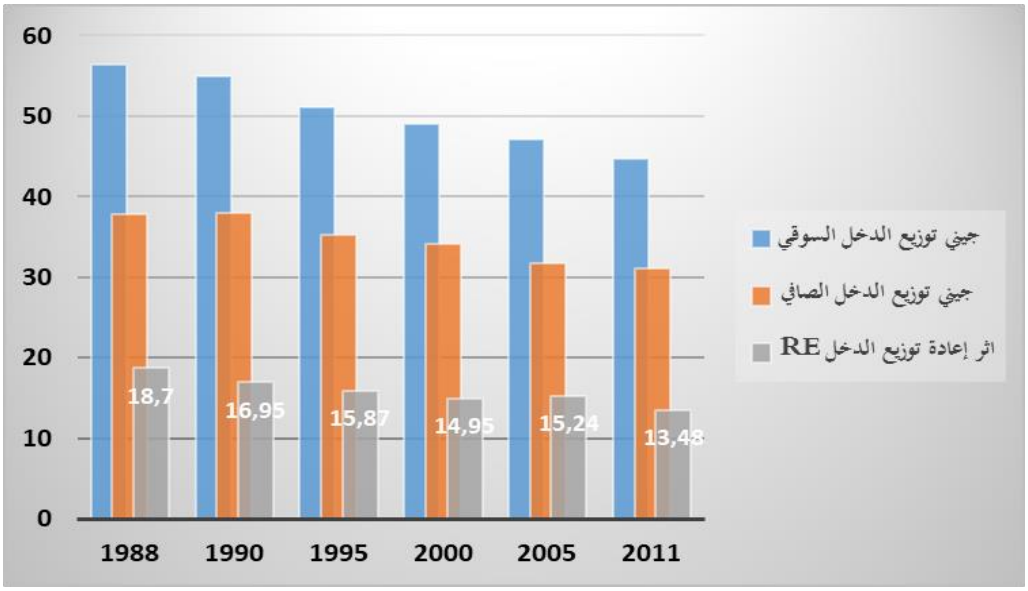

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-24)

VI-1- الفقر والفوارق الاجتماعية في الجزائر

VI-1-1- قراءة للنتائج الأولى للتحقيق الوطني حول الاستهلاك سنة 2000

في عام 2000، انفقت الاسر الجزائرية 1 531 117 331 دج، أو ما يعادل 49 928 دج عن كل اسرة و8 870 دج عن كل فرد، وقد بلغت هذه النفقات 270 مليار دج سنة 1988، او 8 589 دج عن كل فرد، وهكذا تضاعفت معدلات النفقة عن كل فرد بالأسعار الجارية على مدى 12 سنة حوالي 5,6 مرات لكن من حيث القيمة الحقيقية، يقدر مستوى الاستهلاك بـ 8 589 دج وتعكس هذه المعطيات تراجع الاستهلاك بحوالي 4% او بمعدل انخفاض سنوي قدره 0,27%، وبصفة متناقضة، يبدو ان دراسة تطور نسبة الاستهلاك تظهر تحسنا في مستوى معيشة السكان. وبالفعل غالبا ما يعتبر ان خفض العبء النسبي للميزانية المخصصة للتغذية يعكس تحسن القدرة الشرائية وهذا ما قد تعكسه نتائج التحقيق، إذ ان الاسر الجزائرية كانت تخصص نسبة 44,6% فقط من ميزانيتها للتغذية في سنة 2000 مقابل 52,5% سنة 1988.

وعلى سبيل الذكر، فقد اشارت نتائج التحقيق حول مستوى معيشة الاسر الذي انجزه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995 الى معدل نفقة سنوية عن كل فرد يصل إلى 260 35 دج بالمقارنة مع هذه المعطيات، يكون مستوى استهلاك الاسر خلال سنة 2000 قد تحسن من حيث القيمة الحقيقية بنسبة 4,3%.

وخلال الفترة من سنة 1998 الى سنة 2000، طرأت تغييرات على تخصيص النفقات كما يوضحه الجدول الاتي:

الجدول (3-25) يمثل ترتيب أولويات نفقات الاسر بين سنوات 1988 و2000

	1988	%	2000	%
1	التغذية	52,50%	التغذية	44,60%
2	النقل	11,40%	السكن والاعباء	13,60%
3	نفقات متنوعة	8,80%	المنتجات المتنوعة وباقي النفقات	10,40%
4	الألبسة والاحذية	8,20%	النقل والاتصال	9,40%
5	السكن والاعباء	7,70%	الألبسة والاحذية	8,60%
6	الأثاث، التأثيث	4,70%	الصحة ونظافة الجسم	6,30%
7	التربية، الثقافة والترفيه	4,40%	التربية، الثقافة والترفيه	3,90%
8	النظافة والعلاج	2,70%	الأثاث والأجهزة المنزلية	3,40%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، الدورة العامة الواحد والعشرون، ص 133.

فحسب المعلومات التي توفرت للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عند اعداد للتقرير الوطني حول التنمية البشرية لعام 2001، كان من الصعب معرفة ما إذا كانت إعادة هيكلة النفقات ترتبط ارتباطا مباشرا بارتفاع الأسعار او بتطور نمط الاستهلاك لدى المجتمع الجزائري.

وقد استمرت الفوارق خلال الفترة الممتدة من سنة 1988 إلى سنة 2000، فخلال سنة 1988 استهلك أفقر 20% من السكان 6,9% في حين استهلك 20% الأكثر غنى 46,49% من اجمالي الاستهلاك، وفي سنة 2000 بلغت هذه النسب 7,74% للخميس الافقر، و43,12% للخميس الأغنى (انظر الجدول رقم 3-23)

ان النتائج الأولية التي اظهرها التحقيق حول الاستهلاك الذي أعده الديوان الوطني للإحصائيات لا تقدم سوى معطيات تقريبية عن تطور الاستهلاك مما يستدعي الامر ادراج معطيات تكميلية تتعلق بتطور الفوارق إن هذه النتائج الأولى تثير التعاليق التالية:[1]

- ترتبط العوامل الطبيعية بالبنية الديمغرافية وتطورها، ويختلف استهلاك الأطفال والبالغين والمسنين، ويمكن ان تتباين الأهمية النسبية لكل من فئات السن على مدى فترة قصيرة، مما يطرح مشكل وحدة الاستهلاك وتبعا مشكل عبئ غير القادرين على العمل الذين يتكفل بهم القادرين على العمل المشغولين.
- ان زيادة الاستهلاك تتحقق أساسا عبر زيادة المداخيل وتبعا للإنتاج.
- تتحقق زيادة الاستهلاك بواسطة العوامل المؤسساتية ذات الصلة بالتدخل الاجتماعي للدولة.

VI-2- الفقر والاقصاء وأبعادهما في الجزائر

لقد تفاقم الفقر في الجزائر منذ نهاية الثمانينات، وحسب دراسة أعدها البنك الدولي أنجزت على أساس التحقيق حول مستوى المعيشة الذي أعده الديوان الوطني للإحصائيات عام 1995، يقدر عدد السكان الجزائريين الذين يعيشون دون الحد الأعلى من الفقر بنسبة 22,6% من اجمالي السكان، مما يعادل 6,36 مليون نسمة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، الدورة العامة الواحد والعشرون، ص.ص 133-134.

ان اغلب الفئات الفقيرة (68%) هم من سكان الأرياف، وقد تجاوز متوسط عدد الافراد في الاسرة الفقيرة ثمانية افراد، في حين ان معدل عدد الافراد في الاسرة يصل الى 6,6 من الافراد.

كما ان 60% من الفقراء يعيشون في اسر لم يتلق رب الاسرة فيها أي تعليم، ومن ناحية أخرى، يتكفل فرد عامل في اسرة فقيرة بستة افراد مقابل اقل من أربعة في معدل الاسر.

كما ان العلاقة بين الفقر والبطالة ثابتة، أي انه إذا كان هذا الأخير أكثر انتشارا بين الفئات السكانية المحرومة سواء في المناطق الريفية او المناطق الحضرية، نسبة 44% في المناطق الحضرية ونسبة 35% في المناطق الريفية مقابل 29% و24% لدى غير الفقراء في سنة 1995.

ومع ان اغلب السكان الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، فان الفقر ينتشر كذلك في المناطق الحضرية، وبفعل التأثير المزدوج للازمة الاقتصادية ومسار الإصلاحات التي لم تحقق أي تنمية تذكر، فان مظاهر الفقر في الجزائر قد تفاقمت دون أدني شك.

يمكن إدراك مفهوم الفقر وفق مقاربات مختلفة. إن المقاربة المعتمدة لتحديد أسباب الفقر واتجاهاته في الجزائر، تعرف الحد الأدنى الأعلى للفقر باعتباره نقص في كمية الاستهلاك الغذائي ونوعيته وضعف التلبية الكافية للحاجيات الاجتماعية الأساسية (الألبسة، التربية، الصحة، السكن ...).

وقد عرفت الدراسات المنجزة، من حيث القيمة النقدية، ثلاثة مستويات للفقر:

– حد الفقر الغذائي او حد الفقر المطلق والمدقع وقد تم تعريف الحد الأقصى من الفقر باعتباره المبلغ المالي الضروري لتلبية الحد الأدنى من الحاجيات الغذائية، التي تقدر بالنسبة للجزائر بـ 100 2 سعره حرارية يوميا لكل فرد، أي 943 10 دج سنويا لكل فرد في سنة 1995.

– حد الفقر الأدنى الذي يراعي النفقات غير الغذائية المتواضعة المستوى، وقد قدر هذا الحد بـ 285 14 دج سنويا لكل فرد عام 1995.

– حد الفقر الأعلى، الذي قدر بـ 191 18 دج سنويا لكل فرد والذي يأخذ في عين الاعتبار الاستفادة من النفقات غير الغذائية، ويشمل هذا الحد الأخير الفئات المستضعفة التي قد يهددها الفقر في حالة أي تغيير ولو بسيط في مداخيلها.

على المستوى الوطني، يشمل الفقر المدقع بمعنى الفقر الذي يرتبط بمدخول يقل عن الحد الأدنى للحاجيات الغذائية، نسبة 6% تقريبا من إجمالي السكان (حسب معطيات سنة 1995).

ان المعلومات المستقاة لدى الاسر في المواقع النموذجية الخمس التي تم اختيارها في إطار برنامج مكافحة الفقر والاقصاء، تكتشف وجود مستويات فقر أعلى بكثير (من 53% الى 93%)[1].

ومع هذا كله جنبت برامج الحماية الاجتماعية للدولة وبرامج التضامن الوطني ظهور علامات العوز التام كما حدث في عدد من بلدان العالم، لكن برزت مظاهر افقار مست فئات واسعة من السكان بما فيهم شريحة الاجراء والمتقاعدين وهذا ابتداء من سنة 1990، وذلك بسبب انهيار القدرة الشرائية من جراء ارتفاع قوي لنسبة التضخم، فخلال سنتي 1991 و1998 سجلت الأجور الحقيقية في مختلف القطاعات انخفاضا في قيمتها بحوالي 35%.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، المرجع السابق، ص.ص 136-137

VI-3- أسباب الفقر والحرمان في الجزائر

ان عوامل تفسير انتشار الفقر والحرمان تعود في آن واحد الى الأسباب الظرفية والى آثار ظاهرة طويلة المدى، وتعود الأسباب التي عجلت ببروز هذه الافة الى اثار برنامج التعديل الهيكلي وعمليات إعادة الهيكلة في إطار الانتقال نحو اقتصاد السوق خلال تسعينات القرن الماضي، مما أدى الى:

- ✓ ضعف نمو الناتج الداخلي الإجمالي على مدى عقدين تقريبا، ولا تزال نسبة السكان الذين بلغوا سن العمل تتجاوز نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (2,7% في المعدل سنويا بين 1980-1990 و3,2% سنويا بين عامي 1990-1998 و3% بين 1998-2000).
- ✓ ضعف مستوى مداخيل الاسر، حيث يقدر معدل دخل الاسرة الواحدة بـ 970 54 دج سنة 1998، مما يمثل تقريبا ضعف الحد الأعلى للفقر المقدر سنة 1998، غير ان توزيعه متباين، وحسب نتائج التحقيق حول قياس مستويات المعيشة لسنة 1995، يتقاضى نسبة 30% من الاجراء اجرا يقل عن 000 6 دج شهريا، أي ما يمثل بالنسبة لأسرة متوسطة تتكون من 6 افراد، الحد الأدنى للفقر. وخلال نفس السنة حوالي 63% من الأشخاص الذين لهم دخل تقاضوا دخلا يقل عن 000 8 دج شهريا، وهو يقل بالنسبة لأسرة متوسطة تتكون من 6 أشخاص، عن الحد الأعلى للفقر.
- ✓ تدهور الأجور الحقيقية، وتدفع المعطيات المتوفرة الى التفكير ان الأجور الحقيقية في القطاعين العمومي والخاص قد تدهورت بنسبة 35% تقريبا منذ بداية التسعينات.
- ✓ ضعف إنشاء مناصب الشغل، تقل نسبة نمو التشغيل عن نسبة نمو السكان القادرين على العمل، وتقدر نسبة البطالة بحوالي 28% ونسبة التشغيل المؤقت بـ 40%، وترتفع معدلات البطالة عند الشباب وعند الأشخاص ذوي المستوى التعليمي المحدود وعند الكبار.
- ✓ عبء المديونية الخارجية التي يمتص تسديدها الموارد على حساب تلبية الحاجيات الأساسية والاستثمار.
- ✓ النزوح الريفي أدى الى تفاقم طاهرة الهجرة من الأرياف الى المراكز الحضرية، وبالتالي تحول الفقر الريفي الى فقر حضري.
- ✓ أثر الإرهاب تأثيرا مباشرا وملحوظا على البلاد بكاملها، ولم تسلم اية شركة من المجتمع ولا الاقتصاد الجزائري من ويلاته، مما زاد من هشاشة القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لبعض الفئات السكانية.
- ✓ بالإضافة الى الضغط الديمغرافي، والتدهور البيئي، واضطراب المناخ وعوامل عمرانية أخرى.

حسب النموذج الوطني للإنصاف الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يهدف الى قياس مدى الحرمان بجميع اشكاله والتي يواجهها الأطفال والشباب الجزائريون الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة، والذين يقعون ضحايا لمظاهر كثيرة من الحرمان أبرزها الفقر المتعدد الابعاد حيث بلغت نسبته عام 2012 حوالي 18% بعدد وصل ثلاثة ملايين شخص فقير تحت طائلة الفقر متعدد الابعاد. وتجدر الإشارة الى ان هذا الشكل من الفقر انخفض بنسبة 4,4% وذلك خلال سنتي (2006-2012).[1]

[1] Le Bureau du Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie (PNUD), « Responsabilité, culture de paix, mixité et pluralité au service de l'Agenda 2030 », Rapport National Volontaire 2019, Progression de la mise en œuvre des ODD, 2019, P43.

الشكل (3-16) يمثل معدل الحرمان خلال عامي (2012-2013)

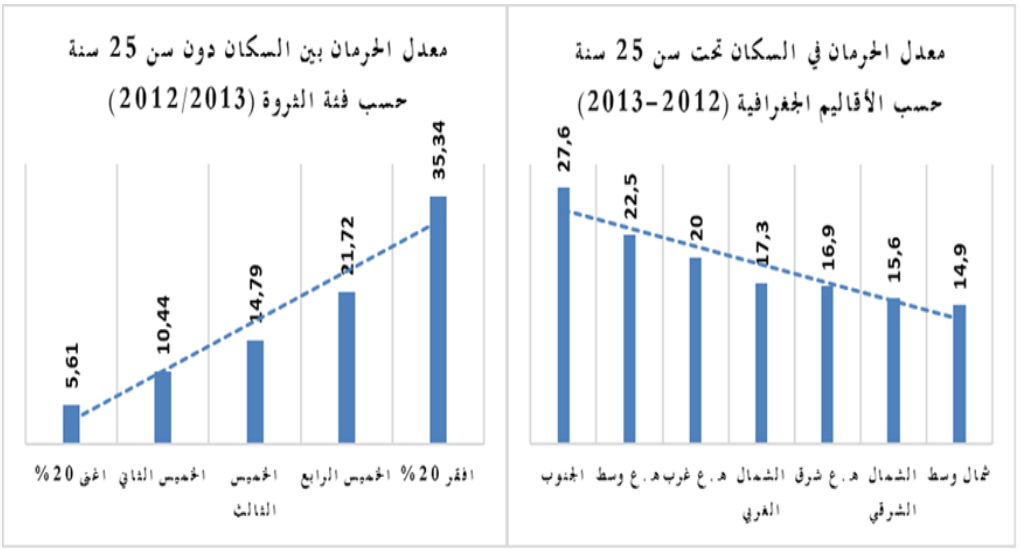

Source : Préparé par le Chercheur, basé sur Rapport National Volontaire 2019, Progression de la mise en œuvre des ODD, Ibid, P43

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان الفقر المتعدد الابعاد على الأشخاص الذين ينتمون الى اسر في الخميس الافقر بنسبة 35,34% ثم تراجع المعدل بعد ذلك بشكل هبوطي واضح من خلال الانتقال الى الشرائح الخمسية الاغنى الى 5,61%، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ومن خلال الشكل (3-16) دائما نجد ان أكثر المناطق تأثرا بالفقر المتعدد الابعاد هي الجنوب بـ 27,6%، والهضاب العليا الوسطى بـ 22,5%، والهضاب العليا الغربية بـ20%، و17% في الشمال الغربي الجزائري، و16,9% في الهضاب العليا الشرقية، و15,6% في شمال شرق الجزائر، و14,9% في شمال وسط، وما يمكن استنتاجه ان هنالك حرمان كبير في المناطق الريفية والمتمركزة أساسا في الجنوب الجزائري والهضاب العليا مقابل المناطق الحضرية المتمركزة أساسا في المناطق الشمالية للبلاد، وهو ما يفسر أيضا التفاوت الحاصل في توزيع ثمار النمو بين مختلف المناطق الجغرافية للبلاد وتمركز مختلف الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية في الشمال دون الجنوب وفي الأوساط الحضرية دون الريف.

المبحث الثاني: دور الانفاق العام الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر (1990–2018)

تتعدد مجالات التنمية الاجتماعية وتتداخل مع التنمية الاقتصادية، كون انهما يؤثران في بعضهما البعض، بهدف خلق رفاهية اقتصادية واجتماعية، وهو ما تسعى اليه كل الدول طبعا، ولعل من اهم مجالات التنمية الاجتماعية، الإعانات النقدية والعينية التي تمنحها الدولة للفئات ذات الدخل المتدني، وتهدف الى رفع مستوى تلك الطبقات وإعادة توزيع الدخول بينها وبين باقي افراد المجتمع، أيضا مجال تنمية العنصر البشري من ناحية التعليم والرعاية الصحية، وتوفير السكن الملائم.

يعكس حجم الانفاق الاجتماعي مدى اهتمام الحكومة بجانب التنمية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع هذا الانفاق على اوجهه الصحيحة، حيث تعد النفقات الاجتماعية للدولة الوسيلة الأساسية لمكافحة الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي والتقليل من التفاوت في توزيع الدخل وتذليل الفوارق في مستويات الحياة.

I– الأهمية النسبية للإنفاق العام الاجتماعي (1990–2018)

تظهر لنا الأهمية النسبية للإنفاق العام الاجتماعي، حجم الاهتمام الذي توليه الحكومة في هذا الجانب من الانفاق العام مقارنة باهتمامها بالجوانب الانفاقية الأخرى، وتعتبر الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي الخطوة الأولى لدراسة فاعلية الانفاق العام، وبالتالي السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، اذ يمكن القول بان ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي بمثابة مؤشر اولي لتوجه الحكومة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

الجدول (3–26) يمثل الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي خلال المدة (1990–2018)

السنة	الانفاق العام الاجتماعي (التعليم + الصحة + الإسكان + التحويلات الاجتماعية)			الانفاق العام		نسبته من PIB
	المبلغ (المليار دج)	النمو السنوي (%)	نسبة الانفاق الاجتماعي الى الانفاق العام (%)	المبلغ (المليار دج)	النمو السنوي (%)	
1990	87,65	0,00	62,60	140,01	0	**15,81**
1991	114,22	30,31	58,48	195,30	39,49	**13,25**
1992	187,78	64,41	57,27	327,90	67,90	**17,47**
1993	232,85	24,00	56,39	412,95	25,94	**19,57**
1994	256,27	10,06	56,54	453,27	9,76	**17,23**
1995	312,96	22,12	42,64	733,88	61,91	**15,61**
1996	366,55	17,12	43,19	848,60	15,63	**14,26**
1997	420,28	14,66	45,98	914,10	7,72	**15,12**
1998	534,99	27,29	54,77	976,72	6,85	**18,90**
1999	594,60	11,14	54,13	1098,54	12,47	**18,36**
2000	613,74	3,22	48,88	1255,57	14,29	**14,88**
2001	727,98	18,61	58,15	1251,79	-0,30	**17,22**
2002	826,34	13,51	51,57	1602,34	28,00	**18,27**
2003	930,63	12,62	54,39	1711,11	6,79	**17,72**
2004	908,14	-2,42	47,30	1920,00	12,21	**14,77**
2005	1 009,41	11,15	51,76	1950,00	1,56	**13,35**
2006	1 211,65	20,04	49,39	2453,01	25,80	**14,25**
2007	1 541,26	27,20	40,71	3786,09	54,34	**16,48**

19,75	-2,66	3685,30	59,17	41,48	2 180,62	**2008**
23,65	38,10	5089,36	46,33	8,12	2 357,69	**2009**
23,50	21,23	6169,95	45,67	19,51	2 817,63	**2010**
25,46	-14,55	5272,21	70,45	31,82	3 714,28	**2011**
25,93	28,23	6760,45	62,17	13,16	4 203,17	**2012**
19,87	-8,40	6192,73	53,41	-21,31	3 307,35	**2013**
20,13	12,84	6988,07	49,57	4,74	3 464,00	**2014**
23,63	21,86	8515,73	46,37	14,00	3 948,89	**2015**
22,34	-26,57	6253,35	62,57	-0,92	3 912,66	**2016**
19,82	-11,84	5512,96	66,79	-5,89	3 682,04	**2017**
18,86	15,73	6379,99	59,89	3,77	3 821,01	**2018**
18,64	**18,58**		**52,72**	**14,95**		**المعدل**

Source : Ministère d'éducation, Direction Générale du Budget (DGB), et Direction Générale de la Comptabilité (DGC)

I–1– نسبة الانفاق الاجتماعي الى الانفاق العام (1990–2018)

من خلال تحليل الجدول (3–26) أعلاه والشكلين البيانين (3–17) و(3–18) ادناه نجد ان الأهمية النسبية لهذا الانفاق بالنسبة للإنفاق العام تراوحت ما بين 62,60% سنة 1990 لتنخفض بعد ذلك تدريجيا الى سنة 1995 اين بلغت أدنى قيمة لها بـ 42,64% لتعاود الارتفاع ببطيء شديد الى ان وصلت 48,88% سنة 2000، حيث يمكن ارجاع تذبذب هذا المعدل خلال هذه الفترة بتطبيق الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي واملاءات صندوق النقد الدولي بخاصة الشق المتعلق بتخفيض النفقات الاجتماعية. ثم ارتفعت الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي سنة 2001 بـ 58,15% لتعاود الانخفاض هذه النسبة الى ان وصلت 40,71% وهذا سنة 2007، ثم ترتفع من جديد حتى بلغت ذروة 70,45% سنة 2011، وهذا راجع الى إجراءات الدولة الرامية الى شراء السلم الاجتماعي محاولة منها لتهدئة مختلف الطبقات الاجتماعية ومستفيدة من الوفرة المالية التي كانت عليها البلاد من جراء المستويات القياسية التي سجلتها أسعار النفط في الأسواق العالمية، ثم لتستقر نسبة الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي بعد ذلك مسجلة معدلات متوسطة حتى سنة 2018 اين بلغت حوالي 60%. اما فيما يخص متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة فقد بلغت 52,72% أي أكثر من النصف، وهذا يكشف حجم الاهتمام الدولة الجزائرية بالجانب الاجتماعي خاصة مجال التعليم والصحة والإسكان والحماية الاجتماعية.

I–2– نسبة الانفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الخام (1990–2018)

اما فيما يخص متوسط الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الخام للفترة (1990–2018) فقد بلغت 18,64%، وهي نسبة صغيرة بالمقارنة بأهمية دور الانفاق الاجتماعي في الدفع بعمليات التنمية الاجتماعية وبناء عنصر بشري فعال، اما فيما يخص بتطور قيم الأهمية النسبية من سنة 1990 حتى سنة 2018 فقد كانت متذبذبة صعودا ونزولا مما يوحي بضبابية الرؤية فيما يخص السياسة الاجتماعية وأيضا خضوع هذا الناتج المحلي الخام الى ظروف سوق النفط، فسنة 1990 مثلا شكلت نسبة الانفاق الاجتماعي ما نسبته 15,81% ثم مباشرة سنة 1991 نسبة 13,25% وما نسبته 19,57% ثم بقيت الأمور مستقرة نوعا ما الى غاية 2010 اين سجلت نسبة الانفاق الاجتماعي الى الناتج المحلي الخام 23,50% و25,93% سنة 2012 و19,87% سنة 2013، ثم 18,86% سنة 2018.

الشكل (3-17) نسبة الانفاق الاجتماعي والانفاق العام

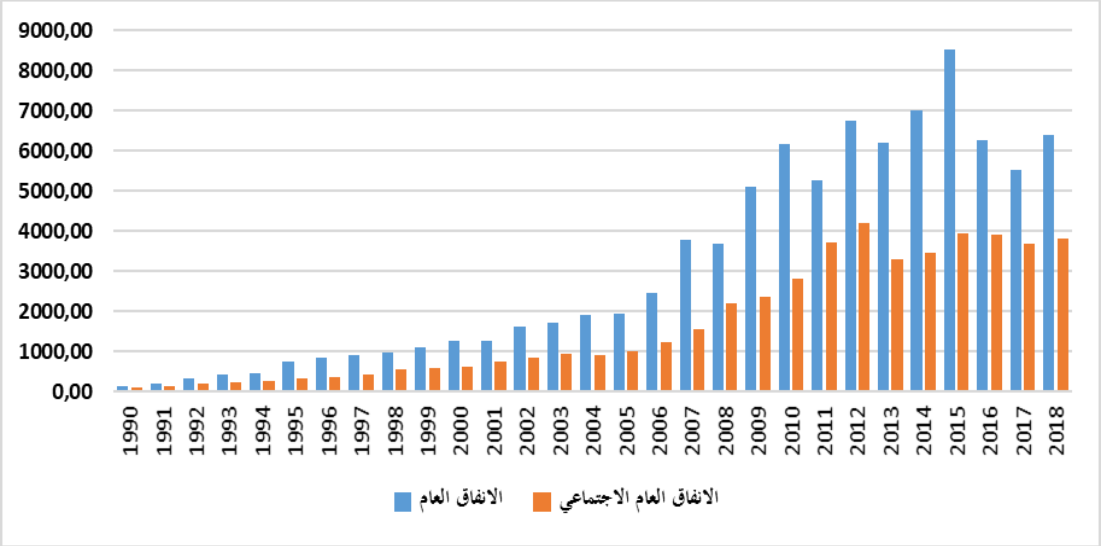

المصدر: من اعداد الباحث وفقا للجدول (3-26)

الشكل (3-18) يمثل الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي (%)

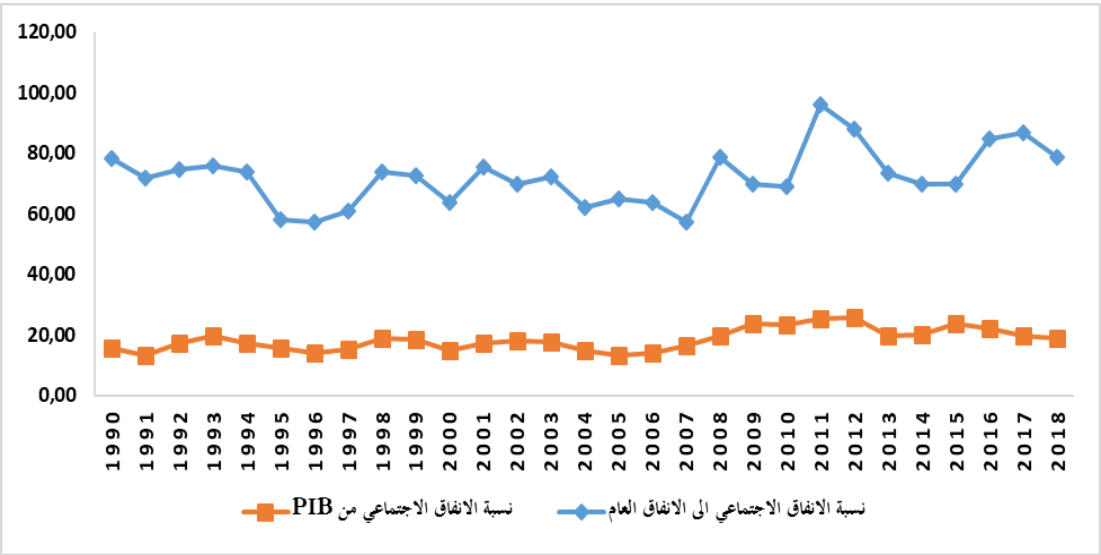

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول (3-26)

هذه الأهمية التي توليها الدولة للإنفاق الاجتماعي تؤكدها أيضا معدلات نمو الانفاق الاجتماعي سنويا رغم تسجيل بعض التذبذب في بعض الفترات خلال فترة الدراسة وبخاصة في أوقات الازمات المالية والمتعلقة أساسا بالأزمات البترولية مثل سنة 2013 اين بلغ معدل النمو السنوي -21,31%، وأيضا ما يمكن ملاحظته من الشكل (3-19) ادناه هو التناغم مع تطور النفقات العامة صعودا وهبوطا وهذا يؤكد ارتباط هذا النوع من الانفاق بالنفقات العامة وارتباط هذه الأخيرة مرتبطة بأسعار البرميل في الأسواق العالمية.

تمثل نسبة الانفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي 15,81% سنة 1990 لتبلغ سنة 2000 ما نسبته 14,88% لتقفز الى 18,86% سنة 2018 غير بعيدة عن معدل الأهمية النسبية المتوسط للفترة (1990-2018) بـ 18,64%

الشكل (3-19) يمثل معدل النمو السنوي للإنفاق الاجتماعي (%)

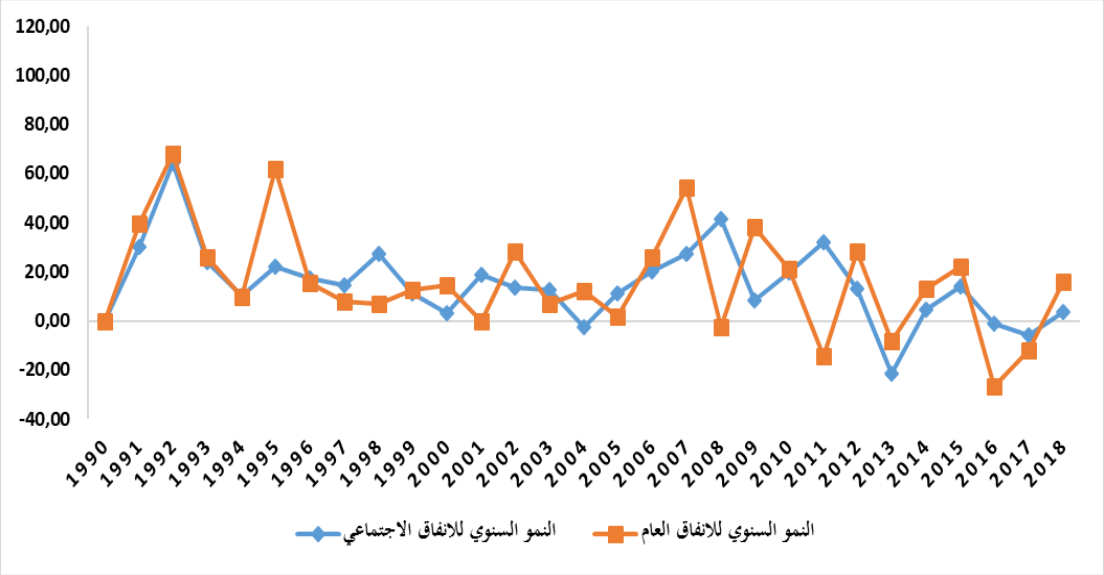

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول (3-26)

II- مجال التعليم في الجزائر (1990-2018)

يعتبر التعليم عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي وركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية، لأن راس المال المادي لا ينتج الا إذا تحقق له قدرة من المهارة والخبرة والتدريب، ورغم هذه الأهمية الكبيرة للتعليم الا ان الاهتمام به لم يظهر الا في العصور الحديثة، عندما اتجه بعض العلماء الى قياس عائد الاستثمارات التي تخصص له، وربما "الفريد مارشال" هو اول من حاول ربط العائد بالنفقة من الاستثمارات التي تنفق في مجال التعليم اذ قرر بان أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر[1].

والتعليم هو الاداة التي تقوم على تأهيل العنصر البشري، وزيادة درجة كفاءته، فرفع مستوى التعليم وتوسيع قاعدته أصبح من الأهداف التي تأتي على رأس خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تعمل الدول على تخصيص مبالغ كبيرة للإنفاق على هذا المجال الهام من مجلات التنمية الاجتماعية[2].

II-1- الانفاق على التعليم (1990-2018)

يعتبر النفقات الموجهة للتعليم من اهم مكونات الانفاق الاجتماعي، ولذلك يحوز على نصيب مهم من مجموع هذا الانفاق، بحيث بلغ متوسط الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم من الانفاق الاجتماعي 37,17%، حيث تعتبر نسبة محترمة مقارنة مع باقي مكونات الانفاق الاجتماعي، أما نسبته من الانفاق العام بلغت 14,95%، حيث تعني هذه النسبة ان الدولة لم تولي الاهتمام الكافي للتعليم.

[1] A. Noya, E. Clarence, Pour une économie sociale, créer de la richesse par l'intégration sociale, OCDE, Economica, 2007, p10.

[2] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص269.

الجدول (3-27) الأهمية النسبية للإنفاق على للتعليم (1990-2018)

السنة	نفقات التعليم (التربية الوطنية + التعليم العالي + التكوين المهني)				النمو السنوي للإنفاق الاجتماعي (%)	النمو السنوي للإنفاق الاجتماعي (%)	نسبة نفقات التعليم من PIB
	المبلغ (المليار دج)	النمو السنوي (%)	نسبة نفقات التعليم إلى الانفاق الاجتماعي (%)	نسبة نفقات التعليم الى الانفاق العام (%)			
1990	44,54	0,00	50,82	31,81	0,00	0,00	**8,03**
1991	55,04	23,57	48,19	28,18	39,49	30,31	**6,38**
1992	89,47	62,56	47,65	27,29	67,90	64,41	**8,33**
1993	110,72	23,75	47,55	26,81	25,94	24,00	**9,31**
1994	111,97	1,13	43,69	24,70	9,76	10,06	**7,53**
1995	137,96	23,20	44,08	18,80	61,91	22,12	**6,88**
1996	155,98	13,07	42,55	18,38	15,63	17,12	**6,07**
1997	175,27	12,37	41,70	19,17	7,72	14,66	**6,30**
1998	190,40	8,63	35,59	19,49	6,85	27,29	**6,73**
1999	204,94	7,64	34,47	18,66	12,47	11,14	**6,33**
2000	218,51	6,62	35,60	17,40	14,29	3,22	**5,30**
2001	263,00	20,36	36,13	21,01	-0,30	18,61	**6,22**
2002	285,32	8,49	34,53	17,81	28,00	13,51	**6,31**
2003	321,02	12,51	34,50	18,76	6,79	12,62	**6,11**
2004	329,73	2,71	36,31	17,17	12,21	-2,42	**5,36**
2005	396,52	20,26	39,28	20,33	1,56	11,15	**5,24**
2006	426,38	7,53	35,19	17,38	25,80	20,04	**5,02**
2007	512,07	20,10	33,22	13,53	-32,34	27,20	**5,48**
2008	641,40	25,26	29,41	17,40	-2,66	41,48	**5,81**
2009	696,79	8,64	29,55	13,69	38,10	8,12	**6,99**
2010	1 039,99	49,25	36,91	16,86	21,23	19,51	**8,67**
2011	1 052,20	1,17	28,33	19,96	-14,55	31,82	**7,21**
2012	1 376,32	30,80	32,74	20,36	28,23	13,16	**8,49**
2013	1 187,94	-13,69	35,92	19,18	-8,40	-21,31	**7,14**
2014	1 199,99	1,01	34,64	17,17	12,84	4,74	**6,97**
2015	1 264,54	5,38	32,02	14,85	21,86	14,00	**7,57**
2016	1 271,28	0,53	32,49	20,33	-26,57	-0,92	**7,26**
2017	1 241,04	-2,38	33,71	22,51	-11,84	-5,89	**6,68**
2018	1 194,85	-3,72	31,27	18,73	15,73	3,77	**5,90**
Moyen		**12,99**	**37,17**	**19,59**	**18,58**	**14,95**	**6,75**

Source : Ministère d'éducation Direction Générale du Budget (DGB) et Direction Générale de la Comptabilité (DGC)

عند مقارنة الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم من الانفاق الاجتماعي مع أهميته من الإنفاق العام يتجلى التفاوت النسبي في مسار هذين المؤشرين، ويمكن إرجاع ذلك للسبب الذي ذكرناه سابقا، وهو عدم صياغة رؤية واضحة من طرف الحكومة تجاه مجالات التنمية الاجتماعية، ومجال التعليم بشكل خاص.

الشكل (3-20) يمثل الأهمية النسبية لنفقات التعليم من الانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)

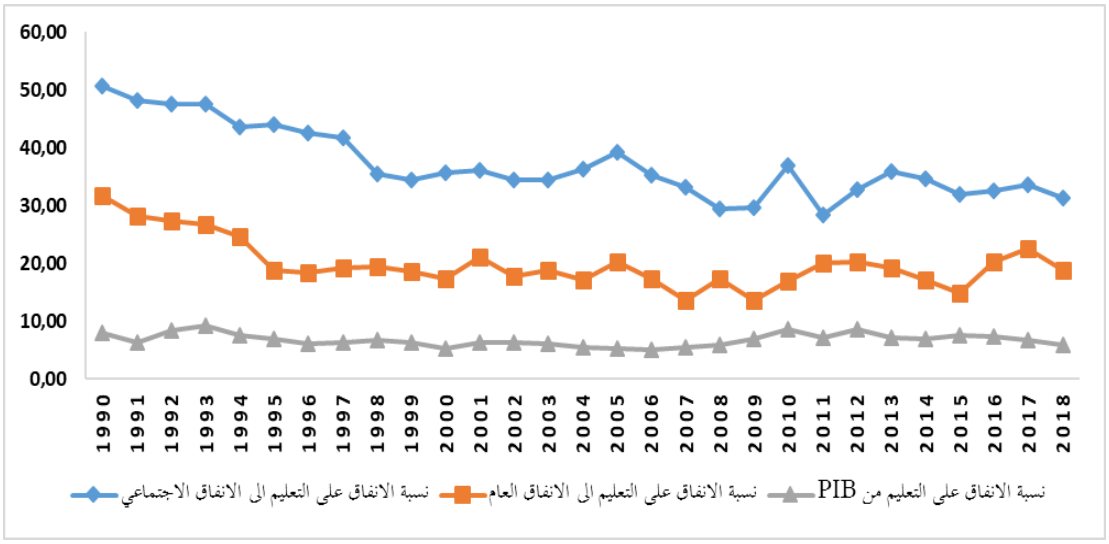

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول (3-27)

يمكن تأكيد ذلك من خلال متابعة اتجاه المنحنى البياني في الشكل أعلاه حيث نلاحظ ان الأهمية النسبية لنفقات التعليم من الانفاق الاجتماعي وكذا اهميته من الانفاق العام كانت مرتفعة في سنة 1990 بـ 31,81% و50,82% على الترتيب ليأخذ هذا المنحنى شكلا تنازليا الى غاية سنة 2000 حيث كانت النسبة تقدر بـ 17,40% و35,60% على الترتيب، حيث يعزى ذلك الى تطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني الذي فرضه صندوق النقد الدولي، حيث كان ضمن الشروط الرئيسية تخفيض الانفاق الاجتماعي، وطبعا يعتبر الانفاق على التعليم احد اهم مكونات الانفاق الاجتماعي.

ابتداء من سنة 2001 اين سجلت نسبة الأهمية النسبية لنفقات التعليم الى الانفاق الاجتماعي ونسبته الى الانفاق العام 21,01% و36,13% على الترتيب، لتستقر هذه النسبة نوعا ما حتى عام 2017 اين سجلت 22,51% و33,71% على الترتيب وسنة 2018 18,73% و31,27% على الترتيب.

الشكل (3-21) يمثل معدلات النمو السنوي لكل من الانفاق على التعليم والانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)

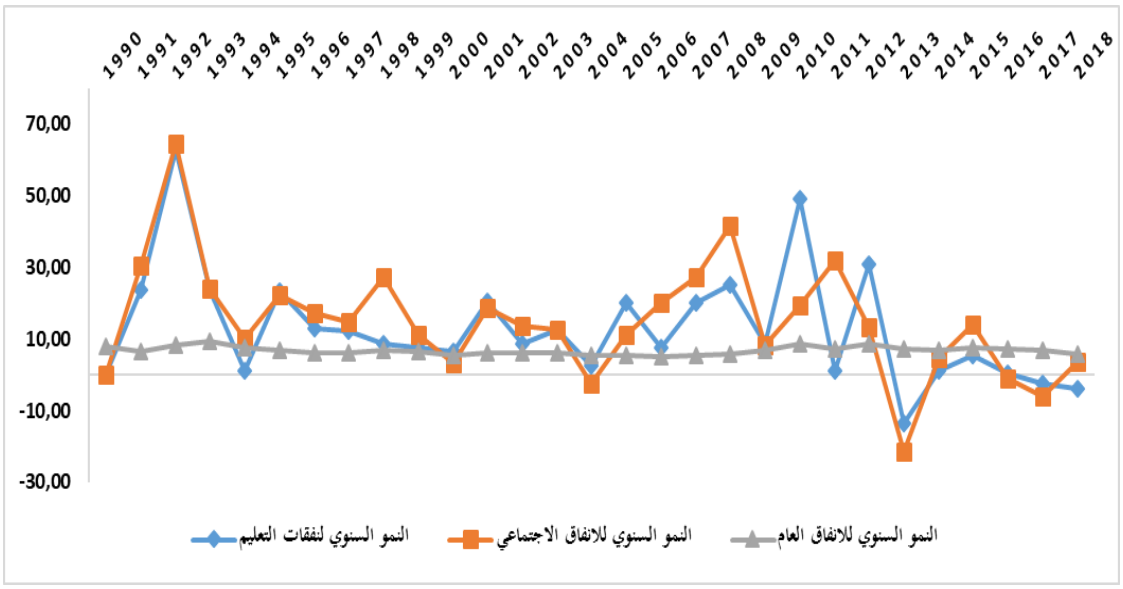

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول (3-27)

II–2– هيكل نفقات التعليم في الجزائر

تتوزع حصص نفقات التعليم الى ثلاث قطاعات أساسية هي التربية الوطنية، والتعليم العالي، والتكوين المهني، حيث يهيمن الانفاق على قطاع التربية الوطنية حصة الأسد بنسب 66,23% و64,73% و71,20% سنوات 1990، 2005، 2018 على الترتيب، ثم يليه قطاع التعليم العالي بـ 26,43%، 27,35%، و24,87% خلال نفس السنوات، ثم أخيرا قطاع التكوين المهني بـ 7,34%، 7,92%، و3,93% خلال نفس الأعوام السابقة.

فضلا عن ذلك فقد تم تسجيل انخفاض نفقات التجهيز للقطاعات الثلاثة على حد سواء بالمقارنة مع هيمنة نفقات التسيير، فقطاع التربية مثلا تقدر نسبة نفقات التسيير بعنوان سنة 2018 بـ 96,13% والباقي لنفقات التجهيز، نفس الشيء يمكن قوله عن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حيث ان نفقات التسيير بلغت سنة 2018 نسبة قدرها 90,78%، والباقي لنفقات التجهيز، كذلك الامر بالنسبة لقطاع التكوين المهني فنفقات التسيير بلغت سنة 2018 ما نسبته 86,57%، والباقي لنفقات التجهيز.

ما يمكن قوله عن نفقات التسيير هو استحواذ حصة الأجور على نسب هامة من هذه النفقات.

الشكل (3–22) يمثل مكونات الانفاق على التعليم في الجزائر (1990–2018) (مليار دج)

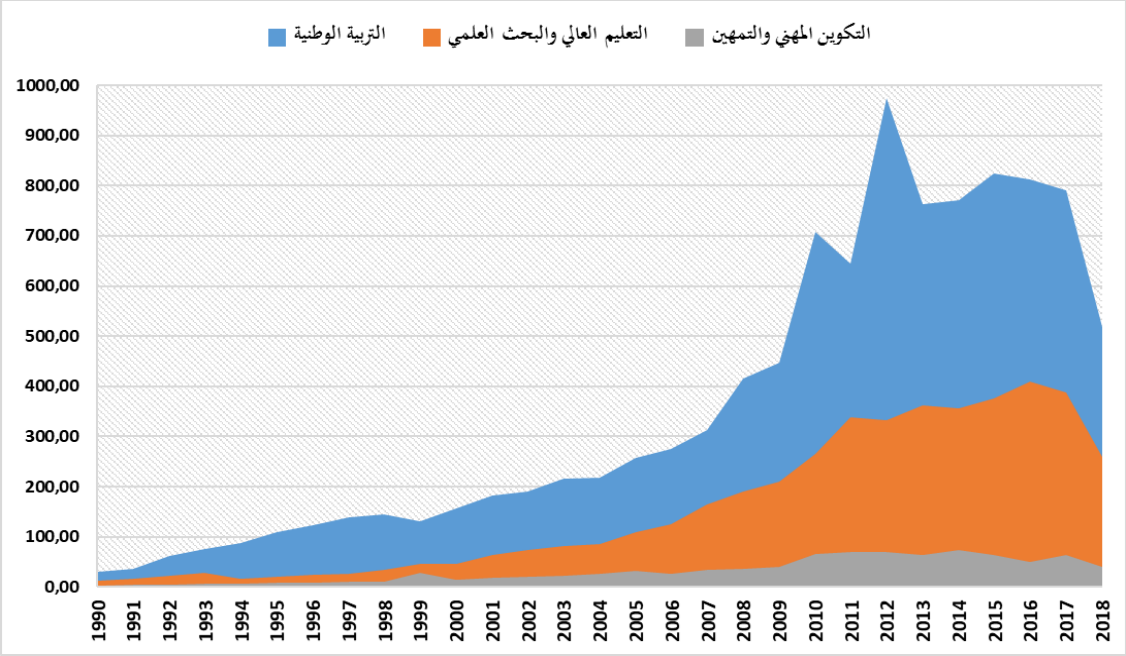

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الملحق (05)

II–3– مؤشرات التعليم في الجزائر (1990–2018)

يجب أولا التنويه ان التعليم المراد التطرق اليه يشمل ثلاث قطاعات هي التربية، التعليم العالي، والتكوين المهني:

II–3–1– قطاع التربية الوطنية

II–3–1–1– المنشآت القاعدية

نمت البنية التحتية التعليمية بشكل كبير على مدار الثلاثين سنة الماضية؛ حيث تم إحصاء 15 700 مؤسسة تعليمية تابعة لقطاع التربية خلال موسم (1989–1990) تتألف من (12 694 ابتدائية، و2 248 متوسطة، 758 ثانوية)، ثم

زادت وتيرة تشييد المنشآت بنسبة 29,06% حتى موسم (2000-2001) بـ 20 262 منشأة منها (15 507 ابتدائية، و3 224 متوسطة، 1 183 ثانوية)، ليتم تشييد وبناء 6 369 مؤسسة تعليمية ليصل العدد الإجمالي الى 26 982 الموسم (2018-2019)، وذلك تبعا لتطور نسب الالتحاق بالمدارس في مختلف الاطوار التعليمية، حيث تتكفل بالتعليم الابتدائي شبكة مكونة من 19 037 مجمعا مدرسيا يمثل حظيرة 150 717 حجرة درس، اما التعليم المتوسط فيتكون من 5 512 مدرسة أساسية للطور الثالث، اما التعليم الثانوي فقد تم إحصاء حظيرة منشآت متكونة من 2 433 مؤسسة.

الجدول (3-28) تطور عدد المؤسسات التعليمية لقطاع التربية الوطنية (1990-2018)

الموسم الدراسي	الابتدائيات	المتوسطات	الثانويات	المجموع
1989-1990	12 694	2 248	758	15 700
1991-1992	13 461	2 433	845	16 739
1993-1994	14 734	2 651	912	18 297
1995-1996	15 186	2 921	1 033	19 140
1997-1998	15 199	3 145	1 132	19 476
1999-2000	15 729	3 315	1 218	20 262
2001-2002	16 482	3 526	1 289	21 297
2003-2004	16 899	3 740	1 381	22 020
2005-2006	17 163	3 947	1 473	22 583
2007-2008	17 429	4 272	1591	23 292
2009-2010	17 680	4 801	1 745	24 226
2011-2012	17 853	5 007	1 870	24 730
2013-2014	18 143	5 159	2 043	25 345
2015-2016	18 588	5 339	2 252	26 179
2016-2017	18 770	5 419	2 356	26 545
2017-2018	18 856	5 455	2 392	26 703
2018-2019	19 037	5 512	2 433	26 982

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الملحق (06)

الشكل (3-23) يمثل تطور عدد المؤسسات التربوية (1990-2018)

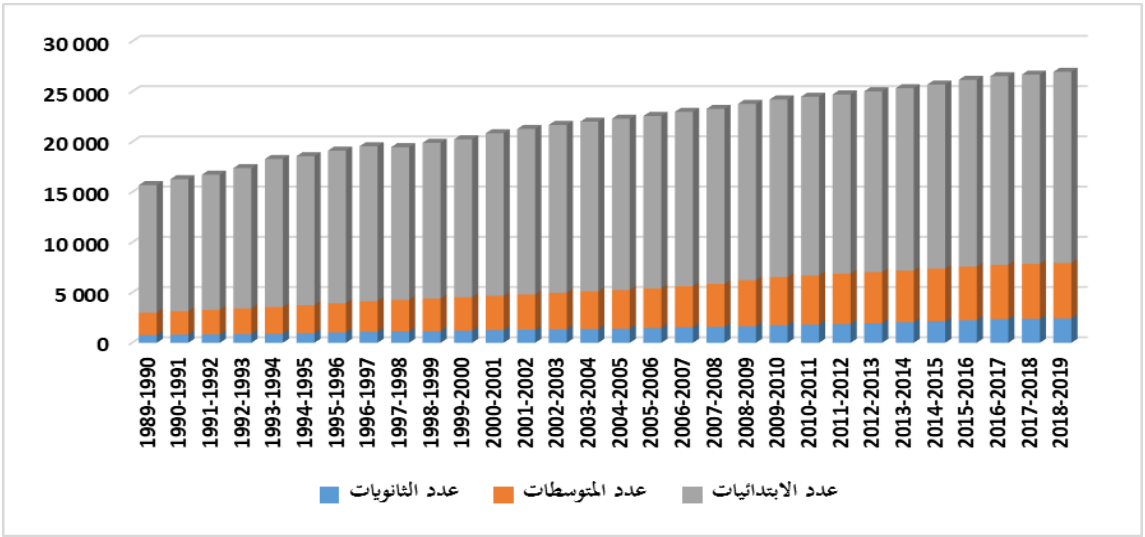

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الملحق (06)

ان تحليل المعطيات السابقة يوضح استمرار العجز في المنشآت القاعدية قصد القضاء على الاكتظاظ في قاعات التدريس ونسبة الاكتظاظ لسنة 2018 تبلغ حولي 30 تلميذ في كل قاعة درس، ومن المعلوم ان مستوى التعليم الابتدائي يتطلب إمكانات خاصة تؤدي الى ضمان تعليم وتربية جيدين، ويمكن تفسير النتائج الرديئة المسجلة على مستوى النتائج البيداغوجية للمنظومة التربوية باختلال التوازن.

وقد أظهرت دراسة أجريت خلال الموسم الدراسي (1998-1999) انه بسبب نقص الوسائل، تستغل بعض الولايات منشآتها بصورة مكثفة، مما يزيد في تدهور العتاد والمنشآت القاعدية.

وقد تم إحصاء 10 ولايات تستعمل مؤسساتها بنسبة تتجاوز 150% من طاقات الاستيعاب على المستوى الابتدائي، مما يجبر الدولة في ظروف كهذه بوضع برنامج استعجالي وضروري للاستثمار لفائدة المناطق التي تعاني نفس المشكل، ومن جهة اخر، يتوجب وضع برامج استثمارية لإلغاء ظاهرة ازدواجية الاستعمال (أي استعمال نفس المنشآت من طرف قسمية بيداغوجيين في اليوم الواحد)، الامر الذي لا يسمح بتحسين المردودية الداخلية للمنظومة التربوية ونوعية التعليم[1].

II-3-1-2- معدلات الالتحاق بمختلف الأطوار التعليمية

أحرزت الجزائر تقدما لا يمكن انكاره فيما يتعلق بزيادة فرص الالتحاق بالمدارس التعليمية بمختلف اطوارها، ففي التعليم الابتدائي قدرت نسبة الالتحاق بـ 114,7% سنة 2017 (ويقصد بهذه النسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس سواء بلغوا السن القانونية او لا)، بعدما كانت النسبة تقدر بـ 92,08% سنة 1990، اما بالنسبة للطور الثانوي فقدر معدل الملتحقين بـ 139,3% سنة 2017 بعدما كانت النسبة تقدر بـ 59,12%، ويرجع هذا التطور أساسا لعدة عوامل أهمها اجبارية التعليم في المرحلة الابتدائية وأيضا مجانية التعليم ككل في الجزائر، بالإضافة الى إستتباب الوضع الأمني أكثر فأكثر.

الشكل (3-24) يمثل نسبة الالتحاق بالأطوار التعليمية للفترة (1990-2017)

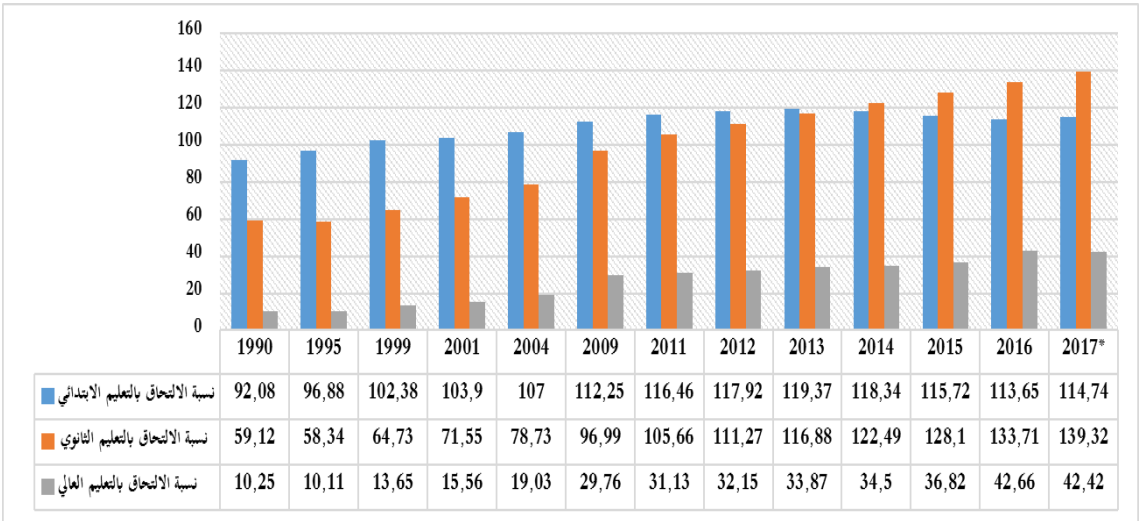

	1990	1995	1999	2001	2004	2009	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	92,08	96,88	102,38	103,9	107	112,25	116,46	117,92	119,37	118,34	115,72	113,65	114,74
نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي	59,12	58,34	64,73	71,55	78,73	96,99	105,66	111,27	116,88	122,49	128,1	133,71	139,32
نسبة الالتحاق بالتعليم العالي	10,25	10,11	13,65	15,56	19,03	29,76	31,13	32,15	33,87	34,5	36,82	42,66	42,42

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي (https://www.albankaldawli.org/)

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر، ص113.

II–3–1–3– نسب التمدرس الحقيقية

انتقلت نسبة متوسط التمدرس الحقيقية بالنسبة لفئة 6 سنوات من 94,35% موسم (1990–1989) بـ 452 682 متمدرس الى 98,40% موسم (2019–2018) بأكثر من 926 الف متمدرس، في حين بلغت نسبة التمدرس في فئة (6 الى 15 سنة) موسم (1990–1989) 83,69% بأكثر من 5,5 مليون متمدرس ثم واصلت الارتفاع حتى بلغت 96,27% موسم (2019–2018) بعدد متمدرسين بلغ حوالي 7,4 مليون تلميذ، اما فئة (16 الى 19 سنة)، فقد انتقلت نسبة التمدرس الحقيقية من 33,13% بأكثر من 975 الف متمدرس خلال الموسم الدراسي (2001–2000) الى 64,78% بعدد تلاميذ وصل الى 1.13 مليون متمدرس موسم (2019–2018).

الشكل (3–25) نسب التمدرس في الجزائر حسب الاعمار السنية (2018–1990)

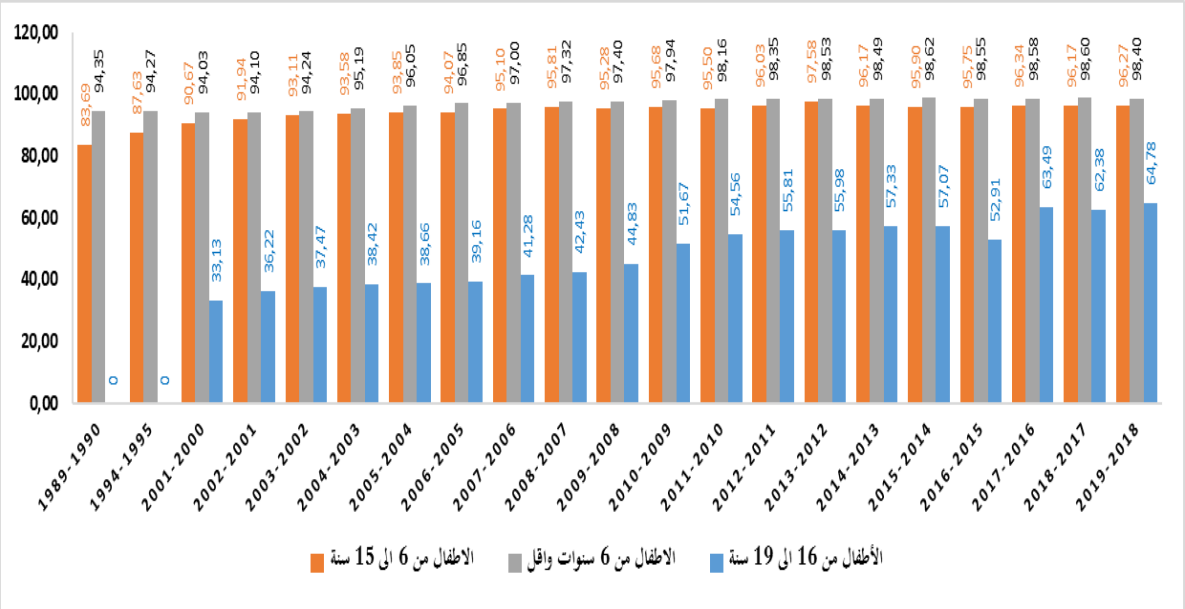

Source : Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

II–3–1–4– نسب التغطية لأطوار التعليم في قطاع التربية

بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين في المرحلة الابتدائية من سنة 1990 الى سنة 2018 حوالي 4 513 749 تلميذ ويتمدرسون في 150 717 قسم بيداغوجي، ويسهر على تأطيرهم 182 059 معلم، ينشطون في أكثر من 19 037 مؤسسة عبر كامل ربوع الوطن.

– بلغت نسبة الاكتظاظ الموسم (1990–1989) حوالي 44,53 تلميذ في كل قسم لتتحسن النسبة بمناسبة الدخول المدرسي (2019–2018) بـ 29,95.

– قدرت نسبة التغطية (أستاذ/تلاميذ) في الدخول المدرسي (1990–1989) بـ 27,79 تلميذ مقابل أستاذ واحد، وبلغت في الموسم الدراسي (2019–2018) نسبة 24,79 تلميذ/استاذ.

الشكل (3-26) يمثل نسب التغطية (أستاذ/تلاميذ؛ تلاميذ/قسم)

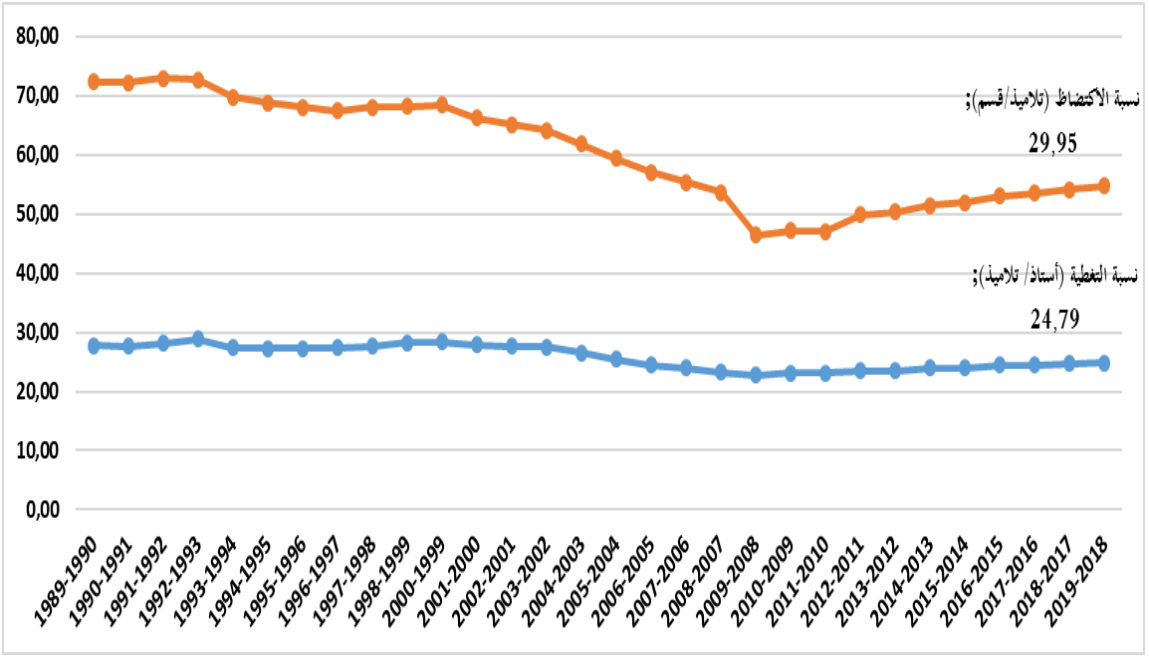

Source : Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

بلغ عدد التلاميذ الطور المتوسط من سنة 1990 الى سنة 2018 حوالي 2 975 737 تلميذ، يدرسون في 5 512 متوسطة، ويؤطرهم حوالي 159 065 أستاذ، بنسبة تغطية بلغت موسم (1990-1989) 18,72 تلميذ لكل مدرس، وموسم (2019-2018) بنسبة 18,73 تلميذ لكل مدرس، واعلى نسبة كانت خلال الدخول المدرسي (2009-2008) بـ 23,27 تلميذ لكل مدرس.

الشكل (3-27) يمثل نسبة التأطير في الطور المتوسط (2018-1990)

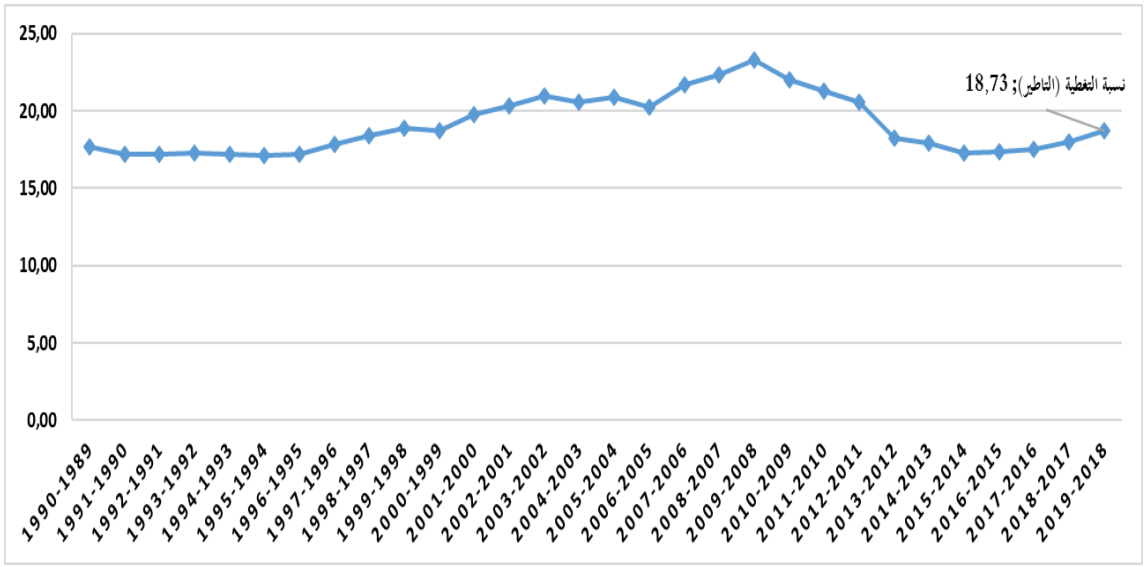

Source : Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

بلغت اعداد تلاميذ الطور الثانوي من سنة 1990 الى غاية 2018 حوالي 1 222 673 تلميذ، يدرسون في 2 433 ثانوية ومتقنة، ويؤطرهم 102 287 أستاذ في مختلف الشعب.

وصلت نسبة التغطية (أستاذ/تلاميذ) الموسم الدراسي (1989-1990) 18,04 طالب لكل مدرس، لتتحسن هذه النسبة خلال موسم الدخول المدرسي (2018-2019) بحوالي 12 طالب لكل مدرس.

ويعود تحسن نسبة التغطية في تأطير التلاميذ المتمدرسين الى ارتفاع عمليات التوظيف خلال سنوات الوفرة المالية.

الشكل (3-28) يمثل نسبة التأطير في الطور الثانوي (1990-2018)

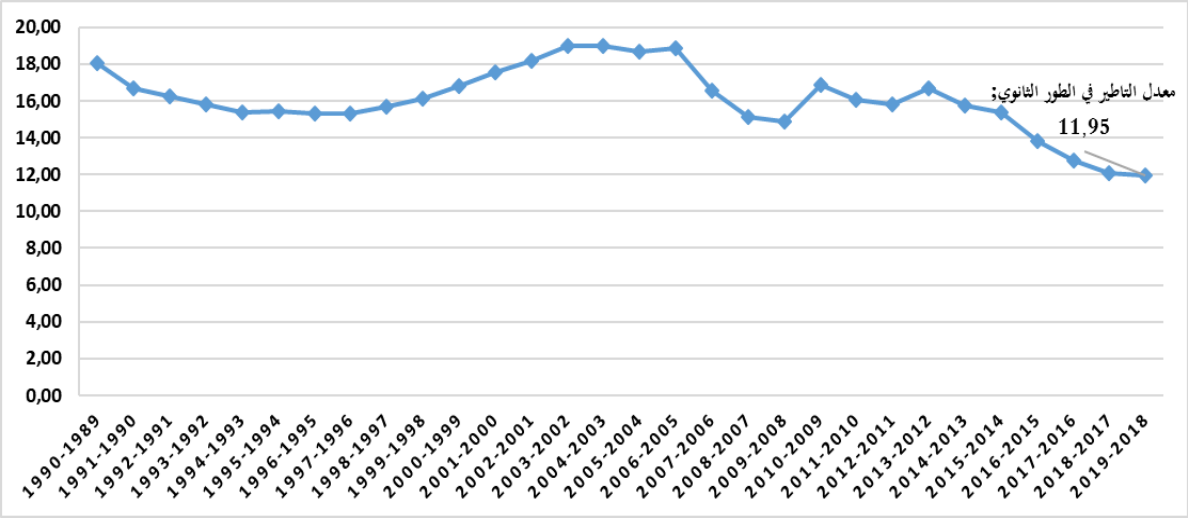

Source : Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

II-3-1-5- المردودية الداخلية للمنظومة التربوية؛ (نسب نجاح في كل الاطوار التعليمية)

نسب النجاح في التعليم الابتدائي عرفت تحسنا مشهودا حيث كانت نسبة النجاح سنة 2005 تقدر بـ 59,4% لتصل سنة 2011 حوالي 81% لتعرف استقرارا الى غاية سنة 2016 بـ 80,0% ثم ترتفع هذه النسبة الى 89,3% سنة 2017 ، اما بخصوص نسب النجاح في شهادة التعليم المتوسط و شهادة الباكالوريا فقد عرفت تذبذبا واضحا حيث كانت نسب النجاح في سنة 2000 تقدر بـ 41,6% و 32,3% على الترتيب لترتفع هذه النسب الى غاية 70,3% و 62,5% على الترتيب سنة 2011، و72,1% و 58,8% سنة 2012 ، لتعود هذه النسب الى الانخفاض سنوات 2013 و2014 الى 48% و 58,9% على التوالي بالنسبة لشهادة التعليم المتوسط و 44,8% و44,9% على التوالي بالنسبة لشهادة الباكالوريا، لتستقر نسب النجاح عند هذه الحدود لتبلغ نسبة 56,9% سنة 2018 بالنسبة لشهدة التعليم المتوسط و 55,9% بالنسبة لشهادة الباكالوريا، ويرجع هذا التذبذب الى عدم استقرار المنظومة التربوية على صعيد الإصلاحات المتكررة التي مست قطاع التربية فيما يخص المناهج التعليمية، وأيضا الى سلسلة الاحتجاجات الاجتماعية بين الوصاية من جهة ونقابات القطاع وهي المعضلات التي فعلت فعلتها في هذا القطاع خلال عشريتين من الزمن.

الشكل (3-29) يمثل نسب النجاح في كل الاطوار التعليمية لقطاع التربية الوطنية (1990-2018) (%)

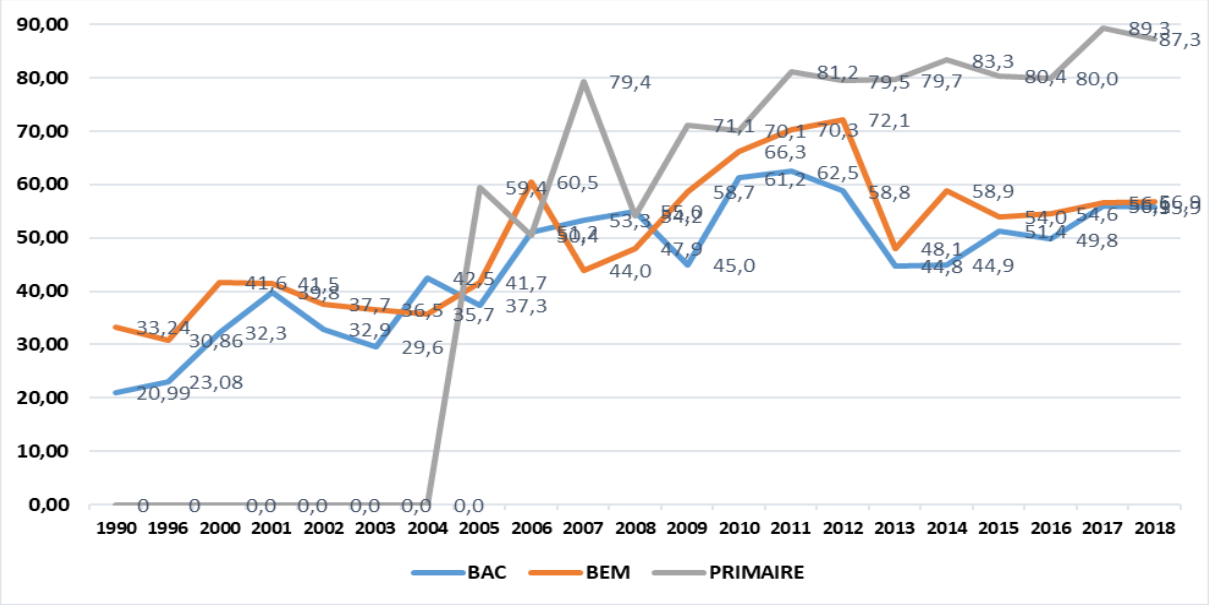

Source : Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

❖ هيمنة النفقات الجارية في هيكل الإنفاق على التعليم

حيث تعد هذه الهيمنة إحدى أوجه الاختلالات التي تقلل من كفاءة الإنفاق العام في ميزانية التعليم على حساب النفقات الاستثمارية (التجهيز)، وقد شكلت نفقات التسيير لقطاع التربية على سبيل المثال ما نسبته 84,58% من ميزانية سنة 1990، وما نسبته 85,34% من ميزانية سنة 2000، كما بلغت نسبة 89,54% من ميزانية 2010، وبلغت نسبة نفقات التسيير سنة 2018 ما نسبته 96,13%، وبالمقابل لم تتجاوز نفقات التجهيز نسبة 15,42% سنة 1990و 14,66% سنة 2000، و حوالي 4% سنة 2018، وفي أحسن الأحوال بلغت نسبة 16,64% و 16,88% سنتي 2008 و2009، وبالتالي ينعكس ذلك على مشاريع البنية التحتية و المؤسسية ونظم التعليم الحديث كبرامج الجودة والتعليم الالكتروني، وبالتالي ضعف مخرجات النظام التعليمي وضعف قدرتها التنافسية في سوق العمل.

❖ ضعف وتدني الكفاءة الداخلية

يتجلى هذا من خلال مقارنة العلاقة بين مستوى الجهد المبذول من طرف الدولة والنتائج المحققة وأيضا ملاحظة الاختلالات الحاصلة في مجال التعليم وهذا من خلال دراسة جودة التعليم في الجزائر، ويتم ذلك عن طريق قياس كفاءة الانفاق على التعليم من خلال ربط التطور في الإنفاق على التعليم بعدد من المؤشرات المتعلقة بتحسن جودة التعليمية وارتفاع كفاءة النظام التعليمي وملائمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، فضلا عن العائد المتوقع، وتشير تقارير التنافسية الصادرة عن منتدى الاقتصادي العالمي الى احتلال الجزائر لمراتب متأخرة بخصوص جودة التعليم الابتدائي، وجودة التعليم العالي والتدريب[1]، حيث إحتلت المرتبة

[1] مؤشر التعليم العالي والتدريب: هو مؤشر يقيس جودة التعليم العالي والتدريب المهني، ويدخل في تركيب مؤشر التنافسية، ويتركب من عدة مؤشرات هي (معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي + معدل الالتحاق بالتعليم العالي + جودة نظام التعليم + جودة الرياضيات وتعليم العلوم + جودة مدارس المناجمنت + الوصول الى الانترنيت في المدارس + خدمات التدريب المتخصصة + درجة تدريب الموظفين).

103 و102 على التوالي من بين 134 دولة شملها التقرير وهذا في سنة 2008 لتصبح المرتبة 95 عالميا بخصوص جودة التعليم الابتدائي والمرتبة 92 بخصوص التعليم العالي والتدريب في سنة 2017 من بين 137 دولة شملها التقرير (الجدول رقم 03). ويرجع سبب ذلك حسب الاقتصادي الجزائري "بشير مصيطفى" إلى وجود خلل في تطبيق مقياس جودة التعليم في الجزائر، واكد في السياق نفسه الى ان جامعات الجزائر تميل الى تخصصات العلوم الاجتماعية بنسبة تصل الى 70% عكس ما كان عليه الحال سنوات السبعينات، حيث كانت التخصصات التقنية والبيولوجية تشكل النسبة الأكبر الشيء الذي ساهم في ذلك الوقت في تحقيق قفزة نوعية في مشاريع الصناعة والطاقة وأيضا تخريج أطباء ومهندسين، وأضاف ان نسبة الرسوب في السنة الأولى جامعي قاربت 60% خاصة في التخصصات التقنية والعلمية مما يطرح العديد من التساؤلات بخصوص التحصيل العلمي في سنوات الدراسة بالتعليم الأساسي والثانوي، وأيضا القيمة التأهيلية التي أصبحت تحملها شهادة الباكالوريا لكونها تأشيرة المرور الى التعليم العالي.

الجدول (3-29) يمثل المؤشرات وترتيب الجزائر العالمي المتعلق بتحسن جودة التعليم الصادر عن تقارير التنافسية الصادرة عن منتدى الاقتصادي العالمي (2008-2017).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصحة والتعليم الابتدائي	**76**	**77**	**77**	**82**	**93**	**92**	**81**	**81**	**73**	**71**
جودة التعليم الابتدائي	103	104	96	113	129	131	121	115	102	95
معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي الصافي٪	50	50	58	65	49	53	41	36	40	51
متوسط العمر المتوقع	76	80	77	79	83	85	90	90	65	62
التعليم العالي والتدريب	**102**	**102**	**98**	**101**	**108**	**101**	**98**	**99**	**96**	**92**
معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي%	78	84	80	79	52	31	46	46	46	47
معدل الالتحاق بالتعليم العالي الإجمالي%	80	79	87	73	74	76	78	76	78	74
جودة نظام التعليم	122	118	117	123	131	133	114	91	85	97
جودة الرياضيات وتعليم العلوم	99	101	84	96	129	132	113	105	99	92
جودة مدارس الإدارة	117	115	91	101	131	135	115	117	127	112
الوصول إلى الإنترنت في المدارس	113	123	125	125	132	138	133	128	124	114
التوافر المحلي لخدمات التدريب المتخصصة	111	111	105	125	138	136	126	124	120	119
مدى تدريب الموظفين	128	121	103	126	142	139	118	127	131	129
رتبة الجزائر من بين عدد الدول المختارة	**134**	**133**	**139**	**142**	**144**	**148**	**144**	**140**	**138**	**137**

Source : Global Competitiveness Reports, World Economic Forum From the official web site : https://www.weforum.org/

II-3-2- عدم المساواة في مجال التعليم

تجمع كل التقديرات في التأكيد بان الدولة الجزائرية بذلت جهودا كبيرة لتطوير المنظومة التربوية والقضاء على الامية. وتبين المعطيات المتوفرة والمستخرجة من نتائج مختلف الإحصاءات ان نسبة الامية لدى فئات السن التي تبلغ عشر سنوات فما فوق قد تراجعت بقوة حيث انتقلت من 43,62% سنة 1987 الى 31,90% سنة 1998، و9,44% سنة 2018 أي بانخفاض قدره 34 نقطة خلال هذه الفترة. ورغم هذا، يوجد بعض النقائص في مجال تعليم السكان مع فارق كبير بين الجنسين، على

حساب النساء، ويكشف إحصاء سنة 1998 انه من بين 30,08% التي تمثل اجمالي السكان غير المتعلمين، نسبة النساء منهم تقدر بـ 62,05%.

كما أن نسبة الامية أكثر حدة لدى النساء حيث بلغت 40,27% مقابل 23,27% لدى الرجال. بالمقابل يستمر انخفاض الفارق بين الرجال والنساء والذي سجل سابقا. ان الانخفاض المعتبر لهذا الفارق الذي انتقل من حوالي 26 نقطة سنة 1987 إلى 16 نقطة سنة 1998 هو نتيجة جهود التمدرس التي بذلت منذ سنوات الاستقلال الأولى والتعليم الإجباري الذي استفادت منه الفتيات أكثر.

وحسب التوزيع الجيوغرافي، تنتشر الامية أكثر في المناطق المعزولة 51,5% والتجمعات السكانية الثانوية 34,9%. وتضم المراكز الحضرية ومقرات الولايات ازيد بقليل من الربع 25,7% من مجموع الأميين.

ويسمح تفحص نسبة الامية حسب فئة السن بتقدير نتائج الجهود التي بذلتها الدولة لفائدة المنظومة التربوية منذ عشريات عديدة وبالفعل حسب معطيات الإحصاء العام للسكان 1998، أي 20 سنة بعد تعميم التعليم ولمدة 09 سنوات لفرض اجباريته، لا تزال نسبته 13% من الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة تعاني من الامية،[1] و31,9% كنسبة كلية من السكان أي ما يعادل 7 112 291 نسمة، وقد عرفت هذه النسبة انخفاضا محسوسا يقدر بـ 11,7 نقطة مقارنة بسنة 1987، لكن بقيت نسبة الامية مرتفعة نوعا ما مقارنة بالنسبة العالمية للامية المقدرة بـ 20% من مجموع سكان الأرض، موزعة حسب الجنس بالضعف عند النساء مقارنة بالرجال، مع تسجيل وتيرة جيدة وسريعة لانخفاض الامية لدى النساء قدرها 16,40% خلال الفترة الممتدة بين 1987 و1998، وحسب التقسيم الجغرافي تنتشر ظاهرة الامية في المناطق المعزولة (51,5%) والتجمعات السكنية الثانوية (34,9%) في حين، تسجل نسبة 25,7% من الاميين في المراكز الحضرية[2].

علاوة على ذلك، تبين دراسة معدلات التمدرس حسب فئات السن ضرورة بذل جهود مستمرة لتفادي ارتفاع نسب الرسوب التي تبدأ منذ سن الثانية عشر مما يوافق في حالة التمدرس العادي (دون إعادة الصف)، نهاية الطورين الدراسيين الاولين (نهاية الطور الابتدائي)، فضلا عن ذلك فقد طال الرسوب على مستوى كل المراحل التعليمية حوالي 01 مليون تلميذ، بنسبة 13% في سنة 2014، فيما استأثر التسرب الدراسي بحوالي 6,4% من الأطفال الملتحقين بالمدارس وهذا في سنة 2015[3]، ويمكن ارجاع مصدر هذا التسرب في آن واحد الى ضعف المناخ التعليمي بالمؤسسة والاثار النفسية السلبية للتلميذ التي تؤثر على انتمائه للمدرسة، وعدم اهتمام الأطفال واوليائهم بالمؤسسة المدرسية حيث نمط تسييرها ونتائجها لا تلبي التطلعات، إلى جانب العوامل السوسيولوجية التي تؤثر على الفتيات، وأخيرا بسبب المشاكل المرتبطة بالوسط الاجتماعي للتلاميذ ومداخيل اوليائهم. ان توقيف الأطفال عن الدراسة في سن مبكرة كثيرا ما يحدث في الاسر الفقيرة او التي تعاني من عدم الاستقرار، ويجبر الأطفال على مساعدة اسرهم لتلبية الاحتياجات الأساسية بالنسبة للذكور او للمساعدة في الاشغال المنزلية بالنسبة للإناث.

إن الأرقام المسجلة بخصوص نسب الالتحاق بالأطوار التعليمية لا تعني نجاح التعليم في الجزائر بصفة مطلقة، إذ بالمقابل فان معدلات التسرب المدرسي لا زالت تشكل هاجسا للقائمين على شؤون التعليم في الجزائر، وأحد أخطر المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي سواء تعلق الأمر بالرسوب أو التخلي عن الدراسة، فضلا عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15 سنة

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص.ص 210-211.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[3] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري- الجزائر 2016، ص23.

فما فوق الذي سجل تحسنا ملحوظا حيث بلغ سنة 2015 حوالي 80%، لكن بالنظر إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة من موارد مالية وبشرية وأيضا إلزامية التعليم الابتدائي وبرامج محو أمية الكبار، كان يفترض الوصول إلى نسبة أعلى بكثير.

الشكل (3-30) يمثل معدلات التسرب المدرسي ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة

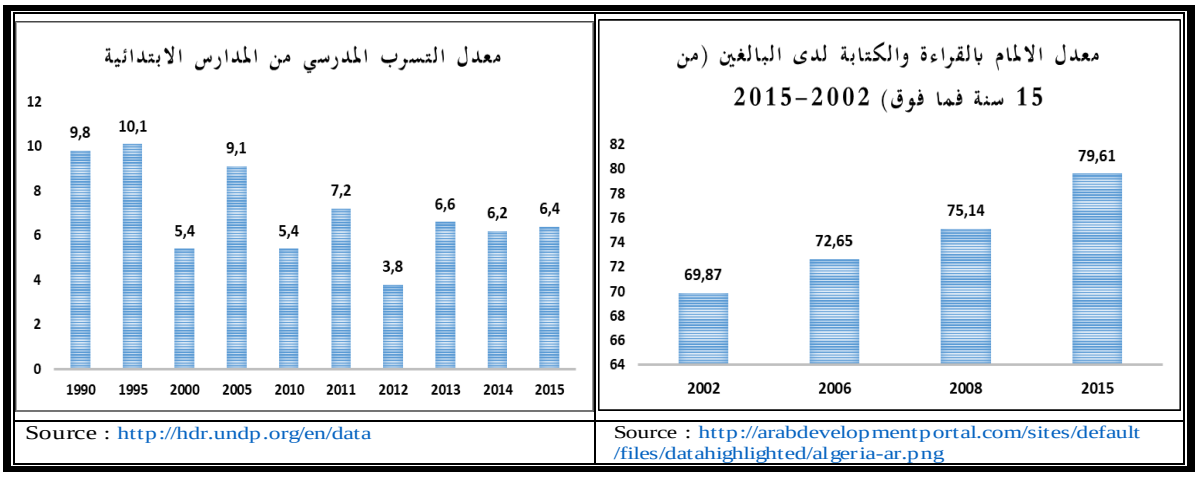

Source : http://hdr.undp.org/en/data

Source : http://arabdevelopmentportal.com/sites/default/files/datahighlighted/algeria-ar.png

الشكل (3-31) يمثل تطور اعداد المعيدين في الطور الابتدائي والثانوي (1990-2018)

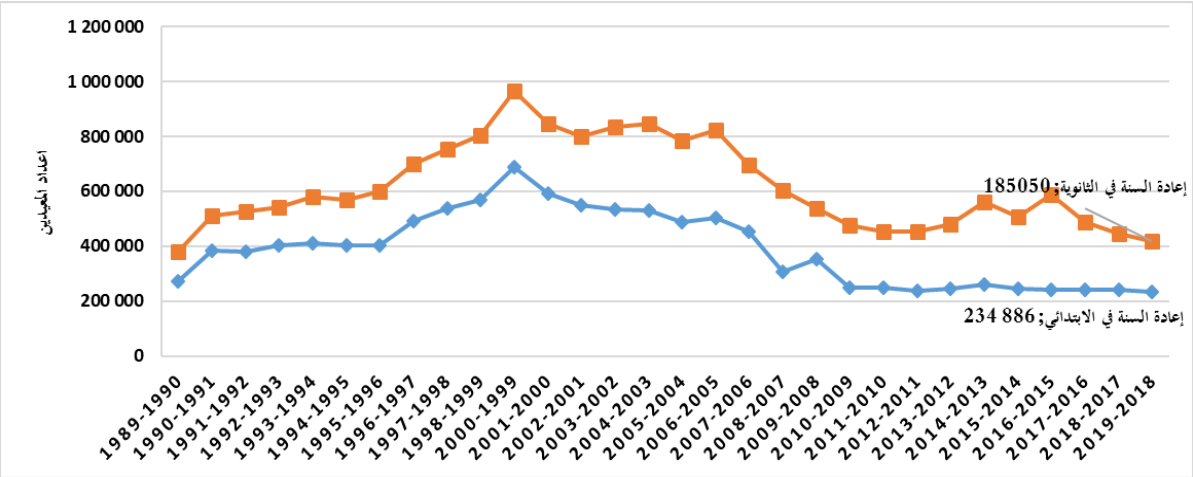

Source : Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

II-3-3- قطاع التعليم العالي

ان ازدياد طلبة التعليم والتكوين العالي هو نتيجة التطور المتسارع للمنظومة التربوية، وأيضا للحاجات الكبيرة للاقتصاد من اليد العاملة المؤهلة أيضا، وتطلبت هذه الحركية إقامة منشآت بيداغوجية واجتماعية هامة عن طريق انشاء الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس الكبرى والمعاهد العليا والاحياء الجامعية لاستقبال أعداد متزايدة من الطلبة سواء في المراكز الحضرية الكبرى او بالمدن الداخلية للبلاد، ويمكن تمييز نوعين من التكوين على مستوى وزارة التعليم العالي: التعليم العالي العادي لمرحلة التدرج وما بعد التدرج، والتعليم العالي المتواصل، الذي تقدمه جامعة التكوين المتواصل (U.F.C).

II-3-3-1- الشبكة الجامعية

تتكون الشبكة الجامعية من 6 أنواع من المراكز: الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس العليا للتعليم التقني، والمدارس الوطنية العليا، والمدارس التحضيرية، والمدارس العليا للأساتذة.

الشكل (3-30) يمثل المنشآت القاعدية لقطاع التعليم العالي (2012-2018)

الموسم الجامعي	الجامعة	المركز الجامعي	المدارس العليا للأساتذة	المدارس العليا للتعليم التقني	المدرسة الوطنية العليا	المدرسة التحضيرية
2012-2013	47	9	4	1	17	9
2013-2014	47	10	4	1	17	9
2014-2015	48	18	6	1	20	12
2015-2016	50	13	10	1	20	12
2016-2017	50	13	11	-	31	1
2017-2018	50	13	11	-	31	1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

II-3-3-2- تطور عدد الطلبة

بلغ عدد الطلبة خلال السنة الجامعية (1998-1999) حوالي 872 391 طالبا أي ما يعادل زيادة قدرها 9,57% مقارنة بالسنة الجامعية (1996-1997) حيث قدرت نسبة الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج بـ 95,1%، أما باقي الطلبة، فهم مسجلون في مرحلة ما بعد التدرج (4,9%) من بين الطلبة الذين زاولوا دراسات التدرج، 15% منهم مسجلون في دراسات المدى القصير[1].

ارتفع اعداد الطلبة المسجلين في الجامعة موسم (2006-2007) الى 122 864 طالبا 664 820 طالبا مسجلا في التدرج و458 43 مسجلا فيما بعد التدرج، ثم تطور العدد الى 985 523 1 طالبا خلال الموسم الجامعي (2017-2018) منهم 064 447 1 طالبا مسجلا في التدرج و921 76 طالبا فيما بعد التدرج.

وفيما يخص الشعب، احتلت شعبة العلوم الاجتماعية والإنسانية المرتبة الأولى بـ 46,03% من إجمالي عدد الطلبة المسجلين. تلتها في المرتبة العلوم التطبيقية والتكنولوجية بـ 27,55% فقط، أما علوم الطبيعة والأرض فتبلغ نسبة الطلبة المسجلين بها 11,67% مقابل 8,13% بالنسبة للعلوم الطبية والبيطرية، وأخيرا توجد نسبة ضئيلة من الطلب في شعبة العلوم الدقيقة أي ما يعادل 3,7% من إجمالي الطلبة[2]، وهذا ما يطرح أكثر من تساؤل حول القيمة العلمية او الجودة التعليمية التي تحملها شهادة الباكالوريا.

ويقدر عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج بـ 225 19 طالبا 4,9% ويتوزعون كما يلي:[3]

- ماجستير: 630 10 طالب بنسبة 55,3%.
- دكتوراه دولة: 987 4 طالب بنسبة 25,9%.
- شهادة الدراسات الطبية الخاصة: 608 3 طالب بنسبة 18,8%.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 120.

الشكل (3-31) يمثل عدد الطلبة المسجلين وحاملي الشهادات

الموسم الجامعي	المسجلون في التدرج	المسجلون ما بعد التدرج
2006-2007	820 664	43 458
2007-2008	952 067	48 764
2008-2009	1 048 899	54 924
2009-2010	1 034 313	58 945
2012-2013	1 124 434	67 671
2013-2014	1 119 515	70 734
2014-2015	1 165 040	76 510
2015-2016	1 315 744	76 961
2016-2017	1 356 081	76 202
2017-2018	1 447 064	76 921

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

الملاحظ من خلال ما سبق وبمقارنته مع الوضع الراهن لسوق العمل يطرح مشكلا حقيقيا بخصوص توجيه الطلبة لإنشاء علاقة بين التكوين وسوق الشغل التي تشهد تحولا كبيرا باعتبارها أداة لمكافحة البطالة عند حاملي الشهادات الجامعية، وللاستجابة لحاجيات المجتمع بصورة عامة.

II-3-3-3- مستوى التأطير في التعليم العالي

الجدول (3-32) يمثل تطور تعداد الأساتذة الجامعيين في الجزائر خلال الفترة (2012-2018)

الموسم الجامعي	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017
مجموع الأساتذة	49 474	52 251	54 533	56 876	58 116	59 113
نسبة أستاذ/طلبة	24,10	22,78	22,77	24,49	24,65	25,78

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

لم يسجل مستوى التأطير في التعليم العالي حركية كبيرة، ولا تغييرات مهمة يمكن ذكرها، فالنسبة للكم انتقلت النسبة الاجمالية للتأطير من مدرس واحد لكل 23 طالب خلال الموسم الجامعي 1997-1998 الى مدرس واحد لكل 24 طالب من خلال الموسم 1998-1999[1]، ونفس النسبة موسم 2012-2013 ثم تحسنت النسبة خلال الموسمين الجامعيين (2013-2014 و2014-2015) بـ 22,78 و22,77 طالب مقابل أستاذ واحد، لتسجل السنة الجامعية 2017-2018 تراجعا محسوسا بخصوص نسبة التأطير بـ مدرس واحد لكل 25,78 طالب.

المردودية الداخلية: شهدت سنوات التسعينات تراجعا وركودا بخصوص اعداد حاملي الشهادات، حيث بلغ عددهم حوالي 40 000 سنويا، وقدر عدد المتخرجين موسم 1997-1998 بـ 39 521 متخرجا من بينهم 7 572 تقنيا ساميا أي ما يعادل 19,15% وفي السنة الجامعية 1998-1999، قدر عدد حاملي الشهادات بـ 42 214 منهم 8 101 تقنيا ساميا بـ معدل 19,19%[2].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 126.

الجدول (3-33) يمثل تطور اعداد حاملي الشهادات الجامعية خلال الفترة (2006-2017)

الموسم الجامعي	2007-2006	2008-2007	2009-2008	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016
حاملوا الشهادات	121 905	146 889	150 014	288 602	271 430	311 976	292 683	303 100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ارتفاع الحائزين على الشهادات مقارنة بسنوات التسعينات اذ ارتفع عددهم بـ 79 691 من موسم 1998-1999 الى موسم 2006-2007 أي خلال تسعة سنوات، حيث بلغ العدد حوالي 121 900 من حملة الشهادات، وتواصل الارتفاع الى موسم 2016-2017 بـ 100 303 من حاملي الشهادات.

اما فيما يخص المستويات الدراسية، فهناك ارتفاع نسب حاملي الشهادات من المستوى السادس (مهندسون وحاملو شهادات الليسانس، وشهادات الماستر) حيث بلغت نسبة حاملي شهادات (مهندس وشهادة ليسانس) 79,20% و80,84% خلال الموسمين الجامعيين 1996-1997 و1997-1998، أما فيما يخص الشعب، فقد سجل تحسن في المردودية بالنسبة لشعبة الآداب حيث بلغت النسبة 8,58% الموسم 1996-1997 لتنتقل الى 10,15% سنة 1996-1997، ومن 32,32% الى 33,94% خلال نفس الفترة بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ومن 6,26% الى 8,03% في العلوم الطبية. وبالمقابل لوحظ انخفاض في اعداد المتخرجين من شعبة التكنولوجية والعلوم البيطرية، فقد انتقلت هذه النسبة من 36,91% و1,77% موسم 1996-1997 إلى 31,68% و1,63% موسم 1997-1998[1].

II-3-4- جامعة التكوين المتواصل

أنشئت هذه الجامعة للسماح للعمال الذين ليس لديهم المستوى الدراسي المطلوب للالتحاق بالتكوين الجامعي، وأصبحت جامعة التكوين المتواصل فيما بعد نظرا للطلب المتزايد للشباب المقصيين من الأقسام النهائية مؤسسة للتكوين ما قبل الجامعي، اما الدراسة التي توفرها، فهي موجهة لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي، الذين أخفقوا في امتحان الباكالوريا، وتعتبر هذه الصيغة من التكوين فرصة ثانية للحصول على شهادة عليا. وتحكم نصوص خاصة تنظيم وتسيير جامعة التكوين المتواصل، رغم ان المنشآت القاعدية المستعملة، تابعة أساسا الى قطاع التعليم العالي.

الجدول رقم (3-34) يمثل الطلبة المسجلين وحاملي الشهادات في جامعة التكوين المتواصل (2006-2018)

الموسم الجامعي	حاملو الشهادات جامعة التكوين المتواصل		المسجلون في التدرج	المسجلون فيما قبل التدرج
2006-2007	8 211		37 440	27 603
2007-2008	9 914		42 628	29 764
2008-2009	7 497		45 843	35 030
2009-2010	-		50 983	29 415
2012-2013	12 529		60 474	33 124
2013-2014	6 057		55 229	38 506
2014-2015	7 530		47 924	48 505
2015-2016	9 623		48 939	53 565

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2016-2017	7 999		53 276	73 198
2017-2018	-		70 170	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

ارتفع اعداد الطلبة المسجلين في جامعة التكوين المتواصل موسم (2006-2007) إلى 043 65 طالبا 440 37 طالبا مسجلا في التدرج و603 27 مسجلا فيما قبل التدرج، ثم تطور العدد الى 474 126 طالبا خلال الموسم الجامعي (2016-2017) منهم 276 53 طالبا مسجلا في التدرج و198 73طالبا فيما قبل التدرج.

II-3-5- قطاع التكوين المهني

إضافة الى التعليم الأساسي والثانوي والذي تكمن غايته في تحضير التلميذ للحصول على شهادة الباكالوريا وبالتالي الالتحاق بالجامعة، تشمل مرحلة ما بعد الأساسي أيضا التكوين المهني الذي يهدف الى تلقين تأهيل يسمح بإدماج المتدرب مهنيا. بلغت فرص التكوين المهني خلال التسعينات وبالضبط في سنة 1997 حوالي 000 128 مقعدا في التكوين بالمراكز وحوالي 000 104 مقعدا في التكوين عن طريق التمهين و500 5 مقعدا في التكوين عن طريق الدروس المسائية، و300 13 مقعدا في التكوين عن بعد، بالإضافة الى عروض التكوين المهني التي وفرها القطاع الخاص والتي قدرت بـ 000 20 مقعدا بيداغوجيا[1].

الجدول (3-35) يمثل تطور المتكونين حسب نوع التكوين من 2000 إلى 2017

السنة	التكوين الإقامي	التكوين عن طريق التمهين	التكوين عن طريق الدروس المسائية	التكوين عن بعد	مدرسين التكوين المهني	مدرسون مختصون في التعليم المهني
2000	162 025	113 141	14 897	13 501	7 762	1 540
2001	187 413	119 144	16 610	10 334	7 740	1 380
2002	185 980	120 165	17 714	14 938	7 783	1 520
2003	171 043	120 900	16 636	14 853	7 891	2 678
2004	225 723	170 968	22 922	13 771	8 065	3 003
2007	176 052	183 899	21 179	31 505	8 170	3 559
2008	261 365	262 460	25 923	34 204	8 443	3 697
2009	261 117	254 416	25 112	41 065	9 107	4 213
2012	200 813	242 667	27 031	43 404	10 305	5 483
2013	201 660	254 093	32 229	41 409	10 563	5 905
2014	202 731	296 232	33 796	35 778	10 693	7 131
2015	208 553	333 599	33 181	38 221	10 720	7 633
2016	199 388	343 523	32 291	39 740	10 499	7 717
2017	200 665	352 392	27 649	43 156	9 832	7 777

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الدورة العامة الثالثة عشرة، ص71.

وبلغت فرص التكوين المهني سنة 2000 مجموع 564 303 مقعدا بيداغوجيا موزع الى 025 162 تكوينا اقاميا و141 113 تكوينا عن طريق التمهين و897 14 تكوينا عن طريق الدروس المسائية و501 13 تكوينا عن بعد، ثم تطور مجموع المقاعد البيداغوجية الى أكثر من الضعف سنة 2017 اين بلغ المجموع حوالي 800 623 مقعدا بيداغوجيا موزعة الى 665 200 تكوينا اقاميا و392 352 تكوينا عن طريق التمهين و649 27 تكوينا عن طريق الدروس المسائية و156 43 تكوينا عن بعد؛ يسهر على تكوين هؤلاء المتدربين حوالي 18 ألف أستاذ بين أساتذة التكوين المهني وأساتذة مختصين في التعليم المهني وهذا خلال الموسم 2016-2017 بتطور بلغ الضعف عن موسم 2000-2001 اين بلغ مجموع الأساتذة حوالي 9 آلاف أستاذ.

الجدول (3-36) يمثل تطور الهياكل القاعدية لقطاع التكوين المهني من سنة 2000 الى 2017.

السنة	مركز التكوين المهني والتمهين	ملاحق مركز التكوين المهني والتمهين	معهد وطني متخصص في التكوين المهني والمعهد التعليم المهني	معهد التكوين المهني
2000	457	178	54	6
2004	524	210	71	6
2008	639	223	98	6
2012	751	214	103	6
2013	756	214	110	6
2014	816	207	128	6
2015	794	192	144	6
2016	815	192	155	6
2017	815	193	157	6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

تتشكل هياكل التكوين الملقن في المراكز سنة 2017 من 815 مركزا للتكوين المهني والتمهين (CFPA)، و193 ملحقة تابعة لها تقوم بتحضير المترشحين لاكتساب تأهيل في المستويات ما بين الأول والرابع (العامل المتخصص والعامل المؤهل والعامل ذي التخصص العالي والعامل الماهر)، كما يضم هذا القطاع 54 معهدا متخصصا في التكوين المهني (INSEP) تستقبل متدربين متخرجين من التعليم الثانوي (الثالثة ثانوي) ويتم تكوينهم في مستوى تقني (مستوى رابع) وتقني سام (مستوى خامس)، وأخيرا 6 معاهد للتكوين المهني (IFP)، تعنى بتكوين المكونين ونشر برامج التكوين.

وبصفة عامة، فان هياكل التكوين المهني العمومية منها والخاصة تستقبل المقصيين من المنظومة التربوية الكلاسيكية، غير ان المتخرجين من منظومة التكوين المهني اكثر حظا من غيرهم من طالبي العمل في جميع الاختصاصات الأخرى وفي مختلف المستويات، في الحصول على منصب عمل بعد انتهاء فترة تكوينهم، واذا كان الاندماج في الحياة العملية اقل صعوبة بالنسبة للمتحصل على شهادة التكوين المهني، فإن هنالك فوارق كبيرة بين المتخرجين الذين تلقوا تكوينا في المراكز او عن طريق التمهين فيما يخص إمكانيات اندماجهم في الحياة العملية، وبالفعل تبرز التحقيقات التي أجريت حول اندماج حائزي شهادات التكوين المهني ان نسبة اندماج الشباب الذين تلقوا تكوينا عن طريق التمهين هي اكثر ارتفاعا من غيرهم من المتكونين.

III– مجال الصحة في الجزائر (1990–2018)

أضحت قضية الصحة من أكثر القضايا أهمية في مجال التنمية الاجتماعية، اذ تعد العنصر الأساسي لإحداث التنمية بكل مجالاتها، فمن غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية من دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي يعتبر النواة الأساسية للعملية التنموية واداتها[1]، وتزايد الاهتمام بجانب الصحة العامة حتى احتلت أولوية خاصة في قائمة اهتمامات الدول وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وليس من قبيل الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية فحسب، وانما لاعتبارات اقتصادية، حيث يعتبر أحد الجوانب الأساسية للتنمية الاجتماعية، وهدفا من أهدافها، كون الانفاق على الصحة يعد استثمار حقيقي في راس المال البشري، وبالتالي يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

III–1– الانفاق العام على الصحة

إن مبدأ الرعاية الصحية الشاملة المجانية هو المبدأ المطبق في الجزائر منذ سنوات والذي حتم على الجزائر التحول في نظام تمويلها فتمويل قطاع الصحة قائم على ثلاثة مصادر هي الدولة، صناديق الضمان الاجتماعي والعائلات، حيث مثلت مجموع نفقات الصحة للقطاعات الثلاث (دولة + الضمان الاجتماعي + العائلات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000–2016) كالآتي:

الجدول (3–37) يمثل نسبة نفقات الصحة من PIB

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة نفقات الصحة من PIB	3,5	3,8	3,7	3,6	3,5	3,2	3,4	3,8	4,2	5,4	5,1	5,3	6	6	6,5	7	6,6

Source : https://ar.knoema.com تاريخ التصفح 2020/01/05 على الساعة 22:05

لكننا سنركز على النفقات العامة المخصصة للصحة (نفقات الدولة) حيث ارتفعت هذه الاخيرة من 7,16 مليار دج سنة 1990 الى 41,83 مليار دج سنة 2000، أي بارتفاع قدره 6 مرات تقريبا وما يمثل 5,11% من اجمالي الانفاق العام و1,29% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1990، و3,33% من الانفاق العام و1,01% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، وارتفعت النفقات العامة الموجهة للصحة ابتداء من سنة 2001 بـ 53,08 مليار دج بمعدل نمو سنوي لسنة 2000 مقدر بـ 24,29% وبـ 4,24% كنسبة من اجمالي الانفاق العام و1,26% من اجمالي الناتج المحلي، الى 235,29 مليار دج سنة 2010 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 9,98% ونسبة من الانفاق العام تقدر بـ 3,81% ونسبة 1,96% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت سنة 2011 بـ 406,14 مليار و بـ 72,61% كمعدل نمو سنوي وبـ 7,70% من الانفاق العام و 2,78% من اجمالي الناتج المحلي، لتصل نسبة الانفاق على الصحة سنة 2018 مبلغ 438,05 مليار دج بنسبة 11,46% من الانفاق العام و2,16% من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] عوارم مهدي، نفس المرجع السابق، ص 123.

الجدول (3-38) يمثل الأهمية النسبية للإنفاق على الصحة (1990-2018)

السنة	نفقات الصحة				النمو السنوي للإنفاق الاجتماعي (%)	النمو السنوي للإنفاق العام (%)	نسبة نفقات الصحة من PIB
	المبلغ (المليار دج)	النمو السنوي (%)	نسبة نفقات الصحة إلى الانفاق الاجتماعي (%)	نسبة نفقات التعليم الى الانفاق العام (%)			
1990	7,16	0,00	8,17	5,11	0,00	0	**1,29**
1991	5,83	-18,58	5,10	2,99	30,31	39,49	**0,68**
1992	21,13	262,44	11,25	6,44	64,41	67,90	**1,97**
1993	21,99	4,07	9,44	5,33	24,00	25,94	**1,85**
1994	22,54	2,50	8,80	4,97	10,06	9,76	**1,52**
1995	26,64	18,19	8,51	3,63	22,12	61,91	**1,33**
1996	32,04	20,27	8,74	3,78	17,12	15,63	**1,25**
1997	34,32	7,12	8,17	3,75	14,66	7,72	**1,23**
1998	34,08	-0,70	6,37	3,49	27,29	6,85	**1,20**
1999	36,17	6,13	6,08	3,29	11,14	12,47	**1,12**
2000	41,83	15,65	6,82	3,33	3,22	14,29	**1,01**
2001	53,08	26,89	7,29	4,24	18,61	-0,30	**1,26**
2002	65,97	24,29	7,98	4,12	13,51	28,00	**1,46**
2003	78,37	18,80	8,42	4,58	12,62	6,79	**1,49**
2004	80,28	2,44	8,84	4,18	-2,42	12,21	**1,31**
2005	80,16	-0,15	7,94	4,11	11,15	1,56	**1,06**
2006	94,49	17,88	7,80	3,85	20,04	25,80	**1,11**
2007	130,16	37,74	8,44	3,44	27,20	-32,34	**1,39**
2008	179,45	37,87	8,23	4,87	41,48	-2,66	**1,62**
2009	213,93	19,22	9,07	4,20	8,12	38,10	**2,15**
2010	235,29	9,98	8,35	3,81	19,51	21,23	**1,96**
2011	406,14	72,61	10,93	7,70	31,82	-14,55	**2,78**
2012	441,20	8,63	10,50	6,53	13,16	28,23	**2,72**
2013	412,19	-6,58	12,46	6,66	-21,31	-8,40	**2,48**
2014	418,34	1,49	12,08	5,99	4,74	12,84	**2,43**
2015	446,33	6,69	11,30	5,24	14,00	21,86	**2,67**
2016	436,12	-2,29	11,15	6,97	-0,92	-26,57	**2,49**
2017	455,22	4,38	12,36	8,26	-5,89	-11,84	**2,45**
2018	438,05	-3,77	11,46	6,87	3,77	15,73	**2,16**
Moyen		**20,46**	**9,04**	**4,81**	**14,95**	**18,58**	**1,70**

Source : Ministère d'éducation, Direction Générale du Budget (DGB) et Direction Générale de la Comptabilité (DGC)

إذا تمعنا جيد في الأرقام المذكورة آنفا بخصوص النفقات العامة لقطاع الصحة نلاحظ ارتفاع قيمة الاعتمادات المالية منذ سنة 1990 الى سنة 2000، لكن بشكل طفيف يمكن ارجاعه الى التطور السكاني السنوي، لكن بحلول سنة 2001 بدأ مسار هذه الاعتمادات المالية الممنوحة لقطاع الصحة بالارتفاع أكثر حتى سنة 2010 اين بلغت مبلغ 235,29 مليار دج لترتفع الوتيرة الى 438,05 مليار دج سنة 2018 أي بـ (61 ضعف منذ 1990).

الشكل (3-32) نصيب الفرد الواحد من نفقات الصحة في الجزائر (2000-2016) (بالدولار)

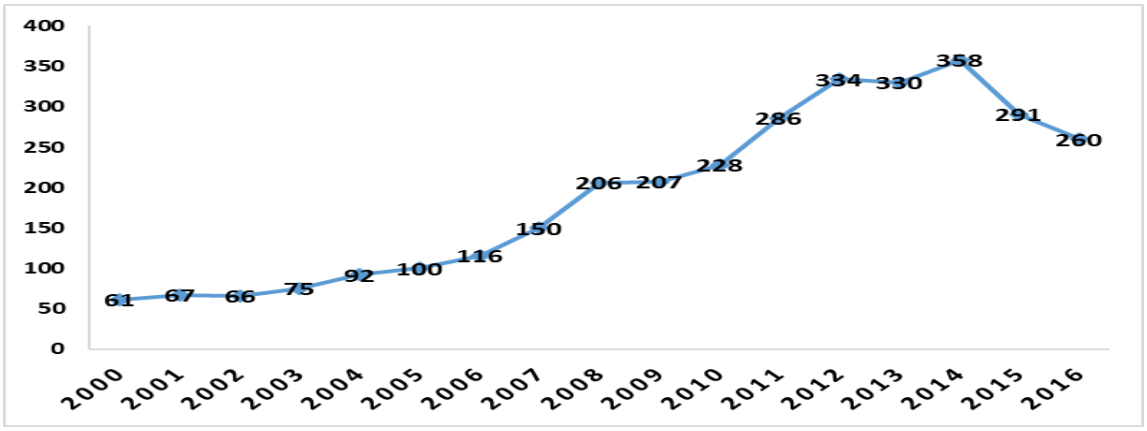

Source : https://ar.knoema.com تاريخ التصفح 2020/01/05 على الساعة 22: 05

سجل نصيب الفرد الواحد من الانفاق على الصحة في الجزائر تذبذبا منذ سنة 1987 أين كان نصيب الفرد يبلغ 150 دولار للفرد الواحد لينزل إلى 87 دولار للفرد الواحد سنة 1993، لتصل الى 61 دولار للفرد سنة 1998 ثم يستقر الامر عند هذه القيمة الى غاية 2001 حين بلغ نصيب الفرد الواحد 67 دولار ليرتفع تدريجيا منذ ذلك الوقت الى غاية 2014 اين يلغ نصيب الفرد الواحد 358 دولار ثم يعود للانخفاض من جديد نحو 260 دولار سنة 2016، ويمكن ارجاع هذا التذبذب في نصيب الفرد الواحد من الانفاق على الصحة الى التقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الشكل (3-33) يمثل الأهمية النسبية النفقات الصحة من الانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)

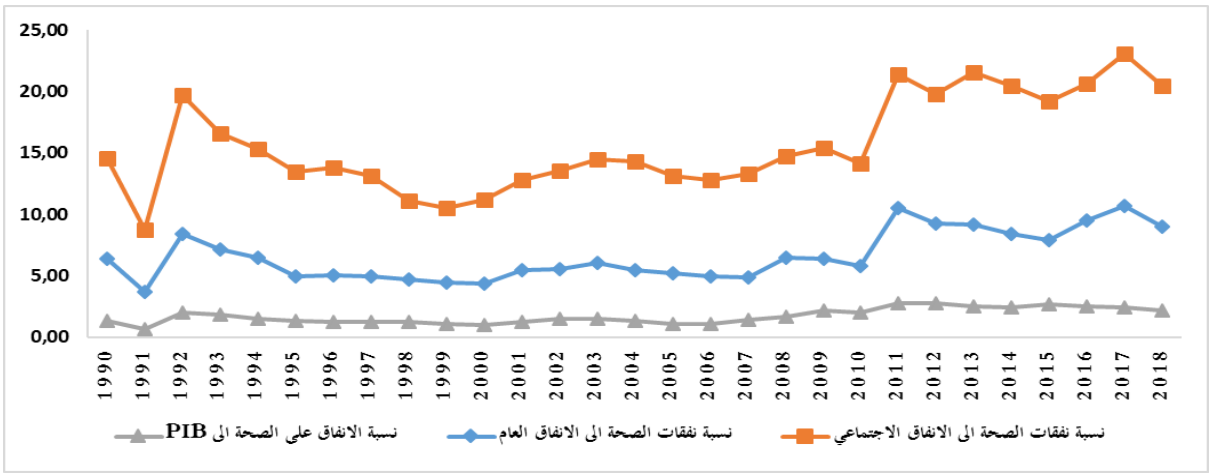

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-38)

بلغت الأهمية النسبية للإنفاق على الصحة الى الانفاق الاجتماعي 9,04% و 4,81% من الانفاق العام و1,70% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يحيلنا الى القول انه رغم ارتفاع المخصصات المالية لقطاع الصحة الا ان أهميته النسبية الى الانفاق الاجتماعي والانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي تبقى دون المستوى المطلوب للنهوض بهذا القطاع الهام للدفع بعملية التنمية الاجتماعية الى الامام، وهو احد الأسباب التي تفسر النقائص المسجلة بخصوص الوضع الصحي في البلاد، وسجلت سنوات 2009 الى 2018 ذروة الانفاق على الصحة، وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط.

الشكل (3-34) يمثل معدلات النمو السنوي لكل من الانفاق على الصحة والانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)

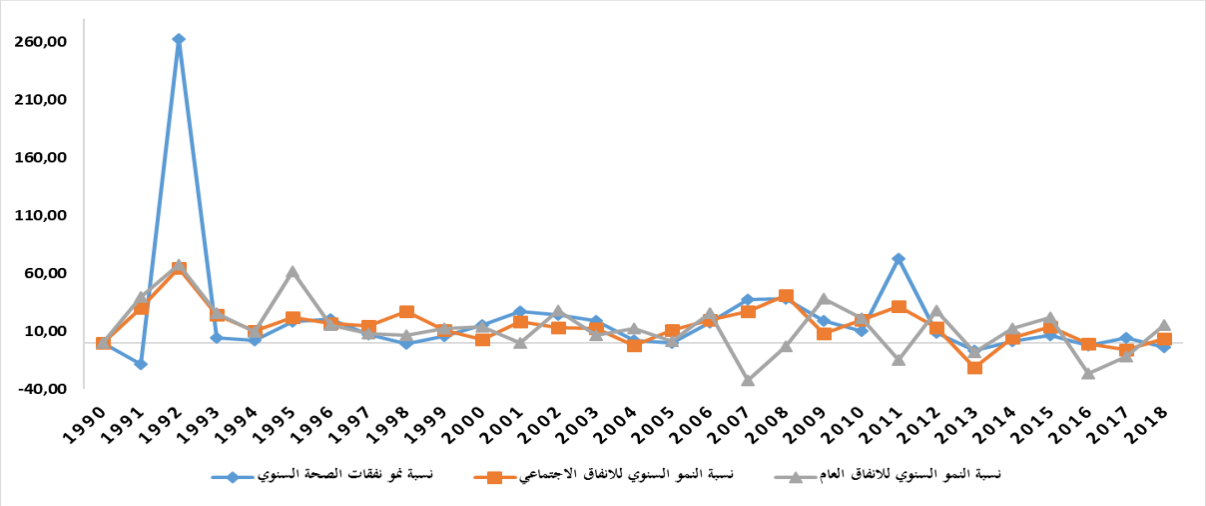

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-38)

أما عن النمو السنوي للإنفاق العام على الصحة فقد كان متذبذبا ومتضاربا نوعا ما في فترات زمنية مختلفة مع معدلات النمو السنوي للإنفاق الاجتماعي والانفاق العام، مما يوحي أيضا بعدم وضوح رؤية مسبقة ومخطط لها لسياسة صحية يمكن معها تحديد تجاه واضح المعالم للإنفاق على هذا القطاع وبالتالي تحقيق تنمية اجتماعية في كنف العدالة الاجتماعية.

III-2- مؤشرات الصحة في الجزائر (1990-2018)

III-2-1- المنشآت القاعدية

يعتبر عرض العلاج في الجزائر مضمونا أساسا من طرف القطاع العام، عن طريق المراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة والقطاعات الصحية، من خلال المراكز الصحية والعيادات المتعددة الخدمات والمستوصفات وقاعات العلاج، بالإضافة الى القطاع الخاص من خلال العيادات والمستشفيات المختلفة التخصصات ومخابر التحاليل الطبية والاشعة. فارتفع عدد أسرة الاستشفاء بـ 165 وحدة في الفترة ما بين 1997 و1999، حيث غيرت إعادة هيكلة المنشآت القاعدية لقطاع الصحة خلال هذه الفترة توزيع حسب الهياكل. ولم يتم تغيير في عدد المستشفيات الجامعية خلال تلك الفترة والمقدر بـ 13 مستشفى غير انه تجدر الإشارة الى انخفاض عدد الأسرة بهذه المستشفيات، من 15 368 سرير سنة 1997 الى 12 881 سرير سنة 1999، ورجع ذلك أساسا الى ضم بعض الوحدات التي كانت تابعة للمراكز الاستشفائية الجامعية الى المؤسسات الاستشفائية المتخصصة والقطاعات الصحية[1]، كما ارتفع عدد المراكز الاستشفائية الجامعية سنة 2012 الى 14 مستشفى ليصل العدد الى 15 مستشفى سنة 2017 بعدد أسرة بلغ 12 312 سرير و12 799 سرير على التوالي، تم بالمقابل ارتفاع في اعداد المؤسسات الاستشفائية المتخصصة وذلك بانتقالها من 31 مؤسسة سنة 1997، الى 66 مؤسسة استشفائية متخصصة سنة 2012 ليرتفع العدد الى 77 مؤسسة سنة 2017 بقدرة إستعابية بلغت 10 863 سرير سنة 2012 و11 818 سرير سنة 2017، بعدما كانت 6 519 سرير سنة 1997.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الجدول (3-39) يمثل المنشآت القاعدية الصحية (2012-2017)

السنة	دور الولادة الخاصة		مؤسسة استشفائية متخصصة (م.إ.م)		مؤسسة استشفائية جامعية		مراكز استشفائية جامعية (م.إ.ج)		مؤسسة استشفائية (م.إ) (مستشفيات القطاع الصحي سابقا)		مؤسسة استشفائية عامة (م.إ.ع) (مستشفيات القطاع الصحي سابقا)	
	العدد	عدد الاسرة التقنية	العدد	عدد الاسرة التقنية	العدد	عدد الاسرة التقنية	العدد	عدد الاسرة التقنية	العدد	عدد الاسرة التقنية	العدد	عدد الاسرة التقنية
2012	105	10 863	66	759	1	12 312	14	849	5	37 545	193	
2013	107	11 298	68	764	1	12 500	14	876	5	37 769	194	
2014	97	11 499	71	806	1	12 862	14	926	5	38 015	196	
2015	114	11 637	75	810	1	13 050	15	960	9	38 305	200	
2016	123	11 725	75	818	1	12 910	15	1 324	9	38 407	200	
2017	127	11 818	77	869	1	12 799	15	1 354	9	40 322	205	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

أما فيما يخص عدد المؤسسات الاستشفائية العامة (مستشفيات القطاع الصحي سابقا) فقد بلغ 198 مؤسسة بأسرة بلغ عددها 38 394 سنة 2012 وارتفع عدد المؤسسات الاستشفائية العامة 214 مؤسسة بطاقة إستعابية 41 676 سرير. حيث زاد عدد الاسرة لكل فرد، خلال ففي سنة 2018 بلغ 1,84 سرير لكل 1 000 نسمة مقابل 1,56 سرير لكل 1 000 نسمة[1].

فيما يخص عيادات التوليد، قدر عددها بـ 510 سنة 1999، ويضم القطاع العام 459 عيادة ولادة (منها 46 عيادة مستقلة بطاقة استيعاب تقدر بـ 3 277 سرير) مقابل 433 عيادة بطاقة استيعابية تقدر بـ 4 212 سريرا سنة 1997 اما الـ 413 عيادة عمومية غير المستقلة فهي ملحقة إما بمراكز صحية وإما بعيادات متعددة الخدمات وفي المقابل تم سنة 1998 إحصاء 42 عيادة ولادة تابعة للقطاع الخاص بطاقة استيعاب تقدر بـ 494 سرير[2].

الجدول (3-40) يمثل المنشآت القاعدية خارج المستشفيات (2012-2017)

	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	العدد	ع/الاسرة	العدد	ع/الاسرة	العدد	ع/الاسرة	العدد	ع/الاسرة	العدد	ع/الاسرة	العدد	ع/الاسرة
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (تجمع)	**271**	**-**	**271**	**-**	**271**	**-**	**271**	**-**	**273**	**-**	**273**	**-**
عيادات متعددة الخدمات	1 601	3 314	1 615	3 539	1 637	3 735	1 659	3 889	1 684	4 075	1 695	4 213
قاعات العلاج	5 545	-	5 634	-	5 726	-	5 762	-	5 875	-	5 957	-
دور الولادة العمومية	409	2 996	412	3 167	416	3 203	415	3 175	416	3 142	409	3 056
مركز طبي اجتماعي	**627**	**-**	**619**	**-**	**622**	**-**	**627**	**-**	**630**	**-**	**653**	**-**
الصيدليات (منها)	**10 058**	**-**	**10 438**	**-**	**10 700**	**-**	**10 865**	**-**	**11 140**	**-**	**11 385**	**-**
الصيدليات الخاصة (%)	90,82	-	91,21	-	91,53	-	91,69	-	92,10	-	92,37	-
المنشآت الخاصة												

[1] Le Bureau du Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie (PNUD), Op Cit, 2019, P 61.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 78.

عيادة طبيب مختص	6 776	-	7 226	-	7 742	-	8 352	-	9 042	-	9 795	-
عيادة طبيب عام	6 335	-	6 482	-	6 654	-	6 910	-	7 298	-	7 803	-
عيادة طبيب الاسنان	5 368	-	5 587	-	5 928	-	6 144	-	6 514	-	6 952	-
عيادة ممارسة مجموعة	426	-	446	-	512	-	600	-	709	-	821	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

III-2-2- عدد العاملين في قطاع الصحة (السلك الطبي وشبه الطبيين)

الجدول (3-41) يمثل تعداد المشتغلين في السلك الطبي (2012-2017)

السنة	صيادلة		جراحو الاسنان		الأطباء	
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
1997	3 604	418	2 764	5 202	8 195	20 079
1998	3 948	351	2 901	5 053	8 699	21 271
1999	4 305	295	3 049	5 037	9 706	21 424
2012	9 177	994	5 441	6 981	15 322	48 212
2013	9 520	1 018	5 587	7 195	15 911	50 325
2014	9 794	1 284	5 928	7 240	16 770	52 306
2015	9 974	1 501	6 384	7 261	18 478	54 953
2016	10 193	1 695	6 733	7 014	19 779	55 158
2017	10 541	1 796	7 335	6 928	21 611	57 227

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

III-2-2-1- توزيع الادوية

أما على مستوى توزيع الدواء، فقد تم إحصاء 5 047 صيدلية سنة 1998، (منها 3 948 صيدلية تابعة للقطاع الخاص) مقابل 4 714 صيدلية (منها 3 606 تابعة للقطاع الخاص) سنة 1997، ثم بلغ عددها 10 171 صيدلية سنة 2012 (منها 9 177 تابعة للقطاع الخاص)، ليتطور سنة 2017 الى 12 337 (منها 10 541 تابعة للقطاع الخاص).

III-2-2-2- عدد الأطباء والصيادلة

ارتفع عدد الأطباء من 28 274 طبيبا (منهم 8 195 طبيبا خاصا) سنة 1997 الى 31 130 طبيبا (منهم 9 706 طبيبا خاصا) سنة 1999، وارتفع عددهم من 63 534 (منهم 15 322 طبيبا خاصا) سنة 2012 ثم 78 838 طبيبا سنة 2017 (منهم 21 611 طبيبا خاصا).

أما فيما يخص أطباء الاسنان فقد ارتفع عددهم من 7 966 (منهم 2 764 طبيبا خاصا) سنة 1997 الى 8 086 (منهم 3 049 طبيبا خاصا) سنة 1999، اما في سنة 2012 فقد وصل عدد أطباء الاسنان 12 422 طبيبا (منهم 5 441 طبيبا خاصا) و14 263 طبيبا سنة 2017 منهم (7 335 طبيبا خاصا).

وأخيرا، ارتفع عدد الصيادلة من 4 022 منهم (3 604 صيدلي خاص) سنة 1997 إلى 4 600 منهم (4 305 صيدلي خاص) سنة 1999، ثم تطور العدد سنة 2012 الى 10 171 صيدلي (منهم 9 177 صيدلي خاص)، ثم 12 337 صيدلي منهم (10 541 صيدلي خاص).

III-2-2-3- عدد الشبه طبي

يبلغ عدد مدارس التكوين شبه الطبي 48 مدرسة (36 مدرسة و12 ملحقة)، وقد لوحظ استقرار العدد الإجمالي للأعوان شبه طبيين في الفترة ما بين 1997 و1999، إذ انتقل عددهم من 971 85 عونا سنة 1997 إلى 056 86 سنة 1999[1].

الجدول (3-42) يمثل تعداد المشتغلين في السلك الشبه طبي (2012-2017)

السنة	مساعدون في السلك الشبه الطبي	تقنيون	تقنيون سامون
2012	20 005	19 897	77 688
2013	23 924	15 917	83 503
2014	25 050	8 275	88 478
2015	25 821	6 698	90 939
2016	35 720	4 070	87 575
2017	37 662	3 267	86 694

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

اما خلال الفترة 2012 و2017 فقد ارتفع العدد الإجمالي للأعوان الشبه الطبيين من 590 117 عون (مكون من 005 20 مساعد في السلك الشبه طبي، و897 19 تقني، و688 77 تقني سامي) إلى 623 127 عون (مكون من 662 37مساعد في السلك الشبه طبي، و267 3 تقني، و694 86 تقني سامي).

وقد أثرت هذه الزيادات في أعوان الشبه الطبي بصفة إيجابية على النسبة الاجمالية للتغطية الصحية بالمستخدمين الشبه طبيين المؤهلين، حيث سمحت هذه النسب بالحفاظ على مستوى تغطية متوسط قريب من المقاييس الدولية.

III-2-3- مؤشرات التغطية بالخدمات في قطاع الصحة

جاء في التقرير الوطني حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الصادر عن مكتب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) سنة 2019 ان نسبة التغطية، لا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية أظهرت ان هنالك تحسنا بخصوص ارتفاع الأطباء (العامين والمتخصصين) لكل 100 000 نسمة من 139 طبيبا لكل 100 000 شخص، في عام 2015، الى 144 طبيبا سنة 2018، في المقابل أظهرت بيانات مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء (ONS) خلال الفترة (2012-2017) انخفاض نسب التغطية من سنة الى أخرى مقابل ارتفاع اعداد سكان الجزائر المستمر والطبيعي.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 80.

الجدول (3-43) يمثل التغطية الصحية (2012-2017)

عدد المواطنين من السكان لكل:	2012	2013	2014	2015	2016	2017
طبيب	590	578	566	544	545	529
جراح اسنان	3 018	2 996	2 970	2 929	2 971	2 925
صيدلي	3 686	3 634	3 531	3 483	3 435	3 382
تقني سامي	483	459	442	439	466	481
تقني	1 884	2 406	4 727	5 966	10 033	12 770
مساعد في الصحة	1 874	1 601	1 561	1 548	1 143	1 108

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

فالتقرير الوطني الصادر عن (PNUD) سنة 2019 حتى لو أقر بتحسن نسب التغطية، فهي نسب تبقى ضعيفة ودون مستوى تطلعات الفرد الجزائري، واستمرار الوضع الصحي السيء دليل على عدم كفاية التغطية الصحية في الجزائر.

يكشف بيانات الجدول أعلاه ان نسب التغطية في القطاع الصحي في إنخفاض مستمر بإستثناء تقنيوا الصحة الذين ارتفع عددهم بـ 6,7 ضعف من سنة 2012 الى سنة 2017 مقابل الارتفاع الطبيعي لعدد السكان، مما تسبب هذه الوضعية أوضاع عمل سيئة للطبيب الذي من المفترض ان تتوفر لديه كل الشروط الضرورية لأداء عمله بكل اتقان وبالتالي تقديم رعاية صحية جيدة للمواطنين، ضف الى ذلك سوء الأوضاع المعيشية للطبيب العامل في القطاع العام، إذ لا يعقل ان يتقاضى طبيب اجورا لا تكفيه لسد احتياجاته واحتياجات اسرته المعيشية، خاصة وان الطبيب أمضى وقتا كبيرا في دراساته العليا ويعمل في ظروف خطرة كاحتمال انتقال عدوى او ما شابه ذلك، أيضا مشكل آخر مطروح متعلق بندرة الأطباء بالمقارنة بأعداد السكان وبالتالي ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية مقابل العرض الذي يضمنه الأطباء بشكل عام ففي القطاع الصحي العمومي يعاني المواطنون الامرين بخصوص انتظار ادوارهم في تلقي العلاج او اجراء اشعة او تلقي خدمة صحية وتصل الى مدة الانتظار من ساعات طويلة الى أيام الى شهور، اما فيما يتعلق بالأطباء الذين يشتغلون لصالحهم الخاص فيفرضون اتعابا تفوق قدرات المواطنين المالية المجبرين أساسا على الدفع ولو بالاستدانة.

III-2-4- الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد والأطفال

إن تحسين صحة الأمهات هو خامس هدف من الأهداف الإنمائية للألفية وأولوية قصوى في الصحة العمومية، والذي عرف في الجزائر انخفاضا مستمرا فقد كان سنة 1990 يقدر بـ 216 (حالة لكل ألف مولود حي) وبلغ سنة 2015 يقدر بـ 114 حالة (لكل ألف مولود حي) بانخفاض قدره 35% في هذه الفترة، ويمكن ارجاع ذلك الى البرنامج الوطني الذي شرعت فيه الجزائر عام 2005. وعلى الرغم من هذا التحسن تبقى هذه النسبة مرتفعة جدا عن النسبة العالمية ولا تعكس المجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال خاصة فيما يخص الرعاية الصحية ما بعد الولادة التي تبقى سيئة والتي تعتبر سببا رئيسيا في زيادة عدد وفيات الأمهات الناتجة عن الولادة أو الحمل في العالم.

III–2–5– معدلات وفيات الأطفال (الرضع–اقل من 5 سنوات– حديثي الولادة)

هو رابع هدف من الأهداف الإنمائية للألفية الذي تعهدت فيه الجزائر مع باقي دول العالم لتخفيض هذا المؤشر إلى الثلثين، فحسب تقرير اليونيسيف الصادر عام 2017 احتلت الجزائر المرتبة 78 من 192 دولة شملها التقرير بعدد الوفيات أطفال اقل من خمس سنوات بلغ 24 حالة (لكل ألف مولود حي)، و23,5 حالة وفاة سنة 2018، بعد ان كانت سنة 1990 تقدر بـ 49 حالة مما وضع الجزائر في أقل من المتوسط العالمي (حوالي 30 وفاة لكل ألف مولود)، وكذا معدل وفيات الرضع الذي انخفض الى النصف حيث كان العدد 41,4 (لكل الف مولود حي) سنة 1990 منخفضا سنة 2017 الى 21,6 و 20,1 سنة 2018. ومن ناحية أخرى، تقدر وفيات الأطفال حديثي الولادة حيث كانت تقدر بـ 23,4 حالة (لكل الف مولود حي) سنة 1990 لتنخفض الى 14,6، ويعزى هذا التحسن الى الرعاية ما قبل الولادة وتخفيض مستويات سوء التغذية، أيضا السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية اللازمة لمختلف الشرائح الاجتماعية، مثل زيادة التغطية بالمياه الصالحة للشرب والذي تجاوز سنة 2016 حوالي 95% من السكان وكذلك زيادة نسبة التحصين ضد امراض الطفولة المعدية (الحصبة، والكزاز، والسعال الديكي...).

الشكل (3–35) معدل وفيات الأطفال (الرضع/دون الخامسة) (1990–2017)

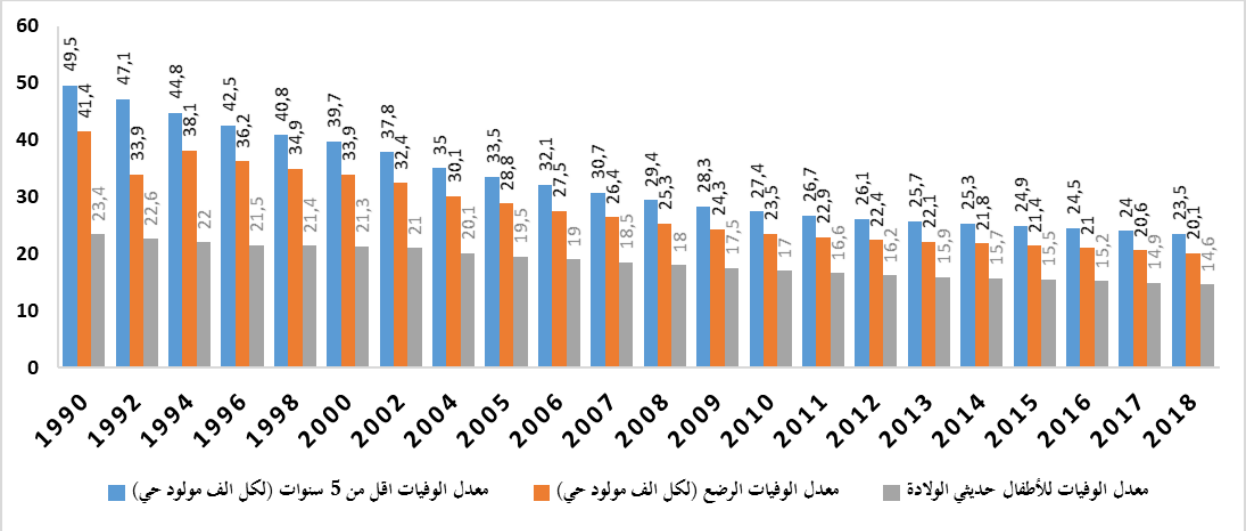

Source : https://ar.knoema.com تاريخ التصفح 2020/01/05 على الساعة 22: 05

III–2–6– معدل وفيات الامومة (الوفيات لكل 100 ألف مولود حي)

انخفضت نسبة الوفيات لدى الأمهات في الجزائر بـ (104 حالة وفاة) خلال 28 سنة، اي من 216 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي عام 1990 الى 112 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي سنة 2017، غير ان هذه السبة تثير الانشغال وتعتبر مرتفعة جدا مقارنة بالمقاييس الدولية، ومقارنة أيضا بالنتائج المحصل عليها في البلدان الشبيهة بالجزائر، فمثلا المغرب سجل نسبة 70 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي سنة 2017، وتونس 43 حالة، ومصر بـ 37 حالة.

حيث يشكل نقص المتابعة لدى النساء اثناء فترة الحمل وبعد الولادة اهم سبب للوفيات لدى الأمهات والأطفال الرضع على حد سواء، وتجدر الإشارة الى ان ازيد من خمس النساء الحوامل (21%) لا تستفدن من أي شكل من أشكال الفحص الطبي من طرف مستخدمين طبيين مؤهلين خلال فترة الحمل، وقرابة 8% من حالات الولادة تتم في البيت، اغلبها بمساعدة نساء لا يملكن

شهادات ويعتمدن فقط على تجارب مكتسبة، إضافة إلى أن 64% من مجموع النساء، وازيد من نصف عدد المولودين الجدد لا يستفيدون من فحص طبي تخصصي خلال الثلاثة اشهر التي تلي الولادة[1].

الشكل (3-36) يمثل معدل وفيات الأمهات في الجزائر (1990-2017)

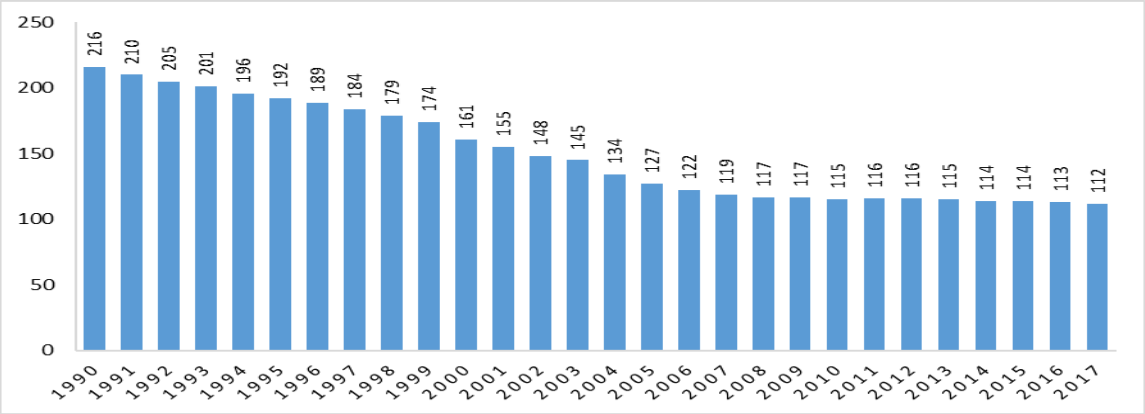

Source : https://ar.knoema.com تاريخ التصفح 2020/01/05 على الساعة 22: 05

بصفة عامة يعود الفضل في انخفاض نسبة الوفيات سواء بالنسبة للأطفال او الأمهات ولو بوتيرة غير كافية الى التطورات المسجلة في المجال الصحي، حيث ان انخفاض نسبة الوفيات في البلدان النامية بصفة عامة بدأ في اغلب الأحيان في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين وفي بعض الحالات في نهاية القرن التاسع عشر، ويفسر ذلك التقارب السريع للنتائج الصحية بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية، وأخيرا فان التأثير على العوامل الأساسية المحددة للصحة العمومية يتم عن طريق التنمية ذاتها في جوانبها الأكثر بساطة والاساسية، مثل الاستفادة من المياه الصالحة للشرب وبناء قنوات صرف المياه والمراحيض وحماية الامومة والطفولة وتوسيع التغطية في مجال التلقيح ...الخ.

III-2-7- الامراض المعدية

مازال النظام الصحي في الجزائر غير قادر عن التحكم في جميع الأمراض المستعصية فقد بلغ عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج 578 سنة 2008[2]، وهذا يرجع إلى هجرة الكفاءات إلى الخارج وكذلك نقص الأجهزة والعتاد الخاص ببعض الأمراض المستعصية، فحسب تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فان ترتيب الجزائر بالنسبة لعدد حالات الإصابة بالسل لكل 100 ألف من السكان هو الرتبة 85 من أصل 137 دولة شملها التقرير وهذا في سنة 2017، والرتبة 15 في حالات الإصابة بمرض الملاريا لسنة 2017، بالإضافة إلى عودة امراض بدائية مثل التيفوئيد ، والكوليرا...الخ.

الجدول (3-44) يمثل تطور الوضعية الوبائية في الجزائر (2010-2017)

الامراض	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التهاب السحايا	3 369	5 284	3 455	3 313	6 563	3 967	5 015	4 531
التيفوئيد	223	217	232	177	123	97	78	121
حمى المستنقعات	408	191	887	603	266	747	432	453

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر، ص 89.

[2] L. CHACHOUA, le system nationale de sante 1962 a ce jours, Colloque internationale sur les politiques de santé, ministère de la sante, Alger ,2014, pp 24.

داء الليشمانيات (جلدي)	21 049	16 585	8 390	6 171	4 543	6 542	8 811	11 726
حمى مالطية	10 014	6 123	4 500	3 936	5 533	6 456	8 575	10 191
الحصبة	1 438	1 899	1 891	3 544	154	197	342	779
السعال الديكي	34	27	132	124	53	38	24	39
السل	21 786	21 887	21 413	21 973	22 449	23 562	22 226	22 357
الايدز	142	102	93	95	101	90	119	82
فيروس نقص المناعة البشرية	411	658	619	654	744	650	650	818

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

حيث ارتفع معدل الإصابة السنوية بالسل، بجميع أشكاله مجتمعة، من 60,7 حالة لكل 00 100 شخص في عام 2010 إلى 54,6 لكل 000 100 شخص في عام 2018. أما بالنسبة للملاريا، التي كانت مشكلة صحية كبيرة بعد الاستقلال، ترتبط الإصابة بالأمراض لقد انتقل هذا المرض من 000 100 حالة سنويًا خلال الستينيات إلى 300 إلى 600 حالة سنويًا على مدار السنوات العشر الماضية. هذه الحالات كلها تقريبا المستوردة. كما منحت منظمة الصحة العالمية الجزائر، في 22 ماي 2019، خلال جمعيتها العامة الثانية والسبعين، شهادة بشأن القضاء على الملاريا، في هذا السياق، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الجزائر حصلت على شهادة منظمة الصحة العالمية للقضاء على مرضين: القضاء على شلل الأطفال، في نوفمبر 2016، والقضاء على كزاز الأم. وحديثي الولادة في فبراير 2018. وهي تعمل حاليًا على الحصول على شهادة للقضاء على التراخوما.

فيما يتعلق بحدوث التهاب الكبد الفيروسي B وC، المقدرة على التوالي بحوالي 8,4 و2,7 حالة لكل 000 100 نسمة، في عام 2018، تم تصنيف الجزائر، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، كبلد ذات مستوطن متوسط، ويواجه خطر عودة ظهوره من هذا المرض، أنشأت الجزائر نظامًا للوقاية والسيطرة يركز على:

- الوقاية من خلال تعزيز إجراءات الإعلام والتثقيف والاتصال.
- تحسين التغطية بالتطعيم.
- تنفيذ تدابير الوقاية أثناء الأعمال الخطرة.
- تحسين الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، الفحص المنهجي في النساء الحوامل والسكان المعرضين للخطر[1].

من خلال ما سبق يمكن القول ان ارتفاع جل معدلات الامراض ذات التبليغ الاجباري (او الامراض المعدية) او ما تسمى أيضا بالأمراض الوبائية ان جودة المنظومة الصحية في الجزائر فيها خلل كبير جدا، فلن نبالغ إذا وصفنا جودة الخدمات بشبه المنعدمة، فتوالي الامراض سواء امراض موجودة او ظهور الامراض البدائية كالكوليرا، او بروز امراض أخرى تقريبا كل سنة، فضلا عن الخدمات الصحية المقدمة في مختلف المؤسسات الاستشفائية (الجوارية او الإستعجالات، او المستشفيات الجامعية او المتخصصة...)، لا ترقى ابدا الى مستوى التطلعات، ولا الى خدمة المواطن الجزائري بتفان واتقان سواء على المستوى الوظيفي او على المستوى الإنساني، وتأكيدات المسؤولين على القطاع بتحسن الخدمات الصحية غالبا ما تسقط في الماء، لكونهم اول من يبادر بالعلاج في المستشفيات الأوروبية وبالتالي عدم الثقة في العلاج في الجزائر، ويمكن ارجاع الامر الى سوء التسيير والتسيب الحاصل في القطاع، بالإضافة الى التفريط والتهميش الذي يطال أصحاب الكفاءات والمؤهلات، حيث تصنف الجزائر في الرتبة 71 عالميا من بين 137 دولة من حيث جودة الخدمات الصحة والتعليم الابتدائي سنة 2017 وهو مؤشر مركب من عدة

[1] Le Bureau du Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie (PNUD), Op Cit, P.P 57-58.

مؤشرات تخص التعليم الابتدائي ومؤشرات صحية تخص حالات الإصابة بالسل (المرتبة 85 عالميا من 137 دولة)، وحالات الإصابة بالملاريا (15 عالميا من 137 دولة)، ووفيات الرضع من كل الف ولادة حية (92 عالميا من 137 دولة)، ومتوسط العمر المتوقع (الرتبة 62 من 137 دولة).

الشكل (3-37) يمثل نسبة التغطية بخصوص تلقيح الأطفال (1990-2017)

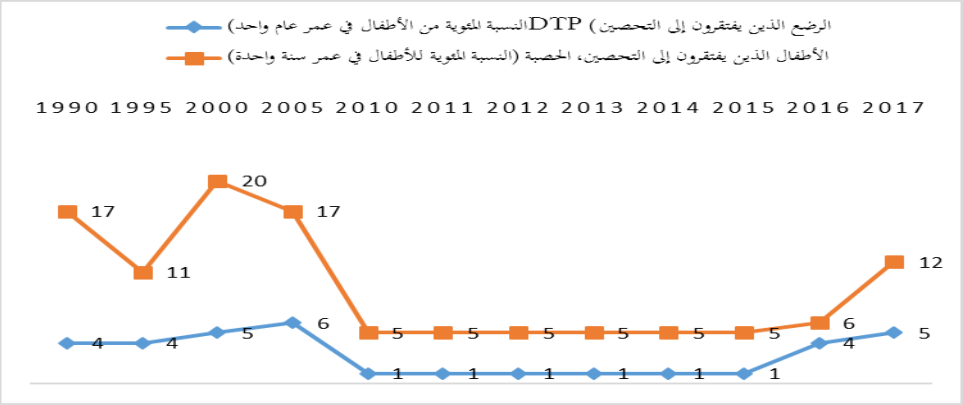

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (P.N.U.D) (http://hdr.undp.org/en/data)

نلاحظ من خلال الشكل (3-37) تحسن نسب التلقيح ضد الامراض التي تضمنها برامج التلقيح الموسع (الدفتيريا أو الخناق والسعال الديكي وشلل الأطفال) الى غاية 2015 اين انخفضت نسبة التلقيح وعرفت هذه الفترة اضطرابا كبيرا وخللا في عمليات التزويد باللقاحات، أيضا ارتفاع اعداد المصابين بأمراض معدية كان من المفروض ان اللقاح يعمل على الحد من استفحالها دليل على اضطراب عمليات التلقيح ونذكر هنا مرض السل (786 21 حالة عام 2010 و22 357 حالة سنة 2017) على سبيل المثال لا الحصر.

III-2-8- الامراض غير السارية

أدى التحول الوبائي الذي شهدته الجزائر الى عبء ثقيل متزايد من الامراض غير المعدية على النظام الصحي الوطني، لا سيما السرطان والسكري وأمراض القلب والاوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة. فوفقا لتحقيق أجرته وزارة الصحة في الجزائر سنة 2017 حول الامراض المزمنة فإن 23,6% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18-69 سنة يخضعون للعلاج من ارتفاع ضغط الدم (23,1% لدى الرجال و24,1% لدى النساء)، و14,4% تحت علاج مرض السكري، وكشف ذات التحقيق أيضا ان 29,6% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18-69 سنة لديهم ثلاثة عوامل خطر على الأقل: التبغ وعدم كفاية النشاط البدني والاستهلاك أقل من 5 حصص من الفواكه والخضراوات يوميا (27,2% بين الرجال و32,1% بين النساء)، وتمثل نسبة الوفيات جراء الامراض الغير سارية في الجزائر 54,5% من الوفيات في المستشفيات خلال الفترة 2015-2016.

اتخذت الجزائر منذ سنة 2000 تدابير مختلفة لمواجهة هذه الامراض التي تشكل الآن مشكلة صحية عامة كبرى، وأبرز هذه التدابير كانت تحسين معرفة ورصد كل من الامراض المعدية والغير المعدية في نمط الوفيات في البلاد، وفي هذا السياق تم انشاء نظام مركزي لتسجيل أسباب الوفاة التي تلبي المعايير الدولية المتعلقة بالتصنيف الدولي العاشر للأمراض (ICD10)[1].

انضمت الجزائر الى البرنامج العالمي لمكافحة عوامل الخطر للأمراض غير السارية من خلال الالتزام، في جوان 2002، بنهج منظمة الصحة العالمية STEPS، وهو نهج متكامل للمراقبة والوقاية والإدارة. المسؤول عن الامراض غير السارية. كما وضعت أيضا "خطة وطنية للسرطان" لفترة 2015-2019، تحدد هذه الخطة المقسمة الى ثمانية (08) محاور استراتيجية، هدفها الرئيسي هو الحد من الوفيات بسبب السرطان، بالاعتماد على تعزيز الوقاية والفحص، وتطوير أساليب فعالية الأساليب العلاجية للمرض، لكن ارتفاع عدد الوفيات السنوي والمقدر بـ 20 ألف حالة وفاة بالسرطان، يؤكد عدم نجاعة هذه الخطة.

III-2-9- مؤشرات الصحية التنموية

III-2-9-1- العمر المتوقع عند الولادة

الملاحظ من الشكل رقم (3-38) ادناه ان الجزائر أحرزت تقدما مستمرا في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة فقد انتقل من66,7 سنة 1990 إلى 76,3 سنة 2017 بارتفاع يقدر بـ 10 سنوات محتلة مرتبة متوسطة عالميا (62 من أصل 137 دولة سنة 2017 حسب تقرير التنافسية)، هذا التحسن راجع إلى استتباب الأوضاع الأمنية والاجتماعية للمواطن الجزائري من خلال البرامج التي قامت بها الدولة من اجل تغطية وتحسين خدمات الرعاية الصحية والتي أدت إلى التقليل من وفيات الأطفال، وأيضا زيادة نسب التحصين من الأمراض المستعصية عن طريق حملات التلقيح الإجباري، فضلا عن تغير ذهنيات الإنسان الجزائري وتحوله إلى انماط عيش أخرى فرضتها عدة عوامل أهمها العولمة، والارتفاع النسبي للمستوى الثقافي، ومحاكاة المجتمعات المتطورة في طرق العيش عندهم ...الخ.

الشكل (3-38) يمثل العمر المتوقع عند الولادة (امل الحياة عند الجزائريين) بالسنوات

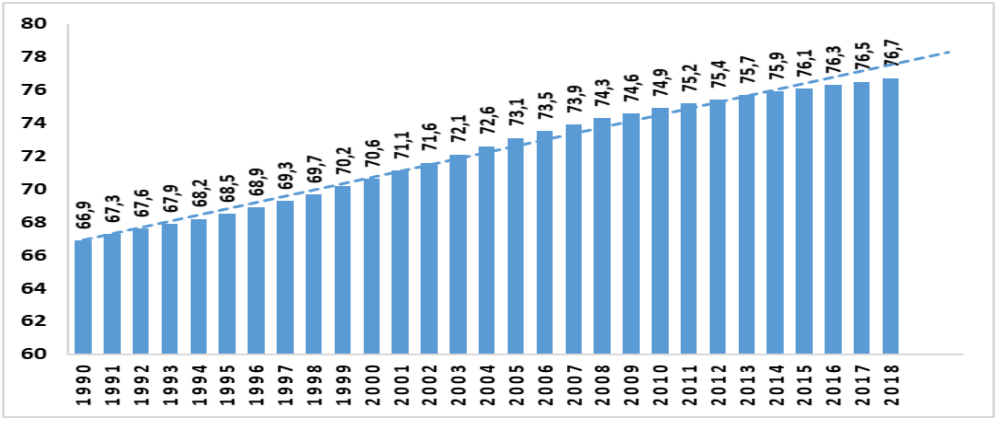

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (P.N.U.D) (http://hdr.undp.org/en/data)

[1] Le Bureau du Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie (PNUD), Ibid, P.P 58-59.

III-2-9-2- التغذية في الجزائر

فيما يخص سوء التغذية، تراجعت نسبة سوء التغذية المعتدلة إلى 6% في سنة 2000 مقابل 10% في سنة 1995 "دراسة أهداف نهاية العشرية 95" وهي أكثر ارتفاعا في الوسط الريفي (7,8%) من الوسط الحضري (4,8%) وأعلى بكثير من المعدل في الجنوب حيث بلغت 15,2% [1].

III-3- عدم المساواة في مجال الصحة

لقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة منذ عشرات السنين لتطوير الهياكل الصحية وتكوين مؤطري هذه الهياكل بكثافة، مما سمح بتحقيق نسبة متوسطة من التغطية السكانية تقارب مستوى المعايير الدولية.

لكن بالرغم من ذلك، يلاحظ وجود فوارق كبيرة تتمثل خاصة في:

- توزيع الأطباء العامين والمتخصصين حيث أن عدد الفئة الثانية من الأطباء غير كافية خاصة أنهم يتمركزون عموما في الهياكل الواقعة في المراكز الحضرية الكبرى بشمال البلاد.
- في نسبة التغطية السكانية من حيث عدد الأطباء مقابل السكان: سجل في سنة 2000 مثلا اختلالا صارخا بين ولايات الشمال وولايات الجنوب إذ تقدر نسبة التغطية بطبيب واحد لكل 318 ساكن في الجزائر العاصمة مقابل طبيب واحد لقرابة 2000 ساكن في أدرار.
- في وجود وقرب الهياكل الصحية: إذا كانت الهياكل الصحية متوفرة عموما في المراكز الحضرية والمدن الرئيسية، يتحتم على المرضى في بعض المناطق قطع عشرات الكيلومترات للوصول الى الهياكل القاعدية (عيادات التوليد، ومراكز الصحة العمومية).

تشير دراسة أنجزت بطلب من الوزارة المكلفة بالتضامن الاجتماعي في إطار تحضير الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر والاقصاء، إلى الأوضاع الخطيرة التي تعانيها بعض المناطق (التي أدرجت كمواقع نموذجية لتطبيق البرامج) حيث تقل كثيرا عن المعدلات الوطنية بل حتى عن المعدلات عن كل ولاية.

توضح المعدلات الوطنية أيضا ان سدس القطاعات الصحية لم تكن تتوفر في السداسي الأول من سنة 2000 على أي أخصائي، حيث ان القطاعات الصحية تتركز في المدن ذات الحجم المتوسط على الأقل، وندرك صعوبة إستفادة المواطنين من العلاج المتخصص، خاصة في المناطق الريفية وبالخصوص بالنسبة للفئات السكانية القاطنة في مناطق منعزلة.

تعاني النساء والأطفال أكثر من هذه الفوارق حيث يسجل في المناطق الريفية وفي أوساط القاطنين في المناطق المعزولة أكبر نسبة من النساء اللائي يلدن في منازلهن وبدون اية مساعدة في اغلب الأحيان.

بناء على دراسة أجرتها وزارة الصحة والسكان فان نسبة وفيات الأمهات المقدرة على المستوى الوطني بـ 11,7 وفاة لكل 100 000 مولود حي، (84,19 لكل 100 000 في المناطق وسط البلاد و158,78 حالة لكل 100 000 في المناطق الجنوب الغربي، و210,58 حالة لكل 100 000 في المناطق الجنوب الشرقي للبلاد).

حسب ذات التحقيق سجلت في منطقة غرب البلاد أدنى نسب الأطفال الذين تم تطعيمهم جيدا قبل سنة من العمر بـ77% مقابل معدل وطني قدره 82%، كما سجلت نفس المنطقة اعلى نسب لوفيات الرضع والأطفال حيث قدرت بـ 51 وفاة لكل 1 000 رضيع و67 وفاة لكل 1 000 طفل دون سن الخامسة مقابل معدل وطني بلغ 39 و48 على التوالي، وهذا ما يؤكد التفاوت الحاصل في تلقي الخدمات الصحية بين المناطق الجغرافية للوطن.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 209.

الجدول (3-45) المؤشرات وترتيب الجزائر العالمي المتعلق بتحسن جودة الصحة الصادر عن تقارير التنافسية الصادرة عن منتدى الاقتصادي العالمي (2008-2017).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصحة والتعليم الابتدائي	76	77	77	82	93	92	81	81	73	71
حالات الإصابة بالملاريا / مائة ألف حالة	68	-	-	-	72	105	10	10	11	15
حالات الإصابة بالسل / عشرة الاف من السكان	67	69	73	104	88	92	88	84	86	85
وفيات الرضع – 1 000 من كل ولادة حية	95	94	104	98	102	100	83	89	93	92
متوسط العمر المتوقع	76	80	77	79	83	85	90	90	65	62

Source : Global Competitiveness Reports, World Economic Forum From the official web site: https://www.weforum.org/

IV– مجال الإسكان في الجزائر (1990–2018)

لا تعتبر طبيعة السكن المشغول، التي تبين بصفة عامة الوضع الاجتماعي ومستوى مداخيل شاغليه مؤشرا مناسبا، حيث أدى تضافر كل من العوامل التاريخية والعوامل المرتبطة بسياسة السكن المنتهجة حتى الآن في الجزائر إلى أوضاع متناقضة أحيانا. لقد ساهم دعم الدولة لإيجار السكنات العمومية وانعدام سوق عقارية وإجراءات التنازل عن أملاك الدولة بأسعار اقل بكثير من قيمتها التجارية خلال العشريات المنصرمة، في فصل ظروف السكن عن مداخيل شاغليها، وفي هذا الصدد أظهر التحقيق الذي اجري سنة 1995 ان المنازل التقليدية كانت أكثر انتشارا (66,5% من مجمل المساكن)، موزعا بين الفقراء (80,8%) وغير الفقراء (62,2%) كما تنطبق هذه الوضعية على أنواع المساكن الأخرى كالفيلات. وهكذا فان نسبة الاسر الفقيرة التي تقيم بالفيلات (9,4%) تقارب نسبة العائلات غير الفقيرة (12%) غير ان التباين واضح فيما يخص الشقق الواقعة في المناطق الحضرية (12% بالنسبة لغير الفقراء و6,7% بالنسبة للفقراء). وفيما يخص السكن المؤقت، سمحت السياسات السكنية المتبعة من تقليصه بصفة محسوسة. وهكذا انتقلت نسبة السكن المؤقت من 10,2% من الحظيرة السكنية عام 1977 الى 1,6% سنة 1995.

ساهم العجز الكبير في السكن وكذا عدم كفاية العرض منه مقابل ارتفاع الطلب عليه في تفاقم الازمة وتقليص الاستفادة من السكن، بما في ذلك الأشخاص الذين يملكون دخلا، وبصفة عامة ترتبط الاستفادة من السكن الجديد بمعايير مهنية، حيث توزع السكنات المنجزة في شكل حصص على الإدارات والمؤسسات التي توزعها بدورها على مستخدميها المحتاجين للسكن، ولهذا السبب، فان مفهوم طبيعة السكن المشغول في جميع الحالات ليست معيارا كافيا، للتمييز بين مستويات الدخل.

فيما يخص وسائل الراحة المتوفرة في المساكن كالماء وربطها بشبكة التطهير وجمع النفايات المنزلية فهي تتوقف على منطقة الإقامة أكثر مما تتوقف على مستوى المداخيل، حيث بالفعل فقد استفادت العائلات في المحيط الحضري مثلا بنسبة 97,8% من الماء الصالح للشرب في سنة 1995، في حين لم تستفد الاسر في الوسط الريفي إلا بنسبة 54% ومن جهة أخرى فان نسبة تأثير مستويات الفقر على الاستفادة من المرافق منخفضة في الوسط الحضري (1,3% نقطة بين اغنى 20% وافقر 20%) اكثر منه في الوسط الريفي (9,4% نقاط بين اغنى 20% وافقر 20%)، فيحين تجدر الإشارة الى ان الضغوط الشديدة المفروضة على

سكان الأرياف والمدن، تجعل مقياس الاستفادة من الماء الصالح للشرب نسبيا باعتباره معيارا لقياس التباين في المرافق التي تتوفر عليها المساكن.

بذلت الجزائر جهودا كبيرة بخصوص السكن باعتبار ان السكن حق مشروع لكل جزائري، ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة، لم تستطع تلبية الطلبات المتزايدة باستمرار بسبب ارتفاع عدد السكان وتمركزهم في الشمال، لتزداد الوضعية في التأزم في الثمانينات والتسعينات، بسبب تأثر القطاع بمخلفات الازمة البترولية، وبالتالي نقص تمويل المشاريع السكنية، وظهور الاحياء القصديرية والسكنات العشوائية، وفي السنوات الأخيرة تحاول الدولة بكل قوة تنظيم القطاع والعمل على زيادة العرض في أعداد السكنات واستحدثت عدة صيغ للإسكان.

IV–1– الإنفاق العام على الإسكان

يأخذ قطاع السكن اهتماما بالغا من طرف صناع القرار في الجزائر لعدة اعتبارات أهمها الشق الاجتماعي منه، حيث انفقت الدولة في الفترة الممتدة بين 1990 و2018 أكثر من 417 4 مليار دج كنفقات عامة على هذا القطاع، وهذا يعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لتلبية احتياجات الافراد والعمل على تغطية الطلبات المتزايدة.

الجدول (3–46) يمثل الأهمية النسبية لنفقات الإسكان في الجزائر (1990–2018)

السنة	نفقات الإسكان				النمو السنوي للإنفاق الاجتماعي (%)	النمو السنوي للإنفاق العام (%)	نسبة نفقات الاسكان من PIB
	المبلغ (المليار دج)	النمو السنوي (%)	نسبة نفقات الاسكان إلى الانفاق الاجتماعي (%)	نسبة نفقات التعليم الى الانفاق العام (%)			
1990	7,62	0,00	8,69	5,44	0,00	0,00	**1,37**
1991	4,48	-41,19	3,92	2,29	30,31	39,49	**0,52**
1992	7,77	73,49	4,14	2,37	64,41	67,90	**0,72**
1993	10,19	31,13	4,38	2,47	24,00	25,94	**0,86**
1994	8,58	-15,80	3,35	1,89	10,06	9,76	**0,58**
1995	6,93	-19,27	2,21	0,94	22,12	61,91	**0,35**
1996	11,15	60,85	3,04	1,31	17,12	15,63	**0,43**
1997	12,32	10,50	2,93	1,35	14,66	7,72	**0,44**
1998	55,39	349,75	10,35	5,67	27,29	6,85	**1,96**
1999	79,64	43,77	13,39	7,25	11,14	12,47	**2,46**
2000	90,97	14,23	14,82	7,25	3,22	14,29	**2,21**
2001	96,90	6,52	13,31	7,74	18,61	-0,30	**2,29**
2002	107,38	10,81	12,99	6,70	13,51	28,00	**2,37**
2003	114,93	7,03	12,35	6,72	12,62	6,79	**2,19**
2004	70,11	-39,00	7,72	3,65	-2,42	12,21	**1,14**
2005	72,26	3,06	7,16	3,71	11,15	1,56	**0,96**
2006	94,41	30,66	7,79	3,85	20,04	25,80	**1,11**
2007	190,46	101,74	12,36	5,03	27,20	-32,34	**2,04**
2008	195,73	2,77	8,98	5,31	41,48	-2,66	**1,77**
2009	239,11	22,16	10,14	4,70	8,12	38,10	**2,40**

2,53	21,23	19,51	4,91	10,76	26,76	303,09	**2010**
1,31	-14,55	31,82	3,62	5,14	-37,02	190,88	**2011**
3,19	28,23	13,16	7,65	12,30	170,94	517,15	**2012**
0,80	-8,40	-21,31	2,15	4,02	-74,31	132,86	**2013**
1,37	12,84	4,74	3,38	6,83	78,03	236,54	**2014**
2,44	21,86	14,00	4,79	10,32	72,36	407,70	**2015**
2,08	-26,57	-0,92	5,82	9,30	-10,80	363,68	**2016**
1,94	-11,84	-5,89	6,55	9,80	-0,78	360,86	**2017**
2,11	15,73	3,77	6,71	11,20	18,63	428,09	**2018**
	18,58	**14,95**	**4,45**	**8,40**	**30,93**		**Moyen**

Source : Ministère d'éducation Direction Générale du Budget (DGB) et Direction Générale de la Comptabilité (DGC)

الشكل (3–39) يمثل الأهمية النسبية لنفقات الإسكان بالنسبة للإنفاق الاجتماعي والانفاق العام (1990–2018)

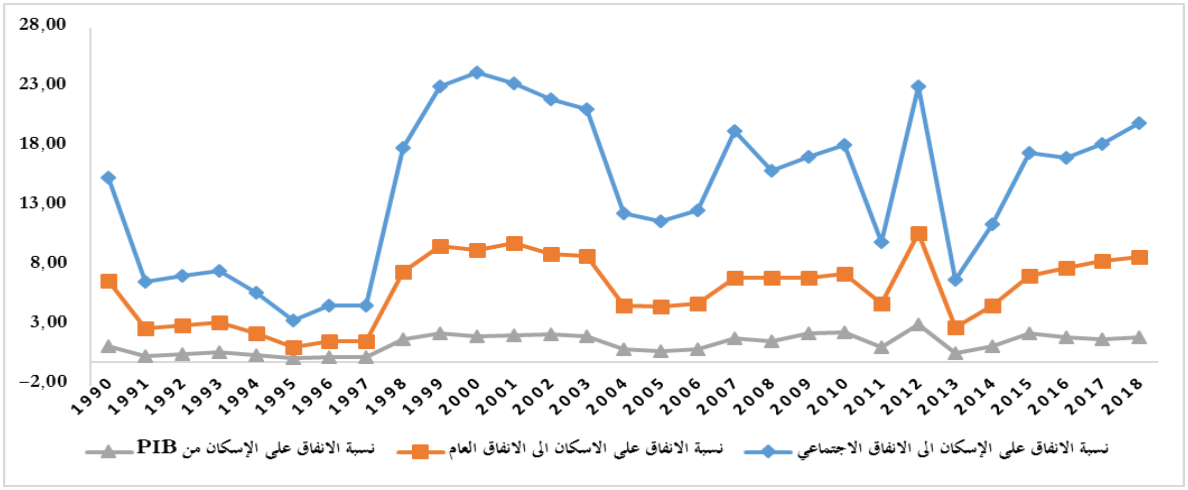

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3–46)

الشكل (3–40) يمثل معدلات النمو السنوي لكل من الانفاق على السكن والانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)

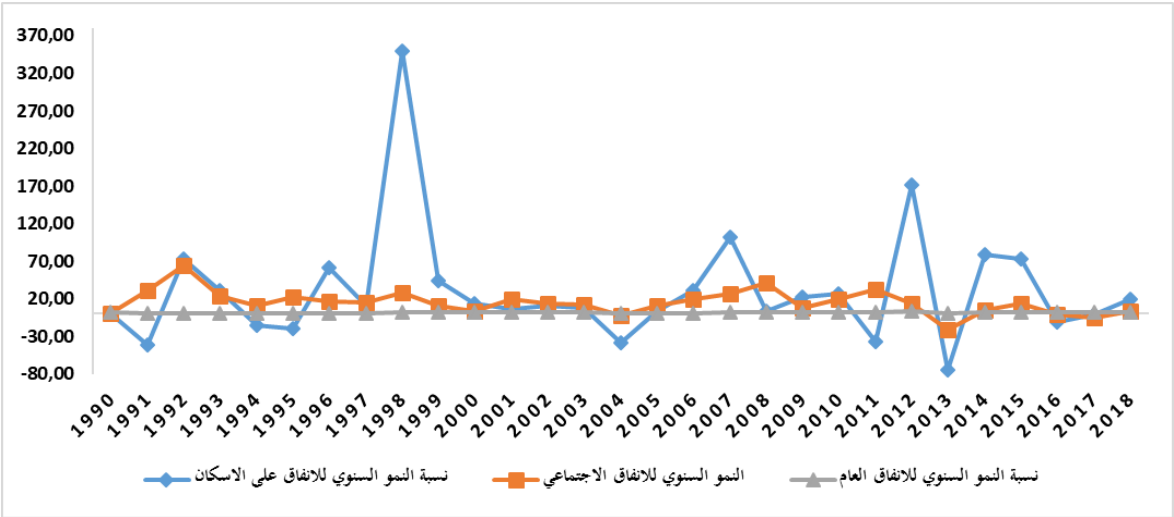

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3–46)

IV-2- توزيع السكن في الجزائر (2004-2017)

شهد قطاع السكن في فترة ما بعد الإصلاحات نشاطا وإتجاها آخر اختلف عن سابقه في فترة النظام الاشتراكي ويتضح من خلال مختلف الجهود والإجراءات التي قامت بها الدولة، كإعادة الاعتبار لكل من السكن الاجتماعي والترقوي، أيضا التنويع في الأنماط السكنية الحضرية وظهور صيغة السكن التساهمي وصيغة الإسكان عن طريق الايجار في سنة 2001، فضلا عن فتح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بدوره في إنعاش هذا القطاع الهام بالإضافة الى دور البنوك في تمويله بواسطة القروض العقارية وغيرها من الإجراءات.

الشكل (3-41) يمثل توزيع تسليم المساكن خارج البناء الذاتي (2004-2017)

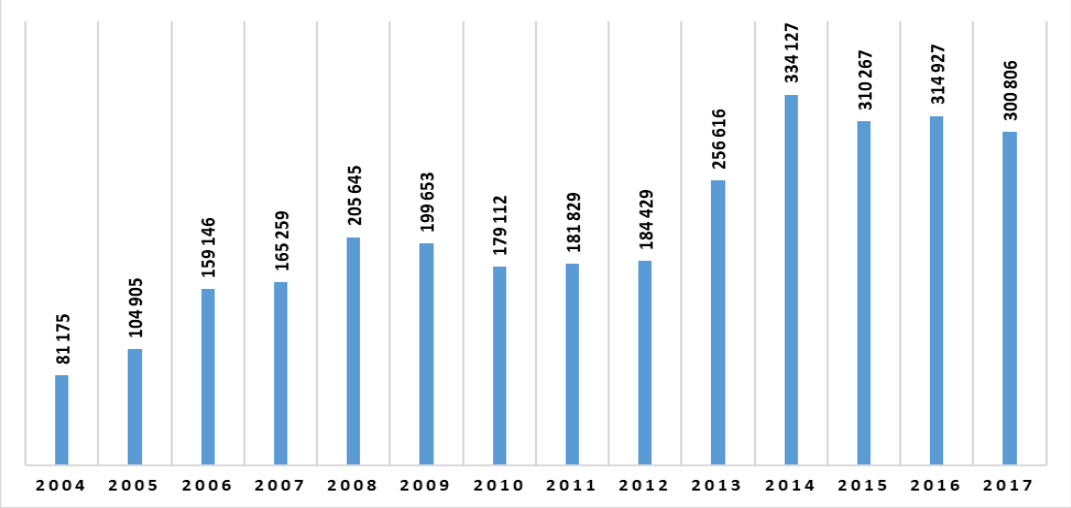

المصدر: من سنة 2004-2011 من موقع وزارة السكن، ومن سنة 2012-2017 من الديوان الوطني للإحصاء

الجدول (3-47) يمثل توزيع السكنات بين الحضر والريف (2004-2018)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2015	2016	2017	2018
السكن الحضري	92 423	89 572	101 489	91 594	115 853	126 303	114 634	146 144	113 617	149 306	161 647	194 728	194 728
السكن الريفي	24 045	42 907	76 287	88 336	104 968	91 492	76 239	66 521	85 562	151 353	142 388	112 308	63 900

Source : Ministère de l'Habitat

من خلال الجدول نلاحظ ان الدولة استمرت في سياستها الاجتماعية تجاه السكن الاجتماعي، يظهر ذلك من الإنجازات المحققة خلال هذه الفترة، كما نلاحظ تطور اعداد السكنات الموزعة في الحضر مقارنة مع السكنات الموزعة في الريف، وهذا راجع لعدة أسباب منها، تدهور الأوضاع الأمنية الامر الذي اجبر المواطنين الى الهجرة من الريف، أيضا عدم كفاية الإعانات المالية الموجهة لإتمام السكنات، أيضا تحويل الإعانات المالية المقدمة لغرض بناء السكنات الى أغراض أخرى.

حتى وان تحسنت مرافق السكنات خلال العقود الأخيرة، لا يزال العجز المسجل هاما، وانطلاقا نسبة صافية قدرها 6 افراد في المسكن الواحد، وقد قدر عدد الافراد في المسكن الواحد بـ 7,14 فرد سنة 1998 على أساس إجمالي عدد السكنات

المشغولة، وفي المناطق المتفرقة بلغ عدد الافراد في المسكن الواحد 7,91 فردفي سنة 1998 وإذا ما قورنت هذه النسبة بعدد السكان فتكون النسبة 6,1 فرد سنة 1966 و7,54 فرد سنة 1987، وفي بعض الحالات القصوى، يقطن من 4 الى 6 اشخاص في غرفة واحدة. وقد انتقلت النسبة المئوية للأسر التي تعيش في العمارات التي تقع في المناطق الحضرية من 8% سنة 1966 الى 17% سنة 1998. إن السكنات المؤقتة التي كانت تمثل نسبة 10% من اجمالي حظيرة السكنات قد بلغت نسبة 7% سنة 1998[1].

الجدول (3-48) يمثل الحضيرة الوطنية للسكن في الجزائر (2015-2025)

السنة	2015	2020	2025
الحضيرة الوطنية للسكنات	8 273 046	9 407 627	10 553 344
الحضيرة الإضافية	-	1 134 581	1 145 717

Source : Ministère de l'Habitat

تجدر الإشارة أيضا الى ان حضيرة السكنات في الجزائر قد بلغت 8 273 046 سكن سنة 2015 ومن المتوقع زيادة أكثر من 1 134 000 سكن في حدود 2020 وأكثر من 1 145 000 سكن نهاية 2025 لتصبح حضيرة السكنات في الجزائر تحتوي على أكثر من 10 553 344 مسكن، ويعكس هذا الاهتمام الذي توليه الدولة لهذا القطاع.

V- مجال الحماية الاجتماعية في الجزائر (1990-2018)

يتفق المحللون حول هذه المسالة على ان منظومة الحماية الاجتماعية بشكل عام، تساهم فعلا في تقليص دائرة الفقر والدفع بعجلة التنمية الى الامام، فتتدخل الدولة من خلال التحويلات الاجتماعية بهدف توفير مساعدة اجتماعية، وحماية الفئات الهشة والضعيفة من السكان من مخاطر الفقر، وتثمين أفضل للموارد البشرية من خلال سياسات اجتماعية قطاعية مناسبة (التعليم، الصحة، السكن،...).

تشمل سياسات الحماية الاجتماعية للدولة في الجزائر، نشاطات واسعة ومؤسسات عديدة يمكن تقسيمها، لتسهيل العرض، الى جزئين رئيسيين: جزء النشاط الاجتماعي للدولة، وجزء الضمان الاجتماعي، حيث يقوم الأول على مبدأ التضامن الوطني الذي تكفله الدولة في شكل دعم نقدي او عيني انتقائي لمؤسسات وفئات إجتماعية بشكل دائم او مؤقت، وتدفع على حساب الخزينة العمومية للدولة، بينما يشمل الجزء الثاني مجموع المستفدين وذوي الحقوق من خدمات الحماية الاجتماعية القائمة على مداخيل الاشتراكات الشهرية لأصناف الاجراء وغير الاجراء[2].

V-1- النشاط الاجتماعي للدولة (التحويلات الاجتماعية)

يتضمن النشاط الاجتماعي للدولة مجموع السياسات والجهود الرامية عبر العديد من القنوات إلى إعادة توزيع الدخول والمساعدات لفائدة الفئات الاجتماعية المعوزة والفقيرة والهشة، وبذلك تعتبر الميزانية الاجتماعية للدولة أداة متميزة لمواجهة الفقر وأشكال الإقصاء، ويتضح حجم هذا النشاط وقنواته والفئات المستهدفة من قائمة هذه الفئات المدرجة ضمن أبواب الميزانية العامة

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، المرجع السابق، ص 140.

[2] عمار جفال، منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر، تقرير الحماية الاجتماعية: الوجه الآخر لازمة الدولة، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية (ANND)، 2014، ص140.

للدولة[1]، في إطار ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية، وتكون هذه الأخير إما على شكل زيادة في الأجور بصفة أساسية أو تكميلية، وإما تقديم السلع والخدمات الموجهة للإستهلاك والتلبية الفردية للحاجات الاجتماعية وعادة ما يكون مصدر موارد التحويلات ميزانية الدولة أو تخلي هذه الأخيرة عن جزء من الموارد أو الضرائب شبه الجبائية، أو الإثنين معا، وذلك دون مقابل فوري ومباشر، وتتيح بعض التحويلات الإجتماعية الفرصة للمستفيدين من إجاد او الحصول من جديد على مزايا تسهل عليهم عملية الاندماج الاجتماعي كما هو الشأن بالنسبة لمختلف المساعدات المقدمة للدولة، ويمكن للتحويلات الاجتماعية ان تكون ذات طابع عام، وبالتالي يستفيد منها جميع السكان، كما هو الشأن بالنسبة لسياسات دعم أسعار المواد الاستهلاكية المطبقة في السنوات الفارطة، وتلك التي خصت نفقات الصحة والتربية، وبصفة عامة تشمل التحويلات الاجتماعية للدولة المعبر عنها بـ "النفقات الاجتماعية" نفقات الميزانية التي تسمح بمنح أجر أو حصة مكملة للأجر للمواطنين المعوزين، وتقديم مساعدة للمواطنين للاستفادة من منتوج او من الخدمات (مسكن، الاستفادة من العلاج، الكهرباء والغاز، التربية ...)، او السماح بالعمل في نشاط منتج للموارد (تشغيل الشباب، والاستصلاح الزراعي)، وتشكل التحويلات أيضا جملة متنوعة من المنح والمعاشات والتعويضات، تستجيب كل منها الى هدف او عدة اهداف خاصة كالتعويض في حالة الإعاقة، وتعويض خطر مؤمن وإعادة توزيع الثروات للتخفيف من حدة الفوارق، والحث على اتباع سلوكات معينة.

وانطلاقا من ميزانية الدولة، تعبر التحويلات الاجتماعية عن سياسية اجتماعية واقتصادية للدولة، والاحكام المنصوص عليها في مجال إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، بغض النظر عن مشاركتهم في انشاء الثروات.

إن تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 الى يومنا هذا اصطدمت بصعوبات وتحديات خاصة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فبصفة عامة انتقلت التحويلات الاجتماعية من 28,33 مليار دج الى 1760,02 مليار دج خلال الفترة الممتدة بين 1990-2018.

الجدول (3-49) يمثل الأهمية النسبية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر (1990-2018)

السنة	التحويلات الاجتماعية				النمو السنوي للإنفاق الاجتماعي (%)	النمو السنوي للإنفاق العام (%)	نسبة نفقات الاسكان من PIB
	المبلغ (المليار دج)	النمو السنوي (%)	نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الانفاق الاجتماعي (%)	نسبة التحويلات الاجتماعية الى الانفاق العام (%)			
1990	28,33	0,00	32,32	20,24	0,00	0	**5,11**
1991	48,87	72,48	42,78	25,02	30,31	39,49	**5,67**
1992	69,40	42,02	36,96	21,17	64,41	67,90	**6,46**
1993	89,94	29,59	38,63	21,78	24,00	25,94	**7,56**
1994	113,17	25,83	44,16	24,97	10,06	9,76	**7,61**
1995	141,43	24,97	45,19	19,27	22,12	61,91	**7,05**
1996	167,38	18,34	45,66	19,72	17,12	15,63	**6,51**
1997	198,37	18,51	47,20	21,70	14,66	7,72	**7,14**
1998	255,12	28,61	47,69	26,12	27,29	6,85	**9,01**
1999	273,84	7,34	46,06	24,93	11,14	12,47	**8,46**
2000	262,42	-4,17	42,76	20,90	3,22	14,29	**6,36**

[1] عمار جفال، منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر، المرجع السابق، ص145.

7,45	-0,30	18,61	25,16	43,27	20,04	315,00	**2001**
8,13	28,00	13,51	22,95	44,49	16,72	367,68	**2002**
7,93	6,79	12,62	24,33	44,73	13,23	416,31	**2003**
6,96	12,21	-2,42	22,29	47,13	2,81	428,02	**2004**
6,09	1,56	11,15	23,61	45,62	7,58	460,47	**2005**
7,01	25,80	20,04	24,31	49,22	29,51	596,37	**2006**
7,58	-32,34	27,20	18,72	45,97	18,81	708,57	**2007**
10,54	-2,66	41,48	31,59	53,38	64,28	1 164,04	**2008**
12,12	38,10	8,12	23,73	51,23	3,76	1 207,86	**2009**
10,33	21,23	19,51	20,09	43,98	2,60	1 239,26	**2010**
14,16	-14,55	31,82	39,17	55,60	66,64	2 065,07	**2011**
11,53	28,23	13,16	27,64	44,45	-9,52	1 868,50	**2012**
9,46	-8,40	-21,31	25,42	47,60	-15,74	1 574,36	**2013**
9,35	12,84	4,74	23,03	46,45	2,21	1 609,12	**2014**
10,95	21,86	14,00	21,49	46,35	13,75	1 830,31	**2015**
10,51	-26,57	-0,92	29,45	47,07	0,61	1 841,57	**2016**
8,75	-11,84	-5,89	29,47	44,13	-11,76	1 624,92	**2017**
8,69	15,73	3,77	27,59	46,06	8,31	1 760,02	**2018**
	18,58	**14,95**	**23,87**	**45,39**	**17,15**		**Moyen**

Source : Ministère d'éducation Direction Générale du Budget (DGB) et Direction Générale de la Comptabilité (DGC)

تمثل متوسط الأهمية النسبية للتحويلات الاجتماعية خلال الفترة (1990-2018) ما نسبته 45,39% من الانفاق الاجتماعي و23,87% من الانفاق العام و18,58% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعبر على الأهمية التي توليها الدولة للتحويلات الاجتماعية بغرض كبح مظاهر الفقر والحرمان ومساعدة ودعم الفئات الضعيفة والهشة.

تقدر قيمة الغلاف المالي الذي تخصصه الدولة لتغطية خدمات الحماية الاجتماعية ما يفوق 28 مليار دج سنة 1990 أي ما يعادل 32,32% من الانفاق الاجتماعي و20,24% من الانفاق العام و5,11% من الناتج المحلي الإجمالي ليقفز هذا المبلغ الى 1 760 مليار دج سنة 2018 بما يعادل 46,06% من الانفاق الاجتماعي و27,59% من الانفاق العام و8,69% من الناتج المحلي الإجمالي.

ان دور إعادة توزيع الدخل من خلال التحويلات الاجتماعية للدولة هام في تكوين الدخل الإجمالي للأسر، حيث بلغت نسبة المساهمة هذه نحو 13,9% سنة 1998، و11,5% سنة 1999 مقابل 3,3 فقط سنة 1990،[1] ناهيك عن الزيادات الكبيرة في الاعتمادات المخصصة للتحويلات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة والتي تعكس هذه الزيادة تدهور المداخيل المباشرة للأسر.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص 209.

الشكل (3-42) يمثل الأهمية النسبية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر (1990-2018)

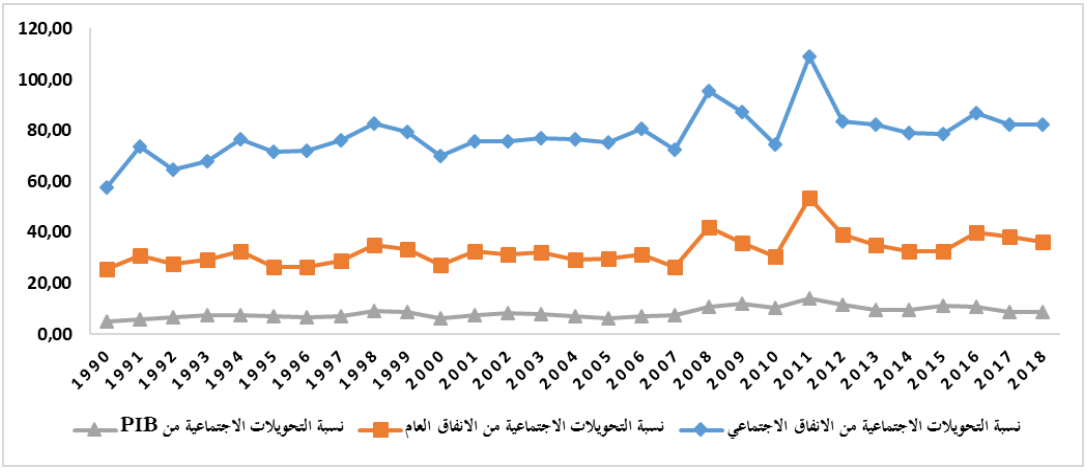

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-49)

سجل معدل النمو السنوي للتحويلات الاجتماعية سنة 1991 نسبة 72,48% حيث انتقل المبلغ سنة 1990 من 28,33 مليار دج الى 48,87 مليار دج أي بإرتفاع أكثر من 1,7 مرة، ليواصل هذا المعدل بالارتفاع كل سنة اين وصل الى 1 164,04 مليار دج سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 بـ 1 164,04 مليار دج أي بمعدل سنوي قدره 64,28%، ثم 2 065,07 مليار دج سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 بمبلغ 1 239,26 مليار دج بمعدل سنوي يقدر بـ 66,64% ليستقر مبلغ التحويلات الاجتماعية منذ ذلك الوقت الى سنة 2018 في حدود 1 700 مليار دج.

فتوالي تطور هذه النفقات تعكس تكفل ميزانية الدولة بشرائح جديدة من السكان من خلال إقامة أجهزة الحماية الآتية: الشبكة الاجتماعية – دعم إعانة الدولة للصندوق للسكن – دعم إعانة الدولة للصندوق الوطني لترقية الشغل.

الشكل (3-43) يمثل معدلات النمو السنوي لكل من التحويلات الاجتماعية والانفاق الاجتماعي والانفاق العام (%)

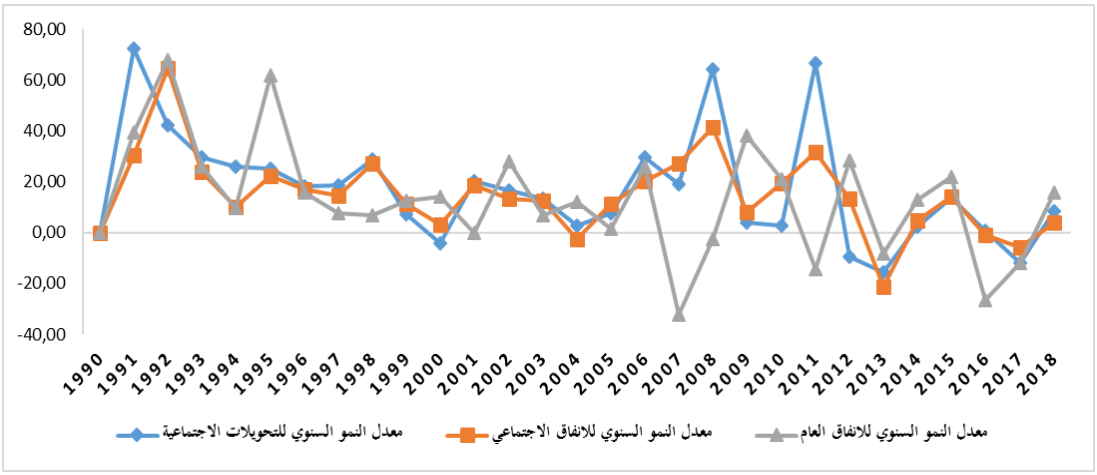

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-49)

V-1-1- هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر (1993-1999)

تبرز المعطيات الرقمية حول حجم التحويلات الاجتماعية التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ سنة 1992 تطورا ملموسا ومتزايدا، وتزامنت هذه الزيادة مع بداية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي سنة 1995، حيث سجلت النفقات الاجتماعية تطورا واضحا بمعدل سنوي قدر بـ 24,5% إلى غاية سنة 2000، وبذلك ارتفعت هذه النفقات من 11 مليار دج سنة 1990 الى 87,3 مليار سنة 1993 ثم 187,4 مليار دج سنة 1998، وبدأ ارتفاع هذه النفقات، بشكل واضح إبتداء من سنة 1995 بسبب تكفل الدولة بتمويل المنح العائلية التي بلغت 37% من الميزانية الاجتماعية للدولة، أي اكثر من الثلث، ثم استمر هذا التطور في التحويلات محدثا نقلة نوعية في السياسة الاجتماعية للدولة، وارتبط عموما بسياسات تكفل ميزانية الدولة بفئات إجتماعية جديدة تم تطبيقها عبر مجموعة آليات أهمها: الشبكة الاجتماعية، دعم الدولة للصندوق الوطني للسكن الاجتماعي، دعم الدولة للصندوق الوطني لترقية الشغل ...الخ[1].

الملاحظ من الجدول (3-50) والشكل (3-46) أنه خلال الفترة 1993-1999 كانت سلة التحويلات الاجتماعية في الجزائر تتألف من 7 مكونات المبينة، حيث مثلت نفقات المساعدة الاجتماعية والتضامن ما نسبته 52,37% سنة 1993 الى 31,68% سنة 1999 حيث انخفضت قيمة هذه النفقات لصالح دعم المجاهدين ودعم السكن حيث انتقلت نسبتهما من 12,03% و4,92% سنة 1993 الى 22,53% و21,88% سنة 1999 فيما بقيت نسب الإعانات الأخرى ثابتة في صورة تكلفة الميزانية الخاصة بالإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة ودعم الكهرباء والغاز ودعم الحصول على الرعاية الصحية ودعم التعليم، والملاحظ أيضا بقاء حجم التحويلات مستقرا نوعا ما من سنة 1993 الى سنة 1999.

الجدول (3-50) هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر (1993-1999)

السنة	دعم المجاهدين		تكلفة الميزانية الخاصة بالإعفاءات من TVA للمواد الأساسية و الأدوية		دعم كهربة الريف والتوزيع العمومي بالغاز		دعم السكن		دعم الحصول على الرعـاية الصحـــية		نفقات المساعدة الاجتماعية و التضامن		دعم التعليم و الثقافة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1993	10 816	12,03	3 180	3,54	3 350	3,72	4 421	4,92	15 246	16,95	47 105	52,37	5 822	6,47
1994	10 749	9,50	5 460	4,82	4 000	3,53	6 560	5,80	18 418	16,27	61 417	54,27	6 570	5,81
1995	27 245	19,26	7 329	5,18	5 430	3,84	8 692	6,15	21 278	15,04	64 084	45,31	7 376	5,22
1996	32 622	19,49	5 213	3,11	4 800	2,87	21 143	12,63	25 537	15,26	69 671	41,62	8 394	5,01
1997	43 092	21,72	8 086	4,08	5 900	2,97	23 217	11,70	27 983	14,11	80 578	40,62	9 514	4,80
1998	52 462	20,56	8 189	3,21	6 000	2,35	57 800	22,66	28 781	11,28	90 068	35,30	11 816	4,63
1999	61 701	22,53	13 900	5,08	6 310	2,30	59 919	21,88	31 445	11,48	86 746	31,68	13 823	5,05

Source : Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance 2002, p :38.

[1] عمار جفال، منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص146.

الشكل (3-44) يمثل هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (1993-1999)

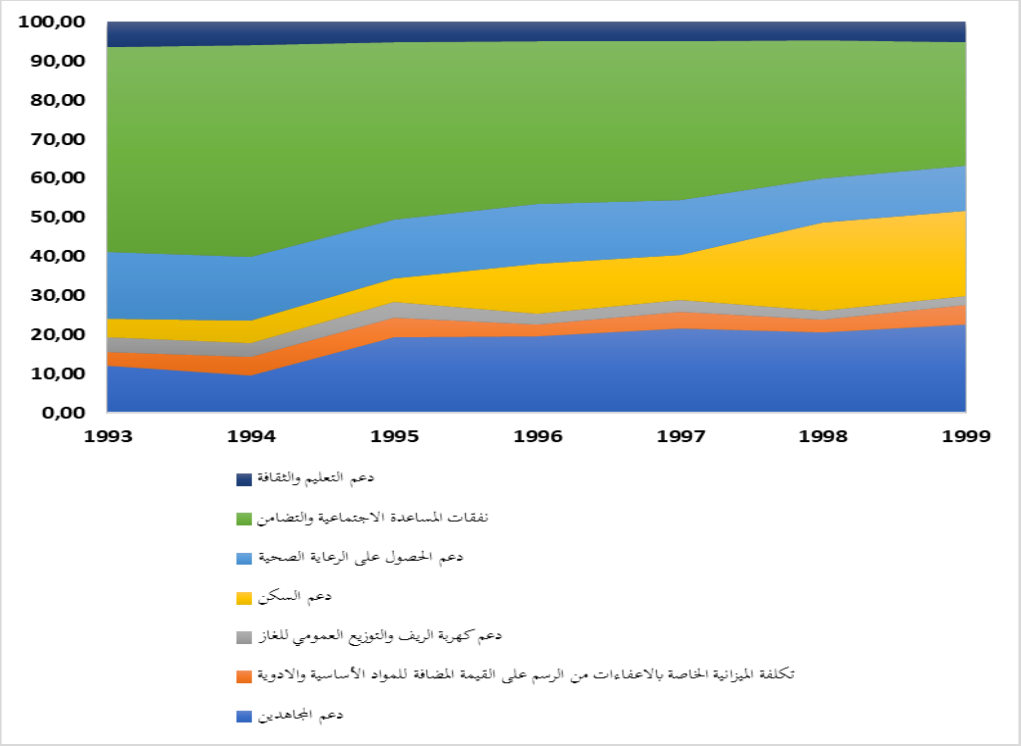

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-50).

وتعد عملية إعادة توزيع الدخل عبر سياسات التحويلات الاجتماعية للدولة سياسة مستمرة ولو بنسب متفاوتة من سنة الى أخرى، تراوحت ما بين 3,3% من مجموع المداخيل لعام 1990 و 13,8% سنة 1998، ولا زال العديد من أشكال الدعم مستمرا خلال العشرية الأخيرة بسبب الظروف المالية الجيدة للخزينة من جهة، ورغبة النظام السياسي في شراء السلم الاجتماعي من جهة ثانية، لكن تقييم هذه السياسات يبقى مرتبطا بالفئات المستفيدة، وبحجم ونوعية الخدمات المقدمة لها، وهنا يلاحظ أن التحويلات الاجتماعية للدولة كانت هامة وشملت فئات إجتماعية عديدة ومتضررة جدا من تزامن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي والازمة الأمنية الحادة التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، خاصة ما تعلق منها بالتحسن الملحوظ في الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالمنح العائلية والعلاوات الممنوحة ضمن نظام الشبكة الاجتماعية والمنحة الجزافية للتضامن المقدمة للأشخاص المسنين بدون دخل، ومنحة التعويض عن الخدمة ذات المنفعة العامة (I.A.I.G) والمقدمة للعاطلين بدون دخل[1].

فالتحويلات الاجتماعية النفقات التي تمولها ميزانية الدولة بهدف ضمان دخل، او حصة تكميلية للدخل او مساعدة اجتماعية للأسر او خدمة او نشاط مولد للشغل والدخل، وتخص هذه النشاطات الميادين الآتية: المساعدة والتضامن والتربية والصحة، والسكن والإسكان، ودعم قطاع الفلاحة، وتوصيل المناطق الريفية بشبكة الكهرباء، والتوزيع العمومي للغاز.

[1] عمار جفال، منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص146.

V-1-1- هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2000-2018)

الجدول (3-51) يمثل هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2000-2018)

السنوات	دعم العائلات (A)				دعم السكن (B)	دعم معاشات المتقاعدين (C)	دعم الصحة (D)	دعم المجاهدين (E)	دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة (F)	المجموع الكلي للتحويلات الاجتماعية (A+B+C+D+E+F)
	4 دعم الكهرباء والغاز والماء	3 دعم اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية	2 دعم التعليم	1 المنح ذات الطابع العائلي	مجموع دعم العائلات (4+3+2+1)					
2000	4,50	0,00	13,77	29,06	47,33	67,76	19,45	33,30	60,43	34,16	**262,42**
2001	13,06	0,00	22,04	31,47	66,57	74,61	38,36	42,17	56,83	36,46	**315,00**
2002	11,28	0,00	27,57	38,07	76,93	76,69	41,56	49,99	78,06	44,45	**367,68**
2003	18,58	0,00	30,42	32,44	81,44	99,22	56,92	60,02	63,35	55,36	**416,31**
2004	17,45	0,00	33,88	33,47	84,80	81,03	76,70	63,40	75,67	46,42	**428,02**
2005	15,50	0,00	39,86	40,75	96,12	114,64	62,88	60,44	75,78	50,61	**460,47**
2006	32,83	11,60	50,19	42,28	136,90	147,72	71,25	67,41	81,68	91,41	**596,37**
2007	46,46	31,80	55,95	42,13	176,34	204,34	90,26	79,62	82,08	75,93	**708,57**
2008	102,04	184,40	75,05	40,50	402,00	285,78	115,74	151,73	108,28	100,51	**1164,04**
2009	144,61	192,22	78,36	44,16	459,34	195,62	149,25	176,95	111,28	115,41	**1207,86**
2010	90,45	96,15	87,60	44,43	318,63	324,52	144,03	199,28	124,05	128,76	**1239,26**
2011	82,37	279,12	89,23	41,64	492,37	754,15	139,52	367,82	125,70	185,53	**2065,07**
2012	76,02	215,63	90,19	41,41	423,24	461,71	249,95	364,85	156,93	211,82	**1868,50**
2013	65,97	197,41	100,31	41,89	405,58	250,63	257,94	263,71	171,94	224,57	**1574,36**
2014	62,96	213,69	103,01	42,48	422,14	255,19	252,10	320,48	180,56	178,66	**1609,12**
2015	81,52	246,82	109,48	41,81	479,64	403,28	251,31	325,20	198,22	172,67	**1830,31**
2016	62,84	224,50	114,43	42,72	444,48	471,29	243,51	321,34	197,72	163,22	**1841,57**
2017	65,11	182,13	116,72	41,59	405,54	304,93	236,78	330,19	197,86	149,63	**1624,92**
2018	81,75	183,22	113,06	36,35	414,37	396,11	270,91	331,71	200,45	146,47	**1760,02**

Source : ANNUAIRE DES STATISTIQUES SOCIALES 1962-2011, Secrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre Chargé de la Prospective et des Statistiques, 2012, p : 46-51 ; Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance (2002, p :38), (2015, p:39), (2016, p:34), (2017, p:46) (2018, P:48);

والمديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية، نقلا عن كمال قويدري «دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، ديسمبر 2015، ص.ص 138.

أصبحت سلة التحويلات الاجتماعية في الجزائر تتكون حاليا من 10 مكونات شهدت تطورا ملحوظا ومضطردا منذ عام 2000 الى عام 2018 حيث ارتفعت مبالغ المخصصة لجل مكونات التحويلات الاجتماعية:

✓ حيث مثلت اعانات العائلات ما قيمته 414,37 مليار دج (23,54% من التحويلات) سنة 2018 والموجهة لمساعدة العائلات (المنح العائلية) اعانات التعليم (المنح، الايواء، الاطعام، النقل المدرسي، ونقل الطلبة)، أيضا دعم الكهرباء والغاز، كما

يتضمن مبلغ دعم العائلات أيضا التكفل بدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية وذلك انطلاقا من سنة 2006، وهو الدعم الذي سمح بثبات معدل التضخم عند مستويات مقبولة نوعا ما (4,4% سنة 2008، 5,7% سنة 2009، و5,9% سنة 2013) الامر الذي جنب العائلات خاصة المعوزة منها خطر التعرض للصدمات التضخمية وبالتالي عدم الاضرار بالقدرة الشرائية بشكل مباشر جراء الازمة الاقتصادية العالمية.

- ✓ دعم قطاع السكن بمبلغ 396,11 مليار دج (22,50% من قيمة التحويلات) سنة 2018، وهي موجهة لتسهيل الحصول على السكنات الاجتماعية في صيغ مختلفة (السكن التساهمي والبيع بالايجار...)، بينما بلغ دعم الإسكان سنة 2000 حوالي 67,79 مليار دج.
- ✓ بلغ دعم معاشات المتقاعدين مبلغ 270,91 مليار دج سنة 2018 بمعدل 15,39% من القيمة الاجمالية للتحويلات الاجتماعية، بإرتفاع قدره 14 ضعف مقارنة بالمبلغ المخصص عام 2000.
- ✓ خصصت الدولة سنة 2018 في إطار دعم الصحة عام 331,71 مليار دج بنسبة تقدر بـ 18,85% من قيمة التحويلات الاجتماعية، حيث ارتفعت بحوالي 10 أضعاف منذ عام 2000 أين بلغت المخصصات المالية لدعم الصحة 33,30 مليار دج.
- ✓ تخصص الدولة لدعم فئة المجاهدين مبالغ مهمة حيث وصل المبلغ المخصص سنة 2018 حوالي 200 مليار دج أي بنسبة 11,39% من القيمة الاجمالية للتحويلات الاجتماعية، بإرتفاع مقدر بأكثر من ثلاثة اضعاف منذ عام 2000.
- ✓ تهتم الدولة بفئة المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة، وأصحاب الدخول الضعيفة بتخصيص مبالغ سنوية، قدر سنة 2000 بـ 34,16 مليار دج ليرتفع هذا الدعم الى أكثر من أربعة أضعاف سنة 2018 اين وصل مبلغ الدعم 146,47 مليار دج بنسبة 8,32% من القيمة الاجمالية للتحولات الاجتماعية.

الشكل (3-45) يمثل هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2000-2018)

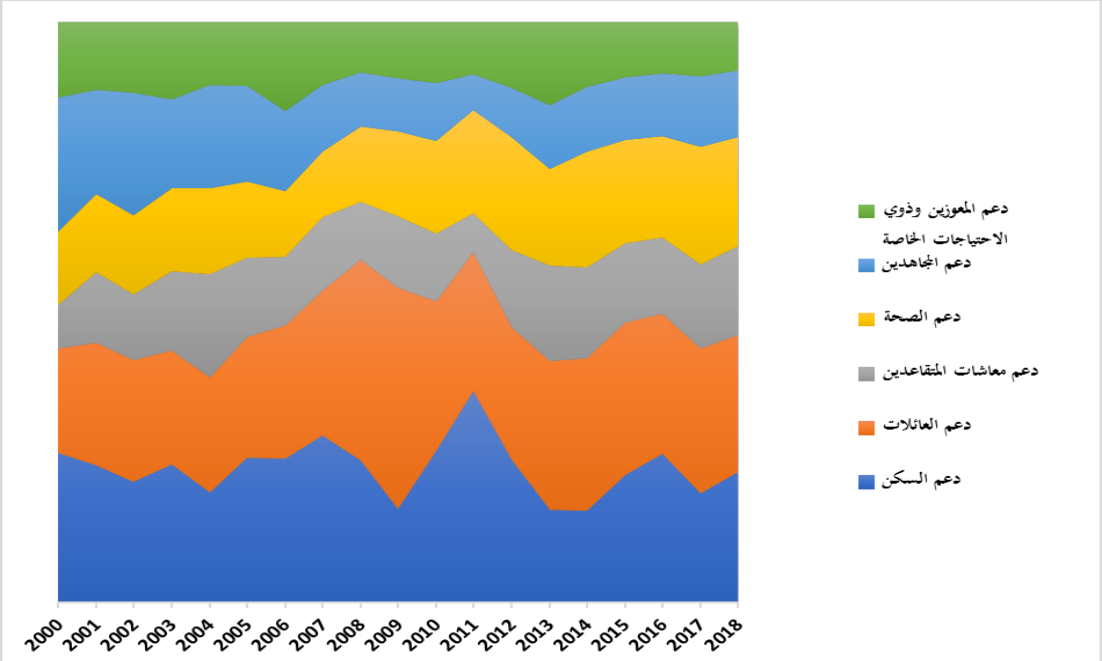

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-51)

عموما فان التحويلات الاجتماعية للدولة قد تضاعف بأكثر من 6,70 مرة من 2000 الى 2018، بحيث يعود هذا الارتفاع الى تكفل ميزانية الدولة بفئات المجتمع المحرومة وذلك من خلال أجهزة الحماية الاجتماعية وكذا تطبيق إصلاحات فيما يخص الأسعار وقد سجل ارتفاع معتبر من الإعانات الموجهة للأسعار ابتداء من سنة 2006 قدر بـ 183,22 مليار دج سنة 2018.

V-2- الضمان الإجتماعي

لا يزال الضمان الاجتماعي يحتل مكانة ذات أهمية في سياسة الحماية الاجتماعية الشاملة وتعتبر موارده من أبرز مصادر التمويل للقطاع الصحي الى جانب النفقات العامة وقطاع العائلات، لكن بالمقابل فحسب دراسة أجرتها الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي سنة 1995 تبين العلاقة العكسية بين نفقات الخدمات الاجتماعية والفقر، كما يلفتون النظر الى ضرورة زيادة النجاعة الاجتماعية لأنظمة الحماية بإجراء إعادة توزيع احسن من خلال الاقتطاعات والخدمات في نفس الوقت[1]، وقد بلغت خدمات الضمان الاجتماعي ازيد من 1 771,21 مليار دج سنة 2017 (9,54% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بسنة 2001 اين انفقت ذات المنظومة 223,82 مليار دج (5,29% من الناتج المحلي الإجمالي).

ويستفيد من الضمان الاجتماعي ازيد من 12 316 693 مؤمن (منهم 5 874 042 اجراء) سنة 2017 بزيادة أكثر من ضعفين ونصف عن سنة 2001 اين أحصى 4 873 699 مؤمن منهم (3 726 436 من الاجراء).

الجدول (3-52) يمثل التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر (2001-2017)

السنة	الصندوق الوطني للعطل والبطالة ورداءة الأحوال الجوية للبناء، الأشغال العمومية والمياه		الصندوق الوطني للتأمين على البطالة		الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء		الصندوق الوطني للمتقاعدين		الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	
	نفقات	إيرادات	نفقات	إيرادات	نفقات	إيرادات	نفقات	إيرادات	نفقات	إيرادات
2001	3 306,00	4 157,00	3 166,00	10 810,00	8 819,00	9 065,00	127 920,00	135 140,00	80 605,00	88 174,00
2002	3 479,00	5 043,00	2 240,00	13 060,00	9 464,00	10 121,00	143 070,00	141 300,00	98 719,00	104 771,00
2003	4 544,00	5 404,00	2 540,00	13 910,00	10 306,00	9 543,00	145 440,00	148 710,00	106 431,00	115 331,00
2004	5 214,00	6 514,00	2 760,00	14 420,00	11 700,00	10 092,00	172 300,00	183 460,00	128 659,00	137 144,00
2005	5 648,00	7 366,00	3 668,00	15 830,00	12 993,00	10 588,00	186 930,00	190 110,00	159 711,00	169 703,00
2006	7 034,00	8 951,00	6 120,00	16 459,00	13 497,00	11 634,00	212 870,00	204 150,00	160 858,00	162 429,00
2007	8 554,00	11 049,00	3 443,00	17 610,00	15 385,00	14 545,00	250 720,00	244 910,00	167 285,00	176 930,00
2008	10 559,00	13 321,00	3 282,00	20 718,00	17 161,00	17 146,00	278 260,00	284 400,00	191 726,00	217 423,00
2009	13 009,00	16 507,00	4 006,00	10 153,00	17 739,00	19 095,00	298 750,00	317 550,00	187 104,00	237 280,00
2010	15 904,00	19 659,00	5 644,00	18 804,00	20 236,00	23 668,00	350 067,00	360 471,00	209 742,00	290 835,00
2011	19 013,00	22 192,00	17 024,00	18 145,00	23 634,00	24 495,00	406 601,00	445 663,00	240 607,00	374 138,00
2012	20 771,00	24 012,00	38 429,00	41 217,00	26 619,00	30 789,00	572 520,00	683 060,00	280 753,00	477 285,00
2013	20 822,00	24 272,00	26 589,00	44 323,00	30 419,00	35 555,00	685 661,00	599 899,00	322 523,00	429 480,00
2014	23 693,00	26 563,00	25 852,00	40 113,00	37 207,00	38 337,00	795 575,00	671 639,00	374 060,00	459 757,00
2015	26 414,00	29 558,00	103 486,00	126 484,00	41 256,00	43 709,00	931 600,00	668 500,00	395 395,00	474 944,00
2016	28 906,00	32 526,00	64 989,00	85 766,00	45 349,00	71 780,00	1 032 600,00	695 800,00	400 553,00	482 065,00
2017	28 665,00	30 093,00	89 541,00	29 303,00	49 073,00	63 895,00	1 168 700,00	689 600,00	435 227,00	492 340,00

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، المرجع السابق، ص151.

سجلت مختلف صناديق الضمان الاجتماعي ارصدة موجبة ماعدا الصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة (2011-2017) والصندوق الوطني للتامين على البطالة سنة 2017 اين سجلا هذين الصندوقين أرصدة سالبة، وهذا العجز راجع أساسا الى تفوق نفقات المستفيدين مقابل إيرادات الناتجة عن اشتراكات العاملين، خصوصا بالنسبة لصندوق التقاعد حيث يتوقف توازنه المالي وديمومته على تحصيل الاشتراكات، ومبلغ منح المعاشات، بالإضافة الى سن التقاعد ومدة الاشتراك.

الجدول (3-53) يمثل تطور المؤمنين الاجتماعيين حسب الصندوق (2001-2017)

السنة	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي			الصندوق الوطني للمتقاعدين	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء			الصندوق الوطني للعطل والبطالة ورداءة الأحوال الجوية للبناء الأشغال العمومية والمياه		
	عدد المؤمنين الاجتماعيين	منهم الأجراء	نسبة الاجراء %	عدد المتقاعدين	عدد المتخرطين الناشطين	عدد المشتركين الى يومنا هذا	عدد المتقاعدين	عدد المستخلفين المتخرطين	عدد العمال المصرح بهم	عدد الخدمات المقدمة
2001	4 873 699	3 726 436	76,46	1 341 161	558 473	303 676	134 908	30 091	299 694	292 480
2002	4 872 715	3 473 458	71,28	1 422 645	604 621	298 069	145 468	38 746	387 432	317 408
2003	4 055 243	3 425 801	84,48	1 512 681	646 785	305 604	156 070	42 371	391 977	502 456
2004	6 369 266	3 508 155	55,08	1 605 527	680 543	286 718	169 284	39 971	519 644	549 590
2005	6 756 271	3 567 394	52,80	1 688 055	720 090	291 776	177 891	44 181	585 192	580 825
2006	6 816 052	3 693 254	54,18	1 771 596	765 940	303 164	185 791	47 067	595 297	639 282
2007	7 337 372	3 809 980	51,93	1 858 902	819 821	329 003	194 730	53 636	718 919	779 797
2008	7 800 320	4 109 664	52,69	1 948 138	877 329	365 858	198 991	59 425	830 605	827 296
2009	8 346 692	4 788 252	57,37	2 075 444	941 825	393 176	209 796	63 952	946 425	963 438
2010	8 494 919	4 860 627	57,22	2 169 892	1 011 435	424 162	211 359	67 723	1 029 542	977 376
2011	8 819 160	5 050 319	57,27	2 189 702	1 123 932	437 132	215 517	64 008	1 023 703	1 050 407
2012	9 288 143	5 332 787	57,41	2 319 531	1 250 075	472 787	223 121	61 830	1 012 788	1 037 274
2013	9 917 243	5 673 522	57,21	2 482 454	1 287 463	533 679	231 466	62 984	1 005 076	971 324
2014	10 626 369	5 938 431	55,88	2 630 362	1 381 029	582 223	239 447	62 983	998 999	1 102 040
2015	11 342 779	6 126 302	54,01	2 766 750	1 493 629	643 997	243 241	64 112	1 102 401	1 256 930
2016	11 957 202	6 140 078	51,35	2 971 641	1 721 756	915 934	277 700	64 505	1 162 144	1 247 994
2017	12 316 693	5 874 042	47,69	3 159 952	1 806 124	794 118	289 356	59 322	1 063 957	1 153 508

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

يتوقف تطور الضمان الاجتماعي في نفس الوقت على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى تطور البنية الديموغرافية. وتؤثر المعطيات الاجتماعية والديموغرافية تأثيرا مباشرا على طبيعة إجراءات الضمان الاجتماعي وتكلفتها، علما ان نفقات الضمان تخصص أساسا لأشخاص غير عاملين يتكفل بها أشخاص عاملون، حيث ان تأثير بنية هرم الاعمار يحدد العلاقة بين العاملين وغير العاملين، وهذه العلاقة مختلة بالنسبة للجزائر بسبب الوضعية الاجتماعية التي تؤثر سلبا على العدد الفعلي للعاملين القادرين على المساهمة في اشتراكات الضمان الاجتماعي[1].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص 154.

VI– تنمية المجتمع المحلي الجزائري

VI–1– المياه والصرف الصحي

تعد الجزائر من بين دول المنطقة المصنفة في فئة الدول الفقيرة في الموارد المائية، حيث تبلغ إمدادات المياه 600 متر مكعب لكل ساكن وفي السنة .يفسر ذلك مدى مساحة الأراضي الجزائرية التي تزيد مساحتها عن 2,4 مليون كيلومتر مربع، معظمها (87%) عبارة عن صحراء حيث تساقط الأمطار تقريبًا صفر .تقع 90 % من المياه السطحية في منطقة التل التي تغطي حوالي 4 % من الأراضي والتي تضم 65% من سكان البلاد، ويقدر بنحو 40 مليون نسمة في عام 2016.

من خلال انتمائها الجغرافي للمنطقة القاحلة وشبه القاحلة، تخضع الجزائر لظروف مناخية ومائية غير مواتية. على مدى العقود القليلة الماضية، تعرضت لأخطار مناخية، سواء كانت حالات الجفاف والنقص المزمن أو الفيضانات المدمرة، بالإضافة إلى النمو السكاني والاقتصادي، مع الاحتياجات المتزايدة للشرب والمياه الصناعية والزراعية. انخفضت مساهمة الجريان السطحي في المياه السطحية بشكل منتظم. التدفقات المنخفضة جدًا لها تأثير عدم كفاية ملء السدود الحالية.

للتعامل مع هذا الوضع، اعتمدت الجزائر استراتيجية تطوير قطاع المياه لعام 2030، وأهدافها الرئيسية هي:

- تلبية، من الناحية الكمية والنوعية، الطلب على المياه لجميع سكان الجزائر.
- ضمان توافر المياه للأنشطة الإنتاجية.
- الحفاظ على البيئة المعيشية للمواطنين والموارد المائية والبيئة.

تدور هذه الاستراتيجية حول الخطة الوطنية للمياه (PNE)، والخطط الرئيسية للتنمية الإقليمية للموارد المائية(PDARE) والخطة الوطنية لتطوير الصرف الصحي (SNDA) تحدد أدوات التخطيط الاستراتيجي هذه الأهداف وخطط العمل والبرامج فيما يتعلق بالحصول على المياه للاستخدامات المختلفة، والصرف الصحي والحفاظ على الموارد. ويتم تضمين مبدأ التنمية المستدامة بشكل رئيسي نصوص القانون والتعليمات المتعلقة بالتخطيط المكاني وحماية البيئة وإدارة وتعبئة الموارد المائية.

VI–1–1– مؤشرات خاصة بقطاع التزويد بالمياه

أدت الجهود المبذولة إلى تحسين مؤشرات النمو لقطاع المياه وجعلت من الممكن الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية من حيث إمدادات مياه الشرب والوصول إلى الصرف الصحي.

في الواقع، منحت الجزائر خلال الفترة 2000–2016 ميزانية تزيد عن 50 مليار دولار لتحقيق برنامج تنمية طموح للغاية مما أدى إلى تحسين المؤشرات الوطنية من حيث الموارد المائية.

لذلك تعتمد سياسة الموارد المائية في الجزائر على خلق ديناميكية لإعادة التوازن إلى الإقليم، وخاصة التنمية المستدامة للهضاب العليا والجنوب. وهذا يتطلب إجراء عمليات نقل كبيرة، ودعوة إلى موارد غير تقليدية، ولا سيما تحلية مياه البحر، وإعادة رسكلة المياه او معالجة المياه المستعملة، وكذلك تنفيذ سياسة توفير المياه وتعبئتها من خلال السدود.

VI–1–2– بعض الجهود الرامية الى النهوض بقطاع الموارد المائية

80 سدا تبلغ سعتها التخزينية أكثر من 8,3 مليار م3، والتي يجب أن تضاف إليها خمسة (05) سدا قيد الإنشاء بسعة إضافية 300 مليون م3.
2 800 بئر تدار من قبل مؤسسة الجزائرية للمياه لتعزيز وتأمين إمدادات مياه الشرب، خاصةً للمدن الثانوية والمناطق المتناثرة، بطاقة إنتاجية تزيد عن 000 200 3 متر مكعب/يوم.
وحدة كبيرة لتحلية مياه البحر، تديرها شركات مخصصة للمشروع، بطاقة إنتاج مياه شرب تبلغ 2,1 مليون متر مكعب في اليوم (انظر الجدول رقم 10)، يجب إضافة أربعة (04) وحدات أخرى في مرحلة المشروع: اثنتان من كل 000 300 متر مكعب في اليوم، واحدة من 000 70 متر مكعب في اليوم وأخرى من 000 50 متر مكعب في اليوم.
27 محطة لنزع الألغام وتأجيلها، من أجل ضمان توافر مياه شرب جيدة وعالية الجودة تفي بالمعايير الحالية، لصالح سكان محافظات الولايات في جنوب البلاد، 21 نظامًا كبيرا للنقل والإمداد بين المناطق الجغرافية بالدولة، لتعزيز مبادئ المساواة وعالمية الوصول إلى المياه؛ بفضل بطول إجمالي يتجاوز 000 4 كيلومتر، وتبلغ طاقته اليومية 2,9 مليون متر مكعب مخصصة لتزويد 15 مليون نسمة بمياه الشرب
000 127 كم من الطول الخطي لشبكة توزيع وتوزيع مياه الشرب، بينما لم يتجاوز 55000 كم في عام 2001، مما مكن شبكة الشبكة الوطنية لمياه الشرب من التكثيف والوصول إلى المنازل الواقعة خاصة في المناطق النائية و / أو النائية بالمراكز الحضرية
365 14 خزانا وأبراج مياه لتعبئة 9 ملايين متر مكعب، وبالتالي ضمان توفر مياه الشرب بانتظام للسكان. ارتفع عددهم إلى 12000 مبنى في عام 2000، وحشد فقط 3 ملايين متر مكعب.

Source : Le Bureau du Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie (PNUD), Ibid, P.P 77-78

بفضل هذه الإنجازات، قامت الجزائر بتحسين كبير للمؤشرات الوطنية لخدمات العامة المتعلقة بتوفير الماء الصالح للشرب، حيث وصل معدل التوصيل الوطني للأسر إلى شبكات إمدادات مياه الشرب إلى 98% في عام 2016، مقارنة مع 78% في عام 1999 بمعدل 100% في المناطق الحضرية وفقا للجدول ادناه.

الجدول (3–54) مؤشرات إمدادات المياه الصالحة للشرب في الجزائر (1999–2016)

المؤشرات	1999	2009	2011	2012	2014	2015	2016
الشبكات الخطية (Km)	5 000	90 000	102 000	109 000	112 000	116 000	127 000
نسبة الربط (%)	78	92	94	94	96	98	98
الاستهلاك الخام (لتر/يوم/فرد)	123	168	170	173	175	180	180
انتاج الماء (مليار متر مكعب سنويا)	1,25	-	2,9	-	3,1	3,6	-
معدل التوزيع (%):							
01 بشكل مستمر	45	-	73	-	75	75% منها 38% 24سا/24سا	-
02 مرة واحدة كل يومين	30	-	17	-	16	16	-
03 مرة واحدة كل ثلاثة أيام فأكثر	25	-	10	-	9	9	-

Source : Ministère des Ressources en Eau (www.mre.gov.dz)

مع ذلك كله وعلى مستوى عدالة توزيع المياه الصالحة للشرب في الأوساط الريفية تبقى نسبة الربط بشبكة التزويد بالمياه ضئيلة بالنسبة للوسط الريفي، وبلجأ السكان إلى مصادر أخرى للتزود بالماء، وهذا باختلاف مستويات دخلهم، وتتزود اسر أفقر 20% بـ 5,6% واسر أغنى 20% بـ 5,8% من مياه الآبار وتتزود نفس فئات السكان (أفقر 20% واغنى 20%) بـ 6,8% و9,6% على الترتيب من مياه الجداول والينابيع و4,8% و9,6% بواسطة الصهاريج على الترتيب. وعليه يتبين ان اختلاف مداخيل الاسر على الأقل في الوسط الريفي، تمثل معيارا لتحديد ظروفهم السكنية. يعاني الفقراء وغير الفقراء على حد سواء من مشاكل المحيط الناجمة عن تخلف المناطق الريفية، حتى وان كانت الفئة الثانية تمتلك وسائل أكثر مما تتوفر عليه الفئة الأولى. ان التزود بالمياه الصالحة للشرب عن طريق مصادر أخرى، والتي قد لا تكون آمنة قد يعرض سكان تلك المناطق الى امراض هم في غنى عنها إذا كان هنالك عدالة في التوزيع بين الريف والحضر.

VI-1-3- تحسين خدمات الصرف الصحي

عملت الجزائر على مدار العقدين الماضيين الى تنفيذ برنامج يتضمن تطوير الصرف الصحي في جميع أنحاء الوطن، بهدف تحسين معدل الوصول إلى المرافق الصحية وحماية النظم الايكولوجية ذات الصلة بالماء والبيئة.

تحقق في الجزائر من حيث البنية التحتية الأساسية في العام 2019، من محطات المعالجة حيث ارتفع عددها من 45 محطة في عام 2000 إلى 177 محطة في عام 2016، ووصل إلى 199 محطة سنة 2019 من برنامج قيد التنفيذ يتكون من 66 محطة إضافية، والتي ستمكن الجزائر من الوصول الى قدرة تقنية لمعالجة أكثر من 1 مليار متر مكعب. هذه المحطات التي تهدف إلى تصريف المياه القذرة لحماية المواطنين من مخاطر الامراض التي تنقلها المياه، تمكن أيضا من التخلص التدريجي من التصريفات في البحر وحماية النظم الايكولوجية من جميع اشكال التلوث.

الجدول (3-55) مؤشرات الوصول الى الصرف الصحي في الجزائر (1961-2016)

المؤشرات	1962	1999	2009	2012	2016
عدد المحطات المعالجة	45	45	68	70	177
قدرة المحطات	3	90	665	700	860
نسب الربط (%)	20	72	86	87	90

Source : Ministère des Ressources en Eau (www.mre.gov.dz)

بالنسبة لطول شبكة الصرف الصحي الخاصة فقد ارتفعت من 21 000 كم سنة 1990 الى 47 000 كم سنة 2019 بنسبة زيادة تقدر بـ 44,68%، كما انه يجري حاليا انجاز 2 000 كم من الشبكة، اما بخصوص المؤشرات الوطنية من حيث الوصول إلى الصرف الصحي، ففي عام 1970 كان 35% فقط من إجمالي السكان الجزائريين، الذين يقدر عددهم بـ 14,7 مليون نسمة، مرتبطون بشبكة الصرف الصحي العامة، والتي بلغ معدل 91% في سنة 2019، مع معدل الوصول إلى الصرف الصحي بنسبة 95% عن طريق المحاسبة الصحية المستقلة والفردية لمجموع السكان الذي يصل إلى 40 مليون نسمة[1].

[1] Le Bureau du Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie (PNUD), Op Cit, P.P 58-59.

VI-2- قطاع الكهرباء والغاز في الجزائر

يعد هذا القطاع احد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر، ولقد استطاعت الجزائر ان تحقق طفرة كبيرة في مستويات الإنتاج على مدار العقود الثلاثة الماضية، لتصبح من بين اعلى الدول العربية في نمو انتاج الكهرباء والغاز، كما ساهمت هذه الطفرة في تشجيع الاستثمار في مشاريع تصدير الغاز عبر خطوط الانابيب، ومشاريع انتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال، ومن تم تحقيق عائدات تساهم في دعم اقتصاد البلد ورفع مخصصات الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية والتعليم والصحة، بما يعود بالنفع على ازدهار اقتصاد الجزائر وتحقيق الرفاه الاجتماعي وكذلك الامن والتنمية المستدامة.

بلغ إنتاج الكهرباء 54 086,7 جيغاواط ساعي Gwh سنة 2012 ليصل الإنتاج سنة 2017 الى 69 792 جيغاواط ساعي Gwh مسجلا ارتفاع كل سنة بنسب زيادة متفاوتة بلغت سنة 2012 حوالي 10,7% مقارنة مع سنة 2011، وبنسبة 5,05% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 اين سجل حجم انتاج مقدر بـ 66 263 جيغاواط ساعي، ويعزى هذا الارتفاع الى مواكبة الدولة بواسطة المجمع العمومي (Sonelgaz) للطلب المتزايد على هذه المادة من طرف الزبائن.

الشكل رقم (3-46) يمثل تطور انتاج الكهرباء في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

Source : De préparer l'étudiant en s'appuyant sur des données Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz)

عرفت مشتريات الغاز من طرف المجمع ارتفاعا كل سنة حيث قدرت حجم المشتريات سنة 2012 بـ 24.9 م^3 بنسبة زيادة عن سنة 2011 تقدر بـ 10,6% ليتم سنة 2015 شراء حجما يقدر بـ 29,8 مليار م^3 ليصل الحجم سنة 2017 حوالي 30,3 مليار م^3، وتفسير نسب الزيادات المرتفعة سنوات 2012-2015 الى برنامج الدولة المخصص لربط مختلف المناطق النائية والريفية بالغاز الطبيعي (المخطط الخماسي 2010-2014 والمخطط التكميلي 2015-2019).

الشكل رقم (3-47) يمثل تطور مشتريات الغاز في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

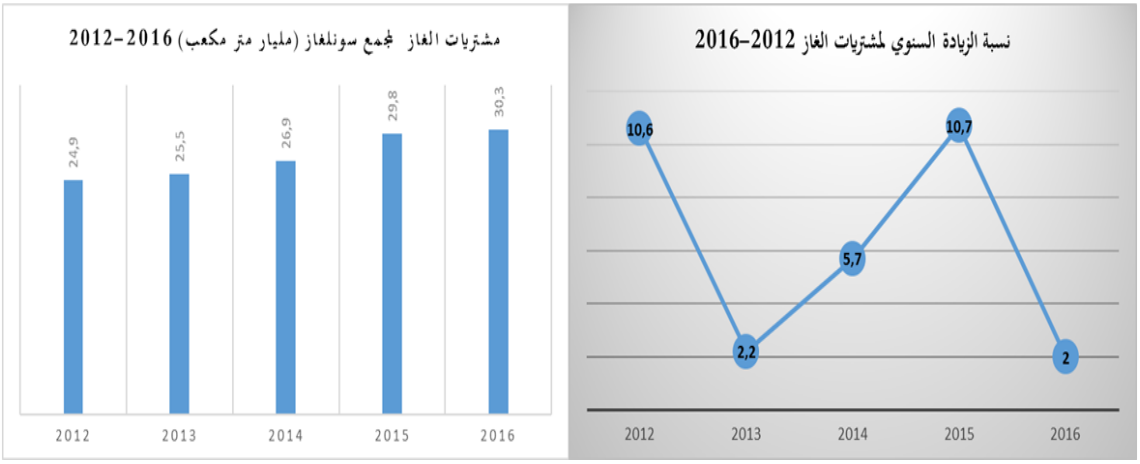

Source : De préparer l'étudiant en s'appuyant sur des données Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz)

تنتج الجزائر أكثر من 97% من الطاقة الكهربائية من الغاز الطبيعي، وهو مورد أساسي نظيف مقارنة بالموارد الاحفورية الأخرى، حيث مكنت الإنجازات التي تحققت على مدار عدة عقود من الاستجابة بشكل كبير لتطور احتياجات الطاقة الكهربائية للسكان والأنشطة في جميع انحاء الوطن من خلال ثلاثة أنواع من الشبكات (RIN) (الشبكة الوطنية المترابطة Réseau interconnecté national)، و (PIAT) (قطب عين صالح-ادرار-تيميمون Pôle In Salah-Adrar-Timimoune)، و(RIS) (الشبكة المعزولة للجنوب Réseau Isolé du Sud)[1].

تطور طول الشبكة الكهربائية وقنوات الغاز الطبيعي بشكل متناغم مع قدرات الانتاج السنوي للكهرباء وارتفاع مشتريات الغاز الطبيعي في ظل تزايد الطلب على هاتين المادتين الحيويتين، وهذا تبعا للنمو السكاني وتحسن نوعية حياة السكان، ولهذا الغرض تخص الدولة عن طريق المرفق العمومي التابع لها (مجمع سونلغاز) الشبكات الكهربائية وقنوات الغاز اهتماما بالغا من حيث زيادة الاستثمار في زيادة شبكات الكهرباء وقنوات الغاز والوصول الى عدد أكبر من الافراد ومحاولة بلوغ كل ربوع الوطن.

الشكل رقم (3-48) التطور في طول شبكات الكهرباء وقنوات الغاز (2008-2017)

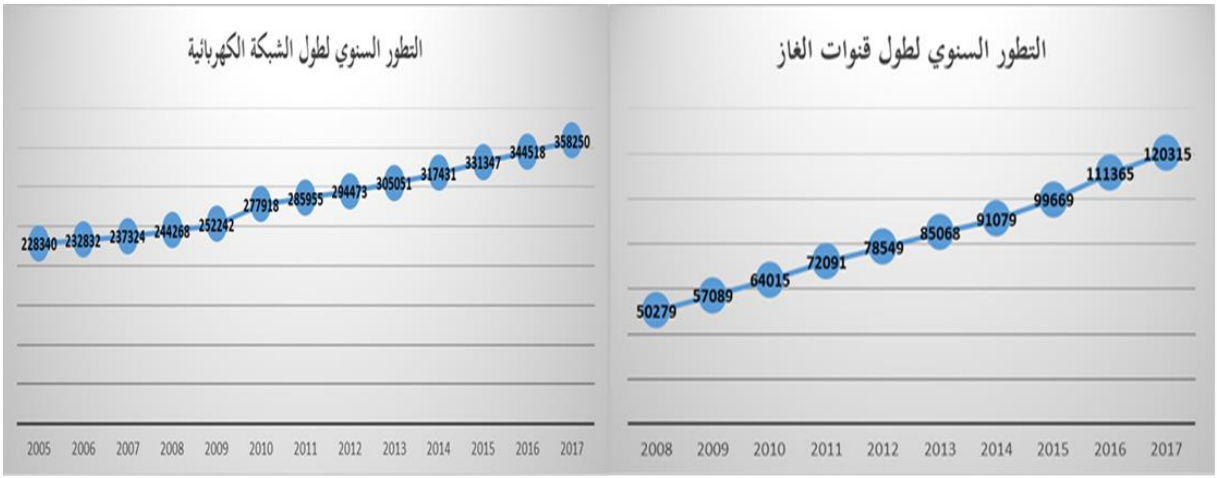

Source : De préparer l'étudiant en s'appuyant sur des données Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz)

[1] Plan de Développement 2018-2028, Depuis le site Web : https://www.sonelgaz.dz/fr/835/ plan-de-developpement-2018-2028.

المبحث الثالث: أثر الانفاق العام الاجتماعي على التنمية الاجتماعية في الجزائر (1990–2018) – دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR وسببية Toda -Yamamoto

تحمل الخزينة العمومية على عاتقها مسؤولية اجتماعية واخلاقية تجاه تحقيق الوثبة التنموية من خلال تنفيذ برامج تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تمكن الافراد من الارتقاء بمستواهم المعيشي، والمجتمع بتحقيق التنمية العادلة، ويتم ذلك عن طريق الانفاق العام على مجالات التنمية الاجتماعية، ولمعرفة آثار الصدمات التي تحدثها بعض بنود الانفاق العام الاجتماعي كسياسة من سياسات إعادة توزيع الدخل على التفاوت في توزيع الدخل سنقوم بإجراء دراسة قياسية لمعرفة مدى استجابة هذه الأخيرة الى الانفاق على التعليم والصحة والإسكان، التحويلات الاجتماعية، وأيضا الرسم على القيمة المضافة ومتوسط نصيب الفرد والتضخم كمتغيرات داخلية ضمن النموذج.

I– المنهج القياسي المستخدم

سندرس خلال هذا المحور درجة استجابة التفاوت في توزيع الدخل لتأثير بنود الانفاق العام الاجتماعي، ولهذا الغرض سوف نعتمد في دراستنا القياسية على نموذج متجه (شعاع) الانحدار الذاتي (Vector Auto-Regession) والذي يرمز اليه بنموذج (VAR)، وهو نموذج متعدد المتغيرات يتم بموجبه تفسير القيمة الحالية للمتغير بواسطة القيم الماضية للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى، حيث تم تطويره من طرف "Sims, 1980"[1] كبديل للنماذج القياسية التقليدية.

يتكون النموذج عادة من عدد من المتغيرات التي تتحدد آنيا بالمتغيرات الداخلية، وتحتوي هذه النماذج على أكثر من معادلة، حيث يتم تقدير جميع معاملات المتغيرات المدرجة في النموذج، يوضح النموذج التالي المتكون من معادلتين طبيعة العلاقة الانية بين المتغيرات:

$$y_{1,t} = \alpha_0 + \alpha_1 y_{2,t} + \gamma_1 x_{1,t} + \varepsilon_{1,t} \quad (1)$$

$$y_{2,t} = \alpha_2 + \alpha_3 y_{1,t} + \gamma_2 x_{1,t} + \varepsilon_{2,t}$$

يفترض ان المتغيرين ($Y_{1,t}$ و $Y_{2,t}$) يعتمدان على بعضهما، حيث تحدد قيمتهما من داخل النموذج (EndogenousVariables)، بينما تشير $X_{1,t}$ للمتغيرات الخارجية (Exogenous Variables) التي تفسر الظاهرة موضوع البحث، اما ($\varepsilon_{1,t}$ و $\varepsilon_{2,t}$) فيمثلان الاخطاء العشوائية.[2]

انتقد Sims التمييز بين المتغيرات المدرجة في النموذج، حيث أشار الى وجود علاقة بين جميع المتغيرات المدرجة في النموذج، لذلك يجب ان تعامل المتغيرات سواء الداخلية منها او الخارجية بنفس المستوى ولا يتم التمييز بينها. كما أشار الى ان تطبيق نماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) بسيطة مقارنة بالنماذج الآنية، حيث لا تمكن من التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية، لكنها سهلة التقدير، خاصة ان كل معادلة مدرجة في النموذج يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى (Least Square Method)، وإنها تعطي نتائج أفضل عند استخدامها في التنبؤات الاقتصادية من تلك التي يتحصل عليها من خلال المعادلات

[1] Christopher A. Sims, "Macroeconomic and Reality", Econometrical, Vol.48, n°.1, January 1980, PP 1-48.

[2] جمال قاسم محمود، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018، ص10

الانية[1]. كما يبرز نموذج الانحدار الذاتي (VAR) ثنائي المتغير (حسب المعادلة رقم (2)) ادناه ان y_t يتأثر بالقيم الحالية والسابقة للمتغيرx_t، كذلك المتغير x_t يتأثر آنيا بالقيمة الحالية والمحددة سابقا للمتغير y_t :

$$y_{t,i} = \beta_{10} + \beta_{12} x_{t,i} + \gamma_{11} y_{t-1,i} + \gamma_{12} x_{t-1,i} + \varepsilon_{yt,1} \quad (2)$$

$$x_{t,i} = \beta_{20} + \beta_{21} x_{t,i} + \gamma_{21} y_{t-1,i} + \gamma_{22} x_{t-1,i} + \varepsilon_{xt,1}$$

يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي المعادلة رقم (2) من الدرجة الأولى، لأنه يعتمد على درجة إبطاء واحدة، كما ان المتغير y_t له تأثير مباشر (Contemporaneous) على x_t من خلال المعامل β_{21}، والمتغير x_t له تأثير مباشر ايضا على y_t من خلال β_{12}. يفترض في المتغيرات x_t وy_t ان تكون مستقرة من الناحية الاحصائية، وان يتصف حدا الخطأ ε_{xt} و ε_{yt} للمعادلتين بالضجيج الابيض (White noise)، أي انهما غير مرتبطان ذاتيا.

تقيس دالة الاستجابة الدفعية (Impulse Response Function) أثر صدمة (Innovation Shock) مقدارها انحراف معياري (Standard deviation innovations) في المتغيرات الداخلية على المتغير التابع وتحسب على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \tau_0 + \sum_{i=0}^{w} A_i U_{t-1} \quad (3)$$

$$Y_t = \alpha_0 + A_0 U_t + A_1 U_{t-1} + \ldots + \ldots$$

تمثل A_1 مصفوفة معاملات النموذج المقدرة وتعبر على متجه الصدمات، وتمثل U_t الأخطاء العشوائية.

يعتبر تباين خطأ التقدير (Variance Decompositions) من الأساليب المستخدمة في نماذج متجه الانحدار الذاتي، ويستخدم لتفسير الأهمية النسبية لتباين خطا التنبؤ التي يتعرض لها المتغير التابع موضوع البحث y.

II– بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

قبل الشروع في بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR يتوجب علينا اجراء الاختبارات التالية:

II–1– دراسة السكون (الاستقرارية)

يعتبر دراسة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من الأساسيات التي لا بد منها قبل البدء في بناء النماذج الاقتصادية، وللكشف على السلاسل الزمنية يستخدم اختبار جذر الوحدة (Unit Root Tests)، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات لعل أهمها: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) ADF، واختبار فيليبس بيرون (Phillips et Perron) PP، واختبار KPSS.

II–2– اختيار المنهجية القياسية (VAR)

على ضوء نتائج اختبارات الكشف عن جذر الوحدة (Unit Root Tests) يتم اختيار المنهجية أو الأسلوب القياسي (VAR) إذا كانت:

✓ المتغيرات محل الدراسة مستقرة او ساكنة عند المستوى I(0)، بمعنى انه لا يوجد علاقة تكامل مشترك، في هذه الحالة يمكننا استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR عند المستوى.

[1] جمال قاسم محمود، المرجع السابق، ص10

✓ بعض المتغيرات مستقرة او ساكنة عند الفرق الاول I(1)، وبعض المتغيرات الأخرى مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية I(2)، أي انها غير متكاملة من نفس الدرجة، في هذه الحالة فان الطريقة الأنسب هي اختبار وتقدير النموذج عن طريق اسلوب متجه الانحدار الذاتي VAR للسلاسل الأصلية.

II–3– تقدير نموذج VAR

يمكن تقدير كل معادلة من معادلات نموذج VAR بشكل مستقل عن بعضها البعض باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، او بواسطة طريقة المعقولية العظمى، ويمكن كتابة نموذج VAR المقدر على الشكل التالي[1]:

$$Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 Y_{t-1} + \hat{A}_2 Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_p Y_{t-p} + \varepsilon$$

وقبل القيام باختبار نموذج VAR علينا أولا تحديد فترات الابطاء التي يتضمنها النموذج (تحديد التأخير)، ويتم ذلك بالاستعانة بجملة من المعايير الكمية نذكر منها[2]:

- معيار LR (Likelihood Ratio Criterion).
- معيار FPE (Final Prediction Error).
- معيار المعلومات AIC (Akaike Information Criterion).
- معيار SC (Schwarz Criterion).
- معيار HQ (Hannan Quinn Criterion).

وبعد اختبار هذه المعايير، يتم اختيار فترة التباطؤ الزمني المناسبة التي يتفق عليها أكبر عدد من هذه المعايير بحيث تكون أفضلها صاحبة اقل هذه المعايير.

II–3–1– اختبار استقرارية نموذج VAR المقدر

تكون قيمة معاملات VAR المقدرة مستقرة (ساكنة) بمعنى لا تتغير عبر الزمن، إذا كانت جميع الجذور لها معاملات اقل من الواحد، وتقع جميعها داخل الدائرة الاحادية.

الهدف من استخدام هذا النوع من النماذج هو التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بالإضافة الى تحليل مختلف السياسات الاقتصادية المتبعة، وذلك من خلال إحداث صدمة عشوائية في إحدى المتغيرات، ثم دراسة أثر هذه الصدمة على المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي.

II–4– اختبار العلاقة السببية

من أشهر الطرق والمنهجيات المستعملة لدراسة السببية نجد ثلاث اختبارات شهيرة هي (Sims عام 1969، وGranger عام 1972، ومنهجية Geweke عام 1983، وتعد منهجية Granger الأكثر استعمالا وانتشارا، اذ جرى تقديرها من خلال منهجية VAR، هذا الاختبار يسمح لنا بتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرين، فنقول انه هناك علاقة سببية لـ

[1] Régis Bourbonnais, "Econométrie – cours et exercices corrigés", Dunod, 9e édition, Paris 2015, P ;277.

[2] J.B. Cromwell, M.J. Hannan, Walter. C. Labys, Michel Terraza, "Multivariate tests for Time Series Model", SAGE Publications, Inc. California. 1994, PP; 73-75.

Granger، إذا كانت قيم سابقة لمتغير ما x تؤثر معنويا على قيم مستقبلية لمتغير آخر y والعكس صحيح، وهذا الاختبار يعتمد على المعادلتين التاليتين:[1]

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_i X_{t-i} + u_{1t} \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$X_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{P} \theta_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \varphi_i Y_{t-i} + u_{2t} \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث u_{1t}، و u_{2t} تمثلان بواقي النموذجين، و(β ،α، γ، θ، δ، φ) معلمات يراد تقديرها.

يجب قبل تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة لنموذج VAR(P)، وتتمثل خطوات اختبار Granger فيما يلي:

- تقدير الصيغة المقيدة (المعدلة):

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \beta_i Y_{t-i} + \varepsilon_{1t} \dots\dots\dots (3)$$

- اختبار فرضية العدم: $\sum_{i=1}^{p} \gamma = 0$: H0، انطلاقا من حساب إحصائية فيشر Fc:

$$F_c = \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2)/m}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2/n-k} \dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث ان n: حجم العينة، m: عدد المعلمات في الصيغة المقيدة، k: عدد المعلمات في الصيغة الغير مقيدة، n-k: درجة الحرية للصيغة الغير مقيدة.

II–1–4– اختبار السببية لـ Toda-Yamamoto

اقترح كل من Toda وYamamoto منهجية جديدة لتقدير السببية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة للتكامل I(1)، I(0) او حتى I(2)، وذلك من خلال تقدير نموذج VAR(k+dmax)، وهي طريقة مطورة MWALD لاختبار Wald test، حيث تمثل k عدد المتغيرات، وdmax اعلى مستوى من درجة التكامل للمتغيرات.[2]

حيث تعد طريقة (Toda & Yamamoto) (1995) لاختبار سببية Granger الاكثر كفاءة نسبيا بخصوص احجام بيانات العينات الصغيرة وهي مناسبة بشكل خاص للسلاسل الزمنية التي لا يكون ترتيب التكامل فيها معروفا او قد لا يكون بالضرورة هو نفسه، او ترتيب التكامل أكثر من اثنين، كما تتصف هذه الطريقة بميزة أخرى هي انه لا يتطلب الاختبار المسبق للسلسلة الزمنية لخصائص التكامل المشترك طالما ان ترتيب تكامل العملية لا يتجاوز طول التأخير الحقيقي للنموذج.[3]

---

[1] عياد هشام، العلاقة السببية بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد2، العدد 7، 2017، ص268.

[2] عياد هشام، مرجع سبق ذكره، ص268.

[3] Mishra. P.K, Gold Price and Capital Market Movement in India, The Toda Yamamto Approach, Global Busniness Review, 15, 1, 2014, P 40.

III– صياغة النموذج القياسي للدراسة

نستعمل من خلال هذه الدراسة معطيات سنوية للفترة ما بين 1990-2018، حيث تمثل المتغيرات كلا من مؤشر التفاوت في توزيع الدخل (Gini)، والانفاق العام على التعليم، والصحة، والإسكان، والتحويلات الاجتماعية، والرسم على القيمة المضافة (TVA)، والتضخم، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام، وفيما يلي شرح لمختلف هذه المتغيرات:

✓ مؤشر التفاوت في توزيع الدخل (Gini)

يتم الاعتماد على معامل جيني للتعبير على التفاوت في توزيع الدخل، والذي تم حسابه انطلاقا من الحصص الدخلية لمختلف الفئات العشرية للسكان ابتداء من سنة 1990 الى غاية 2017 والمستخرجة قاعدة بيانات "اللامساواة العالمية" من الموقع الالكتروني (www.wid.org) اما قيمة سنة 2018 فقد تم تقديرها بطريقة قياسية بواسطة برنامج Eviews10، باستعمال طريقة (Linear Interpolation Methode).

✓ الانفاق العام على التعليم (DEdu)

يعتبر تراكم راس المال البشري يعتبر من بين محركات عملية التنمية وبالتالي العلاقة واضحة بين الاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم وفعالية المؤسسات والمجتمع وتخصص الجزائر مبالغ في اطار النفقات العمومية على التعليم بمختلف انواعه، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الا انه لا يزال هنالك تحديات كبيرة للوصول الى نتائج جيدة والوصول الى درجات كبيرة من تحقيق فعالية لسياسة الانفاق، وذلك عن طريق إعادة النظر في طرق توزيع ميزانيات قطاعات التربية والتعليم العالي، والتكوين المهني، اما عن بيانات نفقات التعليم فمصدرها وزارة المالية.

✓ الانفاق العام على الصحة (DSan)

الانفاق على الصحة هو من احد المؤشرات التي تعكس الاهتمام بالقطاع الصحي والتأثير على صحة المواطنين وكذا انتاجيتهم، وذلك لارتباط الانفاق بجودة الخدمة والآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد، ولكي تحقق الدولة اهداف المجتمع واشباع حاجاته العامة فإنها تلجأ للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة، بعد ذلك تقوم بتحديد مجموع إيراداتها فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، بيانات نفقات التعليم مستخرجة من وزارة المالية.

✓ الانفاق العام على الإسكان (DHab)

اصبح السكن حق من حقوق الانسان، وهذا موثق في جل المواثيق الدولية، فالمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان اقرت بذلك علانية بالقول:" لكل انسان الحق في مستوى من المعيشة كافي للحفاظ على صحته ورفاهيته هو واسرته ويشمل الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الطبية"، والى جانب ان المأوى حق من حقوق الانسان فان له ارتباط وثيق بينه وبين ارتفاع إنتاجية الفرد، بحيث انه كلما كان السكن مناسبا تحسنت معه الحالة الصحية للأفراد وزادت القدرة على التحصيل التعليمي، مما يؤدي الى الرفع من قدرة الافراد على العمل، ومعطيات الانفاق العام على السكن مستخرجة من وزارة المالية.

✓ **التحويلات الاجتماعية (Tran)**

تمثل التحويلات الاجتماعية احدى البنود التي تجعل من الانفاق العام ان يلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل الوطني وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية المرجوة، حيث تلعب الدولة من خلال التحويلات الاجتماعية ودعم الخدمات والسلع الأساسية دورا رئيسيا، حيث تستهدف الدولة دعم الافراد الأقل دخلا من الحصول على السلع والخدمات بأثمان معقولة، وبالتالي العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل الوطني، اما عن مصدر المعطيات الخاصة بالتحويلات الاجتماعية فهي من الديوان الوطني للإحصاء ووزارة المالية.

✓ **الرسم على القيمة المضافة (Tva)**: هو ضريبة غير مباشرة، تفرض على الانفاق الاستهلاكي، يدفعها المستهلك الاخير يتم جمعها من طرف الدولة لتشكيل مع ضرائب أخرى ما يسمى إيرادات الدولة، وبيانات الرسم على القيمة المضافة (Tva) متوفرة لدى وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء.

✓ **التضخم (Inf)**

نستعمل خلال دراستنا هذه معدل تضخم الأسعار العام المتوفر على قاعدة بيانات البنك الدولي.

✓ **متوسط نصيب الفرد (Pib)**

استقرت العديد من الدراسات الاقتصادية على ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأفضل تمثيلا للعلاقة بين النمو الاقتصادي، التفاوت في توزيع الدخل، والفقر، وهذا المؤشر متوفر على بيانات البنك العالمي، ومعطيات هذا المؤشر متوفرة على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يأخذ النموذج القياسي الشكل التالي:

$$Gini = f(Pib, DEdu, DSan, DHab, Trans, Tva, Inf)$$

III–1– عرض السلاسل الزمنية

نبدأ بالتعرف على الشكل البياني لكل السلاسل الزمنية من خلال الشكل رقم (3–49) يتبين لنا بصورة واضحة عدم استقرار كل السلاسل الزمنية ما عدا سلسلة الانفاق على الإسكان (Dhab)، ولمعرفة سبب عدم الاستقرار لا بد من اجراء اختبار جذر الوحدة.

الشكل رقم (3-49) يمثل الرسم البياني لمتغيرات الدراسة

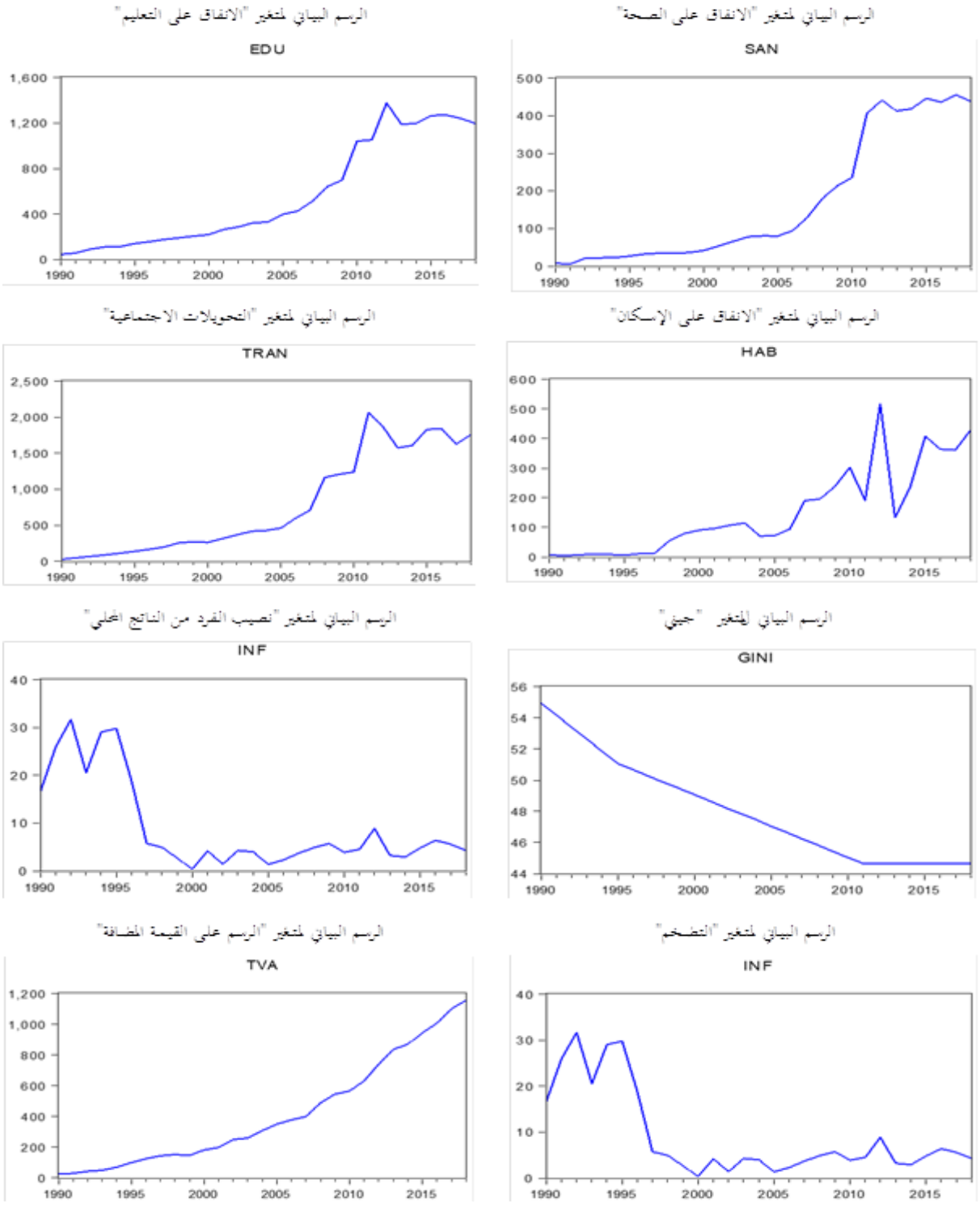

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

III–2– التقدير القياسي للنموذج

III–2–1– اختبارات استقرار السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) : سنعتمد في دراستنا هذه على اختبار فليبس بيرون Phillips–Perron (PP) للكشف على مدى إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة.

وتستند اختبارات PP على تقدير المعادلات الثلاثة اسفله بواسطة طريقة المربعات الصغرى[1]:

النموذج الأول: (لا يتضمن الحد الثابت ولا المتجه الزمنى)

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني: (يتضمن الحد الثابت فقط)

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث: (يتضمن حد ثابت ومتجه زمني)

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

يبنى الاختبار على فرضيتين:

- وجود جذر وحدة، أي ان السلسلة غير مستقرة من الناحية الإحصائية: $\phi_1 = 1$ H0.
- ليس هناك جذر وحدة: $\phi_1 < 1$ H0 :.

حيث يمكن تحديد قيمة P وفق معيار Akaike، او Schwarz.

كما جرت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية ، فان اول مرحلة من مراحل الدراسة القياسية هي اختبار سكونية (استقراريه) السلاسل قيد الدراسة حيث نقوم باستعمال إختبار Philips-Perron، ومن خلال الجدول ادناه ووفقا لاحتمال إحصائية PP تبين لنا أن المتغير Dhab (الانفاق على الإسكان) مستقر عند المستوى (Level) I(0)، كما نلاحظ كذلك ان احتمال إحصائية PP لـ كل من الانفاق على التعليم (Dedu) والانفاق على الصحة (Dsan)، والتحويلات الاجتماعية (Trans)، والتضخم (Inf)، والرسم على القيمة المضافة (Tva) اكبر من 0,05 مما يدل على وجود جذر وحدة لكل منهم وبالتالي تم المرور الى الفرق الأول اين استقرت جميع هذه المتغيرات وبالتالي فهي من النوع I(1).

اما بالنسبة للسلسلتين الاخريين (Gini، Pib) توضح احتمالية إحصائية PP لـ كل منهما أكبر من 0,05 مما دل على وجود جذر وحدة لكل منهما وبالتالي فهما غير مستقرين عند المستوى الامر الذي استدعى الى المرور الى الفرق الأول ولم يستقرا أيضا، حتى اجراء الفرق الثاني وبالتالي فهما من النوع I(2)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

[1] Régis Bourbonnais, Op cit, p.250.

الجدول رقم (3-56) اختبار جدر الوحدة (Unit Root Test) باستعمال اختبار فليبس بيرون (PP) للاستقرارية

Phillips–Perron (PP) Test Statistic							
المتغيرات	عند المستوى مع القاطع والاتجاه		عند الفرق الاول مع القاطع والاتجاه		عند الفرق الثاني مع القاطع والاتجاه		درجة التكامل
	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	
Gini	-0,434	0,980	-2,374	0,383	-5,306	0,001	**I(2)**
DEdu	-1,886	0,634	-6,023	0,0002			**I(1)**
DHab	-5,885	0,0002					**I(0)**
Inf	-1,975	0,588	-5,888	0,0003			**I(1)**
Pib	-2,930	0,168	-3,165	0,112	-12,251	0,000	**I(2)**
DSan	-1,734	0,708	-4,031	0,019			**I(1)**
Tran	-2,170	0,486	-5,800	0,0003			**I(1)**
Tva	0,909	0,999	-6,055	0,0002			**I(1)**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

III-2-2- اختيار المنهجية المتبعة في التقدير

بالاعتماد على نتائج اختبار PP يمكن القول ن المتغيرات محل الدراسة هي غير متكاملة من نفس الدرجة حيث: Gini ~ I(2)، Pib ~ I(2)، DEdu ~ I(1)، DSan ~ I(1)، Tran ~ I(1)، Inf ~ I(1)، Tva ~ I(1)، DHab ~ I(0).
وبالتالي فان الشرط الأساسي لوجود خطر التكامل المشترك غير متوفر لان السلاسل الزمنية متكاملة من درجات مختلفة، لذا فلا يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك، ولا يمكن أيضا الاختبار بمنهجية الحدود ضمن نموذج ARDL لان هناك سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2)، لذلك وانطلاقا من هذه النتائج فان انسب طريقة هي تقدير النموذج بمنهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR، واختبار السببية بالاعتماد على منهجية Toda-Yamamoto لدراسة السببية، هذا مع اعتبار dmax مساوية لـ 2 وفق أعلى درجة تكامل للسلاسل الزمنية الثمانية[1].

III-2-3- تقدير نموذج VAR (P)

III-2-3-1- تحديد فترات الابطاء

يتم اختيار فترة الابطاء الزمني وفقا للفترة التي تتفق عليها معايير Akaike، FPE، Schwarz، ومؤشر Hannah-Quin، كما يجب الحذر في اختيار عدد الفجوات للنموذج، إذ أوضحت دراسة Caporal وPittis سنة 1999 انه في حالة اختيار عدد فجوات أكبر من الفجوات الحقيقي يجعل من التقدير غير معنوي بالرغم من معنوية المعلمات[2]. والجدول التالي يوضح نتائج هذ الاختبار:

[1] عياد هشام، مرجع سبق ذكره، ص269.
[2] عياد هشام، مرجع سبق ذكره، ص270.

الجدول رقم (3-57) تحديد فترة الابطاء الزمني في النموذج VAR

LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	فترة الابطاء الزمني (Lag)
-1073.146	NA	1.86e+29	90.09550	90.48819	90.19968	**0**
-956.5818	145.7053*	3.16e+27*	85.71515*	89.24931*	86.65277*	**1**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

* تشير الى عدد الابطاءات الزمنية المختارة بناء على المعايير المعتمدة

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ان فترة الابطاء المناسبة لهذا النموذج هي فترة ابطاء واحدة (Lag = 1) حيث ان أصغر قيم المعايير الخمسة هي معايير الفجوة الأولى، وقد تم الاخذ بفجوة واحة بسبب قصر الفترة الزمنية للدراسة.

III-2-3-2- اختبار استقرارية نموذج VAR المقدر

انطلاقا من الشكل أدناه، يتضح ان كل القيم (كل الجذور) داخل الدائرة الأحادية فان النموذج ككل مستقر، وهذا ما يدل على ان النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء او عدم ثبات التباين اي (ان مقدرات النموذج لا تتغير في المدى الطويل).

الشكل رقم (3-50) يمثل الدائرة الأحادية لنموذج VAR

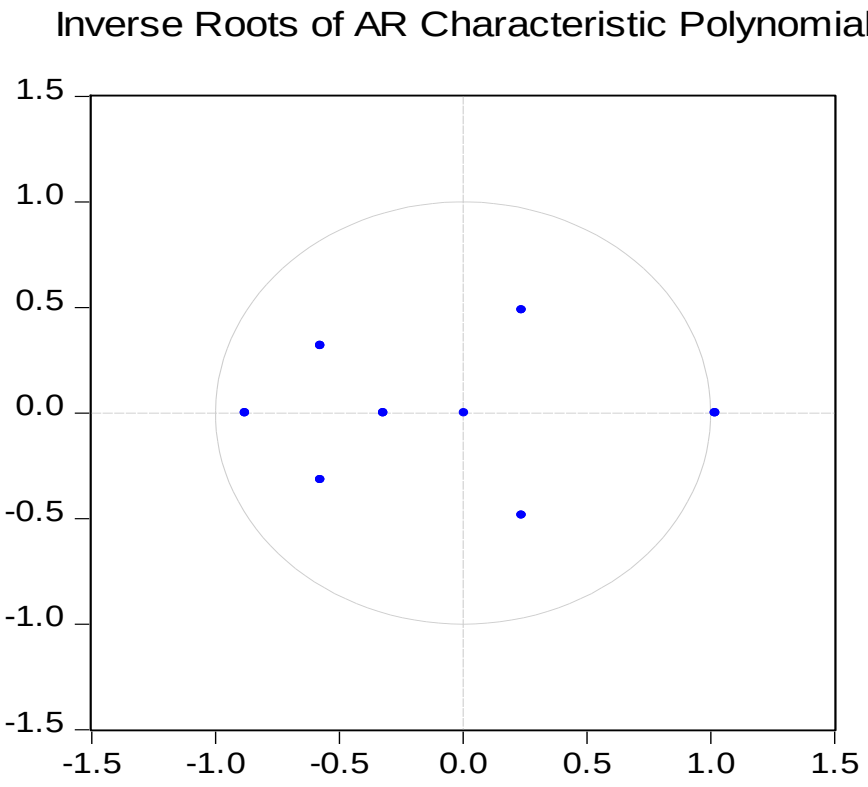

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

III–2–3– 5– تحليل دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات) (Impulse responses)

بعد تقديرنا لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، تم اختبار دوال الاستجابة الدفعية بغرض تتبع المسار الزمني للتغيرات او الصدمات التي يمكن ان تتعرض لها متغيرات الدراسة وجاءت النتائج على النحو التالي:

1- استجابة معامل جيني للإنفاق على التعليم

من خلال الشكل ادناه نلاحظ ان حدوث صدمة في الانفاق على التعليم بـ 1% ينجر عنه استجابة ضعيفة في الفترة الأولى بطريقة عكسية لكن سرعان ما تصبح الاستجابة طردية في الفترة الثانية بحيث يظهر خلالها تأثير موجب مفسر إحصائيا لنفقات التعليم على معامل جيني (ويعتبر اقوى تأثير مقارنة مع المتغيرات الأخرى) لتتلاشى تلك الاستجابة بدءا من الفترة الثالثة، اما في المدى المتوسط والطويل فيتضح ان أثر الصدمة يؤول الى الاختفاء مما يدل على ان أثر الصدمات في الانفاق على التعليم على مؤشر جيني يكون فقط في المدى القصير ولا يمتد الى المديين المتوسط والطويل.

الشكل (3–51) دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في الانفاق على التعليم

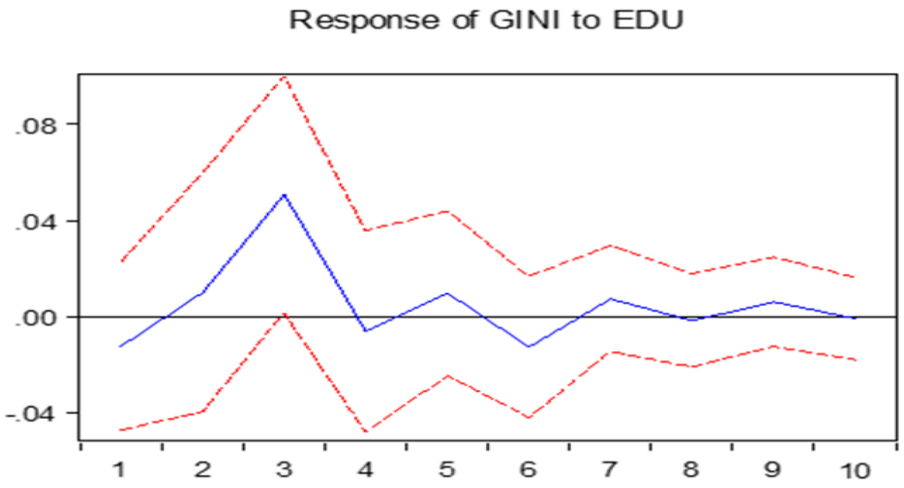

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

التحليل الاقتصادي لاستجابة جيني مقابل حدوث صدمة في الانفاق التعليم: ترجع أهمية التعليم في التأثير على عدالة توزيع الدخل من حقيقة أساسية مفادها أن كل الشرائح ذات الدخل المنخفض (الفئات الفقيرة)، لا تملك من وسيلة لبلوغ مستويات دخل اعلى الا التعليم، لكن بالمقابل لا تستطيع هذه الفئات بلوغ او الحصول على فرصها التعليمية الا من خلال تدخل الدولة عن طريق الانفاق العام على التعليم من اجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل والفرص التي يتوق لها الفقراء وبين الأغنياء القادرين على توفيرها دون انتظار تدخل الدولة، الا ان المشكلة الرئيسية لدى اغلب الدول النامية ومن بينها الجزائر تكمن في سوء استخدام الانفاق على التعليم، سواء من حيث الكفاءة او الفعالية، حيث تقوم الدولة بالإنفاق على كل التلاميذ والطلاب ولكافة المراحل التعليمية ومختلف الشرائح الدخلية دون تمييز، وهي أمور تضر بعدالة التوزيع.

وهي نتيجة اكدتها دالة الاستجابة الدفعية (المدى القصير) حيث ان العلاقة الطردية الناتجة عن الزيادة في الإنفاق على التعليم على معامل توزيع الدخل (Gini)، جاءت عكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية، وهذا ما يوحي أن الانفاق على التعليم

لا يساهم في تحسين العدالة في توزيع الدخل، ولا يقلل من فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء، حتى وان كان الجميع بدون استثناء يتمتعون بفرص متساوية في الحصول على التعليم، ويمكن إرجاع ذلك الى نقص في فعالية وكفاءة نفقات التعليم، الامر الذي يستلزم إعادة النظر بصفة استعجالية لطريقة الانفاق العام المخصص للتعليم عن طريق تخطيط وترشيد النفقة بالشكل الذي يتحقق بها كل الأهداف المرسومة وبالتالي القليل من التفاوت الحاصل أساسا نتيجة للتسيير العشوائي للنفقة العمومية المخصصة للتعليم.

2- استجابة معامل جيني للإنفاق على الإسكان

من خلال الشكل ادناه نلاحظ ان أثر الصدمة يبدأ في الفترة الأولى بطريقة ضعيفة ثم يتلاشى تدريجيا بداية من الفترة الثانية ليحقق استجابة عكسية ضعيفة جدا بداية من الفترة الثالثة الى غاية الفترة العاشرة، مما يدل على عدم وجود استجابة كبيرة لمعامل جيني لصدمات الانفاق على الإسكان سواء في المدى القصير، المتوسط والطويل.

الشكل (3-52) دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في الانفاق على الاسكان

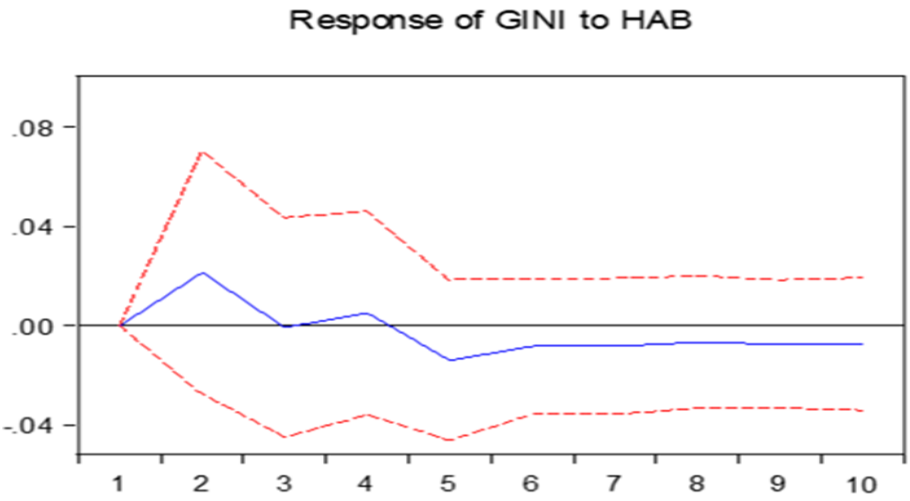

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

التحليل الاقتصادي لاستجابة جيني مقابل حدوث صدمة في الانفاق على الاسكان: اما بخصوص الانفاق على الإسكان فقد عرف نقلة كبيرة من حيث الكم خاصة خلال العشرين سنة الماضية، وذلك من خلال إطلاق الدولة عدة مشاريع سكنية بمختلف الصيغ الريفية، والاجتماعية، والترقوية، لكن كان ذلك على حساب نوعية السكنات ومدى ملاءمتها، وأيضا عدم عدالة وشفافية عمليات توزيع تلك السكنات، حيث مرت الجزائر بفترة صعبة تميزت بقلة الموارد وتطبيق إصلاحات مست هيكل الاقتصاد الجزائري وتنفيذ حزمة من الإصلاحات التي مست السياسة المالية والنقدية، من بينها تخفيض النفقات الاجتماعية وبالتالي انخفاض مخصصات قطاع السكن، وهو ما يفسر العلاقة الطردية التي اظهرتها دوال الاستجابة الدفعية، أي ان الانفاق على السكن يقابله استجابة طردية، ثم ابتداء من الفترة الخامسة تقريبا اين اتجهت العلاقة منحى عكسي طفيف جدا، اين ساهم الانفاق على السكن ولو بشكل بسيط في تذليل التفاوت في توزيع الدخل ويمكن ارجاع هذا التحسن الصغير الى البرامج السكنية العديدة التي باشرتها الدولة ابتداء من سنة 2000 من جراء ارتفاع اسعال النفط في الأسواق العالمية.

3- استجابة معامل جيني للإنفاق على الصحة

من خلال الشكل ادناه نلاحظ ان حدوث صدمة في الانفاق على الصحة في الفترة الأولى ينجم عنه استجابة طردية قوية، لكن سرعان ما تتلاشى هذه الاستجابة انطلاقا من الفترة الثانية وصولا حتى المديين المتوسط والطويل، وبالتالي يدل ذلك على عدم وجود استجابة فعلية لمعامل جيني لصدمات نفقات الصحة باستثناء الفترة الأولى اين كان التأثير موجب قوي.

الشكل (3-53) دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في الانفاق على الصحة

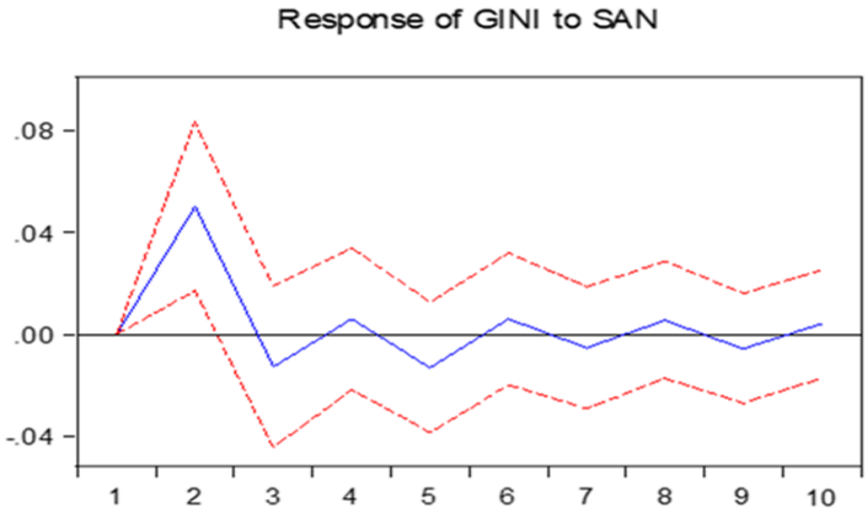

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

التحليل الاقتصادي لاستجابة جيني مقابل حدوث صدمة في الانفاق على الصحة: اما بخصوص الانفاق على الصحة فان الخدمات الصحية يوفرها القطاع العام والقطاع الخاص، وبالرغم من وجود في الجزائر لأنظمة تضمن التامين الصحي إلا ان الانفاق الخاص على الخدمات الصحية قد ارتفع بشكل كبير، وهو مؤشر يدل على ازمة ثقة بين الافراد الطالبين للخدمات الصحية وبين الدولة كعارض لهذه الخدمات، او عدم بلوغ هؤلاء الافراد للحصول على تلك الخدمات لأسباب بيروقراطية، مما يؤدي ذلك الى ارتفاع الانفاق الخاص للأفراد لتلقي الخدمات الصحية بدلا من الاستفادة من الخدمات المجانية المخصصة له أساسا من طرف الدولة والتي عزف عنها للأسباب التي ذكرناها آنفا، مما يضعف قدرته المعيشية من جراء تخصيص نفقات لاقتناء خدمات صحية كان بإمكانه الاستغناء عنها وتخصيص تلك النفقات في تحسين مستواه المعيشي، حيث أظهرت نتائج دوال الاستجابة الدفعية من الاتفاق على الصحة الى جيني وجود علاقة طردية في المدى القصير، أي ان نفقات الصحة لها اثر إيجابي على التفاوت في توزيع الدخل، مخالفة بذلك النظرية الاقتصادية

4- استجابة معامل جيني للتحويلات الاجتماعية

من خلال الشكل ادناه نلاحظ ان أثر الصدمة في التحويلات الاجتماعية لا يظهر بشكل جلي وواضح بالشكل الذي نستطيع القول فيه بان هناك استجابة خلال كل فترات الدراسة، وهذا ما يدل على عدم وجود استجابة كبيرة لمعامل جيني لصدمات التحويلات الاجتماعية لا في المدى القصير ولا المتوسط ولا الطويل.

الشكل (3-54) دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في التحويلات الاجتماعية

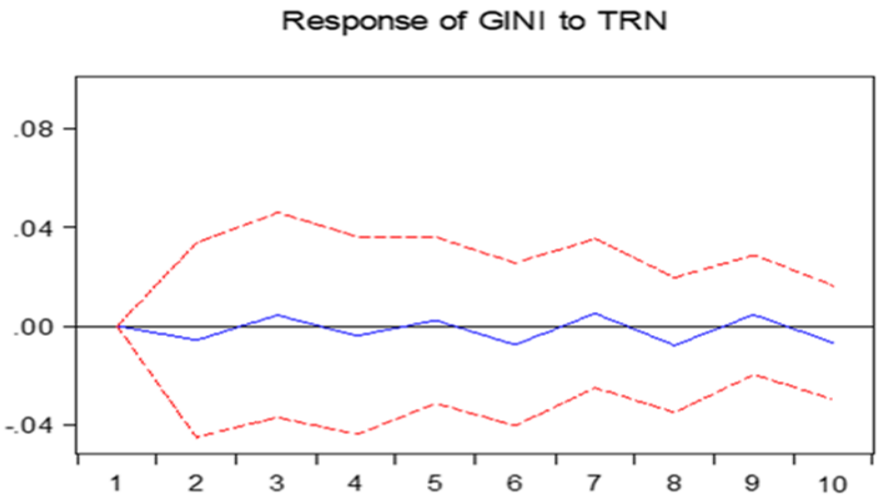

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

التحليل الاقتصادي لاستجابة جيني مقابل حدوث صدمة في التحويلات الاجتماعية: اما التحويلات الاجتماعية ، وحسب النظرية الاقتصادية فان هذه الاخيرة لها اثر سلبي على التفاوت في توزيع الدخل، أي تساهم في تحسين توزيع الدخل، لكن عدم وضوح استجابة فعلية وقوية تستحق الذكر من خلال عدم استجابة جيني لصدمات التحويلات الاجتماعية في المدى القصير، تؤكد ضعف تأثير ان لم نقل انعدام تأثير التحويلات على تحسين توزيع الدخل، ويرجع ذلك أساسا الى تركيز التحويلات الاجتماعية على الطبقات الفقيرة والهشة، صاحبة الدخل المنخفض، باعتبار ان هذه الفئات هي التي تدفع اكبر قدر من الضرائب الى خزينة الدولة (ضرائب الاستهلاك، وضرائب الدخل)، لكن بالمقابل تتحصل على اعانات ودعم اقل بكثير مما تدفعه كضرائب، على عكس الطبقات الغنية والتي تتميز بعدم دفعها للضرائب بسبب التحفيزات الضريبية أو التهرب والغش الضريبيين ومظاهر الفساد الذي عشش في البلاد خلال فترة الدراسة، بل اكثر من ذلك فإن الطبقات الغنية هي الأكثر استفادة من الدعم والتحويلات الاجتماعية، (دعم السلع والخدمات، دعم التعليم، دعم الصحة، ...)، ومن تم استئثار هذه الأخيرة بأغلبية التحويلات، دون دفع مستحقاتهم الضريبية بالشكل المطلوب، مما أدى الى تقليل أثر التحويلات في ردم الهوة بين الأغنياء والفقراء وبالتالي تحسين عدالة توزيع الدخل.

5- استجابة معامل جيني لمؤشر التضخم

من خلال الشكل ادناه نلاحظ ان حدوث صدمة في مؤشر التضخم في الفترة الأولى ينتج عنه استجابة طردية ضعيفة، لكن سرعان ما يتلاشى هذه الاستجابة في المدى المتوسط والمدى الطويل، مما يعني عدم وجود استجابة فعلية لمعامل جيني لصدمات مؤشر التضخم.

الشكل (3-55) دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة معدل التضخم

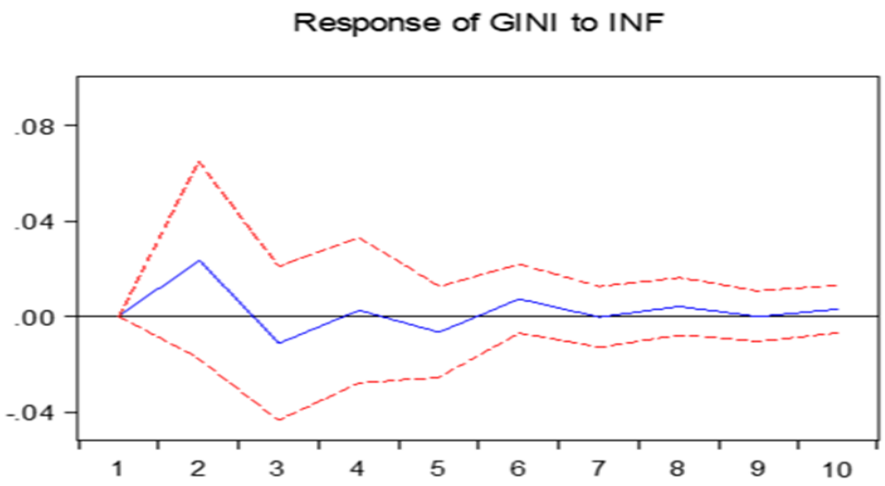

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

التحليل الاقتصادي لاستجابة جيني مقابل حدوث صدمة في مؤشر التصخم: يمكن ارجاع سبب حدوث استجابة طردية أي زيادة معامل جيني (زيادة التفاوت في توزيع الدخل) أثر زيادة معدل التضخم في التسعينات حيث بلغ اعلى المستويات بـ 31,66% سنة 1992، ليعرف بعد ذلك انخفاضا تبعا للتدابير التقشفية التي اعتمدتها الدولة في ذلك الوقت اين وصلت النسبة الى 0,34% عام 2000، ثم لتعرف معدلات التضخم مسلكا تصاعديا لكن بوتيرة بطيئة وفقا لحجم الانفاق العام الذي ضخ في الاقتصاد خلال هذه الفترة التي تميزت بتنفيذ البرامج التنموية، ويعتبر هذا الامر طبيعي نظرا لزيادة الانفاق العام

6- استجابة معامل جيني لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الشكل ادناه نلاحظ ان حدوث صدمة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الأولى ينتج عنه استجابة طردية قوية أي انه هنالك تأثير موجب مفسر إحصائيا لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معامل جيني، لكن سرعان ما تتضاءل هذه الاستجابة ابتداء من الفترة الثانية للتتلاشى في المدى المتوسط والمدى الطويل، مما يحيلنا الى القول الى انه لا توجد استجابة فعلية لمعامل جيني لصدمات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال اغلب فترات الدراسة باستثناء الفترة الاولى.

الشكل (3-56) دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في نصيب الفرد من الناتج

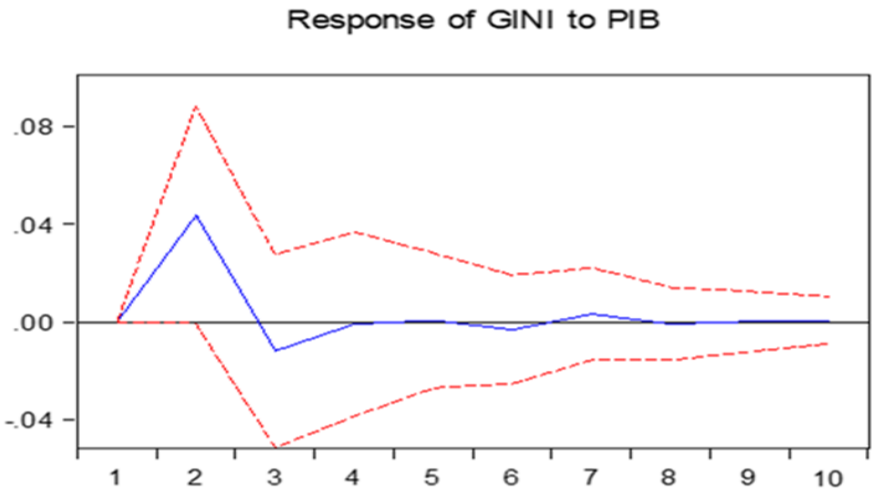

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

التحليل الاقتصادي لاستجابة جيني مقابل حدوث صدمة في نصيب الفرد من الناتج: بخصوص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن العلاقة الطردية الموجودة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي جاءت مخالفة للنظرية الاقتصادية أي ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى زيادة التفاوت، مما يعني ان زيادة إنتاجية الفرد في الاقتصاد الجزائري لا تدفع باتجاه تحسين عدالة التوزيع اي ان هيكل العملية الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري غير داعم لعدالة التوزيع بمعنى انها تصب في خدمة الطبقة الغنية، كما يعتبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مضللا في التعبير عن مستوى معيشة المواطن الجزائري بما ان الزيادة في نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل،

7- استجابة معامل جيني للرسم على القيمة المضافة

ما يمكن قوله عن استجابة معامل جيني لصدمات الرسم على القيمة المضافة انها ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على عدم وجود استجابة فعلية خلال جميع فترات الدراسة أي المدى القصير، المتوسط، والطويل.

الشكل (3-57) دالة الاستجابة الدفعية لمعامل جيني نتيجة حدوث صدمة في الرسم على القيمة المضافة

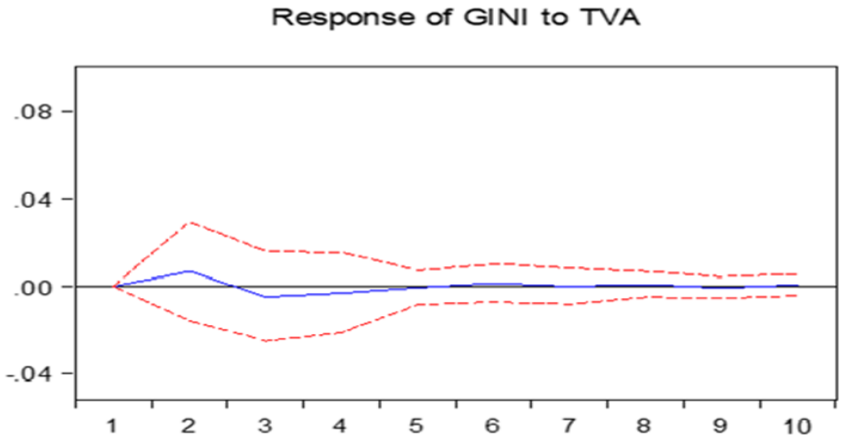

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

التحليل الاقتصادي لاستجابة جيني مقابل حدوث صدمة في الرسم على القيمة المضافة: يعمل الرسم على القيمة المضافة الى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة، حيث ان فرض هذا النوع من الضرائب يؤدي الى ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات الاستهلاكية، وفي ظل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة، فان ذلك سيساهم في زيادة التفاوت في توزيع الدخل، ورغم ان حجم استجابة معامل جيني لصدمات الرسم على القيمة المضافة ضعيف جدا في المدى القصير، الا انه يمكن القول ان الرسم على القيمة المضافة له اثر ضعيف في المدى القصير.

III–2–3– 6– تحليل جدول مكونات التباين

الجدول رقم (3–58) يمثل نتائج تحليل مكونات التباين معامل جيني (Gini)

0

Period	S.E.	EDU	GINI	HAB	INF	PIB	SAN	TVA	TRAN
1	65.82559	11.65735	88.34265	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	97.90098	15.26539	76.80269	1.787962	1.888937	0.062207	2.137762	0.004988	2.050071
3	129.8345	10.16127	77.07641	1.132503	5.350146	1.612507	2.174277	0.025980	2.466910
4	146.3300	8.441480	74.04450	1.170148	7.007356	4.574140	2.899151	0.019875	1.843352
5	158.7080	12.61121	65.47374	1.103337	7.138891	8.292484	3.218700	0.017532	2.144107
6	165.6693	20.63436	54.03385	1.128113	6.061653	10.90528	3.264406	0.028519	3.943813
7	170.5277	29.03432	43.38040	1.142716	4.759460	11.93352	3.133475	0.050724	6.565380
8	174.4335	36.11451	35.17227	1.112884	3.730062	11.79672	2.921529	0.079143	9.072887
9	178.0597	41.50733	29.35291	1.065120	3.051821	11.07121	2.725712	0.113171	11.11272
10	181.8552	45.58609	25.31661	0.990515	2.641451	10.14856	2.550529	0.153001	12.61325

CholeskyOrdering: EDU GINI HAB INF PIB SAN TVA TRAN

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

ننتقل الان الى توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة، أي تفسير توقع خطأ كل متغير، وحسب ما تشير اليه نتائج تحليل مكونات التباين في الجدول أعلاه نلاحظ المفسر الأكبر لأخطاء معامل جيني في الفترة الأولى هو معامل جيني نفسه بـ 88,34%، وباقي تباين الأخطاء تفسرها النفقات على التعليم بـ 11,65%، اما خلال الفترة الثانية فتشير نتائج جدول مكونات التباين لبقاء القدرة التفسيرية لأخطاء معامل جيني بـ 76,80% لمعامل جيني نفسه، اما باقي تباين الاخطاء يفسرها الانفاق على التعليم بـ 15,26%، ونفقات الصحة بـ 2,13%، والتحويلات الاجتماعية بـ 2,05%، وبالانتقال الى المدى المتوسط نلاحظ ان القدرة التفسيرية لمعامل جيني لتباين اخطائه تنخفض الى 65,47% التي تضل مرتفعة، وسبب هذا الانخفاض هو ارتفاع تفسير الانفاق على التعليم الى 12,61% وكذا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 8,29% إضافة الى معدل التضخم بـ 7,13%، ونفقات الصحة بـ 3,21%، والتحويلات الاجتماعية بـ 2,14%، في حين تبقى المتغيرات الأخرى ضعيفة التفسير في المدى المتوسط، في حين يواصل انخفاض تفسير معامل جيني لتباين أخطائه الى غاية الوصول الى 25,31% ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى الى النفقات على التعليم التي أصبحت في حدود 45,58%، إضافة الى ارتفاع القدرة التفسيرية لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتحويلات الاجتماعية بـ 10,14% و12,61% على الترتيب، وبقاء القدرة التفسيرية في حدود 2,55%، هذا ما يعطينا فكرة على ان نفقات التعليم ذات قدرة كبيرة على تفسير تباين الأخطاء (التقلبات) لمعامل جيني خاصة في المدى الطويل وذلك إضافة الى كل من نصيب الفرد من الناتج

الإجمالي والتحويلات الاجتماعية لكن بصفة ضعيفة كما يمكن اهمال تفسير المتغيرات الأخرى نظرا لضعف تفسيرها لتباين أخطاء معامل جيني، والشكل التالي يبين تغير التفسيرات عبر عشرة فترات المستقاة من الجدول أعلاه.

الشكل رقم (3–58) يمثل نتائج تحليل مكونات التباين لنموذج VAR

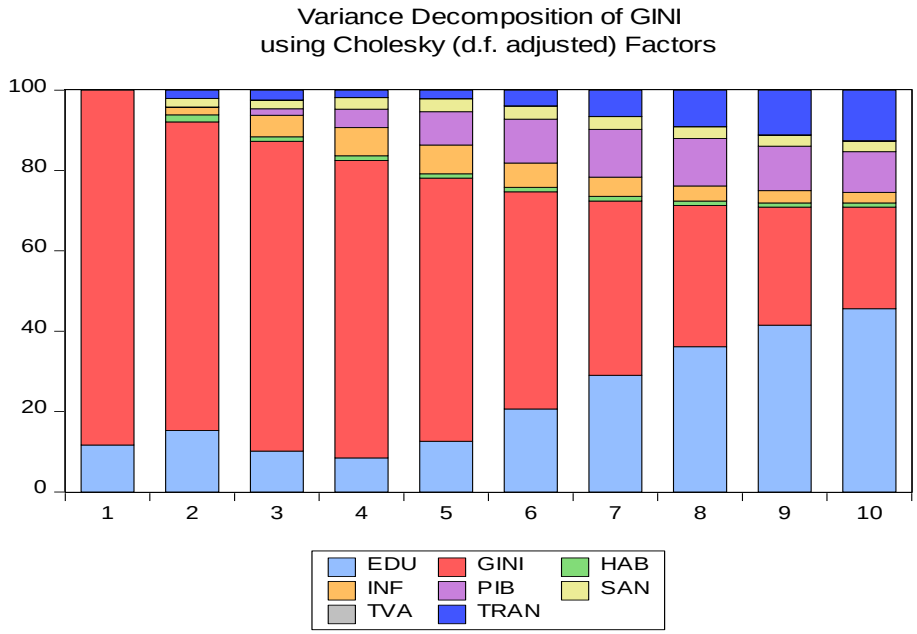

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

III–2–4– نتائج إختبار السببية لـ Toda-Yamamoto

في هذه المرحلة ننتقل الى دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات قيد الدراسة بحيث تسمح لنا النتائج بمعرفة هل بالإمكان الاعتماد على متغيرات الدراسة للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمعامل جيني، بعبارة أخرى يمكننا الاختبار من معرفة هل القيم الحالية لمعامل جيني سببها او كان السبب فيها واحد من المتغيرات المفسرة في النموذج المقدر، ومن خلال المراحل السابقة للدراسة القياسية اتضح ان عدد الفجوات المثلى لنموذج VAR هو فجوة واحدة (K=1) كما تبين من خلال اختبارات جذر الوحدة ان اكبر درجة تكامل هي 2 (d_{max} = 2)، هذا ما يجعلنا نقدر النموذج VAR(K+d_{max} =3) ونستخرج منه العلاقات السببية عند مستوى احتمال 5% والجدول التالي يوضح النتائج المحصل عليها:

الجدول رقم (3–59) يمثل نتائج اختبار السببية Toda-Yamamoto

اتجاه السببية	إحصائية WALD	الاحتمال
من الانفاق العام على التعليم الى معامل جيني	1,559	0,211
من الانفاق العام على الصحة الى معامل جيني	6,367	**0,011**
من الانفاق العام على الاسكان الى معامل جيني	1,028	0,310
من التحويلات الاجتماعية الى معامل جيني	8,951	**0,002**
من مؤشر التضخم الى معامل جيني	3,220	0,072
من الرسم على القيمة المضافة الى معامل جيني	7,016	**0,008**
من نصيب الفرد من الناتج المحلي الى جيني	8,873	**0,002**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود أربع حالات للعلاقة السببية من كل من الانفاق العام على الصحة، التحويلات الاجتماعية، الرسم على القيمة المضافة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يدل على أن هذه المتغيرات الأربعة تسبب معامل جيني في المدى الطويل خلال فترة الدراسة ويمكن استعمالها للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمعامل جيني، حيث أي تغير يطرأ عليها سينجر عليه استجابة في المدى الطويل لمعامل جيني، وهذا ما يدل على أن هذه المتغيرات لها علاقة سببية معنوية عند درجة احتمال 5% في المدى الطويل.

III–2–5– التحليل الاقتصادي لنتائج سببية Toda-Yamamoto

- **من الانفاق العام على التعليم الى معامل جيني** : حسب نتائج السببية فان تأثير نفقات التعليم على Gini في المدى الطويل لاختبار Toda-Yamamoto (عدم وجود سببية في هذا الاتجاه)، أي ان الانفاق على التعليم لا يسبب التفاوت في توزيع الدخل في المدى الطويل بالمقابل فنتائج جدول مكونات التباين يوضح ان نفقات التعليم ذات قدرة تفسيرية كبيرة لتقلبات معامل جيني خاصة في الفترات الأخيرة (التاسعة والعاشرة) أي المدى الطويل، والزيادة في الانفاق على التعليم يصاحبها انخفاض في معامل جيني، مما يحيلنا الى القول ان الانفاق على التعليم يخفف قليلا من حدة التفاوت في توزيع الدخل.

- **من الانفاق العام على الصحة الى معامل جيني**: فحسب نتائج اختبار السببية Toda-Yamamoto في المدى الطويل فان الانفاق على الصحة يسبب معامل جيني، مما يدفعنا للقول ان الانفاق على الصحة يزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخل في المدى الطويل، الامر الذي يؤكد استمرار المظاهر التي ذكرناها في تحليل دالة الاستجابة الدفعية لنفقات الصحة، وايضا بقاء الأسباب نفسها في المديين القصير والطويل.

- **من الانفاق العام على الاسكان الى معامل جيني**: تؤكد نتائج اختبار السببية لـ Toda-Yamamoto بعدم وجود سببية من الانفاق على الإسكان الى معامل جيني، هذا لا يعني ان الأمور في قطاع السكن على احسن ما يرام، وان هذا القطاع يعمل في اتجاه تحسين التوزيع، فبالنظر الى المشاكل التي لاتزال قائمة الى يومنا هذا من خلال التوزيع السيئ والغير شفاف للسكنات الاجتماعية بمختلف صيغها، فضلا عن رداءة جودتها وعدم ملاءمتها للعيش، وبعدها عن المرافق الخدمية الأساسية بسبب سوء التخطيط قبل بنائها، هذا من جهة، وأيضا تواصل ارتفاع الطلب على السكن رغم ما خصصته الدولة من إمكانيات مالية ضخمة لبناء اعداد كبيرة من السكنات تغطي تلك الطلبات، الا ان النتائج لا زالت تراوح مكانها مما يطرح مشكل كبير بخصوص طرق توزيع السكنات وأيضا حجم التكاليف الحقيقية لها، كل هذا يحيلنا للقول ان الانفاق على السكن لا يعد فعالا بخصوص تحسين توزيع الدخل، ولا يؤثر في انخفاض معامل جيني، وحتى تحليل تباين خطأ يؤكد ضعف القدرة التفسيرية لهذا المتغير على التقلبات التي تحدث لمعامل جيني.

- **من التحويلات الاجتماعية الى معامل جيني**: ما يمكن قوله عن التحويلات الاجتماعية ينطبق على نفقات الصحة بخصوص نتائج المدى الطويل، حيث أظهرت نتائج اختبار السببية لـ Toda-Yamamoto ان التحويلات الاجتماعية تسبب جيني، أي ان الزيادة في التحويلات تسبب التفاوت في توزيع الدخل، وهو يعاكس النظرية الاقتصادية، يعزى هذا الى ان كون سياسة الدعم عقيمة وغير فعالة في معالجة التفاوت الحاصل، ومحاربة الفقر بكل اشكاله.

- **من مؤشر التضخم الى معامل جيني:** ان نتائج اختبار السببية لـ Toda-Yamamoto تؤكد ان مؤشر التضخم لا يسبب معامل جيني في المدى الطويل، أي ان مؤشر التضخم في الجزائر متقلب وغير متحكم فيه، ثم ان نتائج جدول تحليل تباين خطأ تبين ان القدرة التفسيرية لمؤشر التضخم لأخطاء مؤشر جيني ضعيفة مما يعطينا انطباعا بان التضخم في الجزائر لا يخضع الى أسس اقتصادية بل الى ظروف أخرى إما غير متحكم فيها مثل أسعار النفط والأزمات المالية، وأخرى متعلقة بالسياسة النقدية وغالبا ما تكون اضطرارية من قبيل قرارات التقشف و"التمويل غير التقليدي"، وعليه فان اثر التضخم في المدى الطويل ادي الى ضعف وتدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري مما أدى الى تدني مستوى المعيشي للفرد الجزائري، في إشارة واضحة الى سوء توزيع للدخل سببه الاثار التضخمية.

- **من نصيب الفرد من الناتج المحلي الى جيني:** جاء اختبار السببية لـ Toda-Yamamoto بنتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية، وهي ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يسبب جيني، أي ان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يؤدي الى زيادة التفاوت، مما يعني ان زيادة إنتاجية الفرد في الاقتصاد الجزائري في المدى الطويل لا تدفع باتجاه تحسين عدالة التوزيع بمعنى ان طبيعة الاقتصاد الجزائري لا يسمح بتنشيط العملية الإنتاجية، بل على العكس تماما فهو اقتصاد خاضع لمنطق المورد الواحد، هذا التوجه الاقتصادي لا يسمح بتنويع النشاطات الاقتصادية وخلق الثروة وبالتالي رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، الامر الذي يتيح لأصحاب القرار هامش مناورة خارج إيرادات النفط المحدودة، فبقاء الحال كما هو سبب ارتفاع جيني في المدى القصير والمتوسط والطويل.

- **من الرسم على القيمة المضافة الى جيني:** جاء اختبار السببية لـ Toda-Yamamoto بنتيجة مفادها ان الرسم على القيمة المضافة يسبب جيني، أي ان الرسم المفروض على السلع والخدمات الاستهلاكية يعمل على تعميق التفاوت في توزيع الدخل، ويؤدي الى تخفيض القدرة الشرائية للفرد الجزائري تحمل المستهلك الأخير كل عبء هذه الضريبة، وكما هو معلوم فان تركيبة المجتمع الجزائري مكون من اغلبية ميلها الحدي للاستهلاك كبير مما ينعكس على دخولهم التي يخصص جزء كبير منها للاستهلاك، وبالتالي فان الرسم على القيمة المضافة يعمق فجوة التفاوت في توزيع الدخل.

خلاصة الفصل الثالث

✓ لم يكن مسار التنمية جيدا بالنسبة للجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا، خاصة وان سنوات التسعينات تعد أسوأ فترة عاشتها الجزائر في تاريخها المعاصر من كل النواحي: اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، اهملت في هذه الفترة ما يسمى بالتنمية البشرية والاجتماعية تماما، بل يمكن تسمية هذه المرحلة بفترة "اللاتنمية"، اذ دخلت الجزائر في مرحلة كساد، وانخفاض في معدلات النمو الى درجات سلبية بسبب تدهور اسعار النفط و ارتفاع المديونية الخارجية، وانخفاض الإنتاج الصناعي، توالي هذه الازمات الاقتصادية، كادت تهدم الدولة الجزائرية، اذ سجلت ميزانيتها عجزا متواصلا، بالإضافة الى تبعية غذائية نحو الخارج وبقروض من البنوك الخارجية حيث كانت الجزائر تستورد 80% من حاجاتها الغذائية بسبب فشل السياسة الزراعية آنذاك في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالإضافة الى تفاقم البطالة، وارتفاع الديون الخارجية وعدم نجاعة السياسات والاستثمارات التي تقوم بها الدولة.

✓ شهدت فترة ما بعد الاستقلال ايضا تفاوتا كبيرا في توزيع الدخل، سواء بين شرائح المجتمع المختلفة او بين قطاع الحضري والريف، حيث عرفت قيم معامل جيني في القطاع الريفي تزايدا كبيرا بين سنتي 1980 و1988، إذ انتقلت من 33,32% الى 40,13% وارتفعت في مجموع البلد ككل من 34,37% الى 38,76%، الامر الذي أدى الى بروز ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن.

✓ ارتفاع اعباء الضرائب التنازلية التي يدفعها الافراد محدودي الدخل، وفي مقابل ذلك عدم استفادتهم من التحويلات المخصصة لهم بالشكل الأمثل، الامر الذي فاقم التفاوت في توزيع المنافع الاجتماعية، بحيث يستفيد الأغنياء أكثر من الفقراء.

✓ تمركز الدخل الوطني في ايدي الأغنياء بصفة كبيرة بحيث يستحوذ اغنى 1% من سكان الجزائر على 9,7% مقابل حصول 50% من السكان على 27,6% وهذا سنة 2017، بعبارة أخرى يتحصل كل فرد من فئة 1% من السكان على أكثر من 17 ضعف ما يحصل علية كل فرد من 50% الافقر، وهذا يعتبر ظلما اجتماعيا وسوء لتوزيع الدخل في أبشع صوره.

✓ بالنسبة لتوزيع الانفاق الاستهلاكي رغم تأثره بالتحويلات الاجتماعية وسياسة الدعم ونزوح قيم جيني نحو الانخفاض الا ان ذلك لا يعد كافيا حتى نقول ان عملية التوزيع عادلة، ويبقى عمل كبير فيما يخص تحسين كفاءة وفعالية النفقات الاجتماعية لتلعب دورها على أحسن وجه.

✓ هنالك حرمان كبير في المناطق الريفية المتمركزة أساسا في الجنوب الجزائري والهضاب العليا مقابل المناطق الحضرية المتمركزة أساسا في المناطق الشمالية للبلاد، وهو ما يفسره التفاوت الحاصل في توزيع ثمار النمو بين مختلف المناطق الجغرافية للبلاد وتمركز مختلف الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية في الشمال دون الجنوب، وفي الأوساط الحضرية دون الريف

✓ بالنسبة لمردودية النفقات الاجتماعية من خلال تحسن المؤشرات المتعلقة بمجالات التعليم والصحة والإسكان ومكافحة الفقر والحرمان، فاغلب هذه المؤشرات لم تعكس حجم النفقات التي تبذلها الدولة من اجل تحسينها، وجل المؤشرات التي طرأ عليها تحسن لا تعكس الواقع، وكثيرا منها يظلل المحللين الاجتماعيين والاقتصاديين باعتبار ان ارتفاع قيم هذه المؤشرات دليل على حدوث تنمية اجتماعية عادلة وفعالة، حيث ان النفقات الاجتماعية في حاجة الى تحسين كفاءتها وزيادة فعاليتها، لتحقق التنمية الاجتماعية المنشودة، فالتعليم لم يرقى الى التطلعات المرجوة منه، والنظام الصحي اثبت فشله، وجاري تغيره جذريا، اما قطاع السكن فتشوبه هو الاخر عدة اختلالات خاصة حول شفافية عمليات التوزيع، وملائمة السكنات، وأيضا ظاهرة شغور السكنات، التي تدل اتجاه سكنات الى غير مستحقيها، ايضا التحويلات الاجتماعية التي لا تؤدي المطلوب منها بخصوص مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي لأصحاب الدخول الضعيفة، والتي تتطلب إعادة نظر في طرق توزيعها بحيث يتوجب على الحكومة بالعمل على تركيز توجيه هذه النفقة لبلوغ أهدافها كاملة غير منقوصة، خاصة وان الجزائر غير مستعدة للتخلي عن وظيفتها الاجتماعية من خلال ضخ المزيد من الأموال تحت بند التحويلات الاجتماعية.

✓ فقطاع التربية مثلا سجل عجزا من حيث المنشآت القاعدية فنسبة الاكتظاظ لازالت كبيرة، إذ تبلغ حوالي 30 تلميذ في كل قاعة درس وهذا حتى سنة 2018، ونسبة اكبر في المناطق النائية كما أحرزت الجزائر تقدما لا يمكن انكاره فيما يتعلق بزيادة فرص الالتحاق بالمدارس التعليمية بمختلف اطوارها إذ يرجع هذا التطور أساسا لعدة عوامل أهمها اجبارية التعليم في المرحلة الابتدائية وأيضا مجانية التعليم، كما تحسنت نسبة التغطية في تأطير التلاميذ المتمدرسين بسبب ارتفاع عمليات التوظيف خلال سنوات الوفرة المالية، كما عرفت نسب المردودية الداخلية للمنظومة التربوية، أي (نسب نجاح في كل الاطوار التعليمية) بعض التذبذب ويرجع ذلك الى عدم استقرار المنظومة التربوية على صعيد الإصلاحات المتكررة التي مست قطاع التربية فيما يخص انعدام رؤية واضحة حول المناهج التعليمية واستراتيجيات تقييم مكتسبات التلاميذ، وبربطها بمتطلبات المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية ضعف نجاعة التوجيه المدرسي، وأيضا الى سلسلة الاحتجاجات الاجتماعية بين الوصاية من جهة ونقابات القطاع، ضف الى ذلك مشاكل لا زالت لم تعرف طريقها للحل مثل معضلة التسرب المدرسي، وظاهرة التخلي عن الدراسة، الغيابات، وأيضا الى ارتفاع نسب التكرار في مختلف المستويات، هي مشاكل تؤثر على المستوى التعليمي وتثقل كاهل ميزانية قطاع التربية، واحتلت الجزائر المرتبة 69 من اصل 72 دولة مشاركة في برنامج دولي لتقييم نوعية وكفاءة أنظمة التعليم (PISA)[1]، وهذا عام 2016، ويتضمن البرنامج اختبار وتقييم التلاميذ في القراءة والرياضيات والعلوم لمواجهة تحديات الحياة الحقيقية[2].

✓ هنالك خلل كبير فيما يخص جودة التعليم في الجزائر، حيث ان جامعات الجزائر تميل الى تخصصات العلوم الاجتماعية بنسبة تصل الى 70% عكس ما كان عليه الحال سنوات السبعينات، حيث كانت التخصصات التقنية والبيولوجية تشكل النسبة الأكبر الشيء الذي ساهم في ذلك الوقت في تحقيق قفزة نوعية في مشاريع الصناعة والطاقة وأيضا تخريج أطباء ومهندسين وتقنيين، كما ان نسبة الرسوب في السنة الأولى جامعي قاربت 60% خاصة في التخصصات التقنية والعلمية مما يطرح العديد من التساؤلات بخصوص التحصيل العلمي في سنوات الدراسة بالتعليم الأساسي والثانوي، وأيضا القيمة التأهيلية التي أصبحت تحملها شهادة الباكالوريا لكونها تأشيرة المرور الى التعليم العالي، أيضا بالنسبة لعلاقة سوق العمل مع مخرجات قطاع التعليم العالي يطرح مشكلا حقيقيا بخصوص توجيه الطلبة لإنشاء علاقة بين التكوين وسوق الشغل التي تشهد تحولا كبيرا باعتبارها أداة لمكافحة البطالة عند حاملي الشهادات الجامعية، وهذا ما عكسه تراجع الجزائر الى المرتبة 119 في تصنيف جودة التعليم الجامعي لسنة 2019، والمرتبة 11 عربيا قبل موريتانيا ومصر حسب التقرير العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي لمؤشر "دافوس"، بالإضافة الى الدور الهامشي الذي يلعبه جانب البحث العلمي والتطوير في ربط الشراكات بين مخابر البحث والمؤسسات الصناعية من خلال تمويل البحوث العلمية وتنمية المهارات التقنية وترقية الاختراعات التكنلوجية، وانعكاس ذلك على حجم ونوعية انتاج هذه المؤسسات بما يعود بالفائدة على كلا الجانبين، وهذا امر شبه مفقود.

✓ على الرغم ما حققته الجزائر في قطاع التكوين المهني الا انه لا يزال حقلا واعدا بخصوص تكوين موارد بشرية مؤهلة لولوج عالم الشغل والاسهام في انشاء المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

✓ اما بخصوص قطاع الصحة، فان جل مؤشرات الصحية تنذر بعدم فعالية النظام الصحي المتبع في الجزائر، لا سيما في مكافحة الامراض المعدية والسارية، وأيضا بخصوص اعداد الجزائريين الذين يعالجون في الخارج، أيضا درجة رضا الناس حول نظام الرعاية الصحية غير مشجع بالمرة، حيث جاءت نتائج استطلاع راي قام به البارومتر العربي سنتي 2017 و2018 بان 66,5%

[1] "بيزا" او "PISA" هي اختصار لـ "Program for International Student Assessment"، وتعني البرنامج الدولي لتقويم الطلبة، وتم اجراء الدراسة للمرة الأولى عام 2000، وكان هدفها هو توفير بيانات قابلة للمقارنة بهدف تمين البلدان من تحسين سياساتها ونتائجها التعليمية، ويشرف على الاختبارات دوليا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

[2] OECD, PISA 2015 Results in Focus, 2018, P5.

و67,7% من المستجوبين على الترتيب أبدوا عدم رضاهم عن نظام الرعاية الصحية والخدمات التي يقدمها القطاع الصحي للمواطنين[1].

✓ يعاني قطاع السكن من العديد من المشاكل المتعلقة أساسا بجودة وملائمة السكنات للعيش إضافة الى مدى قربها من المرافق الخدمية الضرورية، أيضا يعتري هذا قطاع اختلالات فيما يخص شفافية ووضوح عمليات التوزيع، فضلا على ازدياد الطلب على السكن مقابل ازدياد اعداد السكنات الشاغرة، مما يطرح أكثر من تساؤل فيما يخص دور هذا القطاع في إرساء وترسيخ العدالة الاجتماعية.

✓ لا تلعب التحويلات الاجتماعية الدور المنوط بها من خلال الحد من انتشار ظاهرة الفقر والحرمان وتعزيز العدالة الاجتماعية، وذلك راجع الى عدم وصول هذه التحويلات الى مستحقيها واستئثار الأغنياء بنسب هامة منها.

✓ سارت نتائج اختبار متجه الانحدار الذاتي VAR وخصوصا دوال الاستجابة الدفعية (Impulse responses)، ونتائج اختبار السببية Toda-yamamoto تقريبا في نفس اتجاه نتائج الدراسة التحليلية، حيث لم تؤثر النفقات الاجتماعية بالشكل المطلوب على مجالات التنمية الاجتماعية على نحو عادل حيث جاءت النتائج على الشكل التالي:

- التوسع في الانفاق على التعليم ينجر عنه استجابة ضعيفة في الفترة الأولى بطريقة عكسية لكن سرعان ما تصبح هذه الاستجابة طردية ابتداء من الفترة الثانية بحيث يظهر خلالها أثر إيجابي مفسر إحصائيا لنفقات التعليم على معامل جيني، كما أظهرت نتائج اختبار السببية Toda & Yamamoto الانفاق العام على التعليم لا يسبب معامل جيني، ورغم ان اختبار السببية لا يعطينا طبيعة الإشارة، الا انه حسب دوال الاستجابة الدفعية وتحليل مختلف المؤشرات التعليمية يمكننا القول ان الانفاق على التعليم لم يؤدي الى تحسين توزيع الدخل وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية.
- نفقات الصحة لها أثر إيجابي على معامل جيني في الفترة الأولى وهذا بحسب نتائج دوال الاستجابة الدفعية، واحتمال احصائية Wald تشير الى ان نفقات الصحة تسبب معامل جيني، ونفس الشيء يمكن قولة عن الصحة، فحسب نتائج تحليل الصدمات ومن خلال تحليل مختلف مؤشرات الصحة في البلاد يمكننا القول بان نفقات الصحة لا تؤدي دورها في تحسين توزيع الدخل، بل على العكس من ذلك، فقد ساهمت هذه النفقات في تعميق الفوارق الاجتماعية.
- الانفاق على الإسكان له أثر سلبي طفيف في بعض فترات الدراسة وهذا ما تظهره نتائج تحليل الصدمات، الا ان أثر هذا الأخير ليس فعالا بالشكل المطلوب في تحسين توزيع الدخل.
- التحويلات الاجتماعية لها أثر إيجابي على التفاوت في توزيع الدخل في المدى القصير أي ان هذه التحويلات أدت الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، ونفس الشيء يمكن قوله في المدى الطويل حيث لم تلعب التحويلات الاجتماعية دورها التوزيعي بالشكل الذي يراد لها.
- الرسم على القيمة المضافة أدت الى سوء توزيع الدخل، ويمكن ارجاع هذا لكون ان طبيعة الرسوم الغير المباشرة تجعل من المستهلك الأخير هو حامل هذا العبء وبالتالي فإنها لا تساهم في تحسين مستوى معيشة الافراد خصوصا إذا علمنا ان تركيبة المجتمع الجزائري مكونة من غالبية ميلها الحدي للاستهلاك كبير جدا.

✓ أدى التضخم الى تعميق التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر حيث ان هذا المؤشر لا يخضع الى أسس اقتصادية واضحة، بل يتأثر بعوامل اخرى قد تكون سياسية او متعلقة بأزمات اقتصادية ومالية غير متحكم فيها.

[1] ARAB BAROMETER : https://www.arabbarometer.org/ar/countries/algeria-ar/ Date of Browsing : 01/06/2019

الخاتمة العامة

تؤدي التنمية الاجتماعية دورا مزدوجا، اقتصادي واجتماعي، حيث تصبو في المدى البعيد الى تحقيق استثمار أمثل للموارد المتاحة من خلال تأهيل وتكوين القدرات البشرية لدى افراد المجتمع، وتؤكد النظريات الاجتماعية والاقتصادية وعدد من الدراسات والأبحاث العلمية، وكذا التجارب العالمية على الدور المحوري للاستثمار في الراس المال البشري عن طريق الانفاق على التعليم والصحة وسياسات الدعم الاجتماعي المستهدف للفقراء، وتوفير السكنات الملائمة كمتطلبات هامة واساسية لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة وعادلة.

قد لا تنجح سياسات إعادة توزيع الدخل من خلال السياسة المالية في تمكين الفئات المحرومة من الحصول على نصيبهم من ثمار النمو بعدالة، وقد تستأثر منطقة جغرافية على نصيب أكبر من التنمية مقارنة بمناطق أخرى داخل الدولة الواحدة، وقد يختل هيكل الاقتصاد بان ينفرد قطاع اقتصادي دون آخر بالاهتمام والرعاية، فمن شروط نجاح سياسة إعادة التوزيع ان تكون سياسة شاملة للجميع تتميز بالكفاءة في تحصيل الموارد والفعالية في تخصيصها، لان عدالة توزيع الدخل من شأنها ان تحقق التنمية الاجتماعية الشاملة سواء من حيث تامين افراد يتمتعون بالصحة الجيدة والتحصيل العلمي الكفؤ والمأوى المناسب، وتوزيع التنمية والخدمات الاساسية على مختلف المناطق بعدالة وشفافية، وحصول كل قطاع اقتصادي على مخصصاته المالية على حسب مردوديته الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال تطرقنا للشق النظري حاولنا التعرف اكثر على ماهية سياسة إعادة توزيع الدخل ومدى تاثير ادواته والياته على مجالات التنمية الاجتماعية لا سيما مجالات التعليم، الصحة، الإسكان، والتحويلات الاجتماعية، حيث تعرفنا على اهم المفاهيم العلمية والنظرية المتعلقة بمسالة التوزيع، ثم استعرضنا جل القضايا المتعلقة به كالتفاوت في التوزيع، الأسباب المؤدية الى حدوثه، ثم الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي يخلفها على الافراد والمجتمع، وأيضا اهم المقاييس المستخدمة في قياس هذا التفاوت، تعرفنا أيضا على إمكانية علاج هذا التفاوت بأساليب السياسة المالية عن طريق الانفاق العام والضرائب، مع إعطاء حيز هام لمسالة الانفاق الاجتماعي لما له عظيم الأثر على مجالات التنمية الاجتماعية، وهذا باعتباره آلية هامة من آليات إعادة توزيع الدخل.

ومن خلال الجزء النظري أيضا تم استعراض الإطار المفاهيمي للتنمية الاجتماعية حيث تعرفنا على ماهية التنمية، وأيضا راي المدارس الفكرية بخصوص التنمية الاجتماعية، ثم اهم المجالات التي تعنى بها هذه الاخيرة خاصة مجالات التعليم، والصحة، الإسكان، وسياسات دعم ومساعدة الفئات الهشة من خلال نفقات التحويلات الاجتماعية، أيضا تعرفنا من خلال الإطار النظري الى العلاقة التي تربط التنمية الاجتماعية مع بعض المفاهيم الاقتصادية، كعلاقة هذه الاخيرة مع اللامساواة، والفقر، والتنمية الاقتصادية، ومسالة العدالة الاجتماعية.

على إثر ما تم التطرق وللإجابة على إشكالية دراستنا قمنا بدراسة تطبيقية تتكون من شقين، يعنى الأول بالجانب التحليلي، واخر يتعلق بالدراسة القياسية لأثر الانفاق العام الاجتماعي على التنمية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، فمن خلال الجانب التحليلي قمنا بدراسة واقع التنمية في الجزائر من خلال التطرق بإيجاز الى مسار التنمية منذ الاستقلال الى يومنا هذا خاصة فيما يتعلق بسياسة المخططات التنموية والمبالغ التي رصدت لها، وأيضا التركيز على واقع توزيع الدخل الوطني، ومدى عدالته، حيث تم استخدام معطيات متعلقة بتوزيع الدخل الوطني من سنة 1990 الى 2018، فتعرفنا من خلال هذا الجزء التحليلي الى الحصص الدخلية للفئات العشرية أي حصة كل 10% من السكان في الجزائر من الاغنى الى الافقر، وكذا الحصص الخمسية أي حصة فئة 20% من السكان من الاغنى الى الافقر، وكذا الحصص التي تعكس مدى سوء توزيع الدخل من عدمه من خلال التطرق الى حصص فئة 1% الاغنى، وحصص 9% من فئة الأغنياء، وحصص الفئة متوسطة الدخل أي فئة 40% من السكان، وأخيرا وليس آخرا الحصص الدخلية لفئة 50% الأشد فقرا من السكان، ايضا قمنا برسم منحنى لورنز

لقياس عدالة التوزيع في الجزائر للفترة (1990-2018) لملاحظة انتقال هذا المنحنى نحو خط العدالة المطلقة او الى منطقة اللاعدالة في توزيع الدخل، وقمنا ايضا باحتساب نسبة الحصة العشرية (Décile Share Ratio) من سنة 1990 الى 2018 لاجراء المقارنات اللازمة، كما تم أيضا حساب معامل جيني لتوزيع الدخل الوطني من سنة 1990 الى سنة 2018 بالطرق المتعارف عليها، وتتبع مدى تطور قيمه عبر الزمن وأيضا اجراء مقارنات مع معاملات جيني لبعض الدول التي توافرت لنا معطيات بخصوصها، كما تم التطرق الى توزيع الانفاق الاستهلاكي للسنوات التي تحصلنا على بياناتها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات وهي سنوات 1988-1990-1995-2000-2011 وهي سنوات تم فيها اجراء تحقيق حول الانفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية، ثم قمنا بإجراء مقارنات بين جيني لتوزيع الدخل الوطني وجيني لتوزيع الانفاق الاستهلاكي للسنوات المتقابلة، وأيضا حساب اثر إعادة توزيع الدخل لمعرفة مدى تاثير سياسة التحويلات على عدالة التوزيع باعتبارها تؤثر على توزيع الانفاق الاستهلاكي، كما تم في ذات الشق التحليلي التطرق الى الانفاق الاجتماعي بمختلف بنوده من خلال دراسة الأهمية النسبية للانفاق الاجتماعي ككل ودراسة الأهمية النسبية لكل من الانفاق على التعليم، والانفاق على الصحة، والإسكان وكذلك التحويلات الاجتماعية، ودراسة مختلف المؤشرات المتعلقة بكل مجال على حدى، وذلك بغية ابراز الدور الذي لعبه الانفاق العام الاجتماعي في تحسين مؤشرات التعليم، والصحة، والإسكان، والحد من الفقر وبالتالي معرفة دور توزيع الانفاق العام الاجتماعي على التنمية الاجتماعية ككل وقد توصلنا للنتائج التالية:

نتائج الدراسة التحليلية:

- ✓ من خلال تتبع المسار التنموي للجزائر نجد صعوبة كبيرة في وضع تشخيص سليم ودقيق وموضوعي للوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، وهذا نتيجة غياب قواعد واضحة ورؤية مستقبلية تسطر البرامج التنموية بكفاءة، ولان عملية التنمية في الجزائر لم تكن في منأى عن المحيط الأيديولوجي التي كانت تعيش فيه، والذي كان يرسم ويخطط وفق رؤيته ومقارباته الفكرية، لذلك كانت ولازالت عملية التنمية في الجزائر خاضعة لطغيان الأولويات السياسية أكثر منها كمشروع للتغيير الحضاري والمجتمعي، فالحاصل هو تطبيق ثمانية مخططات تنموية أربعة مخططات في ظل الاشتراكية، وأربعة أخرى في كنف اقتصاد السوق، والنتيجة تنمية محدودة وضعيفة، حيث لا زلنا خاضعين لمنطق توزيع الريع وفق التصور الكينزي.
- ✓ شهدت فترة ما بعد الاستقلال تفاوتا كبيرا في توزيع الدخل، سواء بين شرائح المجتمع المختلفة او بين قطاع الحضري والريف، حيث عرفت قيم معامل جيني في القطاع الريفي تزايدا كبيرا بين سنتي 1980 و1988، إذ انتقلت من 33,32% الى 40,13% وارتفعت في مجموع البلد ككل من 34,37% الى 38,76%، وهو ما يعتبر آنذاك كانعكاس جراء إرتفاع تكاليف الحياة المتزامنة مع إرتفاع مستويات البطالة وتدني فرص التشغيل وتفشى ظاهرة الفقر نتيجة ضعف البرامج الحكومية وتدني الكفاءة لديها وعدم فعاليتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن إرتفاع قيمة مؤشر عدالة التوزيع في قطاع الريف له دلالة على ضعف التكفل بهذا القطاع وعلامة على التفاوت الجهوي الحاصل، من خلال عدم توفير متطلبات الحياة الأساسية وتمكين سكان الريف من الحصول على ما يتحقق لدى سكان الحضر في اطار الانصاف وتكافؤ الفرص، مما جعل سكان الريف ينزحون نحو المدن لتحسين مستوى عيشهم ونيل ما يتمتع به اقرانهم من سكان الحضر.
- ✓ يرجع التفاوت في توزيع الأجور الى خصوصية المؤسسات المنتمية الى كل قطاع، فهناك قطاعات تتميز بتشغيل عدد كبير من العمال يتميزون بقدر عال من الكفاءة والتأهيل، كقطاع المحروقات والبنوك، كما ان لديهم نظام أجور خاص، فتكون الأجور

مرتفعة، بينما هناك قطاعات أخرى تعرف ضعفا في الأجور نظرا لاحتوائها العديد من عمال التنفيذ مع نقص الكفاءة على غرار البناء والاشغال العمومية، وهذا ما جعل معظم الشباب يفرون من العمل في ورشات البناء لعدم تكافؤ الاجر مع الجهد المبذول حسبهم، وهو ما يفسر في العديد من الأحيان تباطؤ وتيرة الإنجاز في مشاريع البناء، بالإضافة الى عدم كفاية نسبة الزيادات التي طالت الحد الأدنى للأجر المضمون والتي بلغت عام 2020 مبلغ 20 000,00 دج.

- ✓ من خلال ملاحظتنا لتطور مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل الوطني للفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، تبين لنا ان حصة أغنى 10% من الدخل الوطني تمثل 48,06% سنة 1990، ما يعادل اكثر من 45 ضعف حصة أفقر 10% التي تحصلت على 1,06% من الدخل الوطني، لتصل النسبة الى 37,29% من الدخل الوطني لأغنى 10% مقابل 1,72% لأفقر 10% أي 21,68 ضعف لصالح اغنى 10% وذلك سنة 2017، هذا فيما يخص الحصص العشرية، اما بخصوص حصة الخمس الاغنى أي 20% من السكان الأكثر حظا فقد استحوذت على 61,89% من الدخل الوطني سنة 1990 مقارنة مع فئة 20% الافقر التي تحصلت على 3,21% فقط من الدخل، أي بلغ حجم التفاوت اكثر من 19 مرة، وفي سنة 2017 تحصلت فئة 20% الاغنى على حصة قدرها 52,06% من مجموع الدخل الوطني أي على اكثر من نصف الدخل الوطني الإجمالي واكثر من عشرة اضعاف الفئة 20% الأكثر فقرا والتي تحصلت على 4,92% من الدخل الوطني الإجمالي، حيث نستنتج من هذه المؤشرات والتي تعد من اهم مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تقيس عدالة توزيع الدخل، حيث تميزت فترة 1990-2017 ببقاء التفاوت في توزيع الدخل رغم التحسن الذي طرأ على عملية التوزيع فيما يخص انخفاض حصص الأغنياء لصالح الفقراء.
- ✓ من خلال تتبع تطور معامل جيني في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 نستنتج ان حالة اللامساواة هي السائدة رغم تراجعه خلال نفس الفترة وبوتيرة بطيئة حتى بلوغه 44,64 عام 2017 وهي درجة كبيرة تعكس سوء توزيع الدخل ودون التأثير على حالة العدالة الاجتماعية، وتفسير منحنيات لورنز من 1990 الى 2017 تذهب في نفس الاتجاه من التفسير وتؤكد أيضا مؤشرات الحصص الدخلية السابقة.
- ✓ استحوذ 1% من سكان الجزائر وهي الفئة الأكثر غنى على حوالي 17% من الدخل في حين بلغت حصة نصف سكان الجزائر وهي الفئة الفقيرة على 15,04%، في حين بلغت حصة 9% الأكثر ثراء حوالي 31,1% من الدخل وحصة 40% من فئة متوسطي الدخل على نسبة 36,9% وهذا عام 1990، ثم تتجه هذه النسب للانخفاض لدى فئة 1% الاغنى لصالح فئة 50% الافقر إذ ارتفعت حصة هذه الأخيرة حوالي 20,7% من الدخل الوطني مقابل 9,7% من الدخل الوطني لصالح الـ 1% الاغنى في الجزائر، ونفس الشيء يقال على فئة 40% متوسطي الدخل اذ ارتفعت حصتهم بحوالي 5 نقاط مئوية أي 42% من قيمة الدخل مقابل انخفاض حصة فئة 9% الأكثر ثراء ب27,6% وهذا عام 2017، فرغم انخفاض حصص الأثرياء لصالح الفقراء في اطار سياسة إعادة توزيع الدخل لكن لا يكفي هذا حتى نقول ان سياسة إعادة توزيع الدخل ناجعة وفعالة اذ ان فئة 1% الاغنى لا زالت تهيمن على حصص كبيرة من الدخل رغم انهم الأقلية، وهذا مناف تماما لمبادئ العدالة الاجتماعية وتكريسا للفوارق بين فئات المجتمع الواحد.
- ✓ نفس الشيء يمكن ان نقوله بشأن توزيع الانفاق الاستهلاكي، حيث انخفاض معامل جيني خلال الفترة (1988-2011)، مؤشر على تحسن توزيع الانفاق الاستهلاكي، لكن ما يؤاخذ في هذه الحالة ان هذا التحسن لا يرقى الى حد العدالة في

توزيع الانفاق، بحيث انخفض معامل جيني بـ 6,61 نقطة لمدة 23 سنة، أي من 37,77 الى 31,16، ويتجلى هذا أيضا من خلال ارتفاع حجم الانفاق لدى الفئات الفقيرة حيث انفق افقر 20% من سكان الجزائر ما نسبته 8,4% من نفقات الاستهلاك الاجمالية للعائلات الجزائرية بعدما كانت تنفق هذه الفئة عام 1988 ما قدره 6,9% من قيمة الاستهلاك الاجمالية، وبالمقابل فان فئة 20% الاغنى انفقت عام 1988 ما نسبته 46,49% لتنخفض هذه النسبة لفائدة الطبقات الفقيرة الى 40,7% من الانفاق الإجمالي المخصص للاستهلاك، كما نستنتج ان انفاق الطبقة الوسطى عرف تذبذبا حيث انخفض عام 2000 حيث يمكن ارجاع ذلك الى تبعات التي ضربت البلاد خلال تسعينات القرن المنصرم إثر الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة وما صاحبها من تدهور للقدرة الشرائية، ما أدى الى تآكل هذه الطبقة والتحاق اعداد كبيرة منهم بطبقة الفقراء، وتصاعد في حصة الأغنياء وهذا جلي جدا بالنظر الى حصة اغنى 20% وحصة الطبقة الوسطى لذات السنة، ثم عادت الأمور لتتحسن بعد ذلك ويرجع ذلك انتهاج الحكومة برامج تنموية بمقاربات إنفاقيه توسعية، ارتفع فيها الدعم والتحويلات الاجتماعية، حيث حسنت قليلا هذه الإجراءات وضعية الفئة الوسطى والفئة الافقر، ولكن هذا التحسن لا يرقى الى العدالة التي ينشدها الفرد والمجتمع، وهو ما يمكن ملاحظته خلال سنتي 2005 و2011، ويبقى تاثير عائدات الريع هي الفيصل في كل شان تنموي تتخذه الجزائر وما يتبع ذلك من عمليات التوزيع (الانفاق).

✓ اثبتت التحويلات ومن خلالها النفقات الاجتماعية أهمية الدور الذي تستطيع ان تلعبه في الحد من الفقر وعدم المساواة في الجزائر، خاصة للشرائح الفقيرة والتي لا تتلقى اجورا او يقل اجرها عن الاجر الوطني المضمون او يفوقه قليلا، وهي الفئة الواقعة في الخميس الافقر في الجزائر شريطة ان تكون هذه النفقات اكثر كفاءة من حيث وصولها الى مستحقيها، حيث تستطيع برامج الحماية الاجتماعية وسياسة الدعم ان تكون اكثر نجاعة لو انها كانت مباشرة وتستهدف الفئات المستحقة للدعم، الا ان نصيبا كبيرا من مبالغ التحويلات والدعم تصرف بشكل غير مباشر مثل اعانات الوقود واعانات المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (تدعيم الحبوب، الحليب، السكر، الزيت، ...) مما يجعل اكبر المستفيدين هم الصناعيين وأصحاب المؤسسات التحويلية، اللذين يستفيدون من الأرباح التي يجنونها عند تصريف منتجاتهم وهو حقهم المشروع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستفيد هؤلاء من فارق أسعار بيع منتجاتهم التي تدخل فيها المواد المدعمة كمواد أولية يستخدمها هؤلاء لصناعة منتجات يبيعونها بأسعار غالية لا تأخذ بعين الاعتبار فارق الدعم لهذه المواد (مثل مصانع الحلويات، ومصانع الحليب ومشتقاته، ومصانع العجائن، ...الخ) دون تخفيض أسعار منتجاتهم، أي ان هؤلاء يستفيدون من أموال كبيرة من أموال التحويلات الاجتماعية هي في الأصل موجهة للفئات الفقيرة والمحرومة من اجل تذليل الفوارق بينهم وبين هؤلاء الأغنياء وهو حق غير مشروع، وبالتالي فالتحويلات الاجتماعية لا تساهم في خفض الفقر ولا تعمل على الحد من التفاوت في الوقت الراهن.

✓ تراوحت جل المؤشرات المتعلقة بالتعليم بين المد والجزر من حيث جودتها، فالنتائج المحققة في مجال التعليم نابعة من خلال دراسة جودة التعليم في الجزائر، ويتم ذلك عن طريق قياس كفاءة الانفاق على التعليم من خلال ربط التطور في الإنفاق على التعليم بعدد من المؤشرات المتعلقة بتحسن جودة التعليمية وارتفاع كفاءة النظام التعليمي وملائمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، فضلا عن العائد المتوقع، إذ تشير تقارير التنافسية الصادرة عن منتدى الاقتصادي العالمي الى احتلال الجزائر لمراتب متأخرة بخصوص جودة التعليم الابتدائي، وجودة التعليم العالي والتدريب، حيث احتلت المرتبة 103 و102 على التوالي من بين 134 دولة شملها التقرير وهذا في سنة 2008 لتصبح المرتبة 95 عالميا بخصوص جودة التعليم الابتدائي والمرتبة 92 بخصوص التعليم العالي والتدريب في سنة 2017 من بين 137 دولة شملها التقرير، كما جاء في نتائج لاستفتاء البارومتر العربي حول درجة الرضا

عن النظام التعليمي في الجزائر سنتي 2017 و2018، وجاءت نتائج هذا الاستفتاء كالتالي: 66% من المستجوبين عبروا عن عدم رضاهم على النظام التعليمي في الجزائر سنة 2017 واكثر من 62% سنة 2018[1].

✓ بلغت نفقات الصحة 9,04% من الانفاق الاجتماعي و4,81% من الانفاق العام و1,70% من الناتج المحلي الإجمالي، الا ان انها في المجمل تبقى دون المستوى المطلوب للنهوض بهذا القطاع الهام للدفع بعملية التنمية الاجتماعية الى الامام، وهو أحد الأسباب التي تفسر النقائص المسجلة بخصوص الوضع الصحي في البلاد، وسجلت سنوات 2009 الى 2018 ذروة الانفاق على الصحة، وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط، أما عن الانفاق المتذبذب على قطاع الصحة يعود الى عدم وضوح رؤية مسبقة ومخطط لها لسياسة صحية يمكن معها تحديد تجاه واضح المعالم للإنفاق على هذا القطاع وبالتالي تحقيق تنمية اجتماعية، حيث لا يزال النظام الصحي في الجزائر غير قادر عن التحكم في جميع الأمراض المستعصية فقد بلغ عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج 578 سنة 2008، وهذا يرجع إلى ضعف نوعية التدريب والتكوين والى هجرة الكفاءات إلى الخارج وكذلك نقص الأجهزة والعتاد الخاص ببعض الأمراض المستعصية، فحسب تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فان ترتيب الجزائر بالنسبة لعدد حالات الإصابة بالسل لكل 100 ألف من السكان هو الرتبة 85 من أصل 137 دولة شملها التقرير وهذا في سنة 2017، والرتبة 15 في حالات الإصابة بمرض الملاريا لسنة 2017، ناهيك عن امراض الايدز والسرطان وداء الكبد الفيروسي، بالإضافة إلى عودة امراض بدائية مثل التيفوئيد ، والكوليرا...الخ، أما فيما يخص توزيع الأطباء العامين والمتخصصين غير عادل بحيث يتمركزون عموما في الهياكل الواقعة في المراكز الحضرية الكبرى بشمال البلاد مما يكرس حالة التفاوت الجهوي بخصوص الصحة العمومية، كذلك بالنسبة لمستوى التغطية السكانية من حيث عدد الأطباء مقابل عدد السكان حيث يوجد اختلال كبير بين ولايات الشمال وولايات الجنوب إذ تقدر مثلا نسبة التغطية بطبيب واحد لكل 318 ساكن في الجزائر العاصمة مقابل طبيب واحد لقرابة 2000 ساكن في أدرار، أيضا هنالك مشكل بخصوص توفر وقرب الهياكل الصحية، فتمركز الهياكل الصحية في المراكز الحضرية والمدن الرئيسية، يتحتم على المرضى في بعض المناطق قطع عشرات الكيلومترات للوصول الى الهياكل القاعدية (عيادات التوليد، ومراكز الصحة العمومية)، بالإضافة الى عدم نفاذ شرائح كبيرة من المجتمع الى الادوية الضرورية، والأجهزة الطبية مثل أجهزة السكانير، والعلاجات الأساسية.

✓ بالنسبة للانفاق على الإسكان، فقد خصصت الدولة ميزانيات هامة في اطار الانفاق العام والتحويلات الاجتماعية، من اجل تغطية الطلب المتزايد على السكنات، الا ان هذه الجهود افتقرت الى الفعالية والكفاءة، حيث ان الطلبات على السكن لا زالت مرتفعة، وعمليات توزيع السكنات الجديدة لم تلقى رضا عند الناس، اما عن نوعيتها ومدى ملائمتها للعيش فهناك انتقادات كبيرة اتجاه ذلك، بالإضافة الى ظاهرة السكنات الشاغرة والتي بلغ عددها سنة 2015 ازيد من 4 ملايين سكن، مما يعكس الوضعية السيئة لقطاع السكن من حيث جودة ونوعية وملائمة السكنات ومدى شفافية عمليات توزيعها، وفي هذا الصدد قام مجلس حقوق الانسان الدورة 19، البند 3 من جدول الاعمال "تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان، المدنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية" بإنجاز تقرير خاص حول وضعية السكن اللائق بالجزائر كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز، حيث جاء في التقرير:

- بخصوص توزيع المساكن في الجزائر لاحظ التقرير انه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة لزيادة الشفافية وان مختلف المؤسسات المشاركة في عملية توزيع المساكن تتمتع بهامش من السلطة التقديرية يفسح لها المجال امام الزبونية والفساد[2].

[1] ARAB BAROMETER : https://www.arabbarometer.org/ar/countries/algeria-ar/ Date of Browsing : 01/06/2019

- معايير توزيع السكنات العمومية الايجارية مثيرة للجدل، بحيث تمنح برامج السكن العمومي الايجاري لطالبي السكن بنسبة 40% لأشخاص تقل أعمارهم عن 35 سنة في حين يتواجد اشخاص اخرون تتراوح أعمارهم بين 35 سنة و50 سنة يشكلون الفئة العمرية الأكثر حاجة الى المساعدة.[3]
- كثرة الطلب على السكن وعدم وجود استراتيجية تنظيمية في هذا المجال اديا الى اشتداد المضاربة على سعر السكن، والى ارتفاع أسعار الايجار في القطاع الخاص الى مستويات تتجاوز قدرة الغالبية العظمى من الجزائريين، حيث تضاعفت الأسعار خمس مرات منذ عام 2004.[4]
- صعوبة الحصول على السكن وارتفاع أسعاره دفعا نسبة من السكان الجزائريين الى العيش في ظروف مزرية او غير رسمية.
- شدة اكتظاظ المساكن، ووجود احياء قصديرية ومساكن عشوائية تفتقر الى الشروط الدنيا التي تسمح بالعيش الكريم، وتردي البنايات القديمة الموروثة من الحقبة الاستعمارية، واستمرار الممارسة في تأجير أماكن ضيقة مثل الغرف والكراجات مساكن للأفراد، والمضاربة على أسعار الإيجار[5].
- ظل نهج الحكومة إزاء مسالة السكن يقتصر حتى عهد قريب على المعايير الكمية، مما أدى الى بناء المساكن بلا من تطوير المساكن اللائقة، لا سيما وان الأراضي العمومية المتاحة في المناطق الحضرية محدودة، وحتى وقت قريب، لم تكن هناك سياسات حقيقية للتهيئة الإقليمية، الامر الذي افضى الى تشتت كبير في مختلف أراضي البلد[6].

ان القرارات الأخيرة التي صدرت من اعلى هيئة في البلاد، الا وهي هيئة رئاسة الجمهورية، والتي اقرت بوجود مناطق كثيرة لم يطالها نصيب من ثمار النمو، وسكانها يعانون من التهميش والحرمان، هو اعتراف ضمني بفشل مسار التنمية الذي جرى تنفيذه خلال العقود الماضية، ويؤكد النتائج التي تم التوصل اليها في دراستنا التحليلية حتى الان، حيث اصطلح عليها بمناطق الظل " Les Zones D'ombre" والتي لم تستفيد مثلها مثل المناطق الأخرى بحقها في التنمية في اطار ما يعرف بعدالة الأقاليم او عدالة توزيع التنمية بين المناطق الجغرافية للبلد الواحد، حيث بلغ عدد هذه المناطق حسب الجهات الحكومية حوالي 15 الف منطقة يسكنها حوالي 8,5 مليون نسمة يعانون كلهم من الفقر المذقع والحرمان لأبسط الضروريات، كعدم تمكنهم من بلوغ مستويات كبيرة من التعليم، ونفاذهم الى الخدمات الصحية الضرورية، وانعدام السكن والكهرباء والغاز والمواصلات، والاستفادة من برامج الدعم في اطار التحويلات الاجتماعية.

اما الشق المتعلق بالدراسة القياسية فيهدف البحث الى معرفة أثر النفقات العامة الاجتماعية كآلية من آليات سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني على التنمية الاجتماعية خلال الفترة (1990-2018) من خلال دراسة أثر كل من الانفاق على التعليم، والصحة والإسكان والتحويلات الاجتماعية بالإضافة الة متغيرات مستقلة أخرى في صورة مؤشر التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والرسم على القيمة المضافة على التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر كمتغير تابع يمثله معامل Gini لتوزيع الدخل، ومن خلال دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار Philips-Perron، اعطى نتائج مفادها ان المتغيرات محل الدراسة هي غير متكاملة من نفس الدرجة حيث:(Gini ~ I(2) ، y ~ I(2)، Edu ~ I(1)، San ~ I(1)، Tran ~ I(1)،

---

[2] الامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة " راكيل رولنك" المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، بعثة إلى الجزائر، 2011، ص13.

[3] الامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، نفس المرجع السابق، ص13.

[4] الامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، نفس المرجع السابق، ص14.

[5] الامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، نفس المرجع السابق، ص15.

[6] الامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، نفس المرجع السابق، ص17.

Inf ~ I(1)، Tva ~ I(1)، Hab ~ I(0). وبالتالي فان الشرط الأساسي لوجود خطر التكامل المشترك غير متوفر لان السلاسل الزمنية متكاملة من درجات مختلفة، لذا فلا يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك، ولا يمكن أيضا الاختبار بمنهجية الحدود ضمن نموذج ARDL لان هناك سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2)، لذلك وانطلاقا من هذه النتائج فان انسب طريقة هي تقدير النموذج بمنهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR، واختبار السببية بالاعتماد على منهجية Toda-Yamamoto لدراسة السببية، هذا مع اعتبار dmax مساوية لـ 2 وفق أعلى درجة تكامل للسلاسل الزمنية الثمانية، وبعد عمليات التقدير المناسبة تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

نتائج الدراسة القياسية

- ✓ الانفاق على التعليم له أثر إيجابي مؤقت على التفاوت في توزيع الدخل عكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية والكثير من الدراسات التجريبية، حيث لم يساهم في تحسين العدالة في توزيع الدخل، ولم يقلل من فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء، حتى وان كان الجميع بدون استثناء يتمتعون بفرص متساوية في الحصول على التعليم، ويمكن إرجاع ذلك الى نقص في فعالية وكفاءة نفقات التعليم، الامر الذي يستلزم إعادة النظر بصفة استعجالية لطريقة الانفاق العام المخصص للتعليم عن طريق تخطيط وترشيد النفقة بالشكل الذي يتحقق بها كل الأهداف المرسومة وبالتالي التقليل من التفاوت الحاصل أساسا نتيجة للتسيير العشوائي للنفقة العمومية المخصصة للتعليم، وهذه النتيجة وافقت دراسة (A.A. Awe, Olawumi Ojo Rufus) ودراسة (Mohamed Traoré)، فرغم المجهودات المبذولة للنهوض بمجال التعليم بمختلف قطاعاته (تربية، تعليم عالي، تكوين مهني) خاصة من خلال الانفاق العام يمكننا القول ان قطاع التعليم حقق نتائج إيجابية على مستوى الكم من خلال المنشآت والهياكل المنجزة، وتطور نسب التغطية، نسب الالتحاق، نسب النجاح، وغيرها والتي تعطي انطباعا بان عملية التعليم موفقة الى حد كبير، لكن على مستوى النوعية، نستطيع القول ان هذا القطاع سجل نتائج سلبية من حيث الجودة والكفاءة، فالمنشآت غير كافية ولم تقضي تماما على مشاكل الاكتظاظ خاصة في الطور الابتدائي، وبشكل اكبر في المناطق الريفية، وارتفاع نسب النجاح لا تعني بالضرورة ارتفاع المستوى التعليمي خاصة بالنسبة لشهادة الباكالوريا، أيضا بالنسبة لخريجي الجامعات ومراكز التكوين يحالون الى البطالة الاجبارية بسبب عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق الشغل وبالتالي زيادة نسبة الفقراء والمحرومين.
- ✓ أثر نفقات الصحة على معامل جيني إيجابية وهامة خلال كل الفترة، مما يشير إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل، واتساع حجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الجزائر، وهي نتيجة توافق دراسة (N. Asghar & A. Awan & H. ur Rehman) ودراسة (Nebeela Asghar, Asma Awan, Hafeez ur Rehman) ودراسة (Mohamed Traoré) اين وجدت هذه الدراسات ان الانفاق على الصحة يزيد من حدة التفاوت في التوزيع، فعلى ضوء النتائج المسجلة في هذا القطاع الحساس جدا وبالنظر الى جهد الدولة عن طريق تمويل قطاع الصحة، يمكننا القول ان سياسة الانفاق الاجتماعي على هذا القطاع غير فعالة وغير منصفة، وأبانت ازمة كورونا سنة 2020 القصور الذي يشوب منظومتنا الصحية، وعدم وجود تصورات مستقبلية تجنب الدولة التخبط من جراء حالة عدم اليقين التي تشوب العالم الخارجي، حيث في هذا الصدد صنف موقع Business insider الجزائر من بين البلدان 24 الأقل استعدادا لمواجهة وباء كوفيد-19، كما اقرت الدولة بفشل المنظومة الصحية الحالية، وضرورة إعادة النظر فيها بشكل جذري وكامل، بشكل يراعي استفادة جميع المواطنين من الخدمات الصحية بعدالة وشفافية وكفاءة، وهذه الاجراءات بقدر ما تمثل ثورة صحية تؤكد أيضا ما ذهبت اليه دراستنا بعدم جدوى وفعالية النظام الصحي القائم في الجزائر رغم الانفاق الكبير، ثم ان جل المؤشرات العالمية بخصوص الوضع الصحي في الجزائر تؤيد ما توصلنا اليه من نتائج أهمها مؤشر (GHS) الذي يعد اول تقييم شامل لقدرات الامن الصحي العالمي في 195 دولة، بحيث يعتمد هذا المؤشر على ستة

معايير وهي: الوقاية (Prevention)، والكشف والابلاغ (Detection and reporting)، وسرعة الاستجابة (Rapid response)، ونظام الصحة (Heath system)، والامتثال للنظم الدولية (Compliance with international norms)، وأخيرا بيئة المخاطر (Risk environment)، حيث احتلت الجزائر حسب النتائج النهائية للدراسة الصادرة في أكتوبر 2019 المرتبة 173 من اصل 195 دولة تناولها المؤشر، والمرتبة 15 عربيا قبل دول جيبوتي وسوريا واليمن والصومال فقط[7]، وفي نفس السياق احتلت الجزائر المركز 101 عالميا من بين الدول الأكثر صحة حسب بيانات نشرتها المجلة الطبية البريطانية ذائعة الصيت "ذا لانسيت" "The Lancet" من ضمن 188 دولة حول العالم.

✓ بخصوص الانفاق على الإسكان، ورغم الأثر السلبي الطفيف على جيني في بعض فترات الدراسة، الا ان اثر ذلك غير واضح وغير فعال في تخفيف التفاوت في توزيع الدخل، وهي عكس النتيجة التي توصلت اليها دراسة (Iris Claus & Jorge Martinez-Vazquez & Violeta Vulovic,) اين وجدت هذه الاخيرة ان الانفاق على الإسكان فعال في تحسين توزيع الدخل، فبالنسبة لقطاع الإسكان في الجزائر، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة، لم تستطع تلبية الطلبات المتزايدة باستمرار بسبب ارتفاع عدد السكان وتمركزهم في الشمال دون المناطق الاخرى، لتزداد الوضعية في التأزم في الثمانينات والتسعينات، بسبب تأثر القطاع بمخلفات الازمة البترولية، ومخلفات التصحيح الهيكلي، وبالتالي نقص تمويل المشاريع السكنية، وظهور الاحياء القصديرية والسكنات العشوائية، وفي السنوات الأخيرة حاولت الدولة تدارك الامر، والعمل على زيادة العرض في أعداد السكنات حيث استحدثت عدة صيغ للإسكان وذلك تزامنا مع ارتفاع أسعار المحروقات، وفعلا أنجزت الدولة ملايين السكنات ومكنت العديد من الافراد بالحصول على سكنات وشقق، لكن تم ذلك على حساب الجودة وملائمة السكنات المنجزة للعيش بسبب سرعة عملية إنجاز المشاريع السكنية، وأيضا عدم مراقبة مؤسسات الترقية العقارية سواء من حيث طرق الإنجاز، ونوعية مواد البناء التي استعملت في عمليات تشييد السكنات، وأيضا في عدم احترام تسقيف الأسعار الذي فرضته الدولة هذا من جهة، وعدم شفافية توزيعها بسبب تفشي ظاهرة الفساد من جهة أخرى.

✓ التحويلات الاجتماعية لها أثر إيجابي على التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر، وهي نفس النتيجة التي توصلت اليها دراسة (Iris Claus & Jorge Martinez-Vazquez & Violeta Vulovic,)، فبالنظر الى حجم التحويلات الاجتماعية التي تخصصها الدولة كل سنة من جهة، وبالرجوع الى نسب الفقر المسجلة كل عام من جهة اخرى، وعلى ضوء ما ذكرنا سابقا بخصوص اثر التحويلات على إعادة توزيع الدخل يمكننا القول ان التحويلات الاجتماعية لا تقوم بالدور المنوط بها في الجزائر، من حيث مكافحة الفقر ودعم الطبقات الهشة ومنخفضة الدخل دون سواها، لكن لظروف ما جعل جزء كبير من هذه التحويلات تذهب الى الأغنياء ولا تستهدف الفقراء، مما يطرح إشكالية حول جدوى هذه التحويلات من عدمها، وكذا إشكالية توجيهها بالشكل الصحيح، لكن الواقع الى غاية كتابة هذه الاسطر لا زال على حاله مما يدفعنا الى القول ان التحويلات الاجتماعية تؤدي الى سوء توزيع الدخل وبالتالي لا تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تفضي الى تحقيق تنمية اجتماعية احتوائية.

✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعمق التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر، هذه النتيجة وافقت نتيجة دراسة (ناظم المحمدي، مهند المحمدي)، بحيث ان مستوى المعيشة ودرجات العدالة التوزيعية لا يعكسها نصيب الفرد من الناتج باعتبار هذا الأخير انه يحسب على أساس قسمة مجموع الدخل الوطني على عدد السكان وبالتالي لا يدل بالضرورة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ولا ادل على ذلك استحواذ 1% من السكان في الجزائر على 9,7% مقابل حصول 50% من السكان على 27,6% وهذا سنة 2017، بعبارة أخرى يتحصل كل فرد من فئة 1% من السكان على أكثر من 17 ضعف

[7] GHS INDEX, GLOBAL HEALTH SECURITY INDEX, Building collective Action and Accountability, October 2019, P25-29

ما يحصل علية كل فرد من 50% الافقر، أي بعبارة أخرى نصيب الفرد مؤشر مضلل ولا يعبر على حقيقة توزيع الدخل في الجزائر الذي يعتبر سيئا.

✓ الرسم على القيمة المضافة تؤدي الى سوء توزيع الدخل الوطني في الجزائر، وهو نفس الاتجاه الذي ذهبت اليه دراسة (بريشي عبد الكريم) الذي وجد ان الرسم على القيمة المضافة يؤدي الى الزيادة في التفاوت، كما اقرت دراسة (Nora Lustig) بان الرسم على القيمة المضافة لايعمل على الحد من التفاوت بل يؤدي الى تفاقم الفقر، ويمكن ارجاع ذلك لثقل هذه الضريبة على المستهلك الأخير والذين هم في العادة أصحاب الدخول الضعيفة والذين لهم ميل حدي كبير نحو الاستهلاك وهذا ما يوضحه منحنى لورنز قبل وبعد اقتطاع الرسم على القيمة المضافة، ما يثير تساؤلات حول فعالية النظام الضريبي ومدى عدالته امام فئات المجتمع المختلفة، خاصة الضرائب غير المباشرة ذات الأثر التنازلي في صورة الرسم على القيمة المضافة، هذه أمور عززت استمرار التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر، وصعوبة التحكم في استفحال مظاهر الفقر والحرمان.

✓ عمل التضخم على زيادة التفاوت في توزيع الدخل، وهي نفس النتيجة تقريبا التي توصلت اليها دراسة (A.A. Awe, Olawumi Ojo Rufus) التي أظهرت العلاقة الطردية مع معامل جيني، وأيضا دراسة (Md Muhibbullah, Mala Rani Das) التي توصلت الى ان التضخم يرتبط بعلاقة إيجابية مع التفاوت في توزيع الدخل، حيث يمكن ارجاع السبب الى انخفاض المستوى الاستهلاكي لدى فئات الدخل المحدود والذين يشكلون غالبية السكان، وما يرافق ذلك من انخفاض في معدلات الطلب على السلع الاستهلاكية حتّى يصبح فيها الركود الاقتصادي مهددا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فضلا عن السياسات النقدية التي تتبعها البلاد من حين الى اخر مثل سياسة التقشف والتمويل غير التقليدي وغيرها.

نتائج اختبار الفرضيات

قبل التطرق الى اختبار فرضيتي الدراسة، تجدر الإشارة الى تطابق شبه كامل لنتائج الدراسة التحليلية مع نتائج الدراسة القياسية، مما سهل علينا المأمورية في عملية الاختبار، حيث على ضوء النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة التطبيقية ككل (التحليلية والقياسية) يمكن القول ان:

1- ان سياسة إعادة توزيع الدخل من خلال بنود الانفاق العام الاجتماعي أدت الى تحسن المؤشرات الكمية في قطاع التعليم من خلال تحسن نسب النجاح وتطور نسب التغطية ونسب التأطير، لكن كان ذلك على حساب الجودة وقيمة مخرجات العملية التعليمية وهذا ما اظهرته الدراسة الدولية PISA لسنة 2016 حيث كان ترتيب الجزائر في ما قبل المرتبة الأخيرة بين الدول المشاركة (المرتبة 71 من 72 دولة مشاركة)، واحصائيات المنتدى الاقتصادي العالمي حيث احتلت الجزائر المرتبة 95 عالميا بخصوص جودة التعليم الابتدائي والمرتبة 92 بخصوص التعليم العالي والتدريب في سنة 2017 من بين 137 دولة شملها التقرير، مما يثير مسالة كفاءة وفعالية نفقات التعليم، كما ان نتائج الانفاق على الصحة لم تكن احسن من نفقات التعليم فأجمعت الدراسة التحليلية والدراسة القياسية على عدم فعالية الانفاق على الصحة وانها تؤدي الى تكريس التفاوت في توزيع الخدمات الصحية بعدالة وانصاف ثم ان جل المؤشرات التي تم التطرق اليها لم تبشر بخير مثل مؤشر (GHS)، اما بالنسبة الى قطاع السكن فان حجم الانفاق على هذا القطاع وحجم الإنجازات التي حققها هذا القطاع خاصة في السنوات الأخيرة لم تشفع له بسبب عدة اختلالات ميزت عملية التوزيع ومدى شفافيتها وعدالتها، نوعية السكن ومدى ملائمته وهو ما عكسته الكثير من الاحتجاجات الشعبية ضد عمليات توزيع السكنات الاجتماعية، وكذلك التقارير الدولية التي انتقدت قطاع السكن في الجزائر، أيضا قضية

التحويلات الاجتماعية وعدم خدمتها للفقراء وانصرافها تجاه الأغنياء حيث اتجهت الى غير مستحقيها، وعليه فان الانفاق الاجتماعي ككل افتقد الى الكفاءة والفعالية وتكافؤ الفرص في تحقيق اهم أهدافه، الا وهو تحقيق العدالة في توزيع الدخل ومن تم تذليل الفوارق الاجتماعية، وعليه فإننا **نرفض الفرضية الأولى التي مفادها ان الإنفاق العام الاجتماعي له تأثير ايجابي على الحد من الفوارق في توزيع الدخل.**

2- من خلال تتبع كل بند من بنود الانفاق الاجتماعي ومن خلال دراسة المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بكل بند على حدى يتضح لنا ان هناك مؤشرات تحسنت وأخرى لم تتحسن ومؤشرات أخرى ازدادت سوء، فالتعليم تحسنت جل مؤشراته من حيث الكم فقد ارتفعت استثماراته لتشييد منشآت تعليمية إضافية، وتحسنت معه نسب شغل قاعات التدريس، كما ارتفعت نسبة التأطير نتيجة سياسة التوظيف، وارتفعت نسب النجاح في مختلف الاطوار الدراسية، لكن بالمقابل نجد ان المنشآت القاعدية يستأثر بها القطاع الحضري مقارنة بالريف، وارتفاع نسب النجاح يقابله ضعف في جودة التعليم وهو ما انعكس على نوعية الاختصاصات التي يسجل فيها الطلبة في الجامعات، وأيضا ملائمة مخرجات الجامعات ومراكز التكوين مع سوق العمل في الجزائر، نفس الشيء يمكن قوله عن قطاع الصحة فيما يخص الجودة والفعالية فجل مؤشرات الصحة باستثناء مؤشر امل الحياة لدى الفرد الجزائر والذي ارتفع الى 76 سنة والذي يرجع أساسا الى تغير نمط عيش الفرد الجزائري وتمتعه بهامش من الثقافة والتعليم، وهامش من التغطية الصحية مقارنة بالسنوات الماضية، وكذلك نوعية السكنات ومدى ملائمتها وقربها من المرافق الخدمية، وأيضا عدم فعالية التحويلات الاجتماعية في القضاء على الفقر والحرمان ومساعدة الفئات ضعيفة الدخل، يتبين لنا ان هناك هوة بين ما يتم انفاقه وبين استجابة المؤشرات الاجتماعية لكل قطاع مما يحيلنا للقول ان الانفاق العام الاجتماعي لم يؤدي الى تحسين كل او جل المؤشرات التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يدفعنا الى **رفض الفرضية الثانية القائلة بان التوسع في الإنفاق الاجتماعي يؤدي إلى تحسن مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر.**

انطلاقا مما سبق وعلى ضوء الرفض الذي طال فرضيتي الدراسة يمكننا الإجابة على إشكالية البحث بالقول ان الانفاق العام الاجتماعي لم يؤد دوره التوزيعي بالكفاءة والفعالية المنتظرة والمخطط لها من اجل تحقيق تنمية اجتماعية شاملة وعادلة في الجزائر.

الاقتراحات

- ❖ زيادة فاعلية الانفاق العام وخاصة النفقات الاجتماعية من خلال توجيه الموارد المالية بما يتفق مع الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والرفع من كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، وتخصيصها تخصيصا أمثليا ورشيدا يؤدي الى تحقيق التنمية الاجتماعية.
- ❖ العمل على تحسين مؤشرات توزيع الدخل في الجزائر من خلال الاهتمام بالشرائح الفقيرة والمتوسطة، وايضا تحسين الخدمات الاجتماعية في المناطق التي لم تطالها ثمار التنمية.
- ❖ الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الرفع من جودة التعليم عن طريق تثمين الشهادات التعليمية والاهتمام بالأستاذ من حيث مستوى التكوين ومن حيث المستوى المعيشي.

- ❖ الاهتمام بقطاع الصحة من خلال تمكين المواطنين من مختلف خدمات الرعاية الصحية بعدالة وانصاف، وذلك بتكثيف جهود المراقبة والمتابعة لهذا القطاع الحساس.
- ❖ زيادة الاهتمام بقطاع السكن من خلال تحسين ملائمته للعيش، والحرص على قربه للمرافق الضرورية، وأيضا شفافية توزيعه على مستحقيه.
- ❖ يتوجب توجيه التحويلات الاجتماعية توجيها مباشرا الى الفئات المحرومة والتي تعنى بالمساعدة والدعم، وخلق اليات جديدة.
- ❖ من اجل تمويل هذه الشرائح للحد من تسرب أموال التحويلات والدعم الى الأغنياء دون الفقراء.
- ❖ ضرورة اصلاح النظام الضريبي لجعله عادلا بحيث لا يضر بالأغنياء ومشاريعهم التنموية، ولا بالفقراء ومستوياتهم المعيشية.
- ❖ ضرورة مراجعة الرسم على القيمة المضافة من خلال تخفيض واعفاء السلع الاستهلاكية الضرورية ذات الاستعمال الواسع والمكثف من طرف الفئات الفقيرة، وتعويض ذلك في حدود المعقول عن طريق رفع معدل الضريبة على السلع الكمالية، وهذا بغية خلق توازن بين فئات المجتمع بإعادة توزيع الدخل من الأغنياء والفقراء.
- ❖ ضرورة تنويع موارد الدولة والخروج من التبعية لمورد النفط، وذلك بغية تجنب الحسابات التي تخلقها الاختلالات التي تصيب أسواق النفط.
- ❖ إشراك منظمات المجتمع المدني والقوى الشعبية في تفعيل عمليات التنمية عن طريق إرساء وترسيخ قطاع او حقل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الافاق المستقبلية للبحث

كانت ولازالت مسالة توزيع وإعادة توزيع الدخل، وقضايا التنمية الاجتماعية تشكل محورا للخلاف وحقلا خصبا للبحث والدراسة، وفي هذا الصدد جاءت أطروحتنا لتتناول دور سياسة إعادة توزيع الدخل في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر، وذلك بالتركيز على أثر الانفاق العام الاجتماعي باعتباره أهم آلية من آليات إعادة التوزيع على المجالات الأساسية للتنمية الاجتماعية، وبالتالي فان هذه الدراسة لم تتطرق الى كل الجوانب المتعلقة بموضوع توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية، بحيث لم نتعرض الى كافة الأدوات التوزيعية مثل الضرائب، وباقي بنود الانفاق العام، فضلا عن أدوات السياسة النقدية، ولم نتطرق أيضا الى كل متعلقات عملية التنمية الاجتماعية، وعليه فان للبحث آفاق كبيرة وواسعة، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب التي لم نذكرها والتي لم تتوافر بياناتها لدينا وأيضا وهذا هو الأهم الحرص على اسقاط متعلقات البحث وحيثياته مع الواقع، خاصة في ظل عالم يسوده حالة عدم التأكد، عالم معرض لازمات هو في الأصل غير مهيئ لمواجهتها، كالأزمات الاقتصادية والمالية، والأزمات السياسية، الأزمات الصحية ولعل درس جائحة كوفيد-19 الذي ضرب دول العالم باسره نهاية 2019 وخلال سنة 2020 جعل من جل هذه دول تعيد النظر في مسائل عديدة خاصة في فعالية الانظمة الصحية والتعليمية وطرق حماية الفقراء والمحرومين والطبقات الهشة، مما ادى بالدول الى التفكير بجدية في اعادة النظر في كثير من المسائل الاقتصادية والاجتماعية، مثل فعالية الانفاق العام وكفاءة الأنظمة الصحية، ونجاعة البرامج التعليمية، وقدرة الدول على مساعدة الفقراء والمحتاجين في فترات الحجر الصحي الكبيرة وأثره الضارة على مناصب الشغل وبالتالي على مستوى معيشة شرائح كبيرة من المجتمعات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- القرآن الكريم:

1. سورة البقرة، الآية 261.
2. سورة الحديد: الآية 07.
3. سورة الحشر، الآية 07.
4. سورة التكاثر، الآية 01.

2- الكتب:

1. احسان محمد الحسن، الفراغ ومشكلات استثماره، دار الطليعة، بيروت، 1987.
2. احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية – رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
3. احمد الخشاب وآخرون، الطريق الصعب طريق التنمية، مكتب الوعي، القاهرة، 1968.
4. احمد شفيق السكري، المدخل في تخطيط الخدمات الاجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991.
5. احمد فوزي الصادي، مختار إبراهيم عجوبة، الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في الدول النامية، الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع، 1992.
6. احمد كمال، التخطيط الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.
7. احمد محيي خلف صقر، التخطيط والسياسة الاجتماعية، المفاهيم والاطر والاليات، دار التعليم الجامعي، 2020.
8. احمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي (الاتجاهات – الاستراتيجيات –نماذج الممارسة)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية (الأزاريطة)، 2000.
9. احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1991.
10. ادوارد. ج، بلاكيلي، بحوث تنمية المجتمع (المفاهيم والقضايا والاستراتيجيات)، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، نيقوسيا قبرص، ترجمة حمدي الحناوي، ومراجعة مدحت محمد أبو النصر 1990.
11. إسماعيل حسن عبد الباري، الوعي التخطيطي، دار المعارف، القاهرة، 1981.
12. إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سوسيولوجيا التنمية، الجزائر، ديوان مطبوعات الجامعية، 2001.
13. إسماعيل محمد حسن، أبو المعاطي ماهر، التخطيط والسياسة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان، مصر، 1987.
14. امارتيا سن، التنمية حرية، ترجمة وتقديم شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010.
15. اموري هادي كاظم ومحمد حسين باقر، الأساليب الإحصائية في تقدير وتحليل الاستهلاك والدخل العائلي، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مطبعة الوطن، لبنان، 1985.
16. باتريسيا براندر وآخرون، مجلس اوروبا لحقوق الانسان، اتجاهات: دليل التربية على حقوق الانسان مع الشباب، ط2، 2014.
17. باهر علتم، سامي السيد، المالية العامة واقتصاديات المشروعات العامة، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1999.
18. بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1978.
19. بوزيد بومدين، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، منشورات الاختلاف، بيروت، 2009.
20. بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة ط 15 بواسطة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2006.
21. جلال البشير عبد السلام صاروخ، التعليم الفني وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، مجلة فكر وابداع، ابريل 2015.
22. جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي –الماضي والحاضر –ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 261، 2000.
23. الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982.
24. جيمس وولفنسون، فرانسوا بورغينون، التنمية وتخفيض اعداد الفقراء، النظر الى ما فات–والتطلع لما هو آت، البنك الدولي، أكتوبر 2004.
25. حسين رشوان، مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2002.
26. حسين عمر، اقتصاديات الدخل القومي، دار المعارف، الطبعة الأولى، مصر، 1966.
27. حمودة مسعد الفاروق، الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط 1، 1981.
28. خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2003.

29. خلاف خلف الشاذلي، التخطيط والتنمية في عالم متغير: مفاهيم وقضايا واشكاليات، ط2، مطبعة جانجو، المنيا، 2005.
30. دايفد هال، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الانفاق العام، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، جامعة غرنتش، لندن، 2010.
31. الراغب الاصفهاني، مفردات الفاظ القران، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط4، دار القلم، سوريا 2009.
32. رفعت إبراهيم بشير، التغير الاجتماعي والتنمية في دولة الخليج العربية، الكويت، 1987.
33. رفعت محجوب، إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسة المالية، دار النهضة العربية، 1968.
34. رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
35. رفعت محجوب، المالية العامة، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
36. رفيق حسونة، سيكولوجية التنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1993.
37. رمسيس عبد العليم جمعة، التخطيط الصحي لمجتمع الاشتراكية والتنمية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.
38. رياض الشيخ، المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
39. زبودون. وف. بوربكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائر، ط1، 1986.
40. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
41. سامية محمد فهمي وآخرون، طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي (التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985.
42. سحر عبد الرؤوف، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، ط1، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
43. سعد بن مسفر القعيب، التنمية الاجتماعية للإنسان السعودي في إطار سياسة الرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني، إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2010.
44. سعد حافظ محمود، التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: المفاهيم والأساليب والعمليات، ط2، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، 2001.
45. سعيد عبد الله عثمان، المالية العامة – مدخل تحليلي معاصر–، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008.
46. سلوى علي سليمان، د. عبد الفتاح محمد قنديل، "مقدمة في علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
47. سميرة كامل محمد، التخطيط من اجل التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996.
48. السيد الحسيني، اجتماعيات التنمية، النظرية والمشكلات، القاهرة، منشورات جامعة عين شمس، 1993.
49. السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، مطلع سجل العرب، ط1، 1980.
50. السيد سابق، فقه السنة، دار الكتاب العربي، ج1، لبنان،1397هـ-1977م.
51. السيد سابق، فقه السنة، دار الكتاب العربي، ج3، لبنان، 1397 هـ-1977م.
52. السيف عبد المحسن، المشاركة في برامج التنمية، قضايا ومفاهيم، بحث علمي محكم، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، وكز البحوث، الرياض، 1995.
53. شمس الدين المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، تحقيق: زكرياء عميرات، ج7، دار عالم الكتب، سوريا، 2003.
54. شهاب إبراهيم بدر، معجم مصطلحات الإدارة العامة، مؤسسة الرسالة، الكويت، دار البشير، 1998.
55. الصادق مزهود، ازمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، 1995.
56. صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الإسلام والنظم الاقتصادية المعاصرة، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-بيروت، الطبعة الأولى 2002.
57. صلاح الدين نامق، حسين عمر، القيمة والتوزيع، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1968.
58. صلاح الدين نامق، قضايا التخلف الاقتصادي، القاهرة، دار النشر المعارف، 1986.
59. صلاح هاشم، العدالة الاجتماعية والحق في التنمية، فريدريش ايبرت، مكتب مصر، 2015.
60. طاهر جميل صالح العصفور، الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1996.
61. طلعت السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001.

62. عادل احمد حشيش، "السياسات المالية العامة"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996.
63. عاطف اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة "تطور الدور الاقتصاد الحكومي"- الانفاق العام، الموازنة العامة-، دار الفكر الجامعي، ط1، 2014.
64. عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998.
65. عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، الكتاب الأول، المدخل، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1970.
66. عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
67. عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق: محمد عبد الله الدويش، ج2، ط1، دار يعرب، سوريا، 2004.
68. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997.
69. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
70. عبد العزيز عبد الله المختار، التخطيط لتنمية المجتمع، دار حكيم للطباعة والنشر، الطبعة 2، القاهرة، 1991.
71. عبد الغني عبود، التربية ومشكلات المجتمع، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1980.
72. عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة – المفاهيم والاشكاليات ... من الحداثة الى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -لبنان، ط1، 2006.
73. عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الاقتصادي الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2001.
74. عبد المالك المقرمي، الاتجاهات النظرية لثرات التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991.
75. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة الطليعة، أسيوط، 1978.
76. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الطليعة، أسيوط 1979.
77. عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998-1999.
78. عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة: النمو الاقتصادي -توزيع الدخل – مشكلة الفقر، شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات، ط1، القاهرة، 2016.
79. عرفات عبد العزيز، الاتجاهات التربوية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة 1، القاهرة، 1977.
80. علي الكاشف، التنمية الاجتماعية -المفاهيم والقضايا-، عالم الكتب، القاهرة، 1985.
81. علي الهادي الحوات، اسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة، طرابلس، 1991.
82. علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
83. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1976.
84. غيث محمد عاطف، محمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
85. فاروق محمد العادلي، دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر الجامعي، 1982.
86. فليب عطية، أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، مجلة عالم المعرفة، العدد 161.
87. كاري، لي. ج، تنمية المجتمع كعملية، نيقوسيا، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، ترجمة ا.ج.خميس، 1990.
88. كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، دار الجامعية، بيروت، 1998.
89. كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية، القاهرة، ط1، 2004.
90. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث – دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية -، القاهرة، ص21. من الرابط الالكتروني:
https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-11802.pdf حمل بتاريخ 2019/01/20 على الساعة 14:47
91. كمال امين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي – بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل-، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018.

92. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986.
93. ليستر براون وآخرون، اوضاع العالم 1997، ترجمة د. علي حسين حجاج، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
94. ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، مدخل الى التخطيط والتنمية الاجتماعية، الشركة العربية للتسويق، القاهرة، 2010.
95. محمد احمد السريتي، دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي، ط1، دار الكتاب المصرية، مصر، 2014.
96. محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، دار مجدلاوي، ط1، 1987.
97. محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1987.
98. محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1999.
99. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج2، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، ط1، المكتبة السلفية، مصر، 1980.
100. محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة، معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1403هـ.
101. محمد سميرة كامل، التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية، رؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988.
102. محمد طاقة وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، ط1، عمان، 2007.
103. محمد عاطف غيث، التغيير الاجتماعي المخطط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
104. محمد عزيز، التوزيع "توزيع الدخل القومي والثروة"، مطبعة دار المعارف، بغداد، 1962.
105. محمد فائق عبد الحميد، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع "التنمية الاجتماعية إطار تحليلي وأهم المجالات" الرياض، جامعة الامام محمد بن سعود، 1988.
106. محمد ناصر الدين الالباني، صحيح سنن ابي داود، ج1، ط1، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، رقم الحديث 1428.
107. محمد نبهان، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1983.
108. محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في اسوان، دار المعارف القاهرة، 1977.
109. محمود حسن، رعاية الاسرة، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1988.
110. محمود محمد عرفان، سلوى رمضان عبد الحليم، مدخل في التخطيط لتنمية المجتمع، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2005.
111. المديرية العامة للضرائب، مديرية التشريع الجبائي، المديرية الفرعية للعلاقات العمومية والاعلام، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، 2005.
112. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
113. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج3، دار الجيل لبنان، 2003، رقم الحديث 2383، ص83.
114. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج5، دار الجيل لبنان، 2003، رقم الحديث 4310، ص733.
115. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج8، دار الجيل، لبنان، 2003، رقم الحديث 7609، ص211.
116. مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1930-1962) مدخل جديد لدراسة المجتمعات السائرة في طريق النمو، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
117. منى عويس، عبلة الافندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، 1994.
118. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، جنيف، 2012.
119. ميثم لعيبي، المالية العامة – مقايضات الكفاءة والعدالة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
120. نبيل السمالوطي، التنمية والتحديث الحضاري، الجزء الأول، القاهرة، مطبعة الجبلاوي والنشر، 1975.
121. هشام مصطفى الجمل، دور البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
122. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.
123. هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.
124. ولعوا فتح الله، الاقتصاد السياسي وتوزيع المداخيل والنقود والائتمان، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، 1981.
125. يحي النجار، د. آمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991.

126.يوسف عبد الله الصايغ، اقتصاديات العالم العربي (التنمية منذ العام 1945)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1984.

3- المقالات والدوريات والملتقيات:

1. إبراهيم بن عبد الرحمن ال عروان، نظرية التوزيع، دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، السعودية، المجلد 16، العدد 01، 2003.

2. احمد الكواز، الإطار النظري للفكر التنموي، المعهد العربي للتخطيط، 2006 من الموقع الرابط الالكتروني: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2012/6_P12010-3.pdf

3. احمد جاسم محمد، محمد حسن عوده، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للمدة (1975-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، العراق، المجلد 14، العدد 38، 2016.

4. احمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، 2017.

5. احمد فاروق غنيم، العدالة الاجتماعية في النموذج الرأسمالي، ورشة تدريب يومي 27 و28 ديسمبر 2014، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ (مكتب شمال افريقيا)، 2014.

6. إيناس فهمي حسين، أثر النفقات العامة والاجتماعية على التفاوت في توزيع الدخل: دراسة تطبيقية على بعض الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، مجلد 17، العدد 3، 2016.

7. بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 3.

8. جلال البشير عبد السلام صاروخ، التعليم الفني وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، مجلة فكر وابداع، ابريل 2015.

9. جمال قاسم محمود، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018.

10. حارث حازم أيوب، فراس عباس فاضل البياتي، انعكاسات تأخر اجراء التعدد السكاني في العراق على التنمية الاجتماعية – دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج12، ع1، جامعة الموصل، 2012.

11. حفصة عبد العاطي علي، أثر السياسات العامة على النمو وتوزيع الدخل والفقر في جمهورية مصر العربية، جامعة المنصورة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 06، جوان 2015.

12. داليا بن صويلح، السياسة الاجتماعية السكنية بالجزائر بين مقتضيات الواقع السوسيولوجي ومتطلبات التنمية الحضرية المستدامة، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، ع16، 2016.

13. رزين عكاشة، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة المستنصرة للدراسات العربية والدولية، العدد 51.

14. رضا صاحب أبو حمد العلياوي وغدير جواد كاظم الخالدي، أثر النفقات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 2، الكوفة، 2018.

15. رضا صاحب أبو حمد، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، جامعة كربلاء، 2010،

16. السيد عطية عبد الواحد، التوزيع العادل للدخل والثروة من منظور اسلامي، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مصر، المجلد 06، العدد 18، 2002.

17. السيف عبد المحسن، المشاركة في برامج التنمية، قضايا ومفاهيم، بحث علمي محكم، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث، الرياض، 1995.

18. شوقي احمد دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة 1، 1984، ص287.

19. عاطف علي حسن، الحاجة الاسكانية في العراق 1977-2012، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013.

20. عامر آسيا، صفيح صادق، تحليل تاثير الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 9، 2018.

21. عبد الرحيم احمد بلال، من ادب المجتمع المدني: الفساد والتنمية، المؤتمر العربي الرابع (لمنظمات المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي)، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الاردن، 2007

22. عبد علي سلمان علي، تغير قيم العائلة وتنمية المجتمع، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 3، 2008.

23. عمر بوعزيز، قياس الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر –الانفاق الصحي نموذجا خلال الفترة 1990-2016، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2018.

24. العوفي حكيمة، السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2016.

25. عياد هشام، العلاقة السببية بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد2، العدد 7، 2017.

26. فرج عبد العزيز عزت، سياسة توزيع الدخل في الدول النامية، جامعة الملك عبد العزيز، من الرابط الالكتروني:
www.kau.edu.sa/Files/320/Researches/47000_18613.pdf تاريخ التصفح 2019/05/08 على الساعة 13:29.

27. قايدي خميسي، تطور النفقات في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 1990-2013، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة سعد دحلب البليدة، ع14، 2016، ص70

28. كمال امين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي – بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل-، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018.

29. محبوب الحق، ستار الفقر خيارات امام العالم الثالث، ترجمة: احمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

30. محمد احمد الحاوري، أثر الانفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في اليمن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 50، صنعاء، 2016.

31. محمد عبد العظيم طلب، عبد الله محمد أحمد النهاري، العلاقة بين الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي بالتركيز على الانفاق العام على قطاعي التعليم والصحة في اليمن، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، العدد 52، 2012.

32. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.

33. محمدي فوزي متولي ابو السعود، عبير شعبان عبده عبد الحفيظ، العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول في الدول النامية، مجلة التجارة والتمويل، العدد 3، 2016

34. محمود حامد محمود عبد الرزاق، النظام الاقتصادي الإسلامي وتوزيع الدخل، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد 13، العدد 2، 2005.

35. ناظم المحمدي، مهند المحمدي، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)، الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد 24، العدد 4، 2016.

36. نبيل جعفر عبد الرضا، عباس علي محمد، طبيعة التوافق بين التنمية وحقوق الانسان من خلال المؤشرات الاجتماعية -العراق انموذجا-مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، جوان 2015.

37. وائل جمال، إشكاليات المفهوم والسياسات، ورقة مقدمة في فعاليات مؤتمر القاهرة يومي 18 و19 ماي 2014 بعنوان العدالة الاجتماعية والثروات العربية، تنظيم منتدى البدائل العربي للدراسات، مؤسسة روزا لوكسمبورج (مكتب شمال افريقيا)،

38. يوسف يخلف مسعود وسامي عمر ساسي، عدالة توزيع الدخول والنمو الاقتصادي في ليبيا للفترة 1980-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 8، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الاسمرية الإسلامية، ليبيا، 2016.

39. يونس علي احمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2010، العدد.

4- الرسائل والأطاريح

1. بريشي عبد الكريم، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014.

2. بشار غازي آل فخري، " دور الموازنة العامة في إعادة توزيع الدخل القومي-دراسة خاصة لدور النفقات العامة على التعليم"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2009.

3. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010.
4. حميد باشوش، المشاريع الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011
5. دعاء محمد جمعة عبد الدايم، أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبة (الدخل، القيمة المضافة، الأملاك) المطبقة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، 2018.
6. رزين عكاشة، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة المستنصرة للدراسات العربية والدولية، العدد 51.
7. رضا صاحب آل علي، تحليل الاثر المتبادل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في العراق، مذكرة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1995.
8. رنان مختار، تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البلدان النامية خلال الفترة: 1981-2015، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2018.
9. السيف عبد المحسن، المشاركة في برامج التنمية، قضايا ومفاهيم، بحث علمي محكم، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث، الرياض، 1995.
10. شيماء فالح حسين، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع إشارة خاصة للعراق للفترة 1988-1998، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 1999.
11. الصديق وجدان التيجاني، صالح حسن محمد، التنمية الاجتماعية – المنظور الوضعي والمفهوم الإسلامي: دراسة حالة لدور ديوان الزكاة في التنمية الاجتماعية في السودان، مذكرة دكتوراه، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، السودان، 2007.
12. عبد الرحمان بن إبراهيم بن عبد المحسن الشبانات، أدوات إعادة التوزيع وأثرها في تحقيق الرفاهة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوره تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2002، ص3.
13. عيسات محمد الطاهر، توظيف خريجي الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999.
14. كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.
15. مانع حبش الطعمة، التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل القومي في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، بغداد، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1975.
16. محمد سعودي، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية المدية – مذكرة ماجيستير علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.
17. محمد فخري سعد الدين، "تحليل توزيع الدخل والانفاق العائلي في العراق ثيب واثناء فترة الحصار، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1996.
18. محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010.
19. مزدلفة حسين آدم، معوقات التنمية الاجتماعية في ولاية نهر النيل، دراسة ميدانية على وحدة العبيدية، مذكرة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2012.
20. منذر يوسف ونوس، توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية، الاثار الاقتصادية والاجتماعية، ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد بدمشق، قسم الاقتصاد والتخطيط.
21. يوسف عبد الله عانى، توزيع الدخل والثروة في الفكر الاقتصادي الاسلامي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2002.

5- تقارير

1. الأمم المتحدة، التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري الى التطبيق، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.
2. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري- الجزائر 2016.

3. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، "تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/ الغلاف الجوي وتغير المناخ، الدورة الرابعة عشرة، ماي 2006.
4. الأمم المتحدة، قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية، الأمم المتحدة، 1997.
5. الامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، الأمم المتحدة تقرير المقررة الخاصة " راكيل رولنك" المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، بعثة إلى الجزائر، 2011.
6. الامم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، صحيفة الوقائع رقم 21، التنقيح 1، جوان 2010.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، مشروع التنمية بالمشاركة، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، القاهرة، 2001.
8. تقرير مركز "هردو" لدعم التعبير الرقمي، العدالة الاجتماعية حلم لا يتحقق، النشر: مركز هردو، 2015.
9. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 60، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، 2005.
10. كريمة كريم، الفقراء والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي في الامم المتحدة، تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الامم المتحدة الانمائي
11. كريمة كريم، الفقراء والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي في الامم المتحدة، تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الامم المتحدة الانمائي، دمشق، 1996.
12. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الأمم المتحدة، موجز قطري حول الجزائر، 2016.
13. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الأمم المتحدة، موجز قطري حول الجزائر، 2016.
14. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، الدورة الواحد والعشرون.
15. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشر.
16. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الدورة العامة الثالثة عشرة.
17. مجلس حقوق الانسان، الدورة التاسعة والعشرون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الانسان، السيد فيليب الستون، 2015.
18. مجلس حقوق الانسان، الدورة التاسعة والعشرون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الانسان، السيد فيليب الستون، 2015.
19. المديرية العامة للضرائب، مديرية التشريع الجبائي، المديرية الفرعية للعلاقات العمومية والاعلام، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، 2005.
20. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع – أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم – منشورات اليونسكو 2009.
21. منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر، تقرير الحماية الاجتماعية من اعداد عمار جفال: الوجه الآخر لازمة الدولة، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية (ANND)، 2014.

7- مواقع الانترنيت:

1. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (P.N.U.D) (http://hdr.undp.org/en/data)
2. البنك الدولي، احداث التطورات: الجزائر، من الرابط الالكتروني:
http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM-Fall2016-ARA.pdf تاريخ التصفح: 2019/03/14 على الساعة 23:56.
3. البنك الدولي، احداث التطورات: الجزائر، من الرابط الالكتروني:
http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM-Fall2016-ARA.pdf تاريخ التصفح: 2019/03/14 على الساعة 23:56.
4. حسين القاضي، سوء توزيع الثروة، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية والعشرون، 2009/02/10 من الرابط:
https://kassioun.org/economic/item/45609-19290 .

5. قاعدة بيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator

6. المعهد العربي للتخطيط، مؤشرات الرعاية الاجتماعية، متوفر على الرابط: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/215_P14007-6.pdf

7. المعهد العربي للتخطيط، مؤشرات الرعاية الاجتماعية، متوفر على الرابط: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/215_P14007-6.pdf

8. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع – أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم – منشورات اليونسكو 2009.

9. موقع Knoema (https://ar.knoema.com) تاريخ التصفح 2020/01/05 على الساعة 05 :22.

10. وكالة الانباء الجزائرية، حول نمو الناتج المحلي الخام خلال الثلاثي الأول من سنة 2018، من الرابط الالكتروني: http://www.aps.dz/ar/economie/59152-1-3-2018 بتاريخ 2019/03/14 على الساعة 00:17

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Books:

1. A. Noya, E. Clarence, Pour une économie sociale, créer de la richesse par l'intégration sociale, OCDE, Economica.
2. A.B. Atkinson and Joseph E. Stiglitz, Lecteures on public economics, London McGraw-Hill Book Company.
3. Atkinson and Bourguignon, Anthony B. and Francois, Handbook in Income Distribution ElSevier B.V, Amsterdam, 2000.
4. B. Essama-Nssah, Blanca Moreno-Dodson ; "Fiscal Policy for Growth and Social Welfare"; in Blanca Moreno-Dodson (ed); "is Fiscal Policy the Answer ? A Devoloping Perspective ; World Bank ; Washington, D.C; 2013
5. Backer, G., « Human Capital : A Theoretical and Empirical Analysis, With Special Reference to Education », New York : National Bureau of Economic Research, 1964, P29
6. Beveridge, W. I. B, The art of Scienfic Investigation Hardcover, London, 1953
7. Bottomore, T.B. Karl max : Selected Writing in Socoilogy and Social Philosophy. Penguin Book. 1971.
8. Bronfenberenner, Martin, Income Distribution Theory, Carnegie Mellon University, Aldine Atherton-Chicago, 1971.
9. Chenery H., Ahluwalia M., Jolly R., « redistribution with Growth, Joint Study by the World Banks Devolopement Research and Center and The Institute of devolopment and studies at the University of Sussex, Oxford University Press, 1979.
10. Chilcote, Ronald. H. Theories of Devolopment and Underdevelopment, London, Westview press, 1984.
11. David Collard, Richard Lecomber, and Martin Slater, Income distribution : the limits to redistribution : proceedings of the Thiry-first Symposium of the Colston Research Society, held in the University of Bristol, March 1979 / editors, 1980, P, 1.
12. Dobb, M, Theories of Value and Distribution since (Adam Smith) Cambridge University Press, 1973.
13. Donald, A. Readand walter H. Greene ; Greative Teaching in Health. The Macmillan company New Yourk, 1971.
14. François Bourguignon and Anthony B. Atkinson (eds)، Handbook of Income Distribution SET vols, 2A-2B, (Elsevier، Amsterdam, Holland, 2014)
15. Gabriela Inchauste and Nora Lusting, « The Distribution Impact of Taxes and Transfers » Evidence from Eight Low-and Middle-Income Countries, World Bank Groupe,2017.
16. Gallion, A.B. & Eisner, S.E., the Urban Pattem. D. van Nostr company, New York, 1975.
17. J.B. Cromwell, M.J. Hannan, Walter. C. Labys, Michel Terraza, "Multivariate tests for Time Series Model", SAGE Publications, Inc. California. 1994.
18. Jan Drewnowski, on Measuring and Planning the quality of life, mouton, the Hogue, 1974.
19. Jean Peythieu : le financement de la construction de logement édition Sirey, Paris, 1991.
20. Jean Supizet, le management de la performance durable, Edition d'organisation, France, 2002.

21. John Graven, « Introduction to Economics » Basil Black Well Ltd. 2nd Oxford, 1990.
22. Joseph E. Stiglitz, Economics of the public sector, New York, W.W. Norton and Company, 1986.
23. Karl F. Case and Ray C. Fair. Principles of Economics, Upper Saddle River, NJ, Pearson Education, 2007.
24. Lindholm R. W., Public Finance & Fiscal Policy, New York, London, 1950.
25. M. Selowsky, « Who benefit's form Government Expenditure : A case study of Columia », world Oxford University Press, 1979.
26. Michael P. Todar, « Economic Development in the Third World » Longman, 3er, edition, 1985.
27. Morris Ginsberg, Tge Idea of Progress, A Revolution, The Beacon Press, Boston, 1953.
28. Neil Smelser, The Sociology of Economie Life, Foundations of Moderne Sociology Series, New Jersey, 1963.
29. Paul A-Samuelson and William D. Nord House, Economics Twelfth Edition, McGraw-Hill Book Company, Singapore, 1985.
30. Raymond Firth, Elements of Social Organization, London, 1951.
31. Régis Bourbonnais, "Econométrie – cours et exercices corrigés", Dunod, 9e édition, Paris 2015.
32. Richard Hemmong, Public Expenditure, Stabilization and Structural Adjustment in: keyoung Chu & Richard Hemmong, Public Expenditure handbook, IMF: Washington, DC, 1996.
33. Sanders, The community, ronald press co.N.y. 1985.
34. Sen A.K, Income distribution and employment, three notes on the concept of poverty, international labour office, 1978.
35. Taxing Value Added, The OECD Expérience, International UAT Monitor (Amsterdam) No.5, May, 1990.
36. United Nations Economic Bulletin for Asia and the Far East, Social Development Planning. Vol. XIC.N.2, Sep. 1963, P, 121.
37. United Nations, Social Change and Social Development Policy in America, New York, 1970.
38. World Bank Institute, Introduction to Poverty Analysis, August 2005, P 97.

2-Review:

1. A.A. Awe, Olawumi Ojo Rufus, Determinants of Income Distribution in the Nigeria Economy : 1977-2005, Internationa Business and Mangement, Vol. 5, N°. 1, 2012, PP. 126-137.
2. Adelman, I., Morris, C.T., An Anatomy of income Distribution in Devoloing Nations, A summary of Findings IBRD (World Bank), Economic Staff Paper N° 116, Sept. 1971,
3. Ahluwalia, Montek S, Income Distribution and Devolopmenet some stylized Facts, American Economic Review, 66(2), May, PP 128-135.
4. Akinyemi Kayode Abiodu, Impact of Public Social Expenditure On Human Capital Devolopment In Nigeria, 2015, Available at :
https://arthurjarvisuniversity.edu.ng/2/OER/ALLBOOKS/VICTOR/HCD_N_SP_PAPER.pdf
5. Alamanda, The effect of Government Expenditure on income inequality and poverty in indonesia, INFO ARTHA, Volume 4, N°. 01, 2020, PP. 1-11.
6. Alan A Tait Value Added Tax, Administrative and Policy Issues, International Monetary, Fund, Washington, Dc, 1988.
7. Angeles Sanchez & Antonio L. Pérez-Corral, Government Social Expenditure and Inqualities in the European Union, Review of Economics, 227, (4/2018), PP. 133-156
8. Anke Clerx & Cynthia Yang, The Impact of Public tertiary education expenditeur on income inequality across OECD countries, an emprical investigation, Available at :
https://www.eur.nl/sites/corporate/files/Cynthia___Anke.pdf
9. Campano Fred, Salvatore Dominick, Economic Development income inequality and Kuznet's U-shaped Hyothersis, Journal of Policy Modeliug, Volume 10, Issue2, Summer 1988, PP, 265-280.
10. Christopher A. Sims, "Macroeconomic and Reality", Econometrical, Vol.48, n°.1, January 1980, PP 1-48.
11. Djeneba Doumbia and Tidiane Kinda, Reallocating Public Spending to Reduce Income Inequality : Can It Work?, IMF Working Paper, Asia and Pacific Department, 2019.
12. E. Eshaq, Fiscal and Monetry Policies and Problems in Devoloping Countries, (Cambridge, England : Cambridge University Press, 1983)

13. F. Ozlem Alper & Mehmet Demiral, Public Social Expenditures and Economic Growth : Evidence from, Selected OECD Countries, Research in World Economy, Vol. 7, N° 2, 2016
14. Federico Cingano, Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth, OECD Social, Employment and Migration Working Paper N°163, 2014.
15. Gabriel Lara Ibarra, Nistha Sinba, Rana Fayez, Jon Jellema, Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty in The Arab Republic of Egypt, Poverty & Equity Global Practice Working Paper 201, World Bank Group, 2019.
16. Golay Christophe and Ozden Melik, The Right to Housing, Part of Series of the Europe-Third World Centre, Geneva, 2007.
17. Gyimah-Brempong, Kwabena, « Corruption economic growth, and income inequality in Africa », Economics of Governance, Vol. 3, issue 3, 2002.
18. Habibullah Khan & Omar K M R Bashar, Social Expenditure and Economic Growth : Evidence From Australia and Zealand Using Cointegration and Causality Tests, Journal of Devoloping Areas, Vol. 49, N°. 4, 2015
19. Hasna Khemili, Mounir Belloumi, Cointegration Relationship between Growth Inequality and Poverty In Tunisia, International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting, Vol. 2, N°. 1, 2018, PP 8-18.
20. Heitzig. C, U.S State Social Spending and Economic Growth, College of Saint Benedict/Saint John's University, 2015.
21. Ionut Jianu, The impact of government health and education expenditure on income inequality in EU, International Finance and Banking Conference FIBA 2018, XVIth Edition, Theoretical and Applied Economics. Special Issue, General Association of Economists From Romania (GAER), Bucharest, PP. 121-134.
22. Iris Claus, Jorge Martinez-Vazquez, Violeta Vulovic, Governmenet Fiscal Policies and Redistribution in Asian Countries, International center for Public Policy, Working Paper 12-13, February 2012.
23. Jouini N, Lustig N, Moummi A, Shimeles A, Fiscal Policy, Income Redistribution, and Poverty Reduction : Evidence From Tunisia, Review of income and Wealth ; Series 64, Number S1, October.
24. L. CHACHOUA, le system nationale de sante 1962 a ce jours, Colloque internationale sur les politiques de santé, ministère de la sante, Alger ,2014.
25. Laabas Bekacem, "poverty dynamics in Algeria", Arab planning Institute (Kuwait), vole 4. N° :01 (Déc. 2001).
26. Madjid Sameti, Leila Rafie, Interaction of Income Distribution, Taxes and Economic Growth, Iranian Economic Review, Vol. 14, N°.25, winter 2010.
27. Markus Bruckner & Danniel Lederman, Effects of Income Inequality on Aggregate Output, Policy Research Working Paper, World Bank Group, Latin Amirica and The Caribbean Region, Office of the Chief Economist, June 2015
28. Md Muhibbullah, Mala Rani Das, The Impact of Inflation on the Income Inequality of Bangladesh : A Time Series Analysis, International Journal of Business and Technopreneurship, Vol. 9, N° 2, June 2019, PP 141-150.
29. Mishra. P.K, Gold Price and Capital Market Movement in India, The Toda Yamamto Approach, Global Busniness Review, 15, 1, 2014, P 40.
30. Mohamed Traoré, Government spending and inclusive growth in sub-saharan Africa : A Panel VAR analysis, Centre d'études et de recherches sur le Developement International, Etudes st Documents, N°15, 2018.
31. Mohamed Traoré, Government spending and inclusive growth in sub-saharan Africa : A Panel VAR analysis, Centre d'études et de recherches sur le Developement International, Etudes st Documents, N°15, 2018.
32. Monica Ospina, The Effect of Social Spending on Income Inequality : An Analysis for Latin American Countries, Documentos de Trabajo, Economia y Finanzas, Centro de Investigaciones Economicasy Financieras (CIEF), N°. 10-03, 2010.
33. Mustafa Ilker ULU, The Effect of government social spending on income inequality in OECD, a Panal Data Analysis, International Journal of Economics Polities Humanities and Social Sciences, Vol. 1, Issue. 3, 2018

34. Nebeela Asghar, Asma Awan, Hafeez ur Rehman, Exploring the Linkages Among Economic Growth, Openness, Income Inequality, Education and Heath in Pakistan, Canadian Social Science, Vol. 7, N° 6, 2011, PP. 82-88.
35. Nora Lustig, Inquality and Fiscal Redistribtion In Middle Income Countries : Brazil, Chile, Colombia, Indonesia, Mexico, Peru and South Africa, Working Paper 410, Center Global Devolopment, 2015.
36. Nyenke Christian Ugondah, Amadi Nyekachi Nyewe, Taxation and Income Inequality In Nigeria, Advance Journal of Economics and Marketing Research, Vol. 4, Issue.03, 2019.
37. Paukert, F, Income Distribution at Different levels of Devolopment, A surrey of Evidence, International Labor Review 108 (August. September), PP. 97-125.
38. Paul M. Romer, Endogenous Technical Change, Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5.
39. Rahul Anand, Volodymry Tulin, Naresh Kumar, India : Defining and Explaining Inclusive Growth and Poverty Reduction, IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2014
40. Rana Ejaz Ali Khan, Bushara Jabeen Hashmi, Fiscal Policy and Income Inequality in Pakistan : An ARDL Approach, European Journal of Economic Studies, Vol. (13), Is.3 2015.
41. Ray Bromley, « Social Planning : Past, Present, and Future », Journal Of International Development, Vol. 15, No. 7, 2003, PP 820-823.
42. Richard M Bird, Eric M. Zolt, « Redistribution Via taxation : The limited Rôle of the personal income tax in developing countries », International studies program. Georgia state University USA Working Paper 5-6 March, 2005.
43. Saith, A. Devolopment and Distribution, A Critique of The Cross-Country U-Hypothesis, Journal of Devolpment Economics,1983.
44. Saso Kozuharov, Vladimir Petkovski, The Impact of social Transfers on Inequality Mesured By Gini Index : The Example of Macdonia, UTMS Journal of Economics, Vol. 9, Iss. 1, PP. 49-61.
45. Schultz T., Investment in Human capital, The american economic review Vol 51 issue 5,1971.
46. Seok-Kyun Hur, Government Spending and Inclusive Growth In Devoloping Asia, Asian Development Bank Economics, Working Paper Series, N°415, 2014.
47. Simon Kuznets, Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review, Vol. 45, No. 1. (Mar. 1955), PP. 1-28.
48. Sushanta K. Mallick, Income Distribution and Consumption : An Analytical Link, Journal of Income Distribution, Vol. 17, No. 2, June 2008.
49.World Bank, The East Asian Miracle : Economic Growth and Public Policy, Summary, EMBARGO, Not For Publication or Broadcast Until, 4 PM EDT (20.00 GMT), Sunday, 26 September 1993.

3- Reports:

1. Rapports d'activités et comptes consolidés Sonelgaz (http://www.sonelgaz.dz)
2. Department of Economic and Social Affairs (United Nations), The Inequality Predicament, Report on the World Situation, 2005.
3. Global Competitiveness Reports, World Economic Forum From the official web site : https://www.weforum.org/
4. Le Bureau du Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie (PNUD), « Responsabilité, culture de paix, mixité et pluralité au service de l'Agenda 2030 », Rapport National Volontaire 2019, Progression de la mise en œuvre des ODD, 2019.
5. Plan de Développement 2018-2028, Depuis le site Web : https://www.sonelgaz.dz/fr/835/plan-de-developpement-2018-2028
1. ANNUAIRE DES STATISTIQUES SOCIALES 1962-2011, Secrétaire d'Etat auprés du Premier Ministre Chargé de la Prospective et des Statistiques, 2012.
2. Permettant d'assurer leur équilibre financier », 18ème Session Plénière 22/23 juillet 2001.
3. Dépense de Consommation des Ménages Algériens 2011 ", Enquête sur la dépense de consommation et le niveau de vie des Ménages 2011, Collections statistiques n° 183, Série S : statistiques sociales, ONS, Alger, mars 2014.
4. Human Development Report 1990, UNDP, Oxford University Press, New York, 1990.
5. Le PIB et le PNB per capita du 2001 au 2015, ONS 2015.

6. Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2000 à 2014, N°719, ONS, Octobre 2015.
7. Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2012 à 2015, N° 769, ONS, Février 2017.
8. Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2011 à 2016, N° 815, ONS, Avril 2018.
9. Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2015 à 2018, N°883, ONS, Décembre 2019.
10. MINISTERE DES FINANCES, Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP).
11. Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance 2002.
12. Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance 2004
13. Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance 2014.
14. Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance 2015
15. Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance 2016.
16. Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance 2017.
17. Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance 2018.
18. ONS, Dépense de consommation des ménages, résultats globaux de l'enquête sur les dépenses de consommation des ménages 1988, Collections statistiques n° 45, 1988.
19. ONS, Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011, Dépenses des Ménages en Alimentation et Boissons en 2011, Collections Statistiques N° 195, Série S (Statistiques Sociales), NOVEMBRE 2015
20. ONS, Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011, Dépenses en Logement & Charges, N° 696, AVRIL 2015.
21. ONS, Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011, Dépenses de Transport et Communications, N°717, OCTOBRE 2015.
22. ONS, Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011, Dépenses d'Education, Culture et Loisirs, N° 732, JANVIER 2016.
23. ONS, Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011, Dépenses de Santé et d'hygiène corporelle, N° 716, OCTOBRE 2015.
24. ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2009-2011, n° 42, édition 2012.
25. ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2011-2013, n° 44, édition 2014.
26. ONS, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2014-2016, n° 47, édition 2017.
27. ONS, Masse-salarial, Evolution du Salaire National Minimum Garanti (SNMG), 2001-2012.
28. RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES du 1963 au 2014, Collections Statistiques N° 197/2016, Série E : Statistiques économiques N° 85, ONS, Alger, Janvier 2016.
29. World Inequality report 2018", World Inequality Lab, December 2017.
30. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2002
31. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2003
32. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2004
33. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2005
34. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2006
35. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2007
36. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2008
37. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2009
38. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2010
39. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2011
40. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2012
41. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2013
42. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2014
43. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2015
44. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2016
45. Banque d'Algérie: Rapport annuel 2017
46. GHS INDEX, GLOBAL HEALTH SECURITY INDEX, Building collective Action and Accountability, October 2019.

4-WEB SITE:

1. ARAB BAROMETER : https://www.arabbarometer.org/ar/countries/algeria-ar/ Date of Browsing : 01/06/2019
2. Banque d'Algérie: https://www.bank-of-algeria.dz/
3. Des données Rapports d'activités et comptes consolidés (http://www.sonelgaz.dz)
4. Données Statistique : http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique, date de consultation : 01/06/2019
5. Global Competitiveness Reports, World Economic Forum From the official web site : https://www.weforum.org/
6. http://www.arabdevelopmentportal.com/sites/default/files/datahighlighted/algeria-ar.png, date de consultation : 03/03/2018
7. http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB_2eme_trimestre_2019.pdf, date de consultation : 01/06/2019.
8. http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective , date de consultation : 01/06/2019.
9. http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html , date de consultation : 01/06/2019.
10. Ministère des finances : http://www.mf.gov.dz/
11. Ministère des finances, Rétrospective, Budget de l'Etat : http://www.mf.gov.dz/article/42/Prévision-et Politiques/512/Rétrospective.html
12. Ministère des Ressources en Eau (www.mre.gov.dz)
13. Plan de Développement 2018-2028, Depuis le site Web : https://www.sonelgaz.dz/fr/835/ plan-de-developpement-2018-2028.
14. The World Bank: https://www.worldbank.org
15. WID.world (2017) : https://wid.world/
16. Wikipedia https://en.wikipedia.org/

الملاحق

الملحق رقم (1) حصة كل عشير (Décils) ومعامل جيني لتوزيع الدخل الوطني (1990-2017) في الجزائر

(Gini)	D10	D9	D8	D7	D6	D5	D4	D3	D2	D1	
54,94	48,06%	13,83%	9,60%	7,46%	6,01%	4,88%	3,92%	3,03%	2,15%	1,06%	1990
54,18	46,88%	14,14%	9,83%	7,65%	6,14%	4,99%	4,00%	3,09%	2,19%	1,08%	1991
53,39	45,70%	14,45%	10,07%	7,83%	6,28%	5,10%	4,08%	3,16%	2,23%	1,10%	1992
52,63	44,52%	14,75%	10,30%	8,02%	6,41%	5,20%	4,16%	3,22%	2,27%	1,13%	1993
51,83	43,34%	15,06%	10,54%	8,21%	6,55%	5,31%	4,24%	3,28%	2,32%	1,15%	1994
51,07	42,16%	15,37%	10,78%	8,40%	6,68%	5,42%	4,32%	3,34%	2,36%	1,17%	1995
50,67	41,86%	15,33%	10,79%	8,43%	6,73%	5,47%	4,38%	3,40%	2,41%	1,20%	1996
50,26	41,55%	15,29%	10,80%	8,46%	6,78%	5,53%	4,44%	3,46%	2,46%	1,24%	1997
49,85	41,25%	15,26%	10,80%	8,49%	6,82%	5,58%	4,50%	3,52%	2,52%	1,27%	1998
49,47	40,94%	15,22%	10,81%	8,52%	6,87%	5,63%	4,55%	3,57%	2,57%	1,31%	1999
49,07	40,64%	15,18%	10,82%	8,55%	6,92%	5,68%	4,61%	3,63%	2,62%	1,34%	2000
48,66	40,33%	15,14%	10,83%	8,58%	6,96%	5,74%	4,67%	3,69%	2,67%	1,38%	2001
48,25	40,03%	15,11%	10,84%	8,61%	7,01%	5,79%	4,73%	3,75%	2,73%	1,41%	2002
47,86	39,72%	15,07%	10,85%	8,64%	7,05%	5,84%	4,78%	3,81%	2,78%	1,45%	2003
47,48	39,42%	15,03%	10,86%	8,67%	7,10%	5,89%	4,84%	3,86%	2,83%	1,48%	2004
47,04	39,11%	14,99%	10,87%	8,70%	7,15%	5,95%	4,90%	3,92%	2,89%	1,52%	2005
46,65	38,81%	14,96%	10,88%	8,73%	7,19%	6,00%	4,96%	3,98%	2,94%	1,55%	2006
46,25	38,51%	14,92%	10,89%	8,76%	7,24%	6,05%	5,01%	4,04%	2,99%	1,59%	2007
45,85	38,20%	14,88%	10,90%	8,80%	7,29%	6,10%	5,07%	4,10%	3,04%	1,62%	2008
45,44	37,90%	14,84%	10,91%	8,83%	7,33%	6,16%	5,13%	4,16%	3,10%	1,65%	2009
45,04	37,59%	14,81%	10,92%	8,86%	7,38%	6,21%	5,19%	4,21%	3,15%	1,69%	2010
44,64	37,29%	14,77%	10,93%	8,89%	7,43%	6,26%	5,25%	4,27%	3,20%	1,72%	2011
44,64	37,29%	14,77%	10,93%	8,89%	7,43%	6,26%	5,25%	4,27%	3,20%	1,72%	2012
44,64	37,29%	14,77%	10,93%	8,89%	7,43%	6,26%	5,25%	4,27%	3,20%	1,72%	2013
44,64	37,29%	14,77%	10,93%	8,89%	7,43%	6,26%	5,25%	4,27%	3,20%	1,72%	2014
44,64	37,29%	14,77%	10,93%	8,89%	7,43%	6,26%	5,25%	4,27%	3,20%	1,72%	2015
44,66	37,29%	14,77%	10,93%	8,89%	7,43%	6,26%	5,25%	4,27%	3,20%	1,72%	2016
44,64	37,29%	14,77%	10,93%	8,89%	7,43%	6,26%	5,25%	4,27%	3,20%	1,72%	2017

المصدر: من اعداد وحساب الطالب اعتمادا على البيانات المستخرجة من: https://wid.world/fr/country/algerie

الملحق رقم (02) يمثل توزيع الحصص كل خميس في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

الخميس الخامس		الخميس الرابع		الخميس الثالث		الخميس الثاني		الخميس الأول		
%	Q5	%	Q4	%	Q3	%	Q2	%	Q1	
61,89%	609,55	17,06%	94,58	10,89%	93,69	6,95%	38,53	3,21%	17,80	**1990**
61,02%	930,24	17,48%	150,70	11,13%	148,89	7,09%	61,13	3,27%	28,19	**1991**
60,15%	1 137,57	17,90%	192,37	11,38%	189,79	7,24%	77,81	3,33%	35,79	**1992**
59,27%	1 234,82	18,32%	217,96	11,61%	214,39	7,38%	87,80	3,40%	40,45	**1993**
58,40%	1 513,28	18,75%	278,89	11,86%	273,83	7,52%	111,85	3,47%	51,61	**1994**
57,53%	1 998,78	19,18%	384,56	12,10%	376,54	7,66%	153,58	3,53%	70,78	**1995**
57,19%	2 545,61	19,22%	493,96	12,20%	486,51	7,78%	199,95	3,61%	92,78	**1996**
56,84%	2 735,41	19,26%	535,46	12,31%	530,73	7,90%	219,63	3,70%	102,87	**1997**
56,51%	2 767,09	19,29%	546,00	12,40%	544,02	8,02%	227,01	3,79%	107,28	**1998**
56,16%	3 144,29	19,33%	625,94	12,50%	627,24	8,12%	262,94	3,88%	125,64	**1999**
55,82%	3 977,54	19,37%	798,72	12,60%	804,91	8,24%	339,78	3,96%	163,29	**2000**
55,47%	4 049,57	19,41%	820,48	12,70%	831,05	8,36%	353,39	4,05%	171,20	**2001**
55,14%	4 304,32	19,45%	879,68	12,80%	895,96	8,48%	383,53	4,14%	187,24	**2002**
54,79%	4 963,97	19,49%	1 023,68	12,89%	1 047,31	8,59%	451,17	4,23%	222,17	**2003**
54,45%	5 772,18	19,53%	1 200,92	12,99%	1 235,36	8,70%	534,97	4,31%	265,03	**2004**
54,10%	7 048,53	19,57%	1 479,88	13,10%	1 531,30	8,82%	666,97	4,41%	333,48	**2005**
53,77%	7 870,81	19,61%	1 667,17	13,19%	1 732,63	8,94%	760,05	4,49%	381,72	**2006**
53,43%	8 599,04	19,65%	1 837,84	13,29%	1 920,15	9,05%	846,44	4,58%	428,36	**2007**
53,08%	10 080,69	19,70%	2 175,61	13,39%	2 283,84	9,17%	1 012,71	4,66%	514,64	**2008**
52,74%	9 035,02	19,74%	1 967,69	13,49%	2 075,34	9,29%	926,03	4,75%	473,48	**2009**
52,40%	10 791,21	19,78%	2 371,93	13,59%	2 514,63	9,40%	1 127,21	4,84%	580,39	**2010**
52,06%	13 034,85	19,82%	2 891,45	13,69%	3 081,10	9,52%	1 388,83	4,92%	717,76	**2011**
52,06%	14 482,47	19,82%	3 212,56	13,69%	3 423,28	9,52%	1 543,07	4,92%	797,47	**2012**
52,06%	14 871,27	19,82%	3 298,81	13,69%	3 515,18	9,52%	1 584,49	4,92%	818,88	**2013**
52,06%	15 372,76	19,82%	3 410,05	13,69%	3 633,72	9,52%	1 637,93	4,92%	846,49	**2014**
52,06%	14 932,78	19,82%	3 312,45	13,69%	3 529,72	9,52%	1 591,05	4,92%	822,26	**2015**
52,06%	15 649,33	19,82%	3 471,40	13,69%	3 699,09	9,52%	1 667,39	4,92%	861,72	**2016**
52,06%	16 597,44	19,82%	3 681,72	13,69%	3 923,20	9,52%	1 768,41	4,92%	913,93	**2017**

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المستخرجة من: https://wid.world/fr/country/algerie

الملحق رقم (03) يمثل اللامساواة في توزيع الدخل في الجزائر (1990-2017)

السنة	حصة 50 ٪ من الدخل (%)	الحصة 40 ٪ متوسطة الدخل (%)	الحصة 9٪ الأكثر ثراء (%)	الحصة أغنى 1٪ من الدخل (%)
1990	15	36,9	31,1	**17**
1991	15,3	37,8	31	**15,9**
1992	15,7	38,6	30,8	**14,9**
1993	16	39,5	30,7	**13,8**
1994	16,3	40,4	30,6	**12,7**
1995	16,6	41,2	30,5	**11,7**
1996	16,9	41,3	30,3	**11,6**
1997	17,1	41,3	30,1	**11,4**
1998	17,4	41,4	30	**11,3**
1999	17,6	41,4	29,7	**11,2**
2000	17,9	41,5	29,5	**11,1**
2001	18,1	41,5	29,4	**10,9**
2002	18,4	41,6	29,2	**10,8**
2003	18,7	41,6	29	**10,7**
2004	18,9	41,7	28,8	**10,6**
2005	19,2	41,7	28,7	**10,4**
2006	19,4	41,8	28,5	**10,3**
2007	19,7	41,8	28,3	**10,2**
2008	19,9	41,9	28,1	**10,1**
2009	20,2	41,9	27,9	**10**
2010	20,4	42	27,8	**9,8**
2011	20,7	42	27,6	**9,7**
2012	20,7	42	27,6	**9,7**
2013	20,7	42	27,6	**9,7**
2014	20,7	42	27,6	**9,7**
2015	20,7	42	27,6	**9,7**
2016	20,7	42	27,6	**9,7**
2017	20,7	42	27,6	**9,7**

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المستخرجة من: https://wid.world/fr/country/algerie

الملحق رقم (04) يمثل قيم معامل جيني لبعض البلدان

السنة	الجزائر	إيران	ليبيا	تركيا	مصر	السعودية	المغرب	تونس	نيجيريا	انغولا
1990	54,94	56,79	52,08	67,82	53,72	68,95	55,36	55,66	56,66	56,26
1991	54,18	56,79	51,84	67,82	53,72	68,95	55,35	55,89	57,29	56,26
1992	53,39	56,79	51,61	67,82	53,72	68,95	55,35	56,09	57,89	56,26
1993	52,63	56,79	51,39	67,82	53,72	68,95	55,34	56,3	57,62	56,26
1994	51,83	56,79	51,17	67,82	53,72	68,95	55,32	56,51	57,35	56,26
1995	51,07	56,79	50,97	67,82	53,72	68,95	55,32	56,72	57,09	56,26
1996	50,67	56,79	51,14	67,82	53,72	68,95	55,29	56,65	56,84	57,95
1997	50,26	56,79	51,31	67,82	53,72	68,95	55,26	56,57	56,55	59,67
1998	49,85	56,79	51,52	59,3	53,72	68,95	55,28	56,44	56,27	61,39
1999	49,47	56,79	51,82	59,3	53,72	68,95	55,86	56,36	56,01	63,11
2000	49,07	56,79	51,75	59,3	53,72	68,95	56,46	56,25	55,73	64,82
2001	48,66	56,79	51,57	59,3	53,72	68,95	56,51	55,65	55,48	63,88
2002	48,25	56,79	51,39	59,3	52,4	68,95	56,62	55,08	55,22	62,97
2003	47,86	56,79	51,19	58,64	52,4	68,95	56,69	54,5	54,92	62,06
2004	47,48	56,79	50,99	57,63	52,4	68,95	56,76	53,9	55,39	61,16
2005	47,04	56,79	50,81	55,87	52,4	68,95	56,83	53,29	55,87	60,21
2006	46,65	56,79	50,64	54,58	51,86	68,95	56,9	52,91	56,32	59,31
2007	46,25	56,79	50,56	53,97	51,86	68,95	57,17	52,52	56,77	58,39
2008	45,85	56,79	50,67	54,55	51,86	68,95	56,93	52,09	57,26	57,36
2009	45,44	56,79	50,59	55,88	49,73	68,95	56,68	51,69	57,71	57,46
2010	45,04	56,79	50,53	55,26	49,73	68,95	56,42	51,28	57,71	57,46
2011	44,64	56,79	50,04	55,59	49,6	68,95	56,18	50,85	57,71	57,46
2012	44,64	53,17	49,64	55,36	49,6	68,95	55,91	50,39	57,71	57,46
2013	44,64	53,17	49,87	54,56	49,6	68,95	55,69	49,94	57,71	57,46
2014	44,64	53,17	50,14	56,05	51,38	68,95	55,69	49,49	57,71	57,46
2015	44,64	53,17	50,4	56,54	51,38	68,95	55,69	49,03	57,71	57,46
2016	44,66	53,17	50,43	57,28	51,38	68,95	55,69	49,03	57,71	57,46
2017	44,64	53,17	50,44	57	51,38	68,95	55,69	49,03	57,71	57,46

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة من: https://wid.world/fr

الملحق (05) تطور الانفاق العام للقطاعات التعليمية الثلاث خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: مليار دج

السنة	التربية الوطنية			التعليم العالي			التكوين المهني		
	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	المجموع	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	المجموع	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	المجموع
1990	24,95	4,55	29,50	3,72	8,05	11,77	1,94	1,33	3,27
1991	30,50	5,12	35,62	6,50	9,00	15,50	2,00	1,92	3,92
1992	52,81	9,20	62,01	11,01	11,00	22,01	3,34	2,12	5,46
1993	65,21	10,71	75,92	13,72	14,50	28,22	3,73	2,85	6,58
1994	74,92	12,60	87,52	15,28	1,80	17,08	4,44	2,93	7,37
1995	95,65	14,33	109,98	17,88	2,11	19,99	5,05	2,93	7,98
1996	106,47	17,05	123,52	19,54	4,02	23,56	5,61	3,30	8,91
1997	118,01	20,50	138,51	22,40	4,54	26,94	6,06	3,77	9,83
1998	124,32	20,85	145,17	25,75	8,64	34,39	6,82	4,03	10,85
1999	127,32	4,51	131,83	35,03	10,04	45,07	7,42	20,62	28,04
2000	133,58	22,94	156,52	37,67	9,18	46,85	8,16	6,98	15,14
2001	151,76	30,03	181,79	47,11	16,11	63,22	10,57	7,41	17,98
2002	158,29	32,56	190,85	58,70	14,92	73,62	12,38	8,47	20,85
2003	182,33	33,41	215,74	64,34	17,96	82,30	14,32	8,67	22,99
2004	186,62	30,99	217,61	66,50	18,95	85,45	14,80	11,87	26,67
2005	216,91	39,76	256,67	78,67	29,76	108,43	16,40	15,02	31,42
2006	234,93	40,32	275,25	89,79	34,81	124,60	17,53	9,01	26,54
2007	261,66	50,97	312,63	104,97	60,31	165,28	19,28	14,88	34,16
2008	345,63	68,99	414,62	136,49	54,61	191,10	23,58	12,11	35,69
2009	371,84	75,50	447,34	154,74	55,52	210,26	25,29	13,90	39,19
2010	633,92	74,09	708,01	213,81	51,86	265,67	38,74	27,56	66,30
2011	568,96	74,75	643,71	291,03	48,10	339,13	49,94	19,41	69,35
2012	891,19	83,23	974,42	279,12	52,32	331,44	58,13	12,33	70,46
2013	670,88	91,90	762,78	264,04	97,07	361,11	46,85	17,20	64,05
2014	677,08	93,70	770,78	280,61	75,67	356,28	49,18	23,75	72,93
2015	718,55	105,44	823,99	276,92	99,25	376,17	41,01	23,37	64,38
2016	747,96	63,95	811,91	297,04	111,92	408,96	32,82	17,59	50,41
2017	722,41	67,41	789,82	311,95	75,69	387,64	48,16	15,42	63,58
2018	494,25	24,00	518,25	234,64	23,82	258,46	35,31	5,48	40,79

المصدر: وزارة المالية الجزائرية (المديرية العامة للميزانية، والمديرية العامة للمحاسبة)

الملحق (06) تطور عدد المؤسسات التعليمية لقطاع التربية الوطنية (1990-2018)

الموسم الدراسي	الابتدائيات	المتوسطات	الثانويات	المجموع
1989-1990	12 694	2 248	758	15 700
1990-1991	13 135	2 339	812	16 286
1991-1992	13 461	2 433	845	16 739
1992-1993	13 970	2 541	883	17 394
1993-1994	14 734	2 651	912	18 297
1994-1995	14 836	2 778	968	18 582
1995-1996	15 186	2 921	1 033	19 140
1996-1997	15 426	3 038	1 100	19 564
1997-1998	15 199	3 145	1 132	19 476
1998-1999	15 507	3 224	1 183	19 914
1999-2000	15 729	3 315	1 218	20 262
2000-2001	16 186	3 414	1 259	20 859
2001-2002	16 482	3 526	1 289	21 297
2002-2003	16 714	3 650	1 330	21 694
2003-2004	16 899	3 740	1 381	22 020
2004-2005	17 041	3 844	1 423	22 308
2005-2006	17 163	3 947	1 473	22 583
2006-2007	17 357	4 104	1 538	22 999
2007-2008	17 429	4 272	1591	23 292
2008-2009	17 552	4 579	1 658	23 789
2009-2010	17 680	4 801	1 745	24 226
2010-2011	17 790	4 901	1 813	24 504
2011-2012	17 853	5 007	1 870	24 730
2012-2013	17 995	5 086	1 956	25 037
2013-2014	18 143	5 159	2 043	25 345
2014-2015	18 333	5 239	2 141	25 713
2015-2016	18 588	5 339	2 252	26 179
2016-2017	18 770	5 419	2 356	26 545
2017-2018	18 856	5 455	2 392	26 703
2018-2019	19 037	5 512	2 433	26 982

الملحق رقم (07) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة القياسية

الوحدة: مليار دج

السنة	توزيع الدخل	التعليم	الصحة	الإسكان	التضخم	الرسم على القيمة المضافة	التحويلات الاجتماعية	نصيب الفرد سنة الأساس 2010
1990	54,94	44,54	7,16	7,62	16,65	24,50	28,33	3 572,24
1991	54,18	55,04	5,83	4,48	25,89	30,80	48,87	3 443,60
1992	53,39	89,47	21,13	7,77	31,67	43,70	69,40	3 424,15
1993	52,63	110,72	21,99	10,19	20,54	50,20	89,94	3 278,59
1994	51,83	111,97	22,54	8,58	29,05	70,60	113,17	3 182,49
1995	51,07	137,96	26,64	6,93	29,78	100,36	141,43	3 240,94
1996	50,67	155,98	32,04	11,15	18,68	124,64	167,38	3 315,18
1997	50,26	175,27	34,32	12,32	5,73	143,78	198,37	3 297,94
1998	49,85	190,40	34,08	55,39	4,95	151,44	255,12	3 414,51
1999	49,47	204,94	36,17	79,64	2,65	146,03	273,84	3 474,22
2000	49,07	218,51	41,83	90,97	0,35	181,51	262,42	3 557,58
2001	48,66	263,00	53,08	96,90	4,18	199,23	315,00	3 616,62
2002	48,25	285,32	65,97	107,38	1,41	249,15	367,68	3 770,77
2003	47,86	321,02	78,37	114,93	4,28	260,07	416,31	3 991,01
2004	47,48	329,73	80,28	70,11	3,97	307,34	428,02	4 108,13
2005	47,04	396,52	80,16	72,26	1,38	350,13	460,47	4 290,46
2006	46,65	426,38	94,49	94,41	2,31	376,69	596,37	4 299,68
2007	46,25	512,07	130,16	190,46	3,68	399,33	708,57	4 377,43
2008	45,85	641,40	179,45	195,73	4,86	489,05	1 164,04	4 409,74
2009	45,44	696,79	213,93	239,11	5,74	545,59	1 207,86	4 403,80
2010	45,04	1 039,99	235,29	303,09	3,91	565,82	1 239,26	4 480,72
2011	44,64	1 052,20	406,14	190,88	4,52	632,27	2 065,07	4 524,64
2012	44,64	1 376,32	441,20	517,15	8,89	739,30	1 868,50	4 588,07
2013	44,64	1 187,94	412,19	132,86	3,25	835,88	1 574,36	4 623,02
2014	44,64	1 199,99	418,34	236,54	2,92	871,19	1 609,12	4 702,09
2015	44,64	1 264,54	446,33	407,70	4,78	942,58	1 830,31	4 777,35
2016	44,66	1 271,28	436,12	363,68	6,40	1 006,21	1 841,57	4 830,12
2017	44,64	1 241,04	455,22	360,86	5,60	1 099,88	1 624,92	4 793,87
2018	44,64	1 194,85	438,05	428,09	4,27	1 156,17	1 760,02	4 793,78

المصدر: وزارة المالية، والديوان الوطني للإحصاء (ONS)، البنك الدولي، قاعدة بيانات اللامساواة العالمية.

Nb : Concernant les dépenses de fonctionnement émises par la Direction Générale de la Comptabilité (DGC), et Concernant les dépenses d'équipement, elles sont de la Direction Générale du Budget (DGB), (secteur de l'éducation, de la santé, du logement)

الملحق رقم (08) دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

اختبار الاستقرارية للانفاق على التعليم

Null Hypothesis: D(DEPEDU) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.023282	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8996.318
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	13308.74

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DEPEDU,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/20 Time: 00:26
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEPEDU(-1))	-1.236363	0.203124	-6.086744	0.0000
C	33.85836	42.15218	0.803241	0.4297
@TREND("1990")	1.255414	2.513361	0.499496	0.6220

R-squared	0.607924	Mean dependent var	-2.099631
Adjusted R-squared	0.575251	S.D. dependent var	154.3628
S.E. of regression	100.6025	Akaike info criterion	12.16467
Sum squared resid	242900.6	Schwarz criterion	12.30865
Log likelihood	-161.2230	Hannan-Quinn criter.	12.20748
F-statistic	18.60634	Durbin-Watson stat	1.756438
Prob(F-statistic)	0.000013		

اختبار الاستقرارية للانفاق على الاسكان

Null Hypothesis: DEPHAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.885102	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4849.935
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5283.249

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DEPHAB)
Method: Least Squares
Date: 05/10/20 Time: 00:28
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEPHAB(-1)	-1.163356	0.196855	-5.909713	0.0000
C	-81.67662	31.77732	-2.570280	0.0165
@TREND("1990")	18.09889	3.362326	5.382848	0.0000

R-squared	0.585329	Mean dependent var	15.01682
Adjusted R-squared	0.552155	S.D. dependent var	110.1319
S.E. of regression	73.70161	Akaike info criterion	11.53888
Sum squared resid	135798.2	Schwarz criterion	11.68162
Log likelihood	-158.5444	Hannan-Quinn criter.	11.58252
F-statistic	17.64435	Durbin-Watson stat	1.997461
Prob(F-statistic)	0.000017		

اختبار الاستقرارية لمعامل جيني

Null Hypothesis: D(GINI,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.306086	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010787
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009711

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GINI,3)
Method: Least Squares
Date: 05/10/20 Time: 00:30
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GINI(-1),2)	-1.091354	0.206451	-5.286274	0.0000
C	0.044048	0.050138	0.878542	0.3887
@TREND("1990")	-0.000734	0.002888	-0.254045	0.8017

R-squared	0.548838	Mean dependent var	0.001615
Adjusted R-squared	0.509606	S.D. dependent var	0.157691
S.E. of regression	0.110428	Akaike info criterion	-1.460740
Sum squared resid	0.280470	Schwarz criterion	-1.315575
Log likelihood	21.98962	Hannan-Quinn criter.	-1.418937
F-statistic	13.98971	Durbin-Watson stat	2.027120
Prob(F-statistic)	0.000106		

اختبار الاستقرارية للانفاق على الصحة

Null Hypothesis: D(DEPSAN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.031581	0.0197
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1134.835
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1051.693

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DEPSAN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/20 Time: 00:29
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEPSAN(-1))	-0.854013	0.209499	-4.076444	0.0004
C	4.552217	14.92440	0.305018	0.7630
@TREND("1990")	0.602221	0.917848	0.656123	0.5180

R-squared	0.412412	Mean dependent var	-0.586580
Adjusted R-squared	0.363447	S.D. dependent var	44.78425
S.E. of regression	35.73079	Akaike info criterion	10.09434
Sum squared resid	30640.55	Schwarz criterion	10.23832
Log likelihood	-133.2736	Hannan-Quinn criter.	10.13716
F-statistic	8.422485	Durbin-Watson stat	1.898571
Prob(F-statistic)	0.001694		

اختبار الاستقرارية لمؤشر التضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.888201	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.27115
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	11.72042

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/20 Time: 00:31
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.010932	0.187200	-5.400286	0.0000
C	-2.427266	2.097128	-1.157424	0.2585
@TREND("1990")	0.108146	0.123829	0.873349	0.3911

R-squared	0.551670	Mean dependent var	-0.391254
Adjusted R-squared	0.514309	S.D. dependent var	7.182365
S.E. of regression	5.005502	Akaike info criterion	6.163392
Sum squared resid	601.3211	Schwarz criterion	6.307373
Log likelihood	-80.20579	Hannan-Quinn criter.	6.206205
F-statistic	14.76597	Durbin-Watson stat	2.201934
Prob(F-statistic)	0.000066		

اختبار الاستقرارية لنصيب الفرد للناتج الداخلي الخام

Null Hypothesis: D(PIB,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-12.25154	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4560.677
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1456.730

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,3)
Method: Least Squares
Date: 05/10/20 Time: 00:34
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1),2)	-1.496585	0.178043	-8.405737	0.0000
C	37.75933	33.10837	1.140477	0.2658
@TREND("1990")	-2.274201	1.923881	-1.182090	0.2492

R-squared	0.755585	Mean dependent var	-2.808846
Adjusted R-squared	0.734332	S.D. dependent var	139.3053
S.E. of regression	71.80214	Akaike info criterion	11.49387
Sum squared resid	118577.6	Schwarz criterion	11.63904
Log likelihood	-146.4203	Hannan-Quinn criter.	11.53567
F-statistic	35.55117	Durbin-Watson stat	2.071670
Prob(F-statistic)	0.000000		

اختبار الاستقرارية للرسم على القيمة المضافة

Null Hypothesis: D(TVA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.055763	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	428.5342
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	145.3086

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TVA,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/20 Time: 00:36
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TVA(-1))	-1.096252	0.207834	-5.274644	0.0000
C	-0.374800	9.210184	-0.040694	0.9679
@TREND("1990")	3.059251	0.816020	3.748991	0.0010

R-squared	0.537613	Mean dependent var	1.851296
Adjusted R-squared	0.499080	S.D. dependent var	31.02308
S.E. of regression	21.95680	Akaike info criterion	9.120470
Sum squared resid	11570.42	Schwarz criterion	9.264452
Log likelihood	-120.1263	Hannan-Quinn criter.	9.163283
F-statistic	13.95226	Durbin-Watson stat	2.028772
Prob(F-statistic)	0.000096		

اختبار الاستقرارية للتحويلات الاجتماعية

Null Hypothesis: D(TRAN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.800696	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	39124.30
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20577.69

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TRAN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/20 Time: 01:05
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TRAN(-1))	-1.104289	0.203250	-5.433158	0.0000
C	43.40430	87.97476	0.493372	0.6262
@TREND("1990")	1.742571	5.190785	0.335705	0.7400

R-squared	0.551586	Mean dependent var	4.242929
Adjusted R-squared	0.514218	S.D. dependent var	301.0086
S.E. of regression	209.7971	Akaike info criterion	13.63460
Sum squared resid	1056356.	Schwarz criterion	13.77858
Log likelihood	-181.0671	Hannan-Quinn criter.	13.67741
F-statistic	14.76099	Durbin-Watson stat	2.073345
Prob(F-statistic)	0.000066		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

الملحق رقم (09) يمثل نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/11/20 Time: 15:03
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	EDU	GINI	HAB	INF	PIB	SAN	TVA	TRAN
EDU(-1)	0.417585	-0.000409	-0.492236	0.003956	-0.519893	0.447978	-0.045187	2.210598
	(0.24736)	(0.00032)	(0.17979)	(0.01646)	(0.65120)	(0.07717)	(0.07286)	(0.58466)
	[1.68819]	[-1.28446]	[-2.73781]	[0.24036]	[-0.79836]	[5.80530]	[-0.62017]	[3.78100]
GINI(-1)	-11.05454	0.936946	5.886043	3.302708	-148.3365	9.033916	-6.659641	19.78491
	(15.5890)	(0.02005)	(11.3309)	(1.03721)	(41.0401)	(4.86325)	(4.59195)	(36.8466)
	[-0.70912]	[46.7337]	[0.51947]	[3.18422]	[-3.61442]	[1.85759]	[-1.45029]	[0.53695]
HAB(-1)	-0.433912	1.15E-05	-0.205365	-0.010257	0.032877	-0.239851	0.094875	-1.006821
	(0.23282)	(0.00030)	(0.16922)	(0.01549)	(0.61292)	(0.07263)	(0.06858)	(0.55029)
	[-1.86375]	[0.03832]	[-1.21357]	[-0.66218]	[0.05364]	[-3.30233]	[1.38344]	[-1.82961]
INF(-1)	1.291328	-0.005617	-1.997571	0.497220	-5.354524	0.092210	0.695131	1.410004
	(2.29109)	(0.00295)	(1.66529)	(0.15244)	(6.03161)	(0.71474)	(0.67487)	(5.41530)
	[0.56363]	[-1.90635]	[-1.19954]	[3.26180]	[-0.88774]	[0.12901]	[1.03002]	[0.26037]
PIB(-1)	0.021847	-7.54E-05	-0.009949	0.002528	0.907458	-0.003839	0.009133	0.022776
	(0.02751)	(3.5E-05)	(0.01999)	(0.00183)	(0.07242)	(0.00858)	(0.00810)	(0.06502)
	[0.79421]	[-2.13149]	[-0.49759]	[1.38142]	[12.5306]	[-0.44737]	[1.12718]	[0.35030]
SAN(-1)	-0.549254	0.003318	-0.338379	-0.030336	3.530092	-0.603342	0.279773	-5.935335
	(0.91935)	(0.00118)	(0.66823)	(0.06117)	(2.42032)	(0.28681)	(0.27081)	(2.17301)
	[-0.59744]	[2.80632]	[-0.50638]	[-0.49593]	[1.45852]	[-2.10365]	[1.03311]	[-2.73139]
TVA(-1)	0.083760	-0.000165	0.543777	0.001337	-0.887041	0.113990	0.861163	0.573057
	(0.26591)	(0.00034)	(0.19328)	(0.01769)	(0.70005)	(0.08296)	(0.07833)	(0.62852)
	[0.31499]	[-0.48179]	[2.81344]	[0.07555]	[-1.26712]	[1.37411]	[10.9944]	[0.91176]
TRAN(-1)	0.483279	-0.000261	0.420268	0.011266	-0.534332	0.135402	0.000721	0.909882
	(0.14242)	(0.00018)	(0.10352)	(0.00948)	(0.37493)	(0.04443)	(0.04195)	(0.33662)
	[3.39344]	[-1.42493]	[4.05997]	[1.18891]	[-1.42516]	[3.04760]	[0.01720]	[2.70301]
C	377.7411	3.531042	-172.6469	-188.6859	8832.357	-469.7514	268.8808	-1407.180
	(814.471)	(1.04747)	(592.001)	(54.1907)	(2144.21)	(254.088)	(239.914)	(1925.11)
	[0.46379]	[3.37101]	[-0.29163]	[-3.48188]	[4.11917]	[-1.84878]	[1.12074]	[-0.73096]
R-squared	0.986041	0.999449	0.926290	0.851986	0.992579	0.990169	0.997854	0.965258
Adj. R-squared	0.980164	0.999217	0.895254	0.789664	0.989455	0.986029	0.996950	0.950630
Sum sq. resids	82327.15	0.136168	43494.71	364.4531	570591.0	8012.344	7143.349	459941.5
S.E. equation	65.82559	0.084657	47.84554	4.379697	173.2948	20.53539	19.38984	155.5874
F-statistic	167.7660	4308.729	29.84592	13.67075	317.6671	239.2053	1104.081	65.98689
Log likelihood	-151.5378	34.83468	-142.6049	-75.65699	-178.6414	-118.9218	-117.3145	-175.6234
Akaike AIC	11.46699	-1.845334	10.82892	6.046928	13.40296	9.137268	9.022467	13.18738
Schwarz SC	11.89519	-1.417125	11.25713	6.475136	13.83117	9.565477	9.450675	13.61559
Mean dependent	576.8091	47.78743	157.4843	8.772569	11634.42	176.4761	431.0329	810.6218
S.D. dependent	467.3716	3.025649	147.8337	9.549644	1687.533	173.7388	351.0785	700.2363

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.47E+18
Determinant resid covariance	6.63E+16
Log likelihood	-860.0996
Akaike information criterion	66.57854
Schwarz criterion	70.00421
Number of coefficients	72

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

الملخص:

تهدف هذه الاطروحة إلى دراسة أثر سياسة اعادة توزيع الدخل على التنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال الوقوف على الدور الذي من الممكن ان يلعبه الانفاق العام الاجتماعي كأهم آلية من اليات اعادة توزيع الدخل على مجالات التنمية الاجتماعية لا سيما التعليم والصحة والاسكان والتحويلات الاجتماعية، وكذا تقييم جل المؤشرات ذات الصلة بهذه المجالات.

ولقد تناولنا هذه الدراسة بالتحليل من خلال استخدام معطيات جديدة تخص توزيع الدخل الوطني على مختلف فئات المجتمع، وحساب معامل جيني على اساس انصبة الدخل العشرية، وكذا مختلف مؤشرات التي تقيس التفاوت في توزيع الدخل، كما قمنا أيضا بتحليل بنود الانفاق العام الاجتماعي وجل المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة، ومن جهة اخرى تم اجراء دراسة قياسية لأثر الانفاق العام الاجتماعي على التنمية الاجتماعية (معامل جيني) باستخدام اختبار شعاع الانحدار الذاتي (VAR) واختبار سببية Toda & Yamamoto للفترة (1990-2018)، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الانفاق العام الاجتماعي كسياسة من سياسات إعادة توزيع الدخل الوطني لم تؤد دورها التوزيعي بالكفاءة والفعالية المنتظرة والمخطط لها من اجل تحقيق تنمية اجتماعية شاملة وعادلة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التفاوت في توزيع الدخل، إعادة توزيع الدخل؛ الانفاق العام الاجتماعي، التنمية الاجتماعية، تودايماموتو، متجه الانحدار الذاتي.

Abstract:

The linkage between the income distribution and social public spending is very well articulated by various studies. The linkages are being analyzed through various channels like education, health, housing and social transfers the aim of the present study examine the impact of income distribution on social development in Algeria. In doing so, new data on national income distribution among different groups of society have been analyzed besides the calculation of the Gini coefficient based on the income concentration, as well as various indicators that measure the inequality in income distribution. Moreover, the study analyzed the components of social public spending and social indicators. The empirical validation has been done using the Vector Autoregression Model (VAR) and Toda & Yamamoto causal test for the period 1990-2018, The findings of the reveals that social public spending as a policy of national income distribution has not performed its distributional role with the expected and planned efficiency and effectiveness which is needed to achieve comprehensive and equitable social development in Algeria.

Keywords: income distribution, inequality, social public spending, social development. Toda & Yamamoto, Vector Autoregression Model